

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية اليمنية
جامعة عدن

كلية التربية
قسم اللغة العربية

الخلاص النحوي في شروح المفصل الثلاثة ،

شرح الخوارزمي ت / ٦١٧ هـ ، وشرح ابن يعيش ت / ٦٤٣ هـ ، وشرح ابن الحاجب ت / ٦٤٦ هـ

رسالة تقدم بها الطالب :
سالم مبارك سعيد الفلق
إلى كلية التربية بعدن لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إشراف
أ. د . عبدالمنعم أحمد صالح

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

قال تعالى :

﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ
إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

الأحقاف من آية (١٥)

الإهداء :

إلى والدي المبارك ، ووالدتي العزيزة

إلى نروحي الوفيّة المخلصة

إلى أولادي ثمرة فؤادي

إلى إخواني وأخواتي الأحباء

.....

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير :

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى ولا تعدّ ، والشكر له أن أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة ، أحمدده حمد عبد مقرر بتقصيره مفقود إلى عفوه وتيسيره . ثم الصلاة والسلام على خير الأنام ، رسول السلام والإسلام ، وعلى صحابته الكرام ، وآله المبركين من الأنام ، ما نأح قمرى وما عفى يمام .

وبعد رحلة مآتعة فى دروب الخلاف الشائكة ، والاسمتاع بوجهات نظر نأحنا وحججهم ، وردودهم واستدلالاتهم ، يرى الباحث أن من الواجب عليه أن يقرّ بالجميل لمن كانوا معه فى رحلته البحثية ، ومن أسدوا له النصح ومدوا له يد العون وكانوا أنساً له مأسحين عنه نصب البحث مخففين عنه عناء التعب والسهر ، قال ﷺ : ((من أعطى عطاءً فليجز به ، فإن من أثنى فقد شكر ومن لم يثن فقد كفر)) .

وأول هؤلاء - بعد الله عزّ وجل - هو أستاذى ومشرفى الدكتور / عبد المنعم أحمد صالح التكريتى ، الذى أفاض على من كرمه وخلقه وعلمه ما يعجز لسأنى عن التصريح وقلمى عن التوضيح ، فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل صنيعه هذا فى ميزان حسناته . والشكر موصول إلى أستاذى الفاضل المناقشين ، الأستاذ الدكتور / ناصر العيشى ، والأستاذ الدكتور / مجاهد منصور ، على تفضلهما بقبول رسألى للمناقشة ، وتشمهما عناء قراءتها وحرصهما على إصلاح ما فيها من أخطاء فلهم منى جزيل الشكر . وإن أنس لا أنس أستاذى الدكتور / أحمد سالم الضربى الذى ما فتى يشجعنى على مواصلة الرسالة ويصيرنى على عقبات البحث الكأداء ، ويوجهنى برفق وأناة فله منى جزيل الشكر والامتنان .

كما أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العميق لأب الفاضل والتربوى القدير الأستاذ / محمد بن عوض بن شملان ، الذى فتح لى طريق الانطلاق ، ولم يزل موجهأ لى حريصأ على استمرارى فى البحث تارة بالتوبيخ وطوراً بالمزاح والتلميح . وتقتضى الأخلاق أن أشكر الوالد المهندس الأستاذ / فيصل بن عثمان بن شملان الذى شملنى بعطفه الأبوى ، وبفراسته الصادقة خلغ على الباحث لقب دكتور .

وتحتنى الأمانة العلمية أن أشكر صنيع أخى الدكتور / أنور العزانى ، الذى وجه الباحث نحو عنوان هذه الرسالة ، وتكأف عناء البحث فى الشبكة العنكبوتية فى فهراس الرسائل والأطروحات بالجامعات العربية لتلافى تشابه العنونات أو تكرارها .

كما أتقدم بالشكر إلى ثلثة من الطيبين الذين لم يتأخروا عني لخدمة البحث ، وتذليل الصعاب لدى الباحث منهم الدكتور / صادق يسلم العى ، الذى كان حريصأ على استمرارى فى كتابة البحث ، كما زودنى بكتاب (الإيضاح فى شرح المفصل) لابن الحاجب الذى يعز وجوده فى المكتبات ولم يعثر الباحث على نسخة منه أثناء كتابته الرسالة . والدكتور / أحمد عوض باحمبص الذى تكرم بفتح مكتبته الشخصية لأخذ ما أأحأه من كتب ومراجع .

كما أشكر رئيس قسم اللغة العربية الدكتور / محمد على يحيى ، والدكتور / أحمد محمد فلهوم ، والأستاذ / مرتضى هود باعباد ، والدكتور / حسين بافخسوس ، والدكتور / عمر سويلم ، والدكتور / منير فاروق ، والدكتور / محمد علوى بن يحيى ، والأخ / عبدالله فرج اليزيدى وأخته الأستاذ / سالم لرضى ، والوالد / أحمد على بامفروش .

وأشكر كل الأخوة والأصدقاء والمزلاء ومن مدّ لى يد العون أو أسدى لى النصح والمعروف ، ومن حضر المناقشة أو نظر ، ومن قرأها بعدُ وأعذر أو اعتذر ، وليغفر لى

الآخرون على سهوي في عدم ذكرهم فإن المقام ليس مقام تحديد أو تعديد ، وقد رفع الله عن
الأمّة الخطأ والنسيان ...

المحتويات

	مقدمة
	تمهيد [في الخلاف النحوي]
أ - ب	الفصل الأول : صاحب المفصل وثلاثة الشراح
ج - ي ز	المبحث الأول : الزمخشري والمفصل
٣٠ - ١	المبحث الثاني : الشراح الثلاثة
٢	المبحث الثالث : موازنة بين الشروح الثلاثة
١١	الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
٢٤	المبحث الأول : المعرب والمبني
١٠٢ - ٣١	المسألة (١) : / حد الكلمة
٥٥ - ٣٢	المسألة (٢) : حد الاسم المعرب لدى النحاة
٣٢	المسألة (٣) : هل الإعراب أصل في الأسماء أم في الأفعال ؟
٣٤	المسألة (٤) : /: علل بناء الاسم
٣٨	مسألة (٥) : إعراب الأسماء الستة
٤٠	المسألة (٦) : (هـ) أ هي سادسة الأسماء الخمسة؟
٤٣	مسألة (٧) : إعراب المثني والجمع الذي على حدّه
٤٦	مسألة (٨) : النون في المثني والجمع الذي على حدّه
٤٨	المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
٥٣	المسألة (٩) : شبهة الفعل
٧٨ - ٥٦	المسألة (١٠) : كم علل منع الصرف
٥٦	المسألة (١١) : مسألة (أحمر) بين سيبيويه و الأخفش وانعكاسها على الشراح
٥٩	المسألة (١٢) : وزن الفعل بالغلبة أم بالأولوية ؟
٦١	المسألة (١٣) : حد منتهى الجموع
٦٤	المسألة (١٤) : المؤنث الثلاثي ساكن الوسط
٦٦	المسألة (١٥) : (زفر) مصروف أم ممنوع من الصرف ؟
٧٠	المسألة (١٦) : منع الاسم المصروف من الصرف
٧٢	المبحث الثالث : أسماء اختلف في إعرابها وبنائها
٧٥	المسألة (١٧) : "سحر" معربة أم مبنية ؟
١٠٢ - ٧٩	المسألة (١٨) : ضمير الفصل أو العماد
٧٩	المسألة (١٩) : المشارات والموصولات التي وردت على صورة التثنية
٨٢	المسألة (٢٠) : الخلاف في (أل) الموصولة
٨٦	المسألة (٢١) : (أي) الموصولة ، معربة أم مبنية ؟
٩٤	الفصل الثالث : الجملة الاسمية
٩٨	المبحث الأول : المبتدأ
١٤٣ - ١٠٣	المسألة (١) : عامل الرفع في المبتدأ
١٠٩ - ١٠٤	المسألة (٢) : هل يجوز الابتداء بالنكرة
١٠٤	المسألة (٣) : المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين
١٠٦	المبحث الثاني: الخبر
١٠٨	المسألة (٤) : عامل الرفع في الخبر
١٢٤ - ١١٠	المسألة (٥) : متعلق شبهة الجملة إذا كان محذوفاً اسم أم فعل ؟ وأين الخير ؟
١١٠	
١١٣	

١١٦	المسألة (٦) : الخبر إذا كان المبتدأ اسماً مشتقاً
١٢٠	المسألة (٧) : الإخبار بالمصدر عن اسم الذات
١٢٢	المسألة (٨) : الخبر بعد (لولا)
١٤٣ - ١٢٥	المبحث الثالث: التواسخ
١٢٥	المسألة (٩) : دلالة (كان) على الحدث والزمان
١٢٨	المسألة (١٠) : ماهية (كان) بين البساطة والتركيب
١٣٠	المسألة (١١) : صور (عسى) وإعرابها
١٣٥	المسألة (١٢) : نصب الجزأين بـ (ليت)
١٣٨	المسألة (١٣) : دلالة (كاد) بين النفي والإثبات
١٤١	المسألة (١٤) : اقتران خبر (إن) بالفاء
١٤٢	المسألة (١٥) : النفي بـ (ليس)
٢٠٣ - ١٤٤	الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
١٥٧ - ١٤٥	المبحث الأول : الفعل والفاعل
١٤٥	المسألة (١) : إعراب المضارع
١٤٨	المسألة (٢) : عامل الجزم في جواب الطلب
١٥٠	المسألة (٣) : إعراب الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية
١٥٤	المسألة (٤) : الاسم المرفوع بعد (لو) الشرطية
٢٠٠ - ١٥٨	المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
١٥٨	المسألة (٥) : العامل في باب الاشتغال
١٦٠	المسألة (٦) : عدد المفاعيل في العربية
١٦٣	المسألة (٧) : إعراب ما بعد (دخلت) من الظرف المختص
١٦٦	المسألة (٨) : قولهم (خرجت وزيداً) نصب متعين أم مختار ؟
١٦٨	المسألة (٩) : (إدما) بين الاسمية والحرفية
١٧٠	المسألة (١٠) : (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية
١٧٢	المسألة (١١) : عامل النصب في المستثنى
١٧٥	المسألة (١٢) : [حاشأ] بين الاسمية والفعلية والحرفية
١٧٧	المسألة (١٣) : النعت بالمصدر
١٧٩	المسألة (١٤) : النعت بالجامد
١٨٢	المسألة (١٥) : العطف بـ (بل)
١٨٤	المسألة (١٦) : عامل النصب في (الحال) وهل هي من المفاعيل ؟
١٨٧	المسألة (١٧) : الأصل في الحال
١٩٠	المسألة (١٨) : عامل الحال في قولهم : (هذا بسرأ أطيب منه تمرأ)
١٩٢	المسألة (١٩) : الإضافة بمعنى (في)
١٩٥	المسألة (٢٠) : دلالة (في) على الاستعلاء
١٩٧	المسألة (٢١) : دلالة (من) على التبعية
١٩٩	المسألة (٢٢) : دخول (أل) على العدد المضاف والمضاف إليه
٢٠٣ - ٢٠١	المبحث الثالث : المشتقات
٢٠١	المسألة (٢٣) : عامل النصب في معمول المصدر النائب عن فعل الأمر
٢٣٦ - ٢٠٤	الفصل الخامس : من الأساليب النحوية
٢١٠ - ٢٠٥	المبحث الأول : أسلوب الاستفهام
٢٠٥	المسألة (١) : حذف همزة الاستفهام
٢٠٨	المسألة (٢) : هل (أم) حرف استفهام

٢٢٠ - ٢١١	المبحث الثاني : الشرط
٢١١	المسألة (٣) : دلالة الشرط على الماضي
٢١٣	المسألة (٤) : تقدم الجواب على الشرط
٢١٥	المسألة (٥) : العامل في (إذا) الشرطية
٢١٧	المسألة (٦) : أين الخير إذا كان اسم الشرط مبتدأ ؟
٢٢٤ - ٢٢١	المبحث الثالث : في النداء وملحقاته
٢٢١	المسألة (٧) : عامل النصب في المنادى
٢٢٣	المسألة (٨) : هل الندبة من النداء ؟
٢٣٣ - ٢٢٥	المبحث الرابع : المدح والذم
٢٢٥	المسألة (٩) : الألف واللام في فاعل المدح أو الذم
٢٢٨	المسألة (١٠) : الجمع بين فاعل المدح أو الذم والتمييز
٢٣٠	المسألة (١١) : إعراب المخصوص بالمدح أو الذم
٢٣٢	المسألة (١٢) : (ما) الداخلة على (نعم) و (بئس)
٢٣٦ - ٢٣٤	المبحث الخامس : التعجب
٢٣٤	المسألة (١٣) : (أفعل) في التعجب اسم هو أم فعل ؟
٢٣٧	الخاتمة
٢٦٢ - ٢٣٨	الفهارس التفصيلية
٢٣٩	فهارس الآيات القرآنية
٢٤٤	فهارس الأحاديث النبوية
٢٤٥	فهارس الأشعار
٢٤٩	فهارس الأمثال والأقوال
٢٥٠	فهارس تراجم الرجال
٢٥٤	المراجع والمصادر

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، من أوتي جوامع الكلام ، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ، وعلى آله وصحابه الكرام ، منائر النور في نياحي الظلام .
ويعد ...

فعل موضوع (الخلاف النحوي) من أصعب موضوعات النحو العربي بلا خلاف ، فكثرة الآراء النحوية ، وتقاربها أو تضاربها ، وكثرة العلل والترجيحات ، وردود هؤلاء على أولئك والعكس ، واستنطاق الشواهد ، وصحتها أو شذوذها ... الخ . كل هذه الأسباب وغيرها تجعل كثيراً من الباحثين ينفضون أيديهم من هذا الموضوع ، وينأون أو ينهون عنه . وقد نهد الباحث إلى هذا الموضوع تحدوه رغبة في فهم غموضه ، ومعرفة حجج النحاة وما نسب إليهم من آراء ، ومدى انعكاس مذاهبهم النحوية على استدلالهم أو العكس . ولكتاب (المفصل) أهمية اعترف بها عدد من كبار النحاة لما ناله من حظ كبير تمثل في كثرة شروحه ، والتناء عليه ، ونظمه واختصاره ، وقد عقد الباحث لذلك مبحثاً تكلم فيه عن كتاب (المفصل) ، ومتى ألف؟ والغرض من تأليفه؟ ومنهجه وأسلوبه؟ وذكر عدداً من شروحه وطبعاته؟ .

ولأن شروح (المفصل) من الكثرة بمكان فقد وقع اختيار الباحث على ثلاثة شروح هي (شرح المفصل الموسوم (بالتخمير) للخوارزمي ت/٦١٧هـ) ، و(شرح ابن يعيش ت/٦٤٣هـ) ، و(الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ت/٦٤٦هـ) ، وهذه ثلاثة الشروح كلها تقع في القرن السابع الهجري وهو القرن الذي استمرت أهمية المفصل وسمعته مسيطرة على أذهان أغلب طلاب العلم من جهة ، كما تعد أهم شروح المفصل في نظر الباحث من جهة أخرى .

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض المادة ، فهو يعتمد إلى وصف المسألة النحوية ، وعرض الأقوال فيها ، وتحليل الآراء ، وردود كل فريق على الآخر ، ثم يختار الأقرب و الأصوب في نهاية كل مسألة بما يتلاءم مع طبيعة اللغة وروحها . وقد اقتضى منهج البحث أن تقسم الرسالة إلى خمسة فصول يسبقها تمهيد وتقوفا خاتمة . أما التمهيد فقد سعى الباحث فيه إلى كشف موضوع (الخلاف النحوي) بدءاً بجمع اللغة ، وكيف تسرب إليها اللحن ، ثم أسباب نشأة النحو وتقعيده ، مروراً بمدرستي البصرة والكوفة ومنهجهما في دراسة اللغة والنحو ، وبدء الخلاف والنحوي والعوامل التي هيأت ومهدت له ، ثم العوامل التي عمقت ، وختم التمهيد بسرد عدد من العلماء الذين ألفوا في موضوع الخلاف النحوي ، ويعترف الباحث أن مساحة التمهيد غير كافية لمبحث موضوع واسع وعميق وحساس كموضوع (الخلاف النحوي) .

الفصل الأول كان لـ (صاحب المفصل وثلاثة الشراح) ، حوى ثلاثة مباحث : أولها للزمخشري ، اسمه ومولده ونشأته ، وشيوخه وتلاميذه ، وسماته ومكانته العلمية ، ومذهبه وجملة مؤلفاته ، كما حوى لمحة عن كتاب (المفصل) . والمبحث الثاني لشرح المفصل الثلاثة وهم : الخوارزمي : اسمه ومولده ووفاته ، وشيوخه ومؤلفاته ، وشعره ، وسماته ومذهبه . وابن يعيش : اسمه ونشأته ، وصفاته وأخلاقه ، وشيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته . وابن الحاجب : اسمه ونشأته ، وأخلاقه وسماته ، وثقافته ومذهبه ، وعصره ، وشيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته . والمبحث الثالث : موازنة بين ثلاثة الشراح من خلال شروحهم للمفصل .

وعالج الفصل الثاني (الكلمة وأحوالها) وضم ثلاثة مباحث فيها إحدى وعشرون مسألة : المبحث الأول في المعرب والمبني وحوى ثماني مسائل في الكلام وما يتألف منه و علامات الإعراب الأصلية والفرعية في أبواب الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم . والمبحث الثاني به تسع مسائل في الممنوع من الصرف . وكان المبحث الثالث في أسماء اختلف في إعرابها وبنائها كضمير الفصل ، وأسماء الإشارة والموصولات التي على صورة المثنى ، و(أل) الموصولة ، و(أي) الموصولة .

وخصص الفصل الثالث (للجملة الاسمية) وجملة مسائله خمس عشرة مسألة داخل ثلاثة مباحث ، المبحث الأول في المبتدأ ، وفيه ثلاث مسائل . والمبحث الثاني في الخبر ، وفيه خمس مسائل . وبقية المسائل السبع شملها المبحث الثالث الذي خصص لنواسخ الجملة الاسمية .

والفصل الرابع كان من نصيب (الجملة الفعلية) واحتوى ثلاثاً وعشرين مسألة يضمها ثلاثة مباحث : المبحث الأول في الفعل والفاعل ، وله أربع مسائل . بينما حوى المبحث الثاني عن مكملات الجملة الفعلية ثماني عشرة مسألة . والمبحث الثالث في المشتقات حوى مسألة واحدة .

وختم الفصل الخامس (الأساليب النحوية) بخمسة مباحث ، وكان عدد مسائله ثلاث عشرة مسألة : ففي المبحث الأول مسألتان في أسلوب الاستفهام . والمبحث الثاني عن أسلوب الشرط ، وضم أربع مسائل . والمبحث الثالث في النداء وتوابعه ، وحوى مسألتين . والمبحث الرابع شمل أربع مسائل في أسلوب المدح والذم . وأسلوب التعجب حوى مسألة واحدة كانت من نصيب المبحث الخامس .

أما الخاتمة ففيها خلاصة البحث وأهم النتائج التي تمخضت عنها الرسالة . كما ذكّل الباحث رسالته بفهارس تفصيلية تشمل الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وفهارس لتراجم الرجال ، وفهارس للأبيات الشعرية ، وأخرى للأمثال والأقوال المأثورة .

تمهيد في (الخلاص النحوي) :

كان العرب يسكنون الجزيرة وما حولها ، يعيشون في قبائل وبطون تختلف لغاتها بعضها عن بعض ولم يكن اختلاف في الأصول بل كان في كلمات أو حركات أو استعمالات، فقبيلة تستعمل كلمة (قمح) وقبيلة تستعمل كلمة (برّ) ومن قال (برّ) أفصح ممن قال (قمح) ، وقبيلة تقول: ما زيد قائم ، وأخرى تقول: ما زيد قائماً ، وقبيلة تستعمل (وثب) بمعنى (قفز) ، وأخرى تستعمل (وثب) بمعنى (قعد) ، وقد يأخذ الاختلاف شكل بنية الكلمة ، فكلمة (صاعقة) نرى من يستعملها (صاقعة) وهكذا .

جمع اللغة :

إن درجة الفصاحة كانت تختلف من قبيلة إلى أخرى ، أي أن القبائل لم تكن تتساوى في فصاحتها . فالذين لزموا البادية أفصح من الذين لجئوا إلى الحواضر والمدن . ومن الأمور المعروفة أن اختلاف عدة أمم تتكلم بلغات مختلفة يؤدي إلى تبادل كثير من المفردات والظواهر اللغوية بين تلك الأمم ، وهذا ما حدث في صدر الإسلام حين تعددت الشعوب التي اعتنقت الإسلام وامتزجت ببعضها فكان هذا الاختلاط سبباً من أسباب تفشي اللحن ودخول العجمة إلى اللغة الأصلية ؛ ولهذا نرى من كان يطلب الفصحى لابد أن يتصل بأهلها في مواطنهم في نجد وتهامة والحجاز ووسط الجزيرة .

وعندما بدأ العلماء يجمعون اللغة ويروونها ، تحروا وتحرزوا كثيراً ، ووضعوا لجمع اللغة شروطاً ففضلوا بعض القبائل على بعض ، وربما كان معيار التفضيل هو التبدّي ، وعدم الاختلاط أو مجاورة من فسدت لغتهم ، أو من لا يتكلمون العربية أصلاً . فاستبعدوا لغة من جاور الحبشة أو خالطوا الفرس كاليمينيين ، ولم يأخذوا عن أهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن ، ولا عن لحم وجذام و قضاة وغسان وتغلب لمجاورتهم مصر والشام وفارس والهند ، ولم يأخذوا عن الذين سكنوا المدن لفساد ألسنتهم بالاختلاط ، في حين أنهم أخذوا عن قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل لأنهم كانوا يختارون من بقوا على عربيتهم ولم يختلطوا بغيرهم^٢ ويعقد ابن

^١ ينظر (البيان والتبيين) للجاحظ ١٧/١ تحقيق/عبد السلام محمد هارون مطبعة المنني - الناشر / مكتبة الخانجي - القاهرة ط ١٤٠٥/٥ - ١٩٨٥ م .

^٢ ينظر (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) للسيوطي ١/١٦٧ - ١٦٨ ضبطه وصححه ووضع حواشيه /فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية ط ١٤١٨/١ هـ - ١٩٩٨ م، و(الاقتراح) للسيوطي ص/٥٩ حقق أصوله وقدم له/ طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الصفا - القاهرة ط/١٤٢٠ - ١٩٩٩ م .

جني(ت/٣٩٢هـ)^١ باباً في خصائصه يتحدث فيه عن "ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوير"^٢ .

بدء اللحن وأسباب نشأة النحو :

كان الإسلام سبباً قوياً في انتشار اللغة العربية خاصة في الأقطار المفتوحة ، كما كان سبباً أيضاً في قدوم تلك العناصر الأجنبية الأعجمية بعد إسلامها إلى عاصمة الخلافة الإسلامية في مواسم الحج والعمرة ، فتختلط العرب في أسواقها وبيوتها ومساجدها ، فدب إلى اللغة اللحن^٣ ، وتسربت إليها ألفاظ أحدثت فيها خللاً هو الذي نشأت بسببه الغيرة الدينية على لغة القرآن فدفعت النحاة إلى وضع النحو لعصمة الألسنة من الخطأ في تلاوته . وعزا علماء العربية أسباب نشأة النحو إلى أمور متعددة أهمها أربعة :

الأول / سبب ديني : وهو الغيرة على لغة القرآن المبين والحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم فصيحة سليمة خالية من اللحن تفادياً للضلال الذي ذكره الرسول ﷺ فعن أبي الدرداء ﷺ قال : ((سمع النبي رجلاً قرأ فلحن فقال : أرشدوا أخاكم))^٤ وفي رواية سجلها ابن جني : ((أرشدوا أخاكم فقد ضل))^٥ .

الثاني / سبب قومي : من خلال اعتزازهم بلقمتهم وخشيتهم عليها من الفساد والخوف عليها من الانتثار والقناء، أو الذوبان في غيرها من اللغات ، وهو رابط يشعر به كل من يتكلمها ويعتز بها .

الثالث / سبب اجتماعي : يتمثل في حرص من دخلوا الإسلام على تعلم العربية والاندماج في الدولة الجديدة .

الرابع : رقيّ العقل العربي وإدراكه أن تطور الحياة وتقدمها يحتاج إلى استعمالات تواكبه وتسايره .

^١ ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي بالولاء ، مولده في الموصل وانتقل إلى بغداد ولازم أبا علي الفارسي طويلاً وبرع في اللغة والنحو ، عاصر المتنبّي وجمع شعره وشرحه ، واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها (الخصائص) و (المحتسب) و (اللمع) و (وسر صناعة الإعراب) و (المنصف) وغيرها .

^٢ ينظر (الخصائص) أبو الفتح ابن جني ١٠ / ٥ - ١٠ / ٥ تحقيق/ محمد علي النجار المكتبة العلمية .

^٣ ينظر (موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه) د / عبد الفتاح سليم ص/ ١٤ مكتبة الآداب (علي حسن) ميدان الأوبرا - القاهرة ط ١٤٢٦ / ٢ - ٢٠٠٦ م .

^٤ الحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة ٣١٥ / ٢ رقم الحديث / ٩١٤ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ط ٢ / ١٤٢٠ - ٢٠٠٠ م .

^٥ ينظر (الخصائص) ٨ / ٢ .

بدء تفعيد النحو :

كانت مصادر اللغة متعددة ، فأولها وأصحها القرآن الكريم بمعانيه الغزيرة وتراكيبه المعجزة ، ثم كان الشعر العربي و الإسلامي ، ويعد السماع عن أعراب البادية من خلال الرحلات مصدراً ثالثاً إلى جانب المصدرين السابقين .

بعد أن جمعت اللغة – ليس جمعا كلياً – جاء علماء النحو والصرف فأكبوا على دراستها وفلسفتها، ولا فائدة من إعادة القول أن أبا الأسود الدولي (ت/٦٩هـ) وضع النحو ، أو أن الإمام علياً ؑ هو من أشار إليه بذلك^٢ ، أو أن نشأته مرتبطة بمعارف العرب السابقة في الجاهلية في مجالي القراءة والكتابة^٣ فذلك مبحثه في كتب التاريخ وتاريخ اللغات .. ولكن المؤكد والثابت من كتب التاريخ والتراث أن البعد بين أول من وضع هذا العلم و تعهده بالرعاية والعناية ما يقرب من قرن تقريباً^٤ ثم جاءت الكوفة بعد أن كانت مدة من الزمن منصرفة إلى رواية القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والفقهاء ، والفتاوى ، والقراءات ، ورواية الشعر والأخبار ، فانكبوا على دراسة النحو وبرز عدد من علمائها في هذا الميدان كالرواسي (ت/١٩٠)° والكسائي (ت / ١٨٩هـ)^٥ والفراء (ت / ٢٠٧هـ)^٦ وتكاد روايات القدماء^٧ تجمع على أن الكوفيين انفردوا بأراء في النحو تشكل مذهباً مستقلاً فيه .

^١ أبو الأسود الدولي : هو ظالم بن عمرو الدولي البصري ، من التابعين ومن فقهاءهم ومحدثيهم ، روى عن عمر بن الخطاب وعلي وابن عباس رضي الله عنهم ، وكان كثير التشيع لعلي كرم الله وجهه ، كان ذكياً حاضر البديهة ، حكيماً في أقواله . توفي سنة ٦٩ هـ بلا طاعون .

^٢ ينظر (الاقتراح) للسيوطي ص/١٦٧ ، و (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٢٧ دار الفكر .
^٣ ينظر (الحلقة المفقودة في النحو العربي) ص/١٥ د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة – بيروت ط ٢/١٤١٣ – ١٩٩٣ م .
^٤ ينظر (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) تأليف الشيخ/ محمد الطنطاوي ص/ ٢١ راجعه وعلق عليه/ سعيد محمد اللحام علم الكتب ط ١/١٤١٧ – ١٩٩٧ م ، و (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيوييه) د/ مازن المبارك ص/ ٢٨ دار الكتاب اللبناني – بيروت ط/ ١٩٧٤ .

^٥ الرواسي : أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرواسي النيلي ، لقب بالرواسي لعظم رأسه ، أخذ عن عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء ، وعنه أخذ الكسائي والفراء ، كان كثير الترحال والسفر لا يحب الاستقرار في مكان ، توفي سنة ، له (الفصّل) و (الوقف والابتداء) و (معاني القرآن) .

^٦ الكسائي : علي بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين ، أحد القراء ، عالم بالنحو ، مؤدب الرشيد وابنه الأمين ، له المناظرة المعروفة بلانزبورية ، وقرأ عليه خلق بغداد توفي سنة ١٨٠ هـ .

^٧ الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، سمي بالفراء لأنه يفري الكلام ، ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ ، إمام الكوفيين وأعلمهم باللغة والنحو وفنون الأدب ، أخذ النحو عن الكسائي ، وعليه اعتمد ، كان متديناً ورعاً ، أكثر مقامه ببغداد كان مؤدب ابني الخليفة المأمون ، توفي سنة ٢٠٧ هـ . له (معاني القرآن) ، و (اللغات) و (النوادر) و (المقصور والممدود) وغيرها .

^٨ ينظر (الفهرست) ابن النديم ٣/١ دار المعرفة بيروت ط/ ١٣٩٨ – ١٩٧٨ م ، و (الإنصاف) ابن الأنباري ٥/١ ، و (أنباه الرواة) للقطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ط / ١٣٤٧ – ١٩٥٥ م .

ثم تكاتف الفريقان^١ على استكمال قواعد هذا العلم واستحثهما التنافس الذي جد بينهما حتى خرج هذا الفن تام الفصول ، كامل العناصر ،وانتهى الاجتهاد فيه وحينئذ التأم عقد الفريقين في بغداد فنشأ المذهب البغدادي الذي عماده الترجيح بين الفريقين ثم شاع هذا العلم وانتشر في سائر البلاد الإسلامية .

وفي ضوء هذا التاريخ عد بعض النحاة^٢ أطوار النحو أربعة :طور الوضع والتكوين وهو طور بصري خالص . وطور التشوؤ والنمو وهو طور بصري كوفي ، وطور النضح والاكتمال وهو طور بصري كوفي كذلك ، ثم طور الترجيح والبسط والتصنيف وهو بغدادي وأندلسي ومصري وشامي .

البصرة والكوفة ،رؤية في المنهج

الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر ، فالذي لا شك فيه أن النحو – بصورته المعروفة أنشئ بصرياً وتطور بصرياً ونلك لا جدال فيه^٣ ، وسنكتفي هنا بالإشارة إلى أن البصرة عرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي ، وأنها سبقت إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة ، واستمرت جهودها على أيدي أعلامها الأوائل كابن أبي إسحاق الحضرمي(ت/١١٧هـ)^٤، وعيسى بن عمر الثقفي(ت/١٤٩هـ—)، وأبي عمرو بن العلاء(ت/١٥٤هـ)، ويونس بن حبيب(ت/١٨٢هـ)، حتى جاء الخليل بن أحمد^٥ وتلميذه سيبويه^٦ اللذان يعدان من رفح أركان هذا العلم وشادا صرحه وبناءه بالصورة المعروفة والمعنى الدقيق .

كما أنه ليس من السهل تحديد تاريخ معين ومحدد لنشأة مدرسة الكوفة، غير أن جلوس أبي جعفر الرؤاسي في حلقات الدروس، ومن بعده تلميذه الكسائي يمكن أن تعد

^١ ينظر (المفيد في المدارس النحوية) د/ إبراهيم عيود السامرائي ص/ ٢٤ دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان – الأردن ط١

١٤٢٧ – ٢٠٠٧ م .

^٢ ينظر (نشأة النحو) ص/٢١

^٣ ينظر (دروس في المذاهب النحوية) ص/ ٩ د / عبده الراجحي دار النهضة العربية ، بيروت ط ٢/١٩٨٨ م، و(المفيد في المدارس النحوية) ص/ ٢٣ .

^٤ عبد الله بن أبي إسحاق : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ولد سنة ٢٩ هـ ، نحوي من الموالي من أهل البصرة ، فرّح النحو وقاسه ، وأخذ عنه كبار من النحاة كإبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، و الأخفش .

^٥ الخليل بن احمد : هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري ، ولد سنة ١٠٠ هـ ، شيخ سيبويه ، من أهل السنة ، وأول من ألف العروض ، توفي سنة ١٧٠ هـ له (العين) و(العروض) و(النقط والشكل) وغيرها .

^٦ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام النحويين ، تلميذ الخليل ، شيخ الأخفش الأوسط ، له (الكتاب) توفي سنة ١٨٠ هـ .

البداية الحقيقية للنحو الكوفي، وإن كان ابن الأنباري (ت/٥٧٧هـ) ^١ يربط ذلك بوضع كتاب قال عنه: ((إن أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو الرواسي)) ^٢ أما د/شوقي ضيف ^٣ فيرى أن البداية الحقيقية التي بني عليها المذهب الكوفي كانت على يد الكسائي والفراء ((فهما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعاً أسسه وأصوله وأعداه بحذقهما وفطنتهما ليكون له خواصه يستقل بها عن النحو البصري)) ^٤ .

إنه لمن الصعوبة بمكان وضع حد فاصل بين المدرستين، فعلى ما تذكر بعض المصادر أن الاتصالات كانت مستمرة بين المدرستين، فالكسائي الكوفي مثلاً كان تلميذاً ليونس بن حبيب البصري ^٥، ومن قبله الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت/١٧٠هـ)، ومثل هذا التداخل يؤدي إلى عدم الدقة في التحديد غير أن التنافس بين المصريين كان سبباً رئيساً في استقلال كل مدرسة عن أختها، وقد كانت الكوفة أكثر تحرجاً من البصرة في الأخذ بثقافات الأجنب والاعتماد عليها .

إن البصريين بنوا مذهبهم على الكثير الشائع من كلام العرب الموثوق به الفصيح، فتجنبوا الشاذ والقليل والنادر وغير الموثوق به، ولذلك كانت قواعدهم قوية محكمة، لا يقبلون الخروج عنها ولا نقضها، ويعدون كل مخالف لها شاذاً يرد بالتأويل أو مرفوضاً من حيث الرواية، أو نادراً يحفظ ولا يقاس عليه.

أما الكوفيون فلم يسلكوا هذا المسلك بل احترموا كل ما جاء عن العرب وجوزوا للناس استعماله، حتى ولو خالف القاعدة، بل يجعلون لهذا الشذوذ قاعدة أخرى، قال السيوطي (ت/٩١١هـ) ^٦: ((كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه)) ^٧ وقال: ((الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء

^١ ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ولد سنة ٥١٣هـ، ونشأ ببغداد فدرس الفقه بالمدرسة النظامية، وأخذ النحو عن ابن الشجري، واللغة عن الجواليقي، ثم تصدر للإقراء، توفي ببغداد سنة ٥٧٧هـ، له (أسرار العربية) و(الإنصاف في مسائل الخلاف) و(البيان في غريب إعراب القرآن) وغيرها.

^٢ نزهاء الألباء في طبقات الأنداء عبد الرحمن بن محمد الأنباري ص/ ٥٠ تحقيق/ أبو الفضل إبراهيم، و(الفهرست) ٩٦/١، وهذا الكتاب يسمى (الفصل) ذكر في مجلس العلماء للزجاجي ص/ ٢٠٥، ٢٠٣ مكتبة الخانجي- دار الرفاعي ط/ ١٤٠٣-١٩٨٣، و(الفهرست) ٨٩/١.

^٣ شوقي ضيف: تعلم على يد والده، ثم أتم تعليمه بالمعهد الديني بدمياط، وتخرج من دار العلوم، ثم عمل مدرساً في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وألف تأليف كثيرة منها (سلسلة تاريخ الأدب العربي) و(التطور والتجديد في الشعر الأموي) و(المدارس النحوية) وغيرها، توفي سنة .

^٤ المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص/ ١٥٤ دار المعارف ط/٧ بدون سنة

^٥ يونس بن حبيب: من متقدمي النحاة أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي تلميذ أبي عمرو، والأخفش الأكبر، مولده في جبّل قرية على دجلة، بين بغداد و واسط، سمع العرب وسمع منه الكسائي والفراء وغيرهما، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وفصحاء الإعراب والبادية، جمع النوادر واللغة والأمثال، ونقل السيوطي في المزه عن نوادره، توفي سنة ١٨٢ هـ.

^٦ السيوطي: هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، نشأ ببيتاً بالقاهرة، وقرأ على جماعة من العلماء، ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس وتفرغ للتأليف، حتى بلغت مؤلفاته ستمائة ما بين كبير وصغير، توفي سنة ٩١١ هـ، له (الدر المنثور) و(المزه) و(الجامع الصغير) و(حسن المحاضرة) وغيرها.

^٧ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي ١/ ١٦٤ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بدون سنة طبع .

مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّأوا عليه بخلاف البصريين))^١. فصار توسع الكوفة في رواية الأشعار وقبولها من جميع العرب بدوهم وحضرهم هو أهم ما يميزهم من مدرسة البصرة^٢.

بدء الخلاف :

كان الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو جعفر الرّؤاسي تلميذين لعيسى بن عمر^٣ وكانا متحابين وبينهما مودة وأدس^٤، فطلب الخليل من أبي جعفر كتابه (الفصل)^٥ وقرأه وروى بعض ما جاء فيه لطلابه ومنهم سيبويه (ت/١٨٠هـ) الذي ألف كتابه المشهور في النحو فيما بعد، تقول بعض المصادر^٦ إن سيبويه كلما ذكر " قال الكوفي " إنما يعني الرّؤاسي، فعد بعض المحدثين^٧ هذا أول مظهر من مظاهر الخلاف الذي كان يحدث بين العلماء. وهناك خلاف يحدث بين أصحاب المذهب الواحد أو المدرسة الواحدة، فسبويه مثلاً له بعض وجهات النظر أو ملاحظات على أستاذه الخليل ويونس، ولذا نجده يكثر في كتابه من قوله ((زعم الخليل))^٨، ((زعم يونس))^٩، ((زعم أبو الخطاب))^{١٠} وإذا جعلنا أن الاختلافات بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة تكوّن مدرستين، فماذا نطلق على اختلاف نحاة المدرسة الواحدة ؟ .

ويوم أن حدثت تلك المناظرة التي تعرف ((بالمسألة الزنبورية))^{١١} بين سيبويه و الكسائي بدأت مناهج البصرة والكوفة تتضح شيئاً فشيئاً وأخذ كل فريق يتمسك بآراء مدرسته، وما ذهب إليه د/شوقي ضيف^{١٢} من أن الأخفش الأوسط^{١٣} فتح أبواب الخلاف أرى أنه قول غير دقيق ؛ لأن الخلاف بين النحاة قديم قدم النحو، وقد اختلف في تحديد المدة

¹ الاقتراح للسيوطي ص/١٦٦ .

² ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٧٢ - ٧٤ .

³ عيسى بن عمر الثقفي ، عالم بالعربية والنحو والغريب ، من القراء المشهورين ، أخذ عن ابن أبي إسحاق ، وأبي عمرو بن لعلاء ، وروى عن الحسن البصري ، و رؤبة ، أخذ عنه يونس والخليل . قيل أنه كان يدوّن كل ما يسمعه من العرب ، توفي سنة ١٤٩ هـ ، له (الإكمال) و (الجامع) وكلاهما في النحو .

⁴ ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٤٥ .

⁵ انظر رأي الكسائي في هذا الكتاب وأنه كان مختصراً قليل القيمة في (مجلس العلماء) للزجاجي ص/٢٠٣ ، ٢٠٥ .

⁶ ينظر (الفهرست) لابن النديم ٩٦/١

⁷ ينظر (من تاريخ النحو) د/ سعيد الأفغاني ص/٤١ ، و (نشأة النحو) للطنطاوي ص/١٠٧ - ١٠٨ ، و (الرماتي النحوي) ص/ ٣٣ ، و (ضحى الإسلام) أحمد أمين ٢ / ١٩٤ دار الكتاب العربي - بيروت ط١٠ / بدون .

⁸ ينظر (الكتاب) لسبويه ١ / ٣٤٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٤ تحقيق / عبد السلام هارون ط١ / دار الجيل .

⁹ ينظر (الكتاب) ١ / ٣٤٧ ، ٣٧٧

¹⁰ ينظر (الكتاب) ١ / ٣٢٤

¹¹ ينظر (مجالس العلماء) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ص/ ٩١ تحقيق / عبد السلام هارون مطبعة المدني الناشر / مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع ط٢ / ١٤٠٣ - ٩٨٣ م ، و (المسألة الزنبورية وأوليات الخلاف النحوي) د/ هني عبد الكريم عبد الله فخري مركز التفوق - صنعاء ط١ / ١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م .

¹² ينظر (المدارس النحوية) د/ شوقي ضيف ص/ ٩٥

¹³ الأخفش : سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أصله من بلخ ، قرأ النحو على سيبويه ، وكان أسن منه وروى كتابه وصار بعده إمام أهل البصرة ، روى عنه أبو حاتم السجستاني ، دخل بغداد وأقام بها توفي سنة ٢١٥ هـ .

الزمنية التي نشأ فيها^١ ، فالمناظرة بين سيبويه و الكسائي حدثت قبل أن يلتقي الأخفش بالكسائي في بغداد . وما كان ذهاب الأخفش إلى بغداد إلا لينتصر لأستاذه سيبويه ((فتحرش بالكسائي ووصل بغداد في الغدس))^٢ كما يقول الأستاذ الطنطاوي .

ولم تكن تلك المناظرة وراءها عصبية مذهبية ، وإنما كان سببها _ على ما نظن _ التنافس بين العلماء للوصول إلى الرزق والتقرب من السلطان وكسب الحظوة لدى الحكام^٣ وما حدث فيها كان نتيجة خلاف في النهج والأسلوب العلمي وما جمعه كل منهما من الأعراب ، فما يهمننا هنا أن ندرك أن الخلاف النحوي الذي بدأ على يدي سيبويه الكسائي كان بريئاً من كل تعصب بعيداً عن كل نغرة طائفية أو سياسية أو حزبية .

عواملُ وبَّأتْ جوَّ الخلاف ومهدت له

هناك جملة عناصر خلقت جواً صالحاً لنمو الخلاف ومن أهمها :

(١) موقع المدينتين :

أنشئت البصرة على طرق البادية وأكثر سكانها من العرب الفصحاء مثل قيس وتميم الذين عاشوا الحياة البدوية أماداً طويلة ، و بها سوق (المريد) الذي يسمى (عكاظ الإسلام) ففيه تناشد وتفاخر^٤ ، ولم يمتد إليها نفوذ أجنبي يلين من شكيمته والعرب النازلون إليه لم يعترهم ما يبذل صلابة عقليتهم العربية . أما موقع الكوفة فهو أدخل في العراق وأقرب إلى الاختلاط بالأعاجم^٥ فقد أنشئت على أنقاض مدينة الحيرة قاعدة من قواعد الفرس ، لذا كانت نزعة البصرة في عمومها تخالف نزعة الكوفة ، وبهذا كان موقع المدينة ذا أثر من آثار الخلاف الذي دبّ بين البلدين .

ويرى بعض الباحثين أن الاختلاط بالأجانب سبب في نشأة الخلاف ، وهذا _ كما يبدو لنا _ أمر مستبعد قد يكون مثل هذا الاختلاط سبباً في نشوء النحو ولكنه ليس سبباً في الخلاف النحوي لأن غير العربي قد يلحن في العربية ولكن أن يكون طرفاً في الخلاف . فقد ذكر الجاحظ^٦ أن أهل المدينة لما نزل فيهم ناس من أهل الفرس علقوا بألفاظ من ألفاظهم ،

^١ ينظر(المسألة الزنبورية) ص/٢٧- ٨٤ .

^٢ -نشأة النحو ص/ ٨٨

^٣ ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/ ٤٦ ، و (كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك _ موازنة بين الشرحين) ص/ ١٠٤ د . أمة السلام علي حميد الشامي إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء ط / ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ .

^٤ ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/ ٦٤ .

^٥ المرجع السابق / ٦٥

^٦ ينظر (البيان والتبيين) للجاحظ ١ / ١٩

لأن أهل الأمصار يتكلمون لغة النازلة فيهم ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ من ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر^١ .

(٢) الوضع السياسي :

لم نسمع عن خلاف سياسي بين البصرة و الكوفة منذ نشأتها بل كانتا تعيشان كبلد واحد حتى كانت الفتنة الكبرى ، فخرج علي بن أبي طالب ﷺ إلى الكوفة . وانضم سكان البصرة إلى السيدة عاتشة وطلحة والزبير ﷺ فقامت بين الفريقين موقعة (الجملة) فكانت موقعة بين البلدين وسبباً في شدة الخصومة بينهما فهذا أعشى همدان يقول[من الرمل] :

اكسع البصري إن لاقيته إنما يكسع من قل وذل
واجعل الكوفي في الخيل ولا تجعل البصري إلا في النقل
وإذا فاخرتمونا فاذكروا ما فعلنا بكم يوم الجملة

والراجح أن هذا الانقسام كان بسبب السكان وتكوينهم الأمر الذي جعل الدولة العباسية بعد ذلك تقوم وتعلن من منبر الكوفة ، ومن ثم كان نحاة الكوفة في موطن تجليل واحترام بينما لم يتمتع نحاة البصرة بالمعاملة نفسها، فانتصار الكوفة في بغداد لم يكن انتصاراً لمذهبها النحوي على مذهب البصرة وإنما كان نصراً سياسياً شخصياً ، أي كان نصراً لعلماء الكوفة لا لعلمها^٢ . وربما كان للسياسة أثر ما في ميل الأمراء العباسيين إلى الكوفيين^٣ ، فبعد أن آزر السفاح وقووا شوكته وأيدوا دولته حفظوا لهم الجميل وقربوهم واتخذوهم مؤدبي أبنائهم .

وقد خلقت الحروب الدائمة والأحداث المفجعة عداوة وتخاصماً بين البلدين . وجدت طريقها في الأدب والشعر والقصص ، وربما ألقت كتب في ذلك ككتاب ((فخر أهل الكوفة على أهل البصرة))^٤ وهذه كلها انعكاسات وجدت طريقها في أساليب المناظرة والتي قد تتقلب إلى خصومة تخرج عن طور الاحترام العلمي ، وتلونه بشيء من العنف حتى يطغى على طبيعة المناظر ، وكتب الأمالي والمجالس تكشف عن هذه .

(٣) العصبية :

^١ المرجع السابق ١ / ١٨
^٢ ينظر (الرماني النحوي) ص / ٢٨ .
^٣ ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص / ٤٥ ، و (المذهب النحوي البغدادي) د/ إبراهيم محمد نجاص / ١٠ طبع دار الحديث بلقاهرة [رسالة دكتوراة] .
^٤ ينظر (معجم الأنبياء) ياقوت الحموي ٦٠٩/٥ دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ / ١٤١١ - ١٩٩١ م . ومؤلف الكتاب الهيثم بن عدي الكوفي ت/ ٢٠٩ هـ .

نجد في كتب النحو والسير ومجالس النحاة بعضاً من نماذجها ، وهي مظهر من مظاهر الاختلاف السياسي فهذا اليزيدي^١ يمدح البصريين ويذم الكسائي بقوله [من الرجز] :

يا طالب النحو ألا فابكسه بعد أبي عمرو وحماد
وابن أبي إسحاق في علمه والزين في المشهد والنادي
أما الكسائي فذاك امرؤ في النحو حار غير معتاد

بينما يمدحه الخليل بن أحمد السجزي (ت/٣٧٨هـ) بقوله^٢ [من الطويل] :

وأجعل في النحو الكسائي عمدتي ومن بعده الفراء ما عشت سرمداً

وهذا أبو الطيب اللغوي (ت/٣٥١هـ)^٣ يقدح في الكسائي بقوله : ((وعلمه مخلط بلا حجج ولا علل))^٤ بل إنه طعن في كل الكوفيين بقوله ((ولم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب))^٥ و الرؤاسي – عنده – ((مطروح العلم ليس بشيء))^٦ ويمثل هذا الغمز على الكوفيين ملاً أبو الطيب اللغوي كتابه (مراتب النحويين) . أما عندما يذكر البصريين فتشتد عصبية إلهم يقول : ((فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء عظام معظمون غير مدافعين في المصرين جميعاً ، ولم يكن بالكوفة ولا في مصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية))^٧ فمثل هذا التعميم لا يمكن أن يكون الحق معه وفي الكوفة ثلاثة من القراء السبعة^٨ أحدهم الكسائي فليس هاهنا من تعليق سوى أن العصبية هي التي تكلمت على لسان أبي الطيب ، وينقل السيوطي^٩ أن الفراء زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه .

٤ (منهجية البحث :

^١ اليزيدي : أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد ، ولد سنة ٢٢٨هـ من كبار علماء العربية والأدب ببغداد ، وهو خفيد (يحيى بن المبارك) ، استدعاه في آخر عمره المقتدر العباسي لتعليم أولاده فزمرهم مدة له (الأمالى) و (مناقب بني العباس) و (كتاب الخيل) (ومختصر النحو) و (شرح ديوان قطبة بن أوس الحادرة) توفي سنة ٣١٠هـ .

^٢ ينظر (معجم الأديب) ٧٧ / ١١ ، و (من تاريخ النحو) ص / ٨٨ .
^٣ أبو الطيب اللغوي : عبد الواحد بن علي العسكري ، ولد في عسكر مكرم ونشأ فيها ، ورحل إلى بغداد ثم قدم حلب وأقام بها إلى أن قتل في دخول الدمستق حلب سنة ٣٥١هـ ، أخذ عن أبي عمر الزاهد ، والصولي ، له (مراتب النحويين) و (الإبدال) و (شجر الدر) وغيرها .

^٤ ينظر (مراتب النحويين) لأبي الطيب اللغوي ص / ١٢٠ تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي ط / ١٣٩٤-١٩٧٤ م .

^٥ المرجع السابق / ١٢٠ .

^٦ المرجع السابق / ٤٨ .

^٧ المرجع السابق / ٥١ .

^٨ القراء السبعة هم : نافع المنذني ت/١٦٩هـ ، وابن كثير المكي ت/١٢٠هـ ، وأبو عمرو بن العلاء البصري ت/١٥٤هـ ، وعاصم بن أبي النجود الكوفي ت/١٢٧هـ ، وحمزة بن حبيب الكوفي ت/١٥٦هـ ، والكسائي الكوفي ت/١٨٧هـ ، وعبد الله بن عامر الشامي ت/١١٨هـ .

^٩ ينظر (بغية الوعاة) ٣٣٣/٢

كانت الكوفة مهتمة بدراسة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر فقد ((هبط في الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة ، وسبعون من أهل بدر))^١ إلى جانب ستين شيخاً من أصحاب عبد الله بن مسعود . أما البصرة فهي إلى النحو أميل في محاولة لوضع قواعد وضوابط محكمة له بل حاولوا إخضاع القراءات القرآنية لقواعدهم التي استنبطوها يقول د/ مهدي المخزومي : ((فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات))^٢ ، ونتيجة لاختلاف منهج البحث تعصب كل فريق لمدرسته ((فأخذ يتهم ويضعف علماء المدرسة الأخرى ، وخاصة البصريين الذين كانوا يرون أنهم أخذوا اللغة عن العرب الخالص وأن الكوفيين أخذوها عن الأعراب الذين فسدت لغتهم وسليقتهم))^٣ وهكذا صار الخلاف يتعمق شيئاً فشيئاً بسبب اختلاف منهج البحث لديهم .

٥ (اللغة :

رقعة العرب الذين جمعت منهم اللغة كانت بالغة الاتساع وتضم قبائل كثيرة منها المجاورة لأمم غير عربية ومنها المجاورة لقبائل عربية مشكوك في فصاحتها ، وأدى ذلك إلى اختلاف اللهجات التي جمعها اللغويون واحتج بها النحويون ، فعندما يعد أبو عمرو بن العلاء اللغة الفصيحة في عليا هوازن يراها الفراء في لهجة قريش مثلاً، فأخذوا بلغة بعض القبائل وتركوا بعضها ، والمقياس في أخذ اللغة كان الفصاحة وفي الردّ مجاورة غير العرب والاختلاط بهم ((غير أن هذا الصنيع لم يكن يجري بالدقة العلمية فكثيراً ما نجد النحاة يروون عن العرب كافة بلا تحديد قبيلة))^٤ فسيبويه مثلاً يميل إلى لغة الحجاز ، وينعتها ((باللغة الأولى القدمى))^٥ و((باللغة العربية القديمة الجديدة))^٦ وربما لا يحدد قبيلة بعينها ولكنه يقول : ((قوم من العرب ترضى عربيتهم))^٧ أو ((الموثوق بعربيتهم))^٨ أو ((فصحاء العرب))^٩ . وأما الفراء فهو أكثر تسامحاً في الأخذ عن العرب فتراه يقول : ((والعرب قد تقول))^{١٠} و((كذلك تفعل العرب))^{١١} وبذلك كانت المادة اللغوية أساساً للخلاف وممهداً له فما وصل إلى الخليل لم يصل كله إلى الكسائي ، بل إن اللغة نفسها لم يحصها

^١ الطبقات الكبرى ابن سعد ٦/ ٩ ط / دار صادر لبنان

^٢ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي / ٦٦ دار الرائد العربي - بيروت ط ٦ / ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م .

^٣ مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية د/ محمد ناصر الدين الأسد ص / ٤٣٤ دار المعارف بمصر ط ٧ / ١٩٨٨ .

^٤ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين د/ محمد خير الحلواني ص / ٦٢ دار القلم العربي بدون سنة وبدون طبعة .

^٥ الكتاب ٢٧٨/٣

^٦ المرجع السابق ٤٧٣/٤

^٧ المرجع السابق ١٨٢/١

^٨ المرجع السابق ٣٠٤/١

^٩ المرجع السابق ١٥٧/٣

^{١٠} معاني القرآن للفراء ٦٢/١

^{١١} المرجع السابق ٧٢/١

اللغويون وضاع منها شيء كثير فما وصل إلينا مما قالت العرب إلا أقله وكما يقول الشافعي: لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً ولا نعلم أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي ، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه^١ .

لقد وفر اللغويون للفصحى ما يمكن توفيره من أسباب الاستمرار والحياة ، وانطلقوا في وصفها من تواتر الناس في التعامل اليومي بالفصحى في حياتهم الرسمية والثقافية ، وفي الحرص على سماع القرآن الكريم جيلاً عن جيل ، وضحوًا باللهجات في المواقف العامة والثقافية أو حصروها في الحياة الخاصة للناس ، وحتى اللهجات المتقاربة التي استخلصوا من مجملها قواعد الفصحى فإنهم حرصوا على إظهار نمطها الموحد أكثر من حرصهم على أنماطها المتغيرة^٢ .

ولعل لعامل الزمن دوراً في الخلاف النحوي لأن اللغة كائن حي يتطور فالشواهد واللغة التي رويت على عهد امرئ أقيس غير التي رويت على عهد جرير والفرزدق أو ابن هرمة ؛ لأن التطور والتجديد يفرض أنماطاً وأسلوباً ويلاغة وعمقاً ومصطلحاً لم يكن موجوداً وإن ما جمعه الخليل ومن كان قبله قد يختلف عما جمعه الكسائي ومن بعده .

العوامل التي ساعدت في تعميق الخلاف النحوي

(الخلاف النحوي) بصفته ظاهرة نحوية لم ينشأ فجأة وإنما بدأ تدريجياً على مراحل ساعدت على نشوئه مؤثرات وعوامل أثرت إيجابياً على النحاة فعمقت الخلاف بين المدرستين تكمن هذه العوامل في :

١ - ترجمة بعض العلوم :

دعا الإسلام إلى العلم واقتضت مقتضيات الدعوة إليه ضرورة الترجمة إلى اللغات الأخرى فنشطت حركة الترجمة في العصر العباسي^٣ وترجمت كتب المنطق والفلسفة فأعجب بها الفقهاء والمتكلمون والنحويون ، وما يهمننا هو التأثير النحوي بالفلسفة ، يقول د / شوقي ضيف ((وبذلك نفهم السر في أن عقل البصرة أدق وأعمق من عقل الكوفة .. إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية والفكر اليوناني ...))^٤ .

٢ - الفقه :

^١ ينظر (المزهر في علوم اللغة) للسيوطي ٢١/١ ، و(اللغة والنحو بين القديم والحديث) د/ عباس حسن ص/ ٣٩ دار المعارف بمصر ط٢/ بدون تاريخ .

^٢ ينظر (بحوث في الاستشراق واللغة) د/ إسماعيل أحمد عمارة ص/ ٧٣ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر / دار البشير ط ١٤١٧/١ - ١٩٩٦ م .

^٣ ينظر (كشف الظنون) (٣٤ /١) (المقدمة)

^٤ المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص/ ٢١

عنيت الكوفة بالفقهاء ، وعنيت البصرة بعلم الكلام ، ووجد الإمام أبو حنيفة (ت/١٥٠هـ) في الكوفة حيث أشاع في الفقه القياس والرأي ، وكان الفقهاء والنحاة غير منفصلين ، فالفقيه لابد له أن يكون عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ، وبالنحو والصرف حتى يوجه الكلام بصورة صحيحة ، وقد تأثر النحاة بالفقهاء في تبويب المسائل بمعنى آخر في أسلوب كتاب الخلاف ، فأبو البركات الأباري يسأله طلابه أن يؤلف لهم كتاباً في مسائل الخلاف يشمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة^١ . وقد طبق النحاة على شواهد النحو ما عرف في الفقه بالرواية والإسناد ، وحكموا على بعض الشواهد بالشاذ والقليل والنادر .

٣ - علم الكلام :

ظهر الاعتزال في البصرة على يد واصل بن عطاء (ت/١٨١هـ)^٢ فأثر فكرهم في النحاة وتأثروا به تأثراً أخذ جانباً كبيراً من نشاطهم ، وما فكرة (العامل) في النحو إلا وليد فكر الأثر والمؤثر في الفكر المعتزلي ، وقد سمي نحاة البصرة بأهل المنطق ، ووصف الفراء بأنه يتفلسف في مؤلفاته^٣ ، وأطلق على النحاة الذين أمعنوا النظر في التعليل " معتزلة " كالرمامي (ت/٣٨٤هـ)^٤ و الفارسي (ت/٣٧٧هـ)^٥ والزمخشري (ت/٥٣٨هـ) . إن العلوم المترجمة وكذلك الفقه وعلم الكلام ما هي إلا عوامل ساعدت على تقنين النحو وتقعيده ووضع تعليلاته و أقيسته ومن ثم اختلف النحاة فيه ، فهذه ثلاثة أسباب أثرت إيجابياً في النحاة ورسخت ظهور (الخلاف النحوي) ظاهرة بارزة في الدرس النحوي .

التأليف في الخلاف النحوي

لم يكن الخلاف النحوي في بداية نشوئه جماعياً بل كان في معظمه فردياً شخصياً^٦ ، ولم يتفق كل أعلام المدرسة على منهج المدرسة ، وربما وجدنا من ينضم إلى رأي مدرسة غير مدرسته ، فهذا الكسائي يوافق البصريين في فعلية (نعم ، بئس) في حين أن الكوفيين

^١ ينظر [مقدمة (الإنصاف في مسائل الخلاف) ١ / ٥]

^٢ واصل بن عطاء : أبو حنيفة واصل بن عطاء المعتزل ، كان يجلس إلى الحسن البصري ، فلما ظهر الخلاف وقالت الخوارج بتكفير مرتكب الكبيرة ، وقال هو أنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر ، عندئذ طرده الحسن من مجلسه فاعتزل عنه وجلس إليه عمرو بن عبيد ، فقيل لهما ولأتباعهما معتزلة ، ولد سنة ٨٠هـ ، وتوفي سنة ١٨١هـ .

^٣ ينظر (الفهرست) ص / ٩٦ ، و (من تاريخ النحو) الأفغاني ص / ٤٤ .

^٤ الرمامي : علي بن عيسى الإخشيد ، من تلاميذ ابن السراج وابن دريد ، مولده ووفاته ببغداد توفي سنة ٣٨٤هـ ، له (شرح كتاب سيبويه) و (شرح الأصول لابن السراج) و (التصريف) و (الخلاف بين سيبويه والمبرد) وغيرها .

^٥ أبو علي الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي ، علم من أعلام النحويين ، أخذ عن ابن السراج وغيره ، وأشهر تلاميذه أبو الفتح ابن جني ، ألف (الإيضاح) و (الحجاة) و (التذكرة) وغيرها . توفي سنة ٣٧٧هـ .

^٦ ينظر (الرمامي النحوي) ص / ٢٨ - ٢٩ .

يعدونهما اسمين^١ ويتفق الكسائي مع الكوفيين في أن المضارع مرفوع بالزوائد الأربع في أوله ويخالفهم الفراء بأنه رفع لسلامته من النواصب والجوازم^٢ وغير هذا دليل على أن الخلاف النحوي كان بعضه مرده إلى الاجتهاد والرأي لا إلى الاتفاق والتعصب .

وقد أخذ موضوع الخلاف النحوي بعداً آخر عندما أصبح التأليف في مسائل الخلاف يضم كتباً ومؤلفات طرحت مسائل اختلف فيها النحاة فرادى أو على مستوى المدرسة . ولكن هذه المؤلفات – مع كثرتها – لم تصل إلينا كلها . فربما كان بعضها قابلاً في مكتبات العالم في الشرق أو الغرب ينتظر من يظهره إلى عالم النور . ولم يصل إلينا من كتب الخلاف الا كتاب ابن الأباري " الإصناف في مسائل الخلاف " ، وكتاب العكبري " التبيين في اختلاف مذاهب النحويين " و كتاب اليمنى " ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة " وقد اعتمد عليها الباحث في رسالته .

وقد ألف في موضوع الخلاف علماء استطعنا معرفة بعضهم وهم :

١ . أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت/٢٨٩هـ) ^٣ وكتابه (المهذب) ذكر في صدره اختلاف النحويين من كوفيين وبصريين . وعزا كل مسألة لصاحبها غير انه لم يحتج لاي من النحاة .

٢ . احمد بن يحيى ثعلب (ت/٢٩١هـ) ^٤ وكتابه (اختلاف النحويين) ^٥ عده بعض المحدثين ^٦ أول من ألف في الخلاف النحوي من خلال العنوان .

٣ . ابن كيسان ^٧ أبو الحسن محمد بن احمد (ت/٣٢٠هـ) وكتابه يسمى (المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون) ^٨ وصنعه في الرد على ثعلب في كتابه المتقدم . وسماه القفطي (نحو اختلاف البصريين والكوفيين) ^٩ وسماه السيوطي (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون) ^{١٠} .

^١ ينظر (الإصناف) ٩٧ /١ ، و (أسرار العربية) ص/ ٩٠ تحقيق /بركات يوسف هبود دار الأرقم ط/١٤٢٠ - ١٩٩٩ .

^٢ ينظر (أسرار العربية) ص/ ٥٠ ، و الفصل الرابع /المبحث الأول / المسألة (١) : إعراب المضارع

^٣ ترجمته في (طبقات الزبيدي) ص/ ٢١٥

^٤ ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء (ثعلب) ، ولد سنة ٢٠٠هـ ، وابتدأ النظر في العربية واللغة والشعر ، فحفظ كتب الفراء ، و لازم ابن الإعرابي ، وسمع من غيره ، كان ثقة متقناً ضيق النقطة ، توفي سنة ٢٩١هـ . له (المجالس) و (الفصيح) و (معاني القرآن) و (معاني الشعر) وغيرها .

^٥ ينظر (كشف الظنون) ٣٣/١ وسماه (اختلاف النحاة) و (إنباه الرواة ١٥٠/١) (الوافي بالوفيات ١٠٦/٣)

^٦ ينظر (نشأة النحو) / ٩٢ / للطنطاوي ، و (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء) المختار أحمد ديرة ص/ ٣١٥ رسالة ماجستير من جامعة الفاتح – طرابلس دار قتيبة – بيروت ط/١٤١١ - ١٩٩١ م .

^٧ ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، أخذ النحو عن المبرد و ثعلب معاً في بغداد ، ألف (اختلاف نحو الكوفيين والبصريين) ، وأراء النحاة متضاربة فيه ، فهو عند ابن الأباري خلط ولم يضبط ، وعند الفارسي من الشيخين (المبرد و ثعلب) توفي سنة ٢٩٩هـ .

^٨ ينظر (الفهرست) ١٠٩/

^٩ ينظر (إنباه الرواة) ٥٧/٣

^{١٠} ينظر (بغية الوعاة) ١٨/١

- ٤ . أبو جعفر ابن النحاس (ت/٣٣٨هـ) ^١ وله (المقتع في اختلاف البصريين والكوفيين) ^٢ وقد رد في كتابه هذا على ثعلب أيضاً .
- ٥ . ابن درستويه (ت / ٣٤٧هـ) ^٣ وكتابه يسمى (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين) ^٤ .
- ٦ . عبد الله الأزدي (ت / ٣٤٨هـ) ^٥ وكتابه يسمى (الاختلاف) .
- ٧ . الرماني علي بن عيسى أبو الحسن ، وله كتابان أحدهما يسمى (الخلاف بين النحويين) والآخر (الخلاف بين سيوييه والمبرد) .
- ٨ . أحمد بن فارس (ت/٣٩٥هـ) ^٦ وكتابه يسمى (كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) ^٧ .
- ٩ . جامع العلوم علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت/٥٣٥هـ) وكتابه يسمى (الاختلاف) أو (المختلف) .
- ١٠ . أبو البركات الأنباري وله (الإصناف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) وكتابه أشهر من نار على علم، وله كتاب آخر في الخلاف اسمه (الواسط) ^٨ .
- ١١ . ابن الفرس عبد المنعم بن أحمد الغرناطي (ت/٥٩٧هـ) ^٩ وكتابه يسمى (المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة) ، وقد نقل منه المرادي في الجنى الداني ^{١٠} وأبو حيان في (التنزيل) .
- ١٢ . أبو البقاء العكبري (ت/٦١٦هـ) ^{١١} وله (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) ، وقد ذكر السيوطي ^{١٢} أن له كتاباً آخر اسمه (التعليق في الخلاف) فقرأ

^١ التحاس : أبو جعفر احمد بن محمد النحاس المصري ، رحل إلى بغداد ، وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونظويه والزجاج ، ثم عاد إلى مصر ، فانتفع به التلاميذ توفي سنة ٣٣٨ هـ ، له (إعراب القرآن) و (معاني القرآن) و (المقتع في اختلاف البصريين والكوفيين) وغيرها .

^٢ ينظر (معجم الأبناء) ١/٦٢٠ ، و (كشف الظنون) ٢/١٨٠٩ ، و (الفهرست) / ٣٠٩ .

^٣ ابن درستويه : أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي الفسوي ، قدم من مدينة فسا إلى بغداد واستوطنها ، أخذ عن المبرد وابن قتيبة ، و بها توفي سنة ٣٤٧ هـ له (الإرشاد في النحو) و (المقصود والممدود) و (أخبار النحويين) و (غريب الحديث) وغيرها .

^٤ ينظر (إنباه الرواة) ٢/١١٤ ، و (الفهرست) / ٨٧ ، (طبقات الزبيدي) / ٨٥ .

^٥ ترجمته في (البيغية) ٢/١٢٨ ()

^٦ ابن فارس : أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، أقام مدة بقزوين ، وأقام مدة في همدان ، قرأ عليه ببيع الزمان الهمداني ، والصاحب بن عباد ، وانتقل إلى الري و بها توفي سنة ٣٩٥ هـ . له (معجم مقاييس اللغة) و (الصاحبي) و (جامع التاويل) و (الفيروز) .

^٧ ينظر : مقدمة معجم (مقياس اللغة) للأستاذ / عبد السلام هارون ١/٣٤ (الدراسة) دار الجيل ط ١٤٢٠ / و (معجم الادب) ١/٥٣٦

^٨ ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٩٢

^٩ ترجمته في (بيغية الوعاة) ٢/١١٦

^{١٠} ينظر (الجنى الداني) / ٤٢٧

^{١١} العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، ولد ببغداد سنة ٥٣٨ هـ ، وقرأ على ابن الخشاب ، وابن عساكر ، وأبي يعلى الصغير ، تخرج به خلق كثير توفي ببغداد سنة ٦١٦ هـ له (التبيان في إعراب القرآن) و (اللباب في علل البناء والإعراب) و (التبيين في اختلاف مذاهب النحويين) وغيرها .

^{١٢} ينظر (بيغية الوعاة) ٢/٣٩

- العنوان بعض الباحثين^١ فتوهم انه في الخلاف النحوي والصحيح انه في" الخلاف الفقهي" كما ذكر ذلك ابن رجب الحنبلي (ت/٧٩٥هـ)^٢ .
- ١٣ . إبراهيم بن عيسى الأزدي المعروف بـ (ابن أصبغ) و(ابن المناصف) القرطبي الأندلسي (ت/٦٢٨هـ)، وكتابه يسمى (مسائل الخلاف) .
- ١٤ . ابن عدلان عفيف الدين علي بن عدنان الموصلني (ت/٦٦٦هـ) وكتابه يسمى (نزهة العين في اختلاف المذهبين) . ذكر في شرح (ديوان المتنبي)^٣ المنسوب لأبي البقاء العكبري .
- ١٥ . ابن إياز الحسين بن بدر البغدادي (ت/٦٨١هـ)^٤ واسم كتابه (الإسعاف في مسائل الخلاف) وهو استدراك وتذييل لكتاب (الإتصاف) لابن الأنباري^٥ .
- ١٦ . يوسف الكوراني الكردي (ت/٧٦٨هـ) وكتابه يسمى (الذهب المذاب في مذاهب النحاة)^٦ .
- ١٧ . الزبيدي عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجبي (ت/٨٠٢هـ)^٧ وكتابه يسمى (ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) .
- ١٨ . محمد خير الحلواني له كتاب (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في كتاب "الإتصاف") وهو مطبوع استدرك فيه على صاحب (الإتصاف)^٨ .
- ١٩ . كما ألف د/السيد رزق الطويل كتاب (الخلاف بين النحويين) طبع عام ١٩٨٤م غير أن الكتابين الأخيرين أشبه ما يكونان كتابي دراسة وتحليل لبعض المسائل النحوية والتي رأى فيها بعض التصويبات والردود من خلال ما نسب لبعض النحاة .
- لعل هذه هي أشهر كتب الخلاف النحوي كما هو مستقى من عنواناتها ، إضافة إلى من ألف في المدارس النحوية كالدكتور/شوقي ضيف ، والدكتورة/خديجة الحديثي ، والدكتور/عبد الأمير الورد وغيرهم، أو من ألف في المذهب الواحد كالدكتور/عبدالعال سالم مكرم ، والدكتور/مهدي المخزومي وغيرهما .

^١ ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٩٢ [الهامش/٢] .

^٢ ينظر (الذيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب الحنبلي ١١١/٢ دار المعرفة - بيروت

^٣ ينظر (شرح ديوان المتنبي) للعكبري ٢٠٣/١ دار الفكر ط/١٤١٨-١٩٩٧م .

^٤ ابن إياز النحوي : جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي النحوي توفي سنة ٦٨١هـ . من تصانيفه (الإسعاف في علم الخلاف) و (شرح التصريف لابن مالك) و (القواعد في المطارحة) و (المأخذ المتبع) و (المحصل شرح الفصول)

أعني فصول ابن معط في النحو و (مسائل الخلاف في النحو) وغيرها .

^٥ ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٩٢

^٦ حقق في جامعة بغداد سنة ٢٠٠٠م عن نسخة محفوظة في المكتبة الوطنية ببغداد .

^٧ الزبيدي : سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن أحمد الشرجبي الزبيدي البغدادي ، ولد باليمن سنة ٧٤٧هـ ، وبهانشأ وأخذ النحو والفقه وغيرها ، وبها توفي سنة ٨٠٢هـ . له (ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) و (شرح ملحمة الإعراب للحريزي) و (نظم مقدمة ابن بابشاذ في ألف بيت) و (اختصار المحرر في النحو) (الإعلام بوضع اللام في الكلام) .

^٨ وهو في الأصل رسالة ماجستير نوقشت في كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٩٧١م ثم تمّ طبعه في نفس العام .

ويرجو الباحث أن تكون هذه الرسالة مفيدة للدارسين ، وتقع موقعاً حسناً ضمن مؤلفات
المكتبة النحوية في ظاهرة (الخلف النحوي) .

الفصل الأول :

صاحب المفصل

و

ثلاثة الشراح

الفصل الأول : صاحب المفصل و ثلاثة الشراح المبحث الأول : الزمخشري والمفصل

اسمه و مولده و نشأته :

هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر ، أبو القاسم ، جار الله ، الزمخشري ، الأمام الكبير في التفسير و النحو و اللغة و الأداب ، كان إمام عصره دون مدافع^١ متفنناً في علوم شتى ، ولد يوم الأربعاء في السابع و العشرين من رجب سنة ٤٦٧هـ^٢ في قرية تدعى (زمخشر) قريبة جداً من خوارزم ، حتى أنها دخلت في جملة المدينة عندما كثرت العمارة في هذه الأخيرة^٣ و إليها ينسب (الزمخشري) .. و لقب (جار الله) لأنه جاور بمكة زمناً ، فصار اللقب علماً عليه^٤ ، و يلقب أيضاً بـ (فخر خوارزم)^٥ و هو لقب أطلقه الناس عليه بعد أن قصده لالتهافت بعلمه .

نشأ الزمخشري بزمخشر ، و درس بها ، ثم رحل إلى بخارى لطلب العلم ، ثم إلى خراسان حيث اتصل ببعض رجال الدولة السلجوقية و مدحهم ، ثم إلى أصفهان حيث مدح ملكها محمد بن أبي الفتح ملكشاه قال السمعاتي : ((ورد مرو في زماتي ولم يتفق لي رؤيته و الإقتباس منه))^٦ ثم رحل إلى بغداد فناظر بها و سمع من علمائها ثم إلى مكة حيث اتصل بأميرها أبي الحسن علي بن حمزة بن وهاس الشريف الحسني ، و كان ذا فضل وله تصانيف مفيدة و قريحة في النظم و النثر مجيدة^٧ فتبادلا المديح شعراً .

و بعد إقامته بمكة اشتاق إلى وطنه فعاد إليه ، و لكنه سرعان ما حن إلى مكة من جديد فعاد إليها ، وفي أثناء عودته إلى مكة عرج على الشام و مدح تاج الملوك يورى طغتكين ، صاحب دمشق^٨ . و في مكة لقي من ابن وهاس الحقاوة و التكريم فقد كان يوافقه في مذهبه ، فشجعه على تأليف كتابه (الكشاف)^٩.

^١ ينظر (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ١٦٨/٥ تحقيق د/إحسان عباس دار صادر/بيروت .

^٢ ينظر (إنباه الرواة على أنباه النحاة) تأليف الوزير / جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ٢٦٥/٣ تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ط / ١٣٤٧ - ١٩٥٥م، و(وفيات الأعيان ١٧٣/٥) ، و (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) السيوطي ٢ / ٢٧٩ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بدون سنة طبع ، و (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) ابن العماد شهاب الحنبلي دمشقي ت/١٠٨٩هـ - ١٩٤ /٦ حققه وعلق عليه/ محمود الأرنؤوط أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه / عبد القادر الأرنؤوط دار ابن كثير دمشق / بيروت ط ١٤١٢/١ - ١٩٩١م ، و(معجم الأدياء ٤٨٩/٥) .

^٣ ينظر (إنباه الرواة ٢٦٥/٣) .

^٤ ينظر (مرآة الجنان و جرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان) الإمام / أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الباقعي اليمني المكي ٣ / ٢٦٩ دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ط ١٤١٣ / ٢ - ١٩٩٣م ، و (بغية الوعاة ٢٧٩/٢) ، و(وفيات الأعيان ١٦٩/٥) ، و (تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام) الحافظ المؤرخ / شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق (وفيات ٥٢١-٥٤٠ص) ٤٨٨/ص د/ عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي ط ١ / ١٤١٥ - ١٩٩٥م، و (شذرات الذهب ١٩٦/٦) .

^٥ ينظر (إنباه الرواة ٢٦٨/٣) و (بغية الوعاة ٢٧٩/٢) .

^٦ ينظر (إنباه الرواة ٣٦٦/٣) .

^٧ الأنساب للإمام / أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاتي ت/٥٦٢هـ - ١٦٣ / ٣ تقديم وتعليق/ عبد الله عمر البارودي مؤسسة الكتب الثقافية - دار الجنان - بيروت - لبنان ط / ١٤٠٨ - ١٩٨٨م .

^٨ ينظر (معجم الأدياء ٨٦/١٤) .

^٩ ينظر (الزمخشري ص/٤٥) .

^{١٠} ينظر (مقدمة الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٤٤/١ حققها وأخرج أحاديثها و علق عليها / عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي ط/١٤١٧-١٩٩٧م

و بعد مكة عاد لوطنه ثانية معرجاً على بغداد ، و بقي في خوارزم إلى أن وافته
المنية ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ بجرجانية ، و هي قصبية خوارزم على شاطئ نهر جيحون^١
عن إحدى و سبعين سنة^٢ ، و قد رثاه بعضهم بأبيات من جملتها^٣ : [من البسيط]
فأرض مكة تذري الدمع مقللتها حزناً لفرقة جار الله محمود
و روي^٤ أنه أوصى أن تكتب على قبره الأبيات الآتية : [من الكامل]
يا من يرى مدّ البعوض جناحها في ظلمة الليل البهيم الأصيل
و يرى عروق نياطها في نحرها و المخ في تلك العظام النحل
اغفر لعبد تاب من فرطاته ما كان منه في الزمان الأول

شيوخه :

تتلمذ الزمخشري على عدد من علماء عصره منهم :

١. أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني^٥ وكان يلقب بفريد العصر ووحيد الدهر
في علم اللغة والنحو درس عليه الأدب والنحو ، وهو أعظمهم تأثيراً في نفسية
الزمخشري وكان يحبه كثيراً ، فلما توفي سنة ٥٠٧هـ رثاه الزمخشري بقوله : [من
الطويل]

وقائلة : ما هذه الدرر التي تساقط من عينيك سمطين سمطين
فقلت لها : الدر الذي كان قد حشا أبو مضر أذني تساقط من عيني

٢. علي بن المظفر النيسابوري أبو الحسن^٦ أخذ عنه الأدب أيضاً .

٣. شيخ الإسلام أبو منصور نصر الحارثي^٧ .

٤. أبو منصور بن الجواليقي^٨ قرأ عليه بعض كتب اللغة من فواتحها مستجيزاً لها .

٥. عبد الله بن طلحة اليابري^٩ قرأ عليه بمكة كتاب سيبويه و شرح رسالة ابن أبي زيد و
غيرهم .

تلاميذه :

تتلمذ على الزمخشري كثير ، قال القفطي (ت/٦٤٦هـ)^{١٠} : ((ما دخل بلداً إلا و اجتمعوا
عليه و تتلمذوا له ، و استفادوا منه ، فكان علامة الأدب و نسبة العرب ، أقام بخوارزم
تضرب إليه أكباد الإبل ، و تحط بفنائه رحال الرجال ، و تحدى باسمه مطايا الآمال))^{١١} و
من أشهر تلاميذه :

١. بزمخشتر ، أبو عمرو عامر بن الحسن السمسار^{١٢} .

^١ ينظر (وفيات الأعيان ١٧٣/٥ - ١٧٤) ، (بغية الوعاة ٢/٢٨٠) ، (معجم الأدياء ٥/٤٩٠) ، (شذرات الذهب ٦/١٩٨) ، (إنباه الرواة ٢٦٨/٣)

^٢ ينظر (مرآة الجنان ٣/٢٦٩)

^٣ ينظر (وفيات الأعيان) ١٧٣/٥

^٤ المرجع السابق ١٦٨/٥

^٥ ينظر (وفيات الأعيان ٥/١٦٨) ، (معجم الأدياء ٥/٤٨٩) ، (شذرات الذهب ٦/١٩٨) ، (بغية الوعاة ٢/٢٧٩)

^٦ (معجم الأدياء ٥/٤٨٩)

^٧ (بغية الوعاة ٢/٢٧٩) ، (معجم الأدياء ٥/٤٨٩)

^٨ (إنباه الرواة ٣/٢٧٠)

^٩ (بغية الوعاة ٢/٤٦٢)

^{١٠} القفطي : أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي ، ولد ببلدة (قفط) بالصعيد الأعلى سنة ٥٦٨هـ ، لقب أبوه بالقاضي الأشرف ، تعلم بالقاهرة ثم رحل إلى الإسكندرية للأخذ عن السلفي ثم عاد للقاهرة ، استوزره والي ميمون القصري على كره منه وبقي وزيراً حتى وفاته سنة ٦٤٦ هـ و لقب بالقاضي الأكرم .

^{١١} إنباه الرواة القفطي ٢٦٨/٣

^{١٢} ينظر (الأنساب) للسمعاني ٣ / ١٦٤

- ٢ . و بطبرستان ، أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي ^١ .
- ٣ . و بأبيورد أبو المحاسن عبدالرحيم بن عبدالله البزاز ^٢ .
- ٤ . و بسمرقند ، أبو سعد أحمد بن محمود الشاتبي ^٣ .
- ٥ . و بخوارزم ، أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه ^٤ .
- ٦ . أبو الفضل الخوارزمي الآدمي ^٥ النحوي الأيبب الملقب زين المشايخ .
- ٧ . علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس أمير مكة ^٦ و أخذ عنه الزمخشري و غيرهم ^٧ .
- ٨ . و بنيسابور ، أم المؤيد زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن الجرجاني ^٨ .

سماته و مكانته العلمية :

عاش الزمخشري أعزباً ، تقياً متديناً أبي النفس طموحاً ، متواضعاً لطيف المعاملة ظريف المجاملة ، قاسياً على مخالفيه من المعتزلة و المتصوفة ^٩ ، محباً للعربية و أهلها ، مدافعاً عنها في وجه الشعوبية ^{١٠} .

لم تذكر لنا كتب التراجم من صفاته الجسدية سوى أنه كان على رجل واحدة و أن الثانية مقطوعة قد استبدلها برجل من خشب عزا ابن خلكان (ت/٦٨١هـ) ^{١١} سبب سقوطها إلى البرد الشديد و القارص الذي في بلاد خوارزم ، و أنه كان في بعض أسفاره فأصابه تلج كثير و برد شديد فسقطت من ذلك رجله . و روى القفطي ^{١٢} أنه سأله أبو الحسن الدامغاني ^{١٣} (ت/٥٤٠هـ) لما كان ببغداد عن سبب قطعها ، فقال له : دعاء الوالدة .. و قيل ^{١٤} أصابه خراج في رجله فقطعها و اتخذ رجلاً من خشب ، و كان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطويلة فيظن من يراه أنه أعرج ^{١٥} و كان معه محضر توقيعات كثيرة خوفاً من أن يظن ظان أنها قطعت لريبة ^{١٦} .

أما سماته العلمية فعمل أبرزها شغفه بالعلم ، إذ أكثر من الرحلات في طلبه و لم يزل يطلبه حتى في سن السادسة و الستين ، فقد ذكر القفطي ^{١٧} أنه رآه ببغداد عند أبي منصور بن الجواليقي سنة ٥٣٣هـ مرتين قارئاً عليه بعض كتب اللغة من فواتحها و مستجزياً لها

¹ المرجع السابق ٣ / ١٦٤

² المرجع السابق ٣ / ١٦٤

³ المرجع السابق ٣ / ١٦٤

⁴ المرجع السابق ٣ / ١٦٤

⁵ معجم الأدباء ١٩ / ٥

⁶ إنباه الرواة ٣ / ٢٧٢ ، و (معجم الأدباء ٤ / ١٩٧)

⁷ ينظر (الأنساب) للاسمعاني ٣ / ١٦٣

⁸ ينظر (مرآة الجنان) للياقعي ٤ / ٣١

⁹ ينظر (الزمخشري) د/ أحمد محمد الحوفي ص / ٧٨ - ٩٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

¹⁰ ينظر (مقدمة كتاب (المفصل في صنعة الإعراب) للزمخشري ص/٣٠ قدم له ووضع هوامشه/د.أميل بنديع يعقوب دار الكتب

العلمية ط/١٩٩٩م .

¹¹ ينظر (وفيات الأعيان ٥ / ١٦٩) .

¹² ابن خلكان : هو أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان. اشتهر بكتابه وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ويعد من أشهر كتب التراجم و من أحسنها ضبطاً. ولد في أربيل بالقرب من الموصل على شاطئ دجلة لشرقي وانتقل إلى مصر ثم سافر إلى دمشق وولي التدريس في كثير من مدارسها . وتوفي فيها سنة ٦٨١ هـ و دفن في سفح جبل قاسيون. يتصل نسبه بالبرامكة.

¹² ينظر (إنباه الرواة) ٣ / ٢٦٨ ، و (وفيات الأعيان) ٥ / ١٦٩

¹³ الدامغاني : أحمد بن علي بن محمد أبو الحسين الدامغاني ، كان من بيت العلم و القضاء في بغداد ت / ٥٤٠ هـ .

¹⁴ ينظر (معجم الأدباء) ٥ / ٤٨٩

¹⁵ ينظر (بغية الوعاة) ٢ / ٢٨٠ ، و (شذرات الذهب) ٦ / ١٩٥

¹⁶ ينظر (وفيات الأعيان) ٥ / ١٦٩

¹⁷ ينظر (إنباه الرواة) ٣ / ٢٧٠

و بفضل جهده الكبير أصبح عالماً في اللغة ، و النحو ، و العروض ، و الأدب ، و البلاغة ، و التفسير ، و القراءات ، و الحديث ، و الفقه ، و علم الكلام ، و المنطق ، حتى وصف بأنه ((الإمام الكبير و كان إمام عصره غير مدافع))^١ . وقد أجمع العلماء على الثناء على الزمخشري ومدحه بسعة العلم وكثرة الفضل والتفنن في العلوم وقد لقبوه بـ (فخر خوارزم)^٢ ، قال عنه السيوطي (ت/٩١١هـ) ((أنه كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء ، وجودة القريحة متفنناً في كل علم))^٣ ، وقال ياقوت الحموي (ت/٦٢٦هـ) ((كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب ، واسع العلم ، كبير الفضل ، متفنناً في علوم شتى))^٤ وقال القفطي: ((وكان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه ، وأكثرهم أنساً واطلاعاً على كتبها ، و به ختم فضلاؤهم))^٥ . وكان الزمخشري شاعراً وله ديوان وقد روى له القفطي^٦ عدداً من الأبيات الشعرية ذكرنا بعضها .

مذهبه :

كان على مذهب المعتزلة مجاهراً به حتى نقل أنه إذا قصد صاحباً أو والياً أو أميراً واستأذن بالدخول يقول : قل له : أبو القاسم المعتزلي بالبواب^٧ وقال الذهبي (ت/٧٤٨هـ) عنه أنه كان داعية للاعتزال والبدعة^٨ .

مؤلفاته:

ألف الزمخشري من العلوم الدينية ورجالها ، واللغة ، والنحو، والعروض، والأدب، وقد ذكرها ياقوت وغيره^٩ وأشهرها ما يأتي :

- ١ . الكشاف في تفسير القرآن .
- ٢ . الفائق في غريب الحديث .
- ٣ . أساس البلاغة في اللغة .
- ٤ . المفصل في النحو .
- ٥ . القسطاس في العروض .
- ٦ . الأنموذج في النحو - وهو مقتضب من المفصل .
- ٧ . رؤوس المسائل في الفقه .
- ٨ . ربيع الأبرار ونصوص الأخبار في التاريخ والعلوم .
- ٩ . شرح أبيات كتاب سيبويه .
- ١٠ . ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض .
- ١١ . الكشف في القراءات .
- ١٢ . المستقصى في الأمثال .
- ١٣ . المنهاج في الأصول .
- ١٤ . نوابغ الكلم في الحكم . وغيرها .
- ١٥ . ديوان شعر .

^١ وفيات الأعيان ١٦٨/٥

^٢ ينظر (إنباه الرواة ٢٦٨/٣)

^٣ ينظر (بغية الوعاة ٢٧٩/٢)

^٤ ينظر (معجم الأدباء) ٤٨٩/٥

^٥ ينظر (إنباه الرواة ٢٧٠/٣)

^٦ المرجع السابق ٢٦٩/٣-٢٧٢

^٧ ينظر (وفيات الأعيان ١٧٠/٥) و (معجم الأدباء ٤٨٩/٥) ، و (شذرات الذهب ١٩٦/٦) ، و (بغية الوعاة ٢٧٩/٢)

^٨ ينظر (تاريخ الإسلام) للذهبي (وفيات ٥٢١-٥٤٠) ص/٤٩٠

^٩ ينظر (معجم الأدباء ٤٩٤/٥) ، (وفيات الأعيان ١٦٨/٥-١٦٩) ، (بغية الوعاة ٢٨٠/٢) ، و (تاريخ آداب اللغة العربية) جورج

زيدان ٤٨-٤٧/٣ منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ط / ١٩٩٢م ، و (شذرات الذهب ١٩٥/٦) ، و (تاريخ الإسلام) للذهبي (

وفيات ٥٢١-٥٤٠) ص/٤٨٨-٤٨٩

لمحة عن كتاب (المفصل)

ما المفصل ومتى ألف :

(المفصل في صنعة الإعراب) أحد الكتب النحوية المختصرة التي كانت تقرر على الطلبة فيتسارعون إلى حفظه ودرايته، ألفه أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وشرع فيه يوم الأحد غرة رمضان سنة ٥١٣هـ / ١١١٩م وفرغ منه في غرة المحرم سنة ٥١٥هـ / ١١٢١م .

الغرض من تأليف المفصل ومنهجه ، وأسلوبه ؟

أما الغرض من تأليف المفصل فقد أشار الزمخشري في مقدمة هذا الكتاب إلى أهم الأسباب التي دعت إلى تأليفه وهي شعوره بما لدى المسلمين من رغبة في معرفة كلام العرب وشففتته على أشياعه المحبين للأدب وقد صرح بذلك في المقدمة فقال : ((ولقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب))^١ .

حصر الزمخشري مادة النحو في أربعة أقسام هي : أسماء وأفعال وحروف ومشتراك ، وقيل أنه رتبته على غرار ما فعل أبو علي في (الإيضاح) حيث جعل كتابه مقسوماً على أربعة أقسام : أسماء وأفعال وحروف ومشتراك بين أحوالها^٢ وقد صرح الزمخشري بهذه القسمة في مقدمة كتابه قائلاً : ((فإنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ، القسم الثاني في الأفعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في المشترك من أحوالها))^٣ ، ولم يكن في هذه القسمة متأثراً بنظرية العامل ، ولا بنظرية المعمول ، ولا بالفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف ، هذه النظريات التي أريكت النحاة قبله وسببت لهم الكثير من الخلط والاضطراب .. فالنحو في نظره كل الأحكام المتصلة بالكلمة من حيث بنيتها وشكلها ووظيفتها في التركيب اللغوي ، وعلى هذا وضع المنهج وفصل عليه كل الأحكام . ولعل فكرة التقسيم الرباعي ظلت ماثلة في تصور النحاة ، ولكن حين كان يراد لها التنفيذ والظهور تبقى غامضة مبهمه ، إما بتزاحم صورها تحت ضغط الموضوع وإما بنسيانها أو تناسيها أثناء سير التصنيف وما فعلة الزمخشري من غير شك جرأة بارعة وعمل أصيل^٤ .

اتسم منهجه في تناول الموضوعات النحوية بالآتي :

- ١ . الاستناد إلى الآيات القرآنية في عرض القواعد النحوية وذكر بعض القراءات القرآنية .
- ٢ . الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مخالفاً بذلك بعض النحويين^٥ الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث بحجة أنه قد يروى بمغناه لا بلفظه .

^١ ينظر (وفيات الأعيان) ١٦٩/٥ ، و(كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) لمصطفى عبد الله الشهير بحاجي خليفة ١٧٧٤/٢ ، و(مرآة الجنان) ٢٦٩/٣

^٢ المفصل ص/ ٣١ .

^٣ ينظر (المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة) د/ عبد العال سالم مكرم ص/ ٦٤ دار لشروق - بيروت ط ١٤٠٠/١ هـ .

^٤ المفصل ص/ ٣١ - ٣٢ .

^٥ ينظر (تطور الدرس النحوي) د/ حسين عون ص/ ٨٤ ، ٨٦ قسم البحوث والدراسات والأدبية واللغوية / معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية ط/ ١٩٧٠ .

^٦ ينظر (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) عبد القادر بن عمر البغدادي ٩/١ - ١٥ قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / د. محمد نبيل طريفي إشراف / د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية / بيروت ط ١٩٩٨م ، و(الاقتراح في النحو) للاسيوطي ص/ ١٨ .

- ٣ . كثرة الشواهد الشعرية التي وصلت إلى واحد وأربعين وأربعمائة^١ وقد كرر بعضها .
 ٤ . الاستشهاد بالأمثال والأقوال المأثورة بنسبة قليلة .
 أما أسلوب الزمخشري في (المفصل) فقد أراد - كما ذكر في مقدمته^٢ - أن يتصف بالإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل .

المكانة العلمية للمفصل :

لكتاب (المفصل) مكانة في علم النحو ونال حظاً كبيراً من غاية العلماء والولادة منذ تأليفه سنة ٥١٣ هـ ، إلا أن شهرة الكتاب الواسعة كانت على يد الملك المعظم عيسى بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت/٦٢٤ هـ)^٣ سلطان الشام ، الذي كان يلقب (سلطان النحاة) ، فقد كان هذا الملك معجباً بالمفصل وبلغ من شدة إعجابه به أنه اشترط لمن يحفظه مائة دينار وخلعة ، فتسابق الناس على حفظه ونظمه وشرحه ، ووصفه حاجي خليفة^٤ بأنه كتاب عظيم القدر كما قيل فيه [من الطويل] :

مفصل جار الله في الحسن غاية وألفاظه فيه كدر مفصل
 ولولا التقى قلت المفصل معجزاً كأي طوال من طوال المفصل

عكف عليه العلماء يدرسونه ويعلمونه للطلبة في حلقات التدريس ، لا ينافسه منافس في القرنين السادس والسابع الهجريين في شرق العالم الإسلامي (خوارزم ، خراسان ، وما جاورهما) وهو من أبرز الكتب التي كانت تدرس في حلقات العلم في الشام والعراق ومصر والحجاز واليمن . وأما في بلاد المغرب والأندلس فإنه على الرغم من أنه وصلها مبكراً حال مذهب صاحبه الاعتزالي دون انتشاره فوجد منافسة شديدة في تلك البلاد ، خصوصاً وأن أهل تلك الديار متعلقون بكتاب (الجمال) لأبي القاسم الزجاجي (ت/٣٣٨ هـ)^٥ ، وكتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي، كما أن للأندلسيين والمغاربة عناية (بالكافي) لابن النحاس و (التبصرة) للصيمري (ت/٥٤١ هـ)^٦ ، ولهم على هذه المؤلفات شروح وتعليقات قيمة ، فانصرف لهم لها وتعلقهم بها قلل من قيمة كتاب (المفصل) في نظرهم ، فكان ((كتاب أبي القاسم السنني أحب إليهم من كتاب أبي القاسم المعتزلي))^٧ لذلك لم يكسب المفصل الجولة في الأندلس والمغرب كما كسبها في المشرق .

واستمرت أهمية (المفصل) وسمعته مسيطرة على أذهان أغلب طلاب العلم طيلة القرن السابع الهجري ، ثم بدأت عدة كتب تنافسه فتراجع أمامها ، ومن أشهر المؤلفات التي نافسته وزاحمتها ما يأتي :

¹ ينظر (المفصل) ص/ ٢٢ قسم الدراسة .
² المرجع السابق ص/ ٣٢ (المقدمة)
³ ترجمته في (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي ٢٦٧/٦ وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدون طبعة وبدون سنة طبع .
⁴ ينظر (كشف الظنون) ١٧٧٤/٢
⁵ الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي البغدادي داراً ونشأة، والنهوندي أصلاً ومولداً . كان إماماً في علم النحو، وصنف فيه كتاب "الجمال الكبرى" وهو كتاب نافع لولا طولته بكثرة الأمثلة. أخذ النحو عن محمد بن العباس البريدي، وأبي بكر بن دريد، وأبي بكر بن الأثيري. وصحب أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج فنسب إليه، وعرف به، وسكن دمشق وانتفع به الناس وتخرجوا عليه، وتوفي في رجب سنة سبع وقيل سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين والأول أصح بدمشق، وقيل بطبرية رحمة الله تعالى وكان قد خرج من دمشق مع ابن الحارث عامل الضياع الأخشيدية فمات بطبرية. وكتابه الجمال من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا وانتفع به، ويقال إنه صنفه بمكة حرسها الله تعالى وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعاً ودعا الله تعالى أن يغفر له، وأن ينفع به قارئه .
⁶ الصيمري : أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، نسبة إلى صيمرة موضع بالبصرة ، قدم مصر ، وحفظ عنه شيء من اللغة ، وكان فهماً عاقلاً . له (التبصرة والتذكرة) اعتنى به أهل المغرب ، وأكثر النقل عنه أبو حيان ، توفي سنة ٥٤١ هـ .
⁷ ينظر (شرح المفصل الموسوم بالتخمير) القاسم بن الحسين الخوارزمي ١٤/١ قسم الدراسة تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان ط١ / ٢٠٠٠ م .

- ١ . (المصباح) في النحو ، ألفه خليفة الزمخشري ناصر الدين بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي (ت/٦١٠هـ) ^١ وكانت غاية العلماء به في بلاد العجم وما وراء النهر .
- ٢ . (المقدمة الجزولية) لأبي موسى الجزولي (ت/٦٠٩هـ) ^٢ ويسمى (القاتون) و (الكراس) واشتهر في بلاد الأندلس والمغرب ، وهو امتداد لكتاب (الجمل) للزجاجي ، فما هو إلا تعليقات على أبواب (الجمل) جمعها الجزولي من كلام شيخه عبد الله بن بري المصري (ت/٥٨٢هـ) .
- ٣ . أكثر المؤلفات منافسة للمفصل كان كتاب (الكافية) لابن الحاجب (ت/٦٤٦هـ) ، وهو يعد امتداداً للمفصل حتى شاع بين المتأخرين من الشراح والدارسين ^٣ أن (الكافية) خلاصة نحوية اختصر فيها ابن الحاجب مفصل الزمخشري ، وحقيقة الأمر أن العلاقة بين الكافية والمفصل لا تتعدى أن تكون كالتي بين (المقتضب) للمبرد و (الكتاب) لسبويه أو كالتي بين (الأصول) لابن السراج و (المقتضب) للمبرد ، علاقة تأثر وتأثير لا علاقة سطو على الأفكار ، فكل من الرجلين منهجه وشخصيته العلمية في عرض ومناقشة القضايا النحوية ^٤ .
- ٤ . (الدرة الألفية) التي اشتهرت باسم (ألفية ابن معطي) ^٥ مع كتابه الآخر (الفصول الخمسون) ، شغل هذان الكتابان عدداً غير قليل من العلماء بشرحهما والتعليق عليهما .
- ٥ . جاءت بعد ذلك كتب ابن مالك (ت/٦٧٢هـ) ^٦ مثل (الكافية الشافية) وهو منظوم، و(الخلاصة الألفية) وهو منظوم أيضاً ، و (تسهيل الفوائد) وهو منثور . ثم جاءت بعد ذلك مؤلفات ابن هشام الأنصاري (٧٥٦هـ) ^٧ فلم يستطع كتاب (المفصل) الظهور عليها بل شغل الناس بمؤلفات ابن مالك وابن هشام ولم يلتفتوا إلى غيرها في العصور المتأخرة إلا نادراً ، ولم تنزل لمؤلفاتهما الشهرة والغلبة إلى يومنا هذا .

شروط المفصل :

ولما لكتاب (المفصل) من أهمية كبيرة لدى العلماء أقبلوا عليه ثناءً وشرحاً ونظماً واختصاراً ورداً على أخطائه ^٨ ، فمن أشهر من تعقبوا الزمخشري و ردوا على أخطائه أبو الفضل المريسي (ت/٦٥٥هـ) ^٨ أورد فيه سبعين مأخذاً عليه ، وابن معزوز

^١ المطرزي : ناصر الدين عبد السيد بن علي المطرزي ، توفي سنة ٦١٠ هـ ، له (الإيضاح في شرح المقامات للحريري) و (ملخص إصلاح المنطق لابن السكيت) .

^٢ الجزولي : هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المراكشي ، لازم ابن بري فأخذ عنه النحو واللغة ، وتصدر للإقراء بالمرية والجزائر ، توفي سنة ٦١٠ هـ . له (المقدمة في النحو) و (شرح الإيضاح للفارسي) و (شرح قصيدة بانت سعاد) وغيرها .

^٣ منهم د/ أبو تكة الدراويش محقق كتاب (الإقليد بشرح المفصل) للجندي ١ / ٤٦ قسم الدراسة ، و د/ عبد الرحمن العثيمين محقق كتاب (التخمير بشرح المفصل) للخوارزمي ١ / ٤٦ قسم الدراسة .

^٤ ينظر (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب) ابن الحاجب ١ / ٦٣ - ٦٤ تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر مكتبة نزار لياز الرياض ط ١ / ٤١٨ - ١٩٩٧ م .

^٥ ابن معطي : يحيى بن معطين عبد النور الزواوي المغربي ، قرأ على الجزولي ثم تصدر للإقراء ، توفي سنة ٦٢٨ هـ له (الألفية) و (الفصول الخمسون) و (المثلث) وغيرها .

^٦ ابن مالك : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجباني الشافعي نزيل دمشق ، جالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرو بن جيلب ، كان إماماً في القراءات ، برع في النحو والتصريف ، توفي سنة ٦٧٢ هـ ، له (الألفية في النحو) و (الموصول في نظم المفصل) و (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) و (الكافية الشافية) و (لامية الأفعال) وغيرها .

^٧ ابن هشام : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨ هـ وبها توفي سنة ٧٦١ هـ ، أخذ عن شيوخ عصره كابن جماعة ، وتاج الدين الفاكهاني ، كان شافعيًا قبل أن يتحول إلى المذهب الحنبلي ، كانت منزلته العلمية كبيرة حتى سماه معاصره السبكي (نحوي هذا العصر) وبلغ الإعجاب به حداً جعل ابن خلدون يده أنحى من سبويه ، خلف مصنفات كثيرة (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) و (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) و (شذور الذهب في معرفة كلام العرب) و (قطر الندى وبل الصدى) و (الأعراب عن قواعد الأعراب) وغيرها من المصنفات التي لا تزال مخطوطة .

^٨ ينظر (تاريخ الأدب العربي) كارل بروكلمان ٥ / ٢٢٧ نقله إلى العربية أ.د/ السيد يعقوب بكر ، أ.د/ رمضان عبد التواب أشرف على ترجمته أ.د/ محمود فهمي حجازي الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/٩٩٢ م .

الأندلسي (ت/٦٢٥هـ) في كتابه (التبويه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه) ، و ابن هشام . ومن أثنوا عليه ابن يعيش (ت/٦٤٣هـ) فقد قال في مقدمة شرحه أنه كتاب جليل القدر ، نابذ الذكر ، جمعت فصوله أصول علم النحو ، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله^١ ، والناظر في كتاب (كشف الظنون) يرى إشادة المؤلف بكتاب المفصل بقوله ((وهو كتاب عظيم القدر))^٢ ، وقد قال فيه الشاعر [من الطويل]:

إذا ما أردت النحو هاك محصلاً عليك من الكتب الحسان مفصلاً
وقد ذكر حاجي خليفة^٣ طائفة من أئمة النحو ممن شرحوا (المفصل) واعتنوا به فجاوزوا الأربعين . و إيثاراً للاختصار في الحديث عن الشروح سنكتفي هنا بذكر بعضها ثم نحيل القارئ إلى مقدمة كتاب (شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير) للدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين^٤ ، إذ عرض فيه لأكثر من مائة مصنف ما بين شارح لكتاب (المفصل) وناظم ومختصر ومقلد له ، فأفاض في الحديث وكفاتي بحته ، ومن أهم الشروح على سبيل المثال لا الحصر :

- ١ . شرح المؤلف ويسمى (حواشي المفصل) .
- ٢ . المحرر لفخر الدين الرازي (ت/٦٠٦هـ) .
- ٣ . شرح الخوارزمي (ت/٦١٧هـ) ويسمى (التخمير) .
- ٤ . شرح ابن الخباز الموصلي (ت/٦٣٨هـ) .
- ٥ . شرح أبي البقاء ابن يعيش (ت/٦٤٣هـ) .
- ٦ . شرح علم الدين السخاوي (ت/٦٤٣هـ) واسمه (سفر السعادة) وهو شرح للمواد اللغوية .
- ٧ . شرح علم الدين السخاوي (ت/٦٤٣هـ) واسمه (المفضل في شرح المفصل) .
- ٨ . شرح منتخب الدين الهمداني (ت/٦٤٣هـ) واسمه (المحصل في شرح المفصل) .
- ٩ . شرح أبي علي الشلوبيني (ت/٦٤٥هـ) وهو حواشي على المفصل وتعليقات جمعها تلاميذه في كتاب سمي (حواشي المفصل) .
- ١٠ . شرح ابن الحاجب واسمه (الإيضاح) .
- ١١ . شرح جمال الدين القفطي (ت/٦٤٦هـ) .
- ١٢ . شرح ابن عمرو الحلبي (ت/٦٤٩هـ) .
- ١٣ . شرح ابن أبي الحديد (ت/٦٥٥هـ) .
- ١٤ . شرح علم الدين الأندلسي (ت/٦٦١هـ) وهو أوسع الشروح وأغزرها مادة وأكثرها فائدة .
- ١٥ . شرح ابن مالك وهو رسالة صغيرة في شرح أبنية أسماء المفصل .
- ١٦ . شرح ابن يعيش الصنعاني (٦٨٠هـ) .
- ١٧ . شرح الجندي (ت/٧٠٠هـ) وشرحه يسمى (الإقليد) .
- ١٨ . شرح الجاربردي (ت/٧٤٦هـ) وهو حاشية على شرح ابن الحاجب (الإيضاح) .
- ١٩ . شرح يحيى بن حمزة العلوي (ت/٧٤٩هـ) .
- ٢٠ . شرح الحسن بن قاسم المرادي (ت/٧٤٩هـ) .

^١ ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٢/١

^٢ كشف الظنون ١٧٧٤/٢

^٣ المرجع السابق ١٧٧٥/٢

^٤ ينظر (التخمير) (١/٤٧ - ٥٩) (قسم الدراسة) .

وغيرها ، كما أن هناك شروحاتاً مجهولة المؤلف ، وأخرى لأبيات المفصل ، وهناك مختصرات له ، وتقليد ، وردود عليه ذكرها د/ العثيمين في تحقيقه (التخمير)^١ لا يرى الباحث مسوغاً لسردها كلها .

طباعات المفصل^٢ :

- وقد طبع (المفصل) عدة طباعات وهي مرتبة حسب الترتيب الزمني كالآتي :
- ١ . طبعة كريستينايا الأولى سنة ١٨٥٩م ، والثانية سنة ١٨٧٩م باعتناء المستشرق ج.ب.بروخ j.p.broch .
 - ٢ . طبعة طهران سنة ١٢٦٩هـ .
 - ٣ . طبعة تبريز سنة ١٢٧٥هـ .
 - ٤ . طبعة القاهرة سنة ١٢٨٩هـ مطبعة حجازي بالقاهرة .
 - ٥ . طبعة الإسكندرية سنة ١٢٩١هـ (الكوكب الشرقي) بعناية : حمزة فتح الله .
 - ٦ . طبعة اسطنبول سنة ١٢٩٩هـ ملحقاً بكتاب الميداني (نزهة الصرف) .
 - ٧ . طبعة دهلي سنة ١٨٩١م ، ثم سنة ١٩٠٣م .
 - ٨ . طبعة كلكتا سنة ١٣٢٢هـ وبشرح محمد عبد الغني .
 - ٩ . طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣هـ بمطبعة التقدم ، ثم أعادت دار الجيل في بيروت نشر هذه الطبعة .
 - ١٠ . طبعة لكنو سنة ١٣٢٣هـ مع مقدمة بالهندوسية لعلي بن العمادي .
 - ١١ . طبعة القاهرة بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
 - ١٢ . طبعة بيروت سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م بعناية حمد عز الدين السعودي .
 - ١٣ . طبعة بيروت سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م بعناية منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلمية .

^١ المرجع السابق ٥٩/١

^٢ ينظر (دائرة المعارف الإسلامية) ١٧/ ٥٣٢٤ مركز الشارقة للإبداع الفكري . ، و(تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان ٢٢٧/٥ ط ١٤١٨/ ١٤١٨م ، و(المفصل) ص/ ٢٧ (الهامش) .

الفصل الأول : صاحب المفصل وثلاثة الشراح
المبحث الثاني : الشراح الثلاثة

أولاً : الخوارزمي :

اسمه ومولده ووفاته :

هو أبو محمد صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد مجد الدين الخوارزمي ، نسبه إلى (خوارزم) البلد الذي ولد به وسكنه ومات فيه . وأما لقبه (صدر الأفاضل) فهو من الألقاب المألوفة المعروفة عند أهل المشرق(خوارزم وخراسان وغزنة) نحو : شيخ الأفاضل، وشمس الأفاضل ، وصدر الدولة ونجم الأئمة ... وإن كان هذا اللقب غير مألوف عند أهل العراق والشام ومصر إذ يسود عندهم ألقاب نحو: سيف الدين ، صلاح الدين ، وأسد الدين وشهاب الدين ...

ومولد الخوارزمي كما ذكر ياقوت^١ قال : ((سألته عن مولده فقال : مولدي في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمس وخمسين و خمسمائة))^٢ أما وفاته فكانت على أيدي التتار في أثناء اكتساحهم أرض خوارزم شهيداً في الثاني عشر من ربيع الأول سنة سبع عشرة وستمئة^٣ .

شيوخه :

ذكر د / العثيمين^٤ أن الخوارزمي يعتمد أن يخفي أسماء شيوخه لحاجة في نفسه ، ولا يعرف على وجه التحديد سبباً يدعو لذلك ، ثم ذكر عدداً من أشياخه أو ممن غلب على ظنه أنه منهم ، وسيعتمد الباحث على دراسته له ، خصوصاً وأن كثيراً من المؤرخين قد أغفلوا ذكر هذا الرجل ولولا زيارة ياقوت الحموي^٥ له في داره التي قام بها سنة ٦١٧هـ لما عرفنا عنه شيئاً ؛ سيما وأن التتار وقد اجتاحوا خوارزم في العام نفسه فكان ياقوت هو المصدر الأساس لترجمة الخوارزمي ، وكل من ترجم له بعده إنما يأخذون عنه . ولعل من أهم أشياخه :

١. ناصر الدين المطرزي الخوارزمي عبد السيد بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي ، ولد في العام الذي مات فيه الزمخشري ٥٣٨هـ لذلك لقب بـ(خليفة الزمخشري) وهو على مذهبه في المجاهرة بالاعتزال ، أخذ عن تلاميذ الزمخشري والحريري ، وأخذ عنه الخوارزمي . توفي في الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة (٦١٠هـ) .

٢. رضي الدين النيسابوري : ذكره الخوارزمي في (التخمير)^٦ وهو من علماء بخارى ، فقد نقل ياقوت^٧ عن الخوارزمي قوله : إني مضيت إلى بخارى طالباً للعلم وقاصداً للقراءة على رضي .

^١ ياقوت الحموي : هو أبو عبد الله ياقوت الرومي الحموي ، وله (معجم الأدباء) و(معجم البلدان) استعداه القطني وزير طب إليه ، فوجد عنده الفرصة لإتمام معجم البلدان، ففرغ من مسودته يوم ٢٠/ صفر / ٦٢١هـ وأهداه إلى خزانة الوزير، وشرع في تبييضه يوم ٢١ / محرم ٦٢٥ ومات أثناء التبييض يوم ٢٠ / رمضان / ٦٢٦هـ .

^٢ ينظر (معجم الأدباء) ٥٨٢/٤ .

^٣ ينظر (طبقات النحاة واللغويين) لابن قاضي شهبه / ٤٧٦

^٤ ينظر (التخمير) قسم الدراسة ١٩/١

^٥ ينظر (معجم الأدباء) ٥٨٢/٤ - ٥٩٢

^٦ ينظر (التخمير) ٣٧١ / ١

^٧ ينظر (معجم الأدباء) ٥٩٠/٤

٣. فخر الدين الرازي : صاحب التفسير والعالم المشهور ، وهو من شراح المفصل ، وشرحه يسمى (المحرر) ، توفي سنة ٦٠٦هـ .

تلاميذه :

ذكر الخوارزمي في مقدمة كتابه (التخمير)^١ أنه حلق على كتاب (المفصل) قريباً من ثلاثين سنة ، ولكن ياقوت - الذي يعد المصدر الأول في أخباره - لم يذكر أحداً من تلاميذه . والرجل لم تكن له وظيفة^٢ ولا هو من المشتغلين بالتجارة^٣ ، فأين ذهب تلاميذه؟! هل كان لحروب التتار التي راح ضحيتها صدر الأفاضل أثر في خفاء أسمائهم ، أو أن أغلبهم قتل في معارك التتار ، أم أن أخبار العلماء الذين عاشوا في تلك الأقاليم بعد غزو التتار لها أصبحت قليلة جداً في المصادر التاريخية أفقدتنا بذلك حلقة من سلسلة تاريخنا الإسلامي ، فقد أجهد د/ العثيمين^٤ نفسه مشكوراً ، فبحث عن بعض الأشخاص ممن غلب على ظنه أنهم من طلبته ولكنه لم يكن على يقين مما توصل إليه منهم :

- ١- ابن المستوفي الإربلي (ت/٦٣٩هـ) ذكر إجازة الخوارزمي له في أول كتابه (إثبات المحصل) .
- ٢- أبو المؤيد الخاصي ، ذكر ابن الشعار الموصل (ت/٦٤٥هـ) في كتابه (عقود الجمان) روايته عن صدر الأفاضل .

مؤلفاته :

- ذكر ياقوت الحموي^٦ عدداً من مؤلفاته في النحو واللغة والبلاغة والأدب ، منها ما وصل إلينا ومنها ما فقد أو اختفى نذكر منها :
- ١- شرح (سقط الزند) لأبي العلاء المولى :
- من الكتب المشهورة المطبوعة والمتداولة ، يعرف بـ (ضرام السقط) ذكره البغدادي^٧ ونقل عنه طبع للمرة الأولى سنة ١٢٧٦هـ ، وأعيدت طباعته بمطبعة دار الكتب سنة ١٣٦٤هـ/١٩٥٤م .
- ٢- كتاب (بدائع الملح) : ذكره المؤلف في كتابه (التخمير)^٨ ذكر د/ العثيمين^٩ محقق (التخمير) أنه وقف على نسخة يتيمة له في مكتبته (لا له لي) بتركيا .
 - ٣- كتاب اليمنى شرح اليميني :

^١ ينظر (التخمير) ١٣٢/١

^٢ ينظر (معجم الأدباء) ٥٩٠/٤

^٣ المرجع السابق ٥٩٠/٤

^٤ ينظر (التخمير) ٢٣-٢٢/١

^٥ لم يعثر الباحث على هذا الكتاب وقد ذكره محقق كتاب التخمير في قسم الدراسة وأغفل ذكره في المراجع .

^٦ ينظر (معجم الأدباء) ٥٩٢-٥٩١/٤

^٧ ينظر (خزانة الأدب) ٣٧٧/٣ .

^٨ البغدادي : عبد القادر بن عمر البغدادي المصري ، عارف بالأدب والعربية والتركية والفارسية ، ولد ببغداد سنة ١٠٣٠هـ ثم رحل إلى دمشق حتى نزل القاهرة وبها توفي سنة ١٠٩٣هـ له مصنفات كثيرة تدل على سعة اطلاعه منها (خزانة الأدب) و (شرح أبيات مغني اللبيب) و (شرح قصيدة بانث سعاد) وغيرها .

^٩ ينظر (التخمير) ٢٣٠/٢

^٩ ينظر (التخمير) ٢٥/١ قسم الدراسة

- ذكره العلماء الذين ترجموا له منهم ياقوت في (معجم الأدياء) ^١ وقد وقف محقق (التخمير) ^٢ على أربع نسخ منه كلها بتركيا .
- ٤ - التوضيح في شرح مقامات الحريري ت / ٤٤٦ هـ :
- ذكر ياقوت الحموي ^٣ أنه من مؤلفاته ، وشرحه لها يغلب عليه - كما قال د. العثيمين ^٤ - الاتجاه اللغوي ، وإيراد شواهد لشعراء يحتج بشعرهم وآخرين لا يحتج بشعرهم .
- ٥ - شرح المفصل (الشرح الكبير) واسمه (التخمير) .
- ٦ - شرح المفصل (الشرح المتوسط) واسمه (السيبكية) ، ذكره الخوارزمي فقال : ((وأما حجة الكسائي في هذه المسألة فقد ذكرتها في كتابي الموسوم بـ (السيبكية في شرح المفصل) وهو الشرح الأوسط)) ^٥ .
- ٧ - شرح المفصل (الشرح الصغير) واسمه (المجمرة) ذكره الخوارزمي في (التخمير) ^٦ و ياقوت في معجمه ^٧ .
- ٨ - ((الزوايا والخبايا)) في النحو، ذكره ياقوت ^٨ .
- ٩ - شرح (المفرد والمؤلف) : ذكره ياقوت ^٩ وهو شرح لكتاب (المفرد والمؤلف) في النحو للزمخشري .
- ١٠ - شرح (الأنموذج في النحو) للزمخشري ، وذكر ياقوت ^{١٠} شرح الخوارزمي له .
- ١١ - شرح الأبنية .
- ١٢ - عجائب النحو .
- ١٣ - السر في الإعراب .
- ١٤ - عجالة السفر في الشعر .
- ١٥ - شرح الأحاجي النحوية .
- وهذه خمسة الكتب الأخيرة ذكرها ياقوت في معجمه ^{١١} .
- شعره :**

يعد الخوارزمي من ألمع أدياء عصره ومن أبرز شعرائه ، فقد قال عنه ياقوت الحموي : ((برع في علم الأدب وفاق نظم الشعر ونثر الخطب)) ^{١٢} وذكر د. العثيمين ^{١٣} أن مؤلفاته و شروحاته لا تخلو من شعره يوردها في مؤلفاته للتنظير والاستئناس والتمثيل ، ولو جمعت هذه الأشعار لأعطتنا صورة أكثر وضوحاً للأدب والأدياء في إقليم خوارزم وخاصة في القرن السابع الذي قلت فيه المراجع بسبب تخريب التتار له . وقد طرق مختلف فنون الشعر وأغراضه من مدح وهجاء وفخر ورثاء وزهد ^{١٤} .

^١ ينظر (معجم الأدياء) ٥٩٢/٤ .
^٢ ينظر (التخمير) ٢٨/١ قسم الدراسة
^٣ ينظر (معجم الأدياء) ٥٩١/٤
^٤ ينظر (التخمير) ٣١/١ قسم الدراسة
^٥ المرجع السابق ٤٧١/٤
^٦ المرجع السابق ٤٧١/٤
^٧ ينظر (معجم الأدياء) ٥٩١/٤
^٨ المرجع السابق ٥٩٢/٤
^٩ المرجع السابق ٥٩١/٤
^{١٠} المرجع السابق ٥٩١/٤
^{١١} المرجع السابق ٥٩٢/٤
^{١٢} المرجع السابق ٥٨٢/٤
^{١٣} ينظر (التخمير) ٣٦/١ قسم الدراسة
^{١٤} ينظر (معجم الأدياء) ٥٨٣/٤ وما بعدها

سماته ومذهبه :

المعلومات التي أوردها ياقوت عن الخوارزمي لا تكفي لبيان ملامح شخصيته ولكن الناظر والدارس لكتابه (التخمير) يستطيع أن يقرأ بعض سماته وأخلاقه وطبعه . فمن حيث السمات الجسمية له نجد ياقوت يصفه بقوله : ((ورأيته شيخاً ، بهي النظر ، حسن الشبيبة ، كبيرها ، سميناً ، بديناً عاجزاً عن الحركة ، وكان له في حلقه حوصلة كبيرة ..))^١ . وأما من حيث طبعه فقد تميز بحدة في الطبع وذلاقة لسان^٢ وقسوة في الرد على العلماء وهجوم على مشاهيرهم^٣ جعلهم ينفرون منه ولعل هذا هو السبب الذي جعل القفطي لا يترجم له في (إنباه الرواة) على الرغم من أنه وقف على شرحه للمفصل (التخمير) وانتقده انتقاداً شديداً^٤ في معرض ترجمته لابن يعيش وثناؤه على شرحه .

وأما مذهبه فقد كان حنفياً سنياً على الرغم من سيادة الاعتزال في ضواحي بخارى وخوارزم يقول ياقوت : ((وقلت له : ما مذهبك ؟ فقال : حنفي ولكن لست خوارزمياً لست خوارزمياً يكررها ، وإنما اشتغلت ببخارى فأرى رأي أهلها ، نفى عن نفسه أن يكون معتزلياً رحمه الله))^٥ .

^١ المرجع السابق ٥٨٢/٤-٥٨٣

^٢ المرجع السابق ٥٨٢/٤

^٣ ينظر (التخمير) قسم الدراسة ١٢/١

^٤ ينظر (إنباه الرواة) ٤١/٤

^٥ ينظر (معجم الأدباء) ٥٨٣/٤ .

الفصل الأول : صاحب المفصل وثلاثة الشراح المبحث الثاني : الشراح الثلاثة

ثانياً : ابن يعيش

اسمه ونشأته :

موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا الأسدي ، الموصلية الأصل ، الحلبي المولد والمنشأ^١ ، ولد بحلب سنة ٥٥٣هـ في الثالث من شهر رمضان ، وكان يعرف بابن الصانع^٢ ، من كبار أئمة العربية .
رحل من حلب في مقتبل عمره طالباً العلم قاصداً بغداد ليأخذ عن أبي البركات الأنباري ، ولكنه ما أن وصل الموصل حتى بلغه خبر وفاته ، فلزم مكانه وأقام بالموصل مدة من الزمن ، سمع الحديث بها ، ثم عاد إلى حلب فاتتبع به أهلها ، وهناك حين عزم علي التصدر للإقراء سافر إلى دمشق ليجتمع بالشيخ تاج الدين الكندي (ت/٦١٣هـ)^٣ فجالسه وسأله عن مواضع في العربية مشككة ، فقال له الكندي : ((قد علمت قصدك وأنت أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم))^٤ ثم كتب له بخطه وأجازته وأثنى عليه ووصف تقدمه في الأدب واللغة^٥ ، عاد إلى حلب مرة ثانية وحدث بها ، وكان ماهراً في النحو والتصريف ، فاتتبع به خلق كثير من أهلها ومن غيرهم ، حتى قيل أن الرؤساء الذين كانوا بحلب هم من تلامذته^٦ ، توفي بها في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣هـ ، وتعرف بالسنة الخوارزمية^٧ وله تسعون سنة^٨ .

صفاته وأخلاقه

ترجم له ابن خلكان (ت/٦٨١) ترجمة العارف الخبير ؛ فقد كان من تلامذته ، قال : ((كان حسن التفهيم ، لطيف الكلام ، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي ، وكان خفيف الروح ظريف الشمائل ، كثير المجون مع سكينه ووقار ..))^٩ وذكر عدداً من نوابره وخفة روحه وظرفه .

^١ ينظر (وفيات الأعيان) ٤٦/٥ - ٥٣ ، و(تاريخ الإسلام) حوادث سنة ٦٤١ - ٦٥٠ هـ / ص ٢٣٣ ، و(سير أعلام النبلاء / ٣ / ٢٦٦ متسلسل الترجمة / ٥٨٢٠ مؤسسة الرسالة ط ٢ / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

^٢ في (هدية العارفين) : ابن الصانع ، ينظر (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) ٥٤٨ / ٢ إسماعيل باشا البغدادي بدون طبعة ودار نشر وسنة طبع .

^٣ الكندي: زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد الكندي البغدادي تاج الدين أبو اليمن المقرئ النحوي ولد سنة ٥٢٠هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٦١٣هـ . من تصانيفه (إتحاف الزائر وأطواف المقيم المسافر) و(حاشية على شرح ديوان المتنبي للوأو دمشقي) و(شرح خطب ابن نباتة) و(مشيخة على حروف المعجم) و(نفث اللحية من ابن دحية) وغير ذلك .

^٤ ينظر (وفيات الأعيان) ٤٧/٥

^٥ ينظر (مرآة الجنان) ١٠٦/٤

^٦ ينظر (وفيات الأعيان) ٥٢/٥

^٧ ينظر (سير أعلام النبلاء) ٢٦٦/٣

^٨ ينظر (تاريخ الإسلام) حوادث سنة ٦٤١ - ٦٥٠ هـ ، متسلسل الترجمة / ٢٨٧ ، ص / ٢٣٣

^٩ ينظر (وفيات الأعيان) ٤٨/٥

شيوخه^١ :

- ١ . أبو السخاء فتیان الحلبي أخذ عنه النحو بطلب .
- ٢ . أبو العباس المغربي النبروزي أخذ عنه النحو بطلب .
- ٣ . أبو الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي أخذ عنه الحديث بالموصل .
- ٤ . أبو سعد ابن عسرون بطلب .
- ٥ . أبو الفرج يحيى بن محمود الثقفي بطلب .
- ٦ . تاج الدين زيد ابن الحسن الكندي بدمشق .
- ٧ . أبو الحسن أحمد بن محمد بن الطرسوسي بطلب .
- ٨ . أبو محمد عبد الله بن عمر بن سويدة التكريتي .
- ٩ . خالد بن محمد بن نصر القيسراتي .

تلاميذه :

- ١ . ابن خلکان^٢ وترجم له في كتابه (وفيات الأعيان) وقال عنه : ((وكان الشيخ موفق الدين شيخ الجماعة في الأدب ، ولم يكن فيهم مثله ، فشرعت في القراءة عليه ، وكان يقرئ بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر ، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية))^٣ .
- ٢ . ابنه مجد الدين .
- ٣ . صاحب كمال الدين بن العديم^٤ .
- ٤ . بهاء الدين أيوب بن النحاس .
- ٥ . الحافظ أبو العباس بن الطاهري .
- ٦ . أبو بكر أحمد الدشتي .
- ٧ . أبو موسى محمد بن الحسين الحموي^٥ .

مؤلفاته

- أشهر مؤلفين تذكرهما له كتب التراجم هما :
- ١ . شرح مفصل الزمخشري .
 - ٢ . شرح (التصريف الملوكي) لابن جنبي .

^١ ينظر (وفيات الأعيان) ٤٧/٥ ، و(تاريخ الإسلام) حوادث سنة ٦٤١ - ٦٥٠ هـ ، متسلسل الترجمة / ٢٨٧ ص / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، و(سير أعلام النبلاء) ٢٦٦/٣ ، و(مرآة الجنان) ١٠٦/٤ .

^٢ ينظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى) لتاج الدين السبكي ت/٧٧١ هـ - ٣٣/٨ تحقيق د/ عبد الفتاح محمد الحلو و د/ محمود محمد الطناحي هجر للطباعة والنشر والتوزيع - مصر ط ٢ / ١٤١٣ - ١٩٩٢ م .

^٣ وفيات الأعيان ٤٨/٥ .

^٤ ذكره الذهبي في (تاريخ الإسلام) ص/٢٣٥ ، و(سير أعلام النبلاء) ص / ٢٦٦ متسلسل الترجمة / ٥٨٢٠ .

^٥ ينظر (طبقات الشافعية) للسبكي ٤٦/٨ .

الفصل الأول : صاحب المفصل و ثلاثة الشراح المبحث الثاني : الشراح الثلاثة

ثالثاً : ابن الحاجب

اسمه ونشأته :

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الدوني^١ المصري المعروف بابن الحاجب ؛ لأن أباه كان حاجباً للأمير (موسك الصلاحي) ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي (ت/٥٨٩هـ) .

ولد في مدينة (إسنا)^٢ من صعيد مصر ، وقد اختلف في سنة مولده فقيل سنة سبعين وخمسمائة^٣ وقيل سنة إحدى وسبعين وخمسمائة^٤ وقيل سنة تسعين وخمسمائة^٥ والأول أرجح لأن ابن خلكان كان معاصراً لابن الحاجب ، وقد قابله بعد عودته من الشام إلى القاهرة قال : ((وجاعني مراراً بسبب أداء شهادات وسألته عن مواضع من العربية مشكلة فأجاب أبلغ إجابة يسكون كثير وثبت تام))^٦ .

عاش ابن الحاجب طفولته في صعيد مصر وقد أغفلت كتب التاريخ هذه الحقبة من نشأته الأولى غير أن المدرك لمكاتة والده الذي يشغل مركز الحاجبية في ديوان الأمير تجعل الابن يعيش بين أصحاب النفوذ حيث الحياة الراقية شأنه شأن غيره من أبناء الطبقة الحاكمة ، ولكننا لا نجد أثراً لهذه الحياة في سيرة ابن الحاجب .

لم تطل مدة إقامته في (إسنا) حيث غادرها منذ صغره و انتقل مع أبيه إلى القاهرة و هناك أرسله والده إلى كتاتيب ، فتعلم القرآن و الفقه على مذهب الإمام مالك و جمع إلى ذلك علم القرآن و علوم العربية^٧ و بعد نضجه في مجال العلم و المعرفة تصدر بالمدرسة الفاضلية^٨ ثم طاب له السفر إلى دمشق سنة ٦١٧هـ فاستقبل استقبالاً حسناً و أتيحت له فرصة التدريس بالجامع الأموي في زاوية المالكية^٩ فأقبل عليه الطلاب من كل مكان و صار شيخاً لجمهور من الدارسين في علمي القراءات و العربية .

و بعد مدة طلب إليه الانتقال إلى الكرك في الأردن سنة ٦٣٣هـ لتدريس الملك الناصر ، و في تلك الحقبة كان الصليبيون على مقربة من دمشق . فوقف إلى جانب الشيخ عز الدين بن عبد السلام (ت/٦٦٠هـ)^{١٠} في إنكاره على الصالح إسماعيل ابن أبي الجيش

^١ دون : قرية من أعمال (دينور) ، و (دونة) : قرية من قرى (نهاوند) و النسبة إليها دوني . (معجم البلدان ٢/ ٥٥٦ - ٥٥٧ (دون))
^٢ ضبطها ياقوت في (معجم البلدان ١/ ٢٢٤) بكسر الهمزة ثم السكون و ألف مكسورة ، وقال : مدينة بأقصى الصعيد ، وضبطها ابن خلكان في (وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠) بفتح الهمزة و سكون السين و فتح النون بعدها ألف مشالي ، وقال : بليدة من الأعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر ، و (شذرات الذهب ٧/ ٤٠٥)

^٣ ينظر (وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠) ، و (شذرات الذهب) ٧/ ٤٠٥ ، (بغية الوعاة) ٢/ ١٣٤ ، (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) ١/ ٦٥٤ إسماعيل باشا البغدادي بدون طبعة و دار نشر و سنة طبع ، و (النجوم الزاهرة) ٦/ ٣١٩

^٤ ينظر (تاريخ الإسلام) ٣١٩/

^٥ ينظر (مرآة الجنان) ٤/ ١١٥

^٦ وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠

^٧ المرجع السابق ٣/ ٢٤٨

^٨ نسبة إلى مؤسسها القاضي الفاضل

^٩ وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٩

^{١٠} ابن عبد السلام : عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي ، عز الدين . فقيه أصولي شافعي كان يلقب بسلطان العلماء و باع الملوك . ولد بدمشق ونشأ وتفق به على كبار علمائها . كان علماً من الأعلام ، شجاعاً في الحق ، ولما أعطى السلطان الصالح إسماعيل الإفرنج بلدة صيدا أنكر عليه ذلك فوق المنبر ، وترك الدعاء له في الخطبة . وخشي السلطان قوة تأثير عز الدين بن عبد السلام على الناس ، فاعتقله ثم طلب منه مغادرة الشام ، فغادرها إلى مصر ، فقوبل بالترحاب هناك من ملكها الصالح ومن علمائها وأهلها . له مؤلفات كثيرة منها : الفوائد ؛ الغاية ؛ القواعد الكبرى و القواعد الصغرى ؛ الفرق بين الإيمان والإسلام ؛ مقاصد

صاحب دمشق سوء سيرته و تقاعسه عن قتال الصليبيين و صلحه معهم ، فأمرهما بالخروج من بلده فخرجا سنة ٦٣٨هـ ، قال صاحب (ذيل الروضتين) إن خروجهما كان سنة ٦٢٨هـ^١ و لكن د/ طارق الجنابي قال : ((و أظنه من خطأ التحقيق أو الطبع ، لأن الرجل كان قد أملى في دمشق بعد هذا التاريخ ، ثم إنه ليس من المعقول أن يخطئ ابن أبي شامة في ذلك و هو قريب منه عارف به))^٢ .

عاد إلى دمشق و لكنه لم يستطب الإقامة فيها حيث انتقل مع الشيخ العز بن عبد السلام إلى القاهرة ، و احتفى به أهل مصر احتفاءً كبيراً فاستوطن القاهرة و تصدر للتدريس بالمدرسة الفاضلية موضع شيخه القاسم بن فيرة الشاطبي(ت/٥٩٠) ، ثم انتقل بعد مدة إلى الإسكندرية للإقامة بها فلم تطل إقامته هناك حيث توفي فيها ضحوة يوم الخميس ٢٦ من شوال سنة ٦٤٦هـ^٣ و دفن مجاوراً لأبن أبي شامة في مقبرة خارج الإسكندرية و له من العمر خمس و سبعون سنة^٤ و قيل خمس و ثمانون^٥ .

أخلاقه و سماته :

لو تتبعنا ترجمة حياته في كتب التراجم لوجدنا ثناءً عليه من كل العلماء و إشارة به في علمه و خلقه ، و يكفينا دليلاً على ذلك أن نقرأ رأي اثنين من معاصريه هما ابن أبي شامة^٦ (ت/٦٦٥هـ) و ابن خلكان فقد قال عنه الأول : ((كان ركناً من أركان الدين في العلم و العمل ... و كان ثقة حجة متواضعاً عفيفاً كثير الحياء ، منصفاً محباً للعلم و أهله ، ناشراً له ، محتملاً للأذى صبوراً على البلوى))^٧ و قال ابن خلكان : ((و كان من أحسن خلق الله ذنباً))^٨ و وصفه الشيخ ابن دقيق العيد (ت/٧٠٢هـ)^٩ بقوله : جمال الدين كان وحيد عصره علماً و فضلاً و اطلاعاً ، و عقب الأديوي(ت/٧٤٨هـ)^{١٠} بقوله : ((و ما أحسن هذه الشهادة من إمام من أئمة الشافعية))^{١١} و هو فوق ذلك كله فقيه فاضل مناظر مبرز في عدة علوم متبحر مع ثقة و دين و ورع و تواضع ، كما أنه كان ذكياً حتى زعم

الرعاية؛ مختصر صحيح مسلم؛ الإمامة في أدلة الأحكام؛ بيان أحوال الناس يوم القيامة؛ بداية السؤل في تفضيل الرسول؛ الفتاوى المصرية. توفي بالقاهرة سنة ٦٦٠هـ .

^١ ينظر (ذيل الروضتين / ١٨٢)

^٢ ابن الحاجب النحوي آثاره و مذهبه د/ طارق عبد عون الجنابي ص / ٣٤ مع الهامش رقم (٤) بغداد ط ١٩٧٤/٤م.

^٣ الشاطبي : القاسم بن فيرة أبو محمد بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعي الشاطبي الضرير المقرئ ، صاحب منظومة (حرز الأمانتي و وجه التهاني) في القراءات ، و هي في ١١٧٣ بيتاً ، كان عالماً بكتاب الله قراءة و تفسيراً و بحديث الرسول -صلى الله عليه و سلم - توفي سنة ٥٩٠هـ .

^٤ ينظر (وفيات الأعيان / ٣ / ٢٥٠) و (النجوم الزاهرة / ٦ / ٣١٩)

^٥ ينظر (العبر في خبر من عبر) مؤرخ الإسلام الحافظ/ الذهبي ت/٧٤٨هـ ٣ / ٢٥٤ حققه و ضبطه على مخطوطتين/ أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغول دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط/ بدون .

^٦ ينظر (حسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة) جلال الدين السيوطي ١ / ٣٨٠ وضع حواشيه/ خليل منصور دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط / ١٤١٨ - ١٨٨٧ م .

^٧ أبو شامة: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان شهاب الدين المقدسي الأصل الدمشقي الشافعي المعروف بابي شامة ولد سنة ٥٩٦هـ و توفي سنة ٦٦٥هـ له من التصانيف. (إبراز المعاني من حرز الأمانتي اعني الشاطبية) و (أزهار الروضتين في أخبار الدولتين) اعني نور الدين وصلاح الدين و (الأصول في الأصول) و (الباعث على إنكار البدع و الحوادث) و (الروض الإنق في الذيل على أزهار الروضتين) و (شرح قصيدة البردة) و (شرح القصائد السبع في المدائح النبوية للسخاوي) و (مختصر تاريخ ابن عساکر) و (المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز) و (نظم المفصل للزمخشري) في النحو و غيرها .

^٨ ينظر (ذيل الروضتين / ١٨٢)

^٩ ينظر (وفيات الأعيان / ٣ / ٢٥٠)

^{١٠} ابن دقيق العيد : هو تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري القوسي ، ولد سنة ٦٢٥هـ رحل إلى مصر و الشام و أخذ من لعز بن عبد السلام ، و وصل إلى درجة الاجتهاد ، له (الإمام في الحديث) و (شرح العمرة) توفي سنة ٧٠٢هـ .

^{١١} الأديوي : جعفر بن تغلب بن جعفر الأديوي ، أبو الفضل ، كمال الدين ، مؤرخ له علم بالأدب و الفقه و الفرائض و الموسيقى ، ولد في (أدفو) بصعيد مصر و تعلم بقوص و القاهرة و بها توفي بعد عودته من الحج سنة ٧٤٨هـ . له (الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد) ترجم به رجال عصره و (اليدر الأسافر و تحفة المسافر) و (الإمتاع بأحكام السماع) و (فوائد الفوائد) وله نظم و نثر .

^{١٢} ينظر (الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب) إبراهيم بن علي بن فرحون المملوكي ت/٧٩٩هـ ٢ / ٨٧ تحقيق د/ محمد الأحمد أبو النور دار التراث - القاهرة .

الذهبي^١ أنه كان من أذكى أهل زمانه ، و بالغ بعض المتأخرين^٢ فزعم أنه من أذكى العالم .

لعل أول من انتقص ابن الحاجب في مكاتبه العلمية على حد علم الباحث هو الفقفي حيث انتقد شرح ابن الحاجب للمفصل في معرض ثنائيه على شرح ابن يعيش بقوله : ((والذي صنفه فيه ابن الحاجب الكردي فهو عن القصد محجوب، وعن الأسلوب الموقفي مسلوب ، لأنه نبه المستيقظ من المعاني ، فالمعاني للاستفادة منه عاني . و من أين لابن لبون في الفقه يشغله التدريس الجري في حلبة النحو مع البزل القناعيس))^٣ ، ثم تبعه ابن مالك صاحب الألفية حيث قال : ((إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير))^٤ ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه العبارة في هذه الرسالة ، ولكني أستغرب صدور هذا الكلام من ابن مالك الذي تتلمذ على ابن يعيش و السخاوي ، فالأول أشهر مؤلفاته (شرحه المفصل) و السخاوي شرح المفصل بشرحين ، وابن مالك نفسه أحد شراح المفصل ، فكيف يبذل جهداً لشرح كتاب صادر عن نحوي صغير ، ولا ننسى أن ابن مالك تأثر بأستاذه ابن الحاجب في تسمياته لكتبه ، ففي تسمية ابن الحاجب "الكافية" في النحو و"الشافية" في الصرف نجد ابن مالك سمي منظومته الطويلة في النحو والصرف " الكافية الشافية" ثم شرحها في شرح أسماه " الوافية " كما فعل ابن الحاجب ، والخلاف في الرأي بين التلميذ وأستاذه قائم في كل زمان ومكان . كذلك غمز الرضي(ت/٦٨٤هـ) على ابن الحاجب فوصفه بالصلف^٥ ، وكذا ابن جماعة^٦ فيما نسب إليه من شرحه للكافية ، تقول د/ أمة السلام : ((والقارئ شرح ابن جماعة يخرج بنتيجة هي : إن الكتاب لم يؤلف إلا للطنع فيما قاله ابن الحاجب في كافيته))^٧ .

ثقافته و مذهبه :

يعد ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر و الشام تفقهاً على مذهب الإمام مالك ، فقد تعمق في دراسته و فهمه حتى بلغ فيه مبلغاً عظيماً ، ووصفه التاج السبكي^٨ في طبقاته بقوله ((شيخ المالكية في زمانه))^٩ غير أن إبداع ابن الحاجب بدأ بالفقه و علم القراءات ،

^١ الذهبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، التركماني الأصل، ثم الدمشقي، المقرئ. الإمام الحافظ محدث العصر وخاتمة الحفاظ، ومؤرخ الإسلام. طلب الحديث وله ثمانى عشرة سنة، فسمع الكثير، ورحل، وعنى بهذا الشأن، وتعب فيه، وخدمه إلى أن رسخت فيه قدمه، كُفَّ بصره سنة ٧٤١هـ. وتصانيفه كثيرة تقرب من المائة، منها: تاريخ الإسلام؛ سير أعلام النبلاء؛ طبقات الحفاظ؛ طبقات القراء؛ مختصر تهذيب الكمال؛ الكاشف؛ التجريد في أسماء الصحابة؛ والميزان في الضعفاء؛ المغني في الضعفاء؛ تلخيص المستدرک للحاكم؛ مختصر سنن البيهقي وغيرها. ولد وتوفي بدمشق سنة ٧٤٨هـ .

^٢ ينظر (مفتاح السعادة) ، و بغية الوعاة ٢ / ١٣٤

^٣ إنباه الرواة ٤ / ٤١-٤٢ وقد أخذه من قول جرير : وابن اللبون إذا ما لَزَّ في قرَن* لم يستطع صولة البزل القناعيس.

^٤ فجع الطبيب من عصن الأنلس الرطب أحمد بن محمد المقرئ ٢ / ٤٣٥ شرحه و ضبطه وقدم له وعلق عليه د/ مريم قاسم طويل و د/ يوسف علي طويل دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ط ١ / ١٤١٥ - ١٩٩٥ م .

^٥ ينظر (شرح كفية ابن الحاجب) للرضي الاسترأبادي ١ / ٣١١ في تعريف المنادى قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د/ أميل بدیع يعقوب دار الكتب العلمية ط ٢ / ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ م .

^٦ ينظر (شرح الكافية) لابن جماعة : كتاب نظله ابن جماعة من دروس أملاها ابن مالك في دمشق وحلب ، ونسبه النسخ إليه فعرف بشرح ابن جماعة ، وإنما هو من تأليف ابن مالك وأملاه على تلاميذه وكان ضمن من قيده ابن جماعة وابنه بدر الدين . (ينظر [كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك د/ أمة السلام الشامي ص/ ٢٠ - ٢١] .

^٧ كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك - موازنة بين الشرحين د/ أمة السلام علي حميد الشامي ص/ ٢٠ إصدارات وزارة الثقافة والسياحة / صنعاء ط/ ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م .

^٨ السبكي : عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي نسبة إلى سُبُك من قرى محافظة المنوفية بمصر. فقيه شافعي أصولي مؤرخ وهو شقيق بهاء السبكي. يلقب بقاضي القضاة تاج الدين. ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ، وأخذ العلم عن علمائها. ثم رحل إلى دمشق مع والده ، أفْتَى ولم يتجاوز عمره ثمانى عشرة سنة ، له مؤلفات كثيرة منها: شرح مختصر ابن الحاجب؛ شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه المسمى الإبهاج شرح المنهاج؛ القواعد المشتملة على الأشباه والنظائر؛ طبقات الشفعية الكبرى والوسطى والصغرى ، توفي بدمشق سنة ٧٧٢هـ .

^٩ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣ / ٣٦٥ ، ٣ / ٢٧٣

و بها انطلق و ذاع صيته حتى أصبح شيخ المذهب المالكي ، و يعد الفقهاء كتابه (جامع الأمهات) من أهم المراجع الفقهية المعتمدة في المذهب المالكي .
 أما عن درايته بالعربية و علومها فقد كان من أبناء أهل زمانه قال عنه الذهبي : ((ساد أهل عصره في العربية)) فقد ارتقى في ذلك سلم الشهرة بما وضعه من مصنقات لاقت من الذبوع و الاستحسان و الانتشار على أيدي الشراح و الدارسين ما هياها أن تكون موطن عناية و دراسة حتى يومنا هذا ، و بخاصة مقدمته (الكافية) في النحو ، و (الشفافية) في الصرف .

إن ابن الحاجب في علمه و ثقافته كان يمثل العصر الذي يعيش فيه ، فهو فقيه أصولي نظار نحوي مقرئ عروضي ، و قد آل إليه زمام هذه العلوم و الفنون لما يملك من الفهم و قوة الحجة و طلاقة اللسان و عذوبة البيان .

عصره :

فتح عينيه للعالم في السنة التي أحكم فيها صلاح الدين الأيوبي سيطرته على الديار المصرية و بعد أربع سنوات من ابتداء حكم بني أيوب و تشاء الأقدار أن يتوفى قبل انهيار هذه الدولة بعامين .

و الدولة الأيوبية دولة فتية ، رفعت رؤية القرآن ، و حملت السيف و القرآن ، تدافع عن بلاد المسلمين و تطرد الصليبيين ، فيعد أن أحكم صلاح الدين سيطرته على مصر ، ثم انتقل إلى دمشق لتصبح دولة تضم عملاقين عظيمين من أمة العرب - مصر و الشام - بدأ صلاح الدين في إعادة الحق إلى نصابه ، فأعاد معظم ما استولى عليه الصليبيون إلى أيدي المسلمين ، و بعد استقرار الأمور السياسية بدأ صلاح الدين دوره التربوي التعليمي ، حيث حول المساجد إلى مراكز علم و ثقافة تبث المعرفة في نفوس أبناء الأمة و أصبحت تعمل ما تعمله الجامعات الآن تدرس العلوم الشرعية و الأدبية و العربية بل مختلف العلوم التي كانت سائدة في ذلك العصر .

و شاء القدر أن تفقد الأمة موحدتها صلاح الدين سنة ٥٨٩هـ ، فاضطربت الأمور و تنازع أبناؤه الأقاليم مما ألجأ عمهم (سيف الدين العادل) إلى التدخل فيما بينهم و ما لبث أن توقف الصراع ، فتولى العزيز القاهرة ، و الأفضل دمشق ، و الظاهر حلب ، ثم خلع الأفضل عن دمشق ليتولاها العادل و يستمر حكمه إلى سنة ٦١٥هـ ثم بقيت الأقاليم تحت حكم أبنائه حتى قضى عليهم المماليك عام ٦٤٨هـ .

و لكن حكمة الله عوضت الناس عن هذه النزاعات السياسية فتبارى الحكام في إنشاء المدارس و المعاهد المتخصصة في تدريس الطلاب و تثقيفهم في كل أنواع العلوم و المعرفة ، و ظهرت في هذه الحقبة الزمنية خيرة علماء النحو و غيرهم منهم على سبيل المثال : ابن برى المصري (ت/٥٨٢هـ) ، و ابن معطي صاحب الألفية (ت/٦٢٨هـ) ، وابن يعيش (ت/٦٤٣هـ) ، و صدر الأفاضل الخوارزمي (ت/٦١٧هـ) ، و ابن مالك (ت/٦٧٢هـ) ، و الرضي الشاطبي (ت/٦٨٤هـ) ، و ابن منظور (ت/٧١١هـ) .^٣

^١ ينظر (العبر في خبر من غير) الذهبي ت/٧٤٨هـ ٣ / ٢٥٥ حقه وضبطه على مخطوطتين/ أبو هاجر محمد السعيد بسبوني زغلول دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط/بدون .

^٢ ينظر (مختصر كتاب الروضتين في أخبار الدولتين) اختصره د/ محمد بن حسن بن عقيل موسى ص/ ٣٩٠ - ٣٩١

^٣ ابن منظور : أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأفريقي المصري ، ولد بمصر سنة ٦٣٠هـ ، وروى عن ابن الطفيل ، ويوسف المحلي ، وابن المقير ، خدم في ديوان الانشاء بالقاهرة ، ثم ولي القضاء بطرابلس ، ثم عاد إلى مصر وبها توفي سنة ٧١١هـ له (لسان العرب) و (مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر) و غيرهما .

شيوخه :

من أبرز شيوخه :

- ١ . الشاطبي^١ القاسم بن فيرة بن خلف ولد سنة ٥٣٨ هـ ، كان إماماً كثير الفنون رأساً في القرارات حافظاً للحديث بصيراً بالعربية ، اشتهر بقصيدته المشهورة حرز الأمانى ، سمع ابن الحاجب منه (الشاطبية) و (التيسير) و تأدب على يده . توفي بمصر سنة ٥٩٠ هـ .
- ٢ . أبو الفضل الغزنوي^٢ محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الغزنوي المقرئ نزيل القاهرة ولد سنة ٥٢٢ هـ ، أخذ عنه السنحاوي و ابن الحاجب توفي بالقاهرة سنة ٥٩٩ هـ .
- ٣ . البوصيري : هبة الدين علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب، ولد سنة ٥٠٦ هـ و سمع ابن الحاجب منه الحديث^٣ توفي سنة ٥٩٨ هـ .
- ٤ . ابن عساكر^٤ : القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي ولد سنة ٥٢٧ هـ ، كان محدثاً حسن المعرفة ، شديد الورع ، قال ابن الجزري في ترجمة ابن الحاجب : ((و دخل دمشق فسمع من القاسم بن عساكر و غيره))^٥ توفي سنة ٦٠٠ هـ .
- ٥ . ابن الجود : غياث بن فارس بن مكي اللخمي المنذري المصري المقرئ النحوي الضرير ولد سنة ٥١٨ هـ و مات سنة ٦٠٥ هـ قرأ عليه ابن الحاجب جميع القراءات^٦ .
- ٦ . الأبياري أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي ، أحد العلماء الإعلام و أئمة الإسلام ، ولد سنة ٥٥٧ هـ ، كان فقيهاً أصولياً كلامياً ، أخذ عنه ابن الحاجب الفقه^٧ مات سنة ٦١٨ هـ .
- ٧ . ابن ياسين : علي بن عبدالله بن ياسين بن نجم الكناني العسقلاني المعروف بابن البلان ولد سنة بضع و خمسين و خمسمائة و توفي سنة ٦٣٦ هـ .

تلاميذه :

تتلمذ على ابن الحاجب عدد من علماء عصره من أبرزهم :

- ١ . الملك الناصر داؤود بن الملك المعظم : قرأ الكافية على ابن الحاجب ، ونظمها بمنظومته "الوافية" نزولاً عند رغبته ، ثم شرح له نظمها^٨ توفي سنة ٦٥٥ هـ .
- ٢ . ابن مالك : جمال الدين محمد بن عبد الله الجياتي الشافعي النحوي ، نزيل دمشق ، ولد سنة ٦٠٠ هـ ، قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل : ((ونقل التبريزي في

^١ ينظر (شذرات الذهب) ٦ / ٤٩٤ ، و (حسن المحاضرة) ١ / ٣٨٠

^٢ ينظر (حسن المحاضرة) ١ / ٤١٠ ، و (العبر في خبر من غير) ٣ / ٢٥٥

^٣ ينظر (الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد) جعفر بن تغلب الأدفوي / ٣٥٣ تحقيق/ سعد محمد حسن القاهرة ط/ ١٩٦٦ م.

^٤ ينظر (شذرات الذهب) ٦ / ٥٦٤ .

^٥ النهاية في غريب الحديث والأثر ابن الأثير الجزري ١ / ٥٠٨ - ٥٠٩ دار الكتب العلمية ط/ ١٤١٨ .

^٦ ينظر (العبر في خبر من غير) ٣ / ٢٥٥

^٧ ينظر (الطالع السعيد) ١ / ٣٧٨

^٨ ينظر (كشف الظنون) ٢ / ١٣٤٧

وأخر شرح الحاجبية أنه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه^١ توفي سنة ٦٧٢هـ .

٣ . الرضي القسطنطيني^٢ أبو بكر بن عمر بن سالم القسطنطيني النحوي الشافعي ، ولد سنة ٦٠٧هـ ، نشأ بالقدس وأخذ العربية من ابن معطي وابن الحاجب ، وكان من أكابر علماء العربية ، أخذ عنه أبو حيان ومدحه بقصيدة طويلة ، مات سنة ٦٩٥هـ .

٤ . الزمكاني : كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري نسب إلى "زمكان" بغوطة دمشق ، ولي القضاء في "صرخد" وقام بالتدريس في بعلبك ، وذكر في كتابة^٣ أنه تلمذ لابن الحاجب ، توفي سنة ٦٥١هـ وغيرهم^٤ .

مؤلفاته^٥ :

ترك ابن الحاجب كتباً كثيرة حتى عده أحد الباحثين^٦ من أثرى علماء النصف الأول من القرن السابع الهجري تأليفاً وتصنيفاً ، وكان لكتبه أثر بارز في مجال الدراسات النحوية والصرفية والأصولية والفقهية وغيرها ، وصارت مؤلفاته موضع عناية الدارسين والعلماء في مختلف العصور حتى يومنا هذا قال السيوطي: ورزقت تصانيفه قبولاً تاماً لحسنها وجزالتها^٧ ، وفيما يلي ذكر لأبرز مؤلفاته :

١ . مقدمة (الكافية) في النحو^٨ .

٢ . شرح المقدمة الكافية^٩ .

٣ . (الوافية) نظم الكافية^{١٠} .

٤ . مقدمة (الشافعية) في الصرف^{١١} .

٥ . شرح الشافية .

٦ . شرح الوافية^{١٢} .

٧ . الإيضاح بشرح المفصل^{١٣} .

٨ . الأمالي النحوية .

٩ . المسائل الدمشقية .

١٠ . شرح كتاب سيبويه^{١٤} .

١١ . شرح المقدمة الجزولية .

^١ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٧ / ١

^٢ ينظر (بغية الوعاة) ١٣٥ / ٢

^٣ اسم كتابه (التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن) لم يعثر عليه الباحث .

^٤ ينظر (شرح المقدمة الكافية) ٣٢ / ١ - ٣٧ قسم الدراسة

^٥ ينظر (هدية العارفين) ١ / ٦٥٥ ، و (بغية الوعاة) ١٣٥ / ٢

^٦ ينظر (شرح المقدمة الكافية) ٣٨ / ١ قسم الدراسة

^٧ ينظر (بغية الوعاة) ١٣٥ / ٢

^٨ المقدمة المشهورة التي عدها بعضهم اختصاراً لمفصل الزمخشري ، زادت شروحها على المائة وأشهر هذه الشروح شرح الرضي .

^٩ قام بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه الأستاذ/ جمال عبد العاطي مخيمر من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

^{١٠} أرجوزة نظمها نزولاً على رغبة الملك الناصر داؤود صاحب دمشق .

^{١١} هي على غرار الكافية بلغت شروحها أكثر من خمسين ، أبرزها شرح العلامة رضي الدين الاسترلابادي .

^{١٢} قام بتحقيقه لنيل درجة الماجستير الأستاذ/ طارق نجم عبد الله من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

^{١٣} قام بتحقيقه لنيل درجة الماجستير الأستاذ/ موسى بناي العليلي من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة .

^{١٤} ينظر (كشف الظنون) ٢ / ١٤٢٧ ، و (هدية العارفين) ١ / ٦٥٥ : وقد استبعد د/ طارق الجنابي أن يكون لابن الحاجب شرح على

سيبويه ، وأقام الدليل على ذلك [ينظر (ابن الحاجب النحوي - آثاره ومذهبه) ص/ ٥١ بغداد ط/ ١٩٧٤ م]

- ١٢ . شرح الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي^١ .
 - ١٣ . القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة .
 - ١٤ . ذيل على تاريخ ابن عساكر^٢ .
 - ١٥ . المقصد الجليل في علم الخليل .
 - ١٦ . جمال العرب في علم الأدب .
- وغيرها من المصنفات التي تصل إلى ستة وعشرين مصنفاً^٣ وهي في غاية الحسن .

^١ ينظر (كشف الظنون) ٢ / ٢١٢ ، و(هدية العارفين) ١ / ٦٥٥ .

^٢ ينظر (كشف الظنون) ٢ / ٢٩٤ .

^٣ ينظر (شرح المقدمة الكافية) ١ / ٣٨ قسم الدراسة .

الفصل الأول : صاحب المفصل و ثلاثة الشراح
المبحث الثالث : موازنة بين الشروح الثلاثة

أولاً : سبب تأليف الشرح

الخوارزمي أقدم على شرح المفصل رغبة فيه و اقتناعاً بأهميته و حسن تنسيقه و تبويبه حيث قدم له بمقدمة ذكر فيها أن "المفصل" ((كتاب جامع فيه كل فن علمي فصل محصوله معاً لطيف و لفظ جزل))^١ و هو يعتقد أن "المفصل" ((باكتنازه و اختصاره خير من الكتاب مع سعته و انتشاره))^٢ بل يرفعه فوق ذلك ، لأنه يرى الزمخشري قد ((كنز هذا الكتاب على نهج كتاب الله فمنه ظاهر لا يشبهه كالمحكم و منه مشتبه لا يعرف تأويله إلا هو ، و منه ما هو بين بين ، يعرف بنوع الاستدلال))^٣ .
أما ابن يعيش فقد ذكر في مقدمة شرحه أنه استخار الله قبل أن يشرع في شرح "المفصل" لأنه يراه قد جمع أصول النحو و فصوله ، و لكنه حوى ألفاظاً غريبة و عبارات مشككة و ألفاظاً ذات دلالات متعددة تحتاج إلى دليل و تفصيل ، و قد بدأ تأليفه للشرح و هو في سن السبعين ثم عرض له من شواغل الحياة و كبر السن مع فساد الزمان و أهله ما جعله يتوقف عن إتمام ما بدأ ، ثم أكمله بعد مده من الزمن .
أما ابن الحاجب فإنه لم يبتدئ شرحه (الإيضاح) بمقدمة كما هو متعارف بين النحاة ، و كذلك فعل في (متن الكافية) و (شرح الكافية) . و لعل الذي دفعه لشرح المفصل سببان :

أحدهما : أن الاتجاه الذي كان سائداً في عصره هو الاهتمام بالشروح و التعليقات فواكب موجة التيار و جرى عصره ، و الآخر : أهمية المفصل و اشتهار شخصية الزمخشري . فأقدم على شرحه لا تحدوه محبة للكتاب و لا يقوده الشوق إليه ، و لكنه لما رأى أهل زمانه شغفين بكتاب (المفصل) كان واحداً منهم ، و نلمس هذا من خلال تقييداته و اعتراضاته على صاحب المفصل في حدوده و مسأله .

ثانياً : تفسير الألفاظ وضبط العبارات

لا يحتاج الأمر إلى دليل أو مثال ، فالخوارزمي أديب لغوي أكثر منه نحوي ، و أغلب كلمات المفصل شرحها شرحاً لغوياً موضحاً معانيها و دلالاتها ، حتى الكلمات الواردة في الشواهد الشعرية شرحها شرحاً وافياً حتى أنه ليستطرده أحياناً^٤ في التحليل اللغوي و الشرح البلاغي و البياني و يترك المسألة النحوية و قد لا يعود إليها . كما تميز الخوارزمي بضبطه عبارات المفصل بدقة و إعرابها أحياناً من بداية مقدمة الكتاب إلى آخره نحو قوله : ((و التفاسير منصوب عطفاً على الكلام))^٥ و ((الأبهة : بضم الهمزة و تشديد الباء))^٦ و ((اللاتي و اللات : كلاهما بالتاء المثناة الفوقية ، و اللاتي و اللاء بالهمزة ، و اللاتي وحدها هذه بالياء))^٧ .

ابن يعيش في شرحه أجود من الخوارزمي جمعاً للمسائل النحوية ، و أوفاهها شرحاً للمفردات اللغوية ، فهو يتتبع اشتقاقات الفعل و أبوابه و مصدره و يذكر دلالات اللفظ و

١ مقدمة (التخمير) ١ / ١٣٢

٢ مقدمة (التخمير) ١ / ١٣٢

٣ التخمير ١ / ١٨٨

٤ ينظر (مقدمة شرح المفصل) ابن يعيش ٢ / ١

٥ ينظر (التخمير) ٣ / ١٠٣ — ١٠٥

٦ المرجع السابق ١ / ١٤١

٧ المرجع السابق ١ / ١٤٧

٨ المرجع السابق ٢ / ١٩١

مرادفاته و أصداده مثال ذلك : ((و الحمد نوع من المدح ، و هو الثناء على الرجل بما فيه من حسن ، يقال : حمدت الرجل أحده حمداً و حمدةً و حمدةً ، و هو يقارب الشكر في المعنى ، و الفرق بينهما يظهر بصددهما ، فصد الحمد الذم و ضد الشكر الكفران))^١ . كما تميز أيضاً بضبطه ألفاظ و عبارات المفصل و ربما كان لا يقل اهتماماً عن الخوارزمي في ذلك .

و ابن الحاجب أقل ضبطاً منهما لعبارة المفصل و لم يلتفت إليه في (الإيضاح) إلا قليلاً .

ثالثاً : الأسلوب في الشرح

تفاوتت هذه الشروح الثلاثة فيما بينها من حيث السهولة ، فشرح الخوارزمي هو أيسر تلك الشروح و أسهلها . يمتاز بأسلوب أدبي بعيد عن التكلف ، أقرب إلى السهولة و الوضوح في عرض الأفكار و مناقشتها بشكل منظم و منسق و كأنه اتخذ من شرحه مجالاً لعرض أفكاره و آرائه . أما اللغة التي يستعملها في ردوده فيغلب عليها طابع الخشونة و القسوة و الإندفاع^٢ و استعمال بعض العبارات و الكلمات التي لا يليق بمثله أن يستعملها منها على سبيل المثال : ((كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخطب))^٣ و : ((إجماع النحويين باطل))^٤ و ((هذا كلام عليه سمة الفساد و قيل أن أيمن فساده أصلحه ، ثم أمزقه بالإعراض تمزيقاً))^٥ و ((هذه علة مسترذلة و رذالتها ظاهرة))^٦ و ((اعلم أن للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق ، و هو مما يمجه السمع بالاتفاق))^٧ و ((هذه أشياء ضعيفة تتفرق هباءً برائحة مطالبة وشبه معارضة))^٨ ... إلى غير ذلك من عبارات تهكمية أساء فيها إلى اجتهادات العلماء . وما عدا ذلك فيبقى (التخمير) من كتب النحو التي لا يستغنى عنها الدارس والباحث لما يحتويه من ثروة لغوية وفوائد دلالية منسجمة بتناغم تام مع المادة النحوية .

ثم يليه شرح ابن يعيش في المرتبة الثانية من حيث السهولة، حيث تميز فيه بأسلوب أدبي تعليمي رفيع وقليل من الشرح من يوقف إلى مثل هذا الأسلوب الذي سلكه ابن يعيش صياغة وكتابة مما يجعل القارئ لا يحس بالملل والسأم عند الرجوع إليه ، وهذه الميزة وحدها تكفي لرفع هذا الشرح فوق غيره من الشروح ومن بينها شرحي الخوارزمي وابن الحاجب ، وليس بصحيح ما ذكره بعض المستشرقين^٩ أنه كان يتنازل في شرحه عن التظاهر بالأدب فيكتب في أسلوب أدبي ركيك ، فهذه دعوى بلا دليل .

ثم يليهما (الإيضاح) لابن الحاجب ، و أسلوبه عقلاني منطقي أقرب إلى الفقه منه إلى النحو ، لذلك أطلق على نحوه (نحو الفقهاء)^{١٠} فقد قال عنه القفطي : ((ومن أين لابن لبون في الفقه يشغله التدريس ، الجري في حلبة النحو مع البزل القناعيس))^{١١} ، تغلب على شرحه النزعة المنطقية العقلانية التي تؤثر النظر العقلي المجرد الذي يجنح إلى التسهيل فيأخذ بالتنظير والتقسيم^{١٢} ، و أكثر ما يميزه عن غيره من الشروح إشكالاته و

^١ شرح المفصل ابن يعيش ٤ / ١

^٢ ينظر (التخمير) قسم الدراسة ١ / ٨٠ - ٨٢

^٣ التخمير ١ / ٢٠٩

^٤ المرجع السابق ١ / ٢١٤

^٥ المرجع السابق ١ / ٢٧٠

^٦ المرجع السابق ١ / ٢٨١

^٧ المرجع السابق ١ / ٢٤٨

^٨ المرجع السابق ١ / ٢٨١

^٩ ينظر (العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) تأليف/يوهان فك ص/٢٣٧ ترجمه وقدم له وعلق عليه وصنع فهرسه / درمضان عبد التواب مكتبة الخنجي ط٢/٢٠٠٣م .

^{١٠} ينظر (الوفاي بالوفيات) ٥ / ٢٦٨ ، و (فتح الطيب) ٢ / ٥٤١ ، و (اختيارات أبي حيان في البحر المحيط) ٢ / ٩٤٤

^{١١} إنباه الرواة ٤ / ٤٢ ، أخذ هذا من قول جرير : وابن لبون إذا ما لئ في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

^{١٢} ينظر (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ١ / ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٩٩ ، ١٥٠ ، ٤٣٩ .. تحقيق / موسى بني العلي مطبعة العاني / بغداد .

تقييداته و اعتراضاته على صاحب المفصل فقد أكثر في شرحه من استعمال عبارات مثل [الأولى أن يقال ، و الصحيح أن يقال و لو قال ... كان مستقيماً^١ و مثل عبارات [ليس الأمر كذلك ، لا يستقيم ، غير مستقيم^٢] و كقوله [و يرد عليه اعتراض ، أو يرد عليه إشكال^٣] ، و كأنه نهد إلى (المفصل) لينقده و يكشف لنا ما فيه من قصور و لعله من هذا المنطلق أتبعه بنظم الكافية ليتلافى ذلك القصور و النقص .

رابعاً: الشواهد

استشهد الخوارزمي بكثير من الآيات القرآنية و أورد بعض القراءات المختلفة كما استشهد بأحاديث^٤ الرسول ﷺ خلافاً لمن منع ذلك^٥ بحجة عدم وثوقهم أن ذلك المروي هو لفظ الرسول . و استشهاده بالشعر زاد على أربعائة و أربعين بيتاً ، و تميز في شرحه بتتمة الأبيات التي يستشهد بها ، و هو يستشهد بشعراء يحتج بشعرهم ، أما من لا يحتج بشعره فإنما يورده للتظير و الاستئناس و التمثيل لا باعتبارها شواهد تبني عليها القاعدة النحوية . كما استشهد كذلك بعدد من الأمثال و الأقوال المأثورة للعرب^٦ .

كان ابن يعيش في تناوله للشاهد الشعري يفسر مفرداته و يوضح غامضه و يبين موضع الشاهد فيه ، كما وجه القراءات القرآنية و بين وجه الاستشهاد بالآيات و الأبيات و أكثر من ذكر الأقوال و الأمثال^٧ و ذكر عدداً من أحاديث الرسول ﷺ^٨ ، و تحدثت فوق ذلك عن مسائل صرفية و صوتية^٩ فلا عجب أن يكون أجود الشروح و أوفاهها و أشملها . أما ابن الحاجب فكان أكثر هؤلاء الشراح إيجازاً في عرضه لمتن المفصل و أكثرهم اختصاراً في شرحه ، و لم أره شرح بيتاً من الشواهد الشعرية أو فسر مفردة في بيت أو عني بمناسبة شاهد ما ، و إنما كان يكتفي بإيراد الشاهد من غير أن يعرض لفحواه أو أن يفسر ما غمض من معانيه . أما الاستشهاد بالحديث النبوي فلعله قد تأثر بما كان سائداً في ذلك العصر ، و هو عدم الاستشهاد أو عدم الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي فلم تزد الأحاديث التي استشهد بها عن الثمانية^{١٠} أما الأمثال و الأقوال العربية المشهورة فقد أورد عدداً مقبولاً منها^{١١} .

خامساً: المنهجية والترتيب

منهج الزمخشري في ترتيب (المفصل) قسمه على أربعة أقسام : قسم الأسماء ، و قسم الأفعال ، و قسم الحروف ، و قسم المشترك ، و كل قسم من هذه الأقسام ينقسم إلى أبواب و فصول . سار الخوارزمي على هذا التقسيم و ارتضاه و لم يعترض عليه ، فهو يورد عبارة المتن كاملة دون نقص أو حذف مبدوءة بقوله : (قال جار الله) فإذا انتهت الفقرة أورد شرحه عليها بعد قوله : (قال المشرح) و قد انتقد القفطي في (إبناه الرواة) هذه بقوله : ((و سمي شرحه تشريحاً فقبح الاسم وان وافق الإشارة))^{١٢} ، و إذا اقتضت

^١ ينظر (الإيضاح) ١٣٩، ٩٥/١

^٢ المرجع السابق ٨٨/١، ١٠٠، ١٠١، ١٧٩، ١٧٠، ١١٢، ٦٥٥، ٤١٢

^٣ المرجع السابق ٦٣/١، ٦٤، ٨٢، ١٤٢

^٤ ينظر (التخمير) ١٦٥/١، ٤٨٤، ٢٠٦، ٤٥٩، ١٥٨، ٢٤٣، ٢٩/٢، ٢٠٦، ١٥٩، ٤٢١، ١٧٧/٣، ٢٥٩، ١٣٤، ٤/١٠٢، ٢٧٦

^٥ ينظر (خزانة الأدب) ١٠/١، و(الاقتراح في النحو) ص/٥٥

^٦ ينظر (التخمير) ١٣٧/١، ١٤١، ١٤٣، ٤٩١، ٤٩٣

^٧ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٩/١، ٩٢، ٨٧، ١٥، ١٦/٢، ٦٣، ٦٩، ٨٥، ١٠٣، ٣/٣، ٦٢، ٤/٤، ٦١، ٨٤، ٧٥، ٧٨، ١٠٧، ٩٢/٦، ٩٤، ١٣٠، ...

^٨ المرجع السابق ٧/٣، ٧، ١٢١، ٤/٤، ١٥٣، ٥/٥، ٨٣، ٩٢، ١٥٤، ٧/٧، ١٢١، ١٣٨، ٩٥/٩، ١٠٩، ١١٠، ٣٣، ...

^٩ المرجع السابق ٧٥/١

^{١٠} ينظر (الإيضاح) ١/١، ٥١، ١٣٩، ٤١٢، ٥٣٣، ١٦/٢، ٢٣٤، ٢٧٢، ٤٠٦ .

^{١١} المرجع السابق ٥٧/١، ٥٢، ٥٥، ٨٢، ١٨٦، ١٧٨، ٢/٢، ٧٣، ٦٥، ٤١٤، ٣١٠، ٧٩، ١٠٩

^{١٢} إبناه الرواة ٤/٤١

الحاجة الاستطراد و التوسع عقد لذلك فصلاً تحت عنوان (تخمير)^١ ليدل على أن ما وقع تحت هذا العنوان هو زيادة دعت إليه الحاجة و ربما أورده تحت قوله (لطيفة)^٢ وهو في (التخمير) يعرض أفكاره و آراءه و يخالف جمهور النحاة و ينتقدهم و يهاجم أصولهم التي بنوا عليها القواعد فكان شرحه منهجاً لعرض أفكاره .

التزم ابن يعيش المنهج النحوي التقليدي المحافظ ، وكان أكثر توسعاً و ذكراً للمسائل النحوية من الخوارزمي فلم يترك مسألة من المسائل إلا أوفاهها حقها في أسلوب أدبي و تعليمي لا يمل . و كان يعتمد إلى إثبات نص المفصل كاملاً مبدوءاً بعبارة (قال صاحب الكتاب) ثم يشرح في شرح ما يقول بعد قوله : (قال الشارح) و قد يعمد إلى إثبات فصل كامل أو فقرة تامة ثم يعمد بعدئذ إلى شرح محتواها .

أما ابن الحاجب فقد كان يجتزئ عبارة قصيرة من المتن مسبوقه بلفظ (قوله ...) ثم يعرض لها بالشرح و التحليل مباشرة أو بعد عبارة (قال الشيخ) ، و كثيراً ما كان يذكر عبارة المتن و لا يعرض لها بالشرح حيث يرى أنها واضحة لا إشكال فيها ، بل هو أغفل مواضع من متن المفصل لم يعرض لها في شرحه لا شكلاً و لا مضموناً^٣ .

سادساً : الحوار النحوي

نعني به الحوار القائم بين المتكلم و المخاطب على غرار ما يثار في حلقات التدريس بين التلميذ و معلمه ، مبدوءاً بعبارة (فان قيل ... قلت) أو (فان سألت ... أجبت) و هو يكثر بصورة لافتة للنظر عند الخوارزمي^٤ ، و يقل أو يكاد ينعدم عند ابن يعيش^٥ و ابن الحاجب^٦ .

سابعاً : المدرسة التي ينتمي لها الشراح

عرض ثلاثة الشراح لكثير من مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين و لكن مواقفهم أيضاً اختلفت . فالخوارزمي يميل في أغلب مسائله إلى جانب الكوفيين^٧ و قد يصرح بذلك أحياناً^٨ ، و قد يتفرد برأي خاص^٩

أما ابن يعيش فهو معتد بالمذهب البصري ، و يشير إليهم بقوله (أصحابنا)^{١٠} أو (عندنا)^{١١} و يتخذ من سيبويه مثلاً له في مسائله أغلبها يأخذ بأقواله و يتابع آرائه حتى لو كان لرأيه وجهاً من الصحة فانه يتركه^{١٢} إلا في مسائل قليلة^{١٣} .
و مما لا ينكر أن ابن الحاجب قد خالف البصريين في جملة من آرائهم ، و كان مع الكوفيين في بعض أقوالهم^{١٤} ، و لكنه يظل - بوجه عام - يسير على هدي النحو البصري من خلال كثرة الترجمات التي أولاهها آرائهم و استعماله لمصطلحاتهم .

^١ ينظر (التخمير) ١/ ٢١٤ ، ٤٥٦ ، ١٨٢/٢ .

^٢ المرجع السابق ١/ ٣٢ ، ٦٥ ، ١٥٩ ، ١٧٩ .

^٣ ينظر (الإيضاح) ١/ ٤٤٠ .

^٤ ينظر (التخمير) ١/ ١٣٦ ، ١٥٦ ، ١٨٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٢١١ .

^٥ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٧٣ ، ٧٦/٢ ، ٢٨/٤ ، ١٤١ ، ١٤٧ .

^٦ ينظر (الإيضاح) ١/ ٢٠٢ ، ٤٦٠ .

^٧ ينظر (التخمير) ١/ ٤١٨ ، ١٩١/٢ ، ٢٠٣/١ ، و الفصل الثاني من الرسالة ، المسألة ٧/ ١٨ ، و الفصل الثالث ، المسألة ٤/ ،

و الفصل الرابع ، المسألة ١/ ٤ ، ٢٢ ، و الفصل الخامس ، المسألة ٤/ ٥ ، ١٣ .

^٨ المرجع السابق ١/ ٢٥٠ ، و (التخمير) ٢/ ٨ مسألة باب الاشتغال ، و الفصل الرابع / المسألة ٢٢ : دخول (أل) على المضاف

و المضاف إليه .

^٩ ينظر الفصل الثاني ، المسألة ٣/ ٩ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٥ .

^{١٠} ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٨ ، ٩٠ .

^{١١} المرجع السابق ١/ ٣٧ ، ٤/ ١٤٠ .

^{١٢} المرجع السابق ٦/ ٨٧ ، ٨/ ٤٨ .

^{١٣} المرجع السابق ١/ ٧٠ ، و الفصل الثاني ، المسألة ١١ [مسألة (أحمر) بين سيبويه والأخفش]

^{١٤} ينظر (الإيضاح) ١/ ٥٣٦ ، و ينظر: الفصل الثاني ، المسألة ٧/ ١٧ ، ١٨ ، و الفصل الثالث ، المسألة ٧/ ، و الفصل الرابع ،

المسألة/ ١ ،

ثامناً : نقولات بعضهم عن بعض

مما لاشك فيه أن ياقوت الحموي ذكر في معجمه^١ أنه اجتمع بالخوارزمي في داره بخوارزم سنة ٦١٦هـ و أتى عليه في ترجمته ، فلا يستبعد أن يكون أحضر معه نسخة – أو أعطاها له الخوارزمي – من كتاب (التخمير) إلى العالم العربي ، لا سيما أنه كان كاتباً و عالماً و تاجراً . و أن علم الدين الأندلسي الذي كان يرد على الخوارزمي في كتابه (المحصل في شرح المفصل) - لم تقع تحت يد الباحث نسخة من هذا الكتاب – كان يمتلك نسخة من كتاب (التخمير) حيث اعتمد عليه في شرحه اعتماداً كلياً . فإن كان ذلك كذلك فكتاب (التخمير) قد وقع تحت عيني ابن يعيش و ابن الحاجب و لا يبعد أنهما اطلعا عليه . ابن يعيش لم يذكر الخوارزمي في شرحه ، و لا يعني هذا عدم اطلاعه على (التخمير) و أريد أن أثبت هنا نصاً واحداً فقط دليلاً على اطلاع ابن يعيش على (شرح التخمير) للخوارزمي ، و النصوص التي نقلها كثيرة لا يستطيع أحد تمييزها إلا إذا قابل الكتابين معاً لأن ابن يعيش قد يحذف من النص ما فيه من زوائد و فضلات ، و يورده بأسلوبه الموفقي و يدمجه بكلامه فيحتاج تمييزها إلى جهد و وقت . قال الخوارزمي : ((و نظيرهما الفاعل و المفعول ، إذا كانا مما لا يظهر فيه الإعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل و ذلك نحو ضرب عيسى موسى – اللهم – إلا إذا كان على المبتدأ دليل كقوله : لعاب الأفاعي القاتلات لعابه

و كقوله : [من الطويل]

بنونا بنو أبنائنا و بناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد))^٢ .
و قال ابن يعيش : ((و نظير ذلك الفاعل و المفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول و ذلك نحو : ضرب عيسى موسى – اللهم – إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله : [من الطويل]

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه

و كقوله :

بنونا بنو أبنائنا و بناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد))^٣ .
فابن يعيش يذكر أقوال المتقدمين من النحاة كالخليل و سيبويه و الكسائي و الفراء و الأخفش و المبرد و ابن السراج و الزجاج و السيرافي و أبي علي الفارسي ، و لكنه لا يذكر أحداً من معاصريه فكأنه يريد أن ينزل نفسه منزلة الرعيل الأول من العلماء النابهين .

تاسعاً : ذكروهم للمصادر و الكتب

اعتماد الثلاثة الشراح على كتاب سيبويه أمر لا يشك فيه اثنان و يظهر ذلك من خلال النقولات و العبارات التي ترد في شروحهم . و أما الكتب و المصادر الأخرى فهي متفاوتة و متباينة .

فالخوارزمي أكثر من ذكر مصادره و مراجعه التي اطلع عليها منها على سبيل المثال كتب أبي علي الفارسي كـ (الحجة في القراءات)^٤ و (المسائل الشيرازيات)^٥ و (المسائل القصرية)^٦ و (تكملة الإيضاح)^٧ ، و كتاب (المقتضب)^٨ و (الكامل)^٩ للمبرد ، و (تهذيب

^١ ينظر (معجم الأدباء) ٤ / ٥٨٢

^٢ التخمير ١ / ٢٧٥

^٣ شرح المفصل ابن يعيش ١ / ٩٩

^٤ التخمير ٢ / ٣٥٣

^٥ المرجع السابق ٣ / ٤٢٣ ، ٤ / ٤٣٤

^٦ المرجع السابق ٣ / ٣٤٠

^٧ المرجع السابق ٣ / ١٧٢ ، ٤ / ٤٧٣

^٨ المرجع السابق ١ / ٤٨١ ، ٣ / ٤٨١ ، ٣ / ٣٣ ، ٤ / ٢٨٧

^٩ المرجع السابق ١ / ٢٩٦

اللغة) ^١ للأزهري ، و(الصحاح) ^٢ للجوهري ، و(شرح الكتاب) ^٣ للسيرافي ، و(أسرار البلاغة) ^٤ و(دلائل الإعجاز) ^٥ لعبد القاهر الجرجاني ، و ذكر للزمخشري (حواشي المفصل) ^٦ و(أساس البلاغة) ^٧ و(القسطاس في العروض) ^٨ ، و لابن جني (الخصائص) ^٩ و(سر صناعة الإعراب) ^{١٠} و(شرح تصريف المازني) ^{١١} وغيرها .
و يؤخذ على ابن يعيش تعمده إخفاء المصادر التي يستمد منها ، فهو يسوق عبارته بأسلوبه و كأن الكلام له ، و قد ذكرنا نقله عن الخوارزمي دون أن يشير إليه ، و قد ذكر من الكتب (الصحاح) ^{١٢} .
و لا يبعد عنه ابن الحاجب ، فقد ذكر من الكتب (صحيح مسلم) ^{١٣} و (الإيضاح) ^{١٤} لأبي علي الفارسي .

عاشراً : سنوات الطبع

حفل القرن العشرون بتزاحم جهود المهتمين بالتراث العربي ، و نشر قيمه ، و قد كان هناك مناهج كثيرة لعلماء العرب في ميدان التحقيق كما كانت لغيرهم من المستشرقين مبادرات جادة في إحياء الجيد من تراث الأدب و اللغة و النحو و البلاغة و التاريخ و الجغرافيا .

و قد كان شرح ابن يعيش أقدم ثلاثة الشروح طباعة في العصر الحديث ، فقد تم طبعه في لبيزج بعناية المستشرق (يان) من سنة ١٨٧٦ - ١٨٨٦ م ، ثم أعيد طبعه بالمطبعة المنيرية بالقاهرة بدون تاريخ ، باعتناء و تصحيح مشيخة الأزهر في عشرة أجزاء . و كلا الطبعين لم تنالا عناية الناشرين بالرغم من غزارة علمه و حسن تبويبه و استيعابه لآراء المتقدمين من علماء اللغة و النحو ، و قد حاول د/ عبد الحسين المبارك أن يتلافى هذا القصور فصنع له فهرس فنية تفصيلية .

يليه شرح ابن الحاجب (الإيضاح) فطبع بمطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٨٠ م ضمن منشورات وزارة الأوقاف و الشؤون القانونية (إحياء التراث الإسلامي - الكتاب الخمسون) و قد قام بتحقيقه نيل درجة الدكتوراة الأستاذ / موسى بناي العلي - من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة . ويقوم بتحقيقه نيل درجة الدكتوراة أيضاً الأستاذ / عبد الله علي الشلال ، من كلية اللغة العربية - بجامعة الأزهر - .

أما شرح الخوارزمي (التخمير) فطبع بمطبع مكتبة العيكان سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م بتحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . في إخراج رائع و دراسة شاملة شافية و هو أفضل الثلاثة تنسيقاً و إخراجاً .

الشراخ من خلال شروخهم:

الخوارزمي : أنيب خصب الخيال ميل إلى حرية الفكر و محبة التجديد و ترك التقليد و مخالفة ما هو مألوف معترفاً بذلك أحياناً يقول : ((و أنا ممن تستهويه خلع ربقة

^١ المرجع السابق / ٢٥٩

^٢ المرجع السابق / ١٣٨ ، ٢١٥ ، ٤٣ / ٢ ، ٣٥٤ ، ٤٢٢

^٣ المرجع السابق / ٢٢٣ ، ٢٢٢ / ٢ ، ٤٢٢ ، ١٥٠ / ٣

^٤ المرجع السابق / ٢١٤

^٥ المرجع السابق / ٣٨٨

^٦ المرجع السابق / ٣ / ١٧٢

^٧ المرجع السابق / ٤٢ / ٢

^٨ المرجع السابق / ١٩ / ٢

^٩ المرجع السابق / ١٩ / ٢

^{١٠} المرجع السابق / ١ / ١٩٥ ، ٦٠ / ٤

^{١١} المرجع السابق / ٤ / ١٩ ، ٤٣٤

^{١٢} شرح المفصل ابن يعيش / ١ / ٦٤

^{١٣} ينظر (الإيضاح) / ١ / ١٤٩

^{١٤} المرجع السابق / ١ / ١٦٩

التقليد))^١ و يقول : ((فرحم الله امرأ خلع ربة التقليد و انتقد المعاني ببصر حديد))^٢ تميزت ردوده بالاندفاع و الحماس و قسوة العبارة فهو يثور على القاعدة النحوية و التعليل النحوي ، و ربما يتهم السابقين من النحاة بالخطأ و السهو^٣ . يعتمد في بعض أحكامه على الذوق كقوله : ((فاعرفه بحثاً يشهد له الذوق بالصحة))^٤ و قال : ((إلا أن الأول أطيب منه في الذوق))^٥ و قال : ((تفسير الكوفيين هاهنا أسوغ مذاقاً))^٦ ، ومن الخطورة أن يركن إلى الذوق والرصيد الشخصي في الحكم على قاعدة ما أو تركيب ما ، بالصحة أو الشبوع أو الخطأ أو الصواب في وقت نشهد فيه أكثر من سواه كيف تتوافر فيه عوامل التغريب والأمية بين الصفوف^٧ ، كما أن حكماً كهذا يجافي البحث العلمي القائم على الدليل و التعليل .

ابن يعيش : نحوي ولغوي وأنيب . خفيف الروح لطيف المعشر ميال إلى الدعابة ، يشعرك أنه يريد أن يفيدك قبل أن يعلمك . يعمل عقله وفكره في المسائل ، وتحليلاته منطقيّة ، لا يحب العنف ، وردوده هائلة لا تجريح فيها .

ابن الحاجب : فقيه نحوي لغوي ، يهوى التقسيم والتفصيل شأن الفقهاء ، لديه حب للنقد وتتبع أماكن القصور ، مخزونه الديني سريع المبادرة في شواهدده . ردوده متغيرة وغير مستقرّة .

١ التخمير ٨٣/١

٢ المرجع السابق ١/٥٠٠

٣ المرجع السابق ١/٤٤٣

٤ المرجع السابق ١/٤٨٨

٥ المرجع السابق ٣/١٢٣

٦ المرجع السابق ٤/٦٠ .

٧ ينظر (بحوث في الاستشراق واللغة) د/ اسماعيل أحمد عمليرة ص/٩٤ دار البشير مؤسسة الرسالة - بيروت ط١/١٤١٧-١٩٩٦ م .

الفصل الثاني :

الكلمة
و
أحوالها

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
المسألة (١) : / حدّ الكلمة

عرّف الزمخشري الكلمة بقوله : ((الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع))^١ ، فاعترض الخوارزمي على اختيار مصطلح (اللفظة) بالتاء وقال : ((التاء في اللفظة) غير مفقور إليها لأن التاء للإفراد وقد حصلت الغنية بقوله مفرد))^٢ لأن المشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل (المفرد) صفة للفظ ، فيقال : اللفظ المفرد^٣ ، ثم اختار لها تعريفاً آخر فقال : ((والحدّ الذي للمذهب أن يقال : الكلمة لفظ له دلالة مفردة))^٤ ، وتبعه ابن الحاجب فقال : ((.. إن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ورفع الاحتمال))^٥ وقال في (الأمالي) : ((الأولى أن يقال : اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع))^٦ وقال في (الكافية) ((الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد))^٧ ، وعلل ابن مالك^٨ تفضيل (اللفظ) على (اللفظة) أن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر أما اللفظة فلا تقع إلا على حرف واحد ، واستدرك الرضي (ت / ٦٨٤ هـ)^٩ على ابن الحاجب في تعريفه للكلمة فقال : ((ولو قال : " الكلمة لفظ مفرد موضوع " سلم من هذا))^{١٠} . واختار ابن يعيش تعريف الزمخشري وعلل سبب اختياره (اللفظة) بالتاء فقال : ((حدّ باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها))^{١١} وتابعهما أبو البقاء الكفوي (ت / ١٠٩٤ هـ)^{١٢} حيث ذكر أن كل كلمة تسمى لفظاً وليس كل لفظ كلمة^{١٣} ، وتعليل ابن يعيش أدق وأصوب فهو كالمهية أو الحدّ لأن الحدّ كاشف عن حقيقة الشيء واطراده يثبت حقيقته^{١٤} وما ذكره الكفوي علامة ، والعلامة تطرد ولا تنعكس^{١٥} .

نرى أن عبارات النحاة في حدّ الكلمة اصطلاحاً قد اختلفت^{١٦} ومعلوم أن الكلام المصطلح عليه عند النحاة^{١٧} عبارة عن ((اللفظ المستقل بنفسه المفيد لمعناه))^{١٨} واشتهر عن ابن مالك قوله في الألفية : كلامنا لفظ مفيد كاستقم . واللفظ جنس لأنه يشمل الكلام

١ المفصل ص / ٣٣ .

٢ التخمير ١٥٦ / ١

٣ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢٣ / ١

٤ التخمير ١٥٦ / ١

٥ الإيضاح لابن الحاجب ٥٩ / ١

٦ الأمالي النحوية لابن الحاجب ٣٩ / ١ تحقيق / هادي حسن حمودي عالم الكتب ط / ١٩٨٥ م

٧ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ١ / ٢١٤

٨ ينظر (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ابن مالك ص / ٣ حققه وقدم له / محمد كامل بركات دار الكاتبة العربي ط / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٩ الاسترلابادي : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي ، عالم بالعربية ، له شرح على الكافية ، وعلى الشافية لابن الحاجب ، أكتب الناس على كتابه (شرح الكافية) واعتمده الشيوخ في مصنفاتهم ودروسهم ، ولقوه بنجم الأئمة ، توفي سنة ٦٨٦ هـ .

١٠ شرح الكافية للرضي ٢٢ / ١

١١ شرح المفصل لابن يعيش ١٩ / ١

١٢ أبو البقاء الكفوي : هو أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، ولد سنة ١٠٢٨ هـ في (كفا) بالقرم ، تفقه على مذهب أبي حنيفة ، استدعي للاستئانة وعين قاضياً فيها ، ثم عاد إلى (كفا) وعين قاضياً في القدس وبها توفي سنة ١٠٩٤ هـ - ٦٨٤ م . له (الكليات) و (شرح بردة البوصيري) .

١٣ ينظر (الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) للكفوي ص / ٧٥٧ قبله على نسخة خطية وأعد للطبع ووضع فهرسه / د. عدنان درويش محمد المصري مؤسسة الرسالة ط ١٤١٩ / ٢ - ١٩٩٨ م .

١٤ ينظر (مسائل خلافية في النحو) لأبي البقاء العكبري ص / ٦٨ مسألة / ٥ حققه وقدم له / محمد خير الحلواني منشورات مكتبة الشهباء بحلب بدون طبعة وبدون سنة طبع

١٥ ينظر (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) أبو البقاء العكبري ص / ١٢٤ تحقيق / د. عبد الرحمن العثيمين ط / ١٩٨٦ م .

١٦ ينظر (همع الهوامع) للسويطي ٢٣ / ١ تحقيق / د. عبد الحميد هندواي المكتبة التوفيقية

١٧ ينظر (شرح ابن عقيل على الألفية) ابن عقيل ١٤ / ١ مكتبة الجيل الجديد ط / ١٩٥٨ م

١٨ الخصائص لابن جني ١٧ / ١ تحقيق / محمد علي النجار المكتبة العلمية

والكلمة والكلم ويشمل المهمل^١ ، كما تدخل فيه الدوال الأربع وهي الكتابة والإشارة والعقد بالأصابع والنصب أي العلامات المنصوية^٢ ؛ ولعله بسبب ما ذكرنا رأى بعض النحاة^٣ أن اللفظ) كما يكون مصدر (لفظ) يكون أيضا جمع (لفظة) أي اسم جنس جمعي^٤ (وهو الذي يفرق بين واحده و بينه بتاء التانيث نحو : تمر وتمرة)^٥ ، ولأن اللفظة لا تقع إلا على حرف كما أشار ابن مالك^٦ ومعلوم أن أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد^٧ وقد تكون مفيدة نحو: ع كلاماً، فعل الأمر من (وعى) ، ونحو: ق نفسك ، فعل الأمر من (وقى) ، أو غير مفيدة وهو المهمل الذي يتألف من حروف مركبة لا معنى له بالوضع نحو: صص ، كقج^٨ .

والذي يبدو أن الأمر فيه سعة ولا يتعدى التوافق الصوتي فأعطي الكلام (اللفظ) والكلمة (اللفظة) ؛ لأن الكلام مجموع شئين والكلمة اللفظة المفردة^٩ ولا أرى مسوغاً لتضييق الخوارزمي وابن الحاجب ؛ لأن إطلاق اللفظ على الكلمة إما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول كقولهم للمخلوق خلق ، والمعهود في استعمال المصدر غير المحدد بالتاء ، ولذلك قلما يوجد في عبارات المتقدمين (لفظة) بل الموجود في عباراتهم (لفظ)^{١٠} .

1 ينظر (شرح المفصل) لابن يعيش ١٨/١ ، وينظر (شرح ابن عقيل) ١٤/١

2 ينظر (حاشية الخصري على شرح ابن عقيل) ٢٨/١ دار الكتب العلمية ط ١٩٩٨/١ م .

3 ينظر (التذييل والتكميل بشرح كتاب التسهيل) لأبي حيان الأندلسي ١٧/١

4 اسم الجنس نوعان : جمعي : وهو الذي يفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو: تمر وتمرة ، وبقر وبقرة ، أو بياء النسب نحو: روم ورومي ، وعرب وعربي . وإفرادي : وهو الذي يدل على القليل والكثير بلفظ واحد نحو : ماء . وهناك اسم الجمع : وهو الذي لا واحد له من لفظه نحو : ركب و قوم ورهط .

5 التبيين عن مذاهب النحويين ص/١١٩

6 ينظر (التذييل والتكميل) ١٦/١ .

7 ينظر (الكتاب) لسبويه ٤ / ٢١٦ تحقيق / عبد السلام هارون ط / ١ / دار الجيل ، و (التبيين عن مذاهب النحويين) ص/١٢٤

8 ينظر (شرح المفصل) لابن يعيش ١٩/١

9 المرجع السابق ص/١١٩ ، و (مسائل خلافية) ص/٣٩

10 ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢١/١ ، ٢٤ ، و (التذييل والتكميل) ١٦/١ ، و (شرح الأشموني) ٢١/١

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
 المبحث الأول : المعرب والمبني
 المسألة (٢) : حدّ الاسم المعرب لدى النحاة^١

عرف الزمخشري الاسم المعرب فقال : ((والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيه ..))^٢ وهو تعريف الجمهور^٣ له، ولكن ابن الحاجب لم يرتض هذا التعريف حين قال : ((وقد فسره كثير باختلاف الآخر لعامل ، فان أرادوا ما أردناه فلا مشاحة في التعبير وان أرادوا خلافه فغير مستقيم ..))^٤ والحد الذي أراده أن المعرب تركيب لا يشبه مبني الأصل قال : ((الأولى في حده أنه تركيب نسبي غير مشبه مبني الأصل ..))^٥ وقال أيضاً ((المعرب : المركب الذي لا يشبه مبني الأصل .. وهذا أولى من حد المعرب بأنه: الذي يختلف آخره باختلاف العوامل))^٦ واحتج لذلك من وجوه^٧ :-
 الأول : الاتفاق على أن أنواعه رفع ونصب وجر .. ونوع الجنس يستلزم حقيقته فوجب ما ذكرناه .

الثاني : أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التعدد .
 الثالث : أن اختلاف آخره فرع على معرفة كونه معرباً فيلزم على حدّهم إذا الدور ؛ لأنه لا يختلف آخره حتى يعرف كونه معرباً ، ولا يكون معرباً حتى يختلف آخره .
 الرابع : أن التعريف الذي اختاره للاسم المعرب فيه تنبيه على السبب و المانع ((أما السبب فقولنا: مركب هو سبب الإعراب . وأما المانع قولنا: لم يشبه مبني الأصل احترازاً من قولك : جاء هؤلاء ، فان التركيب موجود إلا أنه مبني لكونه أشبه مبني الأصل))^٨ . ثم بين حكم المعرب بتعريف الجمهور له فقال : ((وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))^٩ ، وقال ابن مالك^{١٠} بمثل قول ابن الحاجب غير أنه اقتصر على شبه الحرف ولم يذكر ما وقع غير مركب .

ومدار الخلاف في هذه المسألة منصبّ على كنه الإعراب ألفظي هو أم معنوي؟^{١١}

على قولين :-

فالفريق الأول يرى أن الإعراب أمر معنوي ، وحده عندهم : تغيير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً^{١٢} ، ونسب^{١٣} هذا لظاهر قول سيبويه : ((هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية . وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف .. وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي

^١ بين التعريف والحدّ عموم وخصوص ، فالأول أعمّ من الآخر فكلّ تعريف حدّ ولا ينعكس ، وفي كلام الملّولين مؤلفات مثل كتاب (التعريفات) للرجاني ، وكتاب (الحدود) للأبديّ و الفاكهي .

^٢ المفصل ص/ ٤٤

^٣ ينظر (التعريفات) ص/ ٣١

^٤ الإيضاح لابن الحاجب ١١٣/١

^٥ المرجع السابق

^٦ شرح المقدمة الكافية ٢٣٤/١

^٧ ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ١١٤/١ ، و(الأملي النحوية) لابن الحاجب ٤١/٢

^٨ المرجع السابق

^٩ شرح المقدمة الكافية ٢٣٧/١

^{١٠} ينظر (شرح الكافية الشافية) لابن مالك ١٧٤/١ تحقيق/ عبد المنعم هريدي دار المأمون ط ١٩٨٢/١م

^{١١} ينظر (مسائل خلافة) ص/ ١١٠ المسألة / ١٢ : (الاختلاف في حقيقة الإعراب)

^{١٢} ينظر (الحدود في النحو) للأبديّ ص/ ٤٧ دراسة وتحقيق د/ علي توفيق الحمد دار الأمل للنشر والتوزيع - الأردن .

^{١٣} ينظر (التنزيل والتكميل) ١١٦ / ١

لكل عامل فيها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب (١) . وهو قول الميرد (ت/٢٨٦هـ) ^٢ ، وابن السراج (ت/٣١٦هـ) ^٣ ، وأبي علي الفارسي ^٤ وأما ابن جني (ت/٣٩٢هـ) ^٥ وابن عبد الغفار (ت/٣٧٧هـ) ^٦ والعكبري (ت/٦١٦هـ) ^٧ ، واختاره الخوارزمي إذ قال : ((أنهم قد فسروا الإعراب باختلاف الآخر لاختلاف العوامل، وذلك هو التغيير)) ^٨ واختاره أيضا ابن يعيش فقال : ((الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها)) ^٩ ، وابن عصفور (ت/٦٦٩هـ) ^{١٠} وأبو حيان الأندلسي (ت/٧٤٥هـ) ^{١١} .

وقد استدلل هؤلاء بأن الإعراب معنى لا لفظ من أوجه :-

أحدها : إن الإعراب هو الاختلاف والاختلاف معنى لا لفظ ^{١٢} .

الثاني : إنه فاصل بين المعاني والفصل والتمييز معنى لا لفظ .

الثالث : إن الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال حركات الإعراب ، والشيء لا يضاف إلى نفسه ^{١٣} .

الرابع : إن الحركة والحرف يكونان في المبنى ^{١٤} .

الخامس : قد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه ^{١٥} .

١ الكتاب ١٣/١

٢ ينظر (المقتضب) للميرد ٣/١ تحقيق/ محمد عبد الخالق عضية عالم الكتب - بيروت .
الميرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد ، من أئمة نحويي البصرة ، انتقل إلى بغداد ، توفي سنة ٢٨٦ هـ . له (المقتضب) و (الكامل في اللغة والأدب) وغيرهما .

٣ ينظر (الأصول) لابن السراج ٤٤/١ تحقيق/ عبد المحسن القتلي مؤسسة الرسالة ط/٣/١٩٩٦ م .
ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل ، أديب لغوي من أهل بغداد ، أخذ عن أبي العباس الميرد وغيره ، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والسيرافي والرماني ، ألف في النحو واللغة والقراءات ، ومن أشهر كتبه (الأصول) ويقال : كان النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله ، كان عارفاً بالموسيقى ، ومات شاباً سنة ٣١٦ هـ ، وله (شرح كتاب سيبويه) و (الموجز في النحو) و (العروض) .

٤ ينظر (المسائل العسكرية) لأبي علي الفارسي ص/١٢٣ تحقيق / إسماعيل أحمد عميرة مراجعة د/ نهاد الموسى منشورات الجامعة الأردنية ط / ١٩٨١ م .

٥ ينظر (اللمع) لابن جني ص/٤٨ تحقيق/ حامد المؤمن عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية ط٢/١٩٨٥ .
ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي بلولاء ، مولده في الموصل وانتقل إلى بغداد لازم أبا علي الفارسي طويلاً وبرع في اللغة والنحو ، عاصر المتنبي وجمع شعره وشرحه ، واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها (الخصائص) و (المحتسب) و (اللمع) و (سر صناعة الإعراب) و (المنصف) وغيرها . توفي سنة ٣٩٢ هـ .

٦ ينظر (الإيضاح) لأبي علي أحمد بن عبد الغفار النحوي ص/٧٣ تحقيق/ كاظم بحر المرجان عالم الكتب ط٢/١٩٩٦ م
٧ ينظر (اللباب في علل البناء والإعراب) للعكبري ٥٢/١ تحقيق /غازي مختار طليمات دار القلم - دمشق ط١/١٩٩٥ م

٨ التخمير ٢٠١/١

٩ شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١

١٠ ينظر (المقرب) لابن عصفور ص/٦٩ تحقيق/ عادل عبد الموجود و علي محمد معروض ط١/١٩٩٨ م دار الكتب العلمية.
ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي ، أخذ عن الدباج والشلوبيني ، ولازمه مدة ، ثم كانت بينهما مقاطعة ، جال في بلاد الأندلس ، وأقبل عليه الطلبة ، كان أصبر الناس على المطالعة لا يمل من ذلك توفي سنة ٦٦٩ هـ له (شرح الجمل) و (المقرب) و (المتع في التصريف) وغيرها .

١١ ينظر (التذليل والتكميل بشرح كتاب التسهيل) لأبي حيان الأندلسي ١١٦/١ تحقيق/ حسن هندواي دار القلم - دمشق ط١/١٩٩٨ م .

أبو حيان الأندلسي : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي، النفزي، نسبة إلى نَفْزة قبيلة من البربر، نحوي وعصره ولغوي ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه. ولد بمطخشارس، مدينة من حضرة غرناطة سنة ٦٥٤ هـ. وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبيدي وجماعة. وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب وسمع الحديث بالأندلس وإفريقيا والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو خمسين وأربعمئة شيخ، وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفي التفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكبر عصره. قيل كان له إقبال على الطلبة الأذكاء، وعنده تعظيم لهم، وهو الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: هذه نحو الفقهاء. وتولى تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقرم، وكانت عبارته فصيحاً، ولكنه في غير القرآن يعقد القاف قريباً من الكاف. من تصانيفه: (البحر المحيط في التفسير)، و(مختصره النهر)، و(التذليل والتكميل في شرح التسهيل)، و(ارتشاف الضرب)، وتعد هذه الكتب من أجمع الكتب وأحصاها في موضوعاتها. وقيل له كتب شرع في تأليفه ولم يكملها منها: (شرح الألفية)؛ و(نهاية الإعراب في التصريف والإعراب)، وغير هذه وتلك كثير مما صنف أبو حيان. توفي سنة ٧٤٥ هـ .

١٢ ينظر (مسائل خلافية) ص / ١١٠

١٣ المرجع السابق ص / ١١١

١٤ ينظر (اللباب) ٥٤/١

السادس : وقد يكون السكون إعراباً كما تكون الحركة والحرف وهذا كله دليل على أن الإعراب معنى ، لأن الدليل قد يتعدد والمطلوب واحد^١ .

أما الفريق الآخر الذين يرون الإعراب أمراً لفظياً فحده عندهم : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الحركات اللاحقة أو آخر المعربات من الأسماء والأفعال^٢ ، وهو قول ابن الحاجب إذ قال : ((ليس عندي اختلاف هو إعراب البتة ، بل الرفع والنصب والجر هي الحركات والحروف ... والدليل عليه أمران : منقول ومعقول . أما المنقول فهو قول سيوييه : أنواع الإعراب رفع ونصب وجر ، ومن ضرورة النوع أن يوجد فيه حقيقة ذلك الجنس . وأما المعقول : فلأن الخلاف إنما يعقل من متعدد ..))^٣ ، وتابعه ابن مالك^٤ ، وبه أخذ السيوطي^٥ الذي نسبه لجمهور النحويين^٦ وبعض المغاربة وابن خروف (ت/٦٠٦هـ)^٧ واختاره الفاكهي^٨ في حدوده^٩ .

واستدلوا على أن الإعراب لفظي وهو عبارة عن الحركات لوجهين : أحدهما : إن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد^{١٠} ، فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف .

الأخر : إنه يقال : أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم ، ونوع الجنس مستلزم الجنس^{١١} . ثم ردّ هؤلاء علل من يقول إنه معنوي بوجوه :-

أما الوجه الأول فجوابه : أن الإعراب إما يفسره بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي ، ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك ، وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه^{١٢} .

وأما الوجه الثاني فجوابه أن الأسماء تطرأ عليها معان مختلفة ومتعددة بسبب التركيب ، فلو غيروا الصيغ لأدى ذلك إلى كثرتها ، وإن تركت من غير تغيير أدى إلى التباس المعاني ، فابقوا الصيغة على حالها وغيروا أواخرها^{١٣} .

وأما الوجه الثالث فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم على حركة إعراب وحركة بناء قيل حركات الإعراب ، فالحركة عامة والإعراب خاص ، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص ، فمسوغ الإضافة المغايرة وهي موجودة هاهنا .

((وأما الرابع فجوابه : أنا لم نقل إن مطلق الحركة يكون إعراباً ، بل الحادث بالعامل وهو الإعراب ولا يوجد في المبني شيء من ذلك))^{١٤} .

وأما الوجه الخامس فجوابه أن الوقف عارض لا يعتد به . وإنما الاعتداد في مجال الوصل وأصولهم تقتضي ذلك .

١ المرجع السابق ٥٤/١

٢ ينظر (مسائل خلافية) ص / ١١١ ، و(اللباب) ٥٤/١

٣ ينظر (الحدود في النحو) للفاكهي ص / ٧٤ ، و(الحدود في النحو) للأبدي ص / ٤٦ .

٤ الأمالي النحوية ٤٢/٢

٥ ينظر (التسهيل) ص / ٧

٦ ينظر (الأشباه والنظائر) للسيوطي ١٠١/١ راجعه وقدم له/فايز ترحيني دار الكتاب العربي ط ١٩٩٣م

٧ ينظر (مع الهوامع) للسيوطي ٥٩/١ تحقيق/د. عبد الحميد هندراوي المكتبة التوفيقية

٨ ابن خروف : هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي عالم بالعربية ، أندلسي له شرح كتاب سيوييه سماه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) وله (شرح الجمل للزجاجي) أقام في حلب زماناً ثم اختل عقله ومات سنة ٦٠٩هـ تقريباً .

٩ الفاكهي : جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي الشافعي ، ولد بمكة سنة ٨٩٩هـ ، نحوي مشارك في أنواع العلوم ، قدم مصر ، توفي سنة ٩٧٢هـ بمكة ، له (شرح على قطر الندى) صنفه سنة ٩١٦هـ وعمره ثماني عشرة سنة ، و(شرح للمحة) و(الفواكه الجنية على متممة الأجرومية) و(الحدود في النحو) و(شرح الحدود النحوية) وغيرها .

١٠ ينظر (الحدود في النحو) للفاكهي ص / ٧٤

١١ ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ١١٤/١

١٢ ينظر (الأشباه والنظائر) ١٠١/١ ، وينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ١١٤/١

١٣ ينظر (الأشباه والنظائر) ١٠٣/١

١٤ ينظر (شرح المقدمة الكافية) ٢٤٠/١

١٥ الأشباه والنظائر ١٠٣/١

وأما الوجه السادس فجوابه أن الإعراب هو الحركة وحذفها ، ولهذا قال ابن الحاجب : إنه ما اختلف أواخر المعرب به ، والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها ، وإن لم يكن مرادهم أن الحركة وحدها الإعراب فيرد عليهم التناقض بالسكون^١ .
والذي يميل الباحث إلى الأخذ به في هذا الخلاف أن الإعراب مأخوذ من المعنى وهو الإبادة وليس من اللفظ وهو الإزالة لأسباب : —
أولها : أن الإعراب يبين عن المعنى ويكشفها وهو ما أجمع عليه النحاة خلافاً لقطرب^٢ الذي يراه للخفة .
الثاني : ((أن العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت :ضرب سعيد جعفرًا ، فان (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً . وهل تحصل من قولك (ضرب) الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل) ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل))^٣ .
الثالث : أن ((المعنى أشيع وأسير حكماً من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظ))^٤ .

^١ ينظر (الأشباه والنظائر) ١٠٣/١

^٢ ينظر (مسائل خلافية) ص / ٩٥ المسألة / ٩ .

قطرب : أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي ، لازم سيبويه ، وكان يأتيه آخر الليل فإذا خرج رآه على بابيه ، فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب به ، أخذ عن عيسى بن عمر ، وكان يرى رأي المعتزلة النظامية ، وكان يودب أولاد أبي دلف العجلي ، له (المثلث) و (النوادر) و (الصفات) وغيرها . توفي سنة ٢٠٦ هـ .

^٣ الخصائص ١٠٩/١

^٤ المرجع السابق ١١١/١

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
 المبحث الأول : المعرب والمبني
 المسألة (٣) : هل الإعراب أصل في الأسماء أم في الأفعال ؟

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولم يذكرها ابن الأتباري في كتابه (الإتصاف) ، في حين ذكرها أبو البقاء العكبري في كتابه (التبيين) ^١ .
 ذهب البصريون ^٢ إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال قال سيبويه :
 ((الرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ،
 وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين)) ^٣ ، وهو قول المبرد ^٤ ، وابن السراج ^٥ ، وابن جني ^٦ ،
 وهو رأي الزمخشري إذ قال : ((حق الإعراب للاسم في أصله ، والفعل إنما تطفل عليه
 بسبب المضارعة)) ^٧ والعكبري ^٨ ، وهو اختيار ابن يعيش إذ قال : ((إن أصل الإعراب أن
 يكون للأسماء دون الأفعال ..)) ^٩ وابن الحاجب قال : ((لأن الأصل في الأسماء الإعراب
 على ما تقدم)) ^{١٠} .

وذهب الكوفيون ^{١١} إلى أن الإعراب أصل فيهما معاً؛ لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في
 الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواقع منها قولك : ((أريد أن أزورك فيمنعني البواب
 إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت كان له معنى آخر ، وكذلك : لا يسعني شيء ويعجز عنك
 ، إذا نصبت كان له معنى وإذا رفعت كان له معنى آخر ، وكذلك باب الجواب بالفاء والسواو
 نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وهو في ذلك كالاسم ، إذا رفعت كان له معنى وإذا
 نصبت أو جزمت كان له معنى آخر)) ^{١٢} .

استدل البصريون على أن الإعراب أصل في الأسماء أن الأسماء تطرأ عليها معان
 مختلفة ومتعددة بسبب ورودها في تراكيب واستعمالات لا حصر لها ، فلو غيرت الصيغ
 لأدى إلى كثرتها ، وإن بقيت من غير تغيير أدى إلى التباس معانيها ، فأبقوا الصيغة على
 حالها وغيروا أواخرها ، فحصل بقاء الصيغة مفردة واتفى اللبس لما حصل من التغيير
 على أواخرها .. فوضعوا الرفع للفاعلية ، والنصب للمفعولية ، والجر للإضافة ^{١٣} وهذه
 المعاني لا تصح في الأفعال وإنما تصح في الأسماء فقط ، مما يدل على أنه ليست أصلاً بل
 هي فرع ^{١٤} قال ابن الحاجب : ((..إن الإعراب في الأسماء ليس هو الإعراب في الأفعال في
 المعنى ، لأن الإعراب في الأسماء موضوع بإزاء معان يدل عليها ، فالرفع على الفاعلية ،
 والنصب على المفعولية ، والجر على الإضافة ، وليس الإعراب في الأفعال موضوعاً بإزاء
 معان ، فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى ، وإن اشتركا في تسمية الإعراب وفي
 ألفاظه)) ^{١٥} .

١ ينظر (التبيين) ص/١٥٣ المسألة / ٨ ، و(مسائل خلافة) ص/٨٩ المسألة / ٨ .

٢ ينظر (الهوامع) ٦٢/١

٣ الكتاب ١٣/١

٤ ينظر (المقتضب) ١/٢

٥ ينظر (الأصول) ٥٠/١

٦ ينظر (الخصائص) ٦٣/١

٧ المفصل ص/٤٤

٨ ينظر (اللباب) ٦٥/١ ، و(مسائل خلافة) ص/٨٩

٩ شرح المفصل ابن يعيش ٤٩/١

١٠ الإيضاح لابن الحاجب ٤٥٧/١

١١ ينظر (مسائل خلافة) ص/٨٩ المسألة / ٨

١٢ التبيين ص/١٥٣ ، وينظر (اللباب) ٢١/٢ ، و(مسائل خلافة) ص/٩٠

١٣ ينظر (شرح المقدمة الكافية) ٢٤٠/١

١٤ ينظر (الخصائص) ٦٣/١ ، و(التبيين) للعكبري ص/١٥٣ ، و(مسائل خلافة) ص/٨٩

١٥ الإيضاح لابن الحاجب ١١١/١

ورد هؤلاء أدلة الكوفيين بأن ((إعراب الفعل لا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل المعنى يدرك بالقرائن المختصة . والإشكال يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى لا بعدم الحركة ، ألا ترى أن قولك : أريد أن أزورك فيمنعني البواب ، لو سكنت العين لفهم المعنى وإنما يشكل إذا نصبته وإنما جاء الإشكال من جهة العطف لا بالنظر إلى نفس الفعل ، إذ لا فرق بين قولك : يضرب زيد في الضم والفتح والكسر والسكون فانه في كل حال يدل على الحدث والزمان ... وكذلك قولك : لا يسعني شيء ويعجز عنك ، إذا فتحت أردت الجواب ، وإذا ضمنت عطف ، ولو أهملت لفهمت المعنى ، وكذلك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن . والحاصل من ذلك كله أنه أمر عرض بالعطف ، وحرف العطف يقع على معان فلا بد من تخلص بعضها من بعض . فبالحركة يفرق بين معاني حروف العطف ولا يفرق بين معنى الفعل ومعنى له آخر))^١ .

ونرى الخوارزمي قد اتخذ مذهباً ثالثاً ، إذ يرى الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه ظفر به حال الأفراد والاسم لم يظفر به الا حال التركيب ، وحال التركيب مؤخر عن حال الأفراد يقول : ((.. وأما وجه بطلانه ، فلأن استيجاب المضارع الإعراب لكونه شبيهاً بالاسم يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخراً عن إعراب الاسم ، وأعراب المضارع غير مؤخر عن إعراب الاسم ... لأن المضارع قد ظفر بإعرابه حالة الأفراد والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب ، وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الأفراد ...))^٢ ، قال أبو حيان : ((و حكى بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته ، بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع))^٣ وعلق على ذلك بقوله أن هذا من الخلاف الذي ليس فيه فائدة ولا كبير منفعة^٤ .

١ التبيين ص/١٥٣

٢ التخمير ٢٠٣/١

٣ التذليل والتكميل ٢٢/١

٤ ينظر (ارتشاف الضرب من لسان العرب) أبو حيان الأندلسي ٤١٤/٢ تحقيق/ مصطفى أحمد النماس المكتبة الأزهرية للتراث ط/٢٠٠٥ م

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
المسألة (٤) : علل بناء الاسم

المجمع على بنائه من أقسام الكلام الحروف والفعل الماضي لعدم وجود مقتضى الإعراب^١ أما بقية الأقسام ففيها خلاف ، فالمضارع معرب إلا إذا اتصلت به نون النسوة - فالجمهور على بنائه خلافاً لابن درستويه (ت/٣٤٧هـ) وتبعه السهيلي (ت/٥٨١هـ)^٢ - أو باشرته نون التوكيد . وأما الأمر فالبصريون على بنائه والكوفيون على إعرابه . والاسم منه معرب ومبني ، وإنما اختلف في سبب البناء : أهو شيء واحد أو أكثر ؟ فقد تعددت علل البناء وتوعدت حتى أوصلها بعض النحاة إلى إحدى عشرة علة لبناء الاسم ، الأمر الذي جعل المتأخرين من النحاة والمحدثين يرفضون مبدأ العلة ويناهضونه ، وسنوضح في هذه المسألة أهم علل بناء الاسم بإجمال .

يرى عدد من النحاة أن سبب بناء الاسم واحد وهو (مناسبة ما لا تمكن له) والمقصود بذلك شبه الحرف أي الوقوع موقعه أو تضمن معناه، وهو رأي ابن السراج^٣ ، وذهب أبو علي الفارسي^٤ إلى أنه لا موجب للبناء إلا الشبه بالحرف أو تضمن معناه وتابعه في ذلك تلميذه أبو الفتح ابن جني^٥ وهذا رأيه أيضاً في الخصائص على ما ذكر السيوطي^٦ ، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه : ((وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكنة ، والمضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو : سوف ، وقد .. فالفتح في الأسماء قولهم : حيث وأين وكيف ، والكسر فيها نحو : ألاء ، وحذار ، وبداد ، والضم نحو : حيث وقيل ويعد ، والوقف نحو : من وكم وقط وإذ ...))^٧ وهو اختيار الخوارزمي إذ قال : ((وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له ..))^٨ . وحصر ابن مالك علل بناء الاسم في كتبه في شبه الحرف ، فذكر في ألفيته^٩ :

والاسم منه معرب ومبني لشبهه من الحروف منبني

وقال في الكافية الشافية : ((فالمعرب اسم لا يضاهاى الحرفاً *))^{١٠} ، وتعقبه أبو حيان^{١١} بأن النحويين ذكروا للبناء أسباباً غيره كما ردّ هذا الرأي ووصفه بالفساد وأنه شديد التعسف كثير التكلف ، بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه^{١٢} .

وذكر ابن الحاجب أن البناء يكون لأحد أمرين : إما مشابهته لمبني الأصل، أو وقوعه غير مركب ، قال : ((المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب .. فقوله ما ناسب مبني الأصل تنبيه على أن البناء يكون لمشابهة ما كان مبنياً بالأصالة وإن وجد فيه سبب

^١ ينظر (الهوامع) ٦٤/١

^٢ السهيلي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي المالكي الضرير ، ولد سنة ٥٠٨ هـ وقرأ القراءات وتعلم النحو ، ونما خير نبوغه إلى مراكز فطلبه واليها فقدم عليه ، وأحسن إليه ، وبها توفي سنة ٥٨١ هـ . له (تنتائج الفكر) و (الروض الأنف) وغيرها .

^٣ ينظر (الأصول) ٥/١

^٤ ينظر (المسائل العسكرية) ص/١٢٤ ، و (التذليل والتكميل) ١٣٤/١ ، وينظر (ارتشاف الضرب) ٣١٥/١

^٥ ينظر (اللمع) ص/٤٨

^٦ ينظر (الأشباه والنظائر) ٣٥/٢

^٧ الكتاب ١٥/١

^٨ التخمير ١٣٣/٢

^٩ ينظر (ألفية ابن مالك) ص/

^{١٠} شرح الكافية الشافية ١٧٥/١

^{١١} ينظر (التذليل والتكميل) ١٣٢/١ - ١٣٣

^{١٢} المرجع السابق ١٣٤/١

الإعراب - وهو التركيب الإسنادي - فإذا وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان السبب^١ فَعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنية كالأسماء المفردة والأعداد وحروف التهجي^٢ ، وقد ردَّ الشيخ ابن جمعة الموصلي(ت/٦٩٦هـ)^٣ هذا الرأي من خمسة أوجه :

((أحدها : أن المركب معناه شيء ما ذو تركيب ، والشيء لا يصلح أن يكون جنساً ، لأنه أمر عارض للموجودات مطلقاً . وثانيها : أن المركب من حيث هو مركب مبني لأن الجملة تحكى على إعرابها . وثالثها : أن قوله (لم يشبه مبني الأصل) أمر عديم فلا يصلح أن يكون فصلاً . و رابعها : أن كل واحد من المعربات يشبه مبني الأصل من جهات كثيرة ، فيجب أن يكون مبنياً . وخامسها : أنه يلزم ألا يكون ما لا ينصرف معرباً وهو ما يشبه الفعل من وجهين وهو باطل بالاتفاق ..))^٤ .

أما ابن يعيش فقد ذكر ثلاثة أسباب لبناء الاسم فقال : ((والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة: تضمن معنى الحرف ، ومشابهة الحرف ، والوقوع موقع الفعل المبني ، فكل مبني من الأسماء فإتباعه سبب بنائه ما ذكر أو راجع إلى ما ذكر ..))^٥ .

وجعلها ابن عصفور^٦ خمسة أسباب فأضاف المضارع لما وقع موقع المبني كالمعدول على وزن (فعال) ، وعددها وأبو حيان^٧ ستة فزاد الإضافة إلى المبني مستشهداً بقول النابغة^٨ [من الطويل] :

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألما أصح والشيب وازع
و إزاء هذا التصعيد في علل البناء ، نقل السيوطي في (الأشباه والنظائر) قال : ((قال ابن النحاس: وينبغي على هذا أن يضاف إليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز ، كبعل في بعلبك ، وخمسة في خمسة عشر . وعلل بعضهم بناء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تركيب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة ثامنة ، وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء با تا ثا وأسماء العدد واحد إثنان ثلاثة وهكذا كل ما لم يركب . وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى وأسماء الأفعال واحدة وهي وقوعها موقع الفعل ، وفرق الزمخشري فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه ، وعلة المنادى وقوعه موقع ما أشبه ما لا تمكن له وهو أن المنادى واقع موقع كاف (أدعوك) وكاف أدعوك أشبهت كاف(ذاك) لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبني مطلقاً علة واحدة ، والزمخشري عبر عنها بأن قال: أو إضافته إلى ما لا تمكن له ، فناقشه ابن عمرون^٩ وردَّ عليه .. فتكون عاشرة . و يضاف إليه حانية عشرة وهو تركيب المعرب مع الحرف نحو: لا رجل ، والفعل المؤكد بالتونين على أحد التعليلين في كل واحد منهما . وهذه العلة كلها موجبة إلا الإضافة إلى المبني فإتباعها مجوزة ..))^{١٠} .

١ شرح المقدمة الكافية ٦٧١/٢ ، وينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٤٥٧/١

٢ ينظر (ارتشاف الضرب) ٣١٦/١

٣ ابن جمعة الموصلي : عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي ، ولد سنة ٦٢٨ هـ ، قدم بغداد ، وكانت مهنته صناعة القسي ، ثم مال إلى العلم والأدب ، أخذ النحو عن ابن أبي اياز ، ثم لازم نصير الدين الطوسي ، وكان مالكي المذهب توفي سنة ٦٩٦ هـ ، له (شرح ألفية ابن معطي) و(شرح كافية ابن الحاجب) و(شرح الأنموذج) .

٤ شرح كافية ابن الحاجب الشيخ/ عبد العزيز الموصلي ٩٤/١ تحقيق: د. علي الشوملي دار الكندي - الأردن ط١/٢٠٠٠م

٥ شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٣

٦ ينظر (المقرب) ابن عصفور الأشبيلي ص/٣٦٧ - ٣٦٩ تحقيق/ عادل عبد الموجود ط١/١٩٩٨م

وينظر(شرح جمل الزجاجة المسمى "الشرح الكبير") ابن عصفور ٣٣٥/٢ تحقيق: د. صاحب أبو جناح علم الكتب ط١/١٩٩٩م

٧ ينظر (التذليل والتكميل) ١٣٢/١ - ١٣٣

٨ ديوانه ص/ ٧٩ ط/ دار صادر ، وله في (الكتاب) ٣٣٠/٢ ، و (شرح أبيات سيديويه) للسيرافي ٥٣/٢ ، و(سر صناعة الإعراب) ٥٠٦/٢ ، و(اللسان) ٢٨٦/١٥ مادة " وزع " ، و(خزانة الأدب) ٤٠٢/٢

٩ ابن عمرون: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد ابن أبي الحلبي المعروف بابن عمرون النحوي ولد سنة ٥٩٦ هـ وتوفي سنة ٦٤٩ هـ. له شرح المفصل للزمخشري في النحو .

١٠ الأشباه والنظائر ٣٣/٢ - ٣٥

ومن المحدثين^١ من يرى أن هذه العلل أكثرها غير مقبول ، وعلينا أن نتركها من غير تردد ، بل إن الخير في إهمال كل ما قالوه في أنواع الشبه السالفة وأسباب بنائها، وإن نقنع بأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه من غير جدل زائف ولا منطق متعسف ، وأن الفيصل فيهما راجع إلى أمر واحد هو السماع عن العرب الأوائل ، واتباع طريقتهم التي نقلت عنهم دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل التي لا تثبت على التمهيص . قال د/ إبراهيم السامرائي^٢ بعد أن عرض للشبه الوضعي والمعنوي : ((وهذا إغراق في التصور والافتعال سببه الوصول إلى تحقيق مبدأ فرضوه على أنفسهم جزافاً ، وما كان أغناهم عن سلوك هذا المسلك ولكن ظروفًا كثيرة أحاطت بالعلوم اللغوية فدفعتهم إلى هذه النتائج ومن ذلك سيطرة المنطق والعقلية الفلسفية على أذهان الباحثين المتقدمين ...))^٣ . إلى أن قال : ((إن تعليل البناء على هذا الأسلوب أبعد النحو عن طبيعته الأصلية وهي وصف الكلام من ناحية بناء الكلمة وبناء الجملة والضوابط التي تنتاب الكلمة وهي قائمة في التركيب ، ثم إن هذا التعليل يسيء إلى الحقيقة اللغوية ذلك أن (اللغة) تصبح شيئاً وضعه عقل مفكر أراد أن يقسمها ويصنفها فيحمل شيئاً على شيء ويفحص متطلباتها ويعطي كل صنف ما يطلبه . وما أبعد علم اللغة عن هذا النمط والتفكير ...))^٤ .

ولا يرى الباحث أن ما قاله نحائنا هو جدل زائف ومنطق متعسف ، ولسنا نرى الخير في إهماله بل في اتباعه ، فليس من الخير أن نترك دروبهم ، وليس من الإنصاف أن نعادي جهودهم، وليس من اللائق أن نسفه عللهم وأقيستهم .. ولكن لا نغلو ولا نسرف في العلل فتشبهت ونتمسك بالقاعدة التي أخذت من اللغة أصلاً ثم نجعل اللغة تابعة لها ، والأصل لا يتبع الفرع .

^١ ينظر (النحو الوافي) د/عباس حسن ٨٦/١ - ٩٤

^٢ إبراهيم السامرائي : إبراهيم أحمد السامرائي ، أستاذ فاضل وأديب شاعر ، ولد بمدينة العمارة في جنوبي العراق ، ونشأ على أبيه، وأدخله المدرسة الابتدائية ثم المتوسطة ، ثم انتقل إلى بغداد ليلتحق بدار المعلمين الابتدائية فحصل على شهادتها وعلى شهادة الثانوية، والتحق بعدها بدار المعلمين العالية ، وعين بعد تخرجه فيها مدرساً على الملاك الثانوي ، سافر بعدها في البعثة العلمية إلى باريس للالتحاق بجامعة السربون والتخصص بموضوع اللغات السامية وفقه اللغة العربية وحصل على شهادة الدكتوراة عام ١٩٥٦م ، عاد بعدها وعين أستاذاً في كلية الآداب ، وتدرّج حتى وصل إلى درجة الأستاذية ، ثم طلب إحالته إلى المعاش عام ١٩٨٠م ، حيث عمل بالجامعة الأردنية ثم بجامعة صنعاء . من مؤلفاته (لغة الشعر بين جيلين) و(فقه اللغة المقارن) و(التطور اللغوي) و(اللغة والحضارة) و(التوزيع اللغوي الجغرافي) و(أنستانس ماري الكرمللي) و(معجم الجاحظ) و(مباحث لغوية) و(تنمية اللغة العربية) و(معجم ابن المقفع) و(معجم أبي العلاء المعري) . وغيرها من الكتب والتحقيقات والترجمات التي تجاوزت ثمانين ، وله ديوان شعر بعنوان (الحاني) تحت الطبع .

^٣ النحو العربي نقد وبناء د/إبراهيم السامرائي ص/٧٣ - ٧٤ دار البيارق ودار عمار ط/١٨/١٤هـ - ١٩٩٧م .

^٤ المرجع السابق ص/٧٤

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها

المبحث الأول : المعرب والمبني

مسألة (٥) : إعراب الأسماء الستة

هذه هي المسألة الثانية من مسائل الخلاف عند ابن الأنباري في (الإصناف)^١، وذكرها العكبري في كتابيه (التبيين)^٢ و(اللباب)^٣، و الزبيدي في (انتلاف النصره)^٤، و قلما يخلو منها كتاب من كتب الخلاف . ((والخلاف فيها إذا كانت معتلة معربة بالحروف على اللغة المشهورة ، أما على لغة النقص أو من جعلها مقصورة على كل حال أو على لغة من همز (الحمء) فلا خلاف فيه))^٥ وسنذكر هاهنا أشهر المذاهب في إعرابها إجمالاً لا تفصيلاً: للأول : ما نسب إلى سيبويه^٦ أن الألف والواو والياء فيها حروف إعراب وأنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت : قام أبوك، فأصله أبوك^٧، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل : أبوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت^٨ . و الملاحظ أن سيبويه لم يعقد في كتابه باباً لإعراب الأسماء الستة ولم أجد نصاً صريحاً على أن الواو و الألف و الياء هما حروف الإعراب في كل المواضع المتفرقة التي عرض فيها لإعرابها^٩ .

واستدل على هذا القول بأربعة أوجه :

الأول : الأصل أن يكون الإعراب بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه إلى غيره^{١٠}، وقد أمكن هنا، إلا أن الحركة امتنع ظهورها لتثقلها على حرف العلة كالمقصور والمقصور فقدرت^{١١} .

الثاني : أن هذه الأسماء معربة في الإفراد وهي في الإضافة كغيرها من الأسماء^{١٢} .

الثالث : ((أن هذه الحروف لو كانت إعراباً لما اختلفت الكلمة بحذفها كما تختلف الكلمة الصحيحة بحذف الإعراب .

الرابع :— أن هذه الأسماء لو خرجت عن أصلها من قلبها ألفات لكانت حروف إعراب، والحركة مقدرة فيها فكذلك لما ردت في الإضافة))^{١٣} وهو مذهب جمهور البصريين و الأخفش في أحد قوليه، واختاره ابن يعيش إذ قال ((فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب فيها مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة))^{١٤} وقال أيضاً ((الأسماء المعتلة نحو(أخوك و أبوك و أخواتهما) فإنها تكون في الرفع واواً و في النصب ألفاً و في الجر ياء و مع ذلك لا تختلف في أنها حروف إعراب على ما سبق ، و أما قوله أنها ليست بإعراب فهو الصحيح و هو مذهب سيبويه))^{١٥}، وصححه ابن مالك ، واختاره أبو حيان^{١٦} ، والسيوطي^{١٧} .

^١ ينظر (الإصناف) ١٩/١

^٢ ينظر (التبيين) ص/١٩٣

^٣ ينظر (اللباب) ٩١/١

^٤ ينظر (انتلاف النصره) في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة) عبد اللطيف الزبيدي ص ٢٩/ المسألة (٢) فصل الاسم .

^٥ المرجع السابق ص/٢٩

^٦ ينظر (التبيين) ص/١٩٣، و(شرح ابن يعيش) ١/٥٢، ٤/١٤٠

^٧ ينظر (التنزيل و التكميل) ١٧٥/١ .

^٨ ينظر (الكتاب) ١/٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ١٨/٢، ١٩، ٢٨، ٢٩، ٣٦، ٣٧، ٤١٢

^٩ ينظر (الهوامع) ١٣٦/١ .

^{١٠} ينظر (اللباب) ٩١/١ .

^{١١} المرجع السابق ٩١/١

^{١٢} المرجع السابق ٩١/١

^{١٣} شرح المفصل ابن يعيش ٥٢/١ .

^{١٤} المرجع السابق ٤/١٤٠ .

^{١٥} ينظر (ارتشاف الضرب) ١/٤١٥ — ٤١٨، و(التنزيل و التكميل) ١/١٧٥

^{١٦} ينظر (الهوامع) ١/١٣٦

المذهب الثاني: هو القول الثاني للأخفش^١ فهو يرى أن هذه الحروف زوائد وهي دلالة الإعراب ، واختاره المبرد^٢ . و ردّ هذا الرأي بأنها لو كانت زوائد لكانت (فوك) و(ذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد و هذا لا نظير له^٣ .

المذهب الثالث : وهو قول أبي علي الفارسي أن هذه الحروف حروف إعراب ودوال على الإعراب ، فجمع بين قول الأخفش وقول سيبويه ، إلا أنه لم يقدر فيها إعراباً ، قال العكبري^٤ وهذا مذهب مستقيم ولكن مذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول . وردّ هذا المذهب من وجهين :

الأول: ((أن دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل ، فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضاً قائماً بنفسه .

الثاني: - أن اللّيل يفتقر إلى مدلول ، فالمدلول عليه هنا الرفع والنصب والجر ، فإذا كانت هذه المعاني هي المدلول عليها ، وهي نفس هذه الحروف ، أفضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه ، وإذا كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محل يقوم به))^٥ .

المذهب الرابع: ما نسبته ابن الأتباري للكوفيين أن الأسماء الستة معربة من مكاتين . واستدلوا على صحة هذا المذهب من خلال ((تغيير الحركات على الباء حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء تجري مجراها في كونها إعراباً بدليل أنها تتغير حال الرفع والنصب والجر . فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل على أنه معرب من مكاتين))^٦ . وما ذكره المبرد^٧ منسوباً إلى الكوفيين وتابعه ابن الأتباري^٨ ، نسبه العكبري^٩ إلى الفراء ، ونسبه أبو حيان^{١٠} إلى الكسائي والفراء . ويعاب على هذا المذهب أنه ((لا يوجد في كلام العرب معرب له إعرابان ، ولو كانت معربة من مكاتين لاحتاجت إلى عاملين))^{١١} فهو مردود لثلاثة أوجه:

الأول : أنه لا إعراب إلا بعامل ، والعامل لا يعمل عملين في موضع واحد^{١٢} .
الثاني : أن الإعراب إنما دخل في الكلام لإزالة اللبس وللفرق بين المعاني ، وهو يحصل بإعراب واحد من جهة واحدة فلا حاجة لإعرابين من جهتين^{١٣} ((ولو جوزنا أن يجتمع في الاسم الواحد إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى التناقض لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر))^{١٤} .

الثالث : ((أنه يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات الإعراب ، وهو قولك (فوك) و(ذو مال) فإن ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة ، فإن كان ذلك إعراباً، فأين المعرب ؟))^{١٥}

١ ينظر (المقتضب) ١٥٤/٢

٢ المرجع السابق ١٥٤/٢

٣ ينظر (الباب) ٩١/١ .

٤ المرجع السابق ٩٤/١

٥ التبيين ص/١٩٧

٦ الإنصاف ١٩/١ .

٧ ينظر (المقتضب) ١٥٥/٢

٨ ينظر (الإنصاف) ١٩/١

٩ ينظر (التبيين) ص/١٩٤

١٠ ينظر (ارتشاف الضرب) ٤١٥/١ ، و(التذليل والتكميل) ١٧٥/١ .

١١ ائتلاف النصره ص/٢٨ المسألة (٢)

١٢ ينظر (التبيين) ص/٢٠٠

١٣ ينظر (ائتلاف النصره) ص/٢٨

١٤ الإنصاف ١٧/١

١٥ التبيين ص/٢٠٠

المذهب الخامس : ما ذهب إليه قطرب ، وأبو إسحاق الزيادي (ت/٢٤٩هـ) ^١ والزرجاني (ت/٣٣٨هـ) من البصريين ، وهشام (ت/٢٠٩هـ) ^٢ من الكوفيين - إلى أن هذه الحروف هي نفس الإعراب وأنها نقيبة عن الحركات ^٣ . واستدلوا على أن الإعراب إنما جاء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه قليلاً وإلغاء ظاهر مستوف الدلالة . ((و ردّ بثبوت الواو قبل العامل ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدي إلى بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد وصلأ وابتداء وهما معربان و ذلك لا يوجد إلا شذوذاً)) ^٤ . وأخذ به أبو الفتح ابن جنى ^٥ ، و السهيلي ^٦ ، وهو اختيار الخوارزمي إذ قال : ((وأما الإعراب بالحرف ففي أربعة مواضع ، أحدها : الأسماء الخمسة ..)) ^٧ و ابن الحاجب إذ قال : ((والصحيح أنها بالحروف الأصلية أو بحروف تدل عليها كإعراب التنثية والجمع بحرفي التنثية والجمع)) ^٨ . وعد المالقي ^٩ هذا المذهب أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ، وجعله السيوطي هو المشهور ^{١٠} بخلاف مذهب سيوييه فإن فيه تكلف حركات متعددة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها ، وهي بيان مقتضى العامل ، ولا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حدة من نفسيهما ^{١١} .

قد كتبت هذه أشهر المذاهب وعليها مدار الخلاف في إعراب هذه الأسماء ، وثمة مذاهب أخرى في هذا الباب عدها العكبري ^{١٢} سبعة وجوه ، وحصرها أبو حيان ^{١٣} في تسعة وجوه ، وأحصاها السيوطي ^{١٤} فكانت اثني عشر وجهاً .

والباحث يأنس إلى أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ^{١٥} الذي يعد من أشهر المذاهب ^{١٦} وقد قال به قطرب ، وأبو الفتح ابن جنى ، وابن الحاجب ؛ لأنه يتلاءم مع إعراب المثنى والجمع السالم تخلصاً من الإعراب التقديري والاستغناء عنه بالحروف ، ولا محذور في جعل الحرف إعراباً إذا صلح له ^{١٧} من جهة وتيسيراً للناشئة والمتعلمين من جهة أخرى ، نعم مذهب سيوييه هو أقوى المذاهب لخروجه على القياس ودقة أدلته وموافقته للأصول ^{١٨} . ولكن الدراسات المتأخرة أهملت هذا الأخير ومالت إلى الأيسر من خلال الندوات والمجامع والأطروحات الرامية إلى تيسير النحو بتبني أسهل المذاهب وأقربها قبولاً من عقول الناشئة وطلبة العلم .

^١ الزيادي : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي ، قرأ على سيوييه كتابه ولم يتمه ، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي ، وكان شاعراً مجيداً ، توفي سنة ٢٤٩هـ له (النقط والشكل) و(الأمثال) و(شرح نكت سيوييه) وغيرها .

^٢ هشام : هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي ، صحب الكسائي وأخذ عنه النحو ، له مقالة في النحو تعزى إليه ، وله مختصر في النحو ، والحدود والقياس توفي سنة ٢٠٩هـ .

^٣ ينظر (ارتشاف الضرب) ٤١٦/١

^٤ الهوامع ١٣٦/١

^٥ للمع ص/٥٩

^٦ ينظر (نتائج الفكر في النحو) للسهيلي ص/ ٩٩ تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا جامعة قاريونس ط/١٣٩٨ — ١٩٧٨م

^٧ ينظر (التخمير) ٢٠٥/١ .

^٨ الإيضاح ابن الحاجب ١١٧/١

^٩ ينظر (رصف المبانى في شرح حروف المعاني) ص/ ١١٥ تحقيق أ.د/ أحمد محمد الخراط دار القلم / دمشق ط/ ١٤٢٣ - ٢٠٠٢م .

^{١٠} المالقي : أبو عمر عثمان بن محمد المالقي الأندلسي النحوي المتوفى سنة ٦٣٥هـ له (اللمع الجليلية في كيفية التحدث في علم العربية) .

^{١١} ينظر (الهوامع) ١٣٦/١

^{١٢} ينظر (حاشية محمد بن علي الصبان على شرح محمد بن علي الأشموني) ٧٤/١ دار الفكر

^{١٣} ينظر (التبيين) ص/ ١٩٤

^{١٤} ينظر (ارتشاف الضرب) ٤١٥/١ - ٤١٨

^{١٥} ينظر (الهمع) ١٣٦/١

^{١٦} ينظر (رصف المبانى) ص/ ١١٥ .

^{١٧} ينظر (الهمع) ١٣٦/١

^{١٨} ينظر (شرح الأشموني) ٧٤/١

ينظر (اللباب) ٩٤/١ .

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الأول : المعرب و المبنى
المسألة (٦) : (هنو) أ هي سادسة الأسماء الخمسة؟

نكر الفراء أن تكون (هن) مما رفع بالواو ونصب بالالف وجر بالياء ، حيث قصر هذا الإعراب على بقية الاسماء الخمسة ومنعه في "هن" ^١ ((وقال الفراء : أما ما لم يتم في حال وجاء منقوصاً ، فقولهم دم ، ومثله هنّ و هنة ، قال : فهذا ما لم نجد له في الواحد تماماً)) ^٢ . وتبنى هذا الرأي الخوارزمي في شرحه المفصل إذ قال : ((فان سألت : ما بالك جعلت هذه الاسماء خمسة وهي باتفاق النحويين ستة معدودة فيها هنو ؟ أجبت : "الهن" ليس من هذه الاسماء ، تقول : هذا هنك أي شيوك وكذا هو في الصحاح ، وفي شعر أبي الطيب [من الطويل] :

إذا كسب الإنسان من هن عرسه

ومن أبيات الكتاب ^٤ : [من السريع]

رحت وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هنك من المنزر

وفي الحديث : فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا ^٥ .
وما ذكره من أن معناها شيء أو هي كناية عما يستقبح ذكره كما في الصحاح ^٦ لا يعطي ما يسوغ له إخراجها من العائلة ، لأن (ذو) التي بمعنى "صاحب" معدودة منها، وهي أولى بالخروج لأن لها شروطاً تخالف بقية الأسماء الستة ، وما استشهد به في بيت المتنبي - وهو ممن لا يستشهد بشعره - وامرئ القيس ، وكذا حديث الرسول ﷺ له ما يسوغه من إعرابها بالحركات على لغة النقص، قال ابن هشام : ((ومن العرب من يستعمله تاماً في حال الإضافة .. وهي لغة قليلة ، ولقنتها لم يطلع عليها الفراء ، ولا أبو القاسم الزجاجي ، فادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة ... فالأفصح في الهن النقص)) ^٧ وأما ما أورده من أبيات سيبويه [قد بدا هنك من المنزر] فسيبويه قال : إنما سكنه ضرورة ((شبهوا ذلك بضمة عضد)) ^٨ ، وكلاهما محجوج بما نقل سيبويه و الأخفش عن العرب قال سيبويه : ((ومن العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هنأك، ومررت بهنيك، ويقول : هنوان فيجره مجرى الأب)) ^٩ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .
ولذا نرى أن " هن " الأكثر فيها مراعاة النقص من خلال إعرابها بالحركات الأصلية وعلى هذه اللغة ورد حديث الرسول ﷺ : ((من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا

¹ ينظر (ارتشاف الضرب) ٤١٥/١ ، و (الهوامع) ١٣٥/١

² التذييل والتكميل ١٦٣/١

³ ديوان المتنبي ٢١٩ / ١ بشرح العكبري دار الفكر ط ١٤١٨/١ - ١٩٩٧ م ، من قصيدة يهجو بها وردان بن ربيعة لطائي ، وتكملة البيت : ... فيالوم إنسان ويا لوم مكسب

⁴ للأفيسر الأسدي في (شرح أبيات سيبويه) للسيرافي ٢٥٨/٢ ، وللفرزدق في (الشعر والشعراء) ١٠٠/١ - تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر . وغير منسوب في (الكتاب) ٢٠٣/٤ ، و (الصحاح) ١٨٣٦ / ٢ مادة (هنو) ، و (الخليل) ٧٤/١ ، و (الخزانة) ٤٤١/٤ ، ٣٥٣/٨ .

⁵ التخميم ٢٠٦/١

⁶ ينظر (الصحاح) مادة " هنو " ١٨٣٦/٢ - ١٨٣٧

⁷ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ابن هشام ص/ ٧٠ - ٧١ المكتبة العصرية - بيروت ط ١/١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

⁸ الكتاب ٢٠٣/٤

⁹ المرجع السابق ٣/٣٦٠

تكنوا))^١ وعليه قول الإمام علي كرم الله وجهه : من يطل هن أبيه ينتطق به ، ومعناه : من
 كثر ولد أبيه يتقوى بهم . ولكن أيضا يجوز فيها - بقلة - إعرابها بالحروف^٢ .
 وفيما يعد موقف الفراء والخوارزمي في جعلهما الأسماء خمسة لا غير مظهراً من
 مظاهر التزام السماع المطرد في التقعيد النحوي وهو الأصل في ميدان تأصيل الفروع و
 إرجاعها إلى قوانين كلية - نرى أن أولئك الذين عدوا هذه الأسماء سبعة عملهم يعد إمعاناً
 في تحكيم الصورة وحدها في الصناعة النحوية في الفروع ، فقد حملوا (ذو) بمعنى الذي
 على (ذو) بمعنى صاحب حمل النظر على نظيره في اللفظ . فمن طيء من يجري (ذو)
 الموصولة مجرى (ذو) بمعنى صاحب فيعربها إعراب الأسماء الستة بالحروف ، فقد سمع
 عنهم : جاءني ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذئ قام بمعنى الذي .. ومع أنه لا يسعنا
 الا التسليم بصحة المسموع الثابت ولو كان قلة ، الا أنه يحمل على الشذوذ لمخالفته
 المسموع الغالب المطرد المشتهر عن جمهور طيء . وقد أجرى النحاة هذا الحمل للشبه
 اللفظي بينهما بصرف النظر عن اختلاف المضمون وكون صلة الموصول جملة فعلية ، وما
 يلي قسيمتها اسم نكرة أو محلى (بال) مجرور ، ولم يضرهم في شيء أن ينزلوا المبني
 منزلة المعرب في المسألة . وهذا مظهر من مظاهر الآلية التي درج النقاد على أن يعيخوا
 إفراط النحاة في درسهم للمسائل النحوية^٣ .

^١ المسند للإمام/ أحمد بن محمد بن حنبل ٤٥٧/١٥ رقم الحديث [٢١١٣٤] شرحه وصنع فهرسه / حمزة أحمد الزين دار
 الحديث - القاهرة ط ١/ ١٤١٦ - ١٩٩٥ م ، وينظر (السلسلة الصحيحة) للألباني رقم الحديث [٢٦٩] ، والمعنى قولوا له : عض
 أير أبيك .

^٢ ينظر (الحديث النبوي في النحو العربي) ، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي د. محمود فجال
 ص/ ١٥١ أضواء السلف ط ٢/ ١٤١٧ - ١٩٩٧ م

^٣ ينظر (مقالات منتخبة في علوم اللغة) د/ عبد الكريم الأسعد ص/ ١٢٠ - ١٢٤ دار المعراج الدولية - الرياض ط ١/ ١٤١٥ -
 ١٩٩٤ م .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
مسألة (٧) : إعراب المثني والجمع الذي على حده :

كلمات العنوان هي عبارة سيويه^١، واختارها ابن الأنباري عنواناً للمسألة الثالثة في (الإنصاف)^٢ بينما ذكرها العكبري في كتابه (التبيين) بقوله: ((حقيقة حروف التثنية والجمع))^٣ ثم عنون المسألة التي بعدها فقال: ((تقدير الإعراب على حروف التثنية والجمع))^٤ وقد اعترض محقق الكتاب على المسألة الثانية بأنها ((لا تستحق أن تكون مستقلة وحققها أن تكون جزءاً من سابقتها))^٥، ويرد عليه بأن الثانية نتيجة للأولى وهذا واضح من العنوان؛ ففي الأول يعالج حروف التثنية والجمع: أحروف هي أم حركات؟ وأما في الثانية فقد قرر مذهباً في إعرابها وهو "تقديره الإعراب في حروف التثنية والجمع" فبان بما ذكرنا وهم المحقق.

وتعد هذه المسألة صدى لما قبلها من إعراب الأسماء الستة^٦ ومكملة لها، لذا سنرى الأقوال تتقارب أو تتطابق والمذاهب فيها تتعدد.

أولاً: أن حروف المد في التثنية والجمع حروف إعراب وليست بإعراب قال سيويه: ((واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون))^٧ وعليه عامة البصريين^٨، وهو رأي الخليل^٩ والزجاج^{١٠} وابن كيسان^{١١} وأبي الفتح ابن جني^{١٢} في أحد قولي، واختار هذا الرأي الأعلام الشنتمري (ت/٤٧٦هـ)^{١٣} والسهيلي (ت/٥٨١هـ)^{١٤} وابن الأنباري^{١٥} وأبو اليقظ العكبري^{١٦}، وهو اختيار ابن يعيش إذ قال: ((واعلم أن الألف والياء حرفا إعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر هذا مذهب سيويه... لأن حرفي التثنية من تمام الاسم ومن جملة صيغة الكلمة وصار كالهاء من قائمة والألف من حبل، لأن الألف والهاء زيدا لمعنى

^١ ينظر (الكتاب) ١٧/١

^٢ ينظر (الإنصاف) ٣٣/١

^٣ التبيين ص/٢٠٣ - ٢٠٨ المسألة / ٢٢

^٤ المرجع السابق ص/٢٠٩ - ٢١٠ المسألة (٢٣)

^٥ المرجع السابق ص/ ٢٠٩ - هامش التحقيق

^٦ ينظر: الفصل الثاني من الرسالة، المسألة ٥: إعراب الأسماء الستة

^٧ الكتاب ١٧/١ - ١٨

^٨ ينظر (الإنصاف) ٣٣/١

^٩ المرجع السابق ٣٣/١

^{١٠} ينظر (علل التثنية) لابن جني ص/٤٩ تحقيق د/ صبيح التميمي مراجعة د/ رمضان عبد التواب الناشر / مكتبة الثقافة الدينية ط/ ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

الزجاج: هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري ابن سهل البغدادي النحوي يعرف بالزجاج، نسبة إلى مهنة خراط الزجاج، لزم ثعلب ولما قدم المبرد إلى بغداد تحول إليه ولازمه وجعل له كل يوم درهماً وداوم على ذلك، واليه انتسب تلميذه أبو القاسم الزجاجي، توفي سنة ٣١١ هـ. صنف من الكتب (الأمالي في النحو) و(جامع المنطق) و(خلق الإنسان) و(خلق الفرس) و(شرح أبيات كتاب سيويه) و(كتاب الاشتقاق) و(كتاب الأنواء) و(كتاب العروض) و(كتاب الفرق) و(كتاب فعلت و أفعلت) و(كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف) و(كتاب المقصور والممدود) و(كتاب النوادر) و(كتاب الوقف والابتداء) و(مختصر في النحو) و(معاني القرآن في التفسير).

^{١١} المرجع السابق ص/٤٩، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٤٠/٤

^{١٢} ينظر (سر صناعة الإعراب) ابن جني ٦٩٥/٢ تحقيق/ حسن هندوي دار القلم دمشق ط/ ١٤١٣ - ١٩٩٣ م، و(علل التثنية) ص/ ٥١

^{١٣} الأعلام الشنتمري: هو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، النحوي الأندلسي، ولد في شنتمرية سنة ٤١٠ هـ، ثم رحل إلى قرطبة فأخذ عن علمائها، وأخذ عنه الحسين بن محمد الجبائي، توفي بأشبيلية سنة ٤٧٦ هـ. له (النكت في تفسير كتاب سيويه) و(شرح جمل الزجاجي) و(شرح حماسة أبي تمام).

^{١٤} ينظر (نتائج الفكر) ص/ ١٠٧، و(همع الهوامع) ١٧٧/١

^{١٥} ينظر (الإنصاف) ٣٣/١، و(أسرار العربية) ص/٦٤

^{١٦} ينظر (التبيين) ص/ ٢٠٩

التأنيث كما زيد حرف التنثية لمعنى التنثية ..))^١ وقال : ((وهذه الواو حرف الإعراب كما كانت الألف في التنثية كذلك))^٢ . وصححه الزبيدي^٣ . ويستدل هؤلاء على مذهبهم بأدلة : أحدها : أنه اسم معرب ، ولكل معرب حرف إعراب كبقية الأسماء ، فالإعراب غير المعرب والمعرب هو الذي يقوم به الإعراب و محل الشيء غير تلك الشيء^٤ .
الثاني : - أن هذه الحروف زيدت للدلالة على التنثية والجمع فصارت من تمام الكلمة كالتاء في (قائمة) والألف في (حبلى) ، وكما أن الألف والتاء حرفا إعراب فكذا هذه^٥ .
الثالث : حرف الإعراب إذا سقط يختل المعنى وحروف المد هنا كذلك^٦ .
الرابع : أن هذه الأسماء لها حروف إعراب وهو الحرف الأخير عندما كانت مفردة قبل التنثية ، فكان لها حرف إعراب بعدها^٧ .
الخامس : أن الألف والنون يحذفان عند الترقيم ؛ لأن حكم الترقيم أن يحذف حرف الإعراب منه^٨ ، وإذا ثبت أنها حروف إعراب فالإعراب فيها مقدر^٩ كالأسماء الستة .
ورد ابن مالك حجج البصريين ((بلزوم ظهور النصب في الياء وبلزوم تشبیه المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وافتتاح ما قبلها ، فأجاب أبو حيان^{١٠} عن الأول : بأنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل . وعن الثاني : بأن الموجب للقلب الفرق ، وإن كان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظته من العرب من يجري المثنى بالألف مطلقاً))^{١١} ولكنهم ((عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ألا ترى أنك لو قلت : (ضرب الزيدان العمران) لوقع الالتباس ...))^{١٢} .
ثانياً : ومن أصحاب سيبويه من لا يقدر عليها إعراباً ، وفرقَ بينها وبين الأسماء الستة من جهتين باعتبار أن هذه الحروف أفادت معنى هو التنثية والجمع بخلاف حروف المد في الأسماء الستة من جهة ، وباعتبار أن حروف الإعراب في الأسماء الستة هي لام الكلمة ، ولام الكلمة تحرك بحركة الإعراب ظاهرة أو مقدره من جهة أخرى^{١٣} . ونسب لسيبويه^{١٤} وهو قول ثان لابن جني في (اللمع) : ((فالألف : حرف الإعراب وهي علامة التنثية وعلامة الرفع ... والياء حرف الإعراب وهي علامة التنثية وعلامة الجر والنصب))^{١٥} .
ثالثاً : مذهب الكوفيين^{١٦} أن الألف والواو والياء إعراب كالحركات بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة ، ونسبه العكبري^{١٧} إلى قطرب والفرء ، في حين نسبه ابن الأنباري^{١٨} إلى عامة الكوفيين وإلى قطرب ، وزاد السيوطي^{١٩} أنه لجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ، وهو قول آخر لابن جني في (اللمع) إذ قال : ((فالألف : حرف الإعراب وهي علامة التنثية

١ شرح المفصل ابن يعيش ١٣٩/٤ - ١٤٠

٢ المرجع السابق ٣/٥

٣ ينظر (انتلاف النصره) ص/٣٠ المسألة ٣/

٤ ينظر (التبيين) ص/٢٠٤

٥ ينظر (الانصاف) ٣٥/١ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١٤٠/٤

٦ ينظر (التبيين) ص/٢٠٥

٧ المرجع السابق ص/٢٠٥

٨ المرجع السابق ص/٢٠٥

٩ المرجع السابق ص/٢٠٩

١٠ ينظر (التبديل والتكميل) ٢٩٢/١ - ٢٩٣

١١ الهوامع ١٧٨/١

١٢ الانصاف ٣٦/١

١٣ ينظر (التبيين) ص/٢٠٩ - ٢١٠

١٤ ينظر (سر صناعة الإعراب) ٣٤١/١ .

١٥ اللمع ص/٦١

١٦ ينظر (انتلاف النصره) ص/٢٩

١٧ ينظر (التبيين للعكبري) ص/٢٠٤

١٨ ينظر (الانصاف) ٣٣/١

١٩ ينظر (الهوامع) ١٧٧/١

وعلامة الرفع ... والياء حرف الإعراب وهي علامة التنثية وعلامة الجر والنصب))^١ ، وهو اختيار الخوارزمي إذ قال : ((وأما الإعراب بالحرف ففي أربعة مواضع ، أحدها : الأسماء الخمسة ... الموضوع الثاني : التنثية ... الموضوع الثالث : الجمع على حد التنثية وهو جمع السلامة بالواو والنون وبالياء والنون ، تقول : جاعني مسلمون ، ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين))^٢ و ابن الحاجب إذ قال : ((إنما إعراب الجمع الصحيح بالحروف ، لأنه زيد في آخره حروف علة مع بقاء صيغته فأشبهه التنثية فأعرب إعرابها ، وإنما أعرب المثني بالحروف لأنه لما كثر مدلوله جعلوا إعرابه بشيء هو أكثر من إعراب المفرد وهو الحروف))^٣ واستدل هؤلاء بحجج : الأولى : أن هذه الحروف تتغير كتغير حركات الإعراب على حسب اختلاف العوامل الداخلة^٤ .

الثانية : أن سيبويه سماها حروف الإعراب؛ لأنها الحروف التي يعرب بها الاسم كما يقال حركات الإعراب^٥ .
ورد ابن الأنباري حجج هذا المذهب في كتابه (الإنصاف) بما يعني عن إعادته هنا^٦ .

رابعاً : قول الأخفش^٧ ، والمازني(ت/٢٤٩هـ)^٨ إنها دليل إعراب ، فإذا رأيت الألف علمت أن الموضوع رفع ، وإذا رأيت الياء علمت أن الموضوع نصب أو جر . وأخذ به المبرد فقال : ((والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش .. ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .. وقولنا : دليل إعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضوع موضع رفع إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون ...))^٩ ورد عليه ابن جني^{١٠} بأن حروف الإعراب بلا خلاف تفيد الرفع والنصب والجر ، وذلك في الأسماء الستة فقال : ((وبلغني أن أبا إسحاق قال منكراً على أبي الحسن أنها دليل إعراب : إن الإعراب دليل معنى ، فإذا كانت الألف تدل على الإعراب ، والإعراب دليل ، فقد احتاج الدليل إلى دليل ، وإذا احتاج الدليل إلى دليل فقد سقط المعنى المدلول عليه))^{١١} و ردّه ابن الأنباري^{١٢} بأنه إن كانت هذه الحروف ، فإما أن يكون الإعراب في الكلمة أو في غيرها ، فإن كان في الكلمة فوجب أن تقديره في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة ، فتكون حروف إعراب وهو قول البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التنثية والجمع مبنيان^{١٣} .

١ اللعم ص/٦١

٢ ينظر(التخمير) ٢٠٧، ٢٠٥/١

٣ الإيضاح ابن الحاجب ٥٣٦/١

٤ ينظر(انتلاف النصره) ص/٢٩

٥ ينظر(الإنصاف) ٣٤/١

٦ المرجع السابق ٣٧/١ - ٣٩

٧ ينظر(المقتضب) ١٥٤/٢ ، و(الإنصاف) ٣٥/١ ، و(أسرار العربية) ص/٦٤ ، و(التبيين) ص/٢٠٦

٨ ينظر (الإنصاف) ٣٥/١ .

المازني : أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بَقِيّة المازني ، من مازن شيبان ، أحد أئمة النحو المتقدمين من أهل البصرة ، ووفاته فيها سنة ٢٤٩ هـ . روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد ، وروى عنه المبرد واليزيدي وجماعة ، كان إماماً في العربية متسع الرواية . له (ما تلحن فيه العامة) و(كتاب الألف واللام) و(التصريف) وهو أشهرها شرحه ابن جني في (المنصف) .

٩ المقتضب ١٥٤/٢ - ١٥٥

١٠ ينظر(سر صناعة الإعراب) ٣٤٤/١

١١ المرجع السابق ٣٤٤/١ - ٣٤٥ ، وينظر (عل التنثية) ص/٦٤

١٢ ينظر(الإنصاف) ٣٥/١ ، و(أسرار العربية) ص/٦٤

١٣ ينظر(الإنصاف) ٣٥/١ ، و(أسرار العربية) ص/٦٤ ، و(التبيين) ص/٢٠٦

خامساً : أما الجرمي(ت/٢٢٥هـ) ^١ فيرى أن الألف حرف الإعراب ، وأن انقلابها هو الإعراب . ورد هذا الرأي من أوجه :
أحدها : إن الانقلاب لو كان إعراباً لم يكن في المثني والمجموع رفع ^٢ لأنه لا انقلاب معها ؛ فأول ما وقعت التنثية وقعت والألف فيها ^٣ وهذا يؤدي إلى أن يكون المثني والجمع مبنيين وليس في مذهب أبي عمر الجرمي أن التنثية والجمع مبنيان في حال من الأحوال ^٤ .

الثاني : - ((أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة و لا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم)) ^٥ .

الثالث : - ((أن الياء في التنثية والجمع ليست منقلبة عن حرف ، بل هو حرف موضوع ابتداء ، ... فإن أراد بالانقلاب تنقل الحرف من حال إلى حال قيل هذا لا يمنع من جعل هذه الحروف حروف إعراب ويكون الإعراب مقدرًا)) ^٦ .

الرابع : - رد ابن جني فقال : ((ضعيف مدفوع ووجه فساده أنه جعل الإعراب في الجر والنصب معنى لا لفظاً وفي الرفع لفظاً لا معنى فخالف بين جهات الإعراب في الاسم الواحد ، ألا ترى أن القلب معنى لا لفظ ، وإنما اللفظ هو المقلوب والمقلوب إليه)) ^٧ فتعقبه أبو حيان ^٨ بأن هذا غير لازم ، لأن صاحب هذا المذهب لم يقل إن الإعراب في حالة الرفع لفظ فيلزمه اختلاف جهتي المعنى كما زعم ، ولكنه أراد أن الواو والألف فيهما في حال الرفع حرفا إعراب ولا إعراب فيها ، وعدم الإعراب فيهما يقوم مقام الإعراب والتغيير يقوم مقام الإعراب وكذلك فهمه المبرد . وأيد ابن عصفور ^٩ رأي الجرمي فرد عليه ابن مالك في التسهيل ^{١٠} وأبطل مذهبه ، فتعقبه أبو حيان ^{١١} كذلك وناقشه .

سادساً : ما نسبته ابن الأنباري ^{١٢} و العكبري ^{١٣} إلى الزجاج أنهما مبنيان ، وشبهة الزجاج في ذلك عنده تضمنه لمعنى الحرف ، فإذا قلت : قام الزيدان ، فأصله : قام زيد وزيد ، فلما تضمن الإسم معنى الحرف بني كما بني خمسة عشر لتضمنه معنى الحرف إذ أصله خمسة وعشرة ^{١٤} وتابعه في ذلك السلسلي(ت/٧٧٠هـ) ^{١٥} قال : ((كان في نفسي من سنين أنه كان ينبغي أن يقال أن المثني مبني على الحرف ثم أتيت ذلك مذنباً للزجاج)) ^{١٦} .
والذي يراه الباحث في هذه المسألة ما يأتي :

١ . إن قول البصريين إنها حرف الإعراب وهي علامة الإعراب قول بعيد عن الصواب ؛ لأن حرف الإعراب لا يحمل في ذاته دلالتين معاً فلا يكون حرفاً وحركة .

^١ ينظر(المقتضب) ١٥٣/٢ ، (الإنصاف) ٣٣/١ ، و (التبيين) ص/٢٠٤ .
الجرمي : أبو عمر صلاح بن إسحاق الجرمي بالولاء ، أخذ عن الأصمعي والأخفش ، وألف مختصراً لكتاب سيديويه سماه (الفرخ) ، وله مختصر يعرف باسمه (مختصر الجرمي) توفي سنة ٢٢٥ هـ .
^٢ ينظر (التبيين) ص/٢٠٧ .
^٣ ينظر(المقتضب) ١٥٣/٢ .
^٤ ينظر(الإنصاف) ٣٥/١ ، و(أسرار العربية) ص/٦٤ .
^٥ الإنصاف ٣٥/١ .
^٦ التبيين ص/٢٠٨ .
^٧ سر صناعة الإعراب ٣٤٦/١ ، وينظر (علل التنثية) ص/٦٦ - ٦٧ .
^٨ ينظر(التذليل والتكميل) ٢٨٩/٢ .
^٩ ينظر(المقرب) ابن عصفور ص/٧١ - ٧٣ تحقيق/ عادل عبد الموجود دار الكتب العلمية ط ١٩٩٩ .
^{١٠} ينظر(التسهيل) ص / ١٣ .
^{١١} ينظر(التذليل والتكميل) ٢٩٠/٢ - ٢٩٢ .
^{١٢} ينظر(الإنصاف) ٣٣/١ .
^{١٣} ينظر (التبيين) ص/ ٢٠١ المسألة / ٢١ .
^{١٤} ينظر(التذليل والتكميل) ٢٨٧/١ .
^{١٥} السلسلي : هو أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي المصري ، نزل دمشق ، ومهر في العربية ، كان كثير المطالعة والمذاكرة توفي سنة ٧٧٠ هـ . له (شفاء العليل في شرح التسهيل) و (أرجوزة في التصريف) .
^{١٦} شفاء العليل في إيضاح التسهيل أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي ٤/١ تحقيق/د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركلي المكتبة الفيصلية ط/١٩٨٦ .

٢ . إن قول الكوفيين هو الأقرب في نظر الباحث ؛ لأنها في ذاتها حركات طويلة وليست من الصوامت ، وكونها كذلك سوَّغ لها أن تكون حركة إعراب فتكون الألف والواو حركة للرفع والياء حركة للنصب والجرّ، وهو الرأي الشائع عند النحاة خاصة ال متأخرين منهم .

٣ . إن التثنية والجمع معان زائدة على بنية الكلمة ، وهذه الزيادة تقتضي ما يدل عليها فناسبها زيادة الألف والواو والياء ، لأنه كلما كثر مدلول اللفظ جعلوا له ما يدل عليه في اللفظ وهو الحروف^١ .

^١ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ٥٣٦

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
مسألة (٨) : النون في المثني والجمع الذي على حدّه :

اختلف التحويون في زيادة النون في التثنية والجمع . لماذا زيدت ؟ وظهر لي في المسألة تسعة مذاهب :

الأول : أن النون عوض من حركة الواحد ، وهو مذهب الزجاج^١ ولذلك تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة ، وذكر ابن النحاس^٢ أن هذا مذهبه في نون الجمع السالم . و رد ابن مالك هذا المذهب بأن الحروف الثلاثة نائية عن الحركات قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل فلا حاجة للتعويض^٣ ، فتعقبه أبو حيان فقال : ((هذا بناء من المصنف على مذهبه في أن هذه الحروف هي للإعراب و سيأتي فساد هذا المذهب))^٤ .
الثاني : أن النون عوض من التثنية وهو مذهب ابن كيسان (ت/٢٩٩هـ) مستدلاً ((أن الحركة قد عوض عنها التغيير والانقلاب في النصب والخفض ، وفي الرفع قام ترك العلامة مقام العلامة ، أما التثنية فلم يعوض منه شيء ، فلذلك كانت النون عوضاً منه ولذلك حذفت للإضافة كما يحذف التثنية))^٥ و ردّ ابن جنبي^٦ هذا الرأي لأنه لم يعوض من الحركة شيئاً ، ويمثله ردّ الجرجاني (ت/٤٧١هـ)^٧ ، و رد ابن مالك هذا أيضاً بثبوت النون فيما لا تثوين في واحده نحو : يا زيدان و لا رجلين فيها^٨ ، وتعقبه أبو حيان^٩ بأن هذا بناء عارض ثم رد هذا المذهب بقوله : ((ويرد هذا المذهب أيضاً بثبوت النون في تثنية ما لا ينصرف نحو : أحمران وليس في المفرد تثوين لتكون النون عوضاً منه))^{١٠} .
الثالث : أنها عوض من الحركة والتثوين ، وهو رأي المبرد^{١١} وجمهور البصريين ، ونسبه أبو حيان^{١٢} إلى أبي علي الفارسي وابن ولاد (ت/٣٣٢هـ)^{١٣} ، واختاره الزمخشري فقال : ((والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتثوين الثابتين في الواحد ..))^{١٤} وابن يعيش فقال : ((.. وأنت إذا تثبته بضم غيره إليه أمتنع من الحركة والتثوين ، ولم تزل التثنية ما كان له بحق الاسم والتمكن فعوض النون من الحركة والتثوين ..))^{١٥} .
ويستدل على هذا المذهب من وجهين :

- 1 ينظر (التذييل والتكميل) ٢٩٥/١
- 2 ينظر (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس ١٧١/١ تحقيق د. زهير غازي زاهد عالم الكتب/مكتبة النهضة ط ١٩٨٨م
- 3 ينظر (التذييل والتكميل) ٢٩٥/١ ، و (الهمع) ١٧٩/١
- 4 التذييل والتكميل ٢٩٥/١
- 5 ينظر (الهوامع) ١٧٩/١
- 6 التذييل والتكميل ٢٩٦/١
- 7 ينظر (سر صناعة الإعراب) ١٥٠/٢
- 8 ينظر (المقصد شرح الإيضاح) الجرجاني ١٩١/١ تحقيق د. كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد - العراق ١٩٨٢ م ..
- 9 الجرجاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، عالم بالنحو واللغة والبلاغة ، له فيها مؤلفات جليلة القدر ، أخذ عن ابن أخت الفارسي محمد بن الحسن بن عبد الوارث بجرجان ، توفي سنة ٤٧١ هـ . له (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) و (إعجاز القرآن) كما ألف في النحو كتاب (العوامل) و (الجمال) و شرحها ، و شرح (الإيضاح) لأبي علي الفارسي سماه (المغني) في ثلاثين مجلداً ، وله شرح آخر مختصر اسمه (المقصد) . توفي سنة ٤٧١ هـ .
- 9 ينظر (التذييل والتكميل) ٢٩٦/١
- 10 المرجع السابق ٢٩٦/١
- 11 المرجع السابق ٢٩٦/١
- 12 ينظر (المقصد) ١٥٣/٢ ، ٥/١
- 13 ينظر (التذييل والتكميل) ٢٩٦/١
- 14 ابن ولاد: أحمد بن محمد بن الوليد التميمي أبو العباس المعروف بابن ولاد المصري النحوي توفي سنة ٣٣٢ هـ . له (الانتصار لسبويه على المبرد) و (كتاب المقصور والمدود) .
- 15 المفصل ص/٢٢٣
- 16 شرح المفصل ابن يعيش ١٤٠/٤

((الأول : أن الاسم مستحق للحركة والتنوين ، وقد تعذرا في الثنية والجمع ، والنون صالحة أن تكون عوضاً منهما))^١
 الثاني : أن النون تثبت في النكرة المنصرفة ، وتسقط في الإضافة كما يسقط التنوين^٢ وثبوت الشيء في موضع وحذفه في موضع آخر ليس بعيب ، بل لعلة اقتضت ذلك ، وليس إلا ما ذكرنا^٣.

ووصف ابن عصفور هذا المذهب بأنه فاسد وأن فيه تناقضاً ((لأنه يلزم إثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التنوين ، وكذلك يلزم مع الألف واللام))^٤ ورده ابن مالك^٥ بما رده به كونها عوضاً من الحركة وحدها .
 الرابع : أنها ليست بعوض من الحركة ولا من التنوين ولا منهما معاً ، وإنما هي زيادة في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في الثنية والجمع تارة وحكم التنوين أخرى ، ونسبه أبو حيان^٦ إلى ظاهر قول سيوييه : ((و اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب ... وتكون الثانية نوناً كأنهما عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر ...))^٧ واختاره ابن عصفور فقال : ((فإذا بطلت هذه الذاهب لم يبق إلا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى))^٨.

الخامس : أن النون قد تكون عوضاً من الحركة والتنوين الذي في المفرد فيما فيه حركة وتنوين حال إفراده نحو : (الرجلان مسلمان) ، وقد تكون عوضاً من التنوين وحده عند الإضافة نحو : قام غلاماً زيد ، وقد تكون عوضاً من الحركة وحدها عند النداء نحو : يا رجلاً ، وهذا مذهب ابن جني^٩ و الجرجاني^{١٠} واختاره ابن الحاجب فقال : ((والوجه أنها كالحركة في موضع ، وكالتنوين في موضع ، ومثلها في موضع . فإذا قلت : رجلاً كانت عوضاً من التنوين والحركة معاً ، فإذا قلت : الرجلان كانت عوضاً من الحركة ، وإذا قلت : غلاماً زيد كانت عوضاً عن التنوين ..))^{١١} ، وعلق أبو حيان على هذا فقال : ((قال بعض أصحابنا : وهذا كله تخليط))^{١٢} وهو كما قال ، فلو فرضنا أن النون في (رجلان) عوض عن التنوين فقط ؛ لإتابة الحرف مناب الحركة وهي الضمة ، فإن النون في (الرجلان) ليست عوضاً عن شيء لأنه لا تنوين في المعرف بـ (أل) ما يجعلنا نتساءل عن وظيفة هذه النون في المعرف بـ (أل) ، أما في (غلاماً زيد) فلا نون ولا تنوين فضلاً عن وجود عوض ومعوّض عنه .

السادس : أنها عوض من تنوينين فصاعداً وهذا رأي ثعلب (ت/٢٩١هـ) فإذا قلت : زيدان ، فالنون عوض من التنوينين في زيدٍ و زيدٍ ، وإذا قلت : زيدون ، فالنون عوض من التنوينات في زيدٍ و زيدٍ و زيدٍ^{١٣} ورده ابن عصفور لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر ، وأن هذا لا نظير له في كلامهم^{١٤} .

^١ التبيين ص/٢١٢ المسألة (٢٤) ، وينظر (الباب) ١٠٥/١

^٢ ينظر (الباب) ١٠٥/١

^٣ ينظر (التبيين) ص/٢١٢

^٤ الشرح الكبير ١٥٥/١

^٥ ينظر (التنزيل والتكميل) ٢٩٧/١

^٦ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٦٥/١

^٧ الكتاب ١٨-١٧/١

^٨ الشرح الكبير ١٥٦/١

^٩ ينظر (سر صناعة الإعراب) ١٣٠/٢

^{١٠} ينظر (المقصد) ١٩٠/١ ، ١٥٦/١

^{١١} الإيضاح ابن الحاجب ٥٣٠/١

^{١٢} التنزيل والتكميل ٢٩٧/١

^{١٣} ينظر (الشرح الكبير) ١٥٤/١

^{١٤} المرجع السابق ١٥٥/١

السابع : أن النون دخلت ليفرق بها بين ألف التنثية و ألف النصب في الواحد وهو مذهب الفراء (ت/٢٠٨هـ)^١ ، و رده ابن جني وذكر وجوه كثيرة تفسده وتشهد ببطالته^٢ . الثامن : ما ذهب إليه الخوارزمي حين قال : ((النون في التنثية و جمع السلامة عوض من التنوين في المعنيين وهو كبس الفرجة المتوهمة في موصل الكلمتين بحرف خفيف ... وقال : و أما لم يجز اجتماع النون بالإضافة لأنها كما ذكرنا لكبس الفرجة المتوهمة في موصل الكلمتين ، وعند الإضافة لا يمكن كبس تلك الفرجة لارتفاع الفرجة بانتلاف الكلمتين و صيرورتها بمنزلة كلمة واحدة ...))^٣ وتابعه ابن مالك مع اختلاف في الأسلوب قال : ((النون رافعة لتوهم الإضافة أو الأفراد))^٤ فوظيفتها وظيفة التنوين وليست هي التنوين نفسه . ولكننا نلاحظ الخوارزمي يستخدم ألفاظاً غير مألوفة في سياق الدرس النحوي القديم نحو : الكبس ، والفرجة ، الخلا ، والمشاركة ... و إما تعود النحاة في مثل هذه التحليل أن يقولوا : ((الإضافة تقتضي الاتصال لأن المضاف إليه داخل في المضاف ، والنون تفصل الاسم مما بعده ، فكان إثباتها مع الإضافة نقضاً للغرض بالإضافة))^٥ . التاسع : زاد السيوطي أن النون ((هي التنوين نفسه لأن الأصل بعد تحقق العلامة للتنثية و الجمع أن تنتقل إليه الحركة والتنوين ، فامتنت الحركة للإعلال ، و لم يمتنع التنوين ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً ، نقله ابن هشام الخضراوي^٦))^٧ و نسبه أبو حيان إلى الفراء^٨ .

والذي نلاحظه أن قول الخوارزمي و ابن مالك وكذلك ابن عصفور هو رأي باستدلال غير مباشر، إذ لو استبعدت النون لانتهدت الكلمة بحركة طويلة ما يوهم بإضافتها ، أو يتوجب قلبها ياءً لأنها رابعة فصاعداً . ومن رأى أنها عوض من حركة واحدة يلزمه إشباع الأولى وقلب الثانية نوناً ولم يقل أحدٌ أن الحرف يكون عوضاً من حركة واحدة . وكذلك إذا كانت عوضاً من الحركة والتنوين فإنه ينتقض بالمنوع من الصرف لأنه لا يدخله التنوين ، وينتقض بالمقصور والمنقوص نحو : قاضيان ومصطفيان . ولعل أقرب الآراء إلى الباحث هو القول إنها زيادة في آخر الكلمة تستوجب الوقف بعد إطالة الصوت المتولد من حرف المد السابق لها ، وهي وقفة يرتاح عندها النفس لأنه لا يبدأ بساكن ولا يوقف على متحرك وهو ما ألمح إليه سيبويه^٩ في قوله السابق .

^١ وينظر (سر صناعة الإعراب) ١٣٩/٢، و(التبيين) ص/٢١١

^٢ المرجع السابق ١٣٥/٢ - ١٣٩

^٣ التخمير ٣١٨/٢ - ٣١٩

^٤ التسهيل ابن مالك ١٣/١ تحقيق / محمد كامل بركات دار الكاتب العربي ط/١٩٦٨

^٥ شرح المفصل ابن يعيش ٧/٥

^٦ ابن هشام الخضراوي : أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي التونسي ، كان رأساً في العربية ، أخذها عن ابن خروف و الرندي و الشلوبيني ، وأخذ القراءات عن أبيه . توفي بتونس سنة ٦٤٦ هـ ، له (المسائل النخب) و (الإفصاح بفوائد الإيضاح) وغيرهما .

^٧ الهوامع ١٨٠/١

^٨ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٦٥/١

^٩ ينظر (الكتاب) ١٧/١ - ١٨

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (٩) : شَبَهُ الفعل

لا يخلو الاسم من أن يكون معرباً أو مبنياً ، فإن أشبه الحرف بني وسمي غير متمكن ، وإن لم يشبه الحرف أعرب وسمي متمكناً . وهو قسمان : متمكن أمكن وهو المنصرف ، ومتمكن غير أمكن وهو الممنوع من الصرف .

وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن سبب المنع من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل ، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الاسم والفعل في المادة اللغوية نحو : ذهب ، مذهب ، وذاهب ، وذهاب .. إلخ ، و أما تكون في أوجه مخصوصة تتبعها النحاة بالاستقراء والإحصاء ووصفوا لها علامات وضوابط^١ فمتى وجد قسم منها في الاسم منع التنوين الذي هو علامة القوة و الوسيلة لخفة النطق ، فمدار الأمر عندهم قائم على مبدأ الخفة والثقل ، فالفعل عندهم أثقل من الاسم فما شابه الفعل في الثقل حرم التنوين و ما لم يشابهه كان خفيفاً متصرفاً .

قال سيبويه : ((اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء ... واعلم أن ما مضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر، فهذا بناء أعلم وأذهب ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً))^٢ ، وهو قول المبرد^٣ ، وسئل أبو حاتم^٤ في مجلس له ((لم نصبوا مالا ينصرف من الأسماء في موضع الجر ؟ فقال : شبهوه بالفعل والفعل لا يدخله الجر ...))^٥ وقول الزجاج^٦ وابن السراج^٧ العكبري^٨ ، واختاره ابن يعيش : ((فإن مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف بالفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل ..))^٩ وابن الحاجب^{١٠} والجندي (ت/٧٠٠هـ)^{١١} .

رفض الخوارزمي بشدة هذه العلة ، واستعمل في رفضه عبارات قاسية إذ قال : ((وهذه أشياء ضعيفة تتفرق هباءً منبثاً برائحة مطالبة وشبه معارضة .. لم يمنع الاسم الجر إذا شابه الفعل))^{١٢} وقال : ((وقالوا إنما يعاد الجر إلى غير المنصرف عند ورود اللام

^١ المقصود بالمتصرف هو التنوين وحده ، وقال آخرون هو التنوين والجر ، ينظر المسألة / ١١ [الاختلاف في حقيقة الصرف] في

كتاب (مسائل خلافية في النحو) ص/١٠٦ .

^٢ ينظر (إحياء النحو) إبراهيم مصطفى ص/١٦٤-١٦٥ دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ط١٤١٣/٢-١٩٩٢ م

^٣ الكتاب ٢١/١

^٤ ينظر (المقتضب) ٣٠٩/٣

^٥ أبو حاتم السجستاني : هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ، ممن سكن البصرة ، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين ، وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي ، توفي سنة ٢٥٠ هـ . له (إعراب القرآن) و(لحن العلامة) و(القراءات) وغيرها .

^٦ مجالس العلماء للزجاجي ص/١٨٧ المجلس (١١٥) تحقيق / عبد السلام هارون مكتبة الخاتجي ط١٤٠٣/٢-١٩٨٣ م .

^٧ ينظر (ما ينصرف ومالا ينصرف) ص/٤

^٨ ينظر (الأصول) ٧٩/٢

^٩ ينظر (التبيين) ص/١٦٤ المسألة (١١) قسم الاسم ، وينظر (اللباب) ٥٠٠/١

^{١٠} شرح المفصل ابن يعيش ٥٧/١

^{١١} ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١٢٥/١

^{١٢} ينظر (الإقليد شرح المفصل) للجندي تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر ٢٤٦/١ تحقيق / د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش . جامعة الإمام محمد بن سعود ط٢٠٠٢/١ م .

الجندي : هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي ، كان حنفيًا ، له (شرح المصباح للمطرزي) وسماه المقاليد ، و (عقود الجواهر في علم التصريف) ، و (شرح الكافية في النحو) و (الإقليد شرح المفصل) توفي سنة ٧٠٠ هـ .

^{١٣} التخميم ٢١٨ / ١

والإضافة ، لأنه بورود أحدهما يستفحل الاسمى ويضعف معنى الفعل ، وهذه حجة سخيفة^١ .

ما المراد بشبّه الفعل ؟ وكيف يتحقق ؟ وبم يزول ؟

مدار الأمر على مبدأ (الأصل والفرع) ؛ فجمهور النحاة^٢ يرون الأصل هو الاسم ، والفعل فرع قال الزجاج : ((فأما الجر والخفض فإنما امتنع في ما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع كما أن الأفعال فرع على الأسماء لأن الاسم قبل الفعل وقد أشبه ما لا ينصرف الفعل))^٣ ويستدلون على ذلك من جهات :

الأولى : أن الفعل مشتق من المصدر وهو اسم ، والمشتق ثان للمشتق منه .
الثانية : أن الفعل يخبر به فقط ، والاسم يخبر به ويخبر عنه والأدنى فرع على الأعلى .
الثالثة : أن الأفعال تحدث من مسميات الأسماء ، والحادث متأخر عن المحدث^٤ . وما دام أن بعض الأسماء قد تجرأت أن تخرج عن أصلها وتتشبه بالأدنى والأقل فقد انحرفت ومالت وعدلت عن الطريق الذي تسلكه الأسماء وقد قيل : ((من تشبه يقوم فهو منهم))^٥ .
ويتحقق هذا الخروج عن الأصل إذا وُجد في الاسم علتان تدل على أنه فرع ، وكانت إحدى هاتين العلتين راجعة إلى لفظه والأخرى إلى معناه ، فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل لأن الشيء إذا أشبه الشيء وقوي هذا الشبه فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل في علتين فرعتين ترجع إحداهما لمعناه والأخرى لفظه قوي شبيهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر^٦ أو كانت فيه علة تقوم مقامهما تجعله غير أمكن في اسميته فيقطع عنه ما ليس في الفعل وهو التنوين الذي هو دليل فحولة الاسم وعلامة الأمكن عندهم و الأخف^٧ .

ولهذا قسم النحاة الأسماء المعربة على قسمين :

قسم ثقيل وهو غير المنصرف ، والآخر المنصرف وهو الذي يحتمل زيادة التنوين ... كما أن تعليقات النحاة تشير إلى أن ما يكثر في الكلام يكون منصرفاً وما لا يكثر يكون غير منصرف ؛ لأنه أشبه الفعل في هذه الناحية والأسماء غير المنصرفة بالقياس إلى المنصرفة قليلة .

فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلّة ، فالمعارف أقل من النكرات ، لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف وغيره . ثم إن الممنوع من الصرف يتعلق بالعلم ، ولا دخل للمعارف الأخرى فيه ، فإن الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، والمعرف بالنداء وهو النكرة المقصودة كلها مبنية ، ومنع الصرف متعلق بالمعربات ، وأن المعرف بأل والمضاف يجران بالكسرة ولا ينوان أصلاً ، فلا مدخل لهما بالمنع من الصرف ، فهو إذن متعلق بالعلم وحده من دون سائر المعارف^٨ .

((فخلاصة ما ذهب إليه النحاة أن الممنوع من الصرف ثقيل بخلاف المنصرف ، وليس الثقل متأتياً عن كثرة في حروف الاسم ولا عن ثقل النطق ، فقد يكون الاسم قليل الحروف وهو ممنوع من الصرف ؛ وقد يكون من أطول الأبنية فينصرف))^٩ وقد ذكر ابن يعيش ستة أسباب تجعل الأفعال أثقل من الأسماء منها : ((أن الاسم أكثر من الفعل ، وقد يستغني الاسم عن الفعل ، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خف

^١ المرجع السابق ٢١٩/١

^٢ ينظر (أسرار العربية) ص/٢٢٢

^٣ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص/٤ تحقيق/ هدى محمود قراة مكتبة الخانجي ط ٣/٢٠٠٠ م .

^٤ ينظر (الليالي) ٥٠١/١ ، و (شرح ابن يعيش) ٥٧/١ — ٥٨

^٥ ينظر (سنن أبي داؤود) باب (لبس الشهرة) رقم الحديث / ٤٠٣١ ، و (المعجم الأوسط) للطبراني ٢١٨/١٨ رقم الحديث / ٨٣٢٧ ، وصححه الألبيني في (صحيح سنن أبي داؤود) ٥٠٤ / ٢ / مكتبة المعارف - الرياض ط / ١٤١٩ - ١٩٩٨ م .

^٦ ينظر (أوضح المسالك) ١٠٦/٤

^٧ ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/٣

^٨ ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٢٨٤/٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ دار الفكر للطباعة والنشر ط ١/٢٠٠٠ م .

^٩ المرجع السابق ٢٩٢/٣

عن الفعل ، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة ... والفعل يقتضي فاعلاً فصاركالمركب . والاسم سمة على المسمى لا غير فهو مفرد والمفرد أخف من المركب))^١ وقد أجمع النحاة على أنه يزول هذا الحكم عنه إذا أضيف أو دخله لام التعريف ، ولكنهم اختلفوا في السبب الذي اقتضى إعادة الجر إليه لوجهين :

أحدهما : ((أن القصد أن يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله ، فمنع الجر في بعض الأحوال دون جميعها لئلا يجري مجرى الفعل في تعريه من الجر في كل حال))^٢ والآخر : أن الجر إنما منع لشبهه الفعل ، وبالإضافة ولام التعريف زال الشبه ؛ ((لأن لام التعريف والإضافة أشد تغييراً للاسم من حروف الجر ، فيكونان أقوى في الإبعاد عن الفعل لجعلهما التكرة معرفة بخلاف حرف الجر))^٣ ، ويرفض عبد القاهر الجرجاني^٤ هذا التعليل ، وتابعه في ذلك الجندي^٥ ، وقولهم أن الألف واللام يبعد الاسم عن شبيهه بالفعل بإحداثيه معنى التعريف الذي لا يتصور ، مما لا يعول عليه ولا يلتفت إليه ، لأن الشبه لا يزول إلا بزوال ما ثبت به الشبه وتعري الاسم مما ليس بمثبت للشبه ، فلا يكون زوال التعري منهما مزيلاً للشبه^٦ .

ويرى الباحث أن علة تسميته بالمنصرف كونه يأخذ جميع حركات الاسم من ضم وفتح وكسر وهو من الانصراف الذي هو عكس المكوث ، وقد ربطها النحاة بمبدأ الخفة والثقل ؛ لأن الثقل ألزم في مكانه وأثبت وأرسخ ، والخفيف أكثر تحولاً وتغيراً وتصرفاً . فالفعل يحتاج إلى الاسم ولا يستطيع الاستغناء عنه وليس كذلك الاسم . ثم إنه لكل فعل فاعل ولكل حدث محدث ، ولا يكون الفاعل إلا اسماً ، والأفعال قد تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء ، ويتفرع عن كل فعل أكثر من خمسة أسماء مشتقة ، فكثرت الأسماء وقلت الأفعال ، فقد ذكروا أن أبنية الأسماء تبلغ ألف مثال ومئتي مثال وعشرة أمثلة^٧ ، أما أبنية الفعل فقليلة ، فالثلاثي له ثلاثة أوزان : فعل ، وفعل ، وفعل ثم فعل ، والرباعي المجرد له وزن واحد هو (فعل) ، ومزيد الثلاثي له اثنا عشر وزناً ، ومزيد الرباعي له ثلاثة أوزان ، والملحقات قليلة . فدل على أن الاسم أخف من الفعل ولهذا لحقه التنوين الذي هو علامة للأمكن والأخف^٨ .

كل هذه الأسباب وغيرها جعلت الأصل في الاسم أن يكون منصرفاً ، ولكن بعض الأسماء جنحت وخرجت عن هذا الأصل وذهبت تتشبه بالفعل الذي هو أننى وأقل ، فمنعت من أهم خصائصها وهو التنوين .

١ شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١

٢ المقتصد ٩٦٧/٢

٣ الإقليد ٢٤٨/١

٤ المقتصد ٩٧٠/٢

٥ الإقليد ٢٤٨/١ - ٢٤٩

٦ المرجع السابق ٢٤٨/٢ - ٢٤٩

٧ ينظر (المزهري في علوم اللغة) السيوطي ٤/٢

٨ ينظر (الكتاب) ٧/١

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٠) : كم علل منع الصرف

في مسألة سابقة^١ ذكرنا أن علل الممنوع من الصرف فرعية — كما يقول النحاة — فالفعل فرع على الاسم ، والتعريف فرع على التنكير لأن التنكير أصل ، والجمع فرع من الواحد لأن الواحد أصل ، والتأنيث فرع من التنكير وهكذا^٢ ، ولكنهم اختلفوا في عدد علل منع الصرف ، و ظهر لي في المسألة أربعة آراء :

الأول : تفرد به الخوارزمي في (التخمير) ، حيث ردّ جميع علل المنع من الصرف ، وجعل هذا الباب راجعاً إلى قاعدتين فقط هما — على حد تعبيره — الحكاية و التركيب فقال : ((اعلم أن كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخبّط ... فمدار الأمر في باب ما لا ينصرف على حرفين على الحكاية وعلى التركيب ...))^٣ وأخذ يسخر كل علل الممنوع من الصرف ويلويها لتتدرج تحت هاتين القاعدتين ؛ فخالف بهذا جمهور النحاة ، واستقل برأيه الخاص ، وأخذ يردّ كل العلل بردود تغلب عليها طابع الخشونة والقسوة على نحو قوله : (كلام النحويين مخبّط) ، (وهذا إجماع باطل) ، (وهذه أشياء ضعيفة تتفرق هباءً منبثاً برائحة مطالبية وشبه معارضة ..) إلى غير ذلك من عبارات تهكمية أساء فيها إلى إجهادات العظماء . مما جعل بعض النحاة يرد عليه بمثل أسلوبه ، على أن كثيراً منهم ترفع عن الردّ عليه^٤ وممن رد عليه الزبيدي فقال : ((وقال بعضهم إنما العلل اثنتان : الحكاية ، و التركيب ، فالحكاية وزن الفعل مع الوصل نحو : أعلم وأجهل ، ومع العلمية نحو : يزيد ويشكر ... وفيه نظر ؛ لأنه لا يتناول نحو : أحمر وأفعل علماً ، وأما التركيب ففي البواقي ... وفي كلها نظر))^٥ .

الثاني : رأى عبد القاهر الجرجاني أنها ثمانية أسباب حيث حذف منها الألف والنون الزائدتين قال : ((فالأسباب على الحقيقة ثمانية وإنما جعلوها تسعة رغبة في التقريب ، وذلك مذهب مستقيم))^٦ .

الثالث : وهو أكثرها شهرة ، وأبعدها صيتاً ، وعليه جمهور النحاة بصرية وكوفية . وعلل منع الصرف عدها الجمهور تسعاً منهم ابن السراج^٧ وأبو علي الفارسي^٨ واختاره الزمخشري قال : ((..والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها))^٩ وابن يعيش إذ قال : ((فإذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة فإنه يشبه الفعل فحينئذ منع الصرف))^{١٠} وابن الحاجب قال : ((غير المنصرف ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام العلتين))^{١١} وابن

^١ ينظر الفصل الثاني : المسألة / ٩ : شبه الفعل

^٢ ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ١٢٦/١ - ١٢٨

^٣ التخمير ص / ٨٣

^٤ المرجع السابق ص / ٨٣ قسم الدراسة

^٥ انتلاف النصرة ص / ١٠١ المسألة (١١٩) قسم الأسماء

^٦ المقتصد ٩٦٥/٢

^٧ ينظر (الأصول) ٧٩/٢

^٨ ينظر (المسائل العسكرية) ص / ١٢٤ ، و (المقتصد) ٩٦٣/٢

^٩ المفصل ص / ٤٤

^{١٠} شرح المفصل ابن يعيش ٥٨/١

^{١١} شرح المقدمة الكافية ٢٥٨/١

عصفور^١ والسيوطي^٢ والموصلي^٣ ، و العلل التسع هي : العدل ، والتعريف ، والصفة ، و العجمة ، والتركيب ، والتأنيث ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والجمع الذي لا نظير له في الأحاد . والعلة التي تقوم من هذه العلل مقام العلتين هي التأنيث اللازم ، والجمع الذي لا نظير له في الأحاد^٤ وقد نظمها بهاء الدين بن النحاس النحوي (ت / ٦٩٨ هـ)^٥ فقال [من البسيط] :

موانع الصرف تسع إن أردت بها
اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة

عوناً لتبلغ في إعرابك الأملأ
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملأ

وقال بعضهم [من الطويل] :

موانع صرف الاسم تسع فهاكها

هي العدل والتأنيث والوصف عجمة

و ثامنها التعريف والوصف تاسع

وزاد سواها باحث يتطلب

الرابع : ((وعد السيرافي^٦ عشر علل لمنع الصرف فزاد شبه التأنيث كما إذا سمي بما فيه

ألف الإلحاق))^٧ ومنهم من زادها الحمل على الموازن كما قال أبو علي الفارسي في

(سراويل) إنما لم ينصرف لأنه أعجمي حملاً على موازنه في العربية كمصاييح قال : ((

فإن كان يمنع صرفها فلا وجه يعتد به غير مشابهة الجمع فقد اجتمع فيه العجمة والتأنيث

والطول)) وقال ابن هشام : ((وسراويل ممنوع من الصرف مع انه مفرد ؛ فقيل أنه

أعجمي حمل موازنه من العربية ، وقيل : أنه منقول عن جمع سرولة . ونقل ابن الحاجب

أن من العرب من يصرفه ، و أنكر ابن مالك عليه ذلك))^٨ و رد عليه الأشموني^٩ فقال :

((ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي وأنه في التقرير جمع سرولة سمي به المفرد ،

و رد بأن سرولة لم يسمع ، و أما قوله : [عليه من اللؤم سرولة *...]^{١٠} فمصنوع من لا

حجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سرولة ويرد هذا القول أمران :

أحدهما : أن سرولة لغة في سراويل لأنها بمعناه فليست جمعاً لها كما ذكره في شرح

الكافية . والآخر النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام))^{١١} .

وقد نظمها بعضهم^{١٢} فقال : [من الطويل]

موانع صرف الاسم عشر فهاكها

فجمع وتعريف وعدل وعجمة

وما زيد في عدة وعمران فانتبه

وعاشرها التركيب هذا ملخص

ويرى الباحث أن عددها تسعاً هو الأرجح لديه والأقرب للصواب ، ويكفي أنه أمر اجتمع عليه

البصريون والكوفيون .

¹ ينظر (المقرب) ص/٣٥٧

² ينظر (الهوامع) ٩٤/١ ، و (الأشباه والنظائر) ٣٩/٢

³ ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١١٣/١

⁴ ينظر (الشرح الكبير) ٢٠٨/٢ ، و (أسرار العربية) ص/٢٢٢

⁵ لبهاء الدين بن النحاس في (شرح ملح الإعراب) ص/٢٦٥ (الهامش) تحقيق وتعليق/بركات يوسف هود المكتبة العصرية ط/٢٠١٤ - ١٩٩٩ م .

⁶ لتاج الدين بن مكتوم في (الأشباه والنظائر) ٤٠/٢

⁷ السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان مولده في سيراف ، وكان أبوه مجوسياً فأسلم ، أخذ الفقه والكلام عن الصيمري ، وقدم بغداد فأخذ اللغة والنحو عن ابن دريد ، وكان يسمى إمام المسلمين وشيخ الاسلام ، حنفي المذهب ، توفي سنة ٣٦٨ هـ . أشهر آثاره شرحه لكتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين .

⁸ شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١١٣/١

⁹ المقتصد ١٠٠٥/٢

¹⁰ أوضح المسالك ١٠٩/٤

¹¹ الأشموني : هو علي بن محمد الأشموني المصري ، ولد بالقاهرة سنة ٨٣٨ هـ ، نحوي من فقهاء الشافعية ، ولي القضاء بدمياط ، توفي سنة ٩٠٠ هـ ، له (منهج السالك إلى آفة ابن ملك) و (اللبس في شرح المجموع في فروع الفقه) و (منهاج الدين في شعب الإيمان) .

¹² لم أعثر على قائله وتكملة البيت (..... فليس يرق لمستعطف)

¹³ حاشية الصبان ٢٤٧/٤ .

¹⁴ لأبي بكر بن طاهر في (الأشباه والنظائر) ٢ / ٣٩ - ٤٠

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها

المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف

المسألة (١١) : مسألة (أحمر) بين سيبويه و الأخفش وانعكاسهما على الشراح :

اختلف صاحب الكتاب وأبو الحسن الأخفش في "أحمر" إذا سميت به ثم نكرته فصاحب الكتاب يقول : لا أصرفه بعد التكرير ، وأبو الحسن يقول : أصرفه ؛ وعكست هذه المسألة نفسها على كثير من النحاة بعدهما ، وانقسم فيها النحاة على مذهبين على ما سنبينه ها هنا .

قال سيبويه ((فإن قلت : فما بالك تصرف (يزيد) في النكرة وإنما منعك من الصرف (أحمر) في النكرة ، وهو اسم ضارع الفعل ؟ من قبل أن (أحمر) كان وهو صفة قبل أن يكون اسماً بمنزلة الفعل ، فإن كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حالة إذا كان صفة ، وأما (يزيد) فإنك لما جعلته اسماً في حال يستثقل فيها التثنية استثقل فيه كما استثقل فيه قبل أن يكون اسماً ، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسماً ، وأحمر لم يزل اسماً))^١ ((وقال الأخفش : أحمر إذا سميت به رجلاً صرفته في النكرة . فقلت له : لم ؟ فقال : لأني إنما منعت الصرف في المعرفة والنكرة لبنائه ولأنه صفة ، فلما زالت عنه الصفة صرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة لبنائه))^٢ .

واختار مذهب سيبويه كل من المازني(ت/٢٤٩هـ) والزجاج^٣ وأبو علي الفارسي^٤ ولكن ابن عصفور^٥ وأبا حيان^٦ والسيوطي^٧ ينسبون لأبي علي جواز الوجهين ، واختار ابن الأثيري^٨ مذهب سيبويه و تابعه ابن الحاجب إذ قال : ((ومذهب سيبويه أولى لما ثبت مقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحققها معنى))^٩ وذكر الخوارزمي^{١٠} المسألة ولم يرجح أحد القولين ، واختاره هذا المذهب أيضاً ابن عصفور^{١١} والجندي^{١٢} .

و ممن ذهب مذهب الأخفش المبرد إذ قال : ((أرى إذا سمي ((بأحمر)) وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت ، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً ، وهو قول أبي الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوز في القياس غيره))^{١٣} وعبارات أبي العباس وألفاظه واضحة الدلالة قاطعة الشك لكل من توهم أنه رجح عن قوله ومذهبه^{١٤} - حين قال في (المقتضب) : ((اعلم أن ما كان من (أفعل) نعتاً فغير منصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو : أحمر وأخضر وأسود))^{١٥} وقال في موضع آخر : ((اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلت حروفه أو كثرت في المعرفة - فإنه ينصرف في النكرة ، إلا خمسة أشياء فإنه لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، فمنها : ما كان (أفعل) صفة نحو :

١ الكتاب ١٩٨/٣

٢ مجالس العلماء لزجاجي ص/ ٧٠ المجلس (٤١) تحقيق / عبد السلام هارون مكتبة الخاتجي ط٢/ ١٩٨٣

٣ المرجع السابق ص/ ٧٠ .

٤ ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/ ١٢

٥ ينظر (المقتصد) ٩٧٩/٢

٦ ينظر (الشرح الكبير) ٢١٤/٢

٧ ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٤٦/١

٨ ينظر (الهمع) ١٢٩/١

٩ ينظر (أسرار العربية) ص/ ٢٢٤

١٠ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٣٢٠/١

١١ ينظر (التخمير) ٢٢٣/١-٢٢٤

١٢ ينظر (الشرح الكبير) ٢١٤/٢

١٣ ينظر (الإقليد) ٢٧٠/١

١٤ المقتضب ٣١٢/٣

١٥ ينظر بهامش (المقتضب) ٣١٣/٣

١٦ المقتضب ٣١١/٣

خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، فمنها : ما كان (أفعل) صفة نحو :
أخضر وأحمر))^١ - من وجوه :

أحدها : أن المكان واحد وهو (المقتضب) ما يبعد شبهة التضارب في الرأي .
الثاني : أن العبارتين الأخيرتين يسودها العموم و لذا صدرهما بقوله (اعلم أن) كأمر عام أو
بدهي أما رأيه ومذهبه فبدأه بقوله (أرى) وختمه بعبارة قاطعة هي (ولا أراه يجوز في
القياس غيره) .

الثالث : إن ثبت صحة ما قيل فهذا يعني ثبوت إشاعة رجوع الأخفش عن رأيه السابق كلية
ويؤكد ذلك ما أثبتته محقق كتاب (معاني القرآن) للأخفش أنه رأى في حواشيه على الكتاب
صرف (أحمر) إذا سمي به ونكر بعد التسمية ثم رجع عنه في كتابه (الأوسط) فوافق
سبويه على منع الصرف إذا نكر ..^٢ وقد قال ابن هشام : ((فسبويه يبقيه غير منصرف
وخالفه الأخفش في الحواشي ، ووافقه في الأوسط))^٣ ؛ فإن كان ذلك كما قيل فقد احتاط
المبرد لنفسه بهذه العبارات العامة .

وتابع الجرجاني^٤ رأي الأخفش واختاره ابن يعيش إذ قال : ((وأرى القياس ما قاله أبو
الحسن))^٥ . واحتج الأولون بأنه صفة في الأصل مستعار في التسمية ، فإذا تم تنكيره
جرى عليه حكم الأصل في الوصف و التنكير فيعود إلى أصله الذي هو التنكير ويعود إليه
منع الصرف^٦ ، ألا تراهم صرفوا أرباعاً مع اجتماع الوصف والوزن كقوله تعالى : ((ومنهم
من يمشي على أربع)) كذلك "أحمر"^٧ .

((و احتج الآخرون بأن معنى الوزن باق مع التنكير فليس فيه سواء الوزن))^٨ .
ورد أنصار سبويه^٩ بأن ما قاله الأخفش باطل والصحيح ما ذهب إليه سبويه ألا تراهم
يصرفون : مررت بنسوة أربع ، مع ((تحقق السببين فيه و هما الوزن و الوصفية ملاحظة
إلى الأصل وهو الاسم في (أربع) وعدم اعتداده بالعارض . فمن اعتبر العارض في
(أحمر) وهو العلمية المزيلة للوصفية لزمه أن يعتبر العارض في (أربع) فيمتنع الصرف و
إن اعتبرها هنالك ولم يعتبرها هناك خبط خبط عشواء و تحقق في حقه ما يحكى عن أبي
عثمان المازني من إزام أبي الحسن في هذه المسألة بمسألة أربعة))^{١٠} فقد روي أن
المازني قال للأخفش ((فكذا ينبغي لك ألا تنصرف أرباعاً في قولك : مررت بنسوة أربع ، لأنه
اسم جعل صفة لدخوله في باب الصفات . قال : فلم يجئ بشيء))^{١١} .

وذكر ابن الحاجب أن في المسألة أصلاً وفرعاً وأن الجواب يكمن في ((الفرق بين الفرع
و الأصل المقيس عليه وهو أن الأصل لم يخلف التعريف عند زواله بالتنكير علة أخرى ،
والفرع كانت العلمية فيه مانعة من اعتبار الوصفية الأصلية فلما زالت بالتنكير وجب
اعتبارها عند زوال المانع لقيام السبب))^{١٢} فاعتبرت لزوال المانع فوافقت علة أخرى
فوجب منع الصرف لذلك^{١٣} قال في (الإيضاح) : ((والجواب عنه أنه لم يعتبر الوصفية
مع العلمية في حكم واحد لتنافي ثبوتها في التحقيق ... فإذا نكر أحمر فقد زالت العلمية

^١ المرجع السابق ٣١٩/٣

^٢ ينظر (شرح المقدمة الكافية) قسم الدراسة ١/٣٢٠ وقد قال المحقق بالهامش : ((... ولعل كتابه (الأوسط) إنما ألف بعد عودته إلى
البصرة من بغداد وتجدد عهده بأراء أهل البصرة ومناقشاتهم))

^٣ أوضح المسالك ١٢٤/٤

^٤ ينظر (المقتصد) ٩٧٩/٢

^٥ شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١

^٦ ينظر (الإقليد) ٢٠٧/١

^٧ ينظر (اللباب) ٥١٢/١ ، و(أسرار العربية) ص/٢٢٤

^٨ اللباب ٥١٢/١

^٩ ينظر (الشرح الكبير) ٢١٤/٢

^{١٠} الإقليد ٢٦٩/١ - ٢٧٠

^{١١} مجالس العلماء للزجاجي ص/٧٠ المجلس (٤١)

^{١٢} الأمالي النحوية ابن الحاجب ١٧/٣

^{١٣} ينظر (شرح المقدمة الكافية) ٣٢٠/١

العلمية في حكم واحد لنتافي ثبوتهما في التحقيق ... فإذا نكر أحمر فقد زالت العلمية التي كان يتعذر اعتبار الوصفية معها في الحكم ، ولم يتعذر اعتبار الوصفية بعد التكرير .. فظهر الفرق بين الوصفية مع العلمية و بينهما بعد التكرير))^١ .

وذكر أبو حيان^٢ والسيوطي^٣ أن للفراء وابن الأثيري رأياً آخر في المسألة ، وذلك إن كان المسمى بأحمر رجلاً أحمر فعلاً وافقاً سيبويه ، وإن سمي به أسود أو أبيض وافقاً الأخفش .

ويميل الباحث هنا إلى قول ابن الحاجب ، أن في المسألة أصلاً وفرعاً ثم أصلاً آخر . فالأصل في (أفعل) إن كان اسماً أن يكون صفة ، نحو: هذا رجلٌ أحمرٌ ، ومررت برجلٍ أحمرٍ ، وقد امتنع من الصرف نكرة للوصف ووزن (أفعل) . فإذا سمي به دخل باب (العلم) ، فالعلمية طارئة عليه ولكنها قوية بوزن الفعل فصارت كافية لمنعه الصرف نحو: دخل أحمرٌ [اسم رجل] ، ورأيت أحمرٌ ، وسلّمت على أحمرٍ . فإذا زال عنه التعريف صرف ؛ لأن التكرير الآخر ليس في قوة التكرير الأول ، إذ ليس في الأول ما يشاكله لفظاً ومعنى ورتبة ، فضعف وصار فرعاً عن فرع ، فالراجح عندنا صرفه كمال قال الأخفش تقول : مررت بأحمرٍ وأحمرٍ آخر .

^١ الإيضاح ابن الحاجب ١٥٣/١

^٢ ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٤٦/١

^٣ ينظر (الهوامع) ١٢٩/١

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٢) : وزن الفعل بالغلبة أم بالأولوية ؟

في "وزن الفعل" خلاف لفظي بين الشراح ، فابن الحاجب يرفض مصطلح (الغلبة) أو أحد مشتقاته الذي تردد في كتب النحاة ، ويتشدد في ذلك ؛ لأنه يعده من أقوال المتأخرين ، أما المتقدمون فيقولون (زنة الفعل التي أولها زيادة من زيادات الأفعال) يقول ابن الحاجب : ((هذا قول المتأخرين ، وأما المتقدمون فيقولون المعتبر إما زنة الفعل التي أولها زيادة من زيادات الأفعال كأحمر أو المختصة ، وهذا أولى لأننا إذا أخذنا الغلبة فلا تثبت لنا أن (أفعال) في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، بل ربما ثبت عكس ذلك ..))^١ . قال سيبويه : ((زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بضاربٍ من قولك : ضاربٌ ، وأنت تأمر ، فهو مصروف . وكذلك إذا سميته ضارباً ، وكذلك ضرباً ، وهو قول أبي عمرو والخليل ، وذلك لأنها حيث صارت إسماءً وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجئ في أوائله الزوائد التي ليست في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء))^٢ وقال أيضاً : ((فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوائله زيادة وله مثال في الأسماء تصرف ، فإن سميته باسم في أوله زيادة وأشبهه الفعل لم ينصرف فهنا جملة هذا كله))^٣ . وبمثل ذلك قال المبرد : ((واعلم أنك إذا سميت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء فهو مصروف في المعرفة والنكرة))^٤ وقال أيضاً : ((.. ألا ترى أن الزيادة لا تمنع الصرف من الأسماء إلا ما كان منها على وزن الأفعال ، فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف))^٥ وكذلك قال الزجاج : ((فإذا ورد اسم يشبه هذه الأفعال ذات الزوائد التي زواندها لهذا المعنى ونحوه لم يكن ذلك المثال أصلاً في الفعل ، وكذلك إذا جاء مثال من الفعل بغير زائد وليس ذلك المثال في الأسماء .. فهذا المثال للأفعال خاصة))^٦ .

نرى ابن الحاجب قد وافق كلاً من سيبويه والمبرد والزجاج في حدهم لوزن الفعل ، وهو يشترط أن يختص بالفعل كـ (شمر) و(ضرب) أو يكون في أوله زيادة كزيادته معطلاً ذلك بقوله ((هذا أولى من قول النحويين (أو يكون غالباً في الفعل) فإنه غير مستقيم لوجهين :

أحدهما : أنه رد إلى جهالة إذ لا نعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال .

والثاني : أنه باطل بـ(أفعال) فإن (أفعال) في الأسماء أكثر منه في الأفعال ، وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف ، فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل لم يمتنع (أفعال) لغلبته في الاسم))^٧ ووافق الرضي وابن مالك ، واختاره السيوطي الذي قال : ((والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب لأنه يبطل بأفعال إذ هو في الأسماء أكثر ، إذ ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعال اسمياً إما لتفضيل أو لغيره ، وقد جاء في الأسماء من غير فعل كأجدل وأخيل وأرنب فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم ، ووجه الأولوية أن لتلك الزوائد في الفعل

^١ الإيضاح ابن الحاجب ٦٠/١

^٢ الكتاب ٢٠٦/٣

^٣ المرجع السابق ٢٠٨/٣

^٤ المقتضب ٣١٤/٣

^٥ المرجع السابق ٣١٨/٣

^٦ ما ينصرف وما لا ينصرف ص/٧-٨

^٧ شرح المقدمة الكافية ٣١٠/١ - ٣١١

معنى ولا معنى لها في الاسم فكانت لذلك أصلاً في الفعل^١ واختاره الأشموني (ت/٩٠٠هـ)^٢.

ولكن مصطلح (الغلبة) كذلك قال به قوم من قدماء النحويين في شروحاتهم ومصنفاتهم منهم ابن السراج قال : ((وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة))^٣ وأبو علي الفارسي قال : ((ووزن الفعل الذي يخص الفعل أو يغلب عليه))^٤ وابن جنبي قال : ((السبب الأول هو وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه))^٥ وكذلك الجرجاني و الزمخشري^٦ و العكبري^٧. واختاره أيضاً الخوارزمي إذ قال : ((لأنه لم يكن في أحد الموضوعين موصوف مذكور فصار بالغلبة علماً ، وفي الموضوع الثاني موصوف مذكور فصار بالغلبة وصفاً ، وهذا أصلها))^٨ وابن يعيش إذ قال : ((أما وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرع لأن البناء للفعل إذ كان يخصه أو يغلب عليه فكان أولى به))^٩ وقد قسم ابن يعيش وزن الفعل إلى ثلاثة أضرب ((فوزن يخص الفعل لا يوجد في الأسماء وضرب يكون في الأفعال و الأسماء إلا أنه في الأفعال أغلب ، وضرب يكون فيهما من غير غلبة))^{١٠} واختار ابن عصفور هذا التقسيم فقال : ((وأما وزن الفعل فيقسم ثلاثة أقسام : غالب ، ومختص ومشترك ، فالغالب هو الذي يوجد في الأسماء و الأفعال وأكثر وجوده في الأفعال مثل : يفعل وأفعل وتفعل ، والمختص هو الذي لا يوجد إلا في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلا منقولاً من الفعل وهو فَعَلَ وفَعِلَ . وأما المشترك فهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوي . والذي يمنع الصرف من هذه الأقسام الغالب والمختص ، وأما المشترك فلا يمنع الصرف أصلاً))^{١١} منقولاً كان كـ (حكم) اسم رجل ، أو غير منقول كـ (بصل) اسم رجل^{١٢}.

1 الهوامع ١١٣/١

2 ينظر (حاشية الصبان) ٢٥٩/٤

3 الأصول ٧٩/٢

4 المقتصد ٩٦٣/٢

5 اللمع ص/٢٠٩

6 ينظر (المقتصد) ٩٧٧/٢

7 ينظر (المفصل) ص/٤٥

8 ينظر (اللباب) ٥٠٦/١

9 التخمير ٢١١/١

10 شرح المفصل ابن يعيش ٦٠/١

11 المرجع السابق ٦٠/١

12 الشرح الكبير ٢٠٩/٢

13 ينظر (المقرب) ص/٣٦٠

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٣) : حد منتهى الجموع

إن دقة علماء العربية في استقصاء الحقائق والتعليل لها لازمها قوة ملاحظتهم لكلم العربية ومفرداتها ، فقد لاحظ سيبويه أن المفرد يأتي منوناً فإذا جمع على (مفاعل أو مفاعيل) امتنع تنوينه قال : ((باب ما كان على مفاعل ومفاعيل . اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة))^١ وزاد المبرد على هذين الوزنين ما كان على (فعائل، وفواعل، و أفاعل ، وأفاعيل) ثم قال : ((وكل ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده فغير منصرف في معرفة ولا نكرة))^٢ وعند هذا الجمع يقول ابن السراج : ((هو الذي ينتهي إليه الجموع ولا يجوز أن يجمع))^٣ وبهذا تردد مصطلح (منتهى الجموع) على السنة النحاة من قدماء ومحدثين ولكنهم اختلفوا في حده على وجهين :

الأول : حده أبو علي الفارسي بقوله : ((الذي يكون ثلثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وذلك نحو : مساجد ومنابر ودوابٍ وبناتير ومفاتيح))^٤ وقد اقترب حد الخوارزمي وابن يعيش كثيراً مما ذكره الفارسي . قال الخوارزمي : ((... وهو كل اسم أوله مفتوح ، وبعده ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ..))^٥ وقال ابن يعيش : ((وأما الجمع المتاع من الصرف فهو كل جمع تكون ثلثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدوابٍ ومساجد وبناتير ومفاتيح، فكل ما كان من هذا النوع فإنه لا ينصرف نكرة ولا معرفة))^٦ .

والآخر : جمع التكسير المماثل لصيغة (مفاعل) و (مفاعيل) ولكنهم يريدون بالمماثلة أن الكلمة خماسية أو سداسية ، والحرف الأول مفتوح في الحالتين – سواء ميماً كان أو غير ميم – وأن الثالث ألف زائدة يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها ، أو لثلاثة أحرف أوسطها ساكن^٧ وهو قول الرضي في شرح الكافية قال : ((وضابط هذه الصيغة هو : أن يكون أولها مفتوحاً، وثالثها ألفاً، وبعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر ، أولاً ، كمساجد ودوابٍ ، أو ثلاثة ساكنة الوسط كـ (مصاييح)))^٨ فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصيل ، وإنما عدد الحروف وحركتها ، فالأمر مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له^٩ وقد ((اعترض بعض النحاة على التعريفين السابقين لصيغة منتهى الجموع .. ووضع تعريفاً آخر يحوي شروطاً سبعة ، واعتراضه ضعيف وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه))^{١٠} والأحسن الاقتصار على التعريف الأول لعدم معارضته الميزان الصرفي الأصيل^{١١} .

١ الكتاب ٣ / ٢٢٧
٢ المقتضب ٣ / ٣٢٧
٣ الأصول ٢ / ٩٠
٤ المقتصد ٢ / ١٠٢٥
٥ التخمير ١ / ٢١٣
٦ شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦٣
٧ ينظر (النحو الوافي) ٤ / ٢٠٨
٨ شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٧
٩ ينظر (النحو الوافي) ٤ / ٢٠٩
١٠ المرجع السابق ٤ / ٢٠٩ الهامش
١١ المرجع السابق ٤ / ٢٠٩

لماذا منع منتهى الجموع من الصرف ؟

اتفقوا على إحدى العلتين وهي "الجمع" بكونه نهاية جمع التكسير ، فلا يمكن جمعه مرة أخرى فكأنه جمع مرتين فصار مطلق الجمع^١ . واختلفوا في العلة الثانية ، فقال فريق : أنه جمع لا نظير له في الأحاد وعدم النظر يؤكد فيه الجمع ، وهذا قول سيبويه^٢ والمبرد^٣ والزجاج^٤ وأبو علي الفارسي^٥ وابن جني^٦ و الزمخشري^٧ و العكبري^٨ واختاره ابن يعيش، وهذا الرأي هو الغالب الراجح وعليه الجمهور وهو معنى قولهم قائم مقام العلتين .

وقال آخرون : العلة تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديراً ، فالتحقيق نحو : أكالب وارهط جمع أكلب وارهط ، والتقدير نحو : مساجد ومناير .. وهذا اختيار ابن الحاجب واستضعف أقوال النحاة إذ قال : ((وهذا أولى من قول الكثيرين (لأنه جمع لا نظير له في الأحاد) فإن ذلك منقوض بـ (أفلس) وبابه وهو أكثر من أن يحصى فـ (أفعل) جمع لا نظير له في الأحاد فكان جديراً بأن يمنع من الصرف))^٩ ورد العكبري بأن ((الفرق بين أكلب وأجمال وبين الأحاد حركة فقط .. وذلك اختلاف يسير بخلاف هذا الجمع فإنه يخالف الواحد في الحروف والحركات))^{١٠} وفصل الردّ عليه الأشموني من ثلاثة أوجه^{١١} :-

أحدها : أن أفعلاً و أفعلاً يجمعان على أفاعيل و أفاعل كأنعام على أتاعيم ، وأقوال أقاويل ، وأكلب على أكالب ، وارهط على أراهط ، فقد جرى في هذا مجرى الواحد إذا كسر^{١٢} وقد نص الزمخشري أنه مقيس فيهما .

الثاني : أنهما يصغران على لفظهما كالأحاد تقول في تصغيرهما : أكيلب واتيعام . واما مفاعل و مفاعيل فإما أن يُردّا إلى واحدهما ثم يصغر الواحد ، وإما أن يُردّا إلى جمع القلة فيصغران تقول في مساجد مسيجمات .

الثالث : وجود ما يماثل أفعلاً و أفعلاً في الهيئة وعدد الحروف في غير الجمع فمثل أفعال تجوال ومثل أفعال تتفل .

وقد قيد ابن الحاجب هذا الجمع بشرط وهو أن يكون بغير هاء قال : ((فالأولى أن يقال والجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع من غير تاء التأنيث ليخرج ما علا زنته واحد بتاء التأنيث كفرازة ، لأنه بالتاء يكون على زنة كراهية فيشبه المفرد فيضعف قوة صيغة منتهى الجموع))^{١٣} وقال أيضاً : ((والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كـ (مساجد) و (مصاييح) وأما (فرازة) فمنصرف))^{١٤} وهو في قوله هذا يوافق سيبويه^{١٥} الذي عدّ هذه الهاء لازمة ممتزجة ببنية الكلمة كما ضمت (موت) إلى (حضر) و(كرب) إلى (معدى) لأنه يرى أنها ليست من الحروف التي تكون زيادة في هذا البناء^{١٦} ولكنها

١ ينظر (اللباب) ٥٠٣/١ ، و (الأصول) ٩٠/٢

٢ ينظر (الكتاب) ٢٢٧/٣

٣ ينظر (المقتضب) ٣٢٧/٣

٤ ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/٦٣

٥ ينظر (المسائل العسكرية) ص/١٣١ ، و (المقصد) ١٠٢٥/٢

٦ ينظر (اللمع) ص/٢٢٠

٧ ينظر (المفصل) ص/٤٥

٨ ينظر (اللباب) ٥٠٣/١

٩ شرح المقدمة الكافية ٢٩١/١

١٠ اللباب ٥٠٤/١

١١ ينظر (حاشية الصبان) ٢٤٢/٣

١٢ ينظر (الكتاب) ٢٣٠/٣

١٣ الإيضاح ابن الحاجب ١٣٦/١ - ١٣٧

١٤ شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢٦/١

١٥ ينظر (الكتاب) ٢٢٨/٣

١٦ ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/٦٤ - ٦٥

قربت هذا الجمع المفرد ((فتلحق ما فيه الهاء من نحو : صياقلة بباب طلحة وتمررة))^١ وتبعه في ذلك المبرد^٢ وابن السراج^٣. وذكر ابن عبد الغفار (ت/ ٣٧٧هـ) أن (مفاعل) الذي تدخله تاء التأنيث على أربعة أضرب فقال : ((باب ما جاء على مفاعل فدخلته تاء التأنيث وذلك على أربعة أضرب : فمن ذلك ما يدل لحاقها على النسب وذلك قوله : المهالبة والمناذرة والأشاعة .. ومن ذلك ما دخل على الأعجمية المعربة نحو : السيابجة والموازجة ، وقد قالوا : صيقل صياقلة ، وقشعم قشاعمة .. فإن شئت حذفته الهاء فقلت الأشاعت كما تقول الصياقل ... ومن ذلك أن تدخل الهاء عوضاً من الياء التي تلحق مفاعل مثل : فرزان و فرازنة ، وججاج و ججاجحة ، زنديق وزنادقة ، فالهاء في هذا الباب لازمة لا تحذف لأنها تعاقب الياء التي في الججاجيح فإن حذفها أتيت بالياء ، لأنهما يتعاقبان))^٤ ونجد الشيخ خالد^٥ ينص على أن المفرد لا يكون على الصيغ التي ورد عليها هذا النوع من الجمع ، فلا يوجد اسم مفرد ثلثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا خرج عن هذه الصيغ بأحد الأمور الآتية^٦ :

- أ - أن يكون أول هذا المفرد مضموماً نحو : عذافر .
 - ب - بأن تكون الألف الثالثة عوضاً من إحدى ياءي النسب تحقيقاً كيماً أو تقديرًا كتهام .
 - ج - بأن يكون ما يلي الألف ساكناً نحو عبال جمع عبالة .
 - د - بأن يكون ما يلي الألف مفتوحاً نحو براكاء .
 - هـ - بأن يكون ما يلي الألف مضموماً نحو المصدر من تدارك بفتح الراء على تدارك .
 - و - بأن يكون ما يلي الألف كسراً عارضاً ، لاعتلال الآخر كالمصدر من (تواني) على تفاعل بضم العين تقول : (تواني) بضم النون ، ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ، ثم أعلّ إعلال قاض فصار (توان) بكسر ما بعد الألف كسراً عارضاً .
 - ز - بأن يكون الحرف الثالث من الأحرف الثلاثة التي وليت الألف محركاً لا ساكناً طواعية مصدرًا
 - ح - بأن يكون الحرف الثاني والثالث بعد الألف عارضين للنصب منويًا بهما الانفصال كظفاري و وباري نسبة إلى ظفار و وبار .
- أما الدكتور : ابراهيم مصطفى^٧ فقد ذكر أن عدم صرف منتهى الجموع سببه تعريف هذا الجمع الذي يعود - في نظره - إلى دلالاته على الإحاطة والشمول وهذا واضح إذا أريد به الاستغراق وتمام الإحاطة ، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منون . وأبطل هذا الرأي الدكتور : فاضل السامرائي^٨ بأنه لم يقل أحد من النحاة أن صيغة منتهى الجموع تدل على الإحاطة والشمول .

١ الكتاب ٢٢٨/٣

٢ ينظر (المقتضب) ٣/٣٢٧ ، ٣٤٥

٣ ينظر (الأصول) ٢/٩٠

٤ كتاب التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي تحقيق ودراسة د. كاظم مرجان عالم الكتب - بيروت

٥ ط ١٩٩٩/٢ م

٦ الأزهري : الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى المصري الشافعي ولد بمصر سنة ٨٣٨هـ ، وأخذ النحو واللغة عن علمائها و بها توفي سنة ٩٠٥هـ له (التصريح على التوضيح) و (المقدمة الأزهرية في علم العربية) و (تمرين الطالب على صناعة الإعراب) وغيرها .

٧ ينظر (حاشية الصبان) ٣/٢٤٣ ، و (الأصلية والفرعية في النحو العربي) د. يسرية محمد إبراهيم حسن ص / ٦١

٨ ط ١٩٩٦ م

٩ ينظر (إحياء النحو) ص / ١٩١ - ١٩٢ .

إبراهيم مصطفى : عضو مجعبي ، تخرج في دار العلوم ، ودرّس في كلية الآداب ، ثم انتقل عميداً لكلية دار العلوم ، ألف كتاب (إحياء النحو) فأثار ضجة ودرّس في مصر أربع سنوات ، ثم ألغى التدريس به ، شارك في تحقيق (سر صناعة الإعراب) لابن جني و (الأنساب) للبلاذري ، توفي سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٦٢ م .

٨ ينظر (معاني النحو) فاضل السامرائي ٣/٣٠٣

ولبعض المحدثين رأي طريف في هذه المسألة إذ جعل لهذه الصيغة ملحقات فقال : ((والملحق بها هو : كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالاته على المفرد سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً ، أم غير أصيل ، علماً أم غير علم ، ومرتبلاً أم منقولاً ، فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل : هوازن ، ومثال العلم المعرب : شراحيل من الأعجمي المعرب الذي ليس علماً : سراويل ... ومثال الأعلام المرتجلة في العصور الحديثة : كشاجم علم رجل، وبهادر علم مهندس هندي ، و صنافير قرية مصرية ... فكل هذه الاسماء - ونظائرها - يعتبر ملحقاتاً بصيغة منتهى الجموع يجري عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالاً على المفرد وجارياً على وزن من أوزانها ، ويقال في إعرابه : أنه ممنوع من الصرف لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع أو لأنه مفرد ملحق بها . وأما هي فممنوعة أصالة لدلالاتها على الجمع حقيقة))¹ .

ويرى الباحث أن ما قاله الدكتور: عباس حسن² هو رأي ثاقب ، لولا أنه يخالف تعريف (منتهى الجموع) أي أنه ليس جمعاً بل هي مفردات ، والخلاف معه سيكون في الألف أهي للتكسير أم أصلية ؟ أما مماثلتها لوزن منتهى الجموع فلا خلاف فيه ، والقول إن كل صيغة تماثل وزناً ما تأخذ حكم ما تماثله قول لا يسلم من خطأ ، فإن (ندمان ، و سيفان) تماثل وزن (غضبان ، وعطشان) ولم يقل أحد إنها تأخذ حكمها .

¹ النحو الوافي د. عباس حسن ٢١٥/٤

² عباس حسن : عضو مجعني تعلم بالأزهر ، ثم التحق بدار العلوم وأصبح مدرساً فيها ، من مؤلفاته (النحو الوافي) و(اللغة والنحو بين القديم والحديث) ، توفي سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٤) : المؤنث الثلاثي ساكن الوسط .

إن بين النحويين في الأسماء المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط خلافاً في صرفها ما بين مجيز وماتع على الأوجه الآتية :
أولاً : جواز الأمرين ، الصرف وتركه ، وعليه الجمهور . فذهب سيبويه إلى جواز الصرف مع ترجيح المنع إذ قال : ((..فإن سميته بثلاثة أحرف وكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو إسماءً غالب عليه المؤنث فأنت بالخيار : إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود . وتلك الأسماء نحو : قدر ، وعز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند))^١ .
واختلف النحاة الذين جوزوا الأمرين فمنهم من رجح الصرف كابن قتيبة^٢ ، وعيسى بن عمر ، واستحسن هذا الوجه الخوارزمي فقال : ((وأما الاستحسان أن يصرف لمقاومة الخفة فيه الثقل الناشئ من سبب امتناع الصرف فيصير كأن ذلك الثقل لم يوجد))^٣ . ومنهم من رجح المنع كسيبويه^٤ والميرد^٥ والعكبري^٦ ، واختار هذا الوجه ابن يعيش فقال : ((اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكان الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فاتصرف))^٧ واختاره أيضاً ابن الحاجب فقال : ((.. والمختار منع الصرف باب هند))^٨ وأبو حيان الأندلسي^٩ والسيوطي^{١٠} .
واحتج هؤلاء بالسمع والقياس ، فالسمع قول جرير^{١١} : [من المنسرح]
لم تتلق بفضل منزرها دعد^{١٢} ولم تغد دعد^{١٣} في العلب
وقول الحطيئة^{١٤} : [من الطويل]

ألا حبذا هند^{١٥} ، وأرض بها هند^{١٦} وهند أتى من دونها التأني والبعد
وأما القياس فالخفة^{١٧} لأن الاسم الثلاثي لما سكن وسطه خف فصارت خفة لفظه تعادل الثقل فصرف ، ولأنه بسكون وسطه خالف الفعل ؛ إذ ليس في الفعل ساكن الوسط^{١٨} .
ثانياً : لا ينصرف بحال وعليه أبو إسحاق الزجاج^{١٩} والأخفش^{٢٠} واحتج هؤلاء بوجود السببين المتاعين ولا عبرة بالخفة لأن موانع الصرف أشباه معنوية فلا معارضة بينها وبين

^١ الكتاب ٢٤٠/٣ - ٢٤١ .

^٢ ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، نزيل بغداد ، كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام العرب ، حدث عن إسحاق بن راهويه ، وأبي حاتم السجستاني ، وعنه ابن درستويه ، توفي سنة ٢٧٦ هـ له (تأويل مشكل القرآن) و (معاني القرآن) و (خلق الإنسان) و (دلائل النبوة) وغيرها .

^٣ التخمير ٢٢٥/١ - ٢٢٦ .

^٤ ينظر (الكتاب) ٢٤٠/٣ - ٢٤١ .

^٥ ينظر (المقتضب) ٣٥٠/٣ .

^٦ ينظر (اللباب) ٥٠٨/١ .

^٧ شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ .

^٨ الإيضاح لابن الحاجب ١٥٣/١ - ١٥٤ .

^٩ ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٤٠/١ .

^{١٠} ينظر (الهوامع) ١٢٢/١ .

^{١١} لجرير في ملحق ديوانه ص/١٠٢١ سلسلة ذخائر العرب رقم/٤٣ بشرح : محمد بن حبيب ، وبلا نسبة في (الكتاب) ٢٤١/٣ ، و (الخصائص) ٦١/٣ ، ٣١٦ ، ونسب لابن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص/١٧٨ بتحقيق وشرح د/ محمد يوسف نجم دار صادر و دار بيروت ط/ ١٣٧٨ - ١٩٥٨ م .

^{١٢} ديوان الحطيئة ص/ ٦٤ برواية وشرح / ابن السكيت قدم له ووضع فهارسه د/ حنا نصر الحتي دار الكتاب العربي ط ١٤١٥/١ - ١٩٩٥ م .

^{١٣} ينظر (اللباب) ٥٠٨/١ .

^{١٤} ينظر (الإقليد) ٢٧١/١ .

^{١٥} ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/ ٦٨ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٧٠/١ .

^{١٦} ينظر (اللمع) ص/ ٢١٣ الهامش

اللفظ^١ . وخطأ الزجاج رأي البصريين بقوله : ((وهذا خطأ ، لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف . فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف ، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف ؛ فإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف))^٢ والأبيات التي استشهدوا بها فهي عنده ضرورة وقد أجمعوا من أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر^٣ .

ثالثاً : وعليه الفراء^٤ وهو إن ما كان اسماً لبلد كـ(فيد) فلا يجوز صرفه وما لم يكن جاز

لأنه لم تكثر أسماء البلدان في كلام العرب كما تكثر أسماء النساء نحو : هند و دعد ، لذا لزمها الثقل ، وقد علل النحاة هذا الرأي بمسألة الخفة والثقل كما لاحظنا عند أصحاب الرأي الأول^٥ .

رابعاً : إذا أضيف إلى التانيث العجمة فيتحتم المنع وجهاً واحداً كـ(جور) و(ماه)^٦ . خامساً : إن سميت امرأة بمذكر كزيد – علماً لمؤنث – وجب المنع ، أولاً : لأنه انتقل من الأصل إلى الفرع ومن الخفة إلى الثقل . وثانياً : لإزالة اللبس بالمذكر في نحو : رأيت زيداً اسم رجل ، ورأيت زيداً اسم امرأة، وهو قول سيبويه^٧ وأما إن سميت المذكر بمؤنث ثلاثي نحو (هند) و(قدم) صرفته معرفة ونكرة لأنك نقلت فرعاً إلى أصل أزال معنى الفرع^٨ كقول الشاعر^٩ : [من الطويل]

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره
أما المؤنث الثلاثي محرك الوسط فقد ذكر ابن الحاجب^{١٠} في شرح المفصل لاتفاق على منع صرفه ولولا الثقة بالمؤلف لقننا أنه سهو منه ولكنه حجة ثبت فيما ينقل^{١١} ، وقد حكى هذا كما حكى القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب للإجماع سبب لكونه لم يطلع على قول مخالف .

ويرى الباحث أن في هذه المسألة وجهين : وجوب منع الصرف إذا كان المؤنث أعجمياً أو اسم بلد أو متحرك الوسط . ويجوز الوجهان إذا كان ساكن الوسط ويترجح لدينا المنع لقيام القاعدة عملاً بالقياس من جهة ، ولأن الخفة والثقل أمر غير منضبط وأيضاً هو خاضع للذوق والنطق وأذواق الناس تتغير مع الزمن من جهة أخرى .

^١ ينظر (اللباب) ٥٠٩/١

^٢ ما ينصرف وما لا ينصرف ص/٦٩

^٣ المرجع السابق /٦٩

^٤ ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٤٠/١ ، و (الهوامع) ١٢٢/١

^٥ ينظر (الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب دراسة وتحليل) د/أيوب جرجيس القيسي ص/٦٣ دار الإيمان / الإسكندرية ط/٢٠٠٤ م .

^٦ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١٥٣/١

^٧ ينظر (الكتاب) ٢٤٢/٣ ، و(ارتشاف الضرب) ٤٤٠/١

^٨ اللباب ٥١٠/١

^٩ لم أعثر على قائله .

^{١٠} ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١٥٣/١

^{١١} ينظر (عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك) محمد محي الدين عبد الحميد ١١٦/٤ مدرج بهامش أوضاع المسالك .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٥) : (زفر) مصروف أم ممنوع من الصرف ؟

معنى العدل عند النحاة هو أن تريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذي تريد إلى آخرنحو : أن تقول (عمر) والمقصود(عامراً) ^١ فيكون (عمر) دالاً على شيتين هما لفظ (عمر) ومعناه . والاسم لا يدل على أكثر من شيء واحد وإنما ذلك للفعول ، فلما دل على شيتين بالعدل خرج عن حكم الأصول فظهرت فيه الفرعية ^٢ . ويمنع العدل من الصرف مع العلمية في خمسة أشياء ^٣ هي :

- ١ . ما كان علماً نحو : عمر وجشم وزفر .
- ٢ . فُعل المختص بالنداء نحو : فسق ، وغدر .
- ٣ . فُعل المؤكد به نحو : كتع وجمع وبصع وبتع .
- ٤ . (سحر) الملازم للظرفية والمعين لوقت بعينه ، على ما سنبينه في المسألة التي بعدها ^٤ .
- ٥ . (فعال) علم المؤنث عند بني تميم فإتهم يعربونه ، ويبنيه الحجازيون على الكسر لشبهه بالفعل ، وأكثر التميميين يوافقون الحجازيين في ما آخره راء : كسفار اسم ماء ، و حضار اسم كوكب ، وظفار علم بلد .

ويقسم النحاة العدل على قسمين :

((١ / تحقيق : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ، كالعدل في سحر ، وأخر ، ومثني . فان الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ فيها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة .

٢ / تقديري : وهو الذي يمنع فيه العلم من الصرف سماعاً عن العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف ، فيقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها مثل : عمر ، وزفر)) ^٥ وهذا الأخير هو مثار المسألة وموضوعها .

وقبل أن نخوض في المسألة سنبيين أولاً أن وزن (فُعل) يأتي في العربية على أربعة أوجه ^٦ : —

أحدها : معرفة نحو : عمر وزفر وجشم وقتم .

الثاني : نكرة نحو : جرد ونغر وصرد .

الثالث : جمع نحو : غرف وصور ودرر .

الرابع : وصف نحو : حطم ولبد ((فأما فسق وخبث فيستعمل في النداء للمذكر خاصة وهو مبني ، فان سميت به صرفته ، لأنه لا يعمل إلا في النداء)) ^٧ .

أغلب النحاة على أن "فعل" المعدول في حال المعرفة عن فاعل نحو : عمر و زفر غير منصرف ، قال سيبويه : ((.. وأما عمر و زفر فإتما منعهم من صرفهما وأشباههما أهما ليسا كشيء مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناءؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو : عامر وزافر، ولا

¹ ينظر(المقتصد) ١٠٠٧/٢

² ينظر(الإقليد) ٢٥٧/١

³ ينظر (الهوامع) ١٠٣/١

⁴ ينظر في الرسالة (الفصل الثاني) المسألة / ١٦

⁵ النحو الوافي عباس حسن ٢٢٢/٤

⁶ ينظر(الكامل) للمبرد ٥٨٧/٢ ، و(اللباب) ٥١٣/١ ، و(الشرح الكبير) ٢٢٩/٢ .

⁷ اللباب ٥١٣/١

يجيء "عمر" وأشباهه محدودا عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة^١ وهو قول الميرد^٢ وابن السراج^٣ وابن جنبي^٤ و العكبري^٥ ، واختار المنع ابن يعيش إذ قال : ((وكذلك زفر معدول عن زافر علما^٦)) و ابن الحاجب وان لم يذكر لفظ "زفر" فقال : ((وقولهم نحو عمر وزحل وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه وإنما يمنع من الصرف ما منع منه و يصرف ما صرف .. والأكثر في لغتهم صرف فعل علما^٧)) وتبعهم ابن مالك^٨ وابن هشام^٩ و الأشموني^{١٠} .

ولم يعرف السبب لمنع الصرف في هذه الأعلام بل هو مجهول ، قال ابن جنبي : ((ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الاسماء ، فان كنت تعرفه فهاته))^{١١} ولهذا سمي هذا العدل بالعدل التقديري ، حيث يصار إليه عند عدم وجود سبب ينضم الى ما يستقل بالمنع^{١٢} وطريق العلم به السماع . فقد منعت العرب "فعل" ولا علة فيه مع العلمية والمسموع من ذلك ((عمر ، وزفر ، ومضر ، وثعل ، وهبل ، وزحل ، عصم ، وقزح ، جشم ، وقثم ، جمع ، وجحا ، دلف ، وبلع : بطن من قضاة ، ولم يسمع غير ذلك . نعم ذكر الأخفش أن (طوى) من هذا النوع فقال : وهذه الاسماء كلها أعلام عدلت تقديرا عن فاعل (الاثعل) فعن أفل .. وإنما جعلناها معدولة لأمر نجعله))^{١٣} ولم يكن بد أن يتمحل النحاة العدل هاهنا لأمرين :

أحدهما : لو لم يقدر عدله لترتب المنع على علة واحدة وهي العلمية قال ابن الحاجب : ((إما جعل هذا من باب التقدير لأنه ليس له قياس يستدل به على عدله ، ولو لم تمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل ، ولكنهم لما منعه من الصرف — وقد علم انه لا يمنع إلا من علتين ، ولم تكن فيه علة ظاهرة إلا العلمية — حكم بتقدير العدل فيه ؛ لأنه لو لم يقدر لزم منه خرم قاعدة معلومة من كلامهم .. ولذلك لم يقدر عدل في (أدد) علما لما ورد في كلامهم منصرفا))^{١٤} وقال الموصلي : ((لآتهما [عمر وزفر] لو لم يردا غير مصروفين في اللغة لما حكم بالعدل فيهما لأنه لو لم يحكم بالعدل فيهما للزم إما منع الصرف لعة واحدة ، أو الحكم بصرف ما ورد غير مصروف ، وكلاهما محال))^{١٥} .

والآخر : ((أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ، ولم يجعل مرتجلا وكذا باقيها))^{١٦} . وذكر بعضهم لهذا العدل فوائد منها : — الأولى لفظية : وهي الخفة^{١٧} .

الثانية معنوية : وهي تمحيص العلمية^{١٨} ((بالإعلام بأن عامرا لا يراد به الوصف بل التسمية))^{١٩} .

١ الكتاب ٢٢٣/٣

٢ ينظر (المقتضب) ٣٢٢/٢

٣ ينظر (الأصول) ٨٨/٢

٤ ينظر (الخصائص) ٥٢/١

٥ ينظر (اللباب) ٥١٣/١

٦ شرح المفصل ابن يعيش ٦٢/١

٧ الإيضاح ابن الحاجب ١٣٥/١

٨ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٤٧٣/٣

٩ ينظر (أوضح المسالك) ١١٩/٤

١٠ ينظر (حاشية الصبان) ٢٦٤/٤

١١ الخصائص ٥٢/١

١٢ ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١٢٢/١

١٣ الهوامع ١٠٣/١

١٤ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٢٧٥/١

١٥ شرح كافية ابن الحاجب الموصلي ١٢١/١

١٦ حاشية الصبان ٢٦٤/٤

١٧ المرجع السابق ٢٦٤/٤

١٨ المرجع السابق ٢٦٤/٤

١٩ اللباب ٥١٣/١

الثالثة : ((توكيد المعنى المشتق منه في المسمى كالعمارة و الزفر))^١
 ووجه الخلاف في المسألة أن الخوارزمي خطأ جمهور النحاة ، وأبطل إجماعهم على
 منع صرف (زفر) بعبارته القاسية يقول : ((أجمع النحويون عن آخرهم على أن عمر وزفر
 غير مصروفين ، وهذا إجماع باطل))^٢ ويحتج لرأيه هذا بأن "زفر" قد جاء في النكرات
 مصروفاً في قولهم : رجل زفر وهو كثير العطاء ،، وانه قد دخله الألف واللام كقول الشاعر^٣
 [من البسيط]

أخو رغائب يعطيها ويُسألها يَأبَى الظلّمة منه النوفل الزفر
 واستدل على أن هذا مذهب أبي علي الفارسي يقول : ((وهذا مذهب أبي علي الفارسي
 قال لو سميت بزفر وبنغر وحطم وجعل فانه منصرف معرفة ونكرة))^٤ وعبارة أبي علي كما
 جاء في [المقتصد] قال : ((ولو سمي رجل نُغرا أو جُعلاً أو حُطماً لا تصرف في المعرفة
 والنكرة لأن فيها التعريف فقط دون العدل))^٥ فلم يذكر "زفر" التي هي مثار المسألة .
 ويستدل الخوارزمي لرأيه هذا بقوله : ((فان سألت في هذه المسألة توارد إجماعان ،
 أحدهما : إجماعهم على أن زفر غير منصرف ، والثاني : إجماعهم على أن كل ما كان على
 هذا الوزن وهو علم منقول فانه منصرف ، فلم جعلت هذا الإجماع بالبطان أولى من ذلك
 الإجماع ؟؟ أجبت : لأن الإجماع هاهنا على شيء عددي و الإجماع هناك إجماع على شيء
 تقريري ، و يبطل الإجماع على شيء عددي أولى من الإجماع على شيء تقريري ، لأن
 السهو في العدديات أحرى منه في التقريريات ، ولأنه لو بطل هذا الإجماع لم يبطل إلا حكم
 في صورة واحدة ولا كذلك ثم ، فبعد ذلك لو أصبت زفر غير منصرف لا يخلو من أن يكون
 في الشعر أو خارجه ، فان كان خارج الشعر لم اقبله ، وإن كان في الشعر حملته على
 مذهب الكوفيين لأن مذهبهم أن الاسم يمنع الصرف بالعلمية المجردة))^٦ ، وقد رد
 الموصلية^٧ ما ذكره الخوارزمي بأن (زفر) المعرفة ليس منقولا عن (زفر) النكرة ، فاللفظ
 متفق ولكن المعنى مختلف ، ولعدم التفريق بين الصورتين لفظاً أخطأ بعض المتأخرين
 فصرف (زفر) وشنع عليه النحاة ، (قال العلوي في شرحه ٤٤/١ : واعلم أن الخوارزمي
 قد أورد كلاماً على النحاة وطول فيه أفاسه ونحن نحكيه بألفاظه ونظهر أنه ليس وراءه
 كثير فائدة [وأورد نص كلام الخوارزمي ثم قال] هذه ألفاظه واعلم أن كلامه هاهنا قليل
 الجدوى كثير الدعوى ، وبيانه أتا إنما قضينا بترك الصرف في مثل هذه الأعلام المنقولة
 على هذا البناء لما وجدناها غير منصرفة في كلام العرب فلم يكن لنا بدّ من تحمل هذه العلة
 ، لأننا لو لم نتمهلها لأدى الى ارتكاب أحد محذورين ، إما صرفها وقد وردت غير مصروفة
 وهذا محال ، واما ترك صرفها لعلّة واحدة وهذا محال أيضا .. وأطال في رده ثم قال في
 نهايته : وعند هذا الكلام يتحقق الناظر أن اعتراضه عليه ليس له وقع ، ولا يتحصل منه
 مقصود بالتقرير الذي لخصناه وبالله التوفيق))^٨ .

ويرى الباحث أن منع (زفر) من الصرف معرفة هو الراجح قياساً على ما منعه العرب
 من معارف جاءت على وزن (فعل) وليس من سبب مقتع يخرج هذه اللفظة من مثيلاتها ،
 ومجيء هذا الوزن معرفة مصروفاً قليل أو نادر ولم يحفظ منه شيء إلا (أدد) . أما النكرة
 فلا خلاف في صرفه بين النحاة ، فان وجد (زفر) مصروفاً فلعله كما قال الموصلية : اللفظ
 واحد والمعنى مختلف ، ولعدم التفريق بين الصورتين أخطأ بعض المتأخرين فصرفه .

١ المرجع السابق ٥١٣/١

٢ التخمير ٢١٤/١

٣ منسوب لأعشى باهلة في (الصاح) للجوهري مادة (زفر) ، و (الخرزانه) ١٩٠/١ ، ولم أعر عليه في ديوانه .

٤ التخمير ٢١٥/١

٥ المقتصد ١٠١٢/٢

٦ التخمير ٢١٥/١ - ٢١٦

٧ ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) الموصلية ١٢١/١

٨ شرح المقدمة الكافية ٢١٦/١ الهامش

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٦) : منع الاسم المصروف من الصرف

أجاز النحويون صرف الممنوع من الصرف في ثلاثة أحوال هي^١ :—
(١) يصرف للتناسب كقوله تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ يَقِينٌ ﴾^٢ بتووين "سبأ" وقال
تعالى : ﴿ سَلَسَلًا وَأَعْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾^٣ بتووين (سلاسل) على قراءة نافع^٤ والكسائي .
(٢) يصرف للضرورة الشعرية ولا خلاف في ذلك كقول امرئ القيس^٥ : [من الطويل]
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقلت لك الويلات انك مرجلي
وكقول زهير^٦ : [من الطويل]

تبصر خليلي هل ترى من ضعائن تحملن بالعلياء من فوق جرثم
((واستثنى الكوفيون من هذا (أفعل) التفضيل فلم يجزوا صرفه ، واحتجوا بأن
حذف توينه إنما هو لأجل (من) فلا يجمع بينه وبينها^٧)) والعة عند البصريين أن
صرف ما لا ينصرف ردّ للأصل ، فالأصل فيه الصرف فكذلك (أفعل منك) .
٣ . ينصرف مطلقاً أي في الاختيار على لغة قوم حكاها الأخفش ورأى أنها كانت لغة
الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف
فتمرن على ذلك ألسنتهم وتعتاد حتى صار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً ،
ونقل الرضي أن هذه اللغة حكاها الكسائي ثم قال : ((وأكره غيرهما ، إذ ليس
بمشهور عن أحد في الاختيار .. وأما الضرورة فلا خلاف في جواز صرفه))^٨ .
وأما عكس ما تقدم وهي مسألة منع المصروف من الصرف ، فقد ذكر ابن الأثيري^٩ و
الزبيدي^{١٠} مذهبن للخلاف فيها ، هما البصري والكوفي ، وزاد البغدادي ثالثاً هو الجواز مع
العلمية ونسبه للسهيلي^{١١} . ولكننا سنعمد تقسيم السيوطي^{١٢} إذ ذكر في المسألة أربعة
مذاهب :—

الأول : الجواز المطلق حتى في الاختيار نسبه لثعلب .
الثاني : المنع المطلق حتى في الشعر وهو مذهب أكثر البصريين^{١٣} ، وأبي موسى الحامض^{١٤}

١ ينظر (الهوامع) ١٣١/١ و (الإنصاف) ٤٩١/٢

٢ سورة النمل / آية (٢٢)

٣ سورة الإنسان / آية (٤)

٤ نافع : نافع بن عبد الرحمن بن ابن نعيم الليثي بالولاء المذني ، أحد القراء السبعة ، اشتهر بالمدينة وأقرأ الناس بها وبها توفي سنة
١٦٩ هـ ، كان أسود حسن الخلق ، أصله من أصبهان ، إليه انتهت رئاسة القراءة بالمدينة . .

٥ ديوانه ص / ٣٤ ط/ دار صادر

٦ ديوانه ص / ٧٦ ط/ دار صادر

٧ الهوامع ١٣٢/١

٨ شرح الكافية للرضي

٩ ينظر (الإنصاف) ٤٩٣/٢ — ٥٢٠

١٠ ينظر (انتلاف النصر) ص / ٥٩ المسألة / ٤٢ قسم الأسماء

١١ ينظر (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) عبد القادر بن عمر البغدادي ١٥٧/١ قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ د. محمد
نبيل طريفي (إشراف / د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية / بيروت ط ١٩٩٨م

١٢ ينظر (الهوامع) ١٣٢/١

١٣ ينظر (الإنصاف) ٤٩٣/٢ ، و (انتلاف النصر) ص / ٥٩ ، و (الهمع) ١٣٢/١

١٤ ينظر (الهمع) ١٣٢/١ .

الحامض : أبو موسى سليمان بن محمد الحامض بن أحمد الحامض ، من أصحاب ثعلب ، أخذ عن البصريين ، كان وراقاً موصوفاً
بحسن الخط وضبطه توفي سنة ٣٠٥ هـ ، له (خلق الإنسان) و (كتاب النبات) و (كتاب الوحوش) .

من الكوفيين ، و المبرد^١ و الزجاج^٢ وأبي علي الفارسي^٣ وابن جني^٤ واختاره الزمخشري فقال: ((وأما السبب الواحد فغير مائع أبدا ، وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت))^٥، واختاره أيضا الخوارزمي فقال: ((والسبب الواحد من هذه الأسباب التسعة لا يمنع الصرف اللهم إلا عند الكوفيين))^٦ وكذلك ابن يعيش إذ قال: ((فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منعه من الصرف لم يجز عدي))^٧ و الجندي^٨ و السيوطي^٩ .
وقد ذكر هؤلاء للمنع أسبابا هي :-

- ١ . أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة ، فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل شبهوا ذلك ((بالحق في الذمة، لا يثبت إلا بشاهدين ، لأن البراءة أصل))^{١٠} والأصول تراعى ويحافظ عليها^{١١} .
 - ٢ . أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة^{١٢} ((ولو اعتبر السبب الواحد لخرج أكثر الأسماء عن أصلاتها))^{١٣} وحينئذ تكثر مخالفة الأصل ولأدى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف^{١٤} .
 - ٣ . ((أن الفعل فرع عن الاسم فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي))^{١٥} .
 - ٤ . ((أن الاسم الذي فيه سبب واحد يكون متميلا بين الأصل وهو الانصراف وبين الفرع وهو عدم الانصراف فيجذبه الأصل إلى نفسه لما به من قوة الأصالة ، فإذا انضم إلى ذلك السبب سبب آخر يترجح جانب الفرع فيجذب الاسم إليه))^{١٦} .
- المذهب الثالث : الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وهو مذهب الكوفيين^{١٧} ونسب إلى الأخفش وأبي القاسم بن برهان^{١٨} من البصريين^{١٩} واختاره ابن الأنباري^{٢٠} ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس، و العكبري^{٢١} وابن الحاجب^{٢٢} و الزبيدي^{٢٣} وصححه السيوطي^{٢٤} .
 واحتج هؤلاء بالسمع والقياس . أما السماع فكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ وقد ذكر ابن الأنباري^{٢٥} ما يزيد على عشرين بيتاً منها قول الشاعر^١: [من الطويل]

^١ ينظر (المقتضب) ٣٥٤/٣

^٢ ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/٥ - ٦

^٣ ينظر (المسائل العسكرية) ص/١٢٥

^٤ ينظر (اللمع) ص/٢١٠، و (سر صناعة الإعراب) ١٩٨/٢

^٥ المفصل ص/٤٥

^٦ التخميم ٢٢٢/١

^٧ شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/١

^٨ ينظر (الإقليد) ٢٥١/١

^٩ ينظر (الأشباه والنظائر) ٤١/٢

^{١٠} اللباب ٥٠٠/١

^{١١} ينظر (الأشباه والنظائر) ٤١/٢

^{١٢} ينظر (اللباب) ٥٠٠/١

^{١٣} شرح كافية ابن الحاجب الموصل ١١٦/١

^{١٤} الإنصاف ٥١٤/٢

^{١٥} الأشباه والنظائر ٤٢/٢

^{١٦} الإقليد ٢٥١/١

^{١٧} ينظر (الإنصاف) ٤٩٣/٢ ، و (انتلاف النصر) ص/٥٩

^{١٨} ابن برهان : عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان بفتح الباء - أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي ، صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب ، قال السيوطي : له ذكر في جمع الجوامع . توفي سنة ٤٥٦ هـ .

^{١٩} ينظر (الإنصاف) ٤٩٣/٢

^{٢٠} المرجع السابق ٥١٥/٢

^{٢١} ينظر (اللباب) ٥٢٣/١

^{٢٢} ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١٥٠/١ - ١٥١

^{٢٣} ينظر (انتلاف النصر) ص/٥٩

^{٢٤} الهوامع ١٣٣/١

^{٢٥} ينظر (الإنصاف) ٤٩٣/٢ - ٥٠٠

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند
فلم يصرف (دوسر) وهو منصرف ، وقال آخر^٢ : [من مجزوء الوافر]
ومصعبُ حين جد الأممُ *** ——— أكثرها وأطيبها
وقال الأخطل^٣ : [من الكامل]

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيببَ غائلة الثغور غدور
فترك صرف (شيبب) وهو منصرف ، وقال حسان^٤ : [من الكامل]
نصروا نبيهمُ وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال
فترك صرف (حنين) وهو منصرف بدليل قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْيَبْتُمْ كَثْرَتَكُمْ ﴾^٥
وقال آخر : [من الكامل]

قالت أميمة ما لثابت شاخصاً عاري الأشاجع ناحلاً كالمنصل
فترك صرف (ثابت) وهو منصرف . على أن أكثر الأبيات شهرة في المسألة قول العباس بن
مرداس^٦ : [من المتقارب]

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
فترك صرف (مرداس) وهو منصرف . وهذا البيت يرويه البصريون هكذا :-
فما كان حصن ولا حابس يفوقان شيخي في مجمع
ورواية [شيخي] منقولة عن المبرد ، قال ابن جني : ((فان أبا العباس رواه غير هذه الرواية
وهي قوله : فما كان حصن ولا حابس يفوقان شيخي في مجمع
فرواية برواية ، والقياس في ما بعد معنا))^٧ ، ورواية (مرداس) منقولة في صحيح مسلم^٨
فلا حجة لمن أكر ثبوتها كما فعل الزمخشري حين قال : ((وما تعلق به الكوفيون في إجازة
منعه في الشعر ليس بثبت))^٩ .

وشكك الكوفيون في رواية [شيخي] ((وقالوا : لا يجوز أن يقال "إن الرواية [يفوقان شيخي
في مجمع] وشيخه أبوه مرداس .. بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها على أنا لو
قدرنا انه قد روي رواية أخرى ، فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها))^{١٠} والى
هذا التعليل ذهب ابن الحاجب فقال : ((فإن صحت رواية البصريين في رد شاهد
الكوفيين [يعني يفوقان شيخي] فإن الرواية الأخرى صحيحة ومنقولة في الكتب الصحاح
كصحيح مسلم وغيره ، ويكفي في التمسك به رواية صحيحة ، وان روي غيرها فلا يضر إذ
ليس بينهما تعارض))^{١١} .

وأما احتجاج الكوفيين بالقياس فمن وجهين :
أحدهما : ((أن التتوين زائد دال على خفة الاسم وبالتعريف يحدث له نوع ثقل ، فلذلك جاز
له إجراء السبب مجرى السببين ، ويدل على أن الشاعر يجري الوصل مجرى الوقف ، حتى

^١ لدوسر بن دهيل القريني في (الإنصاف) ٢ / ٥٠٠ ، وبلا نسبة في (مجالس ثعلب) ص / ١٤٧ .
^٢ لابن قيس الرقيات في (ديوانه) ص / ١٢٤ برواية : لمصعب حين جد القول أكثرها وأطيبها . وله في (الإيضاح) لابن الحاجب ١
/ ١٥٠ ، وبلا نسبة في (الخرزاة) ١ / ١٥٩ .
^٣ ديوان الأخطل ص / ١٩٧ صنعه وكتب مقدماته وشرح معانيه/ ايليا سليم الحاروي دار الثقافة - بيروت - لبنان .
^٤ ديوان حسان ص / ٣٨٧ وضعه وضبط الديوان وصححه/ عبد الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي .
^٥ سورة (التوبة) آية / ٢٥
^٦ للعباس بن مرداس السلمى في (الشعر والشعراء) ٢ / ٧٤٨ ، و (الإنصاف) ٢ / ٤٩٩ ، و (ابن يعيش) ١ / ٦٨ ، و (خرزاة الأدب) ١
/ ١٥٦ ، ١٦٢ .
^٧ سر صناعة الإعراب ٢ / ١٩٨ ، وينظر (خزانة الأدب) ١ / ١٥٧
^٨ ينظر (صحيح مسلم) ٥ / ٢٩٠ باب / إعطاء المؤلف قلوبهم .
^٩ المفصل في ص / ٤٥
^{١٠} الإنصاف ٢ / ٥٠٠
^{١١} الإيضاح ابن الحاجب ١ / ١٤٩

انه يصل الاسم المؤنث بالهاء كما يقف عليه ، فلأن يجوز له حذف التنوين وإبقاء الحركة الأولى))^١

الثاني : لأنه ليس حذف بعض الكلمة أولى من حذف التنوين ((فانه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من قوله^٢: [من الطويل]

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق أولى ، لان الواو من "هو" متحركة ، والتنوين ساكن ، فلا خلاف أن حذف الساكن أسهل من حذف المتحرك))^٣ .

وأجاب المتاعون عن الأبيات إما بالشذوذ و الندرة، أو بأن يمنع الرواية^٤ ويثبت الشواهد بروايات ليس فيها ترك الصرف فقالوا :—

((في قوله : ما بال دوسر بعدنا ...
الرواية : وقائلة ما للقرعبي بعدنا ...
وفي قوله : ومصعب حين جد الأمر*** — أكثرها وأطيها

الرواية : وأنتم حين جد الأمر وهكذا رووا في سائر الأبيات))^٥ وأما عن حذف بعض الكلمة وعن التنوين فبالفارق ، إذ حذف التنوين يخل بمعنى الصرف ، وحذف بعض الكلمة لا يخل بمعنى ، لدلالة باقي الكلمة عليه^٦ .

المذهب الرابع : يجوز في العلم خاصة ، ونسب السهيلي^٧ .

ويرى الباحث أن هذه المسألة محرجة بكثرة شواهدا التي خرجت عن حكم الشذوذ وهي من الكثرة بحيث يتعذر دفعها أو تأويلها ، فإن قيل جاز كان حكماً بأمر غريب يخالف الطبيعة لأنه تحويل ونقل الخفيف إلى الثقيل وهو أمر تكرهه وتأباه الطبيعة البشرية فضلاً عن اللغة إذ لا يتحول الأصل الخفيف إلى فرع أثقل منه ، وإن قيل يمتنع فلا سبيل لدفع هذه الشواهد الكثيرة كما فعل البصريون في رد روايات الكوفيين أو تأويلها أو تحريفها حتى قال البغدادي نقلاً عن ابن مالك: ((وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري^٨ ومسلم ، وذكر [شيخي] لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدينه من التسوية فكيف من الترجيح))^٩ .

١ اللباب ٥٢٣/١

٢ للعجبر السلولي في (خزانة الأدب) ١/١٥٩، ٥/٢٥٣، ٩/٤٧٥، وبلا نسبة في (الخصائص) ١/٦٩، و(الإنصاف) ٢/٥١٢.

٣ الإنصاف ٥١٣/٢

٤ ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) الموصلي ١/١١٦

٥ خزانة الأدب ١/١٥٩

٦ ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١/١١٦

٧ ينظر (خزانة الأدب) ١/١٥٧

٨ لم أعر على البيت في صحيح البخاري .

٩ خزانة الأدب ١/١٥٨

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثالث : أسماء اختلف في إعرابها وبنائها
المسألة (١٧): "سحر" معربة أم مبينة ؟

جاء في معجم الشوارد النحوية مادة (سحر): ((السحر : قبيل الفجر ، وآخر الليل ، وله مدلولان ، الأول : سحر يوم معين وحدد ، تقول : أزورك سحر يوم الخميس .
الثاني : سحر يوم غير محدد ، تقول : أزورك سحرأ ، وتمتعت بسحر منعش))^١
وهي لدى النحاة على مذهبين : الإعراب والبناء :
المذهب الأول : عدّ جمهور النحاة (سحر) معربة للتغيير الذي يصيب آخرها بدخول العوامل عليها وهم في إعرابها على قولين :
أحدهما : أنها معربة منصرفة ولكنها لا تتون ؛ إما على نية (أل) وهذا قول السهيلي^٢ أو على نية الإضافة وهو قول الشلوبين^٣ وعلى هذين القولين ليست من باب ما لا ينصرف .
الأخر : أنها معربة ممنوعة من الصرف ، وهو قول جمهور النحاة حتى عد بعضهم أن لا خلاف في ذلك ، قال الزجاج: ((فلا اختلاف بين النحويين أن (سحر) لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة))^٤ وقال ابن الحاجب: ((سحر عند العرب جميعهم معرب إعراب ما لا ينصرف ..))^٥
ولكنهم اختلفوا في علة منع الصرف فقال أكثرهم للعلمية والعدل ، منهم المبرد^٦ و الزجاج^٧ وابن السراج^٨ ، واختار هذا الوجه ابن يعيش فقال: ((.. وأما سحر فمعرفة إذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام ، فإن أردت التكسير صرفته))^٩ وكذلك اختاره ابن الحاجب إذ قال: ((غدوة وبكرة وسحر أعطوها حكم الأعلام وليست أعلاما على نحو زيد وعمر ، وإنما هي على نحو أسامة ، والذي يدل على صلاحيتها لغدوة كل يوم تدخله معها .. إلا أنها اقتصت باستعمالها في غدوة يوم معلوم في كلامك أو من قرينة .. والذي يدل على انه علم كونهم منعه الصرف ، وما لم يقدر فيه العلمية كان مصروفا ممنوعا من الصرف بغير سبب ، وذلك معلوم الانتفاء من لغتهم فوجب أن يحمل على تقدير العلمية ..))^{١٠} واختاره ابن مالك^{١١} فقال في ألفيته :—
فامنع لتعريفٍ وعدل (سحرأ) ظرفاً ، وأوجب صرفه منكرأ
والجندي^{١٢} والسيوطي^{١٣} .
وقال آخرون إما منع الصرف بشبه العلمية وهو اختيار ابن عصفور^{١٤} .

١ معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية ص/ ٣٢٦ تأليف / محمد محمد حسن شراب دار المأمون للتراث ط١/١٩٩٠م
٢ ينظر (نتائج الفكر) ص ٣٧٨
٣ ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٣٥/١ .
الشلوبين : أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأشبيلي والمعروف بالشلوبين ولد سنة ٥٦٢ هـ ، كان إمام عصره في النحو واللغة ، أخذ عن ابن ملكون ، ومحمد بن خلف ، أقرأ الناس نحو ستين سنة ، حتى علا صيته واشتهر ذكره ، توفي سنة ٦٤٥ هـ . له (التوطئة) و(شرح المقدمة الجزولية) ، (تعليق على الكتاب) .
٤ ما ينصرف وما لا ينصرف ص/١٢٩
٥ الأمالي النحوية ابن الحاجب ٨١/٤
٦ ينظر (المقتضب) ٥٧٠/٢
٧ ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/١٢٩
٨ ينظر (الأصول) ٨٨/٢
٩ شرح المفصل ابن يعيش ٣٩/١
١٠ الأمالي النحوية ابن الحاجب ٩١/٣ ، ٨١/٤
١١ شرح الكافية الشافية ١٤٧٨/٣
١٢ ينظر (الإقليد) ٢٥٧/١
١٣ ينظر (الهوامع) ١٠٦/١
١٤ ينظر (الشرح الكبير) ٢٠٩/٢

المذهب الآخر: البناء ، ذكر الخوارزمي أنها مبنية كما بني (أمس) فقال: ((مذهب النحويين أن هذه الأسماء إذا غنيت بها غدوة يومك ويكرته وسحر ليلتك فهي غير منصرفة وعندى أنها مبنية))^١ واحتج على ذلك بقوله: ((لأنه قد تقرر في قواعد النحويين أن الاسم متى تضمن معنى الحرف فإنه بينى حجة النحويين أن هذه الأسماء أعلام معدولة عن اللام .. أما أنها أعلام فظاهر .. وأما أنها معدولة فظاهر أيضاً، لأن الأصل فيها أن تكون باللام عند تلك الغاية، فيقال: رأيت الغدوة والبكرة والسحر، وهذه حجة مزيفة، والاعتراض عليها إنها تنتقض بأمس، فإنه جعل علماً لذلك الأمس، وهو معدول عن الألف واللام، وهو مع ذلك مبني))^٢ ولم يستبعد ابن الحاجب هذا الرأي بقوله: ((ولو قيل انه مبني لتضمنه معنى الألف واللام لم يبعد عن الصواب كما أن لغة أهل الحجاز مبنية لتضمنه معنى الألف واللام))^٣ كما نصره الجندي^٤ وأبو حيان الأندلسي على ما ذكر السيوطي حيث قال: ((وزعم صدر الأفاضل ناصر الدين المطرزي^٥ أن سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كما أن أمس بني لتضمنه معنى حرف التعريف والفرق بينهما عندي يعسر ، وما ذكره الجمهور من انه عدل عن الألف واللام مشكل، لأنه لا يشعر بأنه تضمن تعريفها .. فكيف يكون سحر على معنى ما فيه الألف واللام ، ويكون علماً ؟ وتعريف العلمية لا يجمع تعريف اللام ، فكذلك لا يجمع تعريف ما عدل عنها))^٦ وممن قال بالبناء أيضاً ابن الطراوة (ت/٥٢٨هـ)^٧ ولكنه خالف في علة البناء ، وهي عنده عدم التقار: يريد القرار^٨ .

أما الردود على الخوارزمي في هذه المسألة فكثيرة نكتفي منها بقول ابن مالك: ((وزعم صدر الأفاضل أن سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعليل ، وما ذهب إليه مردود من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن ما ادعاه ممكن وما ادعياه ممكن ، ولكن ما ادعياه أولى لأنه خروج عن الأصل بوجه من دون وجه ، لأن الممنوع من الصرف باق على الإعراب بخلاف ما ادعاه لأنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثاني : انه لو كان مبنيًا لكان غير الفتحة أولى به ، لأنه موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنب في (قبل) و (بعد) والمنادى المضموم .

الثالث : انه لو كان مبنيًا لكان جائز الإعراب جواز حين في قوله^٩ :

على حين عاتبت المشيب على الصبا

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً))^{١٠} وما تعلق به من شبهة البناء في (أمس) فإن (("أمس" عند أهل الحجاز مبني على الكسر وعند بني تميم معرب إعراب ما

1 التخمير ١٨١/١ - ١٨٢

2 المرجع السابق ١٨٢/١

3 الإيضاح ابن الحاجب ٩٣/١

4 الإقليد ٢٥٧/١

5 ينبغي التنويه هنا على تصحيح الوهم الذي وهمه ابن مالك وأبو حيان الأندلسي، حيث ذهب إلى أن صدر الأفاضل هو ناصر بن أبي المكارم المطرزي ، وهذا خطأ ظاهر لأن صدر الأفاضل هو القاسم بن الحسين الخوارزمي ، ولا أعلم أن ناصر بن أبي المكارم بلقب بصدر الأفاضل ؟! .. وقد نقل هذا الخطأ أكثر تلاميذ أبي حيان ولم ينتبهوا لذلك، منهم ابن هشام الأنصاري في كتابيه التوضيح والمغني ، وابن عقيل ، وابن أم قاسم ، وناظر الجيش .. وتنبه له لرعيني وهو من تلامذة أبي حيان . كما سار على هذه الغلطة أكثر شراح المغني والتوضيح وتنبه لها الإسلامبولي في شرحه على المغني وابن حبي زادة .. وممن درج عليها الأشموني والصبان والدماميني وكثير من المحققين في وقتنا هذا . ينظر (التخمير) ١٨٠/١ الهامش .

6 الهمع ١٠٧/١

7 ابن الطراوة : هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الأندلسي المعروف بابن الطراوة ، سمع على الأعم كتاب سيبويه ، وروى عن أبي الوليد الباجي ، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض ، كان ميرزا في النحو واللغة يوفي سنة ٥٢٨ هـ ، له (الترشيح في النحو) و (المقدمات على كتاب سيبويه) وغيرهما .

8 ينظر (التخمير) ١٨٠/١ (الهامش)

9 عجزه : وقلت : أما أصح والشيب وازع . والبيت لجرير في (ديوانه) ص / ٧٩ ط / دار صادر ، وقد سبق تخريجه .

10 شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣ - ١٤٨٠

لا ينصرف . ووجهه عند بني تميم وجه الجميع في "سحر" . ووجه لغة أهل الحجاز في أمس أنه تضمن لام التعريف فبني لتضمنه معنى الحرف ، وإنما فرقوا بينه وبين سحر ، من جهة أن "سحر" استعمل نكرة واستعمل معرفاً باللام فحسن أن يقال معدول عن السحر .. ولم يحسن ذلك في أمس لأنه لا يقال أمس منكر ثم يعرف فيقال : الأمس ، بل الأمس بالألف واللام معرفاً على غير قياس .. وأمس ، معرفاً على غير قياس ، جعل معدولاً عن الأمس لكان فيه مخالفة قياسين أحدهما فيه والآخر في المعدول عنه ، فكان حملته على مخالفة قياس واحد أولى ، لذلك جاءت لغة الحجاز على البناء دون الإعراب))^١ .

وزاد السيوطي في المسألة مذهباً ثالثاً : لا معرباً ولا مبنياً فقال: ((وعند الزماني^٢ وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو (سحر) المعدول لأنه يزول عن هذه الحالة وما فيه شيء يوجب البناء))^٣ وممن قال بهذه البدعة ابن جني في (الخصائص)^٤ وسبقه إليه شيخه أبو علي الفارسي ، وردده العكبري بأنه ليس في كلام العرب كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين ، لأن حد المعرب ضد حد المبني وليس بين الضدين هنا واسطة^٥ .

ويبدو للباحث أن قول الخوارزمي بالبناء وجية ، وله ما يبرره لأن (سحر) ظرف وليس في الظروف ما يمنع من الصرف ، بل هي إلى البناء أقرب منه إلى منع الصرف ، وبناءه لغة حجازية ، ولهذا لم ينكره أحد وإنما الخلاف في كيف تكون مبنية من حيث هي معربة ومعربة من حيث هي مبنية .. وأما أن بناءها على الفتح يوهم أنها معربة فينبغي اجتنابه كما قال ابن مالك^٦ فمردود لأن أكثر الظروف مبنية على الفتح نحو: عند ، وأين ، وحيث^٧ .

١ الأمالي النحوية ابن الحاجب ٨١/٤

٢ (الزماني) بالزاي المعجمة ، كذا في الأصل ولعلها الرماني .

٣ الأشباه والنظائر ٦٣٢/١

٤ ينظر (الخصائص) ٣٥٦/٢ - ٣٥٨

٥ ينظر (اللباب) ٦٧/١

٦ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٤٧٩/٣ - ١٤٨٠

٧ ينظر (الكتاب) ١٥/١

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
 المبحث الثالث : أسماء اختلف في اعرابها وبنائها
 المسألة (١٨) : ضمير الفصل أو العماد

يرد في العربية ضمير واقع بين المبتدأ والخبر نحو: زيد هو المجتهد ، أو في الجملة الاسمية التي دخلت عليها النواسخ مثل (كان وأخواتها) نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾^١ ، أو (إن وأخواتها) نحو قوله تعالى: ﴿ تَك لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾^٢ ، أو (ظن وأخواتها) نحو قوله تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾^٣ . وهذا الضمير لا يكون إلا من الضمائر المنفصلة المرفوعة (أنا، أنت، هو، ..) واختلف في تسميته ، فأطلق عليه البصريون^٤ ضمير الفصل ، وأطلق عليه الكوفيون ضمير العماد^٥ وهي تسمية الفراء^٦ ، وأكثر الكوفيين يسميه دعامة^٧ كأنه يدعم الكلام^٨ وذكر أبو حيان^٩ مصطلحاً رابعاً هو (الصفة) ونسبه للمدنيين وفسره في "التذليل والتكميل" بالتوكيد^{١٠} . وإنما سماه البصريون فصلاً ؛ لأنه يفصل بين المبتدأ ، أو بين الخبر والنعت أي يوضح أن الثاني خبر لا نعت كأنه دخل لمعنى الفصل والتأكيد لا غير^{١١} ، وسماه الكوفيون عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، وذلك انه يبين أن الثاني ليس بتابع للأول ، أو لكونه عمد الاسم الثاني وقواه بتحقيق الخبر بعده . واختار ثلاثة الشراح تسمية البصريين ولكن ابن الحاجب علل اختياره بقوله : ((نظراً لأن السامع أو المتكلم أو هما معا جميعاً يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلزمها ويؤدي معناها فكانت تسمية البصريين أظهر))^{١٢} ، ويبدو أن الاختلاف بين الفريقين اختلف لفظي ليس فيه كثير فائدة .

شروط ضمير الفصل :

وشرط هذا الضمير أن يطابق ما قبله في الجنس ، والعدد ، والرتبة . ويشترط تعريف الجزأين الواقع بينهما ، أي أن يتقدمه معرفة نحو: زيد هو الفاضل ، فان لم يأت بين معرفتين لم يجز عند النحاة قال سيبويه ((لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما انه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة))^{١٣} وأجاز ذلك الفراء^{١٤} واستدل بقوله تعالى: ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾^{١٥} ، بل أجاز أن يتقدم في أول الكلام ومنه عنده قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾^{١٦} قال أبو حيان: ((وتقديم الفصل جار على مذهبهم ؛ لأنهم لم يجيئوا

١ سورة (الفصص) آية/٥٨

٢ سورة (هود) آية/ ٢٠

٣ سورة (المزمل) آية/ ٢٠

٤ ينظر (الأصول) ١٢٥/ ٢ ، و(المفصل) ص/ ١٦٩ ، و(شرح الكافية) للرضي ٦١/ ٣

٥ ينظر (مجالس ثعلب) ص/ ١٣٣ شرح وتعليق / عبد السلام محمد هارون ط ٣/ دار المعارف بمصر ، و(معاني القرآن) للفراء ١/ ٤٠٩ ، ٢٤٨/

٦ ينظر (معاني القرآن) للفراء ٢٤٨، ٤٠٩/ ٢ ١١٣، ١٤٥، ٣٥٢/ ٣ ٣٧/ ٣ عالم الكتب ط ١٤٠٣/ ٣ - ١٩٨٣ م ، و(النحو الكوفي - مباحث في معاني القرآن للفراء) ص/ ١٩٠ د/ كاظم إبراهيم كاظم عالم الكتب - بيروت ط ١٤١٨/ ١ - ١٩٩٨ م .

٧ ينظر (الإنصاف) ٧٠٦/ ٢ المسألة (١٠٠) ، و(الأصول) ١٢٥/ ٢ ، و(التذليل والتكميل) ٢٨٧/ ٢ ، و(معاني القرآن) للفراء ١٨٤/ ٢

٨ ينظر (التذليل والتكميل) ٢٨٧/ ٢

٩ ينظر (ارتشاف الضرب) ٣٩٧/ ٢

١٠ ينظر (التذليل والتكميل) ٢٨٧/ ٢

١١ ينظر (ائتلاف النصر) ص/ ٦٧ المسألة (٥٧) قسم الأسماء

١٢ الإيضاح ابن الحاجب ٤٧١/ ١

١٣ الكتاب ٣٩٦/ ٢ ، وينظر (المقتضب) ١٠٣/ ٤

١٤ ينظر (معاني القرآن) للفراء ١١٣/ ٢

١٥ سورة (النحل) آية/ ٩٢

١٦ سورة (البقرة) آية/ ٨٥

بالعماد ؛ لأن يدخل بين المبتدأ والخبر ، وإنما وضع عنده في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل))^١ ووافق أهل المدينة في ذلك كما حكاه سيويوه^٢ .
إعراب ضمير الفصل :

واختلف في إعراب هذا الضمير ، فالبصريون يرونه بمنزلة الحرف فلا محل له من الإعراب ، يقول سيويوه ((وقد زعم ناس أن (هو) هاهنا صفة ، فكيف يكون صفة ، وليس في الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز : مررت بعبد الله هو نفسه ، فـ(هو) هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب ؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم))^٣ ثم قال ((فصار(هو) هاهنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن يذكر ..))^٤ ويكشف النص أن سيويوه يرى ضمير الفصل كاللغو لا محل له من الإعراب ، وتابعه المبرد^٥ و ابن السراج^٦ و جمهور البصريين^٧ و صححه ابن عصفور^٨ .

والذي دفع البصريين إلى القول بحرفيته هو تحكم قواعدهم فيه ؛ لأنه لا يستساغ أن يجعل تابعاً مستقلاً ، فلو كان له إعراب فإما أن يكون تابعاً أو مستقلاً وكلاهما غير مستقيم في نظرهم ، أما التبعية فهي باطلة ، لأنه قد لا يطابق الأول في إعرابه نحو : ظننت زيدا هو القائم ، ولا يجوز أن يكون مستقلاً غير تابع ؛ لأنه يلزم أن يكون مبتدأ ؛ لأنه قد يكون منصوباً ما بعده نحو : كان زيد هو القائم .. فلما بطل أن يكون له إعراب لم يصح أن يكون اسماً وتعينت حرفيته^٩ وعلى الرغم من موقفهم هذا يجيز سيويوه^{١٠} في هذه التراكيب أن يكون الضمير فصلاً ولا محل له من الإعراب ، وان يكون مبتدأ ، أو توكيداً والجملة هي الخبر ، وتبعه كثير من النحاة كابن النحاس^{١١} والرضي الاسترأبادي^{١٢} والسيوطي^{١٣} قال ابن يعيش : ((..إذا جعلته مبتدأ كان اسماً فله موضع من الإعراب ، وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية وابتزته إياه و أصرتة إلى حيز الحروف وألغيتة كما تلغى الحروف فلا يكون له موضع من الإعراب ... وإذا جعلت الضمير تأكيداً فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ...))^{١٤} فإذا قلت : زيد هو المجتهد ، جاز عندهم في(هو) أن يكون فصلاً ولا محل له من الإعراب ، وجاز أن يكون مبتدأ والمجتهد خبره ، والجملة في محل رفع خبر(زيد) . وفي قولنا : كان زيد هو القائم ، تعين أن يكون مبتدأ ليس فصلاً ، وإذا كان ما بعده منصوباً نحو : كان زيد هو القائم ، جاز فيه التوكيد أو الفصل .. والتركيب هو التركيب ((والظاهر انه جاء توكيداً في كل هذه الأمثلة ، غير أن النحاة تعددت الأوجه الإعرابية عندهم تسويغاً للحركة الإعرابية وليس تبييناً للمعنى))^{١٥} .

وذهب فريق آخر إلى أن الضمير هو اسم ، ونسب إلى الخليل^{١٦} ومن تبعه من الكوفيين^١ ، ولكن القائلين باسميته اختلفوا : هل له محل من الإعراب أو لا ؟ على ثلاثة أقوال^٢ :—

- 1 ارتشاف الضرب ٤٨٩/١ — ٤٩٠
- 2 ينظر (الكتاب) ٣٩٦/٢
- 3 الكتاب ٣٩٠/٢
- 4 المرجع السابق ٣٩١/٢
- 5 ينظر (المقتضب) ١٠٣/٤
- 6 ينظر(الأصول) ١٢٥/٢
- 7 ينظر (الإنصاف) ٧٠٦/٢ ، و (انتلاف النصره) ص/٦٧ المسألة (٥٧) قسم الأسماء
- 8 ينظر (الشرح الكبير) ٦٥/٢
- 9 ينظر (التذليل والتكميل) ٣٠١/٢
- 10 ينظر (الكتاب) ٣٨٩/٢ — ٣٩٧
- 11 ينظر (التبيان في إعراب القرآن) ٢٤/١ — ٢٥ دار الفكر ط ١٩٩٧م
- 12 ينظر (شرح الكافية) للرضي ٦٦/١ .
- 13 ينظر (الهوامع) ٣٠١/٢
- 14 شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٣
- 15 الاختيارات النحوية لأبي حيان في "ارتشاف الضرب" ص/٧٨
- 16 ينظر(التذليل والتكميل) ٢/٢٨٦ ، و (همع الهوامع) ٢٧٥/٢ .

الأول : أنه اسم ولكن لا محل له من الإعراب ونسب القول للبصريين والخليل^٣ وحجتهم هي حجة الخليل قال سيبويه: ((وكان الخليل يقول: والله انه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً ، لأن (هو) بمنزلة (أبوه) ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس))^٤ .

الثاني : أن حكمه حكم ما بعده أي: له موضع ممن الإعراب وهذا رأي الكسائي ، واختاره الخوارزمي إذ قال: ((لأن ذلك الضمير يكون مرتفعاً بالابتداء ، والاسم المرفوع بعده مرتفعاً بأنه خيرٌ ، ثم إن هذا المبتدأ والخبر هو خبر المبتدأ الأول))^٥ .

الثالث : أن حكمه حكم ما قبله على التبعية وهو قول الفراء^٦ وتابعه ثعلب^٧ لأن الضمير جاء مؤكداً لما قبله فيجب أن يكون تابعاً لما قبله فيعرب بدلاً ، أو عطف بيان أو توكيداً ، وأخذ بهذا الرأي ابن الحاجب إذ قال: ((والصحيح أنها ضمائر وموضعها على حسب ما قبلها))^٨ ولكنه لا يجيز أن تكون توكيداً قال: ((الذي هو فصل لا جائز أن يكون توكيداً لأنه لو كان تأكيداً ، لم يخل إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون معنوياً . ولا جائز أن يكون لفظياً لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه أن كان ظاهراً وإلا ما يدل عليه من بابه إن كان مضمراً نحو: مررت بك أنت ... ولا جائز أن يكون معنوياً لأن المعنوي بألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها))^٩ .

ويرى البصريون أن مذهب الكوفيين يوقعهم في إشكال إعرابي ؛ لأنه يخالف قاعدة من قواعدهم، فالكوفيون يجعلون له محلاً من الإعراب ويقولون هو توكيد لما قبله ، ولكن الضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور نحو: ضربتك أنت ، ومررت بك أنت ، قال الرضي : ويرد عليه أن الضمير لا يؤكد به الظاهر فلا يقال: جاعني زيد هو^{١٠} . ورجحه بعض الدارسين^{١١} . بينما يرى أحد الباحثين^{١٢} أننا لا نملك دليلاً يعيننا على تلمس موقف الكوفيين من إعراب هذا الضمير خلافاً لما نسبته إليهم ابن الأنباري ؛ نتيجة لعدم وضوح مصطلح (العماد) الذي أحدث تداخلاً عندهم بين ضمير الفصل وضمير الشأن .

والذي نرجحه في هذه المسألة أن إعرابه توكيداً هو الراجح لوجوه :

أولاً : إن الضمير جاء مؤكداً لما قبله وهو رأي الجمهور^{١٣} - خلافاً للسهيلي^{١٤} وابن الحاجب^{١٥} - وقد أصاب هذه الحقيقة عدد من النحاة كالزمخشري^{١٦} وابن يعيش^{١٧}

1 ينظر (شرح الكافية) للرضي ٦٦/٣

2 ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٩٤/١ - ٤٩٥

3 ينظر (شرح الكافية) للرضي ٦٦/٣

4 الكتاب ٣٩٧/٢

5 التخمير ١٦٢/٢

6 ينظر (الإنصاف) ٧٠٦/٢

7 ينظر (مجالس ثعلب) ص / ١٣٣

8 الإيضاح ابن الحاجب ٤٧٠/١

9 الأمالي النحوية ابن الحاجب ١٠١/٣

10 ينظر (شرح الكافية) للرضي ٦٦/١

11 ينظر (آراء في الضمير العائد) د/ خليل عميرة ص/ ١٦ - ١٨ دار البشير - عمان ط ١٩٨٤/١ م

12 ينظر (النحو الكوفي - مباحث في معاني القرآن للفراء) ص/ ١٩٤ ، ١٩٧

13 ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٩٥/١

14 ينظر (نتائج الفكر) ص/ ٢١٨

15 ينظر (الأمالي النحوية) ابن الحاجب ١٠١/٣

16 ينظر (المفصل) ص/ ١٦٩ ، وينظر (الكشاف) ١٢/١

17 ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ١١١/٣

غير أنها لم تفك عن أسر القواعد البصرية .
 ثانياً : أن النحاة متفقون على اسمية الضمير في قولنا : (هو زيد) ولو ذهبنا إلى حرفيته في نحو: زيد هو القائم ، لصار الضمير مشتركاً بين باب الاسمية والحرفية ، وهذا الاشتراك يخالف الأصل .

ثالثاً : أن هذا الضمير يمكن إسقاطه والاستغناء عنه فيتم معنى الجملة بدونه ، وقد قرأ نافع وابن عامر^١ بإسقاط ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾^٢ وكذلك كتبت هذه الآية في المصحف المنني والمصحف الشامي ، وقرأ بقية القراء السبعة بثباته وذكره^٣ .

رابعاً : ((أن هذا الضمير له وظيفة محددة في الكلام هي التوكيد أي : له دور دلالي وموقع وظيفي فيعرب توكيداً لما قبله ، وقد كان الكوفيون أقرب إلى وصف الحقيقة اللغوية عندما أطلقوا عليه مصطلح العماد ، أما أهل البصرة فقد راعوا فيه الجانب الشكلي وهو فصله بين المبتدأ والخبر))^٤ .

^١ ابن عامر: أبو عمران عبد الله بن عامر بن زيد اليحصبي ، أحد القراء السبعة ، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ، وأقام فيها ، وهو مقرئ الشاميين حتى توفي سنة ١١٨ هـ .

^٢ سورة(الحديد)/آية/ ٢٤

^٣ ينظر(حجة القراءات) لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة تحقيق/ سعيد الأفغاني ص/٧٠٢ مؤسسة الرسالة ط١٤١٨/٥ — ١٩٩٧ م ..

^٤ الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب ص/٨١ ، وينظر (أبحاث نحوية ولغوية) د/نادية رمضان النجار ص/٣٦ دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ط٢٠٠٦/١ م .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
 المبحث الثالث : أسماء اختلف في اعرابها وبنائها
 المسألة (١٩) : المشارات والموصولات الواردة على صورة التثنية

يعرف النحاة المثني بأنه ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره صالحة للتجريد . ويضعون للتثنية شروطاً إذا توافرت أمكن عندها تثنية الاسم منها :

- أن يكون معرباً .
- أن يكون مفرداً .
- أن يكون نكرة .
- أن يكون غير مركب .
- أن يكون له مماثل من لفظه ومعناه .
- ألا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره .

واختلف النحاة في المشارات والموصولات التي وردت على صورة التثنية نحو (هذان ، وهاتان) و (اللذان ، واللتان) ، أ تثنيتهما حقيقية أم غير حقيقية؟ على مذهبين :- أحدهما : ما ذهب إليه القدماء أنها تثنية حقيقية ؛ لما رأوها تأتي بالألف في الرفع وبالياء في النصب والجر^١ منهم سيبويه إذ قال: ((هذا باب تثنية الأسماء المبهمه التي أواخرها معتلة . وتلك الأسماء ذا ، وتا ، والذي ، والتي . فإذا تثبت ذا قلت : ذان ، وإذا تثبت تا قلت : تان ، وان تثبت الذي قلت : اللذان .. وإما حذفت الياء لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمه ، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير))^٢ و المبرد^٣ وابن السراج^٤ والمازني^٥ (ت/٢٤٩ هـ)° وتبعهم ابن عصفور^٦ و ابن مالك^٧ واختاره الموصلي^٨ في تثنية الموصول فقط واختاره ابن هشام^٩ . ويستدل هؤلاء على مذهبهم بأمر :

أحدها : ((أنه لما ثني(هذا) اجتمع ألفان : ألف هذا ، وألف التثنية ، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قدر المحذوفة ألف (هذا) والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها))^{١٠} .
 الثاني : ((أن ياء (الذي) و(التي) وألف(ذا) و(تا) لما لم يكن لهما حظ في الحركة شبهتا عند ملاقاتهما ألف التثنية بألف المقصور إذا لقي ألف الندية ، فوافقها في الحذف ، فكما يقال في الندية (وأموساه) لا (وأموسياه) قيل هنا (اللذان) و(ذان) لا(اللذيان) و(ذيان)))^{١١} .
 الثالث : للتفريق بين تثنية المعرب والمبني حذف الآخر^{١٢} خصوصاً أن ((حذف ألف المقصور المثني أولى من قلبه لأن في حذفه تخلصاً من تصحيح حرف علة متحرك بعد

1 ينظر (التذييل والتكميل) ٢٢٥/١

2 الكتاب ٤١١/٣

3 ينظر(المقتضب) ٢٧٨/٤

4 ينظر(الأصول) ١٢٧/٢

5 ينظر(مجالس العلماء) للزجاجي ص/١١٣ المجلس(٦٦)

6 ينظر(الشرح الكبير) ١٧٢/١

7 ينظر(شرح الكافية الشافية) ٣٥٠/١

8 ينظر(شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ٣٥٠/١

9 ينظر (أوضح المسالك) ١٢٧/١

10 شرح شذور الذهب ابن هشام ص/٧٩ المكتبة العصرية ط١/١٤١٦-١٩٩٥م

11 شرح الكافية الشافية ٢٥٦/١-٢٥٧، وينظر (حاشية الصبان) ١٤٧/١

12 ينظر (الكتاب) ٤١١/٣

فتحة ... ولأن اسم الإشارة لا يضاف فعومل بالحذف ، وحمل عليه (الذي) و (التي) لشبهه بإيهما في لزوم المد بالألف ، ولأنهما لا يضافان))^١ وعوض عن المحذوف بتشديد النون والآخر : يرى فريق أن ما توهمه الأولون من كونها تنثية حقيقية باطل^٢ وإنما هي صيغ موضوعة للتنثية ومخترعة لها ، ومن هؤلاء ابن جنى إذ قال : ((فينبغي أن تعلم أن هذان ، وهاتان ، واللذان و ، اللتان] إما هي أسماء مصوغة للتنثية مخترعة لها ، وليست بثنية الواحد على حد زيد وزيدان ، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثني على الحقيقة فقليل : هذان واللذان ، وهذين واللذين لئلا تختلف التنثية))^٣ وتبعه العكبري^٤ واختاره الخوارزمي إذ قال : (("ذان" ليست بثنية "ذا" وإنما هو اسم موضوع لمثناه كالنساء لجمع المرأة))^٥ و ابن يعيش إذ قال : ((صيغاً موضوعة للتنثية مخترعة لها وليست تضم هذا إلى هذا كما ضمنت زيدا إلى زيد حين قلت الزيدان ، إلا أنهم جاءوا بها على منهاج التنثية الحقيقية فقالوا هذان وهذين لئلا يختلف طريق التنثية))^٦ وقال ابن الحاجب : ((.. لو كانت على قياس المثني لوجب أن تكون ألفها منقلبة كما تقلب ألف عصا ورحى ، ولما لم تقلب دل على أنها صيغة موضوعة للمشار إليه المرفوع والمنصوب ..))^٧ وصححه أبو حيان الأندلسي^٨ .

ويستدل هؤلاء على مذهبهم بأمور :

الأول : أن دليل وجوب البناء فيها قائم ، فوجب الحكم عليها كلها بالبناء^٩ وهذه حجة قوية لأن مقتضى البناء وهو شبه الحرف موجود فيها .
الثاني : أن الاسم لا يثنى حتى ينكر – كما ذكرنا في الشروط – ولذلك تقول في تنثية زيد (الزيدان) ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الضمائر فلا تفارق التعريف

الثالث : لو كانت تنثيتها حقيقية – كما قالوا – ل قيل في تنثية الذي (اللذان) كما تقول في تنثية (الشجي) (الشجيان) ، وكنت تقول في تنثية (هذا) (هذيان) كما تقول في تنثية (موسى) (موسيان)^{١١} ، ورد هذا بقولهم : ((وأما قولهم اللذان ولم يقولوا اللذان كما في عم عيمان فلأن ياء عم تحركت في التصب ، فلما جاءت بعدها ألف توجب فيها الفتحة تحركت لذلك ، وياء الذي ساكنة على كل حال ، فلذلك حذف لما جاءت الألف لالتقاء الساكنين ، إذ لم يجز أن تتحرك البتة))^{١٢} .

الرابع : أنها لو كانت تنثية حقيقية لما جاز تشديد نونها بالاتفاق ، إذ لا يجوز أن يقال رجان في رجان بالتشديد ، وقد قرئ : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾^{١٣} بتشديد النون في قراءة ابن كثير^{١٤} . ورد هذا بأن تشديد النون إنما هو عوض من المحذوف فيهما ؛ لأن من العرب من

١ شرح الكافية الشافية ٢٥٧/١

٢ ينظر (التذييل والتكميل) ٢٢/١ ٥

٣ سر صناعة الإعراب ٤٦٦/٢ – ٤٦٧

٤ اللباب ٤٨٦/١

٥ التخمير ١٨١/٢ – ١٨٢

٦ شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣

٧ الإيضاح ابن الحاجب ٤٧٩/١ – ٤٨٠

٨ ينظر (التذييل والتكميل) ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ .

٩ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٤٧٩/١ – ٤٨٠

١٠ ينظر (سر صناعة الإعراب) ٤٦٨/٢ ، و (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤١/٣ ، و (شرح الكافية) للموصلي ٣٤١/١ ، و (

التذييل والتكميل) ٢٢٤/١ – ٢٢٥

١١ ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٤٨٠/١ ، و (التذييل والتكميل) ٢٢٥/١

١٢ مجالس العلماء للزجاجي ص/١١٣ المجلس (٦٦)

١٣ سورة (طه) / آية ٦٢

١٤ ينظر (حجة القراءات) لأبي زرععة ص/ ٤٥٦ ، و (التذكرة في القراءات الثمان) لابن غلبون أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي ت/ ٣٩٩ هـ ٤٣٢/٢ دراسة وتحقيق/ أيمن رشدي سويد ، و (الكشاف) للزمخشري ٧٤/٣ ، و (تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب) للإمام محمد الرازي فخر الدين ت/ ٦٠٤ هـ ٧٥/٢١ ، قدم له الشيخ/

إذا حذف عوّض ومنهم من إذا حذف لم يعوّض ، فمن عوّض أثر تمام الكلمة وتشديد نونها ، ومن لم يعوّض أثر التخفيف^١ قال ابن مالك : ((ولما حذف الياء والألف من (الذي) و(التي) و(ذا) و(تا) في التثنية ، وكان لهما حق في الثبوت شددوا النون من (الذنين) و(اللتين) و(الذنين) و(اللتين) ليكون ذلك عوضا من الياء والألف))^٢ .

واتبثق من هذا الخلاف خلاف آخر في هذه الصيغ المثناة ، أمعربة هي أم مبنية ؟ فذهب الفريق الأول إلى إعرابها تمثيا مع قاعدتهم أنها تثنية حقيقية ، فهي معربة بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وأنهم إنما حذفوا آخرها ليفرقوا بين تثنية المعرب والمبني^٣ وعوضوا من المحذوف بتشديد النون كما أشرت قبله «وقد قرئ ﴿ رَبِّا أَرْنَا الذِّينَ ﴾ و﴿ اِحْدَى ابْنَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ بالتشديد^٤ كما قرئ ﴿ فَاذْكَ بُرْهَاتَانِ ﴾^٥ و﴿ اللذَانِ يَأْتِيَاهَا ﴾^٦ والتشديد لغة قريش^٧ . وبلحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون (الذنان ، واللتان) لطول الكلام بالصلة^٨ كقول الأخطل^٩ : [من الكامل]

أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا
وكقول آخر^{١٠} : [من الرجز]

هما اللتا لو ولدت تميم

لقيل فخر لهم صميم

واختار ابن يعيش مذهب الإعراب إذ قال : ((ولذلك أعربت التثنية وان كان الواحد مبنياً ..))^{١١} .

وذهب الفريق الآخر إلى أن البناء فيهما أصح وأفصح^{١٢} والظاهر أن بناءهما على الألف والياء^{١٣} ففي حالة الرفع مبنيان على الألف وفي حالتها النصب والجر مبنيان على الياء كما بنيا في يا رجلان ، ولا رجلين ، وليسا معربين بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا كالمثني لأن

خليل محي الدين الميس دار الفكر ط/١٤١٤ - ١٩٩٤ م ، (والبحر المحيط) أبو حيان الأنطلسي ٢٣٨/٦ دراسة وتعليق وتحقيق/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية - بيروت ط/١٤١٣ - ١٩٩٣ م .
ابن كثير : أبو معبد عبد الله بن كثير بن عبد المطلب الداري ، ولد بمكة سنة ٤٥ هـ ، وكانت حرفته العطارة ، فارسي الأصل ، إمام أهل مكة في القراءة ، وأحد القراء السبعة ، أخذ عن عبد الله بن الزبير وأبي أيوب الأنصاري وأنس بن مالك وغيرهم ، توفي سنة ١٢٠ هـ .

١ ينظر (حجة القراءات) ص/٤٥٦

٢ شرح الكافية الشافية ٢٥٧/١ ، وينظر (عل التثنية) ص/٨٤ ، (الأزمية في علم الحروف) للهرودي علي بن محمد ت/٤١٥ هـ ص/٢٩٧ تحقيق/ عبد المعين الملوح وأحمد راتب النفاخ مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ط/١٤١٣ - ١٩٩٣ م .

٣ ينظر (حجة القراءات) ص/٤٥٦

٤ ينظر (عل التثنية) ص/٨٥ ، و(شرح الكافية الشافية) ٢٥٧/١

٥ سورة (فصلت) آية (٢٩)

٦ سورة (القصص) آية (٢٧)

٧ هي قراءة ابن كثير ، والباقيون بالتخفيف ، (حجة القراءات) ص/٦٣٦

٨ سورة (القصص) آية (٣٢)

٩ سورة (النساء) آية (١٦)

١٠ ينظر (الأزمية في علم الحروف) للهرودي ص/٢٩٦

١١ ينظر (الأزمية) ص/٢٩٦ ، و (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ٣٥٠/١

١٢ ديوان الأخطل ص/٣٨٧ دار الثقافة ، وله في (الكتاب) ١٨٦/١ ، و(المفصل) ١٧٩ ، و(الخرزانه) ٧/٦ ، وبلا نسبة في (المسائل العسكرية) ص/١٥٩

١٣ قال البغدادي : ((نسبه العيني للأخطل ، وقد فتشت أنا ديوانه فلم أجده)) ١٥/٦ وهو كما قال .

١٤ شرح المفصل ابن يعيش ١٢٨/٣

١٥ ينظر (التذليل والتكميل) ٢٢٤/١ ، و(حاشية الصبان) ١٤٧/١

١٦ ينظر (حاشية الصبان) ١٤٧/١

أسماء الإشارة والموصولات مبنية لا معربة^١ واختار هذا الوجه ابن الحاجب ونسبه للمحققين فقال: ((وهي مبنية كلها عند المحققين...))^٢ .
وقد اجتمعت كل المذاهب والأقوال في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾^٣ وقد كثر اختلاف النحاة واللغويين في قراءات هذه الآية وتخرجاتها .
١ / القراءة المشهورة " إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ " وهي قراءة حفص^٤ عن عاصم^٥ وتخرج هذه القراءة ((على أن (إن) هي المخففة من الثقيلة ، و(هذان) مبتدأ، و(لساحران) خبر، واللام للفرق بين إن النافية و إن المخففة من الثقيلة على رأي البصريين ، والكوفيون يزعمون أن (إن) نافية واللام بمعنى إلا))^٦ على تقدير : ما هذان إلا ساحران ، واستحسنه مكّي القيسي^٧ فقال : ((فأما من خفف "إن" فهي قراءة حسنة لأنه أصلح الإعراب ، ولم يخالف الخط ، لكن دخول اللام في الخبر يعترضه على مذهب سيبويه .. وأما على مذهب الكوفيين فهو من أحسن شيء لأنهم يقدرّون إن الخفيفة بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) فتقدير الكلام : ما هذان إلا ساحران ، فلا خلل في هذا التقدير إلا ما ادعوه أن اللام تأتي بمعنى إلا))^٨ .

٢ / قرأ ابن كثير (إن) بالتخفيف ، وشدد نون (هذان) وان تكون بمعنى (ما) أيضاً ، لأن ((الأصل في (هذان): (هذانان) فحذف الألف وجعل التشديد عوضاً من الألف المحذوفة التي كانت في (هذا)). ومن العرب من إذا حذف عوض . ومنهم ومن إذا حذف لم يعوض ، فمن عوض أثر تمام الكلمة ومن لم يعوض أثر التخفيف))^٩ .

٣ / قرأ أبو عمرو^{١٠} وعيسى بن عمر ((إن هذين لساحران)) على لغة فصحاء العرب ، وهي قراءة عائشة والحسن بن علي والأعمش وسعيد بن جبير ((وإعراب هذا واضح إذ جاء على المهيح المعروف في التنثية بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، وقال الزجاج : لا أجزى قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف ، وقال أبو عبيد : رأيتها في الإمام مصحف عثمان (هذين) ليس فيها ألف ، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك بإسقاط الألف ، وإذا كتبوا التصب و الخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها))^{١١} واحتج أبو عمرو وعيسى على ذلك بما روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن قوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ فقالت يا ابن أخي هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن عثمان أنه نظر في المصحف فقال : أرى فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها^{١٢} .

^١ ينظر (ارتشاف الضرب) ٥١٣/١ ، و(كتاب تهذيب الوسيط في النحو) لابن يعين الصنعاني ص/٣١ تحقيق/فخر صالح سليمان قدارة دار الجيل - بيروت ط١/١٤١١ - ١٩٩١ م ، و(جامع الدروس العربية) للغلابيني ١٢٩/١ ، ١٣١/١ المكتبة العصرية - بيروت - صيدا ط١٦/١٤٠٢ - ١٩٨٢ م

^٢ الإيضاح ابن الحاجب ٤٧٩/١ - ٤٨٠

^٣ سورة (طه) الآية / ٦٢

^٤ حفص : هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء ، قارئ الكوفة ، تلقى القراءات عن عاصم ، نزل بغداد ثم جاور بمكة ، وهو قارئ أهل المشرق ، توفي سنة ١٨٠ هـ .

^٥ ينظر (حجة القراءات) ص/٤٥٦ ، و (تذكرة ابن غلبون) ص/٤٣٢ ، و (البحر المحيط) ٢٣٨/٦ .
عاصم : عاصم بن ابي النجود بهذلة الكوفي الأسدي بالولاء أبو بكر ، أحد القراء السبعة ، تابعي من أهل الكوفة ، ووفاته فيها سنة ١٢٧ هـ ، كان ثقة في القراءات ، وله اشتغال بالحدِيث .

^٦ ينظر (البحر المحيط) ٢٣٨/٦ ، و (حجة القراءات) ص/٤٥٦ ، و (الكشاف) ٧٤/٣ .
^٧ مكّي القيسي : هو مكّي بن جموش بن محمد القيسي ، ولد بالقيروان سنة ٣٥٥ هـ وبها نشأ ثم سافر إلى مصر ثم رجع إلى القيروان ثم خرج إلى مكة ثم إلى الأندلس فولّي خطاباً قرطبة وبها توفي سنة ٤٣٧ هـ له (مشكل إعراب القرآن) و (لكشف عن وجوه القراءات السبع) و (الهداية إلى بلوغ النهاية) وغيرها .

^٨ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي ٤٦٧/٢ - ٤٦٨ تحقيق/د. حاتم الضامن مؤسسة الرسالة - بيروت ط١٤٠٥/٢ - ١٩٨٤ م .

^٩ حجة القراءات ص/٤٥٦ ، وينظر (تذكرة ابن غلبون) ٤٣٢/٢ ، و (شرح شذور الذهب) ص/٧٩ .
^{١٠} أبو عمر بن العلاء : أبو عمرو زيان بن العلاء بن عمار المازني ، أحد القراء السبعة المشهورين ، كان إمام البصرة في القراءات والنحو واللغة ، أخذ عن جماعة من التابعين توفي سنة ١٥٤ هـ .

^{١١} البحر المحيط أبو حيان الأندلسي ٢٣٨/٦ ، وينظر (حجة القراءات) ص/٤٥٤ ، و (تذكرة ابن غلبون) ٤٣٢/٢ ، و (تفسير الفخر الرازي) ٧٥/٢١

^{١٢} تفسير الفخر الرازي ٧٥/٢١ ، وينظر (معاني القرآن) للفراء ١٨٣/٢ ط١٤٠٣/٣ - ١٩٨٣ م عالم الكتب .

٤ / والمشهور (إن) بالتشديد و(هذان) بالألف ، وقد اختلف فيه القراء ، فقال بعضهم : هو لحن ولكن نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب ، قال الفراء: ((ولست أشتهي علي أن أخالف الكتاب))^١ وعن أبي عمرو أنه قال : إني لأستحي أن أقرأ (إن هذان لساحران)^٢ وقد ردّ ابن تيمية (ت/ ٦٥٢هـ)^٣ إشاعة اللحن وقال : وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ (إن هذان) لحن ، وأن عثمان رضي الله عنه قال : أن في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها ، وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه :-

أحدها : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يقرون اللحن في القرآن ، مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته .

الثاني : أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف ؟

الثالث : أن الاحتجاج بان العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم ؛ لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي ؛ .

كما ردّ محقق كتاب (معالم التنزيل للبعوي) هذا الخبر فقال : ((انه ليؤسفنا أن يذكر البعوي هذا الخبر الباطل ولا يتعقبه بالتنبيه والتفنيد لما فيه من إضعاف ثقة المسلمين بالمصحف الشريف ، لأن هذا الخبر المختلق يطعن بعدالة الأمة الإسلامية من لدن الصحابة الكرام وحتى يومنا هذا باعتبارهم ساكتين عن خطأ في كتاب الله وعلى هذا لا بد لنا أن نستنكره استنكاراً شديداً .

لقد تعقبت هذا الخبر المختلق فوجدته يدور على أبي معاوية الضرير محمد بن خازم التميمي وهو كما جاء في كتاب (معاني القرآن)^٤ . يقول أهل الجرح والتعديل في أبي معاوية هذا : انه كان مرجئاً خبيثاً مدلساً ، أي : يدلّس في رواية الأخبار فيرويها عن من هو ثقة ليوهم بصحة الخبر وهو يسقط اسم الراوي الذي أخذ عنه ، فهو في هذا يدلّس عن ثقة ولا يوضح عن أخذه ولا شك أن أحد الزنادقة قدّسه على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وروّجه أمثال هذا المدلس الخبيث ، يقول الحافظ ابن حبان في أبي معاوية "كان مرجئاً خبيثاً" وقال فيه ابن سعد "يدلس، وكان مرجئاً" وعلى هذا فالخبر لا يثبت ولا يصح قطعاً وهو مرفوض حتماً))^٥ .

وهذه القراءات مشكلة لأن (إن) المشددة يجب إعمالها ؛ فكان القياس والظاهر الاتيان بالياء كما في القراءة الثالثة ، وقد أجيب عن ذلك من وجوه^٦ :-

الأول : أنه على حذف ضمير الشأن والتقدير : انه هذان لساحران ، كما نقول : انه زيد منطلق قال مكي بن أبي طالب (ت/ ٣٧٧هـ) : ((وهذا قول حسن لولا أن دخول اللام في الخبر

^١ معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢

^٢ ينظر (تفسير الفخر الرازي) ٧٥/٢١

^٣ ينظر (مجموع فتاوى ابن تيمية) تقي الدين ابن تيمية ٣٥٧/٣ .

ابن تيمية: عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضرم بن محمد بن علي بن تيمية الحراني مجد الدين أبو البركات الحنبلي ولد سنة ٥٩٠هـ وتوفي سنة ٦٥٢هـ . من تأليفه الأحكام الكبرى في الحديث. أرجوزة في القراءات. تفسير القرآن. المحرر في الأصول. منقح الأحكام في الحديث. منتهى الغاية في شرح الهداية في فروع الحنفية وغير ذلك.

^٤ ينظر (تفسير الفخر الرازي) ٧٦/٢١ ، و(شرح شذور الذهب) ص ٧٩- ٨٠ ،

^٥ ينظر (معاني القرآن) للفراء ١٨٣/٢

^٦ معالم التنزيل للبعوي الحسين بن مسعود ت/ ٥١٦هـ ٢٢٢/٣ إعداد وتحقيق/خالد عبد الرحمن العك و مروان سوار دار المعرفة - بيروت ط٤/١٩٩٥م

^٧ ينظر (شرح شذور الذهب) ص/٧٦ - ٧٩

يبعده))^١ ولا يكون إلا في الشعر كقول الشاعر^٢: [من الرجز]
أم الحليس لعجوز شهرية
ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وكقول آخر^٣: [من الكامل]

خالى لأنت ، ومن جرير خاله ينل العلا ويكرم الأخوالا
الثاني : وقال الزجاج إن اللام لم تدخل على الخبر بل على مبتدأ محذوف وإن الأصل : إنه
هذان لهما ساحران ، فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع رفع
على أنها خبر^٤ ، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضي إسماعيل بن
إسحاق بن حماد بن يزيد^٥ ويستدل على هذا بأن حذف المبتدأ كثير ، وحذف ضمير الشأن
كما حذف من قوله ﷺ: ((إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون))^٦ ورده ابن
جني .

الثالث : وقيل : (إن) بمعنى (نعم)^٧ و (هذان لساحران) مبتدأ وخبر ، واختاره الأخفش في
معانيه^٨ ونسب للمبرد^٩ ، وهو على لغة بلحارث بن كعب ، وختعم ، وكتانة ، وزبيد ، من
يستعملون المثني بالالف واستدلوا بقول الشاعر^{١٠}: [من الطويل]
تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم

وقال آخر^{١١}: [من الرجز]

إن أباه وأبا أباه
قد بلغا في المجد غايتها

وأشد الفراء^{١٢}: [من الطويل]

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساعا لناباه الشجاع لسلمنا

قال آخر^{١٣}: [من الرجز]

أعرف منها الجيد والعينان
و منخران أشبها ظبياتنا

وذكر الفراء وجها رابعاً فقال: ((والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف من هذا دعامة
وليست بلام فعل فلما تثبت زيدت عليها نونا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على
كل حال ، كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نونا تدل على الجماع ، فقالوا (الذين) في رفعهم

١ مشكل إعراب القرآن ٤٦٦/٢ .

٢ نسب لعنترة بن عروس في (الخرزانة) ١٠ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وبلا نسبة في (رصف المباني) ص/ ٣١١ ، و(مغني اللبيب) ٨٧/١ ،

٣ بلا نسبة في (الخرزانة) ١٠ / ٣٤٦ .

٤ ينظر (شرح شذور الذهب) ص/ ٧٨ .

٥ ينظر (حجة القراءات) ص/ ٤٥٥ ، و (الكشاف) ٣ / ٧٤ ، و (تفسير الفخر الرازي) ٢١ / ٧٨ ، و (البحر المحيط) ٦ / ٢٣٨ ،
(شرح شذور الذهب) ص/ ٧٨ .

٦ لا يجوز أن تكون (إن) في هذا الحديث عاملة النصب والرفع في المذكور من الكلام على أية لغة من لغات العرب؛ إذ لو كانت عاملة
لكانت الرواية (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورين) على أن يكون قوله (المصورين) اسم إن منصوباً بـ (إن) لأنه جمع مذكر
سالم ، ولا يجوز أن تكون مهمله لأنها لا تهمل وهي مشددة مؤكدة ، فلزم أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً ، والمذكور في الكلام
جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر (إن) .

٧ ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٩٨ .

٨ ينظر (معاني القرآن) ، للأخفش سعيد بن مسعدة ٢ / ٦٢٨ دراسة وتحقيق/ د. عبد الأمير محمد أمين الورد عالم الكتب
ط ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م .

٩ ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٩٨ .

١٠ نسبه الجوهري في (الصاحح) إلى هوبر الحارثي ٢ / ٢٤٢ مادة (هبا) ، و (غريب الحديث لابن سلام) ١ / ٣٣٥ ، و (اللسان)
١٥ / ٣٥٠ (مادة هبا) ، وبلا نسبة في (تهذيب اللغة) ٢ / ٣٨٠ باب (هبا) ، و (الصاحبي في فقه اللغة) ١ / ٧ .

١١ بلا نسبة في (الإنصاف) ١ / ١٨ ، و (الخصائص) ٢ / ٤٣١ ، ونسب لأبي النجم في (الخرزانة) ٧ / ٤٢٧ وقيل لرجل من بني
الحارث .

١٢ ينظر (معاني القرآن) للفراء ٢ / ١٨٤ ، والبيت للمتلهم كما في اللسان مادة (صمم)

١٣ لرجل من بني ضبة في (الخرزانة) ٧ / ٤٢٤

ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه، وكنانة يقولون (الذون))^١ .
وأن ترد (إن) بمعنى (نعم) لغة أيضا كقول ابن قيس الرقيات^٢ : [من الكامل المجزوء]

بكر العوائل في الصبو ح يلمني و ألومهنه
ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت : إنه

وروي أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه ، فقال : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال : إن
وراكبها، أي : نعم ولعن الله راكبها^٣ ((و(إن) التي بمعنى نعم لا تعمل شيئاً، كما أن نعم
كذلك))^٤ وقال أبو ذؤيب الهذلي : [من الكامل]

شباب المفارق أن إن من البلى شيب القذال مع العذار الواصل

أي : نعم إن من البلى

٥/ وقرأ ابن مسعود^٥ ((وأسروا النجوى ، أن هذان ساحران)) بفتح (ان) وبغير لام بدل
من النجوى^٦ .

٦/ وقرئ (ما هذان إلا ساحران) وعزاها الرازي^٧ لأبي بن كعب^٨ .

٧/ وقرئ (إن ذان إلا ساحران) وعزاها الزمخشري لأبي^٩ .

والذي نراه أن المسألة ذات وجهين ، الأول : هل المشارات والموصولات مثاة حقيقية أم
غير حقيقية ؟ والآخر : أهي مبنية أم معربة ؟

من الناحية الأولى نرى العرب يهتمون كثيرا بصيغة التثنية ويحافظون على أن تخرج
بصورة واحدة لا تتغير أكثر من اهتمامهم بصيغ الجمع المتعددة والتي تكون تارة سالمة
وتارة تتكسر^{١٠} وتعد أسماء الإشارة والاسم الموصول أكثر قربا للأسماء المتمكنة من
الضمائر ؛ لأنه يمكن أن توصف وان يوصف بها بينما ((الأسماء المضمرة لا تقرب من
الأسماء المتمكنة لأنها لا توصف ولا يوصف بها))^{١١} ولكن أسماء الإشارة والموصولات لا
يمكن تكبيرها- لأن التثنية لا تلحق إلا النكرة- ((وما لا يمكن تنكيره فان تثنيته غير
جانزة))^{١٢} فعلم أن (هذان، هاتان) و(الذان، اللتان) إنما هي صيغ مخترعة للتثنية ، وليست
بتثنية حقيقية للواحد وإنما جاءت على هذه الصورة لأنهم - كما أشرنا - كانوا يحافظون
على أن تكون صورة التثنية واحدة لا تتغير فأوهم هذا بعض النحاة أنها تثنية حقيقية^{١٣} .

ومن الناحية الثانية وتحرياً لأسهل المذاهب وأيسرها وأبعدها عن التكلف ، فإن إعرابها
إعراب المثني هو الأصوب والأقرب لدينا ، وعلى حد قول أحد المحدثين^{١٤} إن من الخير
التيسير باتباع هذا الرأي القائل بأنهما معربان بالرغم من أن مفرد كل منهما مبني .. فلا
داعي لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعا وعلى الياء نصبا وجرا لأن هذا

^١ معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢

^٢ في ديوانه ص/ ٦٦ دار صادر .

^٣ ينظر (البيان والتبيين) ١ / ١٩٩ ، و (الجنى الداني) ص/ ٣٩٩ ، و(مغني اللبيب عن كتب الأعراب) ابن هشام ١٣/١
تحقيق/محمد محي الدين عبد الحميد ط/ دار إحياء التراث العربي

^٤ شرح شذور الذهب ابن هشام ص/ ٧٨

^٥ ابن مسعود : أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، من أكابر الصحابة عقلاً وفضلاً ، وقرباً من الرسول ﷺ
، ومن أهل مكة ، ولي بعد وفاة الرسول بيت مال الكوفة ، ثم مات في المدينة سنة ٣٢ هـ ، له ٨٤٨ حديثاً .

^٦ وينظر (الكشاف) ٣ / ٧٤ ، و (تفسير الفخر الرازي) ٢١ / ٧٥ ، و (البحر المحيط) ٦ / ٢٣٨

^٧ ينظر (تفسير الفخر الرازي) ٢١ / ٧٦ ، و (البحر المحيط) ٦ / ٢٣٨ .

^٨ أبي بن كعب : هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد ، من بني النجار من الخزرج ، أبو المنذر ، صحابي أنصاري ، كان من أحبار
اليهود ، ومن كتاب الوحي ، شهد بدرأ وأحد والخندق وغيرها ، أمره عثمان بجمع القرآن فشارك في جمعه ، له ١٦٤ حديثاً ، مات
بالمدينة سنة ٢١ هـ / ٦٤٢ م .

^٩ ينظر (الكشاف) ٣ / ٧٤ .

^{١٠} ينظر (سر صناعة الإعراب) ٢ / ٤٦٧

^{١١} المرجع السابق ٢ / ٤٦٨

^{١٢} المرجع السابق ٢ / ٤٦٧

^{١٣} ينظر (التذييل والتكميل) ١ / ٢٢٥

^{١٤} ينظر (النحو الوافي) ١ / ٣٢٣ والهامش ١ / ٣٣٤

يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسب اليوم تيسيراً للناشئة والدارسين ، ويترك
الخلاف فيهما للمتخصصين .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثالث : أسماء اختلف في إعرابها وبنائها
المسألة (٢٠) : الخلاف في (أل) الموصولة

اختلف النحاة في (أل) الداخلة على الصفة الصريحة ، أ موصول هي أم حرف تعريف ؟ نحو : المجاهد خالد ، ويعنون بالصفة الصريحة اسمي الفاعل والمفعول ، واختلفوا في الصفة المشبهة ، قال ابن هشام: ((قيل والصفة المشبهة ، وليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل)) وقال ابن عقيل^٣ : ((وفي كون الألف و اللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف ، وقد اضطرب الشيخ أبي الحسن ابن عصفور في هذه المسألة ، فمرة قال : إنها موصولة ، ومرة منع ذلك))^٤ . أما (أل) الداخلة على اسم التفضيل فهي أداة تعريف اتفاقاً^٥ .. وتعددت آراء النحاة على أربعة مذاهب :

الأول : أنها اسم موصول ، وهو مذهب الجمهور^٦ فإذا قلت : هذا القائم ، فالمعنى : هذا الذي قام ، قال سيبويه: ((هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الفاعل الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيداً ، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله))^٧ وهو قول المبرد^٨ وابن السراج^٩ وأبي علي الفارسي^{١٠} وتبعهم جماعة من المتأخرين منهم الخوارزمي فقال: ((إن اللام ها هنا بمعنى الذي ومحلها الرفع بالابتداء ، وضارب صلة هذا الموصول ، وهو بمنزلة الفعل المضارع ، وزيد خبر المبتدأ السابق [وقال أيضاً] اللام ها هنا كما ذكرت بمعنى الذي ولأنه اسم من وجه وفعل من وجه دخلت عليه هذه اللام عملاً بالشبهين ، ونظير هذه المسألة أقائم أخواك))^{١١} وابن الحاجب^{١٢} وصححه المرادي^{١٣} وأيده بعض الدارسين المعاصرين^{١٤} واستدلوا على اسميتها بأمر أهمها^{١٥} :-

١ . عود الضمير عليها في السعة نحو: قد أفلح المتقي ربه ، وهو أقوى ما يستندون إليه وردّ بأن الضمير يعود على موصوف محذوف لا على (أل) .^١

^١ يقول ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : ((التعبير ب(أل) أولى من التعبير بالألف واللام ، ليسلك في ذلك مسلك التعبير عن سائر الأدوات ك(هل) و(بل) ، فكما لا يعبر عن(هل) و(بل) بالهاء واللام، والياء واللام . بل يحكى لفظهما ، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها)) شرح الكافية الشافية ١٩٧/١ - ٢٩٨ ، وينظر (التسهيل) ص / ٤٢

^٢ مغني اللبيب ٤٩/١

^٣ ابن عقيل : بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي ، ولد بالقاهرة سنة ٦٩٤ هـ ، ينتهي نسبه إلى عقيل بن أبي طالب ، كان عالماً بالنحو والعربية من أئمة النحاة ، توفي سنة ٧٦٩ هـ ، قيل عنه : ما تحت أديم السماء أتى من ابن عقيل ، كان كريماً كثير العطاء لتلاميذه ، له (الجامع النقيس) و (مختصر الشرح الكبير) و (التفسير) وصل به إلى آخر سورة آل عمران .

^٤ شرح ابن عقيل على الألفية عن نسخة جلال الدين البلقيني حفيد ابن عقيل ٩٢/١ تحقيق/ هادي حسن حمودي دار الكتاب العربي ط٣/ ١٩٩٦ .

^٥ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٣٨/٢ ، و (مغني اللبيب) ٤٩/١

^٦ ينظر (مغني اللبيب) ٤٩/١ ، و (شرح الأشموني) ٥٦/١

^٧ الكتاب سيبويه ١٨١/١

^٨ ينظر (المقتضب) ١٣/١ - ١٤ .

^٩ ينظر (الأصول) ٢٦٥/٢

^{١٠} ينظر (المقتصد) ١١٤٨/٢ - ١١٤٩

^{١١} التخمير ١٩١/٢

^{١٢} ينظر (شرح الكافية للرضي) ٩٣/٣ ، ٩٨ .

^{١٣} ينظر (الجنى الداني) ص / ٢٠٢ .

^{١٤} المرادي : بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي النحوي اللغوي المعروف بابن أم قاسم توفي سنة ٧٤٩ هـ . له من الكتب (الجنى الداني في حروف المعاني) و (شرح الاستعانة والبسطة) و (شرح الألفية لابن مالك) و (شرح تسهيل الفوائد لابن مالك) و (شرح حرز الأمانى للشاطبي) و (شرح المفصل للزمخشري) . و (أم قاسم) التي ينسب إليها المرادي ليست جدته كما نبه ابن حجر ، وإنما هي من بيت السلطان ، تبنت المرادي فنسب إليها .

^{١٥} ينظر (الألف واللام في كلام العرب - دراسة نحوية مفصلة للوقوف على ضوابط "أل" واستقصاء أحكامها) د / المتولى على المتولى الأشرم ص / ٣٣ مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة .

^{١٥} ينظر (حاشية الصبيان) ١٥٦/١

٢ . إعمال اسمي الفاعل والمفعول ، إذ لو كانت حرفاً لمنعت من إعمالها ؛ وذلك لأن الحرفية مختصة بالأسماء فتبعد الوصف عن شبهه بالفعل كما يبغده التصغير والوصف فلا يعمل .

٣ . استحسان خلو الصفة معها من الموصوف نحو: جاء الكريم ، فلو أنها اسم موصول لقبح خلوها عن الموصوف .

٤ . دخولها على الفعل كقول الشاعر^٢: [من البسيط]

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
وقال آخر^٣: [من الطويل]

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليبْدَعُ

ورد ابن يعيش هذا الرأي بقوله: ((لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب ولا خلاف أنه لا موضع لها من الإعراب ألا ترى أنه لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت جاءني الضارب يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف))^٤ .

الثاني : أنها موصول حرفي، وهو مذهب المازني^٥ وردّ بأنها لا تؤول بالمصدر^٦ إذ لا يوجد موصول حرفي إلا وهو مؤول مع ما بعده بالمصدر .

الثالث : أنها حرف تعريف ، وإليه ذهب الأخفش^٧ واختاره ابن يعيش إذ قال: ((ذهب قوم إلى أنها حرف وليست اسماً وإن نوي بها مذهب الاسمية .. وذهب قوم إلى أنها اسم والصواب الأول أنها حرف))^٨ واختاره أبو علي الشلوبي^٩ والشيخ ابن عثيمين^{١٠} من المعاصرين .

واستدلوا على حرفيتها بما يأتي :

- ١ . بأنها لو كانت اسماً لما جاز حذف همزتها ، لأن ذلك يؤدي إلى بقائها اسماً على حرف واحد وهو (اللام) وذلك إجحاف .
- ٢ . بأن العامل يتخطاها^{١١} ولو كانت اسماً ما تخطاها تقول: جاءني المجتهد ، فالإعراب يكون على (المجتهد) وليس على (أل)، كما تقول: جاء الرجل ، وهي مع الجامد حرف ، فينبغي أن تكون كذلك مع المشتق .

¹ ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ١٤٤/٣

² ينسب للفرزدق في (الإنصاف) ٥٢١/٢ ، و (خزانة الأدب) ٥٢/١ ، ولم أجده في ديوانه .

³ لذي الخرق الطهوي في (لسان العرب) مادة (جدع)، و (الخزانة) ٥٤١/١ ، و ٤٦٠/٥ ، وبلا نسبة في (الإنصاف) ١٥١/١ .

⁴ شرح المفصل ابن يعيش ١٤٤/٣

⁵ ينظر (ارتشاف الضرب) ٥١٣/١ ، و (مغني اللبيب) ٤٩/١ ، و (أوضح المسالك) ١٣٩/١ ، و (شرح الأشموني) ١٥٦/١

⁶ ينظر (مغني اللبيب) ٤٩/١

⁷ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٩٣/٣ ، و (الجنى الداني) ص/٢٠٢ ، و (أوضح المسالك) ١٣٩/١ ، و (شرح الأشموني) ١٥٦/١

⁸ شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣

⁹ ينظر (شرح الأشموني) ١٥٦/١

¹⁰ ينظر (الجهود النحوية للشيخ ابن عثيمين) ص/١٤٧ نجيب محفوظ الزبيدي

ابن عثيمين : هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن العثيمين الوهبي التميمي. كان مولده في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٧ هـ في مدينة عنيزة - إحدى مدن القصيم- بالمملكة العربية السعودية . تعلم القرآن الكريم على جده من جهة أمه عبد الرحمن بن سليمان الدامغ -رحمه الله- ثم تعلم الكتابة وشيئاً من الأدب والحساب والتحق بإحدى المدارس وحفظ القرآن عن ظهر قلب في سن مبكرة، وكذا مختصرات المتون في الحديث والفقه . ويعتبر الشيخ عبد الرحمن السعدي شيخه الأول الذي نهل من معين علمه وتأثر بمنهجه وتأصيله واتباعه للدليل وطريقة تدريسه، قرأ على الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان، وقرأ على الشيخ عبد الرزاق عفيفي، لما فتح المعهد العلمي بالرياض أشار عليه بعض إخوانه أن يلتحق به فاستأذن شيخه عبد الرحمن السعدي فأذن له فالتحق بالمعهد العلمي في الرياض سنة ١٣٧٢ هـ، وتخرج من المعهد العلمي ثم تابع دراسته الجامعية انتساباً حتى نال الشهادة الجامعية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

ويعتبر سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز شيخه الثاني في التحصيل والتأثر به.

¹¹ ينظر (شرح الأشموني) ١٥٧/١

٣ . أن (أل) الداخلة على المشتق لا محل لها من الإعراب اتفاقاً ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب^١ .
ورد هذا المذهب^٢ بأنها ربما وصلت بظرف ، أو بجملة اسمية ، أو فعلية فعملها مضارع ،
وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف ، فالأول كقوله : [من الرجز]
من لا يزال شاكراً على المعنة
فهو حر بعيشة ذات سعة

والثاني كقوله^٣ : [من الوافر]

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد

والثالث كقوله^٤ : [من الطويل]

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

الرابع : أنها منقوصة من (الذي) وفروعه وهو مذهب تفرد به الزمخشري^٥ ، وتبعه أبو
السعود^٦ والبيضاوي^٧ ؛ وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد ،
فتناقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئها جملة ، فضلاً عن أنه مستطال بصلته ،
ولذلك نهكه بالحذف ، فخفف تارة بحذف بعض حروفه ، قالوا في (الذي) (الذ) و(الذ) و(الذ)
بسكون الذال ، ثم اقتصروا منه على الألف واللام . وأجيب عن هذا الرأي بأن "أل" التي في
"الذي" وفروعه زائدة بخلاف "أل" الموصولة فإنها ليست بزائدة ، فهي غير "الألف والسلام"
التي في "الذي" وفروعه^٨ .

والذي يراه الباحث في هذه المسألة أن الصواب أن تكون حرفاً لتعريف الاسم بعدها كما
قال الأخفش وابن يعيش للأسباب الآتية :

الأول : أن أبا حيان^٩ صرح بإجماع النحويين على حرفيتها فهي حرف تعريف في نحو
قولنا : جاء سائل فأكرمت السائل ، مع أنها داخلة على اسم الفاعل (السائل) ، فما الذي جعلها
حرف تعريف هاهنا ، واسماً موصولاً في نحو قولنا : جاء القائم زيد ، أو مررت بالضارب
زيد ؟

الثاني : لو فرضنا أنها اسم موصول ، فما حال الاسم بعدها ؟ أكون نكرة أم معرفة ؟ فان
كان نكرة فحقه أن يأخذ التنوين ، ولكن العرب أجمعوا على أن يكون الاسم معرفة ولهذا لم
ينون ، ثم (أل) هذه أصبحت على رأيهم تكتسب من الاسم التعريف بدلاً من أن تكسبه
التعريف ! وهذا قلب لقواعدهم وتناقض^{١٠} .

الثالث : أن الإعراب يتخطاها ولو كانت اسماً ما تخطاها . وأما استدلالهم بعود الضمير على
(أل) في نحو : قد أفلح المتقي ربه ، ففيه نظر^{١١} ؛ وذلك إذا كان الضمير يعود على (أل) في
الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو : ما متق ربه مضيع ، مما ليس فيه أل ؟ فلماذا كان

^١ ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ١٤٤/٣

^٢ مغني اللبيب ٤٩/١

^٣ بلا نسبة في (رصف المباني) ص/١٦٢ ، و (الخرزاة) ٤٦١/٥

^٤ تقدم تخريجه

^٥ ينظر (المفصل) ص/١٧٩ ، و (الكشاف) ٧٣/١

^٦ ينظر (تفسير أبي السعود المسمى : إرشاد العقل السليم في مزايا الكتاب الكريم) ٦١/١ دار الفكر .

^٧ أبو السعود : هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي ، من المفسرين الفقهاء ، عارف باللغات العربية والفارسية والتركية ، قرأ
على والده كثيراً ، تنقل في المدارس ثم ولي قضاء القسطنطينية ، ثم الفتيا ، توفي سنة ٩٨٢ هـ . له (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب
الكريم المعروف بـ (تفسير أبي السعود) ، و (بضاعة القاضي في الصكوك) و (تهافت الأمجاد في فروع الفقه الحنفي) .

^٨ ينظر (تفسير البيضاوي المسمى : أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ٩٢/١ دار الكتب العربية - مصر .
البيضاوي : ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي الشافعي ، ضم علوماً منها : التفسير والفقه العربية وتوفي
بتبريز سنة ٦٨٥ هـ ، له (أنوار التنزيل وأسرار التأويل والتفسير) و (شرح مصابيح السنة) .

^٩ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٩٣/٣

^{١٠} ينظر (البحر المحيط) ١٨٤/٦

^{١١} ينظر (دراسات نقدية في النحو العربي) د/عبد الرحمن أيوب ص/٩٩ القاهرة ط/١٩٥٧م ط/١٩٥٧م

^{١٢} ينظر (معاني النحو) د. فاضل السامرائي ١٢٨/١

الضمير عائداً على (أل) في الأولى، وإذا حذفناه عاد على غير (أل)؟ ثم لماذا كان الضمير في قولنا: قد أفلح المتقي ربه، يعود على (أل) ولا يعود عليها في نحو قولنا: أكرم القرشي صهره، فهذا كما هو ظاهر استدلالهم باطل^١ أو أن الضمير لا يعود على (أل) وإنما على موصوف محذوف^٢، وهذا يؤكد حرفيتها.

((نعم إن (أل) الداخلة على الفعل، أو الجملة الاسمية نحو [ما أنت بالحكم الترضى حكومتها] هي اسم موصول بمعنى الذي وليست حرفاً، ولا داعي لجعل الداخلة على الاسم نفسها، بل هما أداتان مختلفتان، ألا ترى أن كاف التشبيه تكون مرة حرفاً وتكون مرة اسماً وكذلك "عن" و"على" وهكذا الأمر هاهنا))^٣ وقد تتبع النحاة^٤ نظائر هذا الفعل مما دخلت عليه "أل" فألفوها أفعالاً قليلة هي: البجدع، واليتقصع، واليتبع، واليروح، والينذر، واليرى، واليتعمل، وحصرهم لهذه المواضع يشهد لهم بقوة الاستقراء والحرص على التتبع. أما (أل) في نحو: السائل والقائم والناجح والمكروب، فلا داعي لأن نعتبرها كلمة مستقلة بنفسها كي لا نقع في كثير من التعقيد المرهق وإنما تجري على الصفة وحدها حركات الإعراب، فهذا أيسر وأبعد من التعقيد الضارب في الآراء النحوية الأخرى^٥.

^١ المرجع السابق ١٢٩/١

^٢ ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ١٤٤/٣

^٣ معاني النحو د. فاضل السامرائي ٢٩/١

^٤ ينظر (ليس في كلام العرب) الحسين بن أحمد بن خالويه ت/ ٣٧٠ هـ ص / ٧٠ تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار دار العلم

للملايين ط ١٣٩٩/٢ - ١٩٧٩ م، و(الخزنة) ١٤/١

^٥ ينظر (النحو الوافي) د. عباس حسن ٣٧٢/١ وما بعدها

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثالث : أسماء اختلف في إعرابها وبنائها
المسألة (٢١) : (أي) الموصولة

- ترد (أي) في العربية على عدة صور^١ :
- ١ . الشرطية : نحو : أي كتاب تقرأ تستفد ، قال تعالى ﴿ لِيَا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾^٢ .
 - ٢ . الاستفهامية نحو قوله تعالى ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾^٣ .
 - ٣ . التعجبية : نحو : أي رجل زيد !
 - ٤ . أن تكون دالة على معنى الكمال في الصفة نحو : كان والله رجلاً أي رجل ، أي : كامل الرجولة .
 - ٥ . أن تكون موصولة ((خلافاً لثعلب فانه أنكر ذلك وقال لا تكون (أي) إلا استفهاماً وشرطاً ، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب))^٤ . و لأي الموصولة أربع حالات^٥ تعرب في ثلاث وتبنى في واحدة ، فتكون معربة :
 - ١ . إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : أكرمت أيهم هو أفضل .
 - ٢ . إذا لم تضاف وذكر صدر صلتها نحو : أكرمت أيأ هو أفضل .
 - ٣ . إذا لم تضاف وحذف صدر صلتها نحو : أكرمت أيأ أفضل .
 ففي هذه الحالات تكون معربة ، قال العكبري بالاتفاق^٦ وقال ابن مالك بلا خلاف^٧ ونظم في ألفيته :-

(أي) كـ (ما) وأعربت ما لم تضاف و صدر وصلها ضمير انحدف
وذهب بعض النحاة إلى بنائها في الحالة الثالثة قياساً على الحالة الرابعة وهي البناء ، قال ابن الحاجب : ((إنما أعربت مع قيام ما يقتضي البناء لإلزامهم إياها بالإضافة دون سائر أخواتها ، فإذا حذف صدر صلتها ، رجعوا بها إلى البناء))^٨ .

٤ . وتكون مبنية إذا أضيفت ، وكانت صلتها جملة اسمية ، صدرها — وهو المبتدأ — ضمير محذوف ، فإذا توافرت هذه الشروط الثلاثة^٩ بنيت على الضم عند سيبويه ، والمازني وبعض البصريين^{١٠} قال سيبويه : ((وأرى قولهم " اضرب أيهم أفضل" على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في "خمسة عشر" وبمنزلة الفتحة في "الآن" حين قالوا : " من الآن إلى غد" ففعلوا ذلك بـ (أيهم) حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً ، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : " الذي أفضل فاضرب" و" اضرب الذي أفضل" حتى يقول "هو" ولا يقول : " هات ما أحسن" حتى يقول : ما هو أحسن ..))^{١١} وقال أيضاً : ((لو

^١ ينظر (الصاحبي) ص/١٩٩ تحقيق/أحمد صقر، و(الأزهية) ص/١٠٦، و(مغني اللبيب) ٧٧/١ ، و (معجم النحو) لعبد الغني الدقر ص/٧٨ مؤسسة الرسالة ط ١٤٠٨/٤ - ١٩٨٨ م .

^٢ سورة (الإسراء) آية / ١١٠

^٣ سورة (النمل) آية / ٣٨

^٤ ارتشاف الضرب ٥٣٠/١

^٥ ينظر (الهوامع) ٣٤٩/١

^٦ ينظر (الباب) ١٢٣/٢

^٧ ينظر (الهوامع) ٣٥٠/١

^٨ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٧٣٦/٣

^٩ ينظر (النحو الوافي) ٣٦٣/١

^{١٠} ينظر (الأصول) ٣٢٤/٢ - ٣٢٥

^{١١} الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، و ينظر (التعليق على كتاب سيبويه) لأبي علي الفارسي ٢٧١ / ١ تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي مطبعة الأمانة القاهرة ط/١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .

قلت: "اضرب أيهم عاقل" رفعت لأن "الذي عاقل" قبيحة، فان قلت: "اضرب أيهم هو القاتل" نصبت لأن "الذي هو العاقل" حسن. وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع أعرابيا يقول: "ما أنا بالذي قاتل لك شيئا" وهذه قليلة، ومن تكلم بها فقياسه "اضرب أيهم قاتل لك شيئا"^١ واختاره ابن يعيش إذ قال: ((فان حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه بني على الضم نحو قولك لأضربن أيهم أحسن... واما بنيت لأن القياس فيها أن تكون مبنية.. هذا مذهب سيوييه))^٢ واختاره كذلك ابن الحاجب فقال: ((.. فان كانت صلتها محذوفة فالبناء أفصح))^٣.

ونسب ابن الأباري^٤ و الزبيدي^٥ للبصريين البناء وللکوفيين الإعراب، مع أن البناء مذهب سيوييه^٦ وجمهور من البصريين يخطئونه في بنائها، قال ابن السراج: ((وأنا استبعد بناء (أي) مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء..))^٧ وقال أبو جعفر النحاس: ((ما علمت أحدا من النحويين إلا وخطأ سيوييه في هذا، سمعت أبا إسحاق يقول: ما يبين لي أن سيوييه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد علمنا سيوييه انه أعرب (أيا) وهي منفردة؛ لأنها تضاف فكيف يبنيتها وهي مضافة))^٨، قال السهيلي: ((وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر أو وجدنا بعده في كلام كلام فصيح شاهدا له لم نعدل به قولاً، ولكننا لم نجد ما بني لمخالفته غيره، لا سيما مثل هذه المخالفة، فانه لا نسلم أنه حذف من الكلام شيء..))^٩.

واختلف البصريون والکوفيون في بنائها وإعرابها اختلافاً آخر كذلك، فقد نقل الزجاجي^{١٠} أن (أي) عند البصريين والکوفيين بمنزلة (ما) و(من) إلا أن الكوفيين لا يعربونها إلا إذا وصلت بالمستقبل أو ما كان في معناه، ويكون معربها قبلها، ولا يجوز أن يأتي بعدها كقولك: سأضرب أيهم قام، ولأمرن بأيهم قام. ولا يجيزون: ضربت أيهم قام بالنصب، ولا أيهم قام أخوك - وكل هذا جائز لدى البصريين - ويحتجون على ذلك بأمر:

أحدها: ما رواه الزجاجي^{١١} في مجالسه، أن مروان بن سعيد المهلبی، قال للكسائي في حلقة يونس: كيف تقول: لأضربن أيهم في الدار؟ فقال: لأضربن أيهم في الدار. فقال: كيف تقول: ضربت أيهم في الدار؟ فقال: لا يحوز، وحين طولب بالفرق، لم أجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي، قال: (أي) كذا خلقت، قال ابن السراج: ((والجواب عندي في ذلك أن (أيا) بعض لما تضاف إليه مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت له (أي)، والمستقبل ليس كذلك))^{١٢}.
الثاني: الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله انه قد جاء في كتاب الله عز وجل قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^{١٣} بالنصب، وهي

١ الكتاب ٤٠٣/٢ - ٤٠٤

٢ شرح المفصل ابن يعيش ١٤٥/٣

٣ الإيضاح ابن الحاجب ٤٩٢/١

٤ ينظر (الإنتصاف) ٧٠٩/٢

٥ ينظر (انتلاف النصره) ص/

٦ ينظر (أسرار العربية) للأنباري ص/٢٦٥

٧ الأصول ٣٢٤/٢

٨ إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣، وينظر (مغني اللبيب) ٧٧/١

٩ نتائج الفكر ص/١٩٨ - ١٩٩

١٠ ينظر (مجالس العلماء) للزجاجي ص/١٨٦

١١ المرجع السابق ص/١٨٦

١٢ الأصول ٣٢٦/٢

١٣ سورة (مريم) آية (٦٩)

قراءة هارون القارئ^١ ، ومعاذ بن مسلم الهراء^٢ أستاذ الفراء ، ورواية يعقوب^٣ ، أي : ثم لننزعن الذي هو أشد عتياً .

الثالث : ويؤكد ذلك ما حكاه ابن الأثير عن الجرمي (ت/٢٢٥هـ) قال : من حين خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول : اضرب أيهم أفضل . أي : كلهم ينصب ، والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان^٤ قوله : [من المتقارب]

إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

واختار الخوارزمي مذهب الإعراب إذ قال : ((إن الدليل على أن "أيهم" هاهنا معرب أن أياً في حال الإعراب مفرد فلو بني في حال الإضافة للزم من ذلك عكس الحقيقة ، وذلك لأن المبني إذا أضيف أعرب ، فإذا أفرد عن الإضافة بني ، وإن شئت فاعتبر المسألة بالغايات))^٥

واستدل البصريون على مذهب البناء بأن قالوا : ((إنما قلنا إنها مبنية هاهنا على الضم لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال ، لوقوعها موقع الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت (من ، وما) لذلك في كل حال ، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها - وهو "بعض" - وعلى نقيضها وهو "كل" وذلك على خلاف القياس ؛ فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس))^٦ .

ورد البصريون أدلة الكوفيين من وجهين : -

الوجه الأول : تخريج قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾^٧ فهذه الآية كما قال أبو جعفر النحاس^٨ مشكلة الإعراب لأن القراء كلهم يقرعون "أيهم" بالرفع إلا هارون القارئ فان سيبويه حكى عنه النصب^٩ وقرأها بالنصب أيضاً معاذ بن مسلم الهراء (ت/١٨٧هـ) أستاذ الفراء ، وطلحة بن معدان^{١٠} وهي قراءة شاذة^{١١} ((جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة ولا في هذه القراءة ، وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة . والقراءة المشهورة "أيهم" بالضم ، وهي حجة عليهم))^{١٢} .

ولكن سيبويه امتدح رواية النصب فقال : ((وحدثنا هارون^{١٣} أن الكوفيين^{١٤} يقرءونها)) ثم

^١ هارون القارئ : أبو عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي بالولاء ، الأعور ، عالم بالقراءات والعربية ، من أهل البصرة ، كان يهودياً فأسلم ، وقرأ القرآن ، وحفظ النحو ، وحدث ، وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها ، صنف (الوجوه والنظائر في القرآن) وكان قديماً معتزلياً ، توفي سنة ١٧٠هـ .

^٢ الهراء : قيل له ذلك لأنه كان يبيع الثياب الهروية ت/١٨٧هـ ، وعنه أخذ الكساني .

^٣ ينظر (المشكل في غريب القرآن) ٤٥٨/٢ ، و (الكشاف) ٣٥/٣ ، و (البحر المحيط) ١٩٦/٦ ، و (الإنصاف) ٧٠٩/٢ .

^٤ يعقوب : يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري ، ولد بالبصرة سنة ١١٧هـ ، أحد القراء العشرة ، كان إمام البصرة ومقرؤها وبها توفي سنة ٢٠٥هـ ، له (وجوه القراءات) و (الجامع) .

^٥ ينظر (كتاب معاني الحروف) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ص/ ١٦٠ حقه وعلق عليه د/ عبد الفتاح شلبي دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .

^٦ ينظر (الإنصاف) ٧١٢/٢ ، و (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤٧/٣

^٧ بلا نسبة في (رصف المباني) ص/ ٢٧٤

^٨ التخمير ١٩٤/٢

^٩ الإنصاف ٧١٣/٢

^{١٠} سورة (مريم) آية / ٦٩

^{١١} ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ٢٣/٣ - ٢٥

^{١٢} ينظر (الكتاب) ٤١٩/٢ - ٤٢٠

^{١٣} ينظر (المشكل في غريب القرآن) ٤٥٨/٢ ، و (الكشاف) ٣٥/٣ ، و (البحر المحيط) ١٩٦/٦ ،

^{١٤} ينظر (التبيين في إعراب القرآن) ١٧٣/٢ ، و (الإنصاف) ٧١٤/٢

^{١٥} الإنصاف ٧١٤/٢

^{١٦} هارون : هو هارون بن موسى القارئ الأعور ت/١٧٠

^{١٧} الكوفيون : هم عاصم وحمزة والكساني

لننزعن أيهم" وهي لغة جيدة ، نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل))^١ وما قوله "وهي قراءة جيدة" إلا دليل على موافقته عليها لأنه قاس القراءة على القول الذي ساقه^٢ فتكون (أي) مفعولا به قال الفراء: ((ومن نصب"أي" أوقع عليها النزاع وليس باستفهام كأنه قال : نستخرج العاتي الذي هو أشد))^٣

وأما قراءة الآية على الضم ففيه مذهبان^٤ : البناء و الإعراب :

أولاً : بناؤه على الضم ، وهو مذهب سيبويه فتكون بمعنى الذي ((وإنما بنيت هاهنا لأن أصلها البناء لأنها بمنزلة الذي ، و"أي" من الموصولات ، وإنما أعربت حملا على كل أو بعض ، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب ، وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات فرجعت إلى حقها من البناء بخروجها عن نظائرها))^٥ وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه . ف"أشد" خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو) و"عتيا" منصوب على التمييز^٦ و يجوز في هذه الحالة إعرابها بالحركات الثلاث أيضا . ولكن البناء هو الأوضح^٧ .
ثانياً : أن تكون ضممتها ضمة إعراب وفيه أقوال :

الأول : أنها مبتدأ و(أشد) خبره وهو قول الخليل يرفعه على الحكاية ، حكاه سيبويه^٨ وشبهه بقول الأخطل^٩ : [من الكامل]

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم

والتقدير في الآية لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم ؛ فهو على هذا استفهام^{١١} . وأخذ بهذا القول ابن السراج^{١٢} واستحسنه الرماني^{١٣} لأن في (نزع) دليلاً على معنى القول ، واختاره السهيلي^{١٤} . واستبعده سيبويه^{١٥} ورأى أنه لا يكون إلا في الشعر أو الاضطراب .
الثاني : أن يكون استفهاماً وهو مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة في موضع المفعول لقوله "لننزعن" ولكن الفعل معلق عن العمل ، ومعناه التمييز أو التبيين ؛ فهو قريب من معنى العلم فلذلك جاز تعليقه عن العمل ، وهو قول يونس^{١٦} ، وضعفه ابن الأباري^{١٧} ؛ لأن تعليق "اضرب" ونحوه من الأفعال ، لا يجوز لأنه فعل مؤثر ، فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب .
الثالث : أن الجملة استئنافية و"أي" استفهامية ، و"من" زائدة ، و"كل" مفعول به للفعل "تنزع" وهذا قول الكسائي و الأخفش^{١٨} لأنهما يجيزان زيادة "من" في الواجب وهو أحد أقوال

١ الكتاب ٤١٩/٢ - ٤٢٠

٢ ينظر (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء) المختار أحمد ديرة /ص/ ٤٠٨ رسالة ماجستير من جامعة الفتح - طرابلس دار قتيبة - بيروت ط ١٤١١/١ - ١٩٩١ م .

٣ معاني القرآن الفراء ٤٧/١

٤ ينظر (التبيان في إعراب القرآن) ١٧٣/٢ - ١٧٤

٥ ينظر (الكتاب) ٤٢٠/٢ ، ٤٢٤/٢ ، وينظر (أسرار العربية) /ص/ ٢٦٥

٦ التبيان في إعراب القرآن ١٧٣/٢ - ١٧٤

٧ ينظر (مجالس العلماء) للزجاجي /ص/ ٢٣١ المجلس (١٣٨)

٨ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٤٩٢/١ ، و (شرح المقدمة الكافية) ٧٣٦/٣ ، و (جامع الدروس العربية) ١٣٦/١ - ١٣٧

٩ ينظر (الكتاب) ٤٢٠/٢

١٠ برواية : ولقد أكون ... في ديوان الأخطل /ص/ ٦١٦ صنفه وشرح معانيه وأعد فهرسه/ إيليا سليم الحاوي دار الثقافة .

١١ ينظر (التبيان في إعراب القرآن) ١٧٤/٢

١٢ ينظر (الأصول) ٣٢٤/٢

١٣ ينظر (كتاب معاني الحروف) للرماني /ص/ ١٦١

١٤ ينظر (نتائج الفكر) /ص/ ١١٩

١٥ ينظر (الكتاب) ٤٢١/٢ ، و (الإنصاف) ٧١٦/٢

١٦ ينظر (الكتاب) ٤٢٠/٢ ، و (التبيان في إعراب القرآن) ١٧٤/٢ ، و (الأزهرية) /ص/ ١١٠ ، و (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤٦/٣

١٧ ينظر (الإنصاف) ٧١٦/٢

١٨ ينظر (التبيان في إعراب القرآن) ١٧٤/٢ ، و (إعراب القرآن) للنحاس ٢٤/٣ - ٢٥ ، و (مغني اللبيب) ٧٧/١ - ٧٨ .

الفراء^١ ورد ابن هشام^٢ ذلك بكون التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لم يثبت زيادة^٣ من في الإيجاب .

الرابع : أن تجعل "أيهم" مبنية على الضم بالنداء ؛ أي لتنادين "أيهم أشد على الرحمن عتيا" وهو قول ثان للفراء^٤ ونسبه أبو حيان في بحره للكسائي^٥ .
الخامس : أن "أيهم" مرفوع بشيعة؛ لأن معناه "تشيع" ونسب للمبرد واستحسنه النحاس قال : ((سمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد قال : أيهم متعلق بشيعة فهو مرفوع لهذا . والمعنى ثم لنزعهن من الذين تشايعوا أيهم أي من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا))^٦ .

السادس : أجاز الزمخشري^٧ وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ، وقدروا متعلق النزع من كل شيعة^٨ وكأنه قيل : لنزعهن بعض كل شيعة ، ثم قدر أنه سئل : من هذا البعض؟ فقال : هو الذي هو أشد ، ثم حذف المبتدأ والمكتفان للموصول . قال أبو حيان : ((وهذا تكلف وإدعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه وجعل ما ظاهره جملة واحدة جملتين))^٩ وقال ابن هشام : ((وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعمالوا أيًا الموصولة مبتدأ))^{١٠} .

السابع : أن "نزع" علفت عن العمل؛ لأن معنى الكلام معنى الشرط ، والشرط لا يعمل فيه ما قبله ، والتقدير "لنزعنهم تشايعوا أو لم يتشايعوا" ونسب ليونس^{١١} للفراء^{١٢} وبعض الكوفيين^{١٣} ، وأخذ بهذا القول الخوارزمي فقال : ((أي غير مبني هاهنا وإنما هي بمنزلة الشرط والجزاء مقدم عليه تقديره : أيهم هو في الدار فاضربه ، وأيهم هو أفضل فاضربه ، وأيهم هو أشد على الرحمن عتيا فلننزعنه .))^{١٤} واستبعد هذا الوجه العكبري^{١٥} .

والوجه الآخر : ما حكاه الجرمي يجوز أن يكون ما سمعه لغة لبعض العرب ، وقد سمع غيره لأن سيبويه ذكر خلفها ((فيجمع بين الحكايتين ويحمل الأمر فيهما على لغتين ، إلا أن الأقيس البناء ، وأما قياسها عليها في الاستفهام والجزاء فلا يصح لأنها هناك تامة وهي ها هنا ناقصة مخالفة لأخواتها من الموصولات))^{١٦} .

والخلاصة ((أن هذه المسألة كان على ابن الأثيري أن يعدها خلافية بين سيبويه والخليل ويونس ، لأن سيبويه يذهب إلى أن ضمة "أي" ضمة بناء ، والخليل يقول بأنها ضمة إعراب ويرفع "أي" على الحكاية ، ويونس يرى أن الفعل قبلها ملغي ، وينزله منزلة أفعال القلوب . ويصر ابن الأثيري على أن تكون المسألة ذات خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة ، ويتغاضى عن الخلاف بين الخليل وسيبويه ويونس ، والغريب أن ابن الأثيري في "أسرار العربية"^{١٧} يذكر هذا الخلاف على أنه بين أساتذة مدرسة البصرة في حين أنه في "الإصاف" ينسبه إلى الكوفيين والبصريين ، وقد سفه سيبويه في قراءه النصب))^{١٨} .

١ ينظر (معاني القرآن) ٤٧/١

٢ ينظر (معاني اللبيب) ٧٨/١ .

٣ ينظر (معاني القرآن) للفراء ٤٨/١ ، و (إعراب القرآن) للنحاس ٢٥/٣ ، و (مشكل إعراب القرآن) ٤٦٠/٢ .

٤ ينظر (البحر المحيط) ١٩٦/٦

٥ إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣

٦ ينظر (الكشاف) ٣٥/٣

٧ تفسير البحر المحيط ١٩٦/٦

٨ معاني اللبيب ٧٨/١

٩ ينظر (كتاب معاني الحروف) للرماني ص/١٦١

١٠ ينظر (التيبان في إعراب القرآن) ١٧٤/٢

١١ ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ٢٥/٣ ، و (مشكل إعراب القرآن) ٤٦٠/٢

١٢ التخمير ١٩٤/٢

١٣ ينظر (التيبان في إعراب القرآن) ١٧٤/٢

١٤ اللباب ١٢٥/٢ ، وينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٧١٥/٣

١٥ ينظر (أسرار العربية) ص/٢٦٥

١٦ دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص/٤٠٩ - ٤١٠

الفصل الثالث :

الجملة الاسمية

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الأول : المبتدأ
المسألة (١) : عامل الرفع في المبتدأ

المبتدأ والخبر مرفوعان ، واختلف النحويون في عامل الرفع فيهما ، إذ كان أساس بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل ، فكل حركة من حركاته أو علامة من علاماته إما تجيء تبعاً لعامل في الجملة – إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر ملحوظ^١ – وتجلى اختلافهم في عامل الرفع في المبتدأ في خمسة أقوال :-

أحدها : أن الرفع له هو الاعتناء والاهتمام به ، وهو جعلك له أولاً لفظاً ونيةً ، ورّ ذلك بأن الاعتناء والاهتمام من المعاني ، والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع^٢ .

الثاني : أن العامل فيه تعريته من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه ، وهو ما يعبرون عنه بالابتداء^٣ ونسب لسيبويه أنه قال : ((فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله منطلق))^٤ ، ونسب لجمهور البصريين^٥ وهو رأي ابن جني^٦ والجرجاني^٧ وظاهر قول الزمخشري : ((وكونهما مجريين للإسناد هو رافعهما))^٨ والعكبري^٩ وابن الأباري^{١٠} واختاره الخوارزمي إذ قال : ((أما الموجب لنفس إعرابهما فوقع العقد والتركيب بينهما .. وأما الموجب لخصوص الإعراب فيهما فشبه كل واحد منهما للمرفوع .. وأما عدم المانع لموجب الخصوص فتجردهما عن العوامل اللفظية ..))^{١١} وقال ابن يعيش : ((الذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ))^{١٢} وهو رأي ابن عصفور^{١٣} وابن هشام^{١٤} وابن عقيل^{١٥} والزبيدي اليمني^{١٦} وحجتهم أن الابتداء معنى وهو كونه أولاً مقتضياً ثانياً ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلق به وكانت رتبته مقدمة على غيره^{١٧} .

الثالث : ذهب بعض البصريين إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه ونسب لأبي إسحاق الزجاج^{١٨} قال : لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرفع له ، وردّ هذا بأن ما في النفس من معنى الإخبار هو معنى الابتداء وأما نفس إسناد الخبر فغير عامل^{١٩} .

الرابع : ومنهم من ذهب إلى أن الرفع له شبهه بالفاعل في كونه مخبراً عنه كالفاعل ولا يستغنى عن الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن خبره ، فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع ، إلا أن العامل في الفاعل لفظي والعامل في المبتدأ معنوي وهو قول

١ ينظر (إحياء النحو) د/ إبراهيم مصطفى ص/ ٢٢

٢ ينظر (الشرح الكبير) ١/ ٣٦٢ ، و(شرح المقرب لابن عصفور) د/ علي محمد فاخر ٢/ ٦٢٥

٣ ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٦ – ٤٩

٤ الكتاب ١٢٧/٢

٥ ينظر (اللباب) ١/ ١٢٥ ، و(ارتشاف الضرب) ٢٨/٢

٦ ينظر (اللمع) ص/ ٧١ ، و(الخصائص) ٢/ ٣٨٥

٧ ينظر (المقتصد) ١/ ٢١٤

٨ المفصل ص/ ٥٣

٩ ينظر (اللباب) ١/ ١٢٥

١٠ ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٦

١١ التخمير ١/ ٢٥٥ – ٢٥٧

١٢ شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٤ – ٨٥

١٣ ينظر (الشرح الكبير) ١/ ٣٦٣

١٤ ينظر (أوضح المسالك) ١/ ١٧٥

١٥ ينظر (شرح ابن عقيل) ١/ ١٢٢

١٦ ينظر (انتلاف النصرة) ص/ ٣٠ – ٣١ المسألة (٥)

١٧ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥

١٨ ينظر (اللباب) ١/ ١٢٦ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥

١٩ ينظر (التبيين) ص/ ٢٢٦ المسألة (٢٧)

السهيلي^١ ، و رده ابن عصفور ((لأن الشبه معنى ، والمعاني لا يثبت لها العمل – كما تقدم – وأيضاً فإن المبتدأ والخبر أصل ، والفعل والفاعل فرع وذلك أن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر لأن المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أن المخبر عنه قبل الخبر ، وليس كذلك الفعل والفاعل ، لأن الفعل الذي هو الخبر مقدم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وفق المعنى ، فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان ذلك حمل الأصل على الفرع وذلك قليل جداً))^٢ .

الخامس : ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر وهو مذهب الكوفيين وهو المقصود بقولهم يترافعان^٣ واختاره أبو حيان الأندلسي^٤ وتابعه السيوطي^٥ .. واستدلوا بأن المبتدأ لا يد له من خير و الخبر لا يد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بهما ؛ لذا عمل أحدهما في الآخر ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقد جاء لذلك نظائر في نحو : أياً تضرب أضرب ، فتضرب (أياً) بـ (تضرب) ، وتجزم (تضرب) بـ (أياً) فكل واحد منهما عامل ومعمول^٦ .

وضعف بأنه يلزم عليه أن يكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله^٧ وأنه يجوز دخول العوامل اللفظية على المبتدأ والخبر نحو : كان زيدا أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره^٨ .

هذه هي أهم آراء النحاة في عامل المبتدأ ، ويلاحظ الباحث أن الخلاف في هذه المسألة لا جدوى ترتجى منه وهذا ما صرح به أبو حيان الأندلسي في معرض حديثه عن عامل الاستثناء فقال: ((ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة ، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ورافع الفاعل، وناصب المفعول ، وإنما الخلاف الذي يجدي فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي))^٩ ويمثل ذلك قال ابن عقيل: ((وهذا الخلاف مما لا طائل فيه))^{١٠} ، ووصفه بعض المعاصرين^{١١} بأنه لجاج فلسفي وبعيد عن الواقع اللغوي وكان يكفي أن يقال : أنهما مرفوعان ولا داعي للبحث المضني وراء العامل .

١ ينظر (نتائج الفكر) ص/ ٤٠٦

٢ الشرح الكبير ١/ ٣٦٣ ، وينظر (التبيين) ص/ ٢٢٦

٣ ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٤ ، و (أسرار العربية) ص/ ٧٣ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و (شرح الأشموني) ٨/ ١٩٣ و (التبيين) ص/ ٢٢٦ - ٢٢٧

٤ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٢٩

٥ ينظر (الهمع) ١/ ٣٦٥

٦ ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٤ - ٤٥ ، و (التبيين) ص/ ٢٢٧ المسألة (٢٧)

٧ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و (الهمع) ١/ ٣٦٥

٨ ينظر (الشرح الكبير) ١/ ٣٦٣ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و (التبيين) ص/ ٢٢٦

٩ ارتشاف الضرب ٢/ ٣٠٠

١٠ شرح ابن عقيل ١/ ١١٢

١١ ينظر (النحو العربي . نقد وبناء) د/ إبراهيم السامرائي ص/ ٨٢

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الأول : المبتدأ
المسألة (٢) : هل يجوز الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، كما أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة نحو : خالد مجتهد ، لأن الفائدة لا تحصل بالإخبار عما لا يعرف^١ ولهذا قال ابن يعيش : ((إذا قلنا : رجل قائم أو رجل عالم ، لم يكن في هذا الكلام فائدة ، لأنه لا يستنكر أن يكون رجلاً قائماً أو عالماً في الوجود ممن لا يعرف المخاطب))^٢ ، وعلّة منع الابتداء بالنكرة إذا لم تفد أن الخبر حكم ، والسامع لا يستفيد شيئاً من الإخبار أو الحكم على غير المعين ، فإذا حصل نوع فائدة مع النكرة المخبر عنها جاز الابتداء بها إذ المقصود هو إفادة المخاطب وهو رأي سيبويه إذ قال : ((.. وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام ، ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء .. فأصل الابتداء للمعرفة .. وضعف الابتداء بالنكرة))^٣ وكذا المبرد^٤ ونص عليه الفراء^٥ وابن السراج^٦ .
ولكن شواهد كثيرة وردت تثبت أن العرب تكلموا كثيراً بالمبتدأ نكرة مما لا يمكن إنكارها أو دفعها .. ولهذا أجاز جمهور النحاة الابتداء بالنكرة ولكنهم قيدها بحصول الفائدة^٧ ولهذا قال ابن مالك في ألفيته^٨ :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمره

وتحصل الفائدة بأمور كثيرة أوصلها بعضهم^٩ إلى نيف وثلاثين موضعاً وهي مذكورة في كتب النحو على أن سيبويه كما يقول ابن عصفور (لم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد ، وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة)^{١٠} .

منع الخوارزمي الابتداء بالنكرة وحجته أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وتكثيره يخل بالمعنى المطلوب منه وهو الإفهام فقال : ((ألا ترى أن تكثيره تنفير عن استماع الحديث عنه ، والتنفير إخلال بالغرض المطلوب من الكلام وهو الإفهام))^{١١} وأول كل الأمثلة والشواهد الواردة في ذلك بأنها معارف إن لم يكن من حيث اللفظ فمن حيث المعنى قال : ((أما النكرة الموصوفة فقضية القياس أن لا يجوز جعلها مبتدأة ، ولكن إنما جاز على معنى مؤمنة هذا النوع من العبيد خير من مشركة ذلك النوع من الإماء ، وأنه معرفة ..))^{١٢} وقال : ((وأما قوله : أ رجل في الدار أم امرأة ، فإتما جاز وقوعه مقام الابتداء وإن كان نكرة محضة لأنه كما ذكرنا معرفة من حيث المعنى))^{١٣} ، ثم استثنى من هذا المنع ما إذا تقدم الخبر^{١٤} نحو : في الدار رجل ، وأول على الفاعلية قولهم : ما أحد خير منك ، فقال : ((وأما قولهم : ما أحد

1 ينظر (اللباب) ١٣٠ / ١

2 شرح المفصل ابن يعيش ٨٥ / ١ ، وينظر (شرح ابن عقيل) ١٢٣ / ١

3 الكتاب ٣٢٨ / ١

4 المقتضب ١٢٧ / ٤

5 معاني القرآن للفراء ٢٤٣ / ٢

6 الأصول ٥٩ / ١

7 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٨٦ / ١ ، و (مغني اللبيب) ٤٦٧ / ٢ ، و (الهمع) ٣٨٣ / ١

8 ينظر (متن الألفية) دار الكتب العلمية ط ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م ، و (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) ابن مالك ص / ٤٤ - ٤٥

9 ينظر (الهمع) ٣٨٣ / ١ ، و (الشرح الكبير) ٣٤٧ - ٣٥٠ ، و (شرح ابن عقيل) ١٢١ / ١ ، و (معجم النحو) ص / ٣٣١ - ٣٢٩

10 الشرح الكبير ٣٥٠ / ١

11 التخمير ٢٥٨ / ١

12 المرجع السابق ٢٥٨ / ١

13 المرجع السابق ٢٥٩ / ١

14 المرجع السابق ٢٥٨ / ١

خير منك فهو وإن كان مبتدأ من حيث الصورة فهو فاعل من حيث المعنى ، وهذا لأن حروف النفي ربما تنزل تنزِيل الفعل كما في بيت السقط^١ : [من الطويل]

وما الفصحاء الصيد والبدو دارها بأفصح قولاً من إمائكم الوكع
ألا ترى أن العامل في الجار والمجرور هو (ما) ، وأما قولهم : شرٌّ أهرّ ذا ناب ، فهو وإن كان مبتدأ في الظاهر فهو فاعل من حيث المعنى ((..))^٢ .. وقياسه (ما) في قولهم : ما احد خير منك على (ما) في البيت لا يستقيم ؛ لأنها في البيت عاملة عمل (ليس) بدليل اقتران خبرها بالباء ، وأما الأولى فنافية وما بعدها مبتدأ وخبر .

وافق ابن يعيش قول الجمهور في جواز الابتداء بالانكارة إذا أفادت فقال: ((وقد ابتدئوا بالانكارة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة))^٣ ويمثل قوله قال ابن الحاجب ، ولكنه كان يسميها (نكرة مقربة من المعرفة)^٤ فهي كالمعرفة تقريبا ، ولذا اعترض على تمثيل الزمخشري فقال: ((ولعبد مؤمن ، المراد كل عبد مؤمن ، ومثل ذلك ليست الصفة فيه بمصححة للابتداء ، بل مثلها في قولك : رجل خير من امرأة ، وتمرة خير من جريدة ، ونلك جار في كل نكرة لم يقصد بها واحد مختص ..))^٥ ، كما خص ابن الحاجب الاستفهام المسوغ للابتداء بالانكارة أن يكون بالهمزة المعادلة لـ (أم) المتصلة خلفاً لجمهور النحاة فإنهم لم يشترطوا الهمزة المعادلة لـ (أم) وإنما لطلب العموم في النكرة بمطلق الاستفهام ، قال: ((وأما غير الموصوفة كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام و (أم) المتصلة))^٦ وقد صرح بهذا الشرط أيضا في شرح الوافية فقال: ((.. ومنها إذا وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة (أم) المتصلة كقولهم : أرجل في الدار أم امرأة؟ لأن المتكلم قد علم نسبه إلى أحدهما))^٧ وتبعه في هذا الشرط ابن عصفور^٨ ، ورد عليه ابن هشام في (المغني) فقال: ((وليس الأمر كما قال ..))^٩ كما ردّ عليه الرضي^{١٠} والسيوطي^{١١} أيضا .

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أجاز وقوع المبتدأ نكرة مطلقاً في دورته الثامنة والخمسين^{١٢} على إثر ورقة بحث تقدم بها الدكتور/ عبد الرحمن السيد^{١٣} عنوانها [الابتداء بالانكارة] . والذي أراه موافقة جمهور النحويين في اشتراط الفائدة للابتداء بالانكارة ؛ إذ لم يشذ أحد من العلماء في هذا ، أما ما يذكره النحويون من مسوغات للابتداء بالانكارة فهي أقرب إلى دلالات المعاني منها إلى ضبط القواعد ، وإنما ذكرها العلماء تيسيراً للمتعلمين وتقريباً للطالبيين ((إذ ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة))^{١٤} .

1 شرح ديوان سقط الزند ١٦٠ / ١ شرح وتعليق د/ ن. رضا منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ط/ ١٩٦٥ م .

2 التخمير ٢٥٩ / ١

3 شرح المفصل ابن يعيش ٠٨٦ / ١

4 ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١٨٤ / ١

5 المرجع السابق ١٨٤ / ١

6 المرجع السابق ١٨٥ / ١

7 شرح الوافية ابن الحاجب ١١٠ / ١

8 ينظر (المقرب) ٨٢ / ١

9 مغني اللبيب ٤٧٠ / ١

10 ينظر (شرح الكافية للرضي) ٨٩ / ١

11 ينظر (الهمع) ٣٨٣ / ١

12 ينظر (القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة - جمعاً ودراسةً وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥ - ١٩٩٥ م) ص ٧٤ / تأليف / خالد بن سعود بن فارس العصيمي دار التدمرية / الرياض ط ١ / ١٤٢٣ - ٢٠٠٢ م .

13 عبد الرحمن السيد : عضو مجعبي ، تعلم في الأزهر ، ثم تخرج في دار العلوم ، وعين مدرساً بالتعليم العام ، وأصبح بعدها مدرسا بدار العلوم ، ورأس قسم النحو والصرف بها ، له (مدرسة البصرة النحوية) و (نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة) .

14 مغني اللبيب ٦٠٨ / ٢

الفصل الثالث : الجملة الاسمية

المبحث الأول : المبتدأ

المسألة (٣) : المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين

الأصل تعريف المبتدأ لأنه المسند إليه فحقه أن يكون معلوماً ، لأن الإسناد إلى مجهول لا يفيد . وتكثير الخبر ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التكثير ، فرجح تكثير الخبر على تعريفه ، فإذا اجتمع في التركيب معرفتان ، ففي تعيين أيهما المبتدأ خلاف ولهم في ذلك آراء عدة هي :

الأول : الخيار في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر ، وعليه ابن جني^١ والفارسي^٢ وابن خروف^٣ وهو ظاهر كلام سيبويه في اسم كان^٤ .

الثاني : أن الأول هو المبتدأ والثاني الخبر ، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال : ((وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك : زيد المنطلق ، والله إلهنا ، ومحمد نبينا ... ولا يجوز تقديم الخبر هنا ، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ))^٥ ، واختاره الخوارزمي إذ قال : ((قالوا في المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين أيهما قدمت فهو المبتدأ وذلك لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر))^٦ ، واختاره ابن مالك^٧ والأشموني^٨ وابن عقيل^٩ وابن هشام^{١٠} .

الثالث : ذهب بعض النحاة^{١١} إلى أن المبتدأ هو الأعراف ، والآخر الخبر ، وهذا يكون في حالة وجود تفاوت في قوة بينهما ، وهذا مذهب ابن برهان^{١٢} .

الرابع : قيل : ما صح منهما جوابا فهو الخبر ونسب لابن أبي العافية ، فإذا قلت : زيد القائم ، فإن جعلته جوابا لمن قال : من زيد ؟ فالخبر القائم ، وإن جعلته جوابا لمن قال : من القائم ؟ فالخبر (زيد) على ذلك القصد^{١٣} .

الخامس : قيل : الخبر ما يراد إثباته مطلقا نحو : كان عقوبتك عزلك ، وكان زيد زهيراً ، ولو قال : كان عزلك عقوبتك ، كان معاقبا لا معزولا^{١٤} .

السادس : تنظر إلى المخاطب فإن كان يعرف احد المعرفتين ، ويجهل الآخر ، جعل المعلوم المبتدأ والآخر الخبر نحو : كان أخو بكر عمرا ، إذا قدرت أن المخاطب يعلم أن لبكر أبا ويجهل كونه أبا بكر ، وعلى هذا ابن السراج^{١٥} ، وابن يعيش إذ قال : ((فإذا قلت : زيد أخوك ، وأنت تريد أخوة النسب فإما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم انه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أبا ولا يدري أنه زيد هذا فتقول : زيد أخوك ، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في مجموعهما وذلك الذي استفاده المخاطب ..))^{١٦} . واختاره ابن الحاجب إذ قال : ((والجواب أن

١ ينظر (اللمع) ص/٧٢

٢ ينظر (الهمع) ١/٣٨٠

٣ ينظر (شرح جمل الزجاجي) ابن خروف تحقيق / سلوى محمد عمر عراب مطابع جامعة الملك عبد العزيز ، و(ارتشاف

الضرب) ٢/٨٩

٤ ينظر (الكتاب) ١/٤٧

٥ المفصل ص/٥٦

٦ التخمير ١/٢٧٥

٧ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١/٣٦٦ ، و(شفاء العليل) ١/٢٨٣

٨ ينظر (شرح الأشموني) ١/٢٠٩

٩ ينظر (شرح ابن عقيل) ١/١٢٥

١٠ ينظر (أوضح المسالك) ١/١٨٧ ، و(مغني اللبيب) ٢/٤٥١

١١ ينظر (الهمع) ١/٣٨٠

١٢ ينظر (شرح اللمع) ابن برهان العكبري ١/٣٤ تحقيق / فارس فائز الكويت ط ١/١٩٨٤ م .

١٣ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢/٣٨

١٤ المرجع السابق ٢/٣٨

١٥ ينظر (الأصول) ١/٦٩

١٦ شرح المفصل ابن يعيش ١/٩٨

الأخبار هاهنا إنما وقع بالذات ، وفائدته إخباره عما كان يجوز انه متعدد ، وانه واحد في الوجود ، وهذا إنما يكون إذا كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنه ، أو أحدهما في ذهنه والآخر في الوجود فيجوز أن يكونا متعددين ، فإذا أخبره المخبر بأحدهما عن الآخر كان فائدته أنهما في الوجود ذات واحدة ، وهذا فيما كان متغاير اللفظ^١ ، وأخذ به ابن عصفور^٢ وأبو حيان الأندلسي^٣ والقزويني^٤ في (الإيضاح) إذ قال: ((قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ، ويكون السامع عالماً بتصافه بإحدهما دون الأخرى ، فإن أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه ، ولكنه لا يعرف انه أخوه وأردت أن تعرفه انه أخوه فتقول له: زيد أخوك .. وان عرف أن له أخاً ، وأردت تعيينه عنده قلت: أخوك زيد))^٥ .

ورجح أحد الباحثين^٦ مذهب ابن السراج بأن التحقيق كون المبتدأ ما كان معلوماً عند المخاطب والمجهول هو الخبر ، فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبراً^٧ . ولكن الذي يريجه الباحث في هذه المسألة مذهب الزمخشري وهو أن المبتدأ هو الأول لأن المتكلم أراد أن يثبت الخبر فالمعنى يتحكم في ترتيب الكلام وفقاً ورؤية المتكلم ، هذا هو الأسهل والأقرب للمعنى والأبعد عن التعقيدات الدلالية من أن يفترض المتكلم في المخاطب أمراً يخالف مقتضى الحال فيوهم في التركيب .

١ الإيضاح ابن الحاجب ٢٠١/١

٢ ينظر (الشرح الكبير) ٣٦١/١

٣ ينظر (ارتشاف الضرب) ١١٧٦/٣

٤ القزويني: محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني ولد بالموصل قدم دمشق ومصر صار قاضياً بالشام وتوفي سنة ٧٣٩ هـ . من تصانيفه (الإيضاح على صاحب المفتاح للسكاكي) و (المشذر المرجاني من شعر الأرجاني) .

٥ الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص/١٠٠ دار الكتب العلمية - بيروت ط/١٩٨٥م

٦ ينظر (معاني النحو) د/فاضل السامرائي ١٩٨/١

٧ المرجع السابق

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثاني : الخبر
المسألة (٤) : عامل الرفع في الخبر

أما عامل الرفع في الخبر ففيه خمسة أقوال :

أحدها : الابتداء وحده وهو مذهب الجرمي^١ وابن شقير (ت/٣١٧هـ)^٢ واختاره الزمخشري^٣ وابن الحاجب إذ قال: ((فإن المعنى الذي اقتضى أن يكون احدهما المبتدأ هو المعنى الذي اقتضى أن يكون الآخر خبراً ، فصار المصحح لمقتضى الإعراب فيهما واحداً فيجب أن يكون هو العامل فيهما ..))^٤ وهو رأي الرضي^٥ وابن عصفور^٦ ونسبه والعكبري والسيوطي لابن السراج ، وليس له^٧ .

واحتجوا بأن الابتداء طالب لهما فعمل فيهما^٨ ، وردّ بأن الأفعال أقوى العوامل وليس فيها ما يعمل رفيعين دون إتباع فالعامل المعنوي أولى^٩ .

الثاني : إن الابتداء هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، وهو ما ذهب إليه ابن الأنباري إذ قال : ((والتحقيق عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ))^{١٠} وتابعه ابن يعيش إذ قال: ((والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله ، كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار ، فالنار تسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا ..))^{١١} . وضعف هذا بأنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً^{١٢} .

الثالث : ذهب متقدمو البصريين^{١٣} إلى أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وهو مذهب الأخفش^{١٤} والمبرد^{١٥} وابن السراج^{١٦} والفارسي والجرجاني^{١٧} .

واحتج هؤلاء بان الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه^{١٨} وقاسوه على الشرط قال المبرد: ((إن تأتني آتك ، وتأتني مجزومة بـ(إن) و(آتك) مجزومة بـ(إن تأتني) ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيد منطلق ، و(زيد) مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ))^{١٩} .

١ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٨/٢

٢ ينظر (المطى) [وجوه النصب] لأبي بكر احمد بن الحسن بن شقير البغدادي ص/٩٣ تحقيق د/فانز سالم مؤسسة الرسالة بيروت - دار الأمل اريد /الأردن ط١/٤٠٨-١٩٨٧ م .

٣ ابن شقير : أبو بكر احمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي ، بغداد في طبقة ابن السراج ، وروى عنه أبو بكر بن شاذان ، توفي سنة ٣١٧ هـ . له (مختصر في النحو) و(المذكر والمؤنث) و(المقصود والممدود) .

٤ ينظر (المفصل) ص/٥٣

٥ الإيضاح ابن الحاجب ١٨٣/١

٦ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٢٠٠/١

٧ ينظر (الشرح الكبير) ٣٦٣/١ - ٣٦٥

٨ ينظر (اللباب) ١٢٨/١ ، و(الهمع) ٣٦٤/١

٩ ينظر (الهمع) ٣١١/١

١٠ ينظر (الشرح الكبير) ٣٦٤/١ ، و(شرح ابن عقيل) ١١٢/١ ، و(شرح الأشموني) ١٩٣/١

١١ الإنصاف ٤٦/١ - ٤٧ ، وينظر (أسرار العربية) ص/٧٧

١٢ شرح المفصل ابن يعيش ٨٤/١ - ٨٥

١٣ ينظر (الشرح الكبير) ٣٦٤/١

١٤ ينظر (الإنصاف) ٤٥/١ ، و(أسرار العربية) ص/٧٧ ، و(الهمع) ٣٦٤/١

١٥ ينظر (الهمع) ٣٦٤/١

١٦ ينظر (المقتضب) ١٢٦/٤

١٧ ينظر (الأصول) ٥٨/١

١٨ ينظر (المقتصد) ٢٥٦/١

١٩ ينظر (الإنصاف) ٤٦/١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٨٥/١

٢٠ ينظر (المقتضب) ٤٩/١ ، ١٢٦/٤

وردَ هذا بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين ، فالمعنوي أولى^١ والأصل في الأسماء ألا تعمل^٢ .

الرابع : وذهب قوم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر ، وحجتهم أن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي^٣ ، وردَ هذا بأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم ، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه^٤ ، كما رد هذا القول أيضاً بأن المبتدأ قد رفع فاعلاً في نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان المبتدأ رافعاً للخبر؛ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رافعاً من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وذلك لا نظير له^٥ .

الخامس : أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ وهو مذهب الكوفيين وهو المقصود بقولهم يترافعان^٦ واختاره الخوارزمي^٧ أبو حيان الأندلسي^٨ وتابعه السيوطي^٩ .. واستدلوا بأن المبتدأ لا يبد له من خبر و الخبر لا يبد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بهما ؛ لذا عمل أحدهما في الآخر ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقد جاء لذلك نظائر في نحو : أيأ تضربُ أضربُ ، فتضرب (أيأ) بـ (تضرب) ، وتجزم (تضرب) بـ (أيأ) فكل واحد منهما عامل ومعمول^{١٠} .

وضعف بأنه يلزم عليه أن يكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله^{١١} وانه يجوز دخول العوامل اللفظية على المبتدأ والخبر نحو : كان زيداً أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره^{١٢} .

ويلاحظ الباحث أن النحاة تأثروا في بحوثهم اللغوية – وخصوصاً نظرية العامل – بعلوم الكلام والفلسفة والمنطق ، ويظهر ذلك جلياً في قول ابن يعيش : فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ كما أن النار تسخن الماء عند وجود القدر^{١٣} ، وقد تأثر ابن يعيش – كما تأثر ابن الأنباري قبله – بالمنطق وعلم الكلام في صياغته كثير من المسائل والأحكام النحوية ، ومعروف أن مذهب ابن يعيش لم يكن إلا امتداداً لمذاهب أبي علي الفارسي وابن جني ((حتى إن جانباً كبيراً منه مسلوخ من كلاميهما ، إلا انه أضفى على بحوثه مسحة فلسفية يكثره من استعمال بعض مصطلحات أصحاب المنطق والفلسفة وعلم الكلام مما لم يؤلف في عبارات المتقدمين))^{١٤} حتى وصف الدكتور عبد الرحمن بدوي نحوه بالنحو الفلسفي ((ولا عيب في أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم ، ولا أن يصطنعوا في تفكيرهم النمط المؤلف في زمانهم ، فإن للتفكير في كل زمان مناهج متبعة ومبادئ مسلمة ، بل هو أمر طبيعي ، لا مأخذ فيه بل لا مندوحة عنه ، ولكن علينا أن ننظر مدى توفيقهم وإصابتهم للغاية التي سعوا وهي الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره))^{١٥} .

^١ ينظر (الهمع) ١/ ٣٦٤

^٢ ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٧ و (اللباب) ١/ ١٢٨٧ - ١٢٩

^٣ ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٦ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥

^٤ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥

^٥ ينظر (الشرح الكبير) ١/ ٣٦٤ ، و (الهمع) ١/ ٣٦٣ ، و

^٦ ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٤ ، و (أسرار العربية) ص/ ٧٣ ، (التبيين) للعسكري ص/ ٢٢٦ - ٢٢٧ ، و (شرح المفصل لابن يعيش)

١/ ٨٤ ، و (شرح الأشموني) ١٨/ ١٩٣

^٧ ينظر (التخمين) ١/ ٢٥٦

^٨ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٢٩

^٩ ينظر (الهمع) ١/ ٣٦٥

^{١٠} ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٤ - ٤٥ ، و (التبيين) ص/ ٢٢٧ المسألة (٢٧)

^{١١} ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و (الهمع) ١/ ٣٦٥

^{١٢} ينظر (التبيين) ص/ ٢٢٦ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و (الشرح الكبير) ١/ ٣٦٣

^{١٣} ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٧ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥

^{١٤} القياس في النحو د/ منى الياس ص/ ١٤٠

^{١٥} إحياء النحو ص/ ٣٣ - ٣٤

أضف إلى ذلك ما ذكرناه في مسألة سابقة^١ أن هذا الخلاف لا يجدي نفعاً ، وهذا ما جعل المتأخرين ينعون على النحويين مذاهبهم في التأويل والتعليل ، فابن مضاء القرطبي^٢ لم يذكر أن النحويين قد بلغوا بصناعتهم الغاية والمطلوب وهو حفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانتها من التغيير ، ولكنهم تجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، وهو يحمل على النحاة تصورهم الواهم إذ يجعلون العوامل اللفظية والمعنوية هي التي تعمل الرفع والنصب والجزم فيقول : ((وأما القول بان الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ولا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه))^٣ وإن كان يتكئ على كل ما أورده ابن جني في خصائصه^٤ من أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

^١ ينظر (في الرسالة : الفصل الثالث / المبحث الأول / المسألة ١ / عامل الرفع في المبتدأ
^٢ ابن مضاء : احمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء الجبتي القرطبي ، ولد سنة ٥١٣ هـ بقرطبة ، وأخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره ما لا يحصى من الكتب العربية والأدبية ، كانت له عناية باللغة وآراء مخالفة لأهلها ، توفي سنة ٥٩٢ هـ . له (المشرق في النحو) و(الرد على النحاة) و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) .
^٣ الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي ص / ٧٧ - ٨٧ تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف ط ٣ / بدون تاريخ .
^٤ ينظر (الخصائص) ١ / ١١٠

الفصل الثالث : الجملة الاسمية

المبحث الثاني : الخبر

المسألة (٥) : متعلق شبه الجملة إذا كان محذوفاً اسم أم فعل ؟ وأين الخبر ؟

قسم النحاة خبر المبتدأ إلى ثلاثة أنواع : مفرد، وجملة، وشبه جملة مكونة من جار ومجرور أو ظرف . وكل واحد من هذه الأنواع له شروط مذكورة في كتب النحو ، فإذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبراً فشرطه أن يكون تاماً^١ ؛ لأنه كالوعاء الذي يحدث فيه الحدث أو الفعل ، ولا يكون كذلك إلا إذا قدر بالكون أو الوجود أو الاستقرار نحو : زيد عندك أي كائن أو موجود ، أو زيد في الدار أي مستقر ، فإن كان خاصاً نحو : زيد بك ، فيجب إظهار متعلقه نحو : زيد مغرم بك^٢ .

لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين ، ولكنهم اختلفوا في متعلق شبه الجملة الواقعة خبراً ، فقيل جملة وهو رأي جمهور البصريين^٣ ، وقيل مفرد وهو رأي الأخفش^٤ وابن جني^٥ واختاره الحريري (ت/١٦٥هـ)^٦ وابن مالك^٧ والسهيلي^٨ (وذهب ابن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا الجملة ... والحق غير هذا)^٩ ، وقيل لا يتعلق بشيء ولا يحتاج إلى تقدير شيء ونسب للكوفيين^{١٠} .

واستدل الأولون على أنه جملة فعلية من أربعة وجوه :—

الأول : أن الأفعال هي الأصل في العمل ، والأسماء نائبة عنها ، فكان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع^{١١} .

الثاني : القياس على جملة الصلة كقولك : الذي خلفك زيد^{١٢} .

الثالث : دخول الفاء في خبر النكرة إذا وصفت بالفعل أو الظرف ، فلو لم يقدر الظرف بالفعل لم يصح دخول الفاء نحو : كل رجل يأتيني فله درهم .

الرابع : قول سيبويه^{١٣} "أول ما أقول : إن بسم الله ، أي : إنه" ، وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة^{١٤} .

ورجح الآخرون اسم الفاعل من وجهين أيضاً :—

^١ المراد بالتمام هو أن يسهل فهمه ، وهذا يحدث بشيين ، أحدهما : أن يكون كوناً عاماً نحو : كائن أو مستقر أو موجود ، والآخر : أن يكون كوناً خاصاً بقرينة .

^٢ ينظر (أوضح المسالك) ١/ ١٨١ ، و (الهمع) ١/ ٣٧٥ .

^٣ ينظر (اللباب) ١/ ١٣٩ ، و (التبيين) ص/ ٢٤٩ المسألة (٣٣) ، و (الإنصاف) ١/ ٢٤٥ — ٢٤٧ المسألة (٢٩) ، و (ارتشاف الضرب) ١/ ٤١٩ .

^٤ ينظر (شرح ابن عقيل) ١/ ١١٧ .

^٥ ينظر (اللمع) ص/ ٧٥ .

^٦ ينظر (شرح ملح الإعراب) للحريري ص/ ١٤٦ .

^٧ الحريري : أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري ، أديب كبير ، صاحب (المقامات الحريري) وكان دميمة الصورة غزير العلم ، مولده بالمشان (بلدة فوق البصرة) سنة ٤٤٦ هـ ، ووفاته بالبصرة سنة ٥١٦ هـ ، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه ، وكان ينتسب إلى ربيعة الفرس ، له (درة الغواص في أوام الخواص) و (مقامات الحريري) ، و (ملحة الإعراب) و (صدور زمان الفتور وقصور زمان الصدور) في التاريخ ، و (توشيح البيان) .

^٨ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١/ ٣٥٠ .

^٩ ينظر (نتائج الفكر) ص/ ٤٢٢ .

^{١٠} شرح ابن عقيل ١/ ١١٧ — ١١٨ ، وينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٤٥ .

^{١١} ينظر (المغني في النحو) تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي ت/ ٦٨٠ هـ ٢/ ٣١٧ تحقيق وتعليق د/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي وزارة الثقافة والإعلام — دار الشؤون الثقافية — بغداد ط ١٩٩٩ م ، سلسلة خزنة التراث .

^{١٢} ينظر (الإنصاف) ١/ ٢٤٦ ، و (اللباب) ١/ ١٣٩ ، و (الهمع) ١/ ٣٧٦ .

^{١٣} ينظر (اللباب) ١/ ١٣٩ ، و (الإيضاح) ابن الحاجب ١/ ١٨٨ ، و (المغني في النحو) ٢/ ٣١٩ .

^{١٤} ينظر (الكتاب) ٣/ ١٦٥ .

^{١٥} ينظر (المغني في النحو) ٢/ ٣١٩ .

الأول : أن الأصل في الخبر الأفراد^١ والجملة واقعة موقعه ولا شك أن إضمار الأصل أولى^٢

الأخر : أنك إذا قدرت فعلا كان جملة وإذا قدرت اسما كان مفردا وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى^٣ .

ذهب الخوارزمي إلى أن المتعلق فعل وهذا واضح من الأمثلة التي ساقها قال: ((قوله "في الدار" معناه : استقر فيها، فالراجع من الخبر إلى المبتدأ هو ذلك الضمير المستكن في الفعل ..))^٤ . أما ابن يعيش فأجاز الوجهين دون ترجيح وكأنه لا يعنيه في المسألة إلا الضمير العائد على المبتدأ فقال: ((إذا قلت : زيد عندك ، فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلاً أو اسماً وفيه ضمير مرفوع))^٥ بينما اختار ابن الحاجب تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل فقال معللاً: ((لأن أصل التعلق للأفعال ، فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب))^٦ ، وهو مذهب جمهور النحويين واختاره الزمخشري^٧ .

ثم ظهر خلاف آخر حول : ما هو الخبر حقيقة؟ أهو العامل المحذوف – أكان اسماً أم فعلاً أم هو الجار والمجرور أو الظرف ، على مذاهب :

أحدها : ذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلى أن الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر حقيقة في محل رفع ، وأما العامل المحذوف فقد صار نسياً منسياً^٨ ، واختاره الخوارزمي إذ قال: ((ولذلك قالوا من قولنا : في الدار زيد ، في الدار هو الخبر ، ولم يقولوا بأن الخبر هو كائن أو ثابت ، وهو المحذوف لأن هذا المحذوف صار كالشريعة المنسوخة والوديعة المستهلكة))^٩ .

الثاني : يرى ابن يعيش أن الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر ولكن ليس على الحقيقة بل اشترط تقدير ضمير في متعلقه فقال: ((اعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو استقر أو مستقر ، وأقمت الظرف مقامه ، صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتدأ في المعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف ، كما كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ..))^{١٠} وتابعه الرضي .

الثالث : وعدّ ابن كيسان^{١١} المتعلق المحذوف هو الخبر ، وإطلاق تسمية الخبر على شبه الجملة هو من قبيل المجاز والتوسع ، وتابعه ابن مالك^{١٢} والسيوطي^{١٣} وابن هشام^{١٤} .

وأخذ أكثر المحدثين الداعين إلى تيسير النحو بالرأي الأول لسهولة على المتعلمين منهم د/ عباس حسن إذ قال : ((وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع والمفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلاً أو اسماً .. وغير هذا مما لا حاجة اليوم إليه ، ولا ضرر من إهماله ، بل الخير في إهماله وترك ما نقلناه عنهم ، وفي الاختصار على إعراب الظرف والجار الأصلي مع المجرور خبراً

١ ينظر (الهمع) ٣٧٥ / ١

٢ ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ٩٠ / ١ ، و(شرح الأشموني) ٢٠١ / ١

٣ ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ٩١ / ١

٤ التخمير ٢٦١ / ١

٥ شرح المفصل ابن يعيش ٩٠ / ١

٦ الإيضاح ابن الحاجب ١ / ١٨٨ ، وينظر (شرح المقدمة الكافية) ٣٦٢ / ١

٧ ينظر (المفصل) ص / ٥٤ ،

٨ ينظر (الهمع) ٣٧٦ / ١

٩ التخمير ٢٦٨ / ١

١٠ شرح المفصل ابن يعيش ٩٠ / ١

١١ ينظر (الهمع) ٣٧٦ / ١

١٢ المرجع السابق

١٣ المرجع السابق

١٤ المرجع السابق

— مثلاً — في محل رفع .. ولا داعي للتشدد في البحث عن العامل ونوعه مع عدم الحاجة إليه ولا في الخضوع له وركوب الشطط لإظهار آثاره لأن المعنى جلي كامل بدونه ، فذلك التشدد ونلك الخضوع هو الجانب المعيب في نظرية العامل النافعة الجميلة))^١ .

^١ النحو الوافي د/ عباس حسن ١ / ٤٧٩

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثاني : الخبر
المسألة (٦) : الخبر إذا كان المبتدأ اسماً مشتقاً

وفيه مسألتان :

الأولى : رافع الوصف للضمير المنفصل :

يذكر النحاة أن المبتدأ قسمان^١ : مبتدأ له خبر نحو: زيد مجتهد ، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو: أقام الزيدان . واشترطوا لهذا الأخير أن يعتمد على نفي أو استفهام ، ويكون الكلام تاماً ، وأطلقوا عليه المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر ، ولكن هل يرفع الوصف ضميراً منفصلاً ؟ في المسألة أقوال :

ذهب البصريون^٢ إلى جواز أن يرفع الوصف ضميراً منفصلاً فيقولون: أقام أنتما ؟ وما أقام أنتم ؟ (أنتما) و (أنتم) ضميران مرفوعان ، يعربان فاعلاً لاسم الفاعل (قائم) سدا مسد الخبر على أحد الوجهين . واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس . أما السماع ، فقول الشاعر^٣: [من الطويل]

خليبي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقطع

وأما القياس فهو أن الصفة إذا جرت على غير من هي له ، برز منها الضمير المرفوع بها نحو: زيد هند ضاربها هو ، بلا خلاف بين أحد من التحويين في جواز ذلك مع أنها إذ كانت جارية مجرى الفعل ، ولو وقع الفعل موقعها لم يبرز الضمير فيه ، بل تقول : هند يضربها ، فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع مع أنه جار مجراه ، فكذلك لا ينكر أن يخالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه في (أقام أنتما) .

وذهب الكوفيون^٤ إلى منع أن يرفع الوصف ضميراً منفصلاً، فإذا قلت : أقام أنت ؟ جعلوا "قائماً" خبراً و"أنت" مبتدأ ، وبهذا قال عددٌ من المفسرين كابن عطية^٥ و الزمخشري^٦ و النسفي^٧ و الأوسي^٨ في قوله تعالى: ﴿ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾^٩ واحتجوا لمذهبهم^{١٠} بأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جارياً مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير في قولك : أيقومان ؟ و أيقومون ؟ فلا ينبغي أن ينفصل ما جرى مجراه ...

الثانية : إعرابه ومطابقتها لما بعده :

¹ ينظر (الأصول) ٦٠/١، و(شرح ابن عقيل) ١٠٧/١، و(الأشموني) ١٨٨/١

² ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٥/٢

³ لم أعثر له على قائل، وهو بدون نسبة في (أوضح المسالك) ١٧٠/١، و(الهمع) ٣٦١/١

⁴ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٥/٢، و(الهمع) ٣٦١/١

⁵ ينظر (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٧٧/٩ تحقيق/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وزملائه ط ١/١٩٨١م الدوحة. ابن عطية : عبد الحق غالب بن عبد الرحمن بن عطية الغرناطي المالكي، من علماء التفسير واللغة والنحو، ولي القضاء بمدينة المريية ورحل إلى المشرق، توفي سنة ٥٤١ هـ، له (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) و(برنامج ضمنه مرويات وأسماء شيوخه).

⁶ ينظر (الكشاف) ٢١/٣ .

⁷ ينظر (تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (٣٧/٣ دار الكتاب العربي ط/١٤٠٨ - ١٩٨٨ م .
النسفي: حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ، فقيه حنفي مفسر نسب إلى منطقة نسف في بلاد السند، لم تذكر كتب التراجم تاريخ ولادته. تتلمذ على أكثر شيوخ عصره، ومنهم شمس الدين الكردي وأحمد العتابي. كان النسفي أحد الزهاد المتأخرين والعلماء العاملين، له مؤلفات كثيرة في الفقه والأصول والتفسير أبرزها تفسيره (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، وهو تفسير متوسط الحجم اختصره من تفسير الكشاف وتفسير البيضاوي. توفي النسفي في بلدة إيدج قرب أصبهان سنة ٧١٠ هـ.

⁸ ينظر (روح المعاني) للأوسي ١٤٣/٩ دار الفكر ، بيروت ط/١٤١٧ - ١٩٩٧ م.

الأوسي : أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد الحسيني الألويسي البغدادي ، ولد ببغداد سنة ١٢١٧ هـ ، أخذ العلم عن أبيه وعمه وغيرهما ، ثم تصدق للتدريس ، حمل على أهل البدع في زمانه حتى أودى ، توفي ببغداد سنة ١٢٧٠ هـ . له (روح المعاني) و(بلوغ الأرب في أحوال العرب) و(الضرائر) و(ما يسوغ للشاعر دون الناثر) وغيرها .

⁹ سورة مريم / آية (٤٦)

¹⁰ ينظر (الهمع) ٣٦١/١

تحدث النحاة في (أقاتم زيد) من حيث مطابقتها لما بعده أو مخالفتها له في ثلاث

حالات هي :—

الحالة الأولى : أقاتم زيد ؟

يجيز البصريون^١ في هذا التركيب أن يعرب الوصف مبتدأ ، والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر ، أو يكون الوصف خبرا مقدما والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر^٢ . أما الكوفيون^٣ وتبعهم السهيلي^٤ فلا يجيزون إلا وجها واحدا إذا كان المرفوع ضميراً ، وهو أن يكون الوصف خبراً مقدماً ، والضمير مبتدأ مؤخر ، ويمنعون الوجه الآخر الذي يجيزه البصريون . واستدلوا بقول الرسول ﷺ لورقة بن نوفل : ((أو مخرجي هم ؟))^٥ ولم يروه أحد إلا بالتشديد لأنه خبر مقدم ، و(هم) مبتدأ^٦ .

الحالة الثانية : أقاتم الزيدان ؟ وفيها أقوال :

يعرب البصريون^٧ الوصف في هذا التركيب مبتدأ ، والاسم المرفوع فاعلاً أغشى عن الخبر ، ويتعين عندهم هذا الإعراب . والذي ألجأهم إلى هذا الإعراب أمور منها : عدم المطابقة بين الوصف ومرفوعه ، وكذلك فإن المعنى : أيقوم الزيدان ، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، و(قاتم) اسم من جهة اللفظ ، فعل من جهة المعنى ، فلما تم الكلام من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا : قاتم مبتدأ ، الزيدان مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر ، ولم يكن ثمة محذوف على الحقيقة^٨ وكذلك فإن الاستفهام يطلب الفعل لا الاسم .

ويرى بعض النحاة أن الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعلاً ، والخبر محذوف تقديره موجود ، وإلى هذا ذهب الزمخشري إذ قال : ((ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم : أقاتم الزيدان))^٩ ، ورد بأنه لا حاجة إليه لتام الكلام بدونه^{١٠} قال ابن الحاجب : ((لا يحتاج في التحقيق إلى خبر لأنه في معنى أيقوم الزيدان ؟ فقام مخبر به ، كالإخبار بالفعل ، والزيدان فاعل مثله في يقوم الزيدان ، وإنما ذكر الخبر على سبيل المسامحة تقريباً على المبتدئين))^{١١} ورده الرضي أيضاً بقوله ((وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاماً))^{١٢} .

وأما الخوارزمي فهو يزدري أقوال النحاة ويستهن كلامهم ، ويسفه آراءهم بعبارات قاسية وبنبرة حادة كقوله : ((وذكر النحويون أن أقاتم في قولك : أقاتم الزيدان ، مرتفع بالابتداء ، والزيدان مرفوع بأنه فاعل والخبر محذوف . وهذا كلام عليه سمة الفساد ، وقبل أن أبين فساده أصلحه ثم أمزقه بالاعتراض تمزيقاً ..))^{١٣} وشرح رأيه في كلام طويل ثم قال : ((.. لأن الاستفهام متى ورد على الصفة أثار فيها معنى الفعل وميزه وأفرزه عن بقية معاني الصفة ، إذ المقصود بذلك الاستفهام هو المصدر .. وإذا أثار فيها معنى المصدر فقد أثار فيها معنى الحدوث .. فعلم أن الصفة متى ورد عليها الاستفهام فقد نزل

1 ينظر (الأصول) ٥٩/١ - ٦٠ ، و(أوضح المسالك) ١٧٥/١ ، و(شرح الأشموني) ١٩٣/١

2 ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٤٢٥

3 ينظر(تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد) لابن هشام ص/ ١٨٣ تحقيق / عباس مصطفى الصالحي

4 ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٤٢٥

5 صحيح البخاري ١٥/١ كتاب: بدء الوحي - رقم الحديث / ٣

6 ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٤٢٦

7 ينظر (الأصول) ٥٩/١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٩٦/١ ، و(أوضح المسالك) ١٧٥/١

8 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٩٦/١

9 المفصل ص/ ٥٥

10 ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٩٥/١ ، و(الهمع) ٣٦٣/١

11 الإيضاح ابن الحاجب ١٩٥/١

12 ينظر (شرح الكافية للرضي) ١٩٨/١

13 التخمير ٢٧٠/١

منزلة الفعل المضارع فتكون رفعتة كرفعتة .. فإن سألت : فإن كان فعلا فما هذا التثوين؟ أجبنا : إنه اسم من وجه وفعل من وجه . أما إنه فعل فلأنه يتعرض للحدوث والتجدد ورفعتة كرفعة المضارع ، وأما إنه اسم من وجه فلأنه وإن كان يتعرض للحدوث والتجدد ولكن لا من حيث صيغته ((وقد ردّ الإمام يحيى بن حمزة العلوي^١ على الخوارزمي بكلام طويل خلاصته : أن هذا المذهب الذي ذكره الخوارزمي ليس له في حقيقة الأمر محصول ، بل تقرر أن يكون له من الفساد غرر وحجول وبيانه من وجوه :

أما أولاً : فقوله : إن قائماً ويقوم سواء من كل وجه لا يختلفان في شيء سوى أن الصفة لا تتعرض للحدوث والتجدد، والفعل يتعرض له ، وهذا فاسد ، فإن بينهما بوناً بعيداً ، وكيف لا وقولنا : قائم فيه دلالة الاسمية من كل الوجود؟ وقولنا يقوم فيه دلالة الفعلية من كل الوجوه وكل واحد منهما مداير للآخر في أحكامه كلها .

وأما ثانياً : فلو كان الأمر كما زعم من اتفاقهما في كل شيء سوى ما ذكر لكان يلزم ألا يجوز قائمان الزيدان ، كما لا يجوز يقومان الزيدان ، فلما علمنا جواز ذلك دل على فساد ما قاله ..

وأما ثالثاً : فلأن قوله في قائم اسم من وجه وفعل من وجه ، خطأ لا يصدر عن رواية و فطانة ، وبيانه هو أن قولنا أقائم اسم من جميع وجوهه و حاصلة له الاسمية في جميع أحكامه ، لا يشارك الفعل في شيء سوى أحكامه العامة ، ولا يجوز إطلاق اسم الخاص باعتبار الحكم العام.

ثم قال معلقاً على الخوارزمي : والعجب أنه مع إيراد هذا المذهب الركيك ، يزدري كلام النحاة ، ويستهنن أقوالهم ، ويزعم أنه قد أتى بالعجب العجيب ، ولب الأبواب ، وهو كما ترى مخالف القواعد النحوية ، ولم يقم عليه برهان ، ولا أيده بحجة ولا سلطان . ثم ردّ كل وجوه الإعراب في (أقائم الزيدان) التي رآها الجمهور إلا وجهاً واحداً فقال : وظهر بما حققناه ها هنا ضعف كلام الخوارزمي في هذه الصورة والمختار عندنا ما قررناه آنفاً من أن (قائماً) هو الخير ، والزيدان مبتدأ ، وقد تركت التثنية للاختصار ، فأصل التركيب عنده (أقائم الزيدان) ويحتج بأن ترك التعدد له نظائر في العربية ، ومثل ذلك قولهم : الزيدان أفضل منك ، والزيدان ما أحسنهما .. فهذه المسائل طرحت منها التثنية ، وليس ترك التثنية مبطلاً كونها خيراً^٢ وعليه فإن قول ابن مالك : ((فلا خلاف في جعله مبتدأ عند عدم المطابقة لما بعده))^٣ فيه نظر لورود الخلاف كما ذكرنا .

الحالة الثالثة : أقائم الزيدان ؟ أقائمون الزيدون ؟

١ / يعرب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين^٤ هذا التركيب وجهاً واحداً ، فالوصف خير مقدم والاسم المرفوع مبتدأ ، وذلك لحصول المطابقة بين الوصف و مرفوعه في التثنية والجمع .

٢ / أجاز بعض النحاة أن يكون الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعلاً سد مسد الخبر على لغة (أكلوني البراغيث) منهم الرضي^٥ وابن عقيل^٦ و الأشموني^٧ .
ويبدو لنا أن النحاة تعلقوا بأمر الصناعة التي منها عدم المطابقة دون النظر إلى المعنى في التراكيب الثلاثة ، إذ معنى (قائم) في قولنا (أقائم الزيدان) هو المعنى نفسه في

١ المرجع السابق ٢٧٠/١ - ٢٧٢

٢ ينظر (المحصل في كشف أسرار المفصل) يحيى بن حمزة العلوي ٨١/١ مخطوط في الجامع الكبير بصنعاء ، مكتبة الأوقاف برقم (١٧٣/١) .

٣ المرجع السابق ٨١/١

٤ شرح الكافية الشافية ٣٣٢/١

٥ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٩٦/١ ، و (شرح الكافية الشافية) ٣٣١/١ ، و (أوضح المسالك) ١٧٥/١

٦ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٢٠٠/١

٧ ينظر (شرح ابن عقيل) ١١١/١

٨ ينظر (شرح الأشموني) ١٩٢/١

قولنا: (أقام زيد) ، وان كان ذلك كذلك فكيف يقال: أن (أقام) في الأولى مبتدأ وفي الثانية خبر . وأما عدم المطابقة فليس ذلك بعزيز في اللغة كما مثل سابقاً ، ولهذا يقول د/ أبو السعود الشاذلي: ((إذا عرفنا أن الخبر هو الذي يتم الفائدة وأنه هو المحكوم به ، ولو دققنا النظر بعد ذلك في الآية ((أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)) وفي المثال: ماناج الكافر ، لعدلنا عن الوجه الأول الذي قال به النحاة ، وتعين الوجه الآخر وهو إعراب الوصف خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخر، وهذا هو الرأي يتلاءم مع المعنى ..))^١

ويرى الباحث أن ما قال به الإمام يحيى بن حمزة العلوي هو الصواب الموافق للمعنى في الجملة ولا يخلّ بأمور الصناعة ؛ لأن القيام في (أقام الزيدان) هو محط الفائدة ، فوجب أن يكون هو الخبر ، وإذا جعلنا الوصف في قولنا (أقامان الزيدان) و (أقام زيد) هو الخبر كذلك يجب أن يكون هو الخبر في قولنا (أقام الزيدان) . فالأصل في قولنا : أقام الزيدان هو (الزيدان أقامان) ولكن المخاطب لا يريد أن يعرف من القائم ، إذ هو على يقين أن (الزيدان) هما قاما بهذا الفعل ، ولكنه يريد أن يتعرف الكيفية التي هو عليها فقدم موضع الاهتمام ، فأصبحت الجملة : أقامان الزيدان ، ثم حذف المتكلم علامة التثنية للاختصار فأصبحت الجملة : أقام الزيدان ، ثم أدخل بعد ذلك عنصر الاستفهام الهمزة فصارت : أقام الزيدان ؟^٢

وقد وافق مجمع اللغة العربية المنعقد بالقاهرة - في دورته السادسة والخمسين ، وفي جلسته الثامنة بتاريخ ٦ من مارس ١٩٩٠م - على إلغاء هذا التركيب من كتب النحو التعليمي على اثر ورقة بحث تقدم بها د/ شوقي ضيف حازت بعد مناقشتها على موافقة المجلس وأصدر قراراً جاء فيه : ((... ورأت اللجنة بعد دراسة متأنية أن القسم الثاني والمستغني عن الخبر ، ليست له شواهد في القرآن ، ولا في الشعر الجاهلي والإسلامي ، واستشهد له النحاة بأربعة أبيات لا يعرف قائلوها ، ولا تصلح لكي توضع على أساسها قاعدة نحوية فضلاً عن أنها تحدث خللاً كبيراً في قواعد المبتدأ والخبر — لذا كله قررت اللجنة إلغاء قاعدة المبتدأ المستغني عن الخبر من كتب النحو التعليمي))^٣ .

^١ المركب الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم أبو السعود الشاذلي ص/٢٧ دار المعرفة الإسكندرية - مصر ط ١/١٩٩٠م

^٢ ينظر (اختيارات أبي حيان في ارتشاف الضرب) ص/١١٦

^٣ (في أصول اللغة) القرارات التي صدرت في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين تقديم ومراجعة أ.د / أحمد مختار عمر ص/ ٣٢٤ ط ١ / ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
 المبحث الثاني : الخبر
 المسألة (٧) : الإخبار بالمصدر عن اسم الذات

المصدر هو الحدث المجرد فلا يخبر به عن اسم الذات ، لا يصح أن تقول: زيد انطلق ، ومحمد ركض ؛ لأن زيدا ليس انطلاقا ، ومحمد ليس ركضاً . ولكن ورد في اللغة إخبار من هذا القبيل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾^١ فقال عنه : انه عمل فأخبر بالمصدر عن اسم الذات كما أخبر بالذات عن اسم المصدر في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ الْبِرُّ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^٢ ، وقالوا: رجل صوم ، وإنما أنت سير ، وقالت الخنساء^٣ تصف ناقتها: [من البسيط]

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت فإتما هي إقبال وإدبار

وقد انقسم النحاة إزاء هذه التراكيب على مذهبين :

المذهب الأول : لا يجوز الإخبار بالمصدر عن اسم الذات لأنه لا يدل عليه ، ولذلك ذهبوا إلى تأويلها لتستقيم مع قاعدتهم غير أبهين بقنون التركيب منها: —
 أولاً : أن المصدر جاء بمعنى اسم الفاعل أو وضع المصدر موضع اسم الفاعل توسعاً ، فقولهم: رجل عدل ، ويثر غور ، بمعنى عادل و غائر وهكذا كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر قولهم : قائماً أي قياماً وهذا مذهب الكوفيين^٤ وصححه ابن الحاجب فقال: ((أحدهما : أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول وهو الصحيح))^٥ .
 ثانياً : أنه على حذف مضاف ، والتقدير: رجل ذو عدل ، وهي ذات إقبال ، وأقمت المضاف إليه مقامه لما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾^٦ وهذا مذهب سيبويه^٧ والأخفش^٨ والمبرد^٩ والنحاس^{١٠} وابن هشام^{١١} وجمهور البصريين^{١٢} ، قال سيبويه: ((وما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾^{١٣} إنما يريد أهل القرية ... وقال عز وجل: ﴿ ولكن البر من آمن بالله ﴾^{١٤} إنما هو ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر))^{١٥} وقال أيضاً: ((ما أنت إلا سيراً ، وما أنت إلا الضرب الضرب وما أنت إلا قتلاً قتلاً ... فكأنه قال في هذا كله ما أنت إلا تفعل فعلاً .. ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك ، واعلم أن السير إذا كنت مخبراً عنه في هذا الباب فإتما أنت تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان ، وأما قولك (إنما أنت سير) فإتما جعله خبراً لـ (أنت) ولم تضمير فعلاً .. وان شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام))^{١٦} .

١ سورة هود آية (٤٦)

٢ سورة البقرة آية (١٧٧)

٣ ديوانها ص / ٢٢٩ بشرح ثعلب قدم له د / فايز محمد دار الكتاب العربي ط ١٤١٦ / ٢ — ١٩٩٦ م. ولها في (الخزانة) ١ / ٤١١

٤ ينظر (شرح المفصل لابن يعين) ٣ / ٥٠

٥ ينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٢٧٨ — ٢٧٩

٦ الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٤٤٣

٧ سورة يوسف آية (٨٢)

٨ ينظر (الكتاب) ١ / ٢١٢

٩ ينظر (معاني القرآن) للأخفش ١ / ٣٥٣

١٠ ينظر (المقضب) ٣ / ٢٣٠

١١ ينظر (إعراب القرآن) ١ / ٣٨٠

١٢ ينظر (معني اللبيب) ١ / ٤٤٩

١٣ ينظر (شرح الكافية للرضي) ١ / ٢٢٧

١٤ سورة يوسف آية (٨٢)

١٥ الكتاب ١ / ٢١٢

١٦ المرجع السابق ١ / ٣٣٦ — ٣٣٧

المذهب الثاني : يجوز الإخبار بالمصدر عن الذات على معنى المبالغة ولا تأويل فيه ، وهو رأي ابن جنبي^١ واختاره الخوارزمي إذ قال : ((رجل عدل : على المبالغة كأنه تجسم من العدل ، ومن قال بأنه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه معناه : ذو عدل ، فقد أذهب ماعه ورونقه ، وكانت حاله شبيهة بحال من يقول في قوله^٢ : [من الوافر]

بدت قمراً ومالت خطوط بان وفاحت عنبراً ورنت غزالا

أن هذه الأسماء منصوبة على المصدر معناه : بدت بدو قمر ، ومالت ميلان خطوط بان ، وهيهات ! أين الغرب من النبع ؟ والحصا من المرجان ، والثرا من الثريا))^٣ ، وقال ابن يعيش : ((فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة ، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ، وقالوا : رجل عدل وفضل ، كأنه لكثرة عدله وفضله جعلوه نفس العدل والفضل))^٤ واختاره ابن خروف^٥ ابن عصفور^٦ وابن مالك^٧ و السلسيلي^٨ والرضي الاسترابادي^٩ .

ورجح احد الباحثين المعاصرين هذا المبحث بقوله : ((والظاهر أن هذا الضرب فيما أرى ليس من باب حذف المضاف ، ولا من باب تأويل المصدر بالوصف ، وإنما هو ضرب آخر من الكلام ، واقتان فيه بقصد المبالغة))^{١٠} ؛ لأن المبتدأ موجود وكذلك الخبر ، وهذا يعني أن عناصر التركيب النحوي قد اكتملت وهذا هو الهدف ، فليس لهم أن يقولوا : إن المبتدأ (حدث) والخبر (عين) لأن هذا يتناول الناحية الوصفية لا الناحية الشكلية التي تنص على أن يكون هناك مبتدأ وخبر وكفى .

والذي يراه الباحث أنه يجوز الإخبار بالمصدر عن الذات من غير تأويل ؛ لأن التأويل يذهب المعنى المراد الذي هو المبالغة التي تقوم على التجسيم والتشخيص ، وإن كان هذا جارياً على خلاف الأصل النحوي إلا أن استعماله كثير ، فهو مطرد ، وإنما أورد بعض النحاة هذه التأويلات لجرياتها عن قواعدهم ، و قد تغافلوا على الناحية الجمالية التي تتعلق بالذوق الفني .

1 ينظر (الخصائص) ٢/٢٠٢ - ٢٠٣

2 للمتنبى في (ديوانه) ص/١٤٠ دار بيروت للطباعة والنشر ط/١٣٨٩ - ١٩٧٠م

3 التخمير ٩١/٢

4 شرح المفصل ابن يعيش ٣/٤٩ - ٥٠

5 ينظر (شرح جمل الزجاجي) ابن خروف ص/٨١

6 ينظر (الشرح الكبير) ١/٢٠٠

7 ينظر (شفاء العليل) ١/٢٨٧ ، و(المساعد على تسهيل الفوائد) ابن عقيل ١/٢٢٦ دار الفكر - دمشق ط/١٤٠٠ - ١٩٨٠م

8 ينظر (شفاء العليل) ١/٢٨٧

9 ينظر (شرح الكافية للرضي) ١/٢٢٦ - ٢٢٧

10 معاني النحو د/فاضل السامرائي ١/١٩٦

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
 المبحث الثاني : الخبر
 المسألة (٨) : الخبر بعد (لولا)

ترد (لولا) في العربية على وجهين^١ :
 الوجه الأول : شرطية : وهي التي تدخل على جملتين اسمية وفعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ، وتختص بذلك دون سائر أدوات الشرط الأخرى نحو : لولا زيد لأكرمتك ، فقد امتنع الإكرام لوجود زيد ، وهي قسمان :
 الأول : أن يليها اسم ظاهر كقول الشاعر^٢ : [من الرجز]
 والله لولا الله ما اهتدينا
 ولا تصدقنا ولا صلينا

وقول جرير^٣ : [من الكامل]

لولا الحياء لهاجني استعبار ولزرت قبرك والحبيب يزار
 أو يليها المصدر المؤول ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْلا أَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُفْهًا مِّنْ فُضَّةٍ ﴾^٤ ، وكقول نصيب : [من الوافر]
 ولولا أن يقال صبا نصيب لقلت بنفسي النشأ الصغار
 واتفقوا على أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع ، ولكنهم اختلفوا في إعرابه على أوجه

—:

١ / قيل مبتدأ مرفوع بالابتداء و خبره محذوف تقديره (كائن) أو (موجود) ، وهو رأي الجمهور^٥ ونسب للبصريين^٦ واختاره الخوارزمي^٧ وابن يعيش^٨ وابن الحاجب^٩ .
 ٢ / وقيل فاعل لفعل محذوف بعد (لولا) تقديره : لولا وجد زيد ، وهو رأي الكسائي^{١٠} ونسبه العكبري للكوفيين^{١١} ولم يستبعده ابن الحاجب إذ قال : ((وقد قيل في المرفوع بعد (لولا) انه فاعل فعل مقدر ، أي : لولا حصول أو وجد ، وليس ببعيد))^{١٢} .
 ٣ / وقيل بل هو مرفوع (لولا) نفسها لنيابتها عن الفعل ، وهو رأي الفراء وابن كيسان^{١٣} ، ونسب للكوفيين أيضاً^{١٤} ، واختاره السهيلي^{١٥} الذي يرى أن (لا) المركبة مع (لو) عملت عمل الفعل ، فصار (زيد) فاعلاً ، والتقدير : لو (انعدم) زيد ، أو غاب زيد .

^١ ذكر الهروي في (الأزوية ص/ ١٦٦) وتابعه ابن هشام في (المغني ٢٧٢/١ - ٢٧٤) أن لها أربعة أوجه ، ولكن المدقق فيهما يراهما يرجعان لهذين الوجهين . ينظر (المفصل) ص/ ٤٠٨ - ٤٠٨ ، و (ابن يعيش) ٨ / ١٤٤ - ١٤٦
^٢ هو عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي ، شاعر الرسول وأحد الفصحاء أسشهد يوم مؤتة ، وقد ردد الرسول (ص) رجزه هذا يوم الخندق وهو ينقل التراب حين وارى التراب شعر صدره .
^٣ ديوانه ص / ٨٦٢ سلسلة ذخائر العرب رقم [٤٣] دار المعارف وفيه : لعادني بدل لهاجني .
^٤ سور الزخرف آية (٣٣)
^٥ ينظر (المقتصد) ٢١٨ / ١ ، و (ارتشاف الضرب) ٣١ / ٢
^٦ ينظر (الإنصاف) ٧٠ / ١ ، و (ارتشاف الضرب) ٥٧٦ / ٢
^٧ ينظر (التخمير) ١٣٢ / ٤
^٨ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٩٥ / ١ ، ١٤٦ / ٨
^٩ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ١٩٤
^{١٠} ينظر (الهمع) ٣٩٤ / ١
^{١١} ينظر (اللباب) ١ / ١٣١ ، و (التبيين) ص/ ٢٣٩ المسألة (٣١)
^{١٢} الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٩٤
^{١٣} ينظر (ارتشاف الضرب) ٥٧٦ / ٢ ، و (الهمع) ٣٩٤ / ١
^{١٤} ينظر (الإنصاف) ٧٠ / ١ المسألة (١٠) ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٩٦ / ١ ، ١٤٦ / ٨ ، و (التبيين) ص/ ٢٣٩ المسألة
^{١٥} (٣١) ، و (التبيين في إعراب القرآن) ٧٣ / ١
^{١٥} ينظر (نتائج الفكر) ص/ ٣٤٨ - ٣٤٩

والآخر : أن يليها الضمير منفصلاً كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾^١ ، أو متصلاً كقول الشاعر^٢: [من السريع]

أومت بعينها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج

و كقول اليزيد بن الحكم^٣: [من الطويل]

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قمة النيق منهوى

وإعرابه في المنفصل كالاسم المرفوع ، أما المتصل فيعرب مبتدأ وقد ناب الضمير المتصل عن الضمير المنفصل وهو رأي الجمهور خلافاً لسيبويه^٤ الذي يعرب (لولا) حرف جر زائد لا متعلق له ، والضمير المتصل مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، وخلافاً للمبرد الذي رفض هذا التركيب إذ قال: ((والذي أقوله أن هذا خطأ ولا يصلح إلا "لولا أنت" كما قال عز وجل: ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود ، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد))^٥ وقد ردّ عليه كثير من العلماء^٦ .

والجمهور يحذفون الخبر إذا كان كونا عاماً وجوباً^٧ وقد يذكر شذوذاً كقول

الشاعر: [من البسيط]

لولا أبوك ولولا قبله عمرٌ ألفت إليك معد بالمقاليد

فيمن جعل (قبله) خبراً لا حالاً، وكقول الشاعر^٨: [من الطويل]

ولولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة عصفور ولم ألتعلم

وذهب الشلوبيني^٩ إلى التفصيل فقال: يجب حذفه أن كان كونا مطلقاً كالوجود والحصول ، ويجب ذكره أن كان كونا مقيداً كالقعود قال^{١٠}: ((لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة)) ويجوز الأمران إن علم^{١١} ، وزعم ابن الطراوة أن جواب (لولا) هو الخبر ، ويرده أن لا رابط بينهما^{١٢} .

وأما الوجه الآخر فهو أن تكون للتحضيض والعرض ، بمعنى (هلا)^{١٣} إذا وليها المضارع

كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾^{١٤} ، أم التوبيخ واللوم إذا وليها الماضي^{١٥} كقوله تعالى:

﴿ وَلَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بَأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ ﴾^{١٦} ، وقد ينزل الماضي بعدها منزلة الأمر كقوله تعالى:

﴿ فُلُولا نَفْرَمِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾^{١٧} .

ويرى الباحث أن قول الشلوبين وابن مالك^{١٨} هو الفاصل في هذه المسألة ؛ فإن المبتدأ

المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب :

١ . أن يخبر عنه بكون عام مطلق وهذا يلزم حذف خبره نحو: لولا زيد لزارنا عمرو .

١ سورة (سبأ) آية (٣)

٢ لابن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص/ ٤٨٧ تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد دار الأندلس

٣ ليزيد بن الحكم الثقفي في (الكامل) للمبرد ١/ ٢٨٠، و(الأمالي) لأبي علي القالي ١/ ٣١ دار الجيل - بيروت - لبنان / ودار الأفاق ط ٢ / ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م، و(الخزانة) ١/ ٣٥٤

٤ ينظر (الكتاب) ١/ ٣٨٨

٥ الكامل للمبرد ٣/ ١٢٧٨ حقه وعلق عليه وصنع فهارسه / محمد أحمد الدالي مؤسسة الرسالة ط ١/ ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م، وينظر (المقتضب) ٣/ ٧٣

٦ ينظر (الأصول) ٢/ ١٣٦، و(الجنى الداني) ص/ ٥٤٦ .

٧ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١

٨ نسب للزبير رضي الله عنه في (مغني اللبيب) ٢/ ٤٣١ رقم الشاهد/ ٦٧٤

٩ ينظر (التوطئة) ص/ ٢١٩ تحقيق/ د. يوسف أحمد المطوع مطابع سجل العرب - القاهرة ط/ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٠ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١، و(مغني اللبيب) ١/ ٢٧٣

١١ ينظر (مغني اللبيب) ١/ ٢٧٣

١٢ ينظر (معاني القرآن) للأخفش ١/ ٢٢٦، و(كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ١٢٣

١٣ سورة (النمل) آية (٤٦)

١٤ ينظر (التبيان في إعراب القرآن) ١/ ١١٠

١٥ سورة (النور) آية (١٣)

١٦ سورة (التوبة) آية (١٢٢)

١٧ ينظر (شواهد التوضيح والتصحيح) ص/ ٦٥ - ٦٧

- ٢ . أن يخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه ، فهذا خبره واجب الثبوت لجهل معناه إذا حذف نحو : لولا زيدٌ غائب لم أزرِك ، ومنه قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة : ((إني ذاكرٌ لك أمراً ، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك))^١ .
- ٣ . أن يخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه إذا حذف ، فهذا يجوز إثبات الخبر فيه وحذفه ، نحو : لولا أخو زيدٍ ينصره لغلِب ، ومنع قول أبي العلاء المعري : [من الوافر] ينيب الرعب منه كل غضبٍ فلولاً الغمد يمسكه لسالا .

^١ صحيح البخاري ٢ / ٣٧ (كتاب الصوم) باب : الصائم يصبح جنباً ، رقم الحديث / ١٩٢٦ .

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواسخ
المسألة (٩) : دلالة (كان) على الحدث والزمان

اختلف النحاة في دلالة (كان) على الحدث والزمان ، ولماذا سميت ناقصة على

قولين : —

أحدهما : أنها تدل على الحدث والزمان كسائر الأفعال ، وأن الحدث مسند إلى الفعل ، مثلها مثل أي فعل آخر نحو : ذهب ، وضرب ، و خرج ، في دلالتها على الحدث والزمان .. وأخذ بهذا القول الخوارزمي إذ قال : ((وهذا الكلام عندي معترض عليه وذلك أن سائر الأفعال الماضية إما كانت تامة من حيث فيها خصوص زمان وخصوص لفظ ، فمن حيث خصوص الزمان يدل على الماضي ، ومن حيث خصوص اللفظ يدل على معنى المصدر ، وخصوص الزمان مع خصوص اللفظ موجود هاهنا فوجب أن يكون تاماً))^١ ، وذهب إليه هذا القول أيضاً ابن عصفور^٢ وابن مالك^٣ و الزركشي^٤ والرضي^٥ والسيوطي^٦ و السلسلي^٧ وابن خروف^٨ وأبو حيان الأندلسي^٩ .. وتسمى عندهم ناقصة ؛ لأنها لا تكفي بمرفوعها بل تحتاج إلى المنصوب ، والتام هو الذي يستغني بالمرفوع ، واستدل ابن مالك على مذهبه بوجوه منها^{١٠} :

١ . أن تسميتها أفعالاً يتحتم معه أن تشمل الحدث مع الزمان لأن كل فعل يدل عليهما معاً .

٢ . أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى واحد لأن العبرة باختلاف الزمن فإذا قلت : كان زيد مجتهداً ، معناه : زيد مجتهد أمس ، وإذا قلت : يكون زيد مسافراً ، معناه : زيد مسافر غداً ، ونحن نثبت لها معاني مختلفة فكانت أفعالاً .

٣ . أنها لو كانت دالة على الزمن فقط يصح أن تؤلف مع اسم واحد جملة مفيدة كما تتألف الجملة من اسم زمان واسم معنى نحو : السفر غداً . وأنت إذا قلت : كان السفر ، لم يتم معنى الكلام فدل على أنها ليست دالة على مجرد الزمان .

٤ . لو لم تدل على الحدث لم يصح دخول (أن) المصدرية عليها كقوله تعالى : ﴿ إلا أن تكونا ملكين... ﴾^{١١} .

٥ . لو لم تدل على الحدث لما أمكن الإتيان باسم الفاعل منها ، واسم الفاعل لا يدل على

١ التخمير ٢٨٤ / ٣

٢ ينظر (الشرح الكبير) ٣٩٣ / ١

٣ ينظر (شفاء العليل) ٣٠٨ / ١

٤ ينظر (البرهان في علوم القرآن) لبيد الدين محمد بن عبد الله الزركشي ١٢٣ / ٤ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة دار التراث (القاهرة) .

الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، ولد بمصر سنة ٧٤٥ هـ ، وأخذ عن الجمال الإسني وسراج الدين البقيني ، رحل إلى حلب ودمشق ، ثم رجع إلى مصر ودرس بها إلى أن توفي سنة ٧٩٤ هـ . له (البحر في أصول الفقه) و (شرح جمع الجوامع للسبكي) و (البرهان في علوم القرآن) .

٥ ينظر (شرح الكافية للرضي) ١٧٥ - ١٧٦ / ٤

٦ ينظر (الهمع) ٤٧١ / ١

٧ ينظر (شفاء العليل) ٣٠٨ / ١

٨ ينظر (الهمع) ٤١٨ / ١

٩ ينظر (ارتشاف الضرب) ٧٥ / ٢

١٠ ينظر (شفاء العليل) ٣٠٨ / ١

١١ سورة (الأعراف) آية (٢٠)

الزمان إلا لزوماً ، كقول الشاعر^١ : [من الطويل]

وما كل من يبدي البشاشة كأننا أخاك إذا لم تلفه لك منجداً

الثاني : أنها لا تدل على الحدث ، وإنما تدل على الزمان فقط ، ولهذا سميت ناقصة لأنها سلبت دلالتها على الحدث وتجردت للدلالة على الزمان فهي ليست كسائر الأفعال ، وهذا مذهب الجمهور منهم المبرد^٢ وابن السراج^٣ وأبو علي الفارسي^٤ وابن جنبي^٥ وأبو البركات الأنباري^٦ وابن يعيش إذ قال : ((لأنها لا تدل على حدث بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث ، فتدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمن الخبر ، فيصير الخبر عوضاً من الحدث فيها))^٧ وقال ابن الحاجب : ((هذه الأفعال موضوعة لتقرير الشيء على صفة ، فلا بد من ذكر ذلك الشيء وصفته ... وعلته تجردها عن الدلالة على الزمن الماضي))^٨ وهذا رأي السهيلي^٩ وعبد القاهر الجرجاني^{١٠} وأبي علي الشلوبين^{١١} . ونسب إلى سيبويه ، وليس له ؛ لأن سيبويه لم يشر إلى النقصان والتمام وإنما أشار إلى تصرف هذه الأفعال فقال : ((وذلك قولك كان ويكون .. وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ، وتقول : كناهم كما تقول : ضربناهم .. فهو كائن ومكون كما تقول : ضارب ومضروب وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه كما تقول : كان عبد الله أي خلق عبد الله ، وقد كان الأمر أي وقع))^{١٢} فكلام سيبويه هنا يشير إلى أنها أفعال ، وتتصرف كغيرها فيأتي منها اسم الفاعل والمفعول أي أنها تدل على الحدث والزمن . بينما يرى ابن يعيش أنها ليست أفعالاً حقيقية وأطلق عليها أفعال العبارة واللفظ . يقول : ((وأما كان وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ ؛ لأنه تدخلها علامات الأفعال في نحو : قد والسين وسوف ، وتتصرف تصرف الأفعال نحو : كان يكون فهو كائن ولا تكن ، وليست أفعالاً حقيقية ؛ لأن الفعل حقيقة ما دل على حدث وزمان ذلك الحدث ، وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمن وجود خبرها فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يوئى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر . فقولك : كان زيد قائماً بمنزلة قولك : زيد قائم أمس ، وقولك : يكون زيد قائماً بمنزلة : زيد قائم غداً ، فثبت بما قلناه أنها ليست أفعالاً حقيقية إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر ، وإنما هي مشبهة بالأفعال لفظاً ، وإذا كانت أفعالاً من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل و منصوبها كالمفعول ، ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل وأن منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة ..))^{١٣} ويستدلون على أنها تدل على الزمان علاوة على ما ذكر أنها تتعدى إلى كل ضرب من أسماء الأزمنة ، مبهمها ، ومخصوصها ، ومعرفتها^{١٤} ويقوى ذلك أنك إذا أسقطتها لم يسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمن ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، فيفهم أن (زيداً) وجد منه قيام في الزمن الماضي ، فلو أسقطتها لفهم منه وجود القيام ونقص الزمان فعلم أنها إما جيء بها لذلك ،

^١ لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في (شرح ابن عقيل) برقم/ ٦٣ ،

^٢ ينظر (المقتضب) ٨٧/٤ ،

^٣ ينظر (الأصول) ١ / ٨٨٢ ،

^٤ ينظر (المسائل العسكرية) ص/ ٣٣ ،

^٥ ينظر (الهمع) ص/ ٨٥ ،

^٦ ينظر (الإيضاح) ٢ / ٨٢٦ ،

^٧ شرح المفصل ابن يعيش ٩٧/٧ ،

^٨ الإيضاح ابن الحاجب ٧١/٢ ، ٨٧/٢ ،

^٩ ينظر (نتائج الفكر) ص/ ٤٠٤ ،

^{١٠} ينظر (المقتصد) ٣٩٨/١ ،

^{١١} ينظر (التوطئة) ص/ ٢٢٤ تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ط/ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

^{١٢} الكتاب ٤٥/١ - ٤٦ ،

^{١٣} شرح المفصل ابن يعيش ٩٦/٢ ، ٨٩/٧ ،

^{١٤} ينظر (المسائل الحلبيات) لأبي علي الفارسي ص/ ٢٢٢ تحقيق / حسن هندواي دار القلم (دمشق) ودار المنارة (بيروت) ط/ ١٩٨٧-١٤٠٧ م .

والحدث موجود قبل دخولها^١ . وأيد أحد الباحثين^٢ هذا القول وأنها تدل على الزمان ولا تفيد الدلالة على الحدث .

ورد الرضي هذا المذهب بقوله : ((وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة ؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء ؛ لأن كان في (كان زيد قائماً) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص ، وهو كون القيام أي حصوله ، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل ، فكأنك قلت : حصل شيء ، ثم قلت : حصل القيام ، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن .. مع فائدة أخرى ها هنا وهي دلالاته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد .. فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان) ، ولكن دلالة (كان) على الحدث المطلق (الكون) وضعية ، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية فمعنى (كان زيد قائماً) أن (زيداً) متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود))^٣ .

ويرى الباحث أن ما قاله الرضي هو عين الصواب ، وأن (كان) وأخواتها هي أفعال حقيقية تدل على الحدث والزمان :

أولاً : لأنه يأتي منها المصدر واسم الفاعل والمفعول ، وكلها تدل على الحدث كقول الشاعر: [من الطويل]

وما كل من يبدي البشاشة كأنناً أخاك ، إذا لم تلفه لك منجداً

وقول سيبويه : كائن ومكون مثل ضارب ومضروب .

ثانياً : اختلاف معانيها عند تغيير صورها ، وهذا يدل على أنها تدل على الحدث ؛ ولو كانت دالة على الزمان فقط لما اختلفت معانيها ، فقولنا : كان زيد قائماً ، معناه : أن زيداً المتصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود ، وقولنا : صار زيد غنياً ، معناه : أن زيداً المتصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل ، ، وهكذا .

ثالثاً : أن كان المكتفية بمرفوعها تدل على الحدث ، وهذا يعني أنها لا تزال تحتفظ بما وضعت له أصالة وهو الحدث والزمان .

^١ ينظر (البسيط في شرح الجمل) لابن أبي الربيع ص/٦٦٥ تحقيق / عياد الشيبيني دار الغرب الإسلامي (بيروت) ط/١٩٨٦ م
^٢ ينظر (كان وأخواتها - دراسة نحوية دلالية) ص/٣٣ تأليف الأستاذة/ منى خليل عبد الهادي منشورات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء ط / ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م .

^٣ شرح الكافية للرضي ١٧٦-١٧٥/٤

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواسخ
المسألة (١٠) : ماهية (كان) بين البساطة والتركيب

وللنحاة في هذه المسألة قولان:

الأول : إنها مركبة وهو مذهب الجمهور منهم الخليل وسيبويه^١ الفراء^٢ و ابن السراج^٣ و ابن جني^٤ و الزمخشري^٥ وجمع كثير^٦ حتى أن بعضهم يقول : لا خلاف في أن (كان) مركبة^٧ واختاره ابن يعيش إذ قال : ((وأما (كان) فحرف معناه التشبيه ، وهو مركب من كاف التشبيه و (أن) فأصل قولك : كأن زيدا الأسد ، أن زيدا كالأسد فالكاف هنا تشبيهه صريح وهي في موضع الخبر ، تتعلق بمحذوف تقديره : أن زيدا كان كالأسد ، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة ، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فلما دخلت الكاف على (إن) وجب فتحها ، لأن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر))^٨ . وهي عند الأخفش^٩ مركبة من (أن) وكاف التشبيه ، وان كاف التشبيه لا تتعلق بشيء ولما رأى الزجاج^{١٠} أن الجار غير الزائد حقه التعلق ، قدر الكاف ها هنا اسماً بمنزله (مثل) فلزمه أن يقدر له موضعاً ، فقدره في موضع رفع مبتدأ ، فاضطر إلى أن يقدر له خبراً لم ينطق به قط ، ولا المعنى مفتقر إليه فقال معنى : كأن زيدا أخوك أي : مثل أخوه زيد إياك كائن . ولهذا قال ابن عصفور : ((ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على (أن) المفتوحة ، لأن المفتوحة مع صلتها بتقدير مصدر وليس كذلك كأن زيدا قائم))^{١١} .

الأخر : إنها بسيطة وهو ما ذهب إليه بعضهم كابن الحاجب إذ قال : ((وهي عند بعضهم حرف برأسه وهو الصحيح))^{١٢} ورجحه أبو حيان بقوله : ((والأولى أن يكون حرفاً بسيطاً))^{١٣} واختاره المالقي^{١٤} ونسبه لأكثرهم وابن هشام^{١٥} .

و احتج هؤلاء بأن الأصل هو البساطة و التركيب طارئ . و القول بتركيبها يوقع في مشاكل كثيرة ، منها أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر ، فيلزمها ما تعلق به ، ومنها أن الكاف داخلة على (أن) لزم أن تكون مسبوكه بمصدر مخفوض بالكاف ، فتصبح الجملة التامة شبه جملة ، فيكون التقدير في جملة : كأن زيدا قائم ، كقيام زيد ، فيحتاج إلى ما يتم به المعنى ، ولا شك أن (كأن زيدا قائم) كلام تام المعنى^{١٦} . ومنها أنه لا يمكن التقدير بالتقديم و التأخير في بعض المواضع نحو ك كأن زيدا في الدار ، أو : كأن زيدا قام ، لا يصح أن يقال : إن زيدا كقام ، أو ((إن زيدا كفي الدار)) و لأجل هذا الإشكال اختار

^١ ينظر (الكتاب) ١٧١/٢ ، ٣٣٢/٣

^٢ ينظر (الجنى الداني) ص/ ٥٦٨ ، و (الهمع) ٤٨٧/١

^٣ ينظر (الأصول) ٢٣٠/١

^٤ ينظر (الخصائص) ٣١٧/١ ، و (سر صناعة الإعراب) ٣٠٣/١

^٥ المفصل ص/ ٣٨٥

^٦ ينظر (الإتصاف) ١٩٧/١ ، و (الشرح الكبير) ٤٥٧/١ ، و (مغني اللبيب) ١٩١/١ ، و (شفاء العليل) ٣٥١/١

^٧ ينظر (سر صناعة الإعراب) ٣٠٤/١ ، و (مغني اللبيب) ١٩١/١

^٨ شرح المفصل ابن يعيش ٨١/٨ - ٨٢ ، وينظر (الخصائص) ٣١٧/١

^٩ ينظر (سر صناعة الإعراب) ٣٠٣/١ - ٣٠٤ ، و (الجنى الداني) ص/ ٥٦٨ ، ٥٦٩

^{١٠} مغني اللبيب ١٩١/١ ، و (الجنى الداني) ص/ ٥٦٩

^{١١} الشرح الكبير ٤٥٧/١

^{١٢} شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٩٧٤/٣

^{١٣} ارتشاف الضرب ١٢٨/٢

^{١٤} ينظر (رصف المباني) ص/ ٢٨٤ .

^{١٥} ينظر (مغني اللبيب) ١٩١/١

^{١٦} ينظر (الجنى الداني) ص/ ٥٦٩

ابن هشام القول بالبساطة حين قال : ((والمخلص عندي من هذا الإشكال أن يدعى أنها بسيطة ، وهو قول بعضهم))^١

ويرى الباحث أن القول ببساطة هذه الحروف هو الصحيح ، لأنه لا دليل على قولهم بالتركيب ، ولا نرى فائدة من الخوض في ماهية هذه الحروف ، لأنها لا تفسر معنى ولا لفظاً في ذلك الأسلوب ، أضف إلى ذلك أن القول بالتركيب - على تفسير النحاة و تأويلهم - لا يستقيم مع التعبيرات ، فربما كان أصل (كان) ما ذكره ، ولكن التعبيرين (الأصل والفرع) لا يزالان مستعملين ، فحن لا نزال نقول : كأنه الأسد ، وإنه كالأسد ، وهذا غير متمثلين في الاستعمال ولا في المعنى ومن أوجه الخلاف بينهما^٢ :

- ١ . أن "كان" يمكن أن تقع خبراً لـ(إن) نحو : إنها كأنها البدر ، وأن محمداً كأنه البحر ، وليس هذا بمعنى : انها أنها كالبدر ، ولا : أن محمداً أنه كالبحر .
- ٢ . أن التشبيه بـ "كان" يمكن أن يقع على الفعل نحو : كأنك تسعى لمأبئة ، وكقوله تعالى : ﴿ كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ﴾^٣ وهذا لا يمكن أن يؤدي بيان والكاف ، فلا يقال : إنك كتسعى إلى مأبئة .
- ٣ . ومن أوجه الفرق بينهما أن خبر "كان" يكون نكرة دون قبح كقول النابغة^٤ : [من الطويل] كأنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبدُ منهم كوكب أما التشبيه بالكاف فيقبح أن يكون نكرة ، ولا بد فيه من التعريف أو التخصيص .
- ٤ . تقع اللام المزحلقة أو التوكيدية في خبر "إن" نحو : إنه لكالطود ، ولا كذلك خبر "كان" .
- ٥ . هناك تعبيرات تخص "كان" لا يصح استعمال "إن" والكاف فيها نحو : كأنك بالبرد قد أقبل

^١ مغني اللبيب ١/ ١٩١

^٢ ينظر (معاني النحو) د/فاضل السامرائي ١/ ٣١٠ - ٣١١

^٣ سورة (الأحقاف) آية/ ٣٥

^٤ ديوان النابغة ص/ ١٨ دار صادر برواية : فبئك شمس

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : نواسخ الجملة الاسمية
المسألة (١١) : صور (عسى) وإعرابها

لم يختلف ثلاثة الشراح في فعلية (عسى) وأنها كسائر الأفعال ، وهو مذهب جمهور النحاة^١ ، وإنما اختلفوا في إعراب (عسى) في أثناء وجودها في التراكيب والصور المختلفة التي ترد فيها وهي :

الصورة الأولى : عسى زيد أن يقوم .

اختلف النحاة في إعرابها على أقوال هي :

أولاً : إن (زيد) اسم (عسى) ، والفعل في موضع نصب خبرها ، وعملت فيه (عسى) عمل (كان) وهذا مذهب الجمهور^٢ وقد نص سيبويه على أنها ترفع الاسم وتتصب الخبر مثل (كان) فقال بعد أن ذكر (عسى) و(كان) : ((ومثله : جعل يقول ، ومثله اخذ يقول ، الفعل هذا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب كما أن هذا في موضع اسم منصوب ، وهو ثم خبر كما أن هنا خبر))^٣ وقال المبرد : ((.. لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً .. لأن (عسى) فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولها ألا ترى أنك تقول : كان زيد ينطلق فموضعه نصب ..))^٤ واختاره الخوارزمي^٥ وابن يعيـش^٦ وابن الحاجب^٧ وصححه ابن عصفور^٨ وأبو حيان^٩ .

ثانياً : إنها فعل متعد بمنزلة (قارب) معنى وعملاً والمرفوع بها فاعل^{١٠} والتقدير : قارب زيد القيام ، أو قاصر بمنزلة (قرب) ، وحذف الجار توسعاً ، ونسب ابن مالك^{١١} وابن هشام^{١٢} والمرادي^{١٣} والسيوطي^{١٤} هذا إلى سيبويه والمبرد ، وردّه عبد الخالق عزيمة^{١٥} في تحقيقه للمقتضب فقال : ((والذي أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل(كان) وأحواتها ، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجمل بعدها ، وتفسيرهما لهذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب))^{١٦} كما فهمه عدد من النحاة كابن هشام والسيوطي إذ نسبا إلى سيبويه والمبرد القول بأن الفعل المقترن بأن في نحو : عسى زيد أن يقوم – مفعول به أو بإسقاط حرف الجر^{١٧} ، وعجزة سيبويه والمبرد واضحة إذ اتفقا في إعرابها وفي تفسيرها ، وإن قولهم : دنوت أن تفعل ، وقاربت ، إنما هو تفسير لا إعراب .

^١ ينظر (الجنى الداني) ص / ٤٦١

^٢ ينظر (الرضي) ٢٠٨/٤ ، و(شرح المفصل لابن يعيـش) ١١٦/٧ ، و(البرهان) ١٣٤/٤ ، و(شفاء العليل) ٣٤٧/١ و(الهمع) ٤٧٤/١

^٣ الكتاب لسبويه ١٦٠/٣

^٤ المقتضب ٧٠/٣

^٥ ينظر (التخمير) ٣٠٢/٣

^٦ ينظر (شرح المفصل لابن يعيـش) ١١٦/٧

^٧ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٩٠/٢

^٨ ينظر (الشرح الكبير) ١٨١/٢

^٩ ينظر (ارتشاف الضرب) ١١٩/٢

^{١٠} ينظر (الجنى الداني) ص / ٤٦٤

^{١١} ينظر (شفاء العليل) ٣٤٦/١

^{١٢} ينظر (مغني اللبيب) ٢٨/١

^{١٣} ينظر (الجنى الداني) ص / ٤٦٤

^{١٤} ينظر (الهمع) ٤٧٤/١

^{١٥} محمد عبد الخالق عزيمة ، تعلم بالأزهر ، وتخرج في كلية اللغة العربية ، ودرّس فيها ، ودرّس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنوات عديدة ، توفي سنة ١٤٠٤ هـ ، له (دراسات لأسلوب القرآن) و(المغني في التصريف) وغيرها .

^{١٦} المقتضب ٦٨/٣ – ٦٩ [الهامش]

^{١٧} ينظر (شفاء العليل) ٣٤٦/١

ثالثاً : إنها فعل قاصر بمعنى (قرب) و (أن والفعل) بدل اشتمال من الفاعل ، والتقدير : قرب زيد قيامه ، وهو مذهب الكوفيين^١ قال الرضي : وهو وجه قريب^٢ ، وردّه ابن هشام^٣ و المرادي^٤ لأنه إبدال قبل تمام الكلام ، والبديل لا يأتي كذلك ، ولو أخرج البديل من الكلام لكان ما بقي تاماً نحو : أعجبنى زيد فهمه ، فلو قلت : أعجبنى زيد ، كان كلاماً تاماً ، ولو قلت : عسى زيد ، لم يكن كلاماً مستقلاً .

رابعاً : إنها فعل ناقص كما يقول الجمهور ، و (إن والفعل) بدل اشتمال كما يقول الكوفيون ، وأن هذا البديل سد مسد الجزأين ونسب لابن مالك^٥ والتقدير : عسى زيد قيامه واقع ، كما سد مسد المفعولين في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ ﴾^٦ على قراءة حمزة^٧ بالثناء في (يحسبن) بالخطاب على جعل (أن) بدلا من (الذين) وسد مسد المفعولين في البدلية^٨ . وقال ابن أبي الربيع : وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضياتها بلا ضرورة ، فلا معنى لها ، وأيضا لا تسوغ في جميعها^٩ .

ويرى د . فاضل السامرائي^{١٠} أن (أن) ليس ضرورة أن تكون مصدرية دائماً ، ففي العربية نظائر يكون الحرف فيها لشيء في تركيب ، ولشيء آخر في تركيب آخر ، نحو (ما) المصدرية ، فقد تكون مصدرية ظرفية وقد تكون مصدرية فقط ، وكذلك فإن الحروف المصدرية مهياة لإقامة الجملة مقام المفرد ، فتهيئها لتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك نحو : سرنى أن عدت ، وقد يصح تأويلها بالمصدر ، وقد لا يصح نحو : عسى أن يزورنا زيد ؛ لأن المراد في الحقيقة معنى الجملة لا المفرد ، ولا يشترط أن يؤدي المفرد معنى الجملة دائماً .

الصورة الثانية : عسى أن يقوم زيد .

واختلف النحاة في إعرابها على أوجه :

أحدها : أن (عسى) فعل تام ، و (أن يقوم) فاعلها ، وإليه ذهب المبرد^{١١} و السيرافي^{١٢} والفارسي والجرجاني^{١٣} واختاره الخوارزمي إذ قال : ((فإذا قلت : عسى زيد أن يخرج فهو هنا بمعنى قارب ، وإذا قلت : عسى أن يخرج زيد فمعناه : قرب خروج زيد . فإن سألت فلم لا يجوز أن تكون (عسى) بمعنى قرب في الوجهين ، أجبت ، أما الأول : فلأن (عسى) لو كانت بمعنى (قرب) في الوجهين لما جاء عساك ، وأما الثاني : فلأنه لو كان بمعنى (قارب) في الوجهين لخلا عن فاعله ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً ﴾^{١٤} .))^{١٥} و الشلوبين^{١٦} وابن يعيش الذي أوجب هذا الوجه في قوله تعالى : ﴿ عَسَى أَن يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَاماً ﴾

^١ ينظر (مجالس ثعلب) ص / ٣٠٧ (شرح الكافية للرضي) ٤ / ٢١٠ ، و (مغني اللبيب) ٢٨ / ١ ، و (الجنى الداني) ص / ٤٦٤ ، و (الهمع) ٤٧٤ / ١ .

^٢ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٤ / ٢١٠ .

^٣ ينظر (مغني اللبيب) ٢٨ / ١ .

^٤ ينظر (الجنى الداني) ص / ٤٦٥ .

^٥ المرجع السابق ص / ٤٦٥ .

^٦ سورة (آل عمران) آية / ١٧٨ .

^٧ ينظر (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلها وحججها) مكي بن ابي طالب القيسي ت / ٤٣٧ هـ - ٣٦٥ / ١ تحقيق / د . محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٥ / ١٤١٨ - ١٩٩٧ م .

^٨ حمزة بن حبيب : حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات ، ولد سنة ٨٠ هـ ، أحد القراء السبعة ، كان يجلب الزيت من الكوفة الى حلوان في العراق ويجلب الجبن و الجوز إلى الكوفة ، كان عالماً بالقراءات ، مات بطوان سنة ١٥٦ هـ .

^٩ ينظر (شفاء العليل) ١ / ٣٩٤ ، و (مغني اللبيب) ٢٨ / ١ ، و (الهمع) ٤٧٥ / ١ .

^{١٠} ينظر (الهمع) ٤٧٤ / ١ .

^{١١} ينظر (معاني النحو) فاضل السامرائي ١ / ٢٩٢ .

^{١٢} ينظر (المقتضب) ٣ / ٧٠ .

^{١٣} ينظر (أوضح المسالك) ١ / ٢٨٩ .

^{١٤} ينظر (المقتصد) ١ / ٣٥٨ .

^{١٥} سورة (البقرة) آية / ٢١٦ .

^{١٦} التخمير ٣ / ٣٠٢ .

^{١٧} ينظر (التوطينة) ص / ٢٩٧ ، و (أوضح المسالك) ١ / ٢٨٩ .

مَحْمُوداً^١ فقال: ((والضرب الثاني: أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب وتكون (عسى) بمعنى (قرب) إلا أن مرفوعها لا يكون إلا (أن والفعل) نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ^٢ فـ(أن تكرهوا) بموضع رفع بأنه فاعل ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر ... وأما قولك ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ فلا يجوز فيه إلا وجه واحد ، وهو أن يكون (ربك) فاعل يبعث ، وأن وما بعدها في موضع رفع بعسى ، ولا يجوز أن يكون أن في موضع نصب على الوجه الآخر لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ، لأن (مقاماً محموداً) منصوبة بيبعث ، فلا يكون الرب مرتفعاً إلا به وإلا كان أجنبياً إذ لم يكن عاملاً فيه))^٣ ، بينما أوجب أبو علي الشلوبيني أن يكون (زيد) فاعلاً ـ (يقوم) لأن مذهبه منع توسط خبر (عسى) بينها وبين اسمها^٤ .

الثاني : أن يكون (أن والفعل) مفعولاً به ، فهي التامة وقد توسط المفعول بين الفعل والفاعل وهو مذهب أبي بكر خطاب^٥ كما تقول: يريد أن يضريك زيد ، ولعله هنا ضمن الفعل (عسى) معنى (أرجو) .

الثالث : من أجاز توسط خبر (عسى) فإنه يعرب (أن والفعل) خبراً مقدماً ، والمتأخر اسمها ، وهو مذهب السيرافي^٦ وأجازه ابن يعيش إذ قال: ((ويجوز في قولك : عسى أن يقوم زيد ، أن يكون زيد مرفوعاً بـ (عسى) و(أن يقوم) في موضع نصب بأنه خبر مقدم ..))^٧ وصححه ابن عصفور^٨ ونسب إلى الميرد^٩ وليس له .

الرابع : ويرى بعضهم أن الخبر في هذا التركيب محذوف ، والتقدير: قارب قيام زيد الوقوع ، ورفض هذا أبو حيان^{١٠} وقال : وهو تفسير معنى .

الخامس : أنها فعل قاصر بمعنى (قرب) و(أن والفعل) سد مسد الجزأين واختاره ابن الحاجب إذ قال: ((والمذهب الثاني : أن تستعمل داخلة على (أن والفعل) خاصة مستغنى بذلك عن اسم قبلها ، وهذا الاستعمال في الاستغناء بأن والفعل عن الجزأين كاستغنائهم في (ظننت أن يقوم زيد) عن الجزأين جميعاً ، وسرّه اشتغال ذلك على مسند ومسند إليه وهو المقصود بهذه الأفعال فلما كان ذلك موجوداً استغنى عن ذكر الجملة محققة ، ألا ترى أن معنى قولك : ظننت أن يقوم زيد ، ظننت زيدا يقوم ، ومعنى قولك : عسى أن يقوم زيد ، عسى زيد أن يقوم ، فلما كان بمعناه استغنى عن الأصل لذلك))^{١١} ونسب هذا لابن مالك^{١٢} واختاره السلسيلي^{١٣} .

الصورة الثالثة : زيد عسى أن يقوم

إذا تقدم الاسم على (عسى) فللنحاة في إعرابه وجهان^{١٤} : —

١ سورة الإسراء آية (٧٩)

٢ سورة البقرة آية/ ٢١٦

٣ شرح المفصل ابن يعيش ١١٨/٧

٤ ينظر (أوضح المسالك) ، ٢٨٩/١ ، و(شرح ابن عقيل) ١٦٩/١

٥ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٢٣/٢ ، ١١٩/٢

٦ ينظر (أوضح المسالك) ، ٢٨٩/١ ، و(شرح ابن عقيل) ١٦٩/١ — ١٧٠

٧ شرح المفصل ابن يعيش ١١٨/٧

٨ ينظر (الشرح الكبير) ١٧٦/٢

٩ ينظر (شرح الأشموني) ٢٦٧/١ ، و(أوضح المسالك) ٢٨٩/١

١٠ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٢٣/٢

١١ الإيضاح ابن الحاجب ٩١/٢

١٢ ينظر (الهمع) ٤٧٤/١

١٣ ينظر (شفاء العليل) ٣٤٧/١

١٤ ينظر (الكتاب) ١٥٨/٣ — ١٦٠ ، و(شرح الكافية الشافية) ٤٥٨/١ ، و(شفاء العليل) ٣٤٧/١ ، و(الهمع) ٤٨١/١ ، و(شرح

الأشموني) ٢٦٧/١

أحدهما : أن يكون (زيد) مبتدأ ، و(عسى) فعلاً ناقصاً ، واسمها ضميراً يعود على المبتدأ ، و(أن والفعل) خير(عسى) ، فيقال على هذا الوجه : الزيدان عسياً أن يقوموا ، والزيدون عسواً أن يقوموا ، والنساء عسبن أن يقمن ، فيجوز أن يسند (عسى) إلى ضمير التثنية والجمع .

الآخر : أن يكون (زيد) مبتدأ ، و(عسى) فعلاً تاماً ، والمصدر المؤول فاعله ، والجملة خبراً للمبتدأ (زيد) ، فيقال على هذا الوجه : الزيدان عسى أن يقوموا ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والنساء عسى أن يقمن ، فيجوز الفعل من علامة التثنية والجمع ولا يجوز الإضمار فيها ، وقد اقتصر ابن يعيش على هذا الوجه ولا يرى غيره فقال: ((فعسى في هذا الوجه منحطة عن درجة (ليس) ألا ترى أن (ليس) تتحمل الضمير ويظهر في التثنية والجمع فتقول: زيد ليس قائماً ، والزيدان ليسا قائمين ، والزيدون ليسوا قياماً ، وليست(عسى) في هذا الوجه كذلك ، فإنها لا تتحمل الضمير ، ولذلك لا يظهر في التثنية والجمع وذلك لغلبة الحرفية عليها وجمودها وعدم تصرفها لفظاً وحكماً))^١ وتابعه الرضي^٢ .

وأغلب النحاة^٣ يقولون بالوجهين بناء على أنهما لغتان لقبائل من العرب كما ذكر ذلك سيبويه إذ قال: ((ومن العرب من يقول: عسى ، و عسيا ، وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسبن فمن قال ذلك كانت (أن) فيهن بمنزلتها في عسيت في أنها منصوبة ... وتقول: عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ... كل ذلك تكلم به العرب))^٤ وذكر بعض المتأخرين أن تجريد (عسى) من الضمائر لغة أهل الحجاز ، وإحاقها الضمائر لغة بني تميم^٥ .
الصورة الرابعة : عساك تفعل ، أو عساني أفعل

إذا اتصل بـ(عسى) ضمير فحقه أن يكون بصورة المرفوع ، هذا هو المشهور في كلام العرب ، و به نزل القرآن^٦ قال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾^٧ . ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل كقول عمران بن حطان^٨: [من الوافر]
ولي نفس أقول لها إذا ما تناز عني لعلي أو عساني
وقال رؤبة^٩ : يا أبتا علكا أو عساكا
وللنحاة في إعراب هذه الصورة أوجه :-

أحدها : أن تكون(عسى) بمنزلة(لعل) والضمير اسمها والجملة الفعلية خبرها ، وهو مذهب سيبويه حيث قال: ((وأما قولهم (عساك) فالكاف منصوبة ، قال الراجز رؤبة :
يا أبتا علك أو عساك

و الدليل على أنها منصوبة أنك إذا غيت نفسك كانت علامتك(ني) قال عمران بن حطان :
لعلي أو عساني ، فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساني ، ولكنهم جعلوها بمنزلة(لعل) (في هذا الموضع))^{١٠} واختاره الخوارزمي^{١١} وابن يعيش^{١٢} وابن الحاجب^{١٣} وصححه ابن

^١ شرح المفصل ابن يعيش ١٢٣/٧

^٢ ينظر(شرح الكافية للرضي) ٢١١/٤

^٣ ينظر(التخمير) ٣٠٦/٣ ، و(الإيضاح) ابن الحاجب ٩٢/٢ ، و(ارتشاف الضرب) ١٢٤/٢

^٤ الكتاب ١٥٨/٣

^٥ ينظر(شرح ابن عقيل) ١٧٠/١ ، و(الأشموني) ٢٦٧/١

^٦ ينظر (الهمع) ٤٨١/١

^٧ سورة (محمد) آية/ ٢٢

^٨ عمران بن حطان في (الخزانة) ٢١٩/٢

^٩ نسب لرؤية في (الكتاب) ٣٧٤/٢ ، و(شرح شواهد المغني) السيوطي ٤٤٣/١ رقم الشاهد/ ٢٣٦ منشورات دار مكتبة الحياة

بيروت . وصدر البيت : تقول ابنتي قد أتى أناكا

^{١٠} الكتاب لسبويه ٣٧٤/٢ - ٣٧٥

^{١١} ينظر(التخمير) ١٧١/٢ - ١٧٢

^{١٢} ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١٢٣/٧

^{١٣} ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ٤٧٧/١

عصفور^١ وأبو حيان^٢ ورد هذا القول أبو العباس المبرد إذ قال: ((هو غلط منه ، لأن الأفعال لا تعمل في المضمرة إلا كما تعمل في الظاهر))^٣ .
 الثاني : أنها باقية على عملها عمل (كان) ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع كما ناب في قولهم : ما أنا كَأنت ولا أنت كَأنا ، وكما ناب (هو) عن ضمير النصب والجر في : مررت بك أنت ، وأكرمته هو وهذا مذهب الأخفش^٤ واختاره ابن مالك لسلامته عنده من عدم النظر ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له^٥ وذلك قولك في نحو : ما أنا كَأنت . ورد هذا المذهب بأمور^٦ :-

١ . أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله^٧ : [من الطويل]

فقلت : عساها نار كَأَس وعِساها تشكى فأتى نحوها فأعودها

٢ . أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل .

٣ . ما عدم النظر بدليل ؛ فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها كإجراء (قلما) إجراء (ما) في نحو : قلما يقوم زيد ، فكأنك قلت : ما يقوم زيد ، وهذا لا نظير له .

٤ . ((أما قياسه على (ما أنا كَأنت) فضعيف لقلته استعماله وشذوذه ، بخلاف ما حمل عليه سيبويه فإنه كثير ، وأما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم (مررت بك أنت) فضعيف لأمرين : أحدهما : أنه لم يقع موقع ضمير آخر إذ لا ضمير منفصل للجر . والآخر : أنه موضع ضرورة ؟ . وأما وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا بين التأكيد و البديل ؛ فإذا قالوا : ضربته إياه ، كانت بدلاً ، وإذا قالوا : ضربته هو كانت تأكيداً . فبقي قول سيبويه سالماً))^٨ .

الثالث : أن (عسى) باقية على عملها عمل (كان) ولكن قلب الكلام ، فجعل المخبر عنه خيراً أو بالعكس ، وهذا مذهب المبرد^٩ .

الرابع : ما نسب للسيرافي^{١٠} أن "عسى" في قولهم : عساك ، وعساني ، حرف عامل عمل (لعل) . وضعف بأن فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد .

ويرى أحد الباحثين^{١١} أن (عسى) في جميع الصور والتراكيب واحدة وإنما حصل تقديم وتأخير وان الاسم المرفوع هو اسمها سواء تقدم أم تأخر . وأن هذا الإعراب سيحقق أموراً منها : أن (عسى) تبقى على معناها وأنها فعل ناقص جاء للرجاء . وان إعرابها سيطرده ويبعد كثيراً من الأوجه الإعرابية التي قال بها النحاة . وفي الوقت نفسه لا تشوش على الدارس والمتعلم .

^١ ينظر (الشرح الكبير) ١/ ١٨٣

^٢ ينظر (ارتشاف الضرب)

^٣ المقتضب ٣/ ٧١

^٤ ينظر (الكتاب) ٢٨/ ٣٧ ، و (المقتضب) ٣/ ٧٣ ، و (الإنصاف) ٢/ ٦٨٧ ، و (الشرح الكبير) ٢/ ١٨٣

^٥ ينظر (الجنى الداني) ص/ ٤٦٨

^٦ ينظر (المقتضب) ٣/ ٧٣ ، و (الهمع) ١/ ٤٨٢

^٧ لصخر بن جعد الخضري في (شرح شواهد المغني) ١/ ٤٤٦ : ٤٤٦ : الشاهد/ ٢٤١

^٨ الإيضاح ابن الحاجب ١/ ٤٧٧

^٩ ينظر (المقتضب) ٣/ ٧٣

^{١٠} ينظر (الجنى الداني) ص/ ٤٦٨

^{١١} ينظر (اختيارات أبي حيان في ارتشاف الضرب) ٢/ ١٨٠

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواسخ
المسألة (١٢) : نصب الجزأين بـ (لیت)

المشهور لدى جمهور النحاة أن (إن) وأخواتها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها ، غير انه وردت عن العرب شواهد فيها نصب الجزأين بعد هذه الحروف كقولهم : لیت الدجاج مذبحاً ، وكقول العجاج^١ : [من الرجز]
يا لیت أيام الصبا رواجعا

ولهذا اختلف النحاة في نظرهم إلى هذه الشواهد على أقوال ثلاثة :
احدها : ذهب بعض الكوفيين^٢ إلى جواز نصب الخبر مطلقاً أي في (إن وأخواتها) ولا تأويل في ذلك ، وانه لغة^٣ وعليه محمد بن سلام الجمحي (ت/٢٣١هـ)^٤ وأبو عبيدة^٥ وابن الطراوة^٦ . وحجتهم في ذلك انه ورد في الشعر ، فمن شواهد وقوع خبر (إن) قول ابن أبي ربيعة^٧ : [من الطويل]
إذا اسود جنح الليل فلتأت وتكن خطاك خفافا ، إن حراسنا أسدا

وما روي في حديثه^٨ : ((إن قعر جهنم سبعين خريفا))^٩
وقال آخر : [من الرجز]

إن العجوز خبة جروزا
تأكل كل ليلة قفيزا
ومن شواهد وقوع نصب خبر (كأن) قول الشاعر^٩ : [من الرجز]
كأن أذنيه إذا تشوفا
قادمة أو قلما محرفا

و حكى الكسائي : لیت الدجاج مذبحا ، وسمع : لعل زيدا أختا^{١٠}
وذكر ابن سلام^{١١} أنها لغة روية وقومه وهم جماعة من بني تميم ، و حكى ذلك ابن سيده
أيضا^{١٢} وهي حكاية الفراء عن بني تميم^{١٣} . وقال البغدادي : ((ولم يحفظ في خبر (أن) ولا
في خبر (لكن)))^{١٤} .

١ ديوان العجاج ٣٠٦/٢ برواية الأصمعي وشرحه تحقيق د/ عبد الحفيظ السلفي توزيع مكتبة: أطلس /دمشق رسالة دكتوراة وله في (الكتاب) ١٤٢/٢ ، وبلا نسبة في (الخرزانة) ١٠ / ٢٥٣ .

٢ ينظر (الجنى الداني) ص / ٤٩٢ .

٣ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١ / ٥١٦ .

٤ ينظر (طبقات فحول الشعراء) ١ / ٧٨ - ٧٩ قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر دار المدني - بجدة

٥ ينظر (الهمع) ١ / ٤٩٠ .

أبو عبيدة : هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء ، البصري ، ولد سنة ١١٠ هـ ، عالم بالشعر والغريب والأخبار والأنساب ، أخذ عن يونس وأبي عمر ، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني ، توفي بالبصرة سنة ٢٠٩ هـ ، ويبدو أنه كان شعوبياً يبغض العرب ، له نحو مائتا مؤلف منها (مجاز القرآن) و(نقائض جرير والفرزدق) و(مقاتل الفرسان) و(أخبار قضاة البصرة) وغيرها .

٦ المرجع السابق ١ / ٤٩٠ .

٧ لم أعثر عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في (الخرزانة) ٤ / ١٥٦ ، ١٠ / ٢٦٢ .

٨ ، وآخر جه مسلم في باب الإيمان ، و ينظر (مغني اللبيب) ١ / ٣٧ .

٩ لأبي نخيلة الحماسي في (الخرزانة) ١٠ / ٢٦١ ، وقيل للعماني الراجز (الخرزانة) ١٠ / ٢٥٦ ، وقيل : بل هما راجزان ، وبلا نسبة في (الإنصاف) ٢ / ٤٣٠ .

١٠ ينظر (الهمع) ١ / ٤٩١ .

١١ ينظر (طبقات فحول الشعراء) ١ / ٧٨ ، و(الخرزانة) ١٠ / ٢٥٤ .

ابن سلام الجمحي: أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، إمام في الأدب ، من أهل البصرة ، مات ببغداد سنة ٢٣٢ هـ - وكان يقول بالقدر ، فقال أهل الحديث : يكتب عنه الشعر أما الحديث فلا ، له كتب منها (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين) و(بيوتات العرب) و(غريب القرآن) .

١٢ ينظر (شرح الأشموني) ١ / ٢٦٩ .

١٣ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ١٣١ .

١٤ خزانة الأدب ١٠ / ٢٥٤ .

الثاني : لا يجوز نصب الاسمين بهذه الحروف ، وهذا رأي الجمهور^١ . وما جاء من شواهد فقد أولوها لتستقيم مع قواعدهم ولكن اختلفت توجيهاتهم لها ، ولهم فيها آراء منها :-

أن الخبر محذوف ، ونصب الاسم الثاني على الحالية من الخبر ، والتقدير في (يا ليت أيام الصبا رواجعا) : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا^٢ أو يا ليت لنا أيام الصبا ، وفي (إن العجوز خبة جروزا) تقديره : عادت خبة جروزا ، وقول ابن أبي ربيعة (إن حراسنا أسدا) على تقدير : تلقاهم أسدا ، وكذا (ليت الدجاج منبحا) أي : عاد مذبحا . وأما الحديث فعلى أن القعر مصدر : قعرت البئر ، إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرفا ، أي أن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما^٣ بينما ردّ الرضي الرواية وقال : ((إن المروي : إن قعر جهنم لسبعون خريفا))^٤ . أما البيت (كأن أذنيه قادمة أو قلما محرفا) فقد أجيب عنه بأجوبة كثيرة منها أن التقدير : كأن أذنيه يحكيان قادمة ، قال الأشموني : ((إن التأويل هاهنا متعين لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المتثني))^٥ ومنها إجابة ابن جني في (الخصائص)^٦ حيث يروي البيت هكذا :-

كأن أذنيه إذا تشوفا
قادمتا أو قلما محرفا

قال : على انه أراد قادمتان أو قلمان محرфан ، وأما الرضي^٧ فقد خطأ الشاعر في الرواية . هذا هو تأويل جمهور البصريين ومنهم سيبويه^٨ وابن السراج^٩ والرماتي^{١٠} وابن الحاجب^{١١} وابن مالك^{١٢} والرضي^{١٣} وابن هشام^{١٤} . قال ابن يعيش - بعد أن ذكر حذف الخبر في قولهم : يا ليت لنا أيام الصبا - : ((ونلك لأنه لم يرد معنى الخبر، وإنما هو في حال تمن لنفسه ، أو لمن حل عنده هذا المحل ، فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على "لنا" في هذا الكلام ، كما نلت حال الافتخار من قوله : إن محلا وإن مرتحلا على معنى "لنا")^{١٥} ويرى الكسائي^{١٦} أن الاسم الثاني المنصوب إما هو خبر لـ (كان) المقدر ، والتقدير : يا ليت أيام الصبا كن رواجعا ؛ لأن (كان) تستعمل هنا كثيرا كقوله تعالى ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾^{١٧} وقال تعالى : ﴿يَا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾^{١٨} وردّه الرضي^{١٩} وضعفه ابن الحاجب إذ قال : ((ويضعف قول الكسائي بان إضمار (كان) ليس بقياس ، ولو جاز ذلك لجاز : إن زيدا قائما ، بمعنى : يكون قائما أو كان قائما))^{٢٠} .

1 ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٢١٣/١ - ٢١٤ ، و (شرح الكافية الشافية) ٥١٦/١ ، و (الهمع) ٤٩٠/١
2 ينظر (شرح الأشموني) ٢٦٩/١
3 ينظر (شرح الكافية الشافية) ٥١٨/١ ، و (المغني) ٣٧/١
4 ينظر (شرح الكافية للرضي) ٣٣٩/٤
5 شرح الأشموني ٢٦٩/١
6 ينظر (الخصائص) ٤٣٠/٢
7 ينظر (شرح الكافية للرضي) ٣٣٩/٤
8 ينظر (الكتاب) ١٤٢/٢
9 ينظر (الأصول) ٢٤٨/١
10 ينظر (كتاب معاني الحروف) للرماني ص/١٣
11 ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢١٣/١ - ٢١٤
12 ينظر (شرح الكافية الشافية) ٥١٦/١ - ٥١٧
13 ينظر (شرح الكافية للرضي) ٣٣٨/٤
14 ينظر (المغني) ٣٧/١
15 شرح المفصل ابن يعيش ٨٤/٨ ، ١٠٤/١
16 ينظر (الأصول) ٢٤٨/١ ، و (شرح ابن يعيش) ٨٤/٨ ، و (الإيضاح) ابن الحاجب ٢١٤/١
17 سورة الحاقة آية (٢٧)
18 سورة النساء آية (٧٣)
19 ينظر (شرح الكافية للرضي) ٣٣٩/٤
20 شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٩٧٥ - ٩٧٧/٣

الثالث : وهو رأي الفراء^١ حيث يجيز نصب الجزأين بـ (ليت) فقط على لغة بني تميم وتكون عنده بمعنى (أتمنى) فقولك : ليت زيدا قائماً ، معناه : أتمنى زيدا قائماً ، كأنه يلمح الفعل الذي ناب عنه فيعمله^٢ واختار هذا القول الخوارزمي إذ قال : ((هذا البيت على لغة بني تميم يعملون "ليت" إعمال "ظن" ... وعليه المثل (ليت القسي كلها أرجلا) كأنهم يجرون (ليت) مجرى فعل التمني ، وعند ذلك لا حاجة إلى الخبر .. فان سألت : كيف أجريت هذه الكلمة من بين سائر أخواتها مجرى الفعل على لغة بني تميم ؟ أجبت : لأنها أشبه أخواتها بالفعل ، ولذلك لا تفارقها نون العماد))^٣ وردّ هذا الرأي ابن الحاجب بقوله : ((ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه مثله في (كأن) و (لعل) ولا قائل به))^٤ .

ويرى الباحث أن ورود نصب الجزأين بـ (ليت) في أساليب ليست قليلة دليل على أن النصب بها جائز على لغة جماعة من بني تميم ، وعلى رأي القائلين بأنها لغة نرى الجملة تامة معنى ولفظاً ، فلا تحتاج إلى تقدير أو تأويل ، وهذا منهج وصفي سليم يتعامل مع النصوص كما هي ، وإنما الإشكال في إعراب الجزأين ؛ لأن الفعل (أتمنى) ليس من أفعال القلوب ولا يتعدى إلى مفعولين إلا نادراً .

^١ ينظر (معاني القرآن) للفراء ١/ ٤١٠ ، و (الشرح الكبير) ١/ ٤٣٢ ، و (المفصل) ص/ ٣٨٧ ، و (شرح المفصل لابن يعيش)

٨٤/٨

^٢ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٨٤/٨

^٣ التخمين ١/ ٢٨٧ - ٢٨٨

^٤ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٣/ ٩٧٥

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواسخ
المسألة (١٣) : دلالة (كاد) بين النفي والإثبات

(كاد) فعل من أفعال المقاربة ، يدخل على الجملة الاسمية للدلالة على مقاربة وقوع خبرها ، وقد يرد مثبتاً أو منفيًا . فمثال وروده مثبتاً قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾^١ وقوله تعالى: ﴿ يَكَادُ الْبَرَقُ يُخطفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾^٢ ، ومن مجيئه منفيًا قوله تعالى: ﴿ فَنَدْبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^٣ وقوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرَاهَا ﴾^٤ وقال تعالى: ﴿ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ ﴾^٥ .

وقد اختلف النحاة في دلالة (كاد) على النفي أو الإثبات حتى اشتهر القول : بأن إثباتها نفي ، ونفيها إثبات . ثم جعل هذا المعنى ملغزا ، قال المعري^٦ : [من الطويل]

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحد
فأجابه ابن مالك : [من الطويل]

نعم هي (كاد المرء أن يرد الحمى) فتأتي بإثبات لنفي ورود
وفي عكسها (ما كاد أن يرد الحمى) فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

وأشهر أقوال النحاة فيها هي : —

الأول : أنها مثل سائر الأفعال ، نفيها نفي وإثباتها إثبات ، إلا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل ، فنفيها نفي لمقاربة الفعل ، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل ، ولا يلزم من مقاربة الفعل وقوعه ، وهذا مذهب الفراء^٧ وأبي عبيدة^٨ والمبرد^٩ والنحاس^{١٠} والراغب الأصفهاني (ت/٤٢٥هـ) و^{١١} الزمخشري^{١٢} و^{١٣} الحيدرة اليميني^{١٤} واختاره ابن الحاجب إذ قال : ((لا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي أو على المستقبل ، فثبت أن المذهب الصحيح جري (كاد) مجرى الأفعال في النفي والإثبات . فإذا قيل : كاد زيد يفعل ، معناه إثبات قرب الفعل ، وإذا قيل : ما كاد زيد يفعل ، كان معناه نفي قرب ذلك الفعل))^{١٥}

١ سورة (الإسراء) آية / ٧٤

٢ سورة (البقرة) آية / ٢٠

٣ سورة (البقرة) آية / ٧١

٤ سورة (النور) آية / ٤٠

٥ سورة (إبراهيم) آية / ١٧

٦ البيهقي لأبي العلاء المعري في (الهمع) ١/١٣٢ ، و(الأشموني) ١/٢٦٨ ، وبلا نسبة في (الدر المصون) ١/١٤٠ .

٧ ينظر (معاني القرآن) للفراء ٢/٧١ - ٧٢ ، ٢٢٥

٨ ينظر (مجاز القرآن) لأبي عبيدة ٢/٦٧ تحقيق/ محمد فواد سزكين مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١٩٨١م

٩ ينظر (المقتضب) ٣/٧٥

١٠ ينظر (إعراب القرآن) ١/٢٨١

١١ ينظر (مفردات ألفاظ القرآن) للراغب الأصفهاني ص/٧٢٨ مادة [كيد] تحقيق/ صفوان عدنان داوود دار القلم (دمشق) / دار الشافية (بيروت) ط ١٤١٨ - ١٩٩٧م .

الراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد بن مفضل الإمام المعروف بلراغب الأصبهاني نزيل بغداد توفي سنة ٥٠٠هـ . له من الكتب (أخلاق الراغب) و(أفانين البلاغة) و(تحقيق البيان في تأويل القرآن) و(تفسير القرآن) و(تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين) و(درة التأويل في مشابهة التنزيل) و(الذريعة إلى مكارم الشريعة) و(رسالة في فوائد القرآن) و(محاضرات الأدياء ومحاورات الشعراء والبلغاء) و(مفردات ألفاظ القرآن) .

١٢ ينظر (المفصل) ص/٣٤٨ ، و(الكشاف) ٢/٣٧١ ، ٣/٦٩

١٣ ينظر (كشف المشكل في النحو) ١/٣٤٠ تحقيق/ هادي عطيه مطر مطبعة الإرشاد - بغداد ط ١٩٨٤م .

الحيدرة اليميني : علي بن سليمان الحيدرة الاسما عيلي اليميني ، من وجوه أهل اليمن علماً ونحواً وشعراً توفي سنة ٥٩٩هـ . له (كشف المشكل في النحو) .

١٤ الإيضاح ابن الحاجب ٢/٩٤

وهو رأي ابن مالك في أحد قوليه^١ والرضي^٢ والسمين الحلبي^٣ والأشموني^٤ والسسيوطي^٥ وهذا المذهب هو المنقول عن أكثر المفسرين^٦. واحتج هؤلاء بأن الأصل في كل فعل أن يدل على ما وضع له، فإذا دخل عليه النفي نفى المعنى الثابت، و(كاد) فعل موضوع لإثبات المقاربة، فإذا دخله نفي نفى تلك المقاربة ((فقولك: كاد زيد يقوم، معناه قارب القيام ولم يقم، ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾^٧ أي يقارب الإضاءة ولم يضيء، وقولك: لم يكد زيد يقوم، معناه لو يقارب القيام فضلاً عن أن يصدر منه))^٨ فإثبات (كاد) إنما هو إثبات للمقاربة، ونفيها نفي للمقاربة، ويلزم من نفي المقاربة نفي الفعل.

الثاني: وذهب جماعة إلى أن نفيها إثبات، وإثباتها نفي خلافاً لسائر الأفعال منهم أحمد بن يحيى ثعلب^٩ والطبري^{١٠} والجوهري^{١١} والعكبري^{١٢} وابن عطية^{١٣} واختاره ابن يعيش إذ قال: ((وعلة ذلك أن (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر، كما دخلت (كان) لإفادة الزمن في الخبر، فإذا دخل النفي على (كاد) قبلها كان أو بعدها، لم يكن إلا لنفي الخبر، فـ(كاد) هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل بعدها قد وقع، والقاطع في هذا قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوا الذبح بلا ريب))^{١٤}.

واحتج هؤلاء بأنه إذا قيل: كاد يفعل، فالمعنى أنه لم يفعل، ولكنه قارب الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾^{١٥} ولم يضيء. وإذا قيل: لم يكد يفعل، فمعناه أنه فعل بدليل قوله تعالى: ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْنَا بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^{١٦} فإثباتهم قد فعلوا بدلالة قول الآية [فذبحوها]^{١٧} ولهذا خطئ ذو الرمة بعد ما انشد قوله^{١٨}: [من الطويل]

إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
ففهم من قوله (لم يكد) الإثبات، فخطئ حتى غيرها إلى [لم أجد رسيس الهوى ...]

¹ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٤٦٧/١

² ينظر (شرح الكافية للرضي) ٢١٨/٤

³ ينظر (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم) صنفه الشيخ / أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ٥١٥/٣ - ٥١٦ حقه وعلق عليه د/ محمد التونسي عالم الكتب - بيروت ط ١/ ١٤١٤ - ١٩٩٣ م.

⁴ السمين الحلبي: هو شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، ولد بحلب ونشأ بها واكتسب بها لقبه، أشهر شيوخه أبو حيان الأندلسي. له (الدر المصون) و (عمدة الحفاظ) و (شرح التسهيل) توفي بالقاهرة سنة ٧٥٦ هـ.

⁵ ينظر (شرح الأشموني) ٢٥٨/١

⁶ ينظر (الهمع) ٤٨٢/١

⁷ ينظر (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للبيضاوي أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي ١/ ١٦٢ طبعة دار صادر - بيروت، و ينظر (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي لبخادي / ٤٦١ قرأه وصححه / محمد حسين عراب دار الفكر ط/ ١٤١٧ - ١٩٩٧ م، و ينظر (التفسير الكبير للرازي) ٢/ ١٣١، و) التبيان في إعراب القرآن (٩٧٣/٢)، و (البحر المحيط) ١/ ٨٨.

⁸ سورة النور آية (٣٥)

⁹ ينظر (الهمع) ٤٨٢/١ - ٤٨٣

¹⁰ ينظر (مجالس ثعلب) ١/ ١٤٢

¹¹ ينظر (جامع البيان في تفسير القرآن) ١٨/ ١١٦ - ١١٧.

¹² الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المفسر المحدث المؤرخ الفقيه، ولد سنة ٢٢٤ هـ، طوف الأقاليم واستوطن بغداد وأكب عليه الطلاب، توفي سنة ٣١٠ هـ، له (جامع البيان في تأويل القرآن) و (تاريخ الأمم والملوك) و (تهذيب الآثار) وغيرها.

¹³ ينظر (الصحاح) تاج اللغة وصحاح العربية، مادة [كود] ٤٤٩/١ حقه وضبطه / شهاب الدين أبو عمرو ط/ ١٤١٨ - ١٩٩٨ م دار الفكر بيروت.

¹⁴ الجوهري: إسماعيل بن حماد الجوهري، كان إماماً في اللغة والأدب، طاف الآفاق، فقرأ على أبي علي الفارسي والسيرافي، ثم أقام بنيسابور ملازماً للتدريس والتأليف وبها توفي سنة ٣٩٣ هـ، له (الصحاح) و (مقدمة في النحو).

¹⁵ ينظر (التبيان في إعراب القرآن) ١/ ٣٦.

¹⁶ ينظر (المحرر الوجيز) ١١/ ٣١٣ - ٣١٤

¹⁷ شرح المفصل ابن يعيش ٧/ ١٢٥

¹⁸ سورة (النور) آية / ٣٥

¹⁹ سورة (البقرة) آية / ٧١

²⁰ ينظر (الهمع) ١/ ٤٨٢

²¹ ديوان ذي الرمة ص/ ٤١٤ بشرح الخطيب التبريزي دار الكتاب العربي

ورد على هؤلاء بردود هي^١ :

١ . إن (كاد) في قولنا : كاد زيد يقوم ، لا تدل على نفي القيام ؛ لأن (كاد) موضوعة لمقاربة الفعل ، لا لوجوده أصلا ، ولا يلزم في عدم دلالاته على الوجود الذي هو خارج عن مدلوله أن يكون نفياً .

٢ . إن (كاد) في قوله تعالى: ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ لا تدل على الإثبات ، وإنما فهم من قوله [فذبحوها] فالنفي هنا لا يدل إلا على نفي المقاربة للفعل قبل الفعل بدليل سبق تغتهم وكثرة سؤالهم ، ومعنى ذلك أنها تحمل على وقتين ، أي : فذبحوها بعد تكرار عليهم ، وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح .

٣ . وأما بيت ذي الرمة [ولم يكدر سيسى الهوى] فقد عاب الجمهور عليه رجوعه عن قوله وقالوا : هو ابلغ وأحسن مما غيره إليه^٢ قال ابن مالك : ((ولهذا كان قول ذي الرمة .. صحيحاً بليغاً ، لأن معناه : إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه وهذا ابلغ من أن يقول : لم يبرح ، لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه مقارنة البراح .. وأما قوله (فذبحوها) فكلام يتضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر ، والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربيين له ، وهذا واضح))^٣ .

الثالث : أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطف ، بدليل قوله تعالى: ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ فاتهم ذبحوها بعد عسر ومماثلة ، وهذا مذهب عبد القاهر الجرجاني^٤ و الزمخشري^٥ وابن يعيش إذ قال بعد قوله تعالى: ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ ((.. والذي أراه أن المعنى انه يراها بعد إجهاد ويأس من رؤيتها والذي يدل على ذلك قول تابط شراً [من الطويل] :

فأبت إلى فهم وما كنت أتبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

والمراد ما كدت أووب كما يقال : سلمت وما كدت أسلم ..))^٦ واختاره ابن مالك^٧ .

والذي نراه أن مذهب الجرجاني ومن تبعه في أن (كاد) نفيها نفي وإثباتها إثبات هو الراجح لدينا ، وهو ما رجحه بعض المحدثين^٨ ولكن قد يدل النفي على وقوع الفعل بعد عسر وبطف إذا دل عليه قرينة أو دليل ، وهذا هو الأقرب الذي يناسب البيان القرآني .. ويرى د . فاضل السامرائي^٩ انه يمكن أيضا الجمع بين الرأيين السابقين ؛ لأن دلالة الجملة الواحدة على معنيين متغايرين ليس أمرا غريبا ولا هو جديد على العربية ، فقد ذكر البيانيون أن كلمة (كل) مثلا إذا وقعت في حيز النفي موجهة إلى الشمول وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد نحو : ما جاء كل القوم ، أي : جاء بعضهم ... والذي يدل على ذلك ما ذكره الفراء^{١٠} أن العرب تجعل [لا يكاد] فيما قد فعل وفيما لم يفعل .

^١ ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٩٣/٢ - ٩٥ ، و (شرح الكافية للرضي) ٢١٨/٤ ، و (شرح الأشموني) ٢٥٨/١ ، و (الهمع) ٤٨٢/١

^٢ ينظر (دلائل الإعجاز) ص/٢١٣ ، و (الإيضاح) ٩٥/٢

^٣ شرح الكافية الشافية ٤٦٨/١ - ٤٦٩

^٤ ينظر (دلائل الإعجاز) ص/٢١٣ شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه د. محمد ألتنجي دار الكتاب العربي ط/١٤١٥ - ١٩٩٥م

^٥ ينظر (الكشاف) ١٥٢/١ .

^٦ ديوان تابط شرا ص/٣٤ إعداد وتقديم/ طلال حرب دار صادر ط/١٩٩١م ، وله في (الخرانة) ٥٤/٣

^٧ شرح المفصل ابن يعيش ١٢٥/٧

^٨ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٤٦٨/١ - ٤٦٩

^٩ هو د/ أحمد الحوفي ، وذلك في موضوع بعنوان (معنى [كاد] في الإثبات والنفي) ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد ٣٣ ص/ ٥٨ - ٦٥ ، و ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٢٧٩/١ ، و (كاد في الذكر الحكيم) د/ عبد الباري طه سعيد ص/٧٥ القاهرة ط/١٩٩٣م

^{١٠} ينظر (معاني النحو) للسامرائي ٢٧٩/١ - ٢٨٠

^{١١} ينظر (معاني القرآن) للفراء ٧٢/٢ - ٧١

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواسخ
المسألة (١٤) : اقتران خبر (إن) بالفاء

يجيز النحاة دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط^١ ، وذلك في الاسم الموصول ، والنكرة الموصوفة نحو : الذي يأتيني فله درهم ، ونحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، فعوملت الموصولات ، والصفات معاملة أسماء الشرط .
فإذا دخلت (إن) على المبتدأ فقد نقل النحاة خلافاً بين سيبويه و الأخفش في دخول الفاء على خبر (إن) ، فقد نسب ابن يعيش^٢ وابن مالك^٣ الجواز لسيبويه والمنع للأخفش ، بينهما نسب الخوارزمي^٤ و ابن الحاجب^٥ والرضي^٦ الجواز للأخفش والمنع لسيبويه ، وعللوا بأن دخول الفاء في الاسم الموصول إما كان لمشابهة الشرط ، وقد زادت المشابهة بدخول (إن) عليها . ومن أجاز فقد احتج بالسماع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾^٧ وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾^٨ كما أجازوا دخولها على (أن) ، و (لكن) و (لعل)^٩ ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وما ذكره النحاة من نسبة المنع لسيبويه فيه نظر؛ لأن سيبويه قد صرح بجواز دخول الفاء^{١٠} واستدل بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾^{١١} وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾^{١٢} .
أما الأخفش فظاهر كلامه انه يجيزه أيضاً قال : ((لأن) الذي) إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي ﴾ ثم قال : ﴿ أُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمَ ﴾^{١٣}))^{١٤} فقد استدل على جواز دخول الفاء على خبر (إن) بجملة فيها (إن) ولهذا أنكر ابن مالك رواية المنع عن الأخفش فقال : ((وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد (إن) وهذا عجيب ، لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة^{١٥} وثبت هذا عن الأخفش مستبعد))^{١٦} .

والذي نراه أن دخول الفاء في خبر (إن) و (لكن) و(أن) جائز ، لوروده في أفصح الكلام لأن الفاء في هذا التركيب دور في ربط المبني بين جملتين ربطاً محكماً لا غنى عنه

^١ ينظر (الجنى الداني) ص / ٧٠

^٢ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١٠١/١

^٣ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣٧٦/١

^٤ ينظر (التخمير) ٢٧٩/١

^٥ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢٠٥/١

^٦ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٢٣٧/١

^٧ سورة (الأحقاف) آية / ١٣

^٨ سورة (آل عمران) آية / ٩١

^٩ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣٧٦/١

^{١٠} ينظر (الكتاب) ١٠٣/٣

^{١١} سورة (الجمعة) آية / ٨

^{١٢} سورة (البروج) آية / ١٠

^{١٣} سورة (النساء) آية / ٩٧

^{١٤} معاني القرآن للأخفش ٢٥١/١ - ٢٥٢ .

^{١٥} المرجع السابق ٣٨٨/١ ، ٥٤٩/٢

^{١٦} شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواسخ
المسألة (١٥) : النفي بـ (ليس)

اختلف النحاة في النفي بـ (ليس) ، أ هي للنفي المطلق أم المقيد أم للحال فقط ؟؟ على ثلاثة أقوال :—

أحدها : إنها للنفي المطلق وهو مذهب سيبويه^١ وابن السراج^٢ ولم يستبعده ابن الحاجب في الإيضاح إذ قال : ((وقد ذهب بعضهم إلى انه للنفي مطلقاً حالاً كان أو غيره ولا بعد في ذلك))^٣ تقول : [ليس خلق الله مثله] في الماضي ، وقوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^٤ في المستقبل . قال ابن السراج : ((وإنما امتنعت [يعني ليس] من التصرف ؛ لأنك إذا قلت : كان ، دللت على الماضي ، وإذا قلت : يكون دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع ، وإذا قلت : ليس زيد قائماً الآن أو غداً ، أدت ذلك المعنى الذي في يكون ، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها))^٥ .

الثاني : إنها لنفي الحال فقط ، وهو رأي الزمخشري إذ قال : ((وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال))^٦ واختاره ابن يعيش إذ قال : ((اعلم أن ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال ، وذلك أنك إذا قلت : زيد قائم ، ففيه إيجاب قيامه في الحال ، وإذا قلت : ليس زيد قائماً ، فقد نفيت هذا المعنى))^٧ واختاره ابن الحاجب في الكافية إذ قال : ((و[ليس] لنفي مضمون الجملة حالاً))^٨ ونسبه الرضي إلى جمهور النحاة^٩ . ومنع الزمخشري أن تكون لنفي المستقبل فقال : ((تقول : ليس زيد قائماً الآن ، ولا تقول : ليس زيد قائماً غداً))^{١٠} ، أي أنها لنفي الحال فقط فمجئها لنفي المستقبل يتضادان ، وعلق ابن يعيش على ذلك بقوله : ((وقد أجازته أبو العباس المبرد وابن درستويه))^{١١} .

الثالث : إنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان ، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد وهو مذهب أبي علي الشلوبين^{١٢} وابن عصفور^{١٣} واختاره ابن مالك^{١٤} وأبو حيان الأندلسي^{١٥} والرضي^{١٦} وابن عقيل^{١٧} و الأشموني^{١٨} . ووصف هذا القول بأنه توفيق بين القولين السابقين .

والذي يميل إليه الباحث في المسألة أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة نحو : ليس زيد غيباً ، أي الآن ، فإن قيدت فهي بحسب قيدها فقولك : ليس زيد غيباً غداً ، أي للمستقبل ، وليس خلق الله مثله ، أي للماضي ، وما ذهب إليه الزمخشري من أنها لا تنفي

١ ينظر (الكتاب) ١٤٦/١ ، ١٤٧

٢ ينظر (الأصول) ٨٣/١

٣ الإيضاح ابن الحاجب ٨٦/٢

٤ سورة هود آية (٨)

٥ الأصول ٨٣/١

٦ المفصل ص/٣٤٤

٧ شرح المفصل ابن يعيش ١١١/٧

٨ شرح الكافية للرضي ١٨٢/٤

٩ المرجع السابق ١٩٣/٤

١٠ المفصل ص/٣٤٤

١١ شرح المفصل ابن يعيش ١١١/٧

١٢ ينظر (التوطئة) ص/٢٢٨

١٣ ينظر (الشرح الكبير) ٤٢٥/١

١٤ ينظر (شفاء العليل) ٣٣٤/١

١٥ ينظر (ارتشاف الضرب) ٧٩/٢

١٦ ينظر (شرح الكافية للرضي) ١٩٣/٤

١٧ ينظر (شرح ابن عقيل) ١٥٢/١

١٨ ينظر (شرح الأشموني) ٢٣٧/١

المستقبل فيه نظر ؛ لأنها وردت للمستقبل في أفصح النصوص قال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^١ وما ذكره ابن يعيش من أن مذهب المبرد وابن درستويه إجازتهما إياه .

^١ سورة (هود) آية / ٨

الفصل الرابع :

الجملة
الفعلية
ومكملاتها

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها

المبحث الأول : الفعل والفاعل

المسألة (١) : إعراب المضارع

في المسألة ثلاث صور :

الصورة الأولى : المضارع معرب بالأصالة أم بالفرعية ؟

ذهب البصريون^١ إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال وهو مذهب سيبويه^٢ والمبرد^٣ وابن السراج^٤ وأبي علي الفارسي^٥ وابن جني^٦ والزمخشري^٧ والعكبري^٨ واختاره ابن يعيش^٩ وابن الحاجب^{١٠}.

واحتجوا بأن أكثر الأسماء معربة وقليل منها مبني ، وأكثر الأفعال مبنية وواحد منها معرب هو المضارع و بشروط ، والكثرة دليل الأصالة والقلّة دليل الفرعية^{١١} وذكر ابن عصفور^{١٢} بأن اللّيل على أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال هو أن الأفعال كلها معربة إلا ما أشبهه مبني وأن الأفعال كلها مبنية إلا ما أشبهه منها المعرب ، وهو دليل على أنه إنما دخلها الإعراب من جهة الشبه لا من جهة كونه فعلاً ، لأنه لو كان الإعراب فيه من جهة كونه فعلاً لدخل كل الأفعال .

و ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال والأسماء^{١٣} واحتجوا بأن العلة التي ادعاها البصريون موجبة لكون الإعراب ، وهو كونه يفتقر إليه في الأسماء في بعض المواضع ، هي بعينها موجودة في الأفعال في بعض المواضع ، تقول : لا تأكل السمك و تشرب اللبن ، فبالجزم نهى عن الفعلين مجتمعين ومفترفين ، و بالنصب نهى عن الجمع بينهما ، وبالرفع نهى عن الأول و إباحة الثاني ، وكذلك لام الأمر ولام كي و(لا) الناهية ، ولولا الإعراب لالتبست المعاني .

وردّ البصريون ذلك بأن هذه التغيرات إما تأتي بعوامل محذوفة ، فالنصب على إضمار (أن) والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع . فالإعراب هنا إما دل على المعاني لما حذف العوامل^{١٤} .

أما الخوارزمي فقد ذهب أبعد من ذلك ! إذ يرى أن الفعل أولى بالإعراب من الاسم بل هو مقدم على إعراب الاسم يقول : ((لأن إعراب الفعل المضارع غير مغل من إعراب الاسم ، بدليل أن إعراب الفعل المضارع مقدم على إعراب الاسم .. لأنه قد ظفر بالإعراب حالة الأفراد والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب ، وحالة الأفراد مقدمة على حالة التركيب))^{١٥} و يقول أيضاً : ((..وأما وجه بطلانه ، فلأن استيجاب المضارع الإعراب لكونه شبيهاً بالاسم يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخراً عن إعراب الاسم ، وإعراب المضارع غير مؤخر عن إعراب الاسم ... لأن المضارع قد ظفر بإعرابه حالة الأفراد

١ ينظر (التذييل والتكميل) ١٢٢ / ١

٢ ينظر (الكتاب) ١٣ / ١

٣ ينظر (المقضب) ١ / ٢

٤ ينظر (الأصول) ٥٠ / ١

٥ ينظر (المسائل العسكرية) ص / ١٣٧

٦ ينظر (الخصائص) ٦٣ / ١

٧ ينظر (المفصل) ص / ٤٤ ، ص / ٣١٤

٨ ينظر (الباب) ٦٥ / ١ ، و (التبيين) ص / ١٥٣ المسألة (٨)

٩ ينظر (شرح المفصل) ١٠ / ٧ - ١١

١٠ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ٤٥٧

١١ ينظر (التذييل والتكميل) ١٢٢ / ١

١٢ ينظر (الشرح الكبير) ٣٣١ / ٢ ، و (التذييل والتكميل) ١٢٣ / ١

١٣ ينظر (التبيين للعكبري) ص / ١٥٣ ، و (الباب) ٢١ / ٢ ، و (الشرح الكبير) ٣٣٠ / ٢ ، و (التذييل والتكميل) ١٢٢ / ١

١٤ ينظر (التذييل والتكميل) ١٢٣ / ١

١٥ التخميم ٢١٣ / ٣ ، ٣١٨ / ٣

والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب ، وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد (...))^١ ، قال أبو حيان : ((و حكى بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته ، بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع))^٢ وعلق على ذلك في (الارتشاف) فقال : ((هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة ..))^٣ .
الصورة الثانية : علة إعراب المضارع .-

علل البصريون^٤ علة إعراب المضارع لمشابهته الاسم من حيث^٥ :-

- ١ . دلالاته على الحال نحو : يذهب ، أو الاستقبال نحو : سيذهب .
- ٢ . موافقته للاسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو : يكتب كاتب ، ويكرم فهو مكرم .

٣ . دخول لام الابتداء نحو : إن زيداً ليقوم ، و إن زيداً لائق ، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الاسم^٦ واختاره ابن يعيش^٧ والزمخشري^٨ وصححه الزبيدي^٩ .
و أرجع الكوفيون^{١٠} علة إعرابه لتوارد المعاني المختلفة عليه^{١١} واختاره الخوارزمي إذ قال : ((وأما الموجب لنفس إعراب المضارع فتوارد المعاني المختلفة عليه مع اتحاد اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت : سرت حتى ادخلها ، فالداخل في الحال واقع ، ولو نصبت لكان الدخول مترقياً ، وكذلك إذا قلت : أحبني أحبك بالجزم فالإحباب غير ثابت))^{١٢} ورد أبو حيان هذه العلة بأن المعاني التي تتور الاسم والفعل مشترك بينهما ، فمنها ما يدخل عليهما قبل التركيب كالتصغير والجمع في الأسماء والمضي والاستقبال في الأفعال ، ومنها ما يدخل عليهما بعد التركيب كالفاعلية و المفعولية في الأسماء والأمر والنهي والشرط في الأفعال ثم قال : ((والمسألة قليلة الجدوى لأنه خلاف في علة وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم))^{١٣} .

الصورة الثالثة : عامل الرفع في الفعل المضارع

وقوعه موقع الاسم هو عامل الرفع فيه عند البصريين^{١٤} وهو عامل معنوي يشبه الابتداء واختاره الزمخشري^{١٥} وابن يعيش^{١٦} وابن الحاجب^{١٧} والجندي^{١٨} . ورده ابن الأثير في الإنصاف^{١٩} وقال ابن مالك : ((إنه ينتقض بنحو : هلا فعل ، وجعلت أفعال ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذي يفعل))^{٢٠} .

١ التخمير ٢٠٣/١
٢ التذييل والتكميل ٢٢/١
٣ ارتشاف الضرب
٤ ينظر (الإنصاف) ٥٤٩/٢ ، و (التذييل والتكميل) ١٢٥/١ ، و (الهمع) ٥٩١/١
٥ ينظر (الكتاب) ١٤/١ - ١٥ ، و (أسرار العربية) ص/٢٥ ، ٣٢١ ، و (الإنصاف) ٥٤٩/٢ ، و (اللباب) ٢٠/٢ - ٢٢ ، و (التبيين) ص/١٥٩
٦ ينظر (الإنصاف) ٥٤٩/٢ المسألة ٧٣
٧ ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٦/٧ ، ١٠
٨ ينظر (المفصل) ص/٣١٤
٩ ينظر (انتلاف النصر) ص/١٢٧ المسألة ١٢ قسم الأفعال .
١٠ ينظر (الإنصاف) ٥٤٩/٢
١١ ينظر (التذييل والتكميل) ١/١٢٤
١٢ التخمير ٢١٨/٣
١٣ التذييل والتكميل ١/١٢٦
١٤ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٥١٩/٣ ، و (الإنصاف) ٥٥٠/٢ المسألة ٧٤
١٥ ينظر (المفصل) ص/٣١٤ - ٣١٥
١٦ ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٧/١٢
١٧ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢/١١
١٨ ينظر (الإقليد) ٣/١٤٥٩
١٩ ينظر (الإنصاف) ٢/٥٥٤
٢٠ شرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩

وذكر الكوفيون^١ أن تجرده من الناصب والجازم هو عامل الرفع فيه واختاره ابن الأنباري^٢ والفراء^٣ وابن مالك^٤ ونسبه د / المخيمر لابن الحاجب^٥. ورده العكبري بأنه يفضي إلى أن أول أحوال الفعل مع الناصب والجازم والأمر عكس ذلك^٦.

ويرى الكسائي^٧ أنه يرتفع بالزوائد الأربع، ورده ابن الأنباري بأن هذا يستلزم دخول عامل آخر من غير معمول بينهما، وأنه لو كان الأمر كما قال لما جاز أن ينتصب أو ينجزم لأن الزوائد الأربع لا تفارقه وكذلك هذه الزوائد الأربع من تمام الفعل و الشيء لا يعمل في نفسه^٨.

وقيل يرتفع بالمضارعة نفسها ونسب لثعلب^٩.

^١ ينظر (الإنصاف) ٥٥١ / ٢، و ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٥١٩ / ٣

^٢ ينظر (الإنصاف) ٥٥١ / ٢

^٣ ينظر (الهمع) ٥٩١ / ١، و (اللباب) ٢٥ / ٢

^٤ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٥١٩ / ٣

^٥ ينظر (شرح المقدمة الكافية) / ٨٦٦ الهامش / ٢

^٦ ينظر (اللباب) ٢٦ / ٢، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١٢ / ٧

^٧ ينظر (الإنصاف) ٥٥١ / ٢، و (اللباب) ٢٥ / ٢

^٨ ينظر (الإنصاف) ٥٥٣ / ٢ - ٥٥٤، و (اللباب) ٢٦ / ٢، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١٢ / ٧

^٩ ينظر (الهمع) ٥٩١ / ١

الفصل الرابع: الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الأول: الفعل والفاعل
المسألة (٢): عامل الجزم في جواب الطلب

يجزم الفعل المضارع إذا سبق بأداة من أدوات الجزم الظاهرة، وقد يجزم بأداة غير ظاهرة، وهو ما يطلق عليه (جواب الطلب) نحو: انتني أكرمك، وذلك إذا وقع بعد الطلب بتوابعه كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض .
وقد اختلف النحاة في العامل الذي جزم الفعل على مذاهب^١ :
الأول: أنه مجزوم بلفظ الطلب ؛ لأنه تضمن معنى الشرط وهو رأي الخليل فيما حكاه سيبويه قال: ((وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك تجزم الجواب ؛ لأنه إذا قلت: انتني آتك، فإن معنى كلامه، إن يكن منك إتيان آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرک، فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أزرک ؛ لأن قوله: أين بيتك، يريد به، أعلمني ...))^٢ وأخذ بهذا القول الأخفش^٣ ونسبه محمد عبد الخالق عزيمة^٤ إلى المبرد .
الثاني: الجازم (إن) الشرطية المقدره ؛ لان الطلب ضمن معنى حرف الشرط أيضا وهو رأي سيبويه إذ قال: ((هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهى أم استفهام أو تمن أو عرض . فأما ما تجزم بالأمر فقولك: انتني آتك، وأما ما تجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكن خيرا لك ... وإنما تجزم هذا الجواب، كما تجزم جواب إن تأتي، فإن تأتي، لأنهم جعلوه مطلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن تأتي غير مستغنية عن آتك))^٥ وتابعه في هذا ابن السراج^٦ وابن خروف^٧ وابن جني^٨ والزمخشري^٩ واختاره ابن يعيش إذ قال: ((اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض يكون جوابها مجزوما وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة وأن جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب والكلام بها تام))^{١٠} وقال أيضا: ((.. وهذه الأشياء إنما اضمر حرف الشرط بعدها لأنها تعني عن ذكره وتكتفي بذكرها عن ذكره إذا كانت غير واجبة، وصار الثاني مضمون الوجود إذا وجد الأول..))^{١١}، واختاره ابن الحاجب فقال: ((لأن هذه الأشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون إلا لغرض، فقد تضمنت في المعنى أنها سبب لمسبب، فإذا ذكر المسبب علم أنها هي السبب، وهذا معنى الشرط والجزاء ..))^{١٢} وقال كذلك: ((أي تجزم (إن) مقدره بعد هذه الأشياء إذا قصد معناها، وهو أن يكون الأول سببا للثاني، فإن لم تقصد السببية فلا جزم لتعذر تقديرها))^{١٣} . واختاره أيضاً الرضي^{١٤} والسلسلي^{١٥} أما ابن هشام في المعني^١ وأبو حيان في البحر^٢ فقد حكيا مذهب سيبويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو الجزم بنفس الطلب .

^١ عدها المحقق عزيمة مذهبين، وعدها أربعة الأشموني والصبان .

^٢ الكتاب ٩٤/٣

^٣ ينظر (معاني القرآن) للأخفش ٢٤٣/١

^٤ ينظر (المقتضب) ٨٢/٢ الهامش

^٥ الكتاب ٣٩/٣ - ٩٤

^٦ ينظر (الأصول) ١٧٦/٢

^٧ ينظر (شرح الأشموني) ٣٠٩/٣

^٨ ينظر (اللمع) ص/١٩٦

^٩ ينظر (المفصل) ص/٣٢٣

^{١٠} شرح المفصل ابن يعيش ٤٨/٧

^{١١} المرجع السابق ٤٩/٧

^{١٢} الإيضاح ابن الحاجب ٣٦/٢ - ٣٧

^{١٣} شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٨٨٧/٣

^{١٤} ينظر (شرح الكافية) للرضي ١٢٢/٤

^{١٥} ينظر (شفاء العليل) ٩٣٢/٢

ونوقش المذهبان بأن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف ، و ردّ ابن عصفور هذا القول بأنه يقتضي كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة^٢ ، وقيل إن التضمن لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط ؛ لأن الشرط يدل عليه بالالتزام فلا فائدة في تضمينه معناه .

الثالث : أن الأمر والنهي و باقيها نابت عن الشرط ، أي : حذفت جملة الشرط و أبيت هذه في العمل منابها ، فالأصل عندهم في نحو : أطع الله يغفر لك هو : إن تطع الله يغفر لك ، فحذفت (إن تطع) وأقيم (أطع) مقامها ، ونظير ذلك قولهم : ضرباً زيداً ، فإن (ضرباً) ناب مناب (اضرب) فعمل النصب في (زيداً) وهذا مذهب أبي علي الفارسي^٤ و السيرافي^٥ وصححه ابن عصفور^٦ وضعف هذا المذهب بأن الطلب لا يؤدي معنى الشرط^٧ .

الرابع : مجزوم بشرط مضمّر مقدر دلّ عليه ما قبله، وهو رأي الخوارزمي إذ قال : ((قوله : أكرمني أكرمك ، معناه : أكرمني فإنك إن أكرمتني أكرمك ، وكذلك : لا تفعل يكن خيراً لك ، معناه : لا تفعل فإنك إن لم تفعل يكن خيراً لك ... وهذا على إضمار حرف الشرط والشرط ... فإذا كانوا قد أضمرُوا الشرط في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾^٨ و ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^٩ فلأن يجوز إضمار حرف الشرط دون الشرط أولى (...))^{١٠} و إلى هذا المذهب ذهب أكثر المتأخرين^{١١} منهم الجندي^{١٢} و أبو حيان^{١٣} وابن هشام^{١٤} و الأشموني^{١٥} .

الخامس : مجزوم ب(لام) مقدره ، فإذا قيل : ألا تنزل تصب خيراً ، معناه : لتصب خيراً ، ونسبه أبو حيان للمغاربة^{١٦} وضعفه الأشموني فقال : ((ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف))^{١٧} . والذي نراه أن عد الجواب مجزوماً بالطلب نفسه أيسر وأسهل فيكون جازماً خامساً لفعل واحد لدلالة السياق على ذلك ؛ وإذا كان الإعراب يحدث بعامل معنوي فلأن يكون الطلب عاملاً جازماً أولى وهو قول الأخفش^{١٨} في قوله تعالى : ﴿وَأَوْثُوا بِعَهْدِي أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ﴾^{١٩} .

1 ينظر (معني اللبيب) ٢ / ٦٤٦

2 ينظر (البحر المحيط)

3 ينظر (الشرح الكبير) ٢ / ١٩٥

4 ينظر (المسائل المنتورة) لأبي علي الفارسي ص/ ١٥٦ تحقيق/ مصطفى الحيدري مطبوعات مجمع اللغة دمشق

5 ينظر (شرح الأشموني) ٣ / ٣١٠

6 ينظر (المقرب) ١ / ٢٧٢-٢٧٣ ، و (الشرح الكبير) ٢ / ١٩٥

7 ينظر (معني اللبيب) ٢ / ٦٤٦

8 سورة (التوبة) آية/ ٦

9 سورة (الحجرات) آية/ ٥

10 التخميم ٣ / ٢٤٥ - ٢٤٦

11 ينظر (شرح الأشموني) ٣ / ٣١٠

12 ينظر (الإقليد) ٣ / ١٥٠٢

13 ينظر (ارتشاف الضرب) ٤ / ١٦٨٤

14 ينظر (معني اللبيب) ٢ / ٦٤٦

15 ينظر (شرح الأشموني) ٣ / ٣١٠

16 ينظر (الهمع) ٢ / ٣١٧

17 شرح الأشموني ٣ / ٣١٠

18 ينظر (معاني القرآن) للأخفش ١ / ٢٤٣

19 سورة (البقرة) آية/ ٤٠

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها

المبحث الأول : الفعل والفاعل

المسألة (٣) : إعراب الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية

ورد الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في نصوص كثيرة في القرآن والشعر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ^١ وَقَالَ تَعَالَى : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ^٢ .. ثم اختلف العلماء في إعرابه على ثلاثة أقوال :

أحدها : يجب أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : في الآيتين [وان خافت امرأة خافت من بعها ، وان استجارك أحد من المشركين استجارك] . وهذا قول سيبويه إذ قال : ((واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إن ولا يرتفع إلا بفعل ، لأن إن من الحروف التي يبنى عليها الفعل ، وهي : إن المجازاة ، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء)) ^٣ وهذا قول جمهور البصريين كالمرشد ^٤ وابن السراج ^٥ والنحاس ^٦ ووقال بهذا القول أبو علي الفارسي ^٧ وابن الأباري ^٨ والعكبري ^٩ والزمخشري ^{١٠} واختاره ابن يعيش إذ قال ((وارتفاع الاسم بعد إن هنا عند أصحابنا على أنه فاعل فعل محذوف فسرره هذا الظاهر وتقديره إن استجارك أحد من المشركين استجارك وكذلك نظائره ولا يجيز البصريون إلا ذلك ..)) ^{١١} وكذلك ابن الحاجب إذ قال : ((الشرط إما يعقل بالفعل فالتزموا فيهما وقوع الفعل لفظاً أو تقديراً)) ^{١٢} واختاره أيضا ابن مالك ^{١٣} وابن عصفور ^{١٤} وصححه الزبيدي ^{١٥} واحتج هؤلاء بأمور ^{١٦} منها :

- ١ . أنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم والفعل باسم غير معمول لذلك الفعل ، والفعل هنا ليس عاملاً في الاسم المتقدم ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم معمول المرفوع على عامله ، فتعين تقدير عامل يرفعه لئلا يبقى مرفوعاً من غير رافع .
- ٢ . أنه يمتنع أن يلي أدوات الشرط اسم ، لأن الشرط يقتضي تعلق أمر بأمر مما لا يكون إلا بالأحداث الجارية بالأفعال . أما إن الشرطية فاختصت من بينها بجواز مجيء الاسم المرفوع بعدها لأنها أم الباب وأصل أدوات الشرط .
- واشترط أصحاب هذا القول أن يكون مفسره عاملاً فعلاً ماضياً نحو : إن زيد أتاك فأكرمه ، فإن كان مفسر العامل المحذوف مضارعاً مجزوماً فلا يجوز عندهم الفصل بين إن الشرطية وبينه بذلك الاسم المرفوع إلا في ضرورة الشعر .
- الثاني : أن الاسم المرفوع التالي لـ "إن" الشرطية يكون ارتفاعه بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وهذا رأي الفراء حيث يقول : ((وقوله ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

^١ سورة (النساء) آية / ١٢٨

^٢ سورة(التوبة) آية / ٦

^٣ الكتاب ٢٦٣/١

^٤ ينظر (المقتضب) ٧١/٢

^٥ ينظر (الأصول) ٢٣٣-٢٣٢/٢

^٦ ينظر (إعراب القرآن) ٤٩٢/١ ، ٢٠٣/٢

^٧ ينظر (المقتصد) ٢٢٤-٢٢٣/١

^٨ ينظر (الإنصاف) ٦١٥-٦٢٠ المسألة (٨٥)

^٩ ينظر (التبيان) ٤٧١/١

^{١٠} ينظر (المفصل) ص/٤١٩ ، و(الكشاف) ٢٣٦/٢

^{١١} شرح المفصل ابن يعيش ١٠/٩

^{١٢} الإيضاح ابن الحاجب ١٧٦/١ ، ٢٥٨/٢

^{١٣} ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٥٩١/٣

^{١٤} ينظر (الشرح الكبير) ر ١٩٩/٢

^{١٥} ينظر (اتلاف النصر) ص/١٢٩ المسألة / ١٥ (قسم الأفعال)

^{١٦} ينظر (الأنصاف) ٦١٦/٢ ، و(اللباب) ٥٧/٢

فأجره ﴿ في موضع جزم و إن فرق بين الجازم والمجزوم بأحد ، وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء ؛ لأنها شرط وليست باسم ، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الفعل و الاسم وتدور في الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب (...))^١ ونسب هذا القول للكوفيين^٢ ، واختاره الخوارزمي و كعادته يستخدم عبارات فيها استخفاف بأقوال النحاة وجهودهم من مثل قوله : ((اعلم أن للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق ، وهو مما يمجه السمع بالاتفاق .. وأنا أولاً أبين منشأ زلتهم من حيث اتفق لهم الزيغ عن سوء السبيل و الميل عن جادة الصواب ، ثم أذكر ما هو الحق (...))^٣ ، ثم قال : ((القياس في هذه المسألة نصب زيد ، إلا أنه رفع لمعنى ، ذلك المعنى مفقود عند ورود معنى المجازاة فينتصب ضرورة .)) وراح يدعم قوله فيقول : ((أما بيان المقدمة الأولى : فلان زيدا مفعول من حيث المعنى والمفعول منصوب ، وأما بيان المقدمة الثانية : فلأن زيدا إما وقع لتخفيف معنى المبالغة في الجملة الخبرية بتحقيق معنى للابتداء فيها ، وهذا لأن قولنا : زيدا ضربته أكد من قولنا ضربت زيدا ، وتحقيق معنى الابتداء فيها عند ورود أحد المعنيين متعذر ، وذلك لأنه لا يفسح فيهما عند ورود معنى المجازاة عليها معنى الابتداء ، لأن حرف المجازاة حقه أن يدخل على الفعل حقيقة ، وإذا لم يدخل عليه حقيقة وجب أن يدخل عليه تقديراً ، ولن يدخل عليه تقديراً إلا إذا انتصب زيد ..))^٤ .

واحتج أصحاب هذا القول بأن (إن) هي الأصل في باب الجزاء وقد أمن اللبس فيها ، لأنه لا يليها إلا الأفعال ، فجاز تقديم المرفوع معها ، وجاز عملها في فعل الشرط مع وجود الفاصل ، وإنما ارتفع الاسم المتقدم بما بعده في نحو : إن زيد قام أكرمته ، لأنه الضمير نفسه المقدر في قام ، فينبغي أن يكون مرفوعاً به كما قالوا : جاعني الظريف زيد ، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل^٥ . واعترض أصحاب القول الأول عليه بما يأتي^٦ :

١ . إن القول بجواز تقدم الاسم المرفوع على الفعل غير صحيح ؛ لأنه يؤدي إلى مالا نظير له في كلامهم ، وإنما اختصت (إن) عن باقي أدوات الشرط بجواز أن يليها اسم مرفوع يعامل محذوف يفسره المذكور بعده .

٢ . إن التنظير بقولهم : (جاعني الظريف زيد) غير صحيح ؛ لأن ارتفاع زيد فيها إنما هو على البديل من الظريف ، وإنما جاز أن يعرب بدلاً لتأخره عن المبدل منه ، أما في جملة الشرط فلا يجوز أن يعرب بدلاً ؛ لأنه لا يصح أن يتقدم البديل عن المبدل منه .

وأجاب الخوارزمي^٧ عن الاعتراض الثاني بأن الضمير المتصل بالفعل التالي للاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية يعرب بدلاً من الاسم المتقدم ، والذي يدل على صحته أمران :

١ . أن ذلك ((الكلام يتأتى فيه جميع أنواع البديل ، فإذا قلت : زيداً ضربته فهو بدل الكل من الكل ، وإذا قلت : ضربت زيدا رأسه ، فهو بدل البعض من الكل ، وإذا قلت : ضربت زيدا أخاه ، فهو بدل الاشتمال^٨ وهكذا ..))^٩ .

٢ . جواز قولك : كم رجلاً رأيته ؟ ((ومن المحال أن ينتصب بفعل مقدر قبل هذا المنصوب وهو كم ؛ لأن من شأن الاستفهام ألا يقع إلا في صدر الكلام ..))^{١٠} .

^١ معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١

^٢ ينظر (الإنصاف) ٦١٥/٢-٦١٦ ، و(الباب) ٥٧/٢ ، و(التخمير) ٢٥٠/١

^٣ التخمير ٢٤٩-٢٤٨/١

^٤ المرجع السابق ٢٤٩/١-٢٥٠

^٥ ينظر (الإنصاف) ٦١٦/٢ ، و(التخمير) ٢٥٠/١

^٦ ينظر (الإنصاف) ٦١٦/٢-٦٢٠

^٧ ينظر (التخمير) ٢٥١-٢٥٠/١

^٨ هكذا ذكر ولعله يريد بدل الغلط

^٩ التخمير ٢٥٠/١

^{١٠} المرجع السابق ٢٥٠/١

و عقب الإمام / العلوي^١ في شرحه المفصل على ما قال الخوارزمي ، وعلى الأسلوب الذي وصف فيه النحاة القدماء بالزيغ وسوء السبيل فقال: ((تبييه: اعلم أن للخوارزمي كلاماً على النحاة طول فيه أنفاسه ، وشيد ولم يحكم أساسه ... وزعم أن كلام النحاة فيما زعموه ليس حلو المذاق ، وأنه مما تمجه الأسماع بالاتفاق . واعلم أن كلامه هذا هو في الحقيقة من متاهات الظنون ، ونفخات الصابون ، فمتى مسها عاصف من التحقيق انكشف أمرها من غير طائل و آلت حقائقها إلى غير حاصل ، ويتضح فساده من خمسة أوجه :

أما أولاً : فليت شعري ما وجه التشنيع على النحاة ، هل كان من حيث أنهم أضمروا الفعل ؟ أو إضمار الفعل سائغ في كتاب الله تعالى ، ودواوين العرب ، وقد ذكرته في كتابك غير مرة ، فكيف نزعت عن شيء وتفعل مثله ، !

و أما ثانياً : فلأنه إنما ساغ لك ما قلته في المسألة التي قالها الكوفيون ودلت عليها لما كان الظاهر منصوباً على المفعولية فلا جرم ساغ فيه التقديم والتأخير على الفعل ، وهذه المسألة بخلافها فإن مرفوعها لا يجوز تقديمه على فعله لما كان فاعلاً له فبينهما بون بعيد وتفاوت كبير .

وأما ثالثاً : فنقول : هل هذا شيء أخذته من تلقاء نفسك ، أو شيء قررته على قواعد النحو ، أو شيء نقلته من النحاة ، فإن كان أخذته من تلقاء نفسك فلعمرى إنه لنظر غريب ، والنفوس تولع بالغرائب لكن لا بكل غريب وكم من غريب يمجه السمع ، وينبو عنها العقل ، وهذا من ذلك .

و أما رابعاً : فإن جاز لك أن تقول : إن أحداً في قوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ مرفوع على الفعلية ، فيجوز أن يكون زيد في زيد ضرب مرفوعاً على الفعلية ؟! من غير فرق بينهما .

أما خامساً : فحاصل ما عولت عليه هو أن يكون (أحد) مرفوعاً (باستجارك) على الفاعلية ، وإن كان مقدماً عليه ، وهذا تصريح بتقديم الفاعل على فعله ، وهذا ينقض ما قرره في صدر هذا الفصل من أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله لأنه نزل منزلة الجزء منه ...

ثم قال : والعجب منه مع ذلك يدعي أنه قد أتى - فيما زعم - باليد البيضاء وحوى التحقيق بأسره وانطوى عليه بحذافيره فلماذا نبهنا على غلطة^٢ .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع بعد (أن) الشرطية يجوز أن يعرب مبتدأ أو الجملة بعده خبره بشرط كونها فعلية فعلها ماض . وهذا قول الأخفش في المعاني حيث يقول : ((فابتدأ بعد (أن) وأن يكون رفع أحداً على فعل مضمر أقيس الوجهين))^٣ فقد صرح بإجازة الابتداء بعد (أن) وإن كان الراجح في المسألة أن يعرب فاعلاً لفعل مضمر . ونسبه أبو حيان للكسائي^٤ كما نسب أيضاً للكوفيين^٥ .

وإنما أجز ذلك في (أن) دون غيرها من أدوات الشرط لأنها أم الباب ، وأكثرها دوراناً في الكلام .

و الذي نراه موافقة جمهور البصريين في وجوب إعراب الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ؛ لأن (إن) الشرطية لا يصح تعليقها عن العمل . وقد اقتصت بالعمل في الأفعال فلا يصح فصلها عن معمولها بفاصل ؛ لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء . وإذا لم يكن بعدها فعل ظاهر تعين تفسيره مضمرأ لئلا يدخل الشرط على اسم ؛ وإذ الأسماء ثابتة لا يصح تعليق شيء على وجودها .

^١ ينظر (المحصل في شرح المفصل) ٥٧/١

^٢ المراجع السابق ٥٧/١

^٣ معاني القرآن للأخفش ٥٥٠/٢

^٤ ينظر (ارتشاف الضرب) ٥٥٢/٢

^٥ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٩٤/٤

ورجح د. إبراهيم مصطفى^١ المذهب الثالث ؛ لأنه لا تقديرات فيه ويشير إلى الغرض البلاغي خلافاً لتقديرات الجمهور التي تقضي إلى ركافة الأسلوب وقد تفسد المعنى ، يقول د :فاضل السامرائي : ((وأظن أن تفسير مثل هذا الأسلوب وبيان معناه أجدى من ذكر الخلاف الذي لا طائل من ورائه فيحس دارس العربية أن لهذا غرضاً يرمى إليه المتكلم فيراعيه في كلامه بخلاف ما يذكره النحاة من أعاريب سمجة مما ينزه عن الكلام البليغ و لا يقبله العقل و ينبو عنه الذوق))^٢ .

^١ ينظر (إحياء النحو) ص/٦٥

^٢ معاني النحو د/فاضل السامرائي ٤/٤٧٩ وينظر ٢/٤٧٥

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الأول : الفعل و الفاعل
المسألة (٤) : الاسم المرفوع بعد (لو) الشرطية

(لو) الشرطية هي التي تفيد امتناع ما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي كما يسميها متأخروالنحاة امتناع لامتناع . نجد أن ابن الحاجب يطلق عليها انتفاء الأول لانتفاء الثاني ، إذ يقول : - ((صح فيها أن يقال إنما امتنع فيها الأول لامتناع الثاني ، لأن امتناع الثاني هو المسبب ، فدل انتفاؤه على انتفاء السبب ... فقد ثبت أن معناها انتفاء الأول لانتفاء الثاني))^١

ويجيء الاسم بعد (لو) الشرطية في صور ثلاث هي :-

الأولى : أن يلي (لو) الشرطية اسم مرفوع ، ويعدّه فعل ، نحو قولك : لو زيد جاء لأكرمته . فالتحاة يرون أن الاسم المرفوع يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، و التقدير : لو جاء زيد جاء لأكرمته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي .. ﴾^٢ وهو قول سيبويه إذ يقول : ((و(لو) بمنزله (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال ، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمّر))^٣ وهو رأي الجمهور منهم المبرد^٤ ، وابن السراج^٥ والرماني^٦ والنحاس^٧ والزمخشري^٨ وابن خروف^٩ واختاره ابن يعيش إذ قال : ((و أما (لو) فإذا وقع بعدها الاسم و بعده الفعل ، فالاسم محمول على فعل قبله مضمّر يفسره الظاهر و ذلك لاقتضائها الفعل دون الاسم))^{١٠} و قال ابن الحاجب : ((... فانه قد دلت القرينة على خصوصية الفعل ، ووقع معه ما لا يصح ذكر الفعل معه وهو الفعل المفسر و المفسر ، فيصير الثاني مفسراً غير مفسر والأول مفسراً غير مفسر))^{١١} وقال أيضاً ((فلا بد فيه من تقدير الفعل ليوفر على (لو) ما ذكر من مقتضاها ، فأنتم إذن فاعل لتملك المقدر ...))^{١٢} وقال أيضاً : ((و إنما التزموا حذفه كراهية أن يجمعوا بين المفسر و المفسر ، لأنهم لم يأتوا بالثاني إلا تفسيراً للأول ، فلو ذكروا الأول معه لوقع ذكر الثاني ضاعاً ...))^{١٣} واختاره ابن عصفور^{١٤} وابن عقيل^{١٥}

واحتج هؤلاء لوجود تقدير فعل مضمّر بعد (لو) ، أن (لو) كـ (إن) الشرطية في اختصاصها بالفعل ، فإذا لم يكن الفعل بعدها ظاهراً وجب تقديره لاقتضائها إياه كبقية أدوات الشرط^{١٦} .

الصورة الثانية : أن يأتي بعد (لو) الشرطية اسم مرفوع هو في الظاهر مبتدأ و ما بعده

^١ الإيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢٤١-٢٤٢
^٢ سورة (الإسراء) آية / ١٠٠
^٣ الكتاب ١/ ٢٦٩
^٤ ينظر (المقتضب) ٣/ ٧٧
^٥ ينظر (الأصول) ١/ ٢٦٨
^٦ ينظر (كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ١٠١
^٧ ينظر (إعراب القرآن) ٢/ ٤٤٢
^٨ ينظر (المفصل) ص/ ٤١٩
^٩ ينظر (شرح جمل الزجاجي) ابن خروف ص/ ٩٩
^{١٠} شرح المفصل ابن يعيش ١٠/ ٩
^{١١} الإيضاح ابن الحاجب ١/ ١٧٦
^{١٢} المرجع السابق / ٢٥٨
^{١٣} شرح المقدمة الكافية ١/ ٣٣٥
^{١٤} ينظر (الشرح الكبير) ٢/ ٤٤٠
^{١٥} ينظر (المساعد في شرح التسهيل) ٣/ ١٩٠-١٩٤ تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ط/ ١٤٠٥-١٩٨٤ م دار المدني - جدة
^{١٦} ينظر (معنى اللبيب) ١/ ٢٦٨

خبره^١ كقول الشاعر^٢: [من الرمل]:

لو بغير الماء حلقي شرق^٣ كنت كالغصان بالماء اعتصاري

وقد اختلف العلماء في إعراب هذا الاسم المرفوع على أقوال :-

الأول : ذهب أبو علي الفارسي^٤ إلى أنه معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده و التقدير : لو شرق حلقي هو شرق^٥ ، فحذف الفعل من الجملة الأولى و المبتدأ من الجملة الثانية ، وذلك إبقاء لها على اختصاصها بالأفعال ، وتبعه في هذا ابن عصفور^٦ . ورده ابن مالك إذ قال : ((وهو تكلف لا مزيد عليه فلا يلتفت إليه))^٧ .

الثاني : خرج ابن خروف^٨ هذا البيت في إضمار (كان) الشأنية واسمها والجملة الاسمية التي بعد (لو) خبر كان ، وذلك لأنه أسهل في التقدير من جهة و لأن (كان) الدالة على الشأن تقدر كثيراً بعد ما يختص بالأفعال من جهة أخرى .

واستحسن الخوارزمي تقدم الاسم على الفعل هاهنا لأنها غير عاملة في الفعل مع أنها تطلبه في المجازاة معنى فقال : ((وربما حسن تقديم الاسم على الفعل في هذا الموضع مع أن (لو) تطلب الفعل لما فيها من معنى المجازاة لأنها غير عاملة في الفعل ، فحسن الفرق بينها وبينها في اللفظ ، ولذلك تقدم الاسم على الفعل ...))^٩ وحمله أيضا ابن مالك^{١٠} على الظاهر وان (لو) قد يليها المبتدأ و الخبر ، وقيل إنه مذهب الكوفيين^{١١} وعلل ابن مالك ذلك بأن (لو) لما لم تعمل لم تكن كـ(إن) الشرطية في اختصاصها بالفعل فجاز مجيء الجملة الاسمية بعدها^{١٢} .

الصورة الثالثة : موقع المصدر المؤول بعد (لو) الشرطية من الإعراب

تقع (أن) وما دخلت عليه بعد (لو) كثيراً . كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَآتَيْنَاهُمْ مِن سَحَابٍ مَّاءٍ طَهُورٍ ۚ ﴾^{١٣} وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ۚ ﴾^{١٤} و قال الشاعر^{١٥}: [من الطويل]

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفتني ولم أطلب قليل من المال

وموضعها عند النحويين كلهم الرفع ، ولكنهم اختلفوا في توجيهها الإعرابي :-

فذهب الكوفيون^{١٦} إلى أن (أن) وما دخلت عليه مصدر مؤول فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت أو وقع . واختاره من البصريين المبرد^{١٧} والزجاج^{١٨} والنحاس^{١٩} ومكي القيسي^{٢٠} والزمخشري^{٢١} الذي أوجب كون خبر (أن) فعلاً ، فرده ابن الحاجب^{٢٢} بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ

^١ المرجع السابق ٢٦٨/١

^٢ لعدي بن زيد في (شرح شواهد المغني) ٦٥٨/٢ رقم الشاهد/ ٤١٥

^٣ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٦٣٧/٣ ، و (المغني) ٢٦٩/١

^٤ ينظر (الشرح الكبير) ٤٤٠/٢

^٥ شرح الكافية الشافية ١٦٣٧/٣

^٦ ينظر (شرح جمل الزجاجي) ابن خروف ص/ ٩٩ ، و (المساعد) ١٩٢/٣

^٧ التخميم ١٥٢/٤

^٨ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٦٣٦/٣

^٩ ينظر (الجنى الداني) ص/ ٢٨٠

^{١٠} ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٦٣٦/٣

^{١١} سورة (الأعراف) آية/ ٩٦

^{١٢} سورة (المائدة) آية/ ٦٦

^{١٣} لامرئ القيس في (ديوانه) ص/ ٣٩ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط٣ بدون دار المعرف سلسلة ذخائر العرب (٢٤)

^{١٤} ينظر (كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ١٠٢ ، و (الجنى الداني) ص/ ٢٩١ ، و (أوضح المسالك) ٢٠٨/٤ ، و (مغني

اللبيب) ٢٧٠/١

^{١٥} ينظر (المقتضب) ٧٧/٣

^{١٦} ينظر (ارتشاف الضرب) ٥٧٢/٢ ، و (أوضح المسالك) ٢٠٨/٤ ، و (مغني اللبيب) ٢٧٠/١

^{١٧} ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ٤٦١/١ .

^{١٨} ينظر (مشكل إعراب القرآن) ٢٧٠/١

^{١٩} ينظر (المفصل) ٤١٩ ، و (الكشاف) ٥١٨/١

^{٢٠} ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب / ٢٥٩

أَمَّا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ...^١ واختاره العكبري^٢ والخوارزمي^٣ وابن يعيش^٤ وابن الحاجب^٥ والمالقي^٦ والسهيلي^٧ والأشموني^٨.

وذهب سيبويه إلى أن (أن) وما دخلت عليه من مصدر مؤول ، مبتدأ محذوف الخبر إذ قال : ((و (لو) منزله (لولا) ، ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى (أن) نحو : لو أنك ذاهب))^٩ وتبعه في رأيه هذا طائفة من النحاة منهم ابن عصفور^{١٠} وهو ظاهر كلام ابن مالك^{١١} واختاره أبو حيان^{١٢} ويقدرّون الخبر المحذوف مقدماً ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَكَوْنُ أَنْ أَهْلَ الْفَرَى آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتْحًا عَلَيْهِمْ .. ﴾^{١٣} يكون للتقدير : ولو ثابت إيمانهم وتقواهم . وقال ابن عصفور : يقدرّ هذا مؤخراً ..

وذهب بعضهم إلى أنها لا تحتاج إلى خبر ، لاشتغال صلتها على المسند و المسند إليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد (لو) ، كما اختصت (غدوة) بالنصب بعد (لن) ، و(حين) بالنصب بعد (لات)^{١٤} . ورد أصحاب هذا المذهب المذهب السابق بأن الفعل لم يحذف بعد (لو) وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده إلا (كان) والمقرون بـ (لا)^{١٥} .

والذي نراه في هذه المسألة ما يأتي :—

١ . يجوز أن يلي (لو) الشرطية الاسم في غير ضرورة لورود أمثلة منه كثيرة صحيحة منها قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾^{١٦} وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ((لو غيرك قلبها يا أبا عبيدة))^{١٧} وجاء في المثل : لو ذات سوار لطمتني^{١٨} ، وقال الشاعر^{١٩} : [من الكامل]

لو غيركم علق الزبير بحبله أدى الجوار إلى بني العوام

٢ . إن الاسم المرفوع بعد (لو) الشرطية إذا كان بعده فعل تعين أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده كما ذهب إليه الجمهور إذا لم أجد من العلماء المتقدمين من أجاز إعرابه مبتدأ .

١ سورة (لقمان) آية/٢٧

٢ ينظر (التبيان) ١٠١/١

٣ ينظر (التخمير) ١٥٢/٤

٤ ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ٨٣/١

٥ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢٥٨/٢ - ٢٥٩

٦ ينظر (رصف المباني) ص/٣٥٩

٧ ينظر (نتائج الفكر) ص/٣٤٨

٨ ينظر (الأشموني) ٣٥/٤

٩ الكتاب ١٣٩/٣

١٠ ينظر (الشرح الكبير) ٤٦٠/١

١١ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٦٣٥/٣

١٢ ينظر (البحر المحيط) ٢/٢٧٥

١٣ سورة (الأعراف) آية/٩٦

١٤ ينظر (معنى اللبيب) ١/٢٦٩

١٥ ينظر (التصريح على التوضيح) ٢/٢٦٠

١٦ سورة (الإسراء) آية/١٠٠

١٧ انظر هذا الأثر بنصه في خبر رواه البخاري في كتاب (الطب) باب : ما يذكر في الطاعون ٧/٢١٠ رواه مسلم في كتاب (السلام)

باب : الطاعون و الطيرة و الكهانة وغيرهما ٢/١٧٤

١٨ هذا المثل قاله : حاتم الطائي في قصة ، انظر (جمهرة الأمثال) لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ٢/١٦٠ طبعه وكتب

هوامشه ونسقه د/ أحمد عبد السلام خرّج أحاديث أبو هاجر محمد سعيد بن بسونى زغلول دار الكتب العلمية ط١/١٤٠٨ - ١٩٨٨ م

، و (مجمع الأمثال) لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ٢/١٦١ منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ط٢/ بدون .

١٩ لجرير في (شرح شواهد المغني) ٢/٦٥٧ الشاهد ٤١٣

٣. يجوز - بقلّة - إعراب الاسم المرفوع بعد (لو) الشرطية مبتدأ إذا لم يكن بعده فعل ؛ لأن هذا هو الظاهر الذي لا يحتاج إلى تكلف تقدير ما ليس موجوداً ، وقد أجاز هذا مجمع اللغة العربية بقرار أصدره في دورته الثانية والخمسين^١ وذلك لأمر :-
- أ - أن فيه استغناء عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام .
- ب - أن فيه أخذاً بالظاهر .
- ج - أن فيه تيسيراً على المتعلمين .
- د - أن فيه تنظيراً لـ "لو" بـ "إن" و"إذا" في مثل هذا الاستعمال ؛ لأن المجمع قد اختار أن يعرب الاسم المرفوع بعدهما مبتدأ .

^١ ينظر القرار في : تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين ، ص / ٤ من صفحات القرارات .
 ينظر [مجلة مجمع اللغة العربية الأردني] السنة (١٠) العدد (٣١) ص / ١٧٧ ، ١٧٨ .

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (٥) : العامل في باب الاشتغال

الاشتغال عند التحاة هو أن يتقدم اسم بعده فعل أو ما يشبهه اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه ، ولو سلط عليه لنصبه^١ نحو : زيدا ضربته ، وعمراً مررت به ، وخالداً أكرمت أخاه ... ويجوز الرفع فيها وهو أجود^٢ ، فلايد في الاشتغال من ضمير يعود على الاسم المتقدم كما سبق ، فإن لم يكن نحو : خالداً أكرمت ، وزيدا ضربت ، فليس من هذا الباب^٣ لأن الفعل لم يشتغل بضميره أو سببه ، وأجازته البعض على ضعف^٤ .
وللنحاة في ناصب الاسم المشغول عنه ثلاثة أقوال :

الأول : إنه منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور أو ما يناسبه والتقدير في : زيدا ضربته ، أي : ضربت زيدا ضربته ، وفي : خالداً سلمت عليه ، أي : حييت خالداً سلمت عليه ، وفي : عمراً ضربت أخاه ، أي : أهدت عمراً ضربت أخاه ... وهو رأي سيبويه إذ قال : ((وإن شئت قلت (زيداً ضربته) وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسر كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته))^٥ وهو قول أكثر البصريين^٦ كالمبرد^٧ وابن السراج^٨ و الزمخشري^٩ وابن الأنباري^{١٠} واختاره ابن يعيش إذ قال ((والنصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر وتقديره : ضربت زيدا ضربته ، وذلك أن هذا الاسم و إن كان الفعل واقعا عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل انه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين))^{١١} ، وهو اختيار ابن الحاجب إذ قال ((فإذا نصبت في مثل زيدا ضربته ، فالتقدير : ضربت زيدا ضربته ، وفي مثل : زيدا مررت به ، جاوزت زيدا مررت به ، وفي مثل : زيدا ضربت أخاه ، أهدت زيدا ... فقس على ذلك))^{١٢} ، واختاره كذلك ابن عصفور^{١٣} وأبو حيان^{١٤} وابن عقيل^{١٥} والسيوطي^{١٦} .

وحجة البصريين أن الفعل الظاهر هو من جنس المضمرة وتفسيراً له فلا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لأنه قد فسر هذا الظاهر ، ولأن الظاهر صار كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما^{١٧} .

الثاني : إن الناصب لهذا الاسم المشغول عنه هو الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو : زيدا ضربته ، وإما لغيره إن اختلف المعنى بتسليطه عليه

١ ينظر (الشرح الكبير) ٣٦٨/١، و(الإيضاح) ابن الحاجب ٣١٠/١، و(شفاء العليل) ٤٢٥/١، و(ارتشاف الضرب) ٣/١٠٣، و(شرح الكافية) للموصلي ٢٠٨/١
٢ ينظر (الكتاب) ٨٢/١
٣ ينظر (الهمع) ١٣٠/٣
٤ ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٣٠/٢
٥ الكتاب ٨١/١
٦ ينظر (الإنصاف) ٨٢/١ المسألة ١٢، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٣٠/٢، و(الهمع) ١٣٥/٣، و(شرح ابن عقيل) ١٣٠/٢
٧ ينظر (المقتضب) ٧٦/٢، ٢٩٩/٢
٨ ينظر (الأصول) ٢٥٣/٢
٩ ينظر (المفصل) ص/٨١
١٠ ينظر (الإنصاف) ٨٢/١ المسألة ١٢
١١ شرح المفصل ابن يعيش ٣٠/٢
١٢ الإيضاح ابن الحاجب ٣١١/١
١٣ ينظر (المقرب) ص/١٣١، و(الشرح الكبير) ٣٦٨/١
١٤ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٠٤/٣
١٥ ينظر (شرح ابن عقيل) ١٣٠/٢
١٦ ينظر (الهمع) ١٣٥/٣
١٧ ينظر (الإنصاف) ٨٢/١ المسألة ١٢، (شرح المفصل لابن يعيش) ٣٠/٢، (شرح الأشموني) ٧٢/٢ - ٧٣

نحو : زيدا مررت به ، فالعامل في زيد هو (مررت) لسده مسد (جاوزت) وهذا قول الكوفيين ^١ ، واختاره الخوارزمي إذ قال : ((فإن سألت : فإذا لزم انتصاب زيد فما الناصب له ؟ أجبت : الناصب له ذلك الفعل الذي يليه ، فإن سألت : لم انتصب الضمير المتصل بالفعل ؟ أجبت : على البديل من زيد وهو بعينه مذهب الكوفيين)) ^٢ وفي موضع آخر : ((وإنما الوجه الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من أن المنصوب المتقدم ينتصب بالفعل الواقع بعد الضمير ، والضمير ينتصب بالبديل)) ^٣ .

واحتج هنا بأن الضمير العائد على الاسم هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً ويصير بدلاً من الضمير الأول ((فإذا قلت : زيدا ضربته فهو بدل الكل من الكل ، وإذا قلت : زيدا ضربت رأسه فهو بدل البعض من الكل)) ^٤ وهذا يعني أن الفعل عامل في الاسم والضمير معاً وهو قول الفراء ^٥ وتبعه الخوارزمي ، وردده ابن جمعة الموصلي ^٦ بأن العبرة باللفظ دون المعنى لتعلق صناعة النحو به وأن الفعل لا يعمل عملاً واحداً في مضمير اسم ومظهره ^٧ وإلا عدّ خرمًا للقواعد فالعامل لا يعمل عملاً واحداً في معمولين متشابهين ^٨ . وذهب الكسائي إلى أن الفعل عامل في الاسم فقط والضمير منغى ^٩ وظاهر كلام الرضي أنه تابع الكوفيين غير أنه يرى أن الضمير لو أعرب بدلاً لكان وجهاً ((ولو قيل على مذهبهما [يعني الفراء و الكسائي] أن المنتصب بعد الفعل الظاهر .. هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان وجهاً) ^{١٠} .

والثالث : إنه ينتصب بالقصد إليه وهو مذهب السهيلي ^{١١} ونسبه لابن الطراوة . والذي نراه أن هذا الأسلوب قد خلق مشكلة للنحاة فرضتها عليهم (نظرية العامل) ، وهذه المشكلة تتمثل في أن العامل لا يعمل في شيئين ذوي طبيعة واحدة عمليتين متحدين أو متماثلين لأنه لا يجوز أن يعمل مرتين عملاً واحداً في شيئين ذوي طبيعة واحدة ؛ لذا لجأ النحاة بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها ^{١٢} إلى القول بأن ناصب الاسم المشغول هو فعل مضمير وجوباً دلّ عليه المذكور هرباً من قاعدة : أن الفعل يصبح له معمولان وهو لا يقتضي إلا واحداً ؛ لأن كل منصوب لا يد له من ناصب عند النحاة ، ولما لم يجدوا ناصباً للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير والتأويل . وهذا التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب جعله ابن مضاء من قسم المحذوفات التي لا حاجة إليها ؛ لأن الكلام تام دونه وإن ظهر كان عياً ^{١٣} ووصفه أحد المعاصرين ^{١٤} بأنه يفسد المعنى وأن الجملة تتمزق وتتحلل ... ولهذا كان الكوفيون أقرب إلى فهم طبيعة المعنى ومجاراته من البصريين الذين تمسكوا بالقاعدة واهتموا باللفظ والشكل وذهبوا إلى التأويل اتساقاً لقواعدهم وقد أحسّ هذا عدد من النحاة كالخوارزمي وابن يعيش والرضي ^{١٥} .

^١ ينظر (الإنصاف) ١ / ٨٢ المسألة / ١٢ ، و (التخمير) ١ / ٢٥٠ ، (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٣٠ ، و (شرح الكافية) للموصلي ١ / ٢٠٨ ، و (شرح ابن عقيل) ٢ / ١٣١ ، و (الهمع) ٣ / ١٣٥

^٢ التخمير ١ / ٢٥٠

^٣ المرجع السابق ١ / ٣٨٩ - ٣٩٠

^٤ المرجع السابق ١ / ٢٥٠

^٥ ينظر (الهمع) ٣ / ١٣٦

^٦ ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١ / ٢٠٨

^٧ ينظر (ابن عقيل) ٢ / ١٣١

^٨ ينظر (الهمع) ٣ / ١٣٦

^٩ ينظر (الهمع) ٣ / ١٣٥

^{١٠} ينظر (شرح الكافية للرضي) ١ / ٣٩٩

^{١١} ينظر (نتائج الفكر) ص / ٧١

^{١٢} ينظر (إحياء النحو) ص / ١٥١ ، و (في النحو العربي ، قواعد وتطبيق) د/ مهدي المخزومي ص / ١٢٩ ، ٢٢٩ - ٢٣٢

^{١٣} ينظر (الرد على النحاة) ٦٩ /

^{١٤} ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٢ / ٥٥٠

^{١٥} ينظر (التخمير) ١ / ٢٥٠ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٣٠ ، و (شرح الكافية للرضي) ١ / ٣٩٩

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (٦) : عدد المفاعيل في العربية

تأتي المفاعيل في المرتبة الثالثة من الجملة الفعلية ، بعد الفعل والفاعل ، وهي أصل المنصوبات عند كثير من النحاة ، وغيرها محمول عليها أو مشبه بها^١ وإن كان بعض النحاة لم يقبل تقسيم المنصوبات إلى أصل وملحق بها^٢ ، وقد اعترف البصريون والكوفيون بالمفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه ، وأفردوا لها أبواباً خاصة ، ولكنهم اختلفوا في المفعول معه والمفعول لأجله على ما سنبينه .

أولاً: المفعول معه :

يحدده النحاة بأنه اسم فضلة يأتي بعد واو أريد بها المصاحبة والتنصيص على المعية ، مسبوقه بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه^٣ . ويعني النحاة بالمصاحبة أو التنصيص على المعية ، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد ، سواء اشتركا في الحكم أو لا ، وهذا هو الفرق بين واو العطف وواو المعية ، فقولك : خرجت وزيداً ، معناه : أنكما خرجتما في وقت واحد ، فواو العطف للتشريك في الحكم سواء اقترن بالزمان أم لم يقترن ، وواو المعية تفيد الاقتران بالزمان سواء اشتركا في الحكم أم لا ، فإن أردت التنصيص على المصاحبة نصبت وإن لم ترد عطفت^٤ .

وأكثر البصريين على أن المفعول معه قياسي كسائر المفاعيل ، ومنهم من يقصره على السماع ؛ لأنه لم يكثر كثرة غيره من المفاعيل ، ولأن إقامة الواو مقام (مع) بعيد لاختلاف نوعيهما^٥ . ونص سيبويه على وجوده فقال : ((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ... وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقه وفصيلها لرضعها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك))^٦ وهو رأي جمهور البصريين منهم سيبويه^٧ و ابن السراج^٨ و العكبري^٩ و ابن الأنباري^{١٠} و الزمخشري^{١١} و الرضي^{١٢} واختاره ابن يعيش فقال : ((اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو ، ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منته في التعدي نحو قولك : ما صنعت وأباك ، و مازلت أسير والنيل))^{١٣} ، واختاره ابن الحاجب^{١٤} . وكان الزجاج^{١٥} يراه مفعولاً به لفعل محذوف ، أي : سرت ولا بست النيل ، وضعفه ابن

1 ينظر (المقتضب) ٢٩٩/٤ ، و(الأصول) ١٥٩/١ ، و(التخمير) ٢٣١/١

2 ينظر (شرح الكافية للرضي) ٢٦٤/١

3 ينظر (شرح قطر الندى) ص/٢٥٣ المكتبة العصرية - بيروت ط/١٤١٦ - ١٩٩٦م ، و(حاشية الصبان) ١٣٤/٢ .

4 ينظر (شرح عيون الإعراب) لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي ت/٤٧٩ هـ ص/١٨٣ حققه وقدم له/د. حنا جميل حداد

مكتبة المنار - الأردن ط/١٤٠٦ - ١٩٨٥م ، و(حاشية الصبان) ١٣٤/٢ - ١٣٥

5 ينظر (شرح الكافية) للموصلي ٢٢٥/١

6 الكتاب ٢٩٧/١ - ٢٩٨

7 المرجع السابق

8 ينظر (الأصول) ١٥٩/١ ، ٢٠٩/١ - ٢١١

9 ينظر (اللباب) ٢٨٠/١ ، و(التبيين) ص/٣٧٩

10 ينظر (أسرار العربية) /١٤٥ - ١٤٦ ، و(الإنصاف) ٢٤٩/١

11 ينظر (المفصل) /٨٩

12 ينظر (شرح الكافية) للرضي ٣٦/٢

13 شرح المفصل ابن يعيش ٤٨/٢

14 ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٣٢٣/١

15 ينظر (الإنصاف) ٢٤٩/١ ، و(أسرار العربية) /١٤٥ ، و(اللباب) ٢٨٠/١ ، و(التبيين) ص/٣٧٩ ، و(شرح المفصل لابن

يعيش) ٤٩/٢ ، و(شرح قطر الندى) /٢١٩ .

الأباري^١ و العكبري^٢ وقال ابن يعيش : لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير^٣ . ويراها أبو الحسن الأخفش وبعض الكوفيين^٤ منصوباً على الظرفية؛ لأن الواو واقعة موقع (مع) ، و (مع) ظرف ، وكانت منصبة على الظرف ، فلما أقمت الواو مقامها انتصب ما بعدها انتصاب (مع) كما أن (غيراً) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) . وضعفه العكبري^٥ وابن يعيش^٦ لبعد ما بين هذه الأسماء و الظروف . وقد أخذ د/مهدي المخزومي^٧ برأي الكوفيين لأن ما بعد الواو ليس له علاقة بالفعل فتسميته بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم ، وجعل الأخذ بهذا وسيلة من وسائل التيسير في النحو .

أما الخوارزمي فقد وضعه في باب الحال^٨ فقال : ((النحويون سهو في واوين ، أحدهما هذه [يعني واو الحال] ، والثانية : واو المنصوب بمعنى (مع) ، وذلك أن المنصوب بمعنى (مع) في محل نصب على الحال ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء البرد والطيالسة ، فمعناه: مقترناً بالطيالسة ، فلما لم يكن أعراب الواو نقل إعرابها إلى ما بعدها .. فالواو ها هنا في الحقيقة للحال ، لا للمفعول معه))^٩ ، ولا أعلم أحداً من النحاة قال بما قاله الخوارزمي إنها للحال، فهو رأي انفرد به ، وهذا سهو منه؛ لأن النصب قد ظهر في الاسم بعد الواو ، وهو مفرد ، وواو الحال لا يقع بعدها إلا الاسم مرفوعاً في جملة اسمية ، ثم إن ما بعد الواو معرفة والحال لا تكون إلا نكرة . أضف إلى ذلك أن واو الحال تقدر بـ(إذ) وهذه تقدر بـ(مع) فلا يوجد جامع بينهما .

ثانياً: المفعول له :

المفعول له ، أو المفعول لأجله ، مصطلح بصري : وهو غدهم ما أفاد تعليلاً من المصادر بشروط معينة مذكورة في كتب النحو، قال سيبويه : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فاتتصب لأنه موقوف له ..))^{١٠} وقال : ((.. فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ..))^{١١} وهذا الباب إنما يترجم له البصريون^{١٢} أما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر ، فلا يفردون له باباً^{١٣} . قال الزجاج^{١٤} ناصبه فعل مقدر من لفظه ، ففي قولك : جنتك إكراماً ، التقدير : جنتك أكرمك إكراماً ، وعليه فهو مفعول مطلق . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى، مثل : قعدت جلوساً وعليه فهو أيضاً مفعول مطلق ، واختاره الخوارزمي إذ قال : ((فإن سألت أليس من شأن

^١ ينظر (الإنصاف) ٢٤٩/١ ، و(أسرار العربية) ١٤٦/١

^٢ ينظر (اللباب) ٢٨٠/١

^٣ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٤٩ / ٢

^٤ ينظر (شرح عيون الإعراب) ١٨٤/١ ، و ينظر (اللباب) ٢٨٠/١ ، و (التبيين) ص / ٣٧٩ ، و (إيضاح شواهد الإيضاح) ١/

٢٤٣ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٤٩ / ٢ ، و (حاشية الصبان) ١٣٧ / ٢

^٥ ينظر (اللباب) ٢٨٠/١ ، و (التبيين) ص / ٣٨١

^٦ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٤٩ / ٢

^٧ ينظر (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي (الحديث) ١١٥ /

^٨ ينظر في الرسالة : الفصل الرابع ، المسألة (١٦) : عامل النصب في الحال ، والتي بعدها .

^٩ التخميم ٤٤٣ - ٤٤٤

^{١٠} الكتاب ٣٦٨ / ١

^{١١} المرجع السابق ٣٦٩ / ١

^{١٢} ينظر (الكتاب) ٣٦٨ - ٣٦٩ ، و (الأصول) ١٥٩ / ١ ، ٢٠٦ / ١ ، و (المفصل) ٩٣ / ١ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٥٢ / ٢

^{١٣} ينظر (أسرار العربية) ١٤٩ / ١ ، و (شفاء العليل) ٤٦١ / ١ ، و (التخميم) ٤١٨ / ١ ، و (حاشية الصبان) ١٢٢ / ٢

^{١٤} ينظر (حاشية الصبان) ١٢٢ / ٢

هذا المنصوب أن يعد في المصدر .أجبت : بل هذا هو القياس ، والبصريون هم الذين يترجمون هذا الباب ، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه نوعاً من أنواع المصادر))^١ ، وزاد بعضهم أنه ينتصب على الحال ونسب لأبي عمر الجرمي والرياشي^٢ .

والذي يبدو للباحث أن رأي البصريين أرجح وأقرب إلى طبيعة اللغة ، وإن كان المعنى في بعض التغييرات يحتمل رأي الكوفيين ، وذلك من وجوه :

١ . إنه يبين العلة والسبب في حين أن المفعول المطلق والحال ليسا لبيان علة أو سبب، فقد يصح تقديره بالحال أو المفعول المطلق في نحو : جئتكم طمعاً في رضاك ، ولكن المعنى سيختلف بلا ريب .

٢ . إن القول برأي الكوفيين يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معان أخرى قد تكون بعيدة دون سبب موجب إلى ذلك فإذا قلت : قلت ذلك خوفاً منه ، يكون القول عندهم بمعنى الخوف ، في حين أن القول حسي والخوف قلبي .. وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَوْفًا وَطَمَعًا ﴾^٣ تكون رؤية البرق بمعنى الخوف والطمع ؛ فيؤدي ذلك إلى أن يكون للفعل الواحد معان متعددة وقد تكون متناقضة .

وخلاصة المسألة أن الخوارزمي يرى المفاعيل ثلاثة هي المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه، قال : ((اعلم أن المفاعيل في الحقيقة ثلاثة : المفعول به والمصدر والظرف ، وأما المنصوب بمعنى اللام ، والمنصوب بمعنى (مع) فليس بمفعولين في الحقيقة ؛ وذلك لأن المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول به ، والمصدر والظرف كل واحد منهما يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول به ، بخلاف المنصوب بمعنى اللام وبمعنى (مع) فإتھما البتة لا يقومان مقام الفاعل ..))^٤ وقال كذلك : ((المفاعيل عندي في الحقيقة ثلاثة على ما ذكرته في قسم الأسماء ، وأما المنصوب بمعنى اللام والمنصوب بمعنى (مع) فليس بمفعولين))^٥ .

وما ذهب إليه الخوارزمي فمسبق عليه ، فقد رأينا أن الزجاج أسقط المفعول معه ، وجعل المفعول له ينتصب انتصاب المصادر ، فصارت المفاعيل عنده ثلاثة . وزاد بعضهم المفعول منه ونسب للسيرافي^٦ ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾^٧ أي : من قومه ، وقيل هو التمييز^٨ . فمن أثبت المفعول منه صارت عنده ستة ، وهي عند الجمهور خمسة^٩ ، وزاد بعضهم المفعول دونه وهو الاستثناء^{١٠} فتصير سبعة ، وعد بعضهم^{١١} الحال من جملة المفاعيل حتى قيل : أن كل ما جاء بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم فهو منصوب لأنه مفعول أو مشبه بالمفعول^{١٢} .

والذي يراه الباحث أن مصطلح (المفعول) فيه توسع كبير وغموض ، من أجل ذلك وضع له النحاة تقييدات تخصصه وتميزه وتكشفه ، فيقال : المفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه ... الخ ، ولعل سبب هذا الغموض في المصطلح أن كل ما يزاوله المرء و يباشره من أعمال هي أفعال حقيقية كانت أو غير حقيقية ، ذلك أن نيمومة الإنسان في قيدي الزمان والمكان ولو سكوناً تجبرته على اجتراح الأحداث وفعل الأفعال ولو بالسكون ، من هذا التفسير أطلق محققو النحاة على كل ما يتجاوز الفعل والفاعل أنه مفعول .

١ التخمير ٤١٨ / ١

٢ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٥٤ / ٢

٣ سورة (الرعد) / ١٢

٤ التخمير ٤٠٧ / ١ - ٤٠٨

٥ المرجع السابق ٢٦٦ / ٣

٦ ينظر (شرح قطر الندى) / ٢١٩

٧ سورة (الأعراف) / ١٥٥

٨ ينظر (شرح عيون الإعراب) / ١٥٧

٩ ينظر (الأصول) / ١٥٩ / ١ ، و (المفصل) / ١٣٣ ، و (الإيضاح) لابن الحاجب ٥٥ / ٢ ، و (الإقليد) / ٣٥٥ / ١

١٠ ينظر (شرح عيون الإعراب) / ١٥٧ ، و (شرح قطر الندى) / ٢١٩ ، و (شرح ملح الإعراب) / ١٧٢

١١ ينظر (المقتضب) / ٤ ، ١٦٦ ، ٣٠٠ / ٤ ، و (الأصول) / ٢١٣ / ١ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) / ٦٨ / ٧

١٢ ينظر (المقتضب) / ٤ ، ٢٩٩ ، و (شرح عيون الإعراب) / ١٦١

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
 المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
 المسألة (٧) : إعراب ما بعد (دخلت) من الظرف المختص

اختلف النحاة في إعراب الظرف المختص نحو : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، وفي المسألة تعدي الفعل إلى الظرف المختص من دون واسطة ، ومن المعلوم أن الظروف المكاتبة المختصة نحو : البيت ، والدار ، والمسجد ، لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) ؛ ولهذا اختلفوا في قولهم : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، لأنه تعدى هنا الفعل إلى الظرف بدون واسطة ، والخلاف على أقوال :

الأول : إنه منصوب على الظرفية تشبيهاً بغير المختص والفعل (دخل ، وذهب ...) أفعال لازمة لا تحتاج إلى مفعول به ، وهذا مذهب الجمهور^١ قال سيبويه : ((لأنه إذا قال : ذهب أو قد فقد علم أن للحدث مكاناً ، وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاباً ونلك قولك ذهبت المذهب البعيد ... وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ لأنه ليس فيه دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت))^٢ واختاره ابن الحاجب إذ قال : ((ولم يستثن من المؤقت في كونه يقع ظرفاً إلا قولهم : ذهبت الشام بلا خلاف ، ودخلت الدار .. هذا قول أكثر التحويين))^٣

واحتج هؤلاء بأمر منها :

١ . أن الفعل (دخل) مصدره هو الدخول ، وصيغة (فعمل) في المصادر اللزوم غالباً .
 ٢ . أن ضده (خرج) يستعمل لازماً وهذا يرجح كونه لازماً .
 ٣ . أن نظيره (عبر) ونقيضه (خرج) كليهما لازمان ، فحكم عليه بالزوم .
 واعترض عبد القاهر الجرجاني^٤ على بعض الحجج وقال أن مثل هذا التشبيه ليس يصح حملة على ظاهره ، لأن مراعاة التساوي بين الضدين في الأبنية ليس مما يوجبه المعنى ، ولكنه من الأمور التي يطلب بها تحصل التشاكل وهو أمر يتعلق بوضع اللغة .
 الثاني : إنه منصوب على أنه مفعول به بعد نزع الخافض ، وهو مذهب ابن السراج^٥ ونسبه إلى سيبويه وليس له ، واختاره الفارقي (ت/٣٩١هـ)^٦ وأبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني^٧ و ابن مالك^٨ وابن هشام^٩ ؛ وذلك لأن الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل و (البيت ، والدار) لا يتعدى إليهما كل فعل ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ، كما يقال : نمت أمامك ، وقرأت عند زيد ، فعلم أن النصب في (دخلت الدار ، وسكنت الدار) على التوسع وإجراء الفعل اللزوم مجرى المتعدي^{١٠} وقد

^١ ينظر (الشرح الكبير) ٣٣٥ / ١ ، و (شرح المفصل لابن يعقوب) ٤٤ / ٢ ، و (نتائج الفكر) ص / ٣٢١ ، و (ارتشاف الضرب) ٢٥٣ / ٢ ، و (شرح الكافية) للموصلي ٢١٩ / ١ ، و (شرح الأشموني) ١٢٦ / ٢

^٢ الكتاب ٣٥ / ١

^٣ الإيضاح ابن الحاجب ٣١٧ / ١

^٤ ينظر (المقتصد) ٦٠٠ / ١ ، و (شرح الكافية) للموصلي ٢١٩ / ١

^٥ ينظر (المقتصد) ٦٠٠ / ١ ، و (شرح الكافية للرضي) ١٥ / ٢

^٦ ينظر (شرح المفصل لابن يعقوب) ٤٤ / ٢ ، و (الإيضاح) ابن الحاجب ٣١٨ / ١ ، و (نتائج الفكر) ص / ٣٢١

^٧ ينظر (المقتصد) ٦٠١ / ١

^٨ ينظر (الأصول) ١٧٠ / ١ - ١٧١

^٩ ينظر (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ص / ٤١٣ - ٤١٤ : تحقيق / سمير أحمد معلوف معهد المخطوطات العربية ط / ١٩٩٣ م .

^{١٠} ينظر (المقتصد) ٥٩٩ / ١ - ٦٠٠

^{١١} ينظر (شرح الأشموني) ١٢٦ / ٢

^{١٢} ينظر (أوضح المسالك) ٢٠٧ / ٢

^{١٣} ينظر (شرح المفصل لابن يعقوب) ٤٥ / ٢ ، و (أوضح المسالك) ٢٠٧ / ٢

اعتادت العرب أن تجعل الضمير العائد على الظرف مفعولاً به توسعاً ، لأنه يشبهه في السعة والأسلوب والتركييب نحو : زيد ضربه^١ .

الثالث : ذهب أبو عمر الجرمي^٢ و الأخفش^٣ إلى أنه منصوب على أنه مفعول به حقيقة وأن (دخل) فعل يتعدى بنفسه ، ولعل الذي حملة على ذلك وصول (دخل) إلى ما بعدها بنفسها نحو : دخلت المسجد ، ودخلت الحمام ، فخطوها من قبيل ما يتعدى بنفسه^٤ لأن تصور حقيقته يتوقف على تصور متعلقه ، لأنه لو قدر انتفاء المدخول إليه لامتنع تصور معنى الدخول ، وكلما كان كذلك فهو متعد^٥ . وردّه ابن عصفور^٦ بأن (دخل) نقيض (خرج) غير متعد فكذلك نقيضه ، ثم مصدر (دخل) لا يتعدى ؛ لأن الفعول في الغالب لا يتعدى مثل القعود والجلوس ولم يجيء متعدياً إلا قليلاً .

الرابع : ذهب المبرد^٧ إلى أن هذا الفعل من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر نحو : نصحت زيداً ونصحت لزيد ، فكذلك تقول : دخلت الدار و دخلت فيها ، ونسب هذا القول للأخفش^٨ وهو قريب من قول الجرمي ، واختاره ابن يعيش إذ قال : ((وقال أبو العباس هو الأفعال التي تارة تتعدى بنفسها وتارة بحرف الجر نحو : نصحت زيداً ونصحت لزيد ، وشكرته و شكرت له فكذلك قلت : دخلت الدار و دخلت فيها ، وهو الصواب))^٩ .

الخامس : فصل السهيلي^{١٠} في المسألة فذكر أن المدخول إذا اتسع حتى يكون كالبلد العظيم وجب التصب كقولك : دخلت العراق ، ويقبح : دخلت في العراق ، ونسب إلى الفراء^{١١} وإن ضاق كالبئر والحلقة كان النصب بعيداً جداً فتقول : دخلت في البئر ، وأدخلت أصبعي في الحلقة ، وسكت عن التوسط ، قال أبو حيان ((... وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا البصريون))^{١٢} .

ويرى أحد الباحثين^{١٣} أن جملة (دخلت) أو (دخل عبد الله) جملة تامة ، والفعل لازم ، أخذ الفاعل واكتفى به ولا يحتاج إلى مفعول به ، وأما (الدار ، والبيت ، و المسجد) فترتبط بالفعل ارتباط المكان بالحدث . ولكن الباحث يرجح القول الرابع وهو قول المبرد^{١٤} و العكبري^{١٥} وابن يعيش^{١٦} من أن هذه الأفعال تارة تتعدى بنفسها وتارة بحرف الجر ، ولعل تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب ، وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهي بالنظر إلى ذلك داخلة في أحد القسمين المتعدي واللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات القبائل بعضها من بعض بل جمعوا الاستعماليين على أنهما من كلام العرب ، وقد ورد الفعل (دخل) في القرآن بالاستعماليين ، قال تعالى ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَلَقَةٍ ﴾^{١٧} ، وقال تعالى ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾^{١٨} ، وقال تعالى ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾^{١٩} ،

1 ينظر (الكامل) ٣٤ /

2 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣ ، و (شرح الكافية) للموصلي ١ / ٢١٩ ، و (شرح الأشموني) ٢ / ١٢٦

3 ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٣٣٥ ، و (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣ ، و (شرح الأشموني) ٢ / ١٢٦

4 ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٣٣٥

5 ينظر (شرح الكافية) للموصلي ١ / ٢١٩

6 المرجع السابق ١ / ٣٣٦

7 ينظر (المقتضب) ٤ / ٣٣٧ - ٣٣٩

8 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣

9 شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٤٤

10 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣ ، و (الهمع) ٢ / ١١٣

11 ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٣٣٨ ، و (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣

12 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣

13 ينظر (اختيارات أبي حيان في ارتشاف الضرب) د / القيسي ص / ٢٨٦

14 ينظر (المقتضب) ٤ / ٣٣٧ - ٣٣٩

15 ينظر (اللباب) ١ / ٢٧٤

16 ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٢ / ٤٤

17 سورة (القصص) آية / ١٥

، وقال تعالى ﴿ ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَأَفَّةٍ ﴾^٣ . ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، وإنما بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، وليس في ذلك ما ينكر ما دمنا لا نخرج عما تكلم به العرب ، ويبدو أن هذا النوع قسم مستقل بذاته ، فليس من قبيل المتعدي وليس من قبيل اللازم .

¹ سورة البقرة (آية / ٥٨ ، و (الأعراف) آية / ١٦١

² سورة الفتح (آية / ٢٧

³ سورة البقرة (آية / ٢٠٨

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها

المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية

المسألة (٨) : قولهم (خرجتُ وزيداً) النصب متعينٌ أم مختار ؟

يذهب النحاة إلى أن العطف أرجح من المعية إذا أمكن بلا ضعف نحو : جاء محمد وخالد ، وإذا ضعف العطف رجح النصب على المعية نحو : جئت وخالداً ، وإذا امتنع العطف وجبت المعية ، وإذا تعين العطف امتنعت المعية . وهذه المسألة مبنية على مسألة (عطف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع دون توكيد أو فاصل) في نحو : قمتُ وزيد . فالكوفيون^١ ذهبوا إلى جواز العطف في سعة الكلام بغير قيد أو شرط ودون قبح أو ضرورة ، وصححه ابن مالك^٢ واحتجوا بقول علي عليه السلام : ((كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر))^٣ ويقول عمر رضي الله عنه : ((كنت وجار لي من الأنصار)) . وذهب البصريون إلى أنه جائز ولكنه قبيح ، ويكون في الضرورة الشعرية ، وعللوا ذلك بأن التاء في (قمت) تنزل منزلة الجزء من الفعل ، والعطف عليها هو بمثابة عطف الاسم على الفعل ، وهو على قبحة يجوز^٤ . ورأي الجمهور في مسألة (سرتُ ومحمداً) أن النصب مختار لا متعين^٥ وهو اختيار ابن يعيش إذ قال : ((والواو في المفعول معه من نحو : قمتُ وزيداً ، جارية هنا مجرى حروف العطف ، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ، ألا ترى أنك إذا قلت : قمتُ وزيداً ، لم يمتنع أن تقول : قمتُ وزيد ، فتعطف على ضمير الفاعل .. لأنه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم))^٦ ، وقال ابن مالك في ألفيته :

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى عطف النسق

وهذا ما عناه النحاة بالمصاحبة أو التنصيص على المعية ، أي مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد ، سواء اشتركا في الحكم أم لا ، وهذا هو الفرق بين واو العطف وواو المعية ، فقولك : خرجتُ وزيداً ، معناه أنكما خرجتما في وقت واحد ، فواو العطف للتشريك في الحكم افترن معه بالزمان أو لم يفترن ، وواو المعية تفيد الافتتران بالزمان سواء اشتركا في الحكم أو لا ، فإن أردت التنصيص على المصاحبة نصبت وإن لم ترد عطف^٧ . أما الخوارزمي وابن الحاجب فقد أوجبا النصب لتعذر العطف الذي يجيز الوجهين ، قال الخوارزمي : ((المصير إلى المنصوب بمعنى (مع) واجب ، متى أريد العطف ثم تعذر ، تقول : ما صنعت وأباك ؛ لأن رفع (أباك) عطفاً على الضمير في (صنعت) لا يجوز ، لأنه متصل مرفوع غير مؤكد ..))^٨ وكذلك قال ابن الحاجب : ((.. إن صح العطف جاز الوجهان على السواء ، كقولك : جئتُ أنا وزيدٌ ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه كقولك : خرجتُ

^١ ينظر (الإنصاف) ٤٧٤ / ٢ ، و (اتلاف النصره) / ٦٣ ، و (الهمع) ٢٢١ / ٣

^٢ ينظر (شواهد التوضيح والتصحيح) / ١١٤

^٣ صحيح البخاري : كتاب فضائل أصحاب النبي : باب فضل ابي بكر بعد النبي ٥٦٤ / ٣ رقم الحديث ٣٦٧٧

^٤ ينظر (الكتاب) ٢٩٨ / ١ ، و (الكامل) ٩٣١ / ٢ - ٩٣٢ ، و (الأصول) ٢١١ / ١ ، و (الإنصاف) ٤٧٧ / ٢

^٥ ينظر (الأصول) ٢١١ / ١ ، و (شرح جمل الزجاجي) لابن خروف / ١١٥ ، و (تفسير المسائل المشكلة في أول المقترض) للفارقي / ٣٩٠ .

^٦ شرح المفصل ابن يعيش ٤٨ / ٢

^٧ ينظر (شرح عيون الإعراب) / ١٨٣ ، و (حاشية الصبان) ١٣٤ / ٢ - ١٣٥

^٨ التخمير ٤٠٨ / ١ - ٤٠٩

- وزيداً..))^١ وتابعهما ابن جمعة الموصلية^٢ وابن يعيش الصنعانية (ت/٦٨٠هـ)^٣.
- ويذكر النحاة أن الواو في نحو: سرتٌ وزيداً بمعنى (مع) ، فهل من فرق بين قولنا : سرتٌ وزيداً ، وسرتٌ مع زيدٍ ؟ أو بعبارة أخرى : هل هناك فرق بين واو المعية و (مع) ؟ من وجوه :
- ١ . لعل الفارق الرئيس بينهما أن (مع) ظرف مكان أو زمان ، فالأول نحو: جئت مع زيد ، والآخر نحو: جئت مع الغروب ، وقد وردت في القرآن الكريم في نحو مائة وستين موضعاً كلها للمكان^٤ .. أما الواو فهو حرف عطف يفيد المصاحبة والاقتران كما ذكرت آنفاً .
 - ٢ . وكون (مع) ظرف للمكان أو الزمان صح الإخبار بها نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^٥ وكقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^٦ ، ولا يجوز الإخبار بالواو لأنها حرف .
 - ٣ . ومع ذلك فهما متقاربان في الدلالة ؛ لأن (مع) اسم للصحبة والاجتماع ، ولكنهما ليسا متمثلين تماماً .

^١ الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٣٤٢ ، وينظر (شرح المقدمة الكافية) لابن الحاجب ١ / ٤٩٨ - ٤٩٩

^٢ ينظر (شرح الكافية) للموصلية ١ / ٢٢٤

^٣ ينظر (التهذيب الوسيط في النحو) / ١٨٣

^٤ ينظر (معاني النحو) د/فاضل السامرائي ٢ / ٢٤٣

^٥ سورة (البقرة) آية / ١٥٣ ، و(الأنفال) آية / ٤٦

^٦ سورة (التوبة) آية / ٤٠

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها

المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية

المسألة (٩) : (إنما) بين الاسمىة والحرفية

يغلب على (إذ) أن تكون اسماً لما مضى من الزمان ، ويغلب عليها حينئذ أن تكون منصوبة المحل على الظرفية ، كقوله تعالى ﴿إِلَّا تَتَصَرَّوْهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أو مفعولاً به في نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ^١ عَلَى تَقْدِيرِ (أذكر) ، وهي من الظروف التي تضاف إلى الجمل . ولكن إذا ركبت معها (ما) ففيها خلاف بين النحويين .

يرى سيبويه أن (ما) تنقل (إذ) من الاسمىة إلى الحرفية يقول : ((، ولما نقلت عن ذلك جعلت شرطية لأنها في الأصل ظرف لما مضى من الزمان ، فلما نقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان^٢ قال سيبويه ((ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) ، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة "إنما" و"كأنما" ولكن كل واحدة منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد))^٤ وتابعه في ذلك المبرد في أحد قوليه إذ قال ((ومن الحروف التي جاءت لمعنى (إن) و (إنما)))^٥ ، واختاره الخوارزمي^٦ و ابن يعيش إذ قال ((أحدهما : أن (إذ) هذه التي تستعمل في الجزاء مع (ما) ليست الظرفية وإنما هي حرف كغيرها ضمت إليها فركبا للدلالة على هذا المعنى كـ (إنما) . والثاني : أنها الظرف إلا أنها بالعقد والتركيب غيرت ونقلت عن معناها بلزوم (ما) إياها إلى المستقبل وخرجت بذلك إلى حيز الحروف))^٧ ، ولكنه يقول أيضاً ((فالأسماء : من ، وما ، ومهما ، وأي ، والظروف : أئى ، و أين ، ومتى ، وحيثما ، وإنما ، وإذما))^٨ ولعل ابن يعيش متردد أو يحاول أن يوفق بين الأقوال ؛ إذ كيف يكون حرفاً وظرفاً في آن ، وأي ظرف يتحول بالزيادة إلى حرف ... والذي يبدو من قول سيبويه أنه لم يعدها ظرفاً حيث هي حرف ، ولا حرفاً حيث هي ظرف كما قال به ابن يعيش . واختار الحرفية أيضاً ابن مالك^٩ والهروي^{١٠} وصححه المالقي^{١١} .

واستدل هؤلاء على حرفيتها بأن حكمها كحكم (إن) الشرطية يقوي حرفيتها ، وبطلبها الفعل ، وباختصاصها به ، وتأثيرها فيه وهذه خاصية الحروف ، فلذلك جعلها سيبويه في الحرفية كـ (إن) المتفق على حرفيتها^{١٢} .

ويرى فريق آخر أن (إنما) اسم مثل (حيثما) خلافاً لما قال به سيبويه ، ونسبه ابن

¹ سورة التوبة / ٤٠

² سورة البقرة / ٣٠

³ ينظر (الباب) ٥٥ / ٢

⁴ الكتاب ٥٧ / ٣

⁵ المقضب ٤٦ / ٢

⁶ ينظر (التخمير) ٢٦٧ / ٢

⁷ شرح المفصل ابن يعيش ٤٧ / ٧

⁸ المرجع السابق ٤٢ / ٧

⁹ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٦٢٢ / ٣

¹⁰ ينظر (الأز هية) ص / ٩٨ .

الهروي : أبو الحسن علي بن محمد الهروي ، قدم مصر واستوطنها ، روى عن الأزهرى ، كان عالماً بالحدو ، إماماً في الأدب ، جيد القياس ، توفي بعد سنة ٣٧٠ هـ .

¹¹ ينظر (رصف المباني) ص / ٦٠ .

¹² المرجع السابق ص / ٦٠ .

مالك وابن هشام^١ وأحد المعاصرين^٢ إلى المبرد ، وعبارة المبرد تقول : ((أما (إذ) فتنبئ عن زمان ماض ، وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال ، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد ، ومتى جزمتهما فصلت منها ألا ترى أنك تقول : جئتك يوم خرج زيد ، وهذا يوم يخرج زيد ... فلما وصلها — (ما) جعلتها شيئاً واحداً فاتفصلت عن الإضافة فعملت))^٣ فكلام المبرد هاهنا لا يحتم ظرفية (ما) كما قال صاحب المقني ، وإنما ظرفية (إذ) ، ودليل هذا قوله قبل ((ومن الحروف التي جاءت لمعنى (إن) و (إنما) ..))^٤ وهذا ما أكده المحقق / عزيمة إذ قال بهامش التحقيق ((ظاهر كلام المبرد أن (إنما) حرف كما يراه سيبويه ...))^٥ . وممن قال باسميتها كذلك ابن السراج^٦ وأبو علي الفارسي^٧ واختاره ابن الحاجب إذ قال : ((والظاهر أنها إذا ضمت إليها (ما) كـ (حيثما) لا حرفاً برأسه))^٨ ، ولكن له في (الإيضاح) قولاً آخر إذ يقول : ((و(إنما) على المختار وهي عند بعضهم من الأسماء المكتسبة للشرط كـ (حيثما) ، فهي (إذ) الظرفية ضمت إليها (ما) ، وليس بالقوي ؛ لفوات معنى الظرفية فيها إذ معناها في الظرفية لما مضى ، ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعاً ، فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة إلى فعل واحد ماضياً ومستقبلاً ؟ هذا مما لا يستقيم))^٩ فالنص واضح في أنه يستبعد الاسمية ليوافق القائلين بالحرفية ، وقال في مكان آخر ((هل هي اسم كـ (متى) أم حرف ؟ فيه خلاف ، فمن فهم الظرفية حكم بالاسمية ، ومن فهم الشرطية مجردة حكم بالحرفية))^{١٠} .

والذي نراه في هذه المسألة أن دخول (ما) على (إذ) أدى إلى تغيير الوظيفة اللغوية لها ، وهذا أمر ليس ببدع في طبيعة الوظائف اللغوية للأدوات الأسلوبية ، فقد كان سيبويه دقيقاً كل الدقة في تعبيره حينما ذكر أن (إذ) مع (ما) تصير بمنزلة (إنما) و (كأنما) ، لأن (إن) تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ويستحيل في هذه الحالة دخولها على الجملة الفعلية ، وكذلك (كأن) ، فإذا لحقتها (ما) تغيرت الوظيفة ، وكفت (إن) و(كأن) عن العمل وجعلت لهما وظيفة جديدة وهي الدخول على الجملة الفعلية كقوله تعالى : ﴿ مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ﴾^{١١} وكقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾^{١٢} .

ولعل مرد المسألة كيف يتحول الاسم إلى حرف ، لأن الأصل بقاء الكلمة على الاسمية التي كانت عليها ، وعدم تغييرها إلى الحرفية بدخول كلمة أخرى عليها . وقد فند ذلك الهروي^{١٣} بأن (ما) مع (إنما) ليست زائدة كزيادتها في سائر حروف الجزاء ، وإنما هي جميعاً حرف واحد للمجازاة ، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش^{١٤} أن هذه التي مع (ما) ليست هي الظرفية وإنما هي حرف كغيرها .

١ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٦٢٢ / ٣

٢ ينظر (مغني اللبيب) ٨٧ / ١

٣ ينظر (أسلوب "إذ" في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية) د / عبد العال سالم مكرم ص / ٨٤ مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١٤٠٨ / ١ - ١٩٨٨ م .

٤ المقتضب ٥٤ / ٢

٥ المرجع السابق ٤٦ / ٢

٦ المرجع السابق ٤٦ / ٢

٧ ينظر (الأصول) ١٥٩ / ٢

٨ ينظر (مغني اللبيب) ٨٧ / ١ ، و(شرح الأشموني) ١١ / ٤

٩ شرح المقدمة الكافية ٧٧٥ / ٣

١٠ الإيضاح ابن الحاجب ٣٥ / ٢

١١ المرجع السابق ٥١٤ / ١

١٢ سورة (يونس) آية / ١٠٨

١٣ سورة (الأنفال) آية / ٦

١٤ ينظر (الأزهرية) ص / ٩٨

١٥ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٤٧ / ٧

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٠) : (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية

اختلف النحاة في (إذا) الفجائية على أقوال :

أولها : إنها ظرف زمان إبقاءً لها على ما ثبت لها ، وهذا مذهب الزجاج^١ و الرياشي^٢ و الزمخشري^٣ وابن خروف^٤ وأبي علي الشلوبين^٥ في أحد اختياريه ، وأبو حيان في البحر^٦ ، وظاهر كلام سيبويه : ((وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر ...))^٧ فإذا قلت : خرجت فإذا زيد ، فالتقدير : خرجت فالزمان حضور زيد .
والثاني : إنها ظرف مكان ، قال المبرد : ((خرجت من الدار فإذا زيد ، فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائماً ، كان جيداً ؛ لأن معنى فإذا زيد أي فإذا زيد قد وافقتي))^٨ فهو يرى أنها ظرف مكان جعلها تسد مسد خبر المبتدأ ، ولو كانت للزمان لم يصح الإخبار عن الجثة به ، وهو مذهب أبي علي الفارسي^٩ وابن جني^{١٠} والهروي^{١١} و الصيمري^{١٢} و العكبري^{١٣} ، واختاره الخوارزمي ، إلا أنه يوجب إعرابها خبراً ، حتى إذا جاء بعدها جملة اسمية خلافاً للجمهور فقال : ((المراد خرجت فإذا السبع قائم ، فـ (السبع) مبتدأ ، و(قائم) خبره ، وفيه نظر ، لأن الخبر (فإذا) ، بدليل أن (إذا) ها هنا هي المكاتبة ، ألا ترى أن معناها : خرجت فبالحضرة السبع ... السبع مبتدأ ، وبالحضرة خبره))^{١٤} وهو أحد اختياري ابن يعيش إذ قال ((وقد تكون (إذا) للمفاجأة ، فتكون فيه اسماً للمكان وظرفاً من ظروفه))^{١٥} واختاره ابن عصفور^{١٦} . ولعل ما نسب إلى سيبويه من أنها للزمان تارة وللمكان تارة ما فهمه بعض الشراح من عبارته إذ يقول : ((وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر وفيها مجازاة وهي ظرف ، وتكون للشيء توافقه على حال أنت فيها))^{١٧} ففهموا من قوله " توافقه على حال أنت فيها " كأنه يعني الزمان والمكان معا هذا ما فهمه أبو حيان إذ قال : ((هذا هو الأكثر وهو التوافق في الزمان والمكان على الخلاف))^{١٨} .

- 1 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٤٠ ، و(شفاء العليل) ١ / ٤٧٢ ، و(شرح الكافية للرضي) ١ / ٢٤٢ ، و(مغني اللبيب) ١ / ٨٧
- 2 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٤٠ ، و(الجنى الداني) ص / ٣٧٤ .
- الرياشي: أبو الفضل عباس بن الفرج الرياشي البصري اللغوي توفي مقتولاً سنة ٢٥٧ هـ . له (كتاب الإبل) و (كتاب الخيل) و(كتاب ما اختلف أسماؤه من كلام العرب) .
- 3 ينظر (مغني اللبيب) ١ / ٨٧
- 4 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٤٠ ، و(الجنى الداني) / ٣٧٤ ، و(مغني اللبيب) ١ / ٨٧
- 5 ينظر (التوطئة) ، و(الجنى الداني) / ٣٧٤
- 6 ينظر (البحر المحيط) ١ / ١٩٠
- 7 الكتاب ٤ / ٢٣٢
- 8 المقتضب ٣ / ٢٧٤
- 9 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٤٠
- 10 ينظر (سر صناعة الإعراب) ١ / ٢٤٥ ، ١ / ٢٦٣
- 11 ينظر (الأزھية) ص / ٢٠٢
- 12 ينظر (التبصرة والتذكرة) ١ / ٣١١ تحقيق / فتحى أحمد مصطفى على الدين طبع في دار الكتب بدمشق نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة ط ١ / ٤٠٢ هـ .
- 13 ينظر (التبيان في إعراب القرآن) ١ / ٢٨٧
- 14 التخمير ١ / ٢٦٨
- 15 شرح المفصل ابن يعيش ٤ / ٩٨ ، وينظر ١ / ٩٤ - ٩٥
- 16 ينظر (مغني اللبيب) ١ / ٨٧
- 17 الكتاب ٤ / ٢٣٢
- 18 ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٠

واحتج هؤلاء بأنها ظرف مكان لوقوعها خبراً عن الجثة وليس الخبر محذوف عندهم ، وردّه الأولون بأنها على حذف مضاف أي : فالزمان حضور زيد ، كما رد المالقي أن تكون بمعنى الحضرة ؛ لأنه لا يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها كما يجوز في (الحضرة) ^١ .
والثالث : ما يراه الكوفيون ^٢ بأنها حرف ، ونقل عن الأخفش ^٣ ، وهو الاختيار الثاني لابن يعيـش إذ قال ((ويجوز أن تكون حرفاً دالاً على المفاجأة فلا تتعلق بشيء)) ^٤ واختاره ابن مالك ^٥ و المالقي ^٦ ورجحه السيوطي ^٧ ، واستدلوا على حرفيتها بوجوه منها :

- ١ . أنها تدل على معنى في غيرها ، وذلك لا يكون إلا في الحروف .
- ٢ . أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف في حكم ظرفيتها أنها للزمان أو للمكان .
- ٣ . أنها تقع بين جملتين رابطية ، ولو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجواب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَلْيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ ﴾ ^٨ .
ويبدو أن اختلاف النحاة في (إذا) الفجائية مرجعه إلى اختلاف نظرهم للتركيب و دلالاته ، فمن رآها ظرف مكان تصور أنها تحل محل فبالحضرة زيد ^٩ ، ومن رآها للزمان تخيل أن الزمان حضور زيد ، ومن عدّها حرفاً وجد التركيب بعدها تاماً من مبتدأ وخبر كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ ^{١٠} فهي حرف يربط بين الجملتين وقد تحل محل الفاء في هذا الربط ... وقد حسم ابن يعيـش هذا فقال : ((إذا) تكون بمعنى المفاجأة وهي على ضربين : تكون اسماً ، وتكون حرفاً . وإذا كانت اسماً كانت ظرفاً من ظروف الأمانة ، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة)) ^{١١} وهو الراجح لدى الباحث .

¹ ينظر (رصف المباني) ص / ١٥٠

² ينظر (الجنى الداني) / ٣٧٥

³ ينظر (ارتشاف الضرب) / ٢ ، ٢٤٠ ، و (مغني اللبيب) / ١ ، ٨٧

⁴ شرح المفصل ابن يعيـش / ٤ ، ٩٩

⁵ ينظر (شفاء العليل) / ١ ، ٤٧٢ ، و (مغني اللبيب) / ١ ، ٨٧

⁶ ينظر (رصف المباني) ص / ١٤٩ - ١٥٠

⁷ ينظر (الهمع) / ٢ ، ١٣٤

⁸ سورة الروم / ٣٦

⁹ ينظر (سر صناعة الإعراب) / ١ ، ٢٤٥ ، / ١ ، ٢٦٣ ، و (التخمير) / ١ ، ٢٦٨

¹⁰ سورة طه / ٢٠

¹¹ شرح المفصل ابن يعيـش / ١ ، ٩٤ - ٩٥

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١١) : عامل النصب في المستثنى

اختلف النحاة في عامل المستثنى على أقوال :

الأول : إن العامل هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة (إلا) ونسب إلى جمهور البصريين^١، وهو قول سيبويه إذ قال : ((.. والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام))^٢ ، واختاره ابن يعيش^٣ ، وهو أحد اختياري ابن الحاجب إذ قال : ((والعامل فيه ما قبله بواسطة (إلا) إذا كان فضلة وهو المذهب الصحيح))^٤ .

الثاني : إن العامل هو فعل محذوف تقديره (استثنى) و(إلا) دليل عليه أو بدل منه ، وهو قول المبرد^٥ إذ قال : ((.. لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو : جاءني أخوتك إلا زيداً .. ونصب هذا على معنى الفعل ، و(إلا) دليل على ذلك ، فالمعنى : لا أعني منهم زيداً أو استثنى مما ذكرت زيداً ، ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرته أئين))^٦ وقال : ((فلما قلت : إلا زيداً ، كانت (إلا) بدلاً من قولك : أعني زيداً وأستثنى فيمن جاءني زيداً ، فكأنت بدلاً من الفعل))^٧ . وقد نسب ابن جني^٨ وابن الأنباري^٩ وابن يعيش^{١٠} للمبرد قولاً مخالفاً وهو أن العامل (إلا) وحدها ، وقد رد الأستاذ/ عبد الخالق عزيمة^{١١} على ذلك . ونسب المرادي هذا القول لسيبويه فقال : ((وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شراح كتابه))^{١٢} ونسبه للزجاج^{١٣} .

الثالث : إن العامل فيه – إذا انتصب – (أن) مقدرة محذوفة الخبر بعد (إلا) وهو قول الكسائي^{١٤} فقوله : قام القوم إلا زيداً ، تقديره : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم ، وردّه ابن الحاجب بقوله : ((وهذا ليس بجيد لأن (إن) لا تضمر ، ولأنه كان يجب أن تكون ناصبة أبداً))^{١٥} وأن الإشكال يبقى على حاله في انتصاب (أن) ومعمولها لأنها في تقدير الاسم المفرد^{١٦} .

الرابع : قول الفراء^{١٧} ومن تبعه من الكوفيين^{١٨} إن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) العاطفة ، حذف النون الثانية من (إن) وأدغمت الأولى في لام (لا) ، فإذا انتصب الاسم بعدها فب (إن) وإذا تبع ما قبله في الإعراب فب (لا) ، فقوله : قام القوم إلا زيداً ، يكون التقدير : قام القوم إن زيداً لا قام ، أي : لم يقم . وردّه ابن الحاجب بقوله : ((.. وهذا ليس بشيء لأنه غير

١ ينظر (الإنصاف) ٢٦١/١ ، و(أسرار العربية) / ٢٠١ ، و(التبيين في اختلاف مذاهب النحويين) / ٣٩٩ المسألة (٦٦) ، و(اللباب) ٣٠٣/١ ، و(شرح الكافية للرضي) ١١٤/٢ .

٢ الكتاب ٣١٠/٢

٣ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٧٦/٢

٤ الإيضاح ابن الحاجب ٣٦٢/١

٥ ينظر (التبيين) / ٣٩٩

٦ الكامل ٦١٣/٢

٧ المقتضب ٣٩٠/٤

٨ ينظر (الخصائص) ٢٧٦/٢

٩ ينظر (الإنصاف) ٢٦١/١

١٠ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٧٦/٢

١١ ينظر هامش (المقتضب) ٣٩٠/٤

١٢ الجنى الداني / ٥١٦

١٣ المرجع السابق ٥١٦

١٤ ينظر (الإنصاف) ٢٦١/١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧٧/٢ ، و(الجنى الداني) / ٥١٦

١٥ الإيضاح ابن الحاجب ٣٦٢/١

١٦ ينظر (شرح الكافية للرضي) ١١٥/٢

١٧ ينظر (الجنى الداني) / ٥١٧

١٨ ينظر (الأصول) / ٣٠٠ ، و(الإنصاف) / ٢٦١ ، و(التبيين) ص / ٤٠٠ ، و(اللباب) ٣٠٣/١

مستقيم لفظاً ومعنى ، أما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك))^١ ، ثم قد يقال : ما أتني إلا زيدٌ بالرفع ، وليس قبله ما يعطف عليه ، ولا يجوز هاهنا النصب ، فيبطل تأثير الحرفين معاً^٢ .

الخامس : إن العامل هو الفعل (أستثني) محذوفاً ، وهو قول ابن السراج^٣ فكما أن المنادى منصوب بفعل محذوف وحرف النداء دليل عليه ، فكذلك هذا ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به^٤ ، واختاره الزجاج^٥ وهو ظاهر كلام الخوارزمي^٦ وقد نسبه لأبي علي الفارسي . واعترض عليه بأنه يجوز هاهنا الرفع بتقدير (امتنع) ونحوه^٧ .

السادس : إن العامل فيه هو المستثنى منه بواسطة الحرف (إلا) وهو القول الآخر لابن الحاجب ، وقد تفرّد به ؛ إذ لم يقل أحد من المتقدمين بذلك ، فقال : ((.وما سوى ذلك فمنصوب بالفعل بواسطة (إلا) إن كان ثمة فعل ، وإن لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة الحرف هذا هو الوجه في مثل قولك : الزيدون إلا أخاك أصحابك ..))^٨ وقال : ((ثم مسائل ليس فيها فعل مثل : القوم إلا زيداً أخوتك ، فإن كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل ، فالوجه أن يقال أن العامل هو الذي اقتضى المخرج منه وهو ما ذكر ، ومنهم من يقول : إن الاسم المتعدد والمفرد الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الإخراج منه فهو في المعنى العامل بواسطة (إلا) ، وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل أو لم يوجد فالتمسك به أولى))^٩ .

السابع : إن الناصب له مخالفته الأول ونسب للكسائي^{١٠} .
الثامن : ما نسب لبعض المتأخرين أن المستثنى ينتصب على تمام الكلام ، فالعامل فيه ما قبله من كلام فقولك : القوم إخوتك إلا زيداً ، ليس هاهنا فعل ولا ما يعمل عمله ، و اختاره المرادي^{١١} وصححه .

ويرى الباحث أن المسألة على قولين :

أحدهما : أن الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء غير داخل في حكم ما قبلها ، وهو المقصود بالاستثناء فقولنا : حضر القوم إلا زيداً ، معناه إثبات الحضور للقوم واستثناء زيد منه ، وقولنا : ما حضر القوم إلا زيداً ، معناه نفي الحضور عن القوم واستثناء زيد من النفي . فيترجح لدى الباحث أن العامل هو الفعل المحذوف وتكون (إلا) دليلاً عليه ؛ لأن التركيب يجمع دلالتين متباينتين .

الأخر : في الاستثناء المفرغ نحو : ما حضر إلا زيدٌ ، أوفي نحو : القوم أخوتك إلا زيداً ، على وجهين :

الأول : إن كان ما قبل إلا فعلاً فيجب إكمال التركيب ليتلائم مع الدلالة ، فقولنا : ما حضر إلا زيد ، المعنى الذي يدل عليه هو : ما حضر أحدٌ إلا زيداً ، ففيه نفي الحضور كلية عن أي شخص ويشبهه لزيد ، فلا يخرج عن حكم القسم الأول في العامل .

الثاني : إن لم يكن ثمة فعل قبل أداة الاستثناء نحو : القوم أخوتك إلا زيداً ، فالراجح لدى الباحث أن العامل هاهنا هو تمام الكلام ، وهذا أولى من أن يكون العامل هو المستثنى منه ؛

^١ الإيضاح ابن الحاجب ١/ ٣٦١ - ٣٦٢

^٢ ينظر (الباب) ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧٧/٢

^٣ ينظر (الأصول) ١ / ٢٨١

^٤ ينظر (الإنصاف) ١ / ٢٦١ ، و(شرح الكافية للرضي) ١ / ٢٢٧

^٥ ينظر (التبيين) / ٣٩٩ ،

^٦ ينظر (التخمير) ١ / ٤٥٧ ،

^٧ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢ / ١١٥ ،

^٨ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٢ / ٥٤٠ ،

^٩ الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٣٦٣

^{١٠} ينظر (الجنى الداني) ١٧٠ ،

^{١١} المرجع السابق / ١٧٠

لأن أصل العمل للأفعال والأسماء لا تعمل إلا ما أشبه الفعل ، وانعدام وجود الأصل لا يسوغ لنا أن نجعل ما لا يعمل يعمل . فالبحث عن عامل معنوي أهون من أن نجعل الاسم يعمل عملاً وهو غير عامل أصالة ، وما دام أن لدينا الابتداء ، والتجرد من الناصب والجازم ، فلا ضير أن يكون لدينا التمام إذا انعدم العامل اللفظي .

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٢) : [حاشيا] بين الاسمية والفعلية والحرفية

تباينت أقوال النحاة في نوع هذه الكلمة إلى أي قسم من أقسام الكلام تنتمي ، وظهر لي فيها خمسة أقوال :

أحدها : ما يراه سيبويه أنها حرف جرّ فقط فيه معنى الاستثناء ، قال : ((وأما (حاشا) فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده .. وفيه معنى الاستثناء))^١ ، ونسب للبصريين^٢ ، واختاره الرماتي^٣ والزمخشري^٤ وابن الأبياري^٥ والعكبري^٦ وصححه الزبيدي^٧ ، وهو اختيار ابن يعيش إذ قال : ((والصواب ما ذهب إليه سيبويه))^٨ .

واحتج هؤلاء على حرفيتها بأمر :

١ . السماع عن العرب الجر بها كقول الشاعر^٩ : [مجزوء الكامل]

حاشا أبي ثوبان إن به ضناً من الملحاة والشتم

٢ . و القياس أنك تقول : حاشاي ، ولو كانت فعلاً لقلت : حاشاتي ، كما تقول : عافاتي وعافاتي^{١٠} .

٣ . إنها لا تتقدمها (ما) المصدرية ولا تكون صلة لها^{١١} ، فلا يقال : قام القوم ما حاشا زيدا ، كما يقال : ما عدا زيدا ، وما خلا زيدا .

٤ . إنها لو كانت فعلاً لكان له فاعل ، وليس له فاعل^{١٢} ، فأنت تقول : حاشاك من كذا .

القول الثاني : ما يراه الكوفيون^{١٣} وأبو علي الفارسي^{١٤} أنها فعل ماض فقط ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾^{١٥} ، واختاره الخوارزمي إذ قال : ((فان سألت : فلم حذف الألف فيه ؟ أجبت : لأن الأفعال قد حذف منها في قولك : لم يك ، ولم أدر ، ولم أبل .. قال الشيخ أبو علي الفارسي فحذفت الألف اللينة المنقلبة عن اللام كما حذفت عن (حاشا) واللام الجارة عوض من المحذوف من آخره))^{١٦} وكان القراء يراها فعلاً لا فاعل له^{١٧} . واحتج هؤلاء على فعليتها بأمر^{١٨} :

١ . تصرفها ، فهي تتصرف كالأفعال ، تقول : حاشيت أحاشي ، قال النابغة الذبياني^١ [البسيط] :

^١ الكتاب ٣٠٩ / ٢ ، ٣٤٩ / ٢

^٢ ينظر (الإنصاف) ٢٧٨ / ١ ، و (اللباب) ٣٠٩ / ١ ، و (انتلاف النصره) ص / ١٧٧ - ١٧٨ المسألة / ٥٦ ، و (الجنى الداني) ص /

٥٦٢ ، و (مغني اللبيب) ١ / ١٢٢

^٣ ينظر (كتاب معاني الحروف) ص / ١١٨

^٤ ينظر (المفصل) ص / ٣٧٢

^٥ ينظر (الإنصاف) ١ / ٢٧٨

^٦ ينظر (التبيين) ص / ٤١٤ ، و (اللباب) ٣٠٩ / ١ - ٤١٠

^٧ ينظر (انتلاف النصره) ص / ١٧٨

^٨ شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ٤٨

^٩ للجميح في (الجنى الداني) ص / ٥٦٢ ، و له في (شرح شواهد المغني) ١ / ٣٦٨ الشاهد / ١٧٥ ، واسم الجميح : القنفذ بن لطامح الأسيدي ، جاهلي من الفرسان المعدودين .

^{١٠} ينظر (التبيين) ص / ٤١١ ، و (انتلاف النصره) ص / ١٧٨

^{١١} ينظر (كتاب معاني الحروف) ص / ١١٨

^{١٢} ينظر (التبيين) ص / ٤١١

^{١٣} ينظر (الإنصاف) ١ / ٢٧٨ المسألة / ٣٧ ، و (اللباب) ٣٠٩ / ١ ، و (التبيين) ص / ٤١٠ ، و (رصف المبانى) ص / ٢٥٦ ، و (الجنى الداني) ص / ٥٥٩ ، و (مغني اللبيب) ١ / ١٢١ - ١٢٢ ، و (انتلاف النصره) ص / ١٧٧ ، و (شرح الأشموني) ٢ / ٢٤٤

^{١٤} ينظر (المسائل الحليبات) ص / ٢٤٤

^{١٥} سورة يوسف آية / ٣١ ، ٥١

^{١٦} التخمير ١ / ٤٦٦ ، وينظر ٤ / ٣٣

^{١٧} ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٨ / ٤٩ ، و (الجنى الداني) ص / ٥٦٠ ، (شرح الأشموني) ٢ / ١٦٥

^{١٨} (التبيين) ص / ٤١٢ ، و (انتلاف النصره) ص / ١٧٧ - ١٧٨ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٨ / ٤٨

- ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد
 ٢ . حذف آخرها كقولهم : حاش لله ، والحذف لا يكون في الحروف ، إلا ما كان مضعفاً .
 ٣ . دخول حرف الجر عليها كقولهم : حاشا لزيد ، والحرف لا يدخل على حرف مثله .
 ٤ . أن العرب تخفض بها وتنصب كقولهم : اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ .

- ٥ . دخول (ما) المصدرية عليها كقول الأخطل^٢ [من الوافر] :
 رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإننا نحن أفضلهم فعلاً
 القول الثالث : وقد جمع بين المذهبين جماعة من النحاة ، ونسب للبصريين^٣ ، منهم الأخفش^٤ والجرمي^٥ و المازني^٦ و المبرد^٧ و ابن جنى^٨ وصححه المرادي^٩ ، فنصب المستثنى بعدها وخفضه سواء ، ونسب ابن السراج^{١٠} هذا القول للبغداديين .
 القول الرابع : وزاد قوم أنها تأتي اسماً إلى جانب مجيئها فعلاً وحرفاً ، فقولهم : حاش لله ، معناها : براءة لله ، ويؤيد ذلك قراءة أبي ((حاشى لله)) بالتثنية^{١١} ، وممن قال بهذا القول الزجاج^{١٢} والرضي^{١٣} وأبو حيان^{١٤} وابن هشام^{١٥} والأشموني^{١٦} و السيوطي^{١٧} و الشيخ ابن عثيمين^{١٨} ، وهو اختيار ابن الحاجب غير أنه جعلها (اسم فعل) بمعنى : برئ الله من السوء ، قال : ((.. وأما قوله «حاش لله» الأولى أن يقال أنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى : برئ الله من السوء .. فهو اسم فعل))^{١٩} وبهذا يعد قولاً خامساً .
 ولعل الذي يرجحه الباحث ما ذهب إليه كثير من النحويين ، وهو أنها تأتي فعلاً تارة وحرفاً أخرى ، وهذا هو الذي يجمع بين أدلة الكوفيين والبصريين ، ويؤيده السماع عن العرب ، فقد سمع عنهم دخول ما المصدرية عليها في قول الأخطل [من الوافر] :
 رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإننا نحن أفضلهم فعلاً
 وفي الحديث الشريف قال رسول الله ﷺ : ((أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة))^{٢٠} .

١ ديوان النابغة ص/ ٣٣ تحقيق كرم البستاني دار صادر .
 ٢ له في (مغني اللبيب) ١/ ١٢١ ، و (خزانة الأدب) ٢/ ٣٦ ، و (شرح الأشموني) ٢/ ١٦٥ ، ولم أعر عليه في ديوانه .
 ٣ ينظر (التبيين) ص/ ٤١٠ ، و (الجنى الداني) ص/ ٥٦٢ .
 ٤ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٨/ ٤٨ ، و (مغني اللبيب) ١/ ١٢١ .
 ٥ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٨/ ٤٨ ، و (مغني اللبيب) ١/ ١٢١ .
 ٦ ينظر (مغني اللبيب) ١/ ١٢١ ، و (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ١/ ٤٧٨ شرحها وعلق عليها / تركي فرحان المصطفى دار الكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون ط ١/ ١٤١٩ - ١٩٩٨ م
 ٧ ينظر (المقتضب) ٤/ ٣٩١ ، و (المفصل) ص/ ١٠٤ ، ٣٧٣ ، و (شرح الكافية للرضي) ٢/ ١٥٤ ، و (ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١٧ .
 ٨ ينظر (اللمع) ص/ ١٢٥ - ١٢٦ .
 ٩ ينظر (الجنى الداني) ص/ ٥٦٢ .
 ١٠ ينظر (الأصول) ١/ ٢٨٩ .
 ١١ ينظر (الجنى الداني) ص/ ٥٦١ .
 ١٢ ينظر (رصف المباني) ص/ ٢٥٦ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٨/ ٤٨ ، و (الجنى الداني) ص/ ٥٦٠ .
 ١٣ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢/ ١٥٤ .
 ١٤ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١٨ .
 ١٥ ينظر (مغني اللبيب) ١/ ١٢٢ .
 ١٦ ينظر (شرح الأشموني) ٢/ ١٦٦ .
 ١٧ ينظر (الهمع) ٢/ ٢٨٣ .
 ١٨ ينظر (مختصر مغني اللبيب) للشيخ/ محمد بن ناصر بن عثيمين ص/ ٣٣ مؤسسة سام- الرياض ط ١/ ١٤١٨ - ١٩٩٧ م .
 ١٩ الإيضاح ابن الحاجب ٢/ ١٥٩ .
 ٢٠ رواه أحمد في مسنده برقم (٥٤٤٩) و (٥٥٨٤) ، والطبراني في (المعجم الكبير) ١/ ١٥٨ ، ورواه السيوطي في (الجامع الصغير) عن ابن عمر وصححه الألباني في (صحيح الجامع الصغير) ١/ ٢٢١ المكتب الإسلامي ط ٣/ ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م .

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٣) : النعت بالمصدر

جاء النعت بالمصدر كثيراً في مثل : رجل صوم وعدل ورضا ، قال ابن السراج : ((واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو : رجل عدل وعلم ، فإذا فعلوا هذا فحقه ألا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث))^١ ويفهم منه أن النعت بالمصدر ليس مقيساً وهذا ما يحمل عليه كلام ابن يعيش^٢ ، وقد نص ابن مالك في التسهيل^٣ على أن النعت بالمصدر موقوف على السماع وأنه غير مطرد ولذا انقسم النحاة إزاء الشواهد والتراكيب على فريقين : الأول : أنه لا يقاس النعت بالمصدر وأن ذلك مقصور على السماع ، وعلة قصرهم النعت بالمصدر على السماع ، أن المصدر جامد ، والنعت يشترط له عندهم أن يكون من المشتقات^٤ ، ولعل هذا من فهمهم لكلام سيبويه حيث ضعف أن يقال : مررت برجل أسد^٥ . وممن قال بهذا الرضي^٦ وأبو حيان^٧ وابن عقيل^٨ . وقد ذهبوا إلى تأويل الشواهد غير أبهين بكثرتها كالآتي :

(١) إن النعت بالمصدر هو من قبيل المؤول المشتق ، قال ابن عصفور : ((والوصف بالمصدر — عندنا — من قبيل ما هو في حكم المشتق))^٩ نحو : جاء رجل عدل ورضا ، أي : عادل ومرضي ، فيكون المصدر المنعوت به مجازاً مرسلأً علاقته التعلق ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون^{١٠} .

(٢) إن المصدر الواقع نعتاً إنما هو على تقدير مضاف ، أي : ذو عدل وذو رضا ، فيكون عندهم المصدر مجازاً بالحذف ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين^{١١} وصححه الزبيدي^{١٢} .

(٣) إن المصدر الواقع نعتاً إنما هو على سبيل المبالغة ، أي جعل الموصوف لكثرة وقوع ما وصف به هو المعنى نفسه مبالغة ، وهو ما ذهب إليه بعض البصريين^{١٣} ورجحه الخوارزمي إذ قال : ((رجل عدل : على المبالغة كأنه تجسم من العدل ، ومن قال بأنه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه معناه : ذو عدل ، فقد أذهب ماءه ورونقه ، وكانت حاله شبيهة بحال من يقول في قوله^{١٤} : [من الوافر]

بدت قمراً ومالت خطوط بان
وفاحت عنبراً ورنت غزالا

إن هذه الأسماء منصوية على المصدر معناه : بدت بدو قمر ، ومالت ميلان خطوط بان ، وهيئات ! أين الغرب من النبع ؟ والحصا من المرجان ، والثرا من الثريا))^{١٥} ، واختاره ابن يعيش : ((فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة ، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك

١ الأصول ٣١/٢

٢ ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ٥٠ / ٣

٣ ينظر (التسهيل) ص / ١٦٨

٤ ينظر المسألة (١١) من هذا الفصل

٥ ينظر (الكتاب) ٤٣٤ / ١ ، و ٢٣ / ٢

٦ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢٩٥ / ٢

٧ ينظر (ارتشاف الضرب) ٥٨٧ / ٢

٨ ينظر (المساعد) ٤١١ / ٢ ط ١٤٠٢ / ١ — ١٩٨٢ م

٩ الشرح الكبير ١٩٨ / ١ — ٢٠٠ ، وينظر (المقرب) ص / ٢٩٦ ، و (اللباب) ٤٠٤ / ١ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٣ /

٤٨

١٠ ينظر (الشرح الكبير) ٢٠٠ / ١ ، و (انتلاف النصر) ص / ٧٤ المسألة (٧١) قسم الأسماء ، و (المساعد) ٤١١ / ٢ .

١١ ينظر (الشرح الكبير) ٢٠٠ / ١ ، (شرح الأشموني) ٦٤ / ٣

١٢ ينظر (انتلاف النصر) ص / ٧٤ المسألة (٧١) قسم الأسماء

١٣ ينظر (الشرح الكبير) ٢٠٠ / ١ ، و (شرح الأشموني) ٦٤ / ٣ ، و (الخصائص) ٢٠٢ / ٢ — ٢٠٣

١٤ للمنتبي في (ديوانه) ص / ١٤٠ دار بيروت للطباعة والنشر ط / ١٣٨٩ — ١٩٧٠ م .

١٥ التخمير ٩١ / ٢

المعنى لكثرة حصوله منه ، وقالوا: رجل عدل وفضل ، كأنه لكثرة عدله وفضله جعلوه نفس العدل والفضل ..^١ وهو الأقرب للمعنى المراد ، وإنما التزم فيه الأفراد والتذكير ؛ لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجري على أصله واختاره ابن عصفور^٢ وابن مالك^٣ و السلسيلي^٤ والرضي الاسترأبادي^٥ .

والآخر : مذهب ابن الحاجب أنه لا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره ، وإنما اشترط أن يدل على معنى في متبوعه فقال : ((ولا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى ..))^٦ وهذا غريب منه فقد أخذ بقول الكوفيين في منعهم الإخبار بالمصدر عن اسم الذات^٧ حيث قال : ((أحدهما : أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول وهو الصحيح ...))^٨ ولا أرى فرقا بينهما ، فإن صح أن يقال : زيد عدل ، لم يمتنع أن ينعت به فيقال : جاء رجل عدل ، ورجل زور . والذي يراه الباحث في هذه المسألة أن النعت بالمصدر مقيس قياساً مطرداً للأمور الآتية :

- ١ . وقوع المصدر نعتاً كثيراً كما صرح عدد من العلماء^٩ ، وإن كان كثيراً جاز القياس عليه ؛ لأن من أصول النحويين القياس على الكثير .
- ٢ . كثير من العلماء أجاز النعت بالمنسوب ، وأسماء الإشارة ، و (أي)^{١٠} قياساً وهي ليست من المشتقات ، وذلك بتأويلها بمشتق أو بحملها على معنى واقع في متبوعها^{١١} .
- ٣ . أجاز ذلك مجمع اللغة العربية^{١٢} إلا أنه اشترط لأطراد قياسه ثلاثة شروط :

- أن يكون مفرداً .
- أن يكون مصدراً ثلاثياً .
- ألا يكون ميمياً .

^١ شرح المفصل ابن يعيش ٤٩/٣ - ٥٠ .

^٢ ينظر (الشرح الكبير) ٢٠٠/١ .

^٣ ينظر (شفاء العليل) ٢٨٧/١ ، و(المساعد) ٢٢٦/١ .

^٤ ينظر (شفاء العليل) ٢٨٧/١ .

^٥ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٢٢٦/١ - ٢٢٧ .

^٦ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٦٢٦/٢ .

^٧ ينظر في الرسالة المسألة (٧) : (الإخبار بالمصدر عن اسم الذات) من الفصل الثالث في المبحث الثاني

^٨ الإيضاح ابن الحاجب ٤٤٣/١ .

^٩ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢٩٥/٢ ، و(المساعد) ٤١١/٢ .

^{١٠} ينظر (الكتاب) ٦/٢ - ٧ ، و(المقتضب) ٢٨٢/٤ ، ٢٨٥ ، و(الأصول) ٢/٢٦ ، ٣٢ ، ٣٤ .

^{١١} ينظر (التوظنة) ص / ١٧٨ .

^{١٢} صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والثلاثين . ينظر (القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥ - ١٩٩٥ م) ص ٢٤٤ خالد بن سعود بن فارس العصيمي دار التدمرية - الرياض ط ١/١٤٢٣ - ٢٠٠٢ م

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٤) : النعت بالجامد

من يتتبع حديث النحاة في باب النعت يلاحظ أنهم أقرروا مجيء الصفة جامدة ، ولكنهم اختلفوا في النظر إليها ، فمنهم من يرى أنه لا حاجة إلى التأويل بالمشتق ما دام أن المهم هو الفائدة التي تحصل عند السامع ، ومنهم من يرى أن التأويل أمر لازم لذلك ففي المسألة قولان :

الأول : اشترط جمهور النحاة أن يكون النعت مشتقاً أو واقعاً موقع المشتق ، ليدل باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركته فيتميز الاسم بذلك^١ . ويعنون بالمشتق ما كان جارياً على الفعل كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة نحو : جاء زيد الكاتب ، ورأيت رجلاً مضروباً ، وأكرمت الرجل البخيل ، والنعت الواقع موقع المشتق نحو : مررت برجل ذي مال ، أي : صاحب مال ، ومررت برجل هاشمي ، أي : منسوب إلى هاشم ، و مررت بابل مائة ، أي : كثيرة .. وما شاكل هذه النعوت . وهو قول جمهور النحاة منهم سيبويه^٢ و المبرد^٣ وابن السراج^٤ وابن جنبي^٥ و العكبري^٦ و الزمخشري^٧ واختاره ابن يعيش فقال : ((لا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل أو راجعاً إلى معنى فعل كاسم الفاعل .. أو كاسم المفعول .. أو صفة مشبهة ، ووصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق فقالوا : رجل تميمي وبصري .. وإنما هو متاؤل بمنسوب و معزوّ .. وقالوا : هذا رجل ذو مال ، بمعنى صاحب مال أو متمول ، وذات سوار بمعنى صاحبة سوار أو متسورة))^٨ واختاره ابن مالك^٩ ابن عصفور^{١٠} وأبو حيان الأندلسي^{١١} وغيرهم^{١٢} .

وكان سيبويه استضعف الوصف بالجامد في نحو : مررت برجل أسدٍ ، وجعل الوجه أن ينصب على الحال ، فيقال : مررت برجل أسداً ؛ لأن الحال عنده لا يشترط الاشتقاق فيها كالصفة يقول : ((وتقول : مررت برجل أسدٍ شدةً وجرأةً ، وإنما تريد مثل أسد ، وهذا ضعيف قبيح ؛ لأنه اسم لم يجعل صفةً ، وإنما قاله النحويون بقولهم : مررت بزيد أسداً شدةً))^{١٣} .

واحتج هؤلاء بأن الغرض الرئيس من النعت هو التفريق بين المشتركين في الاسم^{١٤} ، وهذا التفريق لا يكون إلا إذا وجد أمر عارض في أحد الشئيين أو الأشياء دون باقيها ولا يأتي هذا الأمر إلا في المشتقات ، كالأسود والأبيض و الحسن والقبيح ، والقيام والإكرام مما يدل على حلية للموصوف أو فعل له ، أو لم يدل على شيء من ذلك^{١٥} . وقيل أن الغرض من النعت هو التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف .

^١ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٤٨ / ٣

^٢ ينظر (الكتاب) ٤٢٢ / ١ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤

^٣ ينظر (المقتضب) ١٨٥ / ٣

^٤ ينظر (الأصول) ٢٥ / ٢

^٥ ينظر (اللمع) ص / ١٣٩

^٦ ينظر (اللباب) ٤٠٤ / ١

^٧ ينظر (المفصل) ص / ١٤٨

^٨ شرح المفصل ابن يعيش ٤٨ / ٣

^٩ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١١٥٧ / ٣

^{١٠} ينظر (المقرب) ص / ٢١٩ ، ٢٩٦ ، و (الشرح الكبير) ١٩٨ - ٢٠٢

^{١١} ينظر (ارتشاف الضرب) ٣٣٤ / ٣

^{١٢} ينظر (أوضح المسالك) ٢٧١ / ٣ ، و (شرح الأشموني) ٦٢ / ٣ ، و (شرح ملحة الإعراب) ص / ٢٥٣

^{١٣} الكتاب ٤٣٤ / ١

^{١٤} ينظر (الأصول) ٢٣ / ٢ ، (المفصل) ص / ١٤٨ ، و (التوطئة) ص / ١٧٨

^{١٥} ينظر (اللباب) ٤٠٤ / ١ - ٤٠٥

الآخر : مذهب ابن الحاجب أنه لا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره ، وذهب إلى أنه لا يشترط بل كل ما دل على معنى في الموصوف فهو صفة مشتقاً كان أو غير مشتق قال : ((ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى))^١ ، وذلك لأن النعت هو التابع الدال على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالاته كذلك صح وقوعه نعتاً مشتقاً كان أم جامداً ، وإنما كان النعت بالمشتق أكثر لأنه هو الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع^٢ ، ورأيه في الإيضاح غير واضح يقول ((إن الصفة تدل على ذات باعتبار المعنى ، والمعنى هي المصادر والألفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار المعنى ، وهي التي يسميها النحويون اسم فاعل و اسم مفعول و صفة مشببهة ، إلا أنهم وصفوا ألفاظاً تدل على ذات قائم بها معنى من غير ذلك النحو ، وهي على قسمين : قياسي وسماعي ، فالقياسي باب المنسوب ، والسماعي ذو ، أي ، وجد ، وصدق ، وسوء على النحو الذي ذكره ، ووجه استضعافهم مررت برجل أسد ، أن أسداً ليس موضوعاً لذات باعتبار المعنى ، وإنما هو موضوع لحيوان مخصوص ، فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ، ووجه تجويزه ثم مضاف محذوف تقديره : مثل أسد ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس))^٣ ، وتابعه في هذا القول الرضي^٤ وغيره^٥ .
وقسم عدد من متأخري النحاة^٦ النعت الجامد إلى قسمين ، مطرد و غير مطرد : فالذي يطرد النعت به : —

- ١ . ما جرى مجرى المشتقات من الصفات أبداً كلوذي ، وذو بمعنى صاحب .
- ٢ . أسماء الإشارة نحو : جاء زيد هذا .
- ٣ . (ذو) الموصولة وفروعها نحو : جاء الرجل ذو أكرمته .
- ٤ . رجل بمعنى كامل ، أو مضاف إلى صدق أو سوء نحو : مررت بزيد الرجل ، وهو رجل صدق .
- ٥ . (أي) مضافة إلى نكرة تماثل المنعوت في المعنى : رأيت فتى أي فتى .
- ٦ . (كل) و(جد) و(حق) مضافات إلى اسم جنس للدلالة على كمال المنعوت : زيد الرجل كل الرجل .

والذي لا يطرد النعت به : —

- ١ . النعت بالمصدر^٧ نحو : زيد رجل عدل .
- ٢ . العدد نحو : اشتريت غمماً مائة .
- ٣ . القائم بمسماه معنى لازم ينزل منزلة المشتق : شربت ماءً عسلاً طعمه ، أي : شديد الحلاوة .

والفرق بين من اشترط الاشتقاق ومن لم يشترطه هو أن من شرط الاشتقاق لا يقول بأن مثل (ذي مال) و(بصري) و(أسد) صفات إلا على تأويل صاحب ، أو منسوب ، وشجاع . ومن لم يشترط فإنه يذهب إلى أنها صفات من غير حاجة إلى تأويل .

والذي يراه الباحث أن المهم هو الفائدة التي تحصل عند السماع ، فإذا حصلت الفائدة وتمت عملية الاتصال بين المتحدث والمخاطب ففهم السامع مراد المتكلم فلا شك أن الجملة صحيحة شكلاً ومضموناً ، والمتكلم إذا قال : جاء رجل أسد ، فهم السامع أن الذي جاء يتصف بالشجاعة من غير تأويل ، فنكون قد وافقنا ابن الحاجب في قوله بجواز النعت

١ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٦٢٦/٢

٢ المرجع السابق ٦٢٦/٢

٣ الإيضاح ابن الحاجب ٤٤٣/١

٤ ينظر (شرح الكافية) ٢٨٩/٢ — ٢٩٠

٥ ينظر (شرح ألفية ابن معط) ٧٤٦/١ ، و(حاشية الصبان) ١٥١/٣

٦ ينظر (شفاء العليل) ٧٥٣/٢ ، و(المساعد) ٤١٠/٢ — ٤١٢

٧ عد للمسألة (١٣) من هذا المبحث : (النعت بالمصدر)

بالجامد إذا دل على معنى في متبوعه ؛ لأن هذا القيد جار على الغرض الذي من أجله جيء بالنعته ، و به يحصل التوسع في التعبير . وقد أيد مجمع اللغة العربية بالقاهرة قول ابن الحاجب وأصدر قراراً يجيز النعت بالجامد قياساً^١ كما أصدر قراراً من قبل باطراد النعت بالمصدر .

^١ صدر القرار في الدورة الثامنة والخمسين ، على إثر ورقة بحث تقدم بها الدكتور/ عبد الرحمن السيد عنوانها " اشتقاق النعت وجموده "

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٥) : العطف بـ (بل)

ذهب جمهور النحويين من بصريين وكوفيين إلى أن (بل) تكون عاطفة ، على خلاف بينهم في موضع العطف بها . وعلى رأس من يرى أن (بل) تكون عاطفة سيبويه ، والمبرد ، يقول سيبويه : ((مررت برجل صالح بل طالح ، وما مررت برجل صالح بل طالح ، وما مررت برجل كريم بل لئيم ، أبدلت الصفة الأخرى من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنصوب))^١ وقال أيضاً : ((واعلم أن (بل) و(لا) و(لكن) يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو ، والفاء ، وثم ، و أو ، ولا ، وما أشبه ذلك))^٢ ، وقال المبرد في باب حروف العطف ومعانيها : ((ومنها (بل) ومعناها : الإضراب عن الأول ، والإثبات للثاني ، نحو قولك : ضربتُ زيداً بل عمراً ، وجاعني عبد الله بل أخوه ، وما جاعني رجل بل امرأة ... فهذه الحروف حروف العطف تدخل الثاني في الإعراب فيما دخل فيه الأول))^٣ ، وممن ذهب هذا المذهب ابن السراج^٤ وابن جنبي^٥ والهروي^٦ والزمخشري^٧ واختاره ابن يعيش إذ قال : ((بل) يعطف بها بعد الإيجاب والنفي ... فالعطف بـ(بل) فيه إخبار واحد وهو بما بعدها لا غير وما قبلها مضروب عنه))^٨ وابن الحاجب^٩ وابن عصفور^{١٠} وابن مالك^{١١} وابن يعيش الصنعاني(ت/٦٨٠هـ)^{١٢} و الشلوبيني^{١٣} والرضي^{١٤} والمالقي^{١٥} وغيرهم^{١٦} .

وخالف الخوارزمي الجمهور حيث ذهب إلى أنها ليست بعاطفة فقال : ((.. وأنا ممن يدور في خله ذلك وتدعوه النفس إلى أن يخلع ربة التقليد ، ويقول بأن (بل) ليست من حروف العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل حمار ، فاتجرار حمار بأنه بدل غلط ، لكن ليس في الكلام دلالة لفظية على أنه بدل غلط ، فإذا قلت : مررت برجل بل حمار ، فهو هو ، إلا أن فيه دلالة لفظية على كونه بدل الغلط ، وهذا يقتضي ألا تكون (بل) من حروف العطف . فإن لم تكن (أي) من حروف العطف في قولهم : مررت بالليث أي الأسد ، فـ(بل) لا يكون منها ..))^{١٧} . فهو يراها قرينة لفظية تبيّن أن ما بعده بدل الغلط ، ولا يعلم الباحث أحداً من النحاة أعربه بدل غلط هنا ، وليس للبدل أدوات كالعطف ، أو الشرط أو غيرهما ، وقياسه لها بـ(أي) و(بل) مع الفارق أن (أي) تفسير لمبهم قبلها جملة أو مفرداً ، وما بعدها داخل في حكم ما قبلها ودلالته ، وليس كذلك (بل) .

١ الكتاب ١ / ٤٣٤ ، ١ / ٤٣٩ - ٤٤٠

٢ المرجع السابق ١ / ٤٣٥

٣ المقتضب ١ / ١٣

٤ ينظر (الأصول) ٢ / ٥٧

٥ ينظر (اللمع) ص/ ١٥١

٦ ينظر (الأزھية) ص/ ٢١٩

٧ ينظر (المفصل) ص/ ٣٩١

٨ شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ١٠٧

٩ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢ / ٢١٤

١٠ ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٢٤١

١١ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣ / ١٢٣٣ - ١٢٣٤

١٢ ينظر (كتاب التهذيب الوسيط في النحو) لابن يعيش الصنعاني ص / ١٦٢

١٣ ينظر (التوطئة) ص / ١٩٦

١٤ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢ / ٣٧٣

١٥ ينظر (رصف المبانى) ص/ ٢٣٠

١٦ ينظر (شرح عيون الإعراب) ص/ ٢٤٥ ، و(مغني اللبيب) ١ / ١١٢ ، و(شرح قطر الندى) ص/ ٣٣٤ ، و(شرح الأشموني)

١٧ ١١٢ / ٣ - ١١٣

١٧ التخمير ٤ / ٨٣ - ٨٤

والذي يترجح لدى الباحث أن (بل) حرف عطف وفاقاً للجمهور إن تلاها مفرد ، فإن كان ما قبلها مثبتاً فمعناها الإضراب : وهو نقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها نحو : حضر زيد بل عمرو ، وإن تقدمها نفي أو نهي فلا يكون معناها الإضراب بل إقرار الحكم السابق وثبات ضده لما بعده ، نحو : ما حضر زيد بل عمرو ، ولا تصاحب الأحمق بل العاقل . أما إن تلاها جملة فهي حرف ابتداء يفيد الإضراب^١ ، ويكون الإضراب إبطالياً : وهو نفي مضمون الحكم السابق والحكم على مدعيه بالكذب وأنه غير واقع كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ ﴾^٢ ، أو يكون الإضراب انتقالياً : وهو الانتقال من غرض قبل الحرف (بل) إلى آخر بعده مع بقاء الحكم السابق على حالة كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾^٣ .

^١ ينظر (مغني اللبيب) ١ / ١١٢ ، و(الهمع) ٣ / ٢١١ - ٢١٢

^٢ سورة (المؤمنون) آية / ٧٠

^٣ سورة (الأعلى) آية / ١٤ ، ١٥ ، ١٦

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٦) : عامل النصب في (الحال) وهل هي من المفاعيل ؟

الحال وصف لبيان هيئة صاحبها زمن وقوع الفعل ولا يكون الا منصوباً^١ وهو يختلف عن الصفة في كون الثانية من التوابع تتبع موصوفها في إعرابه وعدده وجنسه وفي تعريفه وتكثيره ، وتكون للتفريق بين اسمين مشتركين في اللفظ ، أما الحال فهي زيادة في الفائدة وان لم يكن للاسم مشارك^٢ وذهب النحاة إلى أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة ولا يأتي نكرة إلا بمسوخ ، ومن هذه المسوغات :

- ١ . أن تتقدم النكرة على صاحبها نحو : أقبل راكباً رجل ، ومنه قول الشاعر :
لمية موحشاً طلل
- ٢ . أن يكون مسبوقة بنفي أو شبه نفي نحو : ما أقبل طالب مقصراً ، ومنه قول الشاعر^٣
[من الكامل] :

لا يركننُ أحدٌ إلى الهيجاء يوم الوغى متخوفاً لحمام

- ٣ . أن تخصص بوصف أو إضافة نحو : قدم طفل صغيراً باكباً .
وختلف في عامل النصب في الحال ، فالبصريون يرون العامل فيه الفعل أو ما هو جار مجراه من المشتقات أو ما فيه معنى الفعل كالإشارة أو الجار والمجرور والظرف ، وهذا مذهب سيبويه^٤ واختاره ابن يعيش فقال : ((اعلم أن الحال لابد لها من عامل إذ كانت معربة ، والمعرب لابد له من عامل ، ولا يكون العامل فيها إلا فعلاً أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء أو شيئاً فيه معنى الفعل))^٥ وقال ابن الحاجب : ((والعامل فيها إما فعل أو شبهه من الصفات أو معنى الفعل))^٦ .

- ١ . أن الحال لا تكون إلا نكرة في الغالب ، وخبر (كان) يكون معرفة مظهراً ومضمراً نحو كنته ، فالحال لا تكون ضميراً البتة .
- ٢ . أن خبر (كان) هو خبر المبتدأ ، فهو عمدة لا يتم الكلام من دونه ، وليس كذلك الحال فهي فضلة .

٣ . أن الحال تقدر بـ(في) ، وليس كذلك خبر (كان) .

٤ . أن ما أجازه الكوفيون غير موجود في كلام العرب ولا يوجب القياس .

١ ينظر (المقتضب) ٤ / ٣٠٠ ، و(الأصول) ١ / ٢١٣ ، و(اللباب) ١ / ٢٨٤ ، و(شرح عيون الإعراب) ١٠١ / ١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٥٥ ، و(الإقليد) ١ / ٥١٧ .
٢ ينظر (الأصول) ١ / ٢١٣ .
٣ لقطري بن الفجاءة في (الأمالي) لأبي علي الفلي ٢ / ١٩٠ دار الجيل - بيروت - لبنان ، ودار الأفاق الجديدة ط ٢ / ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، وله في (الخرزانة) ١٠ / ١٧٤ ، وفيهما بدل (إلى الهيجاء) (إلى الإحجام) .
٤ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٥٧ .
٥ شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٧ .
٦ الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٣٢٨ .
٧ ينظر (الأصول) ١ / ٢٢٠ ، و(الإنصاف) ٢ / ٨٢١ .
٨ التخمير ١ / ٤٢٣ .
٩ المرجع السابق ١ / ٤٣١ ، ١ / ٤٣٦ .
١٠ ينظر (الأصول) ١ / ٢٢٠ ، و(الإنصاف) ٢ / ٨٢٣ .

دل الحال من جملة المفاعيل :

عدّ بعض النحاة الحال من جملة المفاعيل منهم المبرد إذ قال : ((هذا باب من المفعول ولكننا عزناه مما قبله ، لأنه مفعول فيه ، وهو الذي يسميه النحويون الحال))^١ وكذلك فعل ابن يعيش^٢ و السهيلي^٣ . وعدّها آخرون شبيهاً بالمفعول^٤ قال ابن يعيش : ((ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه بالمفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام واستثناء الفعل بفاعله ، وأن في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول .. ولها بالظرف شبه خاص وخصوصاً ظرف الزمان ، وذلك لأنها تقدر بـ(في) كما يقدر الظرف بـ(في) ، فإذا قلت : جاء زيد راكباً ، كان تقديره : في حال الركوب ... وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمن منقوض لا يبقى ويخلفه غيره))^٥ .

أما الخوارزمي فيرى أنها حقيقة ظرف زمان ولكن النحويين أطلقوا عليها (الحال) فقال : ((فإن سألت : لمَ لم يسم ظرفاً ، كما سمي (فاها لفيك) مصدرأ ؟ أجبت : الحال لها شريطة وهي : أن تكون بيان هيئة الفاعل و المفعول ، ولا كذلك الظرف ، فسموا هذا النوع من (الظرف حالاً))^٦ وقال : ((.. ثم إن الحال ليست بيان هيئة الفاعل أو المفعول على الإطلاق ، بل وقت وقوع الفعل منه أو عليه))^٧ ، وليدعم رأيه أن الحال هي ظرف زمان رفض ما يطلق عليه النحويون (واو الحال) — كما رفض قبلاً واو المعية^٨ — وزعم أن (واو المعية) هي (واو الحال) حقيقة ، لا كما هو ثابت في كتب النحو ، ويطلع لنا بمصطلح جديد أسماه (واو الظرف) يقول : ((.. وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو (واو الظرف) ألا ترى أنك إذا قلت : جئت والشمس طالعة ، فمعناه : جئت وقت طلوع الشمس ، وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم أقدم رجلاً وأوخر أخرى ..))^٩ وقال : ((النحويون سهوا في واوين ، إحداهما هذه ، والثانية : واو المنصوب بمعنى(مع) ، وذلك أن المنصوب بمعنى(مع) في محل نصب على الحال ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء البرد والطيالسة ، فمعناه : مقترناً بالطيالسة فالواو ها هنا في الحقيقة للحال ، لا للمفعول معه ، كما أن الواو في قولك : جئت والشمس طالعة ، للمفعول فيه لا للحال))^{١٠} وقال أيضاً : ((والذي غرّ النحويين أنهم وجدوا قولهم : جئت والشمس طالعة ، يرجع معناها إلى قولك : جئت حال طلوع الشمس ، فسموه واو الحال . وقد غفلوا عن أن قولك : حال طلوع الشمس ظرف ، لا حال ، وإذا كان له واو الصرف فلا علينا أن تكون معها واو الظرف ..))^{١١} .

وقد وقع بخلد الباحث من مدة طويلة في سنوات التلقي والدراسة ما قال به الخوارزمي ؛ لأن الجملة بعد الواو عارية من ذكر ما يرجع منها إلى صاحب الحال أي ليس بين الجملتين رابط يعود على صاحب الحال في قولك : جئت والشمس طالعة . بل الزمن فيها أظهر من الحالية ، وهي تصلح جواباً لمن سأل : متى جئت ؟ وكون الباحث في طور نشدان العلم وتلقيه لم يقو على مجادلة الأستاذ آنذاك في وجهة النظر هذه ، خاصة أن جملة الحال يمكن أن تخلو من الرابط مستغنية بالواو عنه . وتمسكاً بالقاعدة الشكلية خمدت المسألة حتى وجدت الخوارزمي آثارها فآثار في نفس الباحث ذكريات الدراسة .

١ المقتضب ٤ / ١٦٦ ، ٤ / ٣٠٠

٢ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ٦٨

٣ ينظر (نتائج الفكر) / ٣١٥

٤ ينظر (الأصول) ١ / ٢١٣ ، و(المفصل) / ٩٥

٥ شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٥٥

٦ التخمير ١ / ٤٢٤

٧ المرجع السابق ١ / ٤٢٤

٨ ينظر في الرسالة الفصل الرابع : المسألة (٦) : عدد المفاعيل

٩ شرح المفصل (التخمير) الخوارزمي ١ / ٤٤٢ ، وينظر (التخمير) ٤ / ٢٥

١٠ المرجع السابق ١ / ٤٤٣ — ٤٤٤

١١ المرجع السابق ١ / ٤٤٣

والذي نلاحظه أن الخوارزمي لم ينكر واو الحال كلية ، وإنما أنكرها إذا خلت الجملة الاسمية من الرابط الذي يعود على ذي الحال بدليل أنه متردد غير ثابت القدم في المسألة كما ذكر . ولعل منشأ الخلاف سببه تعدد آراء النحاة في تقدير الحال وتأويلها فقولهم : جاء زيد راكباً ، يقدرونه : إذ كان راكباً ، أو حين كونه راكباً ، أو في حال كونه راكباً ، أو في حال الركوب ، وكثرة التقديرات أوقعت في خلاف تأويلي مدعوماً بنظرية العامل ، وبرز هذا واضحاً عند الخوارزمي ، إذ يراها خبيراً لكان ، ثم يذكر أنها ظرف زمان ، وأن الواو هي (واو الظرف) أما واو الحال الحقيقية فهي (واو المفعول معه) .

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٧) : الأصل في الحال

وضع النحاة للحال عدة شروط منها^١ : أن تكون نكرة ، و يكون صاحبها معرفة غالباً ، وتكون مشتقة في الأشهر أو في تأويل المشتق ، وأن تأتي بعد كلام تام أو ما هو في حكمه ، وأن تكون جواباً لكيف ، و أن تقدّر بفي لأنها تشبه ظرف الزمان من حيث التحول والتنقل ، وأن تكون متقلّة لأنها فضلة في الخبر وأصل الخبر مما يحدث ويتجدد ... ثم اختصروا هذه الشروط في شرطين هما أن تكون مشتقة ، ومتقلّة ، وهذا هو الأصل فيها . ولكن سيبويه^٢ قد ذكر بعض الأسماء الجامدة التي وقعت حالاً نحو : وحده ، وثلاثتهم و أربعتهم ، و الجماء الغفير ، وفاه إلى في^٣ ، وبسراً ورطباً ، وأسداً ، و قاطبة ، و طراً ... ما جعل العلماء يذهبون في مثل هذه الأمثلة على قولين : القول الأول : ذهب جمهور النحويين^٤ إلى أن الأصل في الحال أن تكون مشتقة . واحتجوا على ذلك بما يأتي :

١ . أن الحال صفة في المعنى ، وكل صفة فهي مشتقة ، فلو جاءت الحال غير مشتقة وجب حملها على الاشتقاق ولو في المعنى^٥ .

٢ . أنه بالاشتقاق يتميز الحال عن التمييز^٦ .
ولهذا إذا جاءت جامدة أولوها بالمشتق ، فإن كانت جامدة منكراً نحو قولهم : كرّ زيد أسداً تقديره : شجاعاً . وإن كانت جامدة فيها الألف واللام نحو قولهم : جاءوا الجماء الغفير فلهم فيها توجيهاً :

أحدهما : إنها واقعة موقع المصدر الذي بمعنى المشتق ، والتقدير : جاءوا الجموم الغفير ، الذي هو بمعنى جامين غافرين ، وهذا رأي الخليل^٧ وسيبويه^٨ واختاره ابن يعيش فقال : ((وأما قولهم : مررت بهم الجماء الغفير .. فنصبه على الحال كأنك قلت الجموم الغفير ، على معنى : جامين غافرين))^٩ .

والآخر : إن الاسم الجامد في نحو : الجماء الغفير حال مؤول بالمشتق ، وليس في موضع المصدر ؛ لأن الألف واللام في نية الطرح ، وهذا رأي يونس^{١٠} . وأخذ عليه أنه لو جاز نحو هذا ، لجاز أن يقال : جاء زيد القائم ، فينصب على الحال وينوى اطراح الألف واللام ، وهذا غير جائز بالاتفاق .

أما إذا كانت مضافة إلى ضمير صاحبها ، نحو : كلمته فاه إلى في ، فالكوفيون يجعلون المشتق محذوفاً ، والتقدير : جاعلاً أو ضاماً فاه إلى في ، والبصريون يؤولون الجامد بنحو : مشافهاً أو مشافهة . واختار الخوارزمي قول الكوفيين فقال : (("فاه إلى في" أي ضاماً فاه إلى في ، فالحال في الحقيقة هاهنا ، ضاماً ثم طرح وأقيم (فاه) مقامه ...))^{١١} ، واختار ابن يعيش رأي البصريين فقال : ((قولهم "فاه" نصب على الحال وجعلوه نائباً عن مشافهة

١ ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ٢٣٢ / ١

٢ ينظر (الكتاب) ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٣ / ١

٣ ينظر (الكتاب) ٣٧٦ / ١ ، ٣٩١ ، و (المقضب) ٢٣٦ / ٣ ، و (الأصول) ١٦٣ / ١ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٦٠ / ٢ - ٦٤ ، و (المقصد) ٦٧٦ / ١ ، و (اللباب) ٢٨٥ / ١ ، و (المقرب) ص / ٢١٩ ، و (الشرح الكبير) ٣٣٩ / ١ ، و (ارتشاف الضرب) ٣٣٤ / ٢ ، و (شرح ملحّة الإعراب) ص / ١٧٤ .

٤ ينظر (اللباب) ٢٨٥ / ١

٥ ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ٢٣٠ / ١

٦ ينظر (الكتاب) ٣٧٦ - ٣٧٥ / ١

٧ المرجع السابق

٨ شرح المفصل ابن يعيش ٦٣ / ٢

٩ ينظر : المرجع السابق

١٠ التخميم ٤٣٢ / ١

أو مشافهاً ، والتقدير : كلمته مشافهاً ، وليس ثم إضمار عامل آخر .. هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين . والكوفيون ينصبون " فاه إلى في " بإضمار جاعلاً أو ملاصقاً كأنه قال : كلمته جاعلاً فاه إلى في أو ملاصقاً فاه إلى في ، والمذهب الأول وهو قول سيبويه ^١ .
 القول الآخر : خالف ابن الحاجب جمهور النحاة حين ذهب إلى إجازة مجيء الاسم الجامد حالاً غير مؤول بمشتق ، فقال ((والوجه الذي به انتصب " فاه " هو أنه كثر استعماله حتى صار معنى المشافهة يفهم منه من غير نظر إلى تفصيل)) ^٢ بل وضع قاعدة لهذا فقال : ((كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً لقيامه بمعنى الحالية ، فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ، ولا إلى تكلفه لاستقلال ما يدل على هيئة)) ^٣ . وتابعه في هذا الرضي ^٤ وأبو حيان ^٥ وابن هشام ^٦ والسهيلي ^٧ . واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ ^٨ ، والحديث النبوي الذي يقول فيه النبي ﷺ : ﴿ يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا ﴾ ^٩ فطفلاً ورجلاً حالان غير لازمتين إلا في وقت وقوع الفعل ، وعللوا ذلك بأن الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب ، فلا حاجة إلى أن يتكلف تأويله بالمشتق ^{١٠} .
 وقول النحاة أن تكون مشتقة متقلة هو الغالب ولكنه ليس بلازم ، فقد ذكر ابن مالك ^{١١} و أبو حيان ^{١٢} و ابن هشام ^{١٣} و ابن عقيل ^{١٤} أن الاسم الجامد قد يعنى عن المشتق فيقع حالاً في ثمانية مواضع :

- ١ . أن تكون موصوفة كقوله تعالى : ﴿ فَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ ^{١٥} .
 - ٢ . أن تدل على ترتيب نحو : ادخلوها رجلاً رجلاً .
 - ٣ . أن تدل على سعر نحو : بيعته مداً بكذا .
 - ٤ . أن تدل على عدد كقوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ^{١٦} .
 - ٥ . أن تدل على طور واقع فيه تفصيل نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً .
 - ٦ . أن تكون الحال نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً .
 - ٧ . أن تكون فرعاً منه نحو : هذا الحديد خاتماً .
 - ٨ . أن تكون أصلاً له نحو : هذا الخاتم حديداً . ﴿ أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ ^{١٧} .
- ويرى الباحث موافقة ابن الحاجب في أن كل ما يدل على الهيئة يجوز أن يقع حالاً جامداً كان أو مشتقاً ، يصح تأويله أو لا يصح ؛ للأسباب الآتية :
- ١ . أن الأمثلة الواردة من الجامد كثيرة لا يمكن دفعها .
 - ٢ . أن الحال خبر في المعنى ، والخبر لا مواع فيه ، فهو يرد مشتقاً وجامداً .

١ شرح المفصل ابن يعيث ٦١ / ٢

٢ الإيضاح ابن الحاجب ٣٣٩ / ١ - ٣٤٠

٣ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٥٠٩ / ٢

٤ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٣٢ / ٢

٥ ينظر (ارتشاف الضرب) ٣٣٤ / ٢

٦ ينظر (أوضح المسالك) ٢٦٢ / ٢

٧ ينظر (تنانج الفكر) ص / ٤٠٢

٨ سورة غفر / ٦٧

٩ صحيح البخاري ٣ / ١ رقم الحديث (٢) ، باب (كيف كان بدء الوحي إلى الرسول) ، وينظر (سنن النسائي) ١٤٨ / ٢ — كتاب الافتتاح ، باب (جامع ما جاء في القرآن) اعتنى به ورقمه ووضع فهرسه / عيد الفتح أبو غدة دار البشائر الإسلامية — بيروت ط ١٤١٤ / ٤ - ١٩٩٤ م

١٠ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢٠٧ / ١

١١ ينظر (التسهيل) ص / ١٠٨

١٢ ينظر (ارتشاف الضرب) ٣٣٤ / ٢ ، ٣٣٥

١٣ ينظر (أوضح المسالك) ٢٦٢ / ٢

١٤ ينظر (المساعد) ٨ / ٢ - ١٠

١٥ سورة مريم / ١٧

١٦ سورة الأعراف / ١٤٢

١٧ سورة الإسراء / ٦١

- ٣ . أن كثرة مجيء الحال مشتقة متقلة إما هو كون الانتقال في المشتقات يكون أكثر ، وهذا يعني كون مجيئها من الجامد قليل لا ممتنع .
- ٤ . أن الأصل فيها أن تكون صفة ، وإنما يجيء غير الصفة حالاً للافتتان في الكلام^١ .
- ٥ . أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أجاز مجيء الحال جامدة^٢ ؛ لأنه قد وردت شواهد قرآنية وأمثلة نحوية عديدة تعضد القول به .

^١ ينظر (الإقليد) ١ / ٥٢٧ - ٥٢٩

^٢ صدر القرار في الدورة الثامنة والخمسين على اثر بحث تقدم به الدكتور / عبد الرحمن السيد عنوانه (اشتقاق الحال وجموده)

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٨) : عامل الحال في قولهم : (هذا بسراً أطيب منه تمراً)

هذا قول عربي يستشهد به النحاة على الحال الجامدة غير المشتقة التي لا تؤول بمشتق^١ حيث دلّ على طور واقع فيه التفاضل ، وقد استشهدت به معظم كتب النحو^٢ . وقد اختلف النحاة في العامل في (بسراً) و (رطباً) على ثلاثة أقوال :
أحدها : أن العامل فيه (كان) التامة المحذوفة ، والتقدير : هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً ، قال سيوييه : ((فإن شئت جعلته حيناً قد مضى وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً ، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل و (إذ كان) فيما مضى))^٣ فأنت فضلت التمر في حال كونه بسراً عليه في حال كونه رطباً ، ونسب لأبي علي الفارسي^٤ ، وهو اختيار الخوارزمي إذ قال : ((الحال في الأصل خبر (كان) فكما يجوز أن يكون صفة ومصدراً وغيرهما فكذا الحال))^٥ واختاره كذلك ابن يعيش إذ اقل : ((.. والعامل في الحال (كان) المضمر ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه (كان) التامة وليست الناقصة ..))^٦ واحتج بأن صاحب الحال لما كان شيئاً واحداً ، كان تفضيلاً لشيء على نفسه في زمانين مختلفين ، فإن أشير إليه قبل حصول الحال ، وجب أن تقدر الظرف بـ (إذا) لدلالاته على الزمان والاستقبال ، وإن أشير إليه بعد حصولها وجب تقدير الظرف بـ (إذ) لدلالاته على الزمن الماضي^٧ ، وإذا وجب تقدير الزمانين لزم تقدير ما يضافان إليه وهو (كان) التامة الدالة على الحصول والوجود لكون المنصوب بعدها حالاً^٨ .

وردّ هذا بأن الشيء إذا كان مفضلاً على نفسه باعتبار حالين وجب احتياجه إلى تقدير زمانين لاستغنائه بالحالين عنهما ، فلا يلزم تقدير ما يضافان إليه ، وأن إضمار (كان) على أفرادها لا يجوز فكيف يجوز إضمار (إذا) والفعل والضمير معها فهذا تكلف لا معنى له^٩ .
الثاني : أن العامل في الأول اسم الإشارة ، والعامل في الثاني اسم التفضيل (أطيب) ، وهو مذهب أبي علي الفارسي إذ قال : ((فأما قولهم (رطباً) فالعامل فيه (أطيب) ، ولا يمنع أن يعمل في (رطب) وإن لم يعمل في (بسر)))^{١٠} ، واحتج بأن العامل فيه لو لم يكن اسم الإشارة ، لكان إما (أفعل) الذي هو (أطيب) وإما (كان) ، وكلاهما باطل ؛ لأن (أفعل) لا يتقدم معموله عليه ولذلك لا يحسن تقديم الجار والمجرور عليه ، وأما بطلان كون العامل (كان) فلأنها لو عملت لوجب أن يعمل اسم الإشارة في الظرف المضاف إليها ، وإذا عمل في الظرف عمل في الحال لما بينهما من الشبه فلم يحتج إلى تقدير عامل آخر^{١١} .
وردّ هذا القول بأن اسم الإشارة قد يحذف من التركيب ، وبالتالي فليس يخص هذه المسألة ، ومثل له السهيلي^{١٢} بقول ابن سلام لعثمان : أنا خارجاً أنفع مني لك داخلاً ، وقولهم

^١ ينظر في الرسالة الفصل الرابع : المسألة (١٧) : الأصل في الحال

^٢ ينظر (الكتاب) ٤٠٠ / ١ ، و (المقضب) ٢٥١ / ٣ ، و (الأصول) ٢٢٠ / ١ ، و (المسائل الحلييات) ١٧٧ / ١٧٩ ، و (نتائج الفكر) ٣٩٩ / المسألة (٧٦)

^٣ الكتاب ٤٠٠ / ١

^٤ ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٣٣٥ / ١

^٥ ينظر (تحفة النجباء في قولهم هذا بسراً أطيب منه رطباً) لاسيوطي ٤ / ٣٤٣ - ٣٤٨ ، مدرج ضمن كتاب (الأشباه والنظائر)

^٦ التخمير ٤٣١ / ١

^٧ شرح المفصل ابن يعيش ٦٠ / ٢

^٨ ينظر (المقضب) ٢٥١ / ٣

^٩ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٦٠ / ٢

^{١٠} ينظر (الكتاب) ١٣٣ / ١

^{١١} ينظر (نتائج الفكر) ٤٠٥ ، و (شرح الكافية) للموصل ٢٣١ / ١ ، و (الأشباه والنظائر) ٤ / ٣٤٤

^{١٢} المسائل الحلييات ١٧٨ /

^{١٣} ينظر (المسائل الحلييات) ١٧٧ / ١٧٨ ، و (شرح الكافية) للموصلي ٢٣١ / ١

^{١٤} ينظر (نتائج الفكر) ٤٠٤ /

: زيد فارساً أشجع منه راجلاً ، فلا إشارة هاهنا ولا معنى إشارة ، فبطل وهم هذا القول^١ ،
وأما أن (أفعل) لا يتقدم عليه معموله من جار ومجرور فردّه ابن جمعة الموصلي^٢ بقول
الفرزدق [من الطويل] :

وقلت لنا أهلاً وسهلاً وزودت^٣ جنى النحل أو ما زودت^٤ منه أطيب
الثالث : أن العامل في الأول هو العامل في الثاني ، وهو اسم التفضيل (أطيب) لكونه
تفضيلاً للشيء على نفسه باعتبار حالين في زمنين ، وهو قول ابن الحاجب إذ قال : ((..))
وذهب آخرون إلى أن العامل (أطيب) وهو الصحيح^٥))^٦ وتابعه ابن جمعة الموصلي^٧ و
السهيلي^٨ غير أنه جعل العامل في الثاني معنى الفعل الذي تعلق به الجار والمجرور (منه) ،
لأن (يسراً) و(رطباً) يستحيل أن يعمل فيهما عامل واحد ؛ لأنهما غير متداخلين^٩ . واحتج
هؤلاء بأمور منها :

١ . أن الطيب أمر واقع ولكن المراد هو تقييده بالبسرية وتفضيله على الرطبية ، فوجب أن
يكون العامل (أطيب) ، لوجوب كون المقيد بالحال عاملاً فيها أي : طيبه في حال البسرية
يزيد على طيبه في حال الرطبية . فلو كان العامل اسم الإشارة لبطل المعنى المقصود^{١٠} ،
ولهذا عنون سيبويه بقوله : ((هذا باب ما ينتصب من الأسماء على أنها أحوال ، تقع
فيها الأمور ، وذلك قولك : هذا بسراً أطيب منه رطباً))^{١١} .

٢ . اتفق النحاة على أن العامل واحد في قولهم : زيد ناطقاً أحسن ما يكون صامتاً ،
وقولهم : ثمرة نخلتي بسراً أطيب منه رطباً ، ولا عامل هاهنا إلا (أفعل) ، فوجب قياساً على
الصورتين أن يكون العامل في (يسراً) أفعل^{١٢} .

٣ . لو كان العامل اسم الإشارة (هذا) لما كان (يسراً) إلا مقيداً بها ، وهو باطل ، لجواز
كونه حال الإشارة بلحاً أو تمرأ .

٤ . أن اسم الإشارة إذا كان مقيداً بالحال وجب أن يكون الخبر مطلقاً ، وإلا فسد المعنى ،
ولمّا كان الخبر هاهنا مقيداً وجب ألا يكون اسم الإشارة مقيداً ؛ بدليل قولهم هذا زيد
قائماً ، فالإخبار بزيد عن اسم الإشارة لو كان مقيداً بالقيام لوجب أن يكون غير زيد في
حال القيام وهذا محال^{١٣} .

هذه المسألة من مسائل النحو المتعبة للدارسين والباحثين بله ناشدي اللغة والمبتدئين ؛ لما
تتضمنه من تقديرات متكلفة وتأويلات بعيدة كقولهم : لو فككت هذه المسألة لقلت : هذا زاد
بسراً في الطيب على طيبه في حال كونه رطباً ، وأن الأصل هو : هذا أطيب بسراً منه رطباً
 . إن تحوّل النحو إلى معالجات شكلية وتركيبية لفظية جراء سيطرة نظرية العامل على
أذهان متأخري النحاة أبعدته عن هدفه الحقيقي وأدخلته في متاهة الغموض والتعقيد .

^١ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٣٣٦/١ ، ٣٣٨/١ ، و(الأشباه والنظائر) ٣٤٧/٤

^٢ ينظر (شرح الكافية) للموصلي ٢٣١/١ ، و(الإيضاح) ابن الحاجب ٣٣٨/١

^٣ الإيضاح ابن الحاجب ٣٣٦/١

^٤ ينظر (شرح الكافية) للموصلي ٢٣١/١

^٥ ينظر (نتائج الفكر) ٣٩٩/

^٦ المرجع السابق / ٤٠١

^٧ ينظر (نتائج الفكر) / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، و(شرح الكافية) للموصلي ٢٣٢/١

^٨ الكتاب ١٩٩/١

^٩ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٣٣٦/١

^{١٠} ينظر (شرح الكافية) للموصلي ٢٣٢/١

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٩) : الإضافة بمعنى (في)

الإضافة تكون بمعنى (من) كقولك : هذا ثوب حرير ، أي : من حرير ، وبمعنى اللام كقولك : هذا مال زيد ، أي : لزيد^١ . هذا رأي الجمهور^٢ ، واختاره الخوارزمي^٣ وابن يعيش^٤ الذي قال : ((وهذه الإضافة المعنوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن ، فإذا كانت بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص .. وإذا كانت بمعنى (في) كان معناها بيان النوع نحو : هذا ثوب خز^٥ ، وخاتم حديد))^٤ .

وذهب متأخروالنحاة إلى أن الإضافة بمعنى (في) مما أغفله أكثر النحويين^٥ ، ولعل أول من ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾^٦ فقال : ((وإضافة (الألد) بمعنى (في) كقولهم " ثبت الغدر"))^٧ ، وتبعه ابن الحاجب ولكنه جعله قليلاً فقال : ((.. لأن العامل هو ما تقوم به المعاني المقترضة فوجب أن يكون غيرها وهو هاهنا حرف الجر أو معناه يعني (في) للمضاف إليه))^٨ وقال ((وقوله " في الأمر " الأولى أن يحمل على الاحتراز من مثل قولك : ضارب اليوم و مكر الليل ، فإن هذا بمعنى (في) (...))^٩ ، وقال : ((... وهي على ثلاثة أضرب : بمعنى (اللام) وبمعنى (من) وبمعنى (في) قليلاً ...))^{١٠} ، ثم وسع القول في ذلك ابن مالك^{١١} وابن هشام^{١٢} وابن عقيل^{١٣} والسيوطي^{١٤} . وقد اشترط بعضهم أن يكون الثاني ظرفاً للأول سواء أكان زماناً أم مكاناً قال ابن الحاجب : ((.. فالتى بمعنى (من) شرطها أن يكون المضاف نوع المضاف إليه كقولك : خاتم فضة ، والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه كقولك : ضرب اليوم ، والتي بمعنى (اللام) ماعدا هذين القسمين))^{١٥} . وذكر ابن مالك^{١٦} شواهد كثيرة دالة على إثبات ذلك منه قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ تَرْبِصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾^{١٧} وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾^{١٨} وقوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾^{١٩} وقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^{٢٠} وقوله تعالى : ﴿ يَا صَاحِبِي السَّجْنِ ﴾^{٢١} ، وقول النبي ﷺ : ((رباط يوم وليلة أفضل من صيام شهر وقيامه))^{٢٢} ، وقول العرب : شهيد الدار

١ ينظر (المقرب) ص / ٢٨٣

٢ ينظر (الأصول) ٣ / ٢ ، و(الخصائص) ٣ / ٢٦ ، (شرح المفصل لابن يعيش) ١١٩ / ٢ و(شرح الكافية للرضي) ٢٧٤ / ١ ، و(البحر المحيط) ٥ / ١٧٥ ، و(ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٠٢ ، و(شرح الأشموني) ٢ / ٢٣٨ .

٣ ينظر (التخمير) ٦ / ٢

٤ شرح المفصل ابن يعيش ١١٩ / ٢

٥ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ٩٠٦ ، و(المساعد) ٢ / ٣٢٩

٦ سورة البقرة / ٢٠٤

٧ الكشاف ١ / ٢٤٨

٨ الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٤٠١

٩ المرجع السابق ١ / ٤٠٢

١٠ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ١ / ٥٩٠

١١ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ٩٠٦ - ٩٠٨

١٢ ينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٧٦ - ٧٨

١٣ ينظر (المساعد) ٢ / ٣٢٩

١٤ ينظر (الهمع) ٢ / ٤٦

١٥ المقدمة الكافية ابن الحاجب ١ / ٥٩٠ ، وينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٧٨

١٦ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ٩٠٦ - ٩٠٨

١٧ سورة البقرة / ٢٢٦

١٨ سورة البقرة / ٢٠٤

١٩ سورة البقرة من الآية / ١٩٦

٢٠ سورة سبأ من الآية / ٣٣

٢١ سورة يوسف من الآيتين / ٣٩ ، ٤١

: ((رباط يوم وليلة أفضل من صيام شهر وقيامه))^١ ، وقول العرب : شهيد الدار ، وقتيل كربلاء ، وثبت الغدر، وضرب اليوم ، ومنه قول الشاعر : [من الطويل]
لهم سلفٌ شَمَّ طوالَ رماحهم يسبِّرون لا ميلَ الركوب ولا عزلا
وقول الآخر : [من المتقارب]

مهاديّ النهار لجاراتهم وبالليل هن عليهم حرمٌ
وقول آخر : [من الطويل]
من الحور ميسانُ الضحى بخثرية ثقالٌ متى تنهض إلى الشيء تفتن
وقال آخر : [من الرمل]

طفلةٌ بـاردة الصيف إذا معمعان الصيف أضحى يتقدّم
سُخنة المسّ لـحاف للفتى تحت ليل حين يغشاه الصرد
ثم قال ابن مالك بعد ذلك ((فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره ، وأن اعتبار معنى اللام فيهما لا يصح إلا بتكلف))^٢ ، ولعل كثرة الآيات القرآنية وقول النبي ﷺ والشواهد الشعرية هي التي جعلت الشيخ : ابن عثيمين^٣ يختار هذا القول .

وقد ردّ أكثر النحويين الشواهد التي ظاهرها الإضافة بمعنى (في) إلى الإضافة التي بمعنى اللام من وجوه هي :

١ . أن هذه الإضافة تستلزم كثرة الاشتراك في معناها وهو على خلاف الأصل فوجب اجتنابها .

٢ . أن كل ما ادعى أن إضافته بمعنى (في) حقيقة يصح فيه أن يكون بمعنى اللام مجازاً

٣ . أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق ، والإضافة بمعنى (في) مختلف فيها ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه .

٤ . أن الإضافة في قوله تعالى ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^٤ إما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولاً به على السعة ، وإما بمعنى (في) على بقاء الظرفية ، وعلق أبو حيان على قول الزمخشري ((وإضافة (الألد) بمعنى (في) كقولهم " ثبت الغدر"))^٥ فقال : ((.. وفيه إثبات الإضافة بمعنى (في) وهو قول مرجوح في النحو))^٦ ، وفي قول الزمخشري أن الإضافة في ﴿وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ﴾^٧ بمعنى (في) قال : ((ولا يجيز جلة النحويين الإضافة إلى الظرف ؛ لأن الظرف هو على تقدير (في) ، والإضافة عندهم إنما هي على تقدير اللام أو تقدير (من) .. فان اتسع في العامل جاز أن ينصب الظرف نصب المفعول به وجاز إذ ذاك أن يضاف مصدره إلى ذلك الظرف المتسع في عامله . وأجاز بعض النحويين أن تكون الإضافة على تقدير (في) كما يفهمه ظاهر كلام الزمخشري ، وهو مذهب مردود في علم النحو))^٨ . وأما نحو : ضرب اليوم ، وقتيل كربلاء ففيه إفادة الاختصاص وأدنى ملابسة ، واختصاص (في) الإضافة يكفي أن يجعلها على معنى اللام^٩ .

^١ مسند الإمام أحمد ٥ / ٤٤١ ، ورواه مسلم في صحيحه ٦ / ٥١

^٢ شرح الكافية الشافية ابن مالك ٢ / ٩٠٨ - ٩٠٩

^٣ ينظر (جهود ابن عثيمين النحوية) ص / ١٧٤

^٤ ينظر (الإقليد) ١ / ٤٩٩

^٥ سورة سبأ من الآية / ٣٣

^٦ الكشاف ١ / ٢٤٨

^٧ البحر المحيط ١ / ١٢٣

^٨ سورة الأعراف من الآية / ١٤٧

^٩ البحر المحيط ٤ / ٣٨٩

^{١٠} ينظر (شرح الكافية للرضي) ١ / ٢٧٤

- وقد نقل ابن عقيل^١ أن الكوفيين زادوا أنها تكون بمعنى (عند) نحو : ناقة رقاد الحلب ، أي : عند الحلب ، فيكون هذا قولاً ثالثاً .
والذي يترجح لدى الباحث إثبات الإضافة بمعنى (في) لأمر :
١ . كثرة الشواهد ، من كتاب الله ، وقول الرسول ﷺ ، وكذا أشعار العرب .
٢ . أن تأويل هذه الشواهد مع كثرتها باعتبار معنى اللام لا يصح إلا بتكلف^٢ .
٣ . أن في هذا التأويل حملاً على المجاز ، والحقيقة لا يعدل عنها إلى المجاز إلا بقرينة وهي مفقودة هنا .
٤ . مسألة التوسع لا يلجأ إليها مع كثرة الشواهد .
٥ . قولهم : أنى ملابسة أو اختصاص في الإضافة يكفي أن يجعلها على معنى اللام ، يرد عليه بأنه ((حيث أعتبر معنى اللام الاختصاصية ، فلا فرق بين التي بمعنى (في) والتي بمعنى (من) ، فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية ، فإن أجيب بأن التي بمعنى (في) قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلاً للأقسام بخلاف التي بمعنى (من) فكثيرة ، فاستحقت قسماً مستقلاً . قيل إن الإضافة بمعنى (في) ليست قليلة ، بل كثيرة ، ومن شواهد ما سبق فاستحقت قسماً مستقلاً ولا نجعلها بمعنى اللام ، لما يلزم في هذه الحالة من التكلف ونحوه ..))^٣ ، وهو رأي أحد المحنثين^٤ .

^١ ينظر (المساعد) ٢ / ٣٣٠

^٢ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ٩٠٨ - ٩٠٩

^٣ حاشية الصبان ٢ / ٢٣٩

^٤ ينظر (النحو الوافي) د / عباس حسن ٣ / ١٦ ، ٢٠

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (٢٠) : دلالة (في) على الاستعلاء

الأصل في اللغة أن يكون للكلمة معنى واحد ، وهو مقتضى الإبانة التي من أجلها وضعت اللغة ، ولكن قد توجد كلمات لكل واحدة منها أكثر من معنى ، وقد يكون هناك كلمات كثيرة تشترك في معنى واحد^١ ، ومن ذلك حروف الجر فإن لكل حرف من حروف الجر معنى خاص به ، ولكن هناك كثيرا من الشواهد جاءت فيها حروف الجر بمعنى حروف أخرى ، من ذلك حرف الجر (في) .

فقد ذهب الكوفيون^٢ إلى أن (في) تكون بمعنى (على) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^٣ أي : على جذوع النخل ، قال الفراء في معانيه : ((يصلح (على) في موضع (في) ، وإنما صلحت (في) لأنه يرتفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) ، وصلحت (على) لأنه يرتفع فيها فيصير عليها))^٤ ، ويقول عنتره^٥ [من الكامل] :

بطل كأن ثيابه في سرحة يحذي نعال السبت ليت بتوأم

وتابعهم في ذلك ابن قتيبة (ت/٢٧٦هـ)^٦ والهروي^٧ وأبو منصور الثعالبي (ت/٤٣٠هـ)^٨ وابن سيده (ت/٤٥٨هـ)^٩ ، واختاره ابن الحاجب إذ قال : ((.. وإنما حكم أنها بمعنى (على) لما في الكلام من الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى الظرفية والاستعلاء ، تقول : جلست في الأرض ، وجلست على الأرض ، ومنه قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ﴾^{١٠} وقوله تعالى : ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِكِ﴾^{١١} ... وكل ما كان فيه معنى الاحتواء أو ما نزل منزلته فهو موضع (في) ، وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع (على) ، وكل ما كان فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لكل واحد منهما))^{١٢} ، وأخذ به بعض شراح الألفية كابن هشام^{١٣} الأشموني^{١٤} . وردّه ابن يعيش إذ قال ((وأما قوله تعالى ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ فليست (في) معنى (على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده ، ولما كان المصلوب

^١ ينظر (المزهر) ٢٥٧/١ .

^٢ ينظر (الخصائص) ٣١٢/٢ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢٠/٨ ، و(ارتشاف الضرب) ٤٤٦/٢ ، و(حاشية الصبان) ٢١٩/٢١٩/

^٣ سورة (طه) آية/ ٧١

^٤ معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢

^٥ ديوان عنتره ص/ ١٧٧ بشرح الخطيب التبريزي دار الكتاب العربي ط/١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م .

^٦ ينظر (أدب الكاتب) لابن قتيبة ص/ ٥٠٦ تحقيق / محمد الدالي مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١٤٠٦/٢ - ١٩٨٦ ، و(ارتشاف الضرب) ٤٤٦/٢

^٧ ينظر (الأزهية) ص/ ٢٦٧

^٨ ينظر (فقه اللغة وسر العربية) لأبي منصور الثعالبي ص/ ٣٣٣ تحقيق د/فائز محمد دار الكتاب العربي ط ١٤١٦/٢ - ١٩٩٦ م .

^٩ الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري ، ولد سنة ٣٥٠هـ ، من اللغويين الأديباء ، توفي سنة ٤٢٩هـ ، له (فقه اللغة وسر العربية) و(بينمة الدهر) و(سحر البلاغة وسر البراعة) وغيرها .

^{١٠} ينظر (المخصص) لابن سيده ١٤/٦٤ - ٦٥ تحقيق / لجنة إحياء التراث دار إحياء التراث العربي - بيروت .

^{١١} ابن سيده : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الحافظ الضرير الأندلسي المعروف بابن سيده اللغوي المتوفى سنة ٤٥٨هـ . له من الكتب (الأنيق في شرح الحماسة) و(شرح كتاب الأخفش) و(شرح مشكل أبيات المتنبي) و(العويص في شرح إصلاح المنطق) و(كتاب شاذ اللغة) في خمس مجلدات و(كتاب العلم في اللغة) مائة مجلد و(كتاب العالم والمتعلم) على المسألة والجواب و(كتاب المحكم والمحيط الأعظم في اللغة) و(الوافي في علم القوافي) وغير ذلك .

^{١٢} سورة (يونس) آية/ ٢٢

^{١٣} سورة (المؤمنون) آية/ ٢٨

^{١٤} الإيضاح ابن الحاجب ١٤٧/٢

^{١٥} ينظر (أوضح المسالك) ٣٦/٣

^{١٦} ينظر (شرح الأشموني) ٢١٩/٢

بمعنى الاستقرار عُدِيْ بِـ (في) كما يعدى الاستقرار ، فكما يقال : تمكّن في الشجرة ، كذلك ما هو في معناه ^١ ((..)).

وذهب البصريون ^٢ إلى أن (في) لا تكون إلا للظرف حقيقة كقوله تعالى : ﴿ غَلَبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾ ^٣ أو مجازاً كقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ وما أوهم غير ذلك ردّ بالتأويل ، قال سيبويه : ((وأما (في) فهي للوعاء تقول : هو في الجراب و في الكيس .. وكذلك هو في الغلّ ؛ لأنه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له ، كذلك هو في القبّة ، وفي الدار ، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ..)) ^٤ . وهو قول الميرد ^٥ وابن السراج ^٦ وأبي علي الفارسي ^٧ والرماني ^٨ وابن جني ^٩ والجرجاني ^{١٠} والزمخشري ^{١١} وابن الأنباري ^{١٢} وأخذ به ابن يعيش إذ قال : ((أما (في) فمعناها الظرفية والوعاء نحو قولك : الماء في الكأس ، وفلان في البيت ، وإنما المراد أن البيت قد حواه ، وكذلك الكأس ... وقد يتسع فيها فيقال : في فلان عيب ، وفي يده دار ..)) ^{١٤} كما أخذ به الشلوبين ^{١٥} والرضي ^{١٦} وابن عصفور ^{١٧} و المالقي ^{١٨} وأبو حيان ^{١٩} وعدد من المفسرين كالطبري ^{٢٠} وأبي السعود ^{٢١} و الألويسي ^{٢٢} .

والذي يراه الباحث أن هذا الحرف (في) باق على أصله وهو الظرفية لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن الظرف في المظروف وأنه صار كالوعاء لأجسامهم . وفي هذا المعنى بلاغة ليست موجودة في معنى الاستعلاء ، وهذا ما أشار إليه المحققون وبعض المفسرين .

- ١ شرح المفصل ابن يعيش ٢١ / ٨
- ٢ ينظر (الجنى الداني) ص / ٢٥٢ ، و (حاشية الصبان) ٢١٩ / ٢
- ٣ سورة (الروم) آية / ٢ - ٣
- ٤ سورة (البقرة) آية / ١٧٩
- ٥ الكتاب ٢٢٦ / ٤
- ٦ ينظر (المقتضب) ١٣٩ / ٤
- ٧ ينظر (الأصول) ٤١٢ / ١
- ٨ ينظر (المقصد) ٨٣٤ / ٢
- ٩ ينظر (كتاب معاني الحروف) للرماني ص / ٩٦
- ١٠ ينظر (الخصائص) ٣١٢ / ٢
- ١١ ينظر (المقصد) ٨٣٤ / ٢
- ١٢ ينظر (المفصل) ص / ٣٦٦
- ١٣ ينظر (أسرار العربية) ص / ١٩٤
- ١٤ شرح المفصل ابن يعيش ٢١ / ٨
- ١٥ ينظر (التوطئة) ص / ٢٤٥
- ١٦ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢٨٤ - ٢٨٣ / ٤
- ١٧ ينظر (الشرح الكبير) ٥٢١ / ١
- ١٨ ينظر (رصف المياني) ٤٥١ / ١
- ١٩ ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٤٦ / ٢
- ٢٠ ينظر (جامع البيان) للطبري ٤٣٦ / ٨ دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط ١٤١٨ / ٢ - ١٩٩٧ م
- ٢١ ينظر (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المسمى (تفسير أبي السعود) ٤٧٧ / ٣ طبعة دار الفكر بدون سنة
- ٢٢ ينظر (روح المعاني تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني) للألويسي ٣٣٩ / ٩ قرأه وصححه / محمد حسين عراب دار الفكر ط / ١٤١٧ - ١٩٩٧ م .

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (٢١) : دلالة (من) على التبعية

لا خلاف بين النحويين في المعاني الأصلية لحروف الجرّ ، وإنما وقع اختلافهم في المعاني الخارجة والنائبة عن تلك المعاني الأصلية ، فقد ذهب البصريون^١ إلى أن لكل حرف من حروف الجرّ معنى خاصاً لا يجوز أن يخرج عنه حتى لا يتم التباس في المعنى، وما جاء ظاهره الخروج عنه يخرج بإحدى أربع طرائق^٢ هي :

- ١ . أن يؤول الحرف تأويلاً يتناسب مع المعنى الأصلي .
 - ٢ . أو يضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف .
 - ٣ . يحمل على المجاز .
 - ٤ . إن لم تصلح تلك الطرائق السابقة يحكم عليه بالشذوذ .
- بينما الكوفيون^٣ يجيزون خروج حروف الجر عن معانيها الأصلية . وثمة مذهب ثالث لابن جني^٤ لا يقول بنبابة الحروف في كل الأحوال وإنما ((في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له))^٥ وهو ظاهر قول الكوفيين إذا أخذنا في الحسبان أنه لا أحد يقول بالنبابة في كل الأحوال^٦ .

ذهب أكثر النحاة إلى أن (من) لا ابتداء الغاية في أكثر المواضع^٧ ثم اختلفوا في دلالتها على التبعية أي بالأصالة أم بالتضمن على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور^٨ النحاة إلى أنها تدل على التبعية بالأصالة ، ومن هؤلاء سيبويه حيث يقول : ((وأما (من) فتكون لا ابتداء الغاية في الأماكن .. وتكون أيضاً للتبعية ، تقول : هذا من الثوب ، وهذا منهم ، كأنك قلت بعضه))^٩ ، والمبرد^{١٠} في أحد قوليّه ، وأبو علي الفارسي^{١١} والرماني^{١٢} وابن الأثيري^{١٣} ، واختاره ابن الحاجب حيث يقول : ((وتكون مبعوضة وتعرفها بأن يصح موضعها بعض ، كقولك : أخذت من الدراهم .. وقد قيل إن البعضية ما يكون المذكور قبلها لفظاً أو معنى بعضاً مما بعدها ..))^{١٤} وممن قال بهذا الهروي^{١٥} الشلوبيني^{١٦} وابن عصفور^{١٧} وتابعهم في ذلك ابن مالك^{١٨} والرضي^{١٩}

١ ينظر (حاشية الصبان) ٢ / ٢١٠ ، و(حاشية الخضري) ١ / ٥٢١ .
٢ ينظر (حاشية الصبان) ٢ / ٢١٠ ، و(اختيارات أبي حيان في البحر) ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٥ ، و(ظاهرة النيابة في العربية) د / عيد الله صالح بايعير ص/ ٢٩٣ - ٢٩٦ رسالة دكتوراة كلية الآداب الجامعة المستنصرية - ١٤١٨ هـ .
٣ ينظر (حاشية الصبان) ٢ / ٢١٠ ، و(حاشية الخضري) ١ / ٥٢١ .
٤ ينظر (الخصائص) ٢ / ٣٠٨ .
٥ المرجع السابق ٢ / ٣٠٨ .
٦ ينظر (اختيارات أبي حيان في البحر) ٢ / ٥٣٤ .
٧ ينظر (الجنى الداني) ص / ٣١٣ .
٨ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٤٤٢ .
٩ الكتاب ٤ / ٢٢٤ - ٢٢٥ .
١٠ ينظر (المقتضب) ٤ / ١٣٧ .
١١ ينظر (المقتصد) ٢ / ٨٢٢ .
١٢ ينظر (كتاب معاني الحروف) للرماني ص / ٩٧ ، ١٦٦ .
١٣ ينظر (أسرار العربية) ص / ١٩٣ .
١٤ الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ١٤٢ .
١٥ ينظر (الأزهيّة) ص / ٢٢٤ .
١٦ ينظر (التوطئة) ص / ٢٤٣ .
١٧ ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٤٩٣ .
١٨ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ٧٩٦ .
١٩ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٦٩ .

و المالقي^١ و المرادي^٢ وغيرهم^٣ .
 وعلامة (من) التبعية أن يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بـ(من) نحو: « خذ من أموالهم صدقة »^٤ ، أو مقدرة نحو: أخذت من الدراهم ، أي: من الدراهم شيئاً ، ويصلح مكانها بعض^٥ .
 القول الآخر : ذهب المانعون إلى أن (من) لا تفيد التبعية أصالة ، بل هي في كل المواضع التي ذكرها المجيزون تفيد الابتداء ، لأن أصل من المبعوضة ابتداء الغاية ، فدلالته على التبعية دلالة اقتضاء وتضمنين ، فالدراهم في قولك : أخذت من الدراهم ، مبدأ الأخذ^٦ ، والى هذا القول ذهب المبرد في أحد قوليه إذ قال : ((وكونها في التبعية راجع إلى هذا ..))^٧ و الأخفش الصغير (ت/٣١٠هـ)^٨ وابن السراج^٩ والجرجاني^{١٠} وابن سيده^{١١} والزمخشري^{١٢} و اختاره الخوارزمي إذ قال : ((وأما كونها للتبعية فنحو قولك : أخذت درهماً من المال ، فدللت (من) على أن الذي أخذت بعض المال وفيه معنى الابتداء أيضاً ، لأن مبدأ أخذك المال ..))^{١٣} .
 وكان سيبويه^{١٤} قد ذهب إلى أن (من) إذا كانت زائدة أفادت التبعية ، وكذلك إذا كانت مصاحبة لـ(أفعل) التفضيل ، وردّه المبرد^{١٥} وابن السراج^{١٦} ، واعترض عليه أبو حيان^{١٧} ولم يرتضه .
 ويرى الباحث موافقة الجمهور في دلالة (من) على التبعية أصالة إذا كان السياق يفسره والقرائن تؤيده ، فقول سيبويه : هذا من الثوب ، إنما يكون لمن يحمل في يده قطعة صغيرة تشبه ثوباً آخر أمامه شبيهاً قوياً أو يحمل في يده ثوباً ممزقاً وهذه القطعة جزء منه . وكذلك قوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة »^{١٨} وقولنا : خذ من المال خمسين ديناراً ، فظاهر أن دلالتها على التبعية أصلية يؤيدها السياق وتدعمها القرائن اللفظية والمعنوية .

¹ ينظر (رصف المباني) ص / ٣٨٩

² ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٠٩

³ ينظر (مغني اللبيب) ١ / ٣١٩ ، و (شرح ابن عقيل) ٢ / ١٠ ، و (شرح الأشموني) ٢ / ٢١٠ ، و (الهمع) ٢ / ٣٧٧ ، و (حاشية الخصري) ١ / ٥٢١

⁴ سورة (التوبة) آية / ١٠٣

⁵ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٦٩ ، و (ارتشاف الضرب) ٢ / ٤٤٢ ، و (مغني اللبيب) ١ / ٣١٩ ، و (رصف المباني) ص /

٣٨٩ ، و (شرح الأشموني) ٢ / ٢١٠

⁶ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٦٩

⁷ المقتضب ١ / ٤٤

⁸ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٦٩ ، و (ارتشاف الضرب) ٢ / ٤٤٢ ، و (الهمع) ٢ / ٣٧٧

⁹ ينظر (الأصول) ١ / ٤٠٩

¹⁰ ينظر (المقتصد) ٢ / ٨٢٣

¹¹ ينظر (المخصص) ١٤ / ٥٣

¹² ينظر (المفصل) ص / ٣٦٥

¹³ التخمير ٤ / ١٠

¹⁴ ينظر (الكتاب) ٤ / ٢٢٥

¹⁵ ينظر (المقتضب) ١ / ٤٤

¹⁶ ينظر (الأصول) ١ / ٤٠٩

¹⁷ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٤٤١ - ٤٤٢

¹⁸ سورة (التوبة) آية / ١٠٣

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (٢٢) : دخول (أل) على العدد المضاف والمضاف إليه

مذهب الجمهور أن العدد إذا أضيف إلى معدوده ، وأريد تعريفه ، أدخلت (أل)
التعريف على المضاف إليه فيقال : ثلاثة الأثواب ، ومائة الكتب ، وهو قول البصريين ^١ ،
قال سيبويه : ((وتدخّل في المضاف إليه الألف واللام ؛ لأنه يكون الأول به معرفة ، وذلك
قولك : ثلاثة أبواب ، وأربعة أفلس ، وأربعة أثواب ، كذلك تقول فيما بينك وبين العشرة ،
وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب ، وستة الأجمال ...)) ^٢ واختاره ابن يعيش
فقال ((... فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت : ثلاثة دراهم ، وأردت تعريف الأول منهما
عرفت الثاني ؛ لأن الأول يكون معرفة بما أضفت الأول إليه ...)) ^٣ وقال في مكان آخر ((
لا يخلو العدد من أن يكون مضافاً أو مركباً أو مفرداً ، فإذا أريد تعريفه ، فإن كان مضافاً
نحو : ثلاثة أثواب ، وعشرة غلّة ، فالطريق فيه أن تعرف المضاف إليه بأن تدخّل الألف
واللام ، ثم تضيف العدد إليه فيتعرف بالإضافة على قياس غلام الرجل وباب الدار)) ^٤ ،
واختاره ابن الحاجب فقال : ((لا تخلو الأعداد إما أن تكون مضافة أو غير مضافة ،
فالمضافة تعريفها بتعريف المضاف إليه كقولك : ثلاثة الأثواب ومائة الدراهم ...)) ^٥
أجاز الكوفيون دخول (أل) على العدد المضاف والمضاف إليه معاً ، فيقال : الثلاثة
الأثواب ، والخمسة الدراهم ، واحتجوا على ذلك بالسمع والقياس . فالسمع ما رواه
الكسائي من قولهم : الخمسة الأثواب ^٦ ، وما حكاه الجرمي عن أبي زيد ^٧ أن قوماً من العرب
يقولونه ^٨ .

وأما القياس فقد قاسوه على الصفة المشبهة حيث دخلت الألف واللام على جزأيه عند
الإضافة في نحو : الحسن الوجه ، قال سيبويه : ((اعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل
عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب)) ^٩ يعني باب الصفة المشبهة
نحو : هذا الحسن الوجه . واستحسنه الخوارزمي ولم يستبعده إذ قال : ((... وأنا لا استبعد
ما عليه الكوفيون ؛ وذلك أن هذه الأعداد تنزل تنزيل المعدود ، وهذا القدر من العدد
والمعدود إذا أضيف جاز إدخال اللام عليه ، والذي ذكره البصريون قياس ، ومذهب
الكوفيين استحسان والطبع ينزع إليه ، فوجب أن يجوز ...)) ^{١٠}
وردّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بأنه شاذّ يحفظ ولا يقاس عليه ^{١١} وحملوا ما

^١ ينظر (الكتاب) ٢٠٦ / ١ ، و (المقتضب) ١٧٥ / ٢ ، و (الأصول) ٣١١ / ١ ، و (المفصل) ص / ١١٩ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ ، و (المقتصد) ٧٣٤ / ٢ - ٧٣٥ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١٢١ / ٢ ، ٦٦ / ٦ ، و (الإيضاح) ابن الحاجب ٤٠٣ / ١ ، ٦١٦

^٢ الكتاب ٢٠٦ / ١

^٣ شرح المفصل لابن يعيش ١٢١ / ٢

^٤ المرجع السابق ٣٣ / ٦

^٥ الإيضاح ابن الحاجب ٦١٦ / ١ ، وينظر ٤٠٣ / ١

^٦ ينظر (المفصل) ص / ٢٦٦ ، ١١٩

^٧ أبو زيد : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، أبو زيد ، ولد سنة ١١٩ هـ ، أحد أئمة اللغة والأدب ، من أهل البصرة ووفاته بها سنة ٢١٥ هـ . قال ابن الأنباري : كان سيبويه إذا قال : سمعت الثقة عن أبي زيد . له (النوادر) و (خلق الإنسان) و (لغات القرآن) و (اللبّ واللين) .

^٨ ينظر (أدب الكاتب) ص / ٢١٦ ،

^٩ الكتاب ١٩٩ / ١ - ٢٠٠

^{١٠} التعمير ٨ / ٢

^{١١} ينظر (المقتضب) ١٧٥ / ٢ ، و (المساعد) ٩٠ / ٢

روي من ذلك على زيادة (أل) في الأول^١ ، وأجابوا عن أدلتهم بأمور :
أن المنقول عن العرب الفصحاء إدخال الألف واللام على المضاف إليه كقول الفرزدق^٢: [من
الكامل]

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسمما وأدرك خمسة الأشبار

١. وأن ما رواه الكسائي ، وأبو زيد منقول عن قوم من العرب نبه على أنهم غير
فصحاء^٣ يقول المبرد ((ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه
، فرواية برواية))^٤ ، وهي لغة ضعيفة قال ابن الحاجب: ((وما يقبله الكوفيون هو
منقول عن بعض العرب وليسوا بفصحاء))^٥ وقال ((وما أجازه الكوفيون من : الثلاثة
الأثواب وشبهه من العدد ضعيف ، لأنهم جمعوا بين تعريفيين ، الإضافة إلى المعرفة
ودخول الألف واللام في المضاف ، وليس بمستقيم لمخالفته القياس واستعمال
الفصحاء))^٦ .

٢. ما حكاه المبرد من إجماع النحاة على عدم جواز إضافة ما فيه الألف واللام من غير
الأسماء المشتقة ، فكما لا يقال : جاءني الغلام زيد بالإضافة ، فكذلك لا يجوز أن
يقال : الثلاثة الأثواب بالإضافة ، ثم قال ((فإن كان شيء من ذلك نكرة فإن تعريفه
أن تجعل الألف واللام في أوله لأن الثاني قد صار في درج الكلام ، فهذا أقبح وأشنع
))^٧ .

٣. أن تشبيهه الثلاثة الأثواب بالحسن الوجه غير صحيح ؛ لأن المضاف في (الحسن
الوجه) صفة مشبهة ، وهي إحدى المشتقات ، والإضافة فيها لا تفيد تعريفاً ولا
تخصيصاً ، بينما الإضافة في (الثلاثة الأثواب) محضة لا يجوز الجمع بينها وبين
الألف واللام أصلاً^٨ .

وقد فضل د / عباس حسن^٩ حجة الكوفيين لاعتمادها على السماع الثابت وهو الأصل
الذي له الأولوية والتفضيل ، غير أن المذهب البصري أكثر شهرة وأوسع انتشاراً فمن
الخير الاكتفاء بمحاكاته ، وهو اختيار الباحث .

^١ ينظر (المقرب) ص / ٢٨٤ ، و (شواهد التوضيح) ص / ٥٧ - ٦٠ ، و (ارتشاف الضرب) ١ / ٣٦٦ ، و (المساعد) ٢ /

٩٠ .

^٢ ديوانه ١ / ٣٣٦ قدم له وشرحه / مجيد طراد دار الكتاب العربي - بيروت ط / ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م

^٣ ينظر (المقتضب) ٢ / ١٧٦ ، و (المفصل) ص / ١١٩ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ١٢٢ ، و (الإيضاح) ١ / ٤٠٣

^٤ المقتضب ٢ / ١٧٦

^٥ الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٤٠٣

^٦ شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٢ / ٥٩٢

^٧ المقتضب ٢ / ١٧٦

^٨ ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٢ / ١٢٢ ، و (الشرح الكبير) ٢ / ٣٤

^٩ ينظر (النحو الوافي) عباس حسن ٣ / ١٤

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها

المبحث الثالث : المشتقات

المسألة (٢٣) : عامل النصب في معمول المصدر النائب عن فعل الأمر

يستعمل المصدر منصوباً على الأمر كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾^١ فيؤمر بالمصدر نكرة ومعرفاً بـ(أل) ومعرفاً بالإضافة ، كل ذلك مطرد فيه^٢ . ويجعل المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل ، ومستعملاً في موضعه ، يدل على ما يدل عليه ، ويؤدي ما يؤديه من معنى الأمر . وهو مقيس في الأمر والنهي مع المخاطب فقط، ولا تستعمل مع الغائب يقول ابن عقيل : ((المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو : ضرباً زيداً ، أي : اضرب زيداً))^٣ وتستعمل هذه المصادر للمؤنث والمذكر والمفرد والتمثلي والجمع على السواء ، وقد يرد في معنى الأمر مرفوعاً ولكنه دون النصب في الكثرة والجودة^٤ .
كان سيبويه قد عدّ المصدر في مثل هذا الموقع قد أجري مجرى فعل الأمر أو جعل بدلاً من اللفظ بالفعل^٥ يقول سيبويه : ((ومما أجري مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر [من الطويل] :

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب

كأنه قال : اندل))^٦ ، وقد وافقه في هذا بعض النحاة مثل ابن جني^٧ والجرجاني^٨ والسيوطي^٩ . ولكن نحاة آخرين قالوا بأن المصادر المستعملة في الأمر إنما هي منصوبة بفعل مقدّر محذوف وأقيمت هي مقامه ، فحكموا بوجوب تقدير الفعل ، وكأنه في حكم المذكور، يقول المبرد : ((وإنما يحسن الإضمار ويترد في معنى الأمر ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل نحو قولك : ضرباً زيداً ، وإنما أردت : اضرب زيداً))^{١٠} وفي البيت السابق يقول : ((... نصب (ندلاً) بفعل مضمر وهو (اندلي) ، وهذا في الأمر ..))^{١١} .
وترتب على هذا الاختلاف اختلافهم في العامل في الأسماء المنصوبة الواقعة بعد هذه المصادر نحو : ضرباً زيداً ، وكقول الشاعر^{١٢} [من الطويل] :

يمرون بالدهنا خفافاً عياهم — ويخرجن من دارين بجر الحقائق

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم فندلاً زريق المال ندل الثعالب

مذهب سيبويه^{١٣} والفراء^{١٤} والأخفش^{١٥} والزجاج^{١٦} وأبي علي الفارسي^{١٧} وابن جني^{١٨} يجعلون الناصب للمعمول هو المصدر نفسه ، وهو اختيار ابن يعيش إذ قال : ((.. ولا يبعد

¹ سورة (محمد) آية / ٤

² ينظر (المقتضب) ٢١٦ / ٣

³ شرح ابن عقيل ٢٨٢ / ١

⁴ ينظر (الكتاب) ٣٢١ / ١ ، و(المقتصد) ٣٠٠ / ١ - ٣٠١

⁵ ينظر (الكتاب) ٢٧٥ / ١ ، ٣٢١ / ١

⁶ المرجع السابق ١١٥ - ١١٦

⁷ ينظر (الخصائص) ٢٤٦ / ١ ، ٢٨٨ / ١

⁸ ينظر (المقتصد) ١٠١٥ / ٢ - ١٠١٦

⁹ ينظر (شرح شواهد المغني) ٢٠ / ١

¹⁰ ينظر (المقتضب) ٢٢٦ / ٣ ، ٢٦٨ / ٣

¹¹ ينظر (الكامل) ٢٤١ / ٢

¹² لأعشى همدان في (الكامل) ١٨٤ / ١ ، وبلا نسبة في (الكتاب) ١١٦ / ١ ، و(الخصائص) ٣٥ / ١ ، وللأحوص في (ذيل ديوقه)

ص/ ٣١٦ جمع وشرح وتعليق د/ محمد نبيل طريفي عالم الكتب ط ١٤٢٢ / ١ - ٢٠٠١ م ،

¹³ ينظر (الكتاب) ١١٥ - ١١٧ ، و(شرح الكافية) للرضي ١٩٧ / ٢ ، و(ارتشاف الضرب) ١٧٠ / ٣

¹⁴ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٧١ / ٣

¹⁵ المرجع السابق ١٧١ / ٣ ، وينظر (المساعد) ٢٤٤ / ٢

¹⁶ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٧١ / ٣ ، و(المساعد) ٢٤٤ / ٢

¹⁷ ينظر (المقتصد) ٦٧٨ / ١ ، و(ارتشاف الضرب) ١٧١ / ٣ ، و(المساعد) ٢٤٤ / ٢

¹⁸ ينظر (الخصائص) ٢٨٨ / ١

عندي أن يكون هذا المصدر عاملاً في (زيد) لنيابته عن الفعل لا بحكم أنه مصدر ، وجاء كقولك: زيداً في الدار قائماً ، فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه وذلك لنيابته عن الفعل ، وكذلك هاهنا ، ويكون فيه ضمير فاعل نقل إليه من الفعل هو ضمير المخاطب (..))^١ وابن مالك^٢ وأبي حيان الأندلسي^٣ وابن عقيل^٤ وعزاه بعضهم^٥ إلى الجمهور وعللوا صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ . أنه نائب عن الفعل ، فهو خلف عنه ، وفعله قد صار نسياً منسياً ، فهو كقولك: زيد في الدار قائماً ، فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه وذلك لنيابته عن الفعل ، وكذلك هاهنا^٦ .

٢ . إضافة المصدر للمفعول ؛ لأنه لو لم يكن معمولاً له ما جازت إضافته إليه بدليل قوله تعالى: ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾ فلما أضيف (ضرب) إلى المفعول (الرقاب) دل على أن العامل هو المصدر المضاف لا فعلاً آخر^٧ .

وذهب آخرون إلى أن العامل هو الفعل المضمر وهو قول المبرد^٨ وابن السراج^٩ و السيرافي^{١٠} ، واختاره الخوارزمي^{١١} وابن الحاجب إذ قال : ((.. وكذلك لو حذف الفعل وهو مراد كان العامل الفعل كقولك: ضرباً زيداً ، لأن المعنى: اضرب ضرباً زيداً ، فالعامل هاهنا الفعل لا المصدر ..))^{١٢} ، والرضي^{١٣} وابن هشام^{١٤} وعزاه بعضهم^{١٥} إلى المحققين . وعللوا ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ . أنه لا غنى عن نسبة نصب المصدر إليه ، وهذا يوجب الاعتماد عليه وعدم الإعراض عنه^{١٦} .

٢ . أن المصدر لا يقوم مقام الفعل حقيقة وأصلاً ، بل هو كالتامم مقامه .

٣ . أن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون (أن) و (ما) ففي قولك: ضرباً زيداً ، منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر^{١٧} وهذا مبني على اشتراط أن المصدر لا يعمل إلا إذا صح أن يحل محله (أن والفعل) أو (ما والفعل) .
والذي يرجحه الباحث المذهب الأول لأمر :

١ . أن إعمال الفعل في المعمول يلزم منه الحذف والتقدير ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

٢ . مادام المصدر بدلاً من الفعل وقائماً مقامه فهو نائب عنه في العمل ، وهذا أمر طبيعي ولا مانع فيه ، أعني أن النائب يقوم مقام المنوب عنه .

٣ . أن هذه المصادر منصوبة على الأمر ، وأنها قد صارت أمراً بمانتها ومعناها ، فدلالتها على الأمر متحققة بنفس صيغتها، فلسنا بحاجة إلى التقدير لفعل ناصب

¹ شرح المفصل ابن يعيش ٥٩ / ٦

² ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٠٢٤ / ٢

³ ينظر (البحر المحيط) ٧٤ / ٨

⁴ ينظر (شرح ابن عقيل) ٢٨٠ / ١ ، و (المساعد) ٢٤٤ / ٢

⁵ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٥٩ / ٦ ، و (شرح الكافية الشافية) ٦٦٠ / ٢

⁶ ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٥٩ / ٦

⁷ ينظر (البحر المحيط) ٧٤ / ٨

⁸ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٧٢ / ٣ ، و (المساعد) ٢٤٤ / ٢

⁹ ينظر (الأصول) ١٦٧ / ١ ، و (ارتشاف الضرب) ١٧٢ / ٣

¹⁰ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٧٢ / ٣ ، و (المساعد) ٢٤٤ / ٢

¹¹ ينظر (التخمير) ٩٧ / ٣

¹² الإيضاح ابن الحاجب ٦٣٤ / ١

¹³ ينظر (شرح الكافية) للرضي ١٩٧ / ٢

¹⁴ ينظر (أوضح المسالك) ١٩٢ / ٢ ، و (شرح قطر الندى) ص / ٢٨٤

¹⁵ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٥٩ / ٦

¹⁶ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٦٦٠ / ٢

¹⁷ ينظر (شرح قطر الندى) ص / ٢٨٤

لها^١ . وهذا ما ذهب إليه د / مهدي المخزومي ، الذي يرى أن قول سيبويه بأنها منصوبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره كان أصدق من قول النحاة المتأخرين والبلاغيين^٢ بأنها منصوبة على حذف الفعل ، لأن الفعل لم يذكر أصلاً ولذلك لم يقل بحذفه ، لأن الحذف يشعر بسبق الذكر وهذا ما لم يكن ، وقد جعلهم هذا يقدرونه في الكلام ، وهو لم يكن فيه أصلاً ، وإنما كان من صنع خيالهم^٣ .

^١ ينظر (أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين) د/ قيس إسماعيل الأوسي ص/١٦٠ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد - بيت الحكمة ط/١٩٨٩ م .

^٢ ينظر (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) لابن الأثير ٢ / ٧٥ حقه وعلق عليه الشيخ/ كامل محمد عويضة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط ١٤١٩/١ - ١٩٩٨ م . وينظر (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور) لابن الأثير ص/١٢٨ تحقيق د/ مصطفى جواد ، و د/ جميل سعيد بغداد ط ١/١٩٥٦

^٣ ينظر (في النحو العربي - نقد وتوجيه) ص/ ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٣ ، و(في النحو العربي - قواعد وتطبيق) ص/ ١٢٥ - ١٢٨

الفصل الخامس

الأساليب النحوية

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الأول : أسلوب الاستفهام

المسألة (١) : حذف همزة الاستفهام

همزة الاستفهام هي أصل أدوات الاستفهام^١ و لذا خصت بأحكام خاصة منها أنها تكون للتصديق و التصور ، و لها الصدارة فلا يتقدم عليها حروف العطف كسائر الأدوات ، و تدخل على النفي و الإثبات ، و هي أشهر حروف الاستفهام و قد اختلف النحاة في حذفها على ثلاثة أقوال :-

القول الأول : ذهب عدد من النحاة إلى منع حذفها إلا إذا كانت معها (أم) المعادلة ، و خص بعضهم حذفها من ضرورات الشعر ، و هو ظاهر كلام سيبويه في قول الأخطل^٢ : [من الكامل]

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ غس الظلام من الرباب خيالاً

قال : ((و يجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام و يحذف الألف))^٣ و اختاره المبرد^٤ و أيده النحاس^٥ و اختاره ابن يعيش فقال : ((يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر و ذلك إذا كان في اللفظ ما يدل عليه كقول عمر ابن أبي ربيعة^٦ : [من الطويل]

لعمرك ما أدري و إن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان

و المراد أسبع دل على ذلك قوله (أم بثمان) و (أم) عديلة " الهمزة " ^٧ و عدّ ابن الحاجب حذفها من الشذوذ . فقال : ((حذف الهمزة شاذ و إنما يقع للضرورة))^٨ و اختاره ابن عصفور^٩ .

و احتج هؤلاء على منع حذفها بأمور منها :

١ . أن الهمزة جاءت لمعنى^{١٠} و حذف حروف المعاني ليس بقياس .

٢ . أنها جاءت نافية عن قولنا (استفهم) و اختصر له .

٣ . أنها قد اختصرت من الجملة و اختصار المختصر ممنوع .

٤ . أن الحروف التي تدل على الإثشاء لها الصدر ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، و لم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها^{١١} .

٥ . أن حذفها إجحاف بالكلمة .

القول الثاني : إن همزة الاستفهام تطرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة فقط ، و ذلك لكثرته في المنقول من النظم و النثر و عليه ابن القواس^{١٢} و المرادي^{١٣} .

^١ ينظر (الكتاب) ٩٩/١ ، ٢١٧/١ ، و (المقتضب) ٧٤/٢ ، و (مغنى اللبيب) ١٤/١ .

^٢ للأخطل في (ديوانه) ص/ ٣٨٥ ، وله في (الكتاب) ١٧٤ / ٣ .

^٣ الكتاب ١٧٤/٣

^٤ ينظر (المقتضب) ٢٩٤ / ٢ ، و (الكامل) ٧٩٢ / ٢ - ٧٩٣ ، ١٠٩٥ .

^٥ ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١٧٦ / ٣

^٦ ديوانه ص/ ٢٦٦ برواية : لعمرك لا أدري و إنني لحاسب

^٧ شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ١٥٤ - ١٥٥

^٨ الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٢٤٠

^٩ ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٢٣٨

^{١٠} ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١٧٦/٣

^{١١} ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢ / ٢٤٠

^{١٢} ينظر (شرح ألفية ابن معط) ابن القواس ١١٤٠ / ٢ تحقيق د/ علي موسى الشوملي مطابع الفرزدق بالرياض / الناشر /

مكتبة الخريجي بالرياض ط ١٤٠٥ هـ .

^{١٣} ينظر (الجني الداني) ص/ ٣٥

القول الثالث: _ أطلق القول بحذفها جمع من النحاة سواء كان بعدها (أم) أم لم تكن ، بشرط أمن اللبس و وجود قرينة سياقية^١ و من هؤلاء الأخفش^٢ و نسب أبو جعفر النحاس^٣ إلى الفراء إجازة حذفها في أفعال الشك نحو : ترى زيدا منطلقاً ؟ بمعنى : أترى ؟ و إن كان الأخفش الأصغر^٤ قد اتهم الفراء بأنه أخذ هذا عن العامة ، و هو [أي الفراء] ممن يجوز حذفها في التوبيخ^٥ ، و ممن أطلق القول بحذف همزة الاستفهام إن وجد السليل ابن شقير (ت/٣١٧هـ)^٦ و ابن فارس^٧ و ابن جني^٨ و الزمخشري^٩ و العكبري^{١٠} و هو ما يفهم من قول الخوارزمي عند حديثه عن قول ابن أبي ربيعة^{١١} : [من الطويل]

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان
فقال : (("أم بثمان دليل على حذف همزة الاستفهام"))^{١٢} و ممن أخذ بهذا القول ابن هشام^{١٣} و المالقي^{١٤} و السيوطي^{١٥} و حكي ابن مالك^{١٦} و السمين الحلبي^{١٧} كثرته .
و احتج هؤلاء بأن المسموع في النظم و النثر كثرة حذفها مع (أم) المتصلة ، و بدونها^{١٨} و أوردوا على ذلك شواهد من كتاب الله منها قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^{١٩} و التقدير : أو تلك نعمة^{٢٠} ، و قراءة ابن محيص^{٢١} : ﴿ إِنَّ النَّيْنَ كَفَرُوا سَوَاءً عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^{٢٢} و التقدير : أنذرتهم ، و قراءة أبي جعفر^{٢٣} : ﴿ سَوَاءً عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾^{٢٤} بهمزة الوصل بعد حذف همزة الاستفهام . و أورد ابن مالك^{٢٥} عليه حديث الرسول ﷺ لأبي ذر : ((يا أبا ذر عيرته بأمه))^{٢٦} أراد : أعيرته . و منه قوله ﷺ : ((أتاني أت من ربي فبشرني انه من مات من أمتي لا يشرك به

¹ ينظر (رصف المياني) ص/١٣٥

² ينظر (معاني القرآن) للأخفش ٦٤٥/٢ - ٦٤٦ ، و (إعراب القرآن للنحاس) ١٧٦ / ٣ ، و (مغني اللبيب) ص/ ١٥ و (الجني الداني) ص/ ٣٤

³ ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١٧٧/٣

⁴ الأخفش الأصغر : أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر ، أخذ عن المبرد و ثعلب و الزبيدي ، خرج إلى حلب ، و كان ضيق الحال ثم رجع إلى بغداد و بها توفي سنة ٣١٥ هـ . له (شرح كتاب سيبويه) و (الأنواء) و (التنبيهة و الجمع) .

⁵ ينظر (معاني القرآن) للفراء ٣٩٤/٢

⁶ ينظر (المحلي) ص/ ١٠٩ - ١١٠

⁷ ينظر (الصاحبي) ص/ ٢٩٦ - ٢٧٩ .

⁸ ينظر (الخصائص) ٢٨١/٢

⁹ ينظر (المفصل) ص/ ٤١٥

¹⁰ ينظر (اللباب) ١٣٣/٢ ، و (التبيان) ٢٦٩/٢

¹¹ في ديوانه ص / ٢٦٦ برواية : لعمرك ما أدري واني لحاسبٌ

¹² التخمير ١٤١/٤

¹³ ينظر (مغني اللبيب) ص/ ١٣ - ١٦

¹⁴ ينظر (رصف المياني) / ١٣٥

¹⁵ ينظر (الهمع) ٣ / ١٩٨

¹⁶ ينظر (شواهد التوضيح و التصحيح) ٨٧/

¹⁷ ينظر (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي / ١٣٩ - ١٤٠ تحقيق و تعليق الشيخ/ علي محمد معوض ، و الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود ، و/د/ جاد مخلوف جد ، و/د/ زكريا عبد المجيد النوتي قتم له و قرظه د/ أحمد محمد صيرة دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ / ١٤١٤ - ١٩٩٤ م .

¹⁸ ينظر (مغني اللبيب) ص/ ١٤

¹⁹ سورة (الشعراء) آية / ٢٢

²⁰ ينظر (معاني القرآن) للأخفش ٦٤٦/٢

²¹ ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١٨٤/١ ، و (التبيان) ٢٥/١ ، و (البرهان) للزركشي ٣٦٢/٢ ، و (شواهد التوضيح و لتصحيح) ٨٨/

ابن محيص : محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي بالولاء أبو حفص ، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير ، و أعلم قرائها بالعربية ، انفرد بحروف خالف فيها المصحف فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات الشاذة ، توفي سنة ١٢٣ هـ .

²² سورة (البقرة) آية / ٦

²³ ينظر (البحر المحيط) ٢٦٩/٨ ، و (شواهد التوضيح و التصحيح) ٨٨/

²⁴ سورة (المنافقون) ٦/

²⁵ ينظر (شواهد التوضيح و التصحيح) ص / ٨٧ - ٨٩

²⁶ ينظر : المرجع السابق ص/ ٨٩ ، و (صحيح البخاري) ١٦/١ كتاب الإيمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية ، رقم الحديث (٣٠) ، و الذي في البخاري : أعيرته بأمه ؟ بهمزة الاستفهام .

شياً دخل الجنة ، قلت : و إن زنى و إن سرق ؟ قال : و إن زنى و إن سرق))^١ و التقدير:
 و إن زنى و إن سرق أيدخل الجنة ؟
 و استشهدوا بأبيات كثيرة من الشعر منها قول ابن أبي ربيعة^٢ : [من الخفيف]
 ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً عدد النجم و الحصى و التراب
 و قول الأسود بن يعفر^٣ : [من الطويل]
 لعمرك ما أدري و إن كنت دارياً شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر ؟
 و قول الكميت^٤ : [من الطويل]
 طربت و ما شوقاً إلى البيض أطرب و لا لعباً مني ، و ذو الشيب يلعب ؟
 و قول عمران بن حطان^٥ : [من الطويل]
 فأصبحت فيهم أماناً لا كمعشر أتوني فقالوا : من ربيعة أو مضر ؟
 و الذي يراه الباحث في هذه المسألة موافقة القول الأخير و هو ما يراه الأخفش من
 إجازة حذفها بشرط وجود دليل على المحذوف أو قرينة سياقية^٦ أو نبر أو تنغيم ، أو حتى
 الاكتفاء بوضع علامة الاستفهام عقب الجملة دلالة على سؤال مقدر . و المسوغ لهذا الرأي
 أمور منها :

- ١ . كثرة المنقول و المسموع من شواهد ما يجوز القياس عليه .
- ٢ . خرّج عدد من العلماء و النحاة جملة من آيات الذكر الحكيم على حذف همزة
 الاستفهام .
- ٣ . أن الهمزة تختص بأحكام لا يشاركها فيها غيرها كونها أصل أدوات الاستفهام .
- ٤ . أن الحذف أمر سائغ في أبواب النحو إذا وجد ما يدل عليه .
- ٥ . أنه إذا جاز حذفها في التوبيخ^٧ فإن حذفها في التقرير أولى .
- ٦ . أن الظواهر الصوتية (كالنبر و التنغيم) تسوغ حذفها و تعد دليلاً للسامع على
 تقديرها ، و عدم إدخال مثل هذه الظواهر على بنية اللغة لا يعد لنا عذراً على منع
 حذفها .

^١ ينظر (صحيح البخاري) ٣٧٧/١ رقم الحديث (١٢٣٧) كتاب الجنائز ، باب في الجنائز و من كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، و
 (صحيح مسلم) كتاب الإيمان ، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً ٩٤/١ ، و (شواهد التوضيح و التصحيح) ص ٨٩/
^٢ ديوانه ص/ ٤٣١ دار الأندلس تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد
^٣ له في (شرح شواهد المغني) ١٢٨/١ / ١ الشاهد/ ٥١
^٤ من قصيدة له يمدح فيها آل بيت الرسول ﷺ في (شرح هاشميات الكميت) ص/ ٥١٢ قرأها و وضع حواشيتها د/ محمد نبيل
 طريقي ملحق بديوانه ط ٢٠٠٠/ ١م دار صادر .
^٥ له في (الخرائفة) ٣٤٩/ ٥ ، وبلا نسبة في (الخصائص) ٢٨١/ ٢ .
^٦ ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٢٣٧/٤
^٧ ينظر (معاني القرآن) للفراء ٣٩٤/٢

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الأول : الاستفهام

المسألة (٢) : هل (أم) حرف استفهام ؟

ترد (أم) في المباحث النحوية على نوعين : متصلة ومنفصلة^١ .

المتصلة : هي التي يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها ومشاركاً له في الحكم ، وهي التي تقع بعد همزة الاستفهام ظاهرة أو مقدره نحو : أعلي في الدار أم خالد؟ والمراد تعيين أيهما في الدار . أو تقع بعد همزة التسوية نحو قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^٢ ، وتسمى (المعادلة)^٣ لمعادلتها للهمزة في استفادة الاستفهام والتسوية ، ويليهما المفرد والجملة^٤ . والواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأن الكلام ليس على الاستفهام بل هو خبر قابل للتصديق والتكذيب^٥ ، أما التي تستحق جواباً فإتما تجاب بالتعيين ، ولا يقال (لا) ولا (نعم) .

وإذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) ، فإن كانت الهمزة للتسوية لم يجز قياساً^٦ وقد نسب ابن هشام^٧ للجوهري (ت/ ٤٠٠هـ) السهو حين قال : سواء عليّ قمت أو قعدت^٨ . أما إن كانت الهمزة للاستفهام كان الجواب بـ (نعم) أو (لا) ، فقولنا : أزيد عندك أو عمرو ؟ معناها : أحدهما عندك أولاً ؟ وإن أجبت بالتعيين صح لأنه جواب زيادة^٩ .

المنقطعة : وتسمى (المنفصلة) وهي التي تكون لقطع الكلام الأول و استئناف ما بعده ولا يليها إلا جملة^{١٠} ، وقد تكون مسبوقه بهمزة لغير استفهام نحو : ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَطِشُونَ بِهَا﴾^{١١} وقد تكون مسبوقه باستفهام بغير الهمزة نحو قوله تعالى : ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^{١٢} ، و(أم) المنقطعة تدخل على (هل) و سائر أسماء الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿أَمَّاذًا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^{١٣} ، وكقول الشاعر^{١٤} : [من البسيط]

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به ريمان أنف إذا ما ضنّ باللبين
وكقوله تعالى : ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾^{١٥} . وقد تكون المنقطعة مسبوقه بخبر محض كقولهم : إنها لأبل أم شاء ، وكقوله تعالى : ﴿أَمْ يَفُولُونَ اقْتِرَاءُ﴾^{١٦} وهذه المنقطعة لا يفارقها الإضراب لأنها على تقدير كلامين ، فالإضراب عن الأول والشروع في الثاني ، فهي لإضراب الغلط إذا كان ما قبلها لم يقع وإنما غلط القائل وتوهمه ، والاعتماد على

١ ينظر (الأشباه والنظائر) ٤ / ٧٠ - ٧٦

٢ سورة (البقرة) آية / ٦

٣ ينظر (الأشباه والنظائر) ٤ / ٧٠ - ٧٦

٤ ينظر (اللباب) ١ / ٤٢٨ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٤٣٥ ، و(معني اللبيب) ١ / ٤١١ و(الهمع) ٣ / ١٩٧

٥ ينظر (الأشباه والنظائر) ٤ / ٧٠ - ٧٦

٦ ينظر (معني اللبيب) ١ / ٤٣

٧ المرجع السابق ١ / ٤٣

٨ ينظر (الصحاح) ٢ / ١٧٣٥ مادة (سوا)

٩ ينظر (معني اللبيب) ١ / ٤٣

١٠ ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٢٤٠ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٤٣٥

١١ سورة (الأعراف) آية / ١٩٥

١٢ سورة (الرعد) آية / ١٦

١٣ سورة (النمل) آية / ٨٤

١٤ نسب لأفنون بن صريم التغلبي في (العين) ١ / ٣٣ باب العين والقاف واللام ، و(البيان والتبيين) ١ / ٩ ، و(الاسان) ١٠ / ٢٦١

١٥ مادة علق ، و(جمهرة اللغة) ١ / ١٤٣ ، و(المخصص) ٢ / ٥٩ ، و(تهذيب اللغة) ١ / ٦٧ (مادة علق)

١٦ سورة (النمل) آية / ٦٣

١٧ سورة (يونس) آية / ٣٨ ، (هود) / ١٣ ، ٣٥ ، و(السجدة) / ٣

الثاني نحو: إنها لأبل أم شاء^١، أو يكون الإضراب انتقالياً أي الانتقال من الكلام الأول إلى الآخر مع صحة وقوع الاثنين نحو قوله: «أم يقولون اقرأ»^٢.

وقد اختلف النحاة في وظيفتها النحوية على عدة أقوال:

الأول: أنها لا تكون إلا استفهاماً، وهو قول أبي عبيدة^٣ إذ أنكر أنها حرف عطف وقال: ليست عاطفة بل بمعنى همزة الاستفهام، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة نحو: أضربت زيداً أم قتلته؟ ونحو: بكر في الدار أم خالد؟ أي: أخالذ فيها؟ فيصير على مذهبه استفهاماً^٤، وتبعه محمد بن مسعود الغزني^٥ وذكر المرادي^٦ أن المغاربة يقولون ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة.

الثاني: أنها حرف عطف فقط ونسب للكسائي وهشام^٧ مثل (بل) كقولك: أقام زيد أم عمرو؟ معناه: بل قام عمرو. وقولك: هل قام زيد أم عمرو؟ معناه: بل هل قام عمرو؟

الثالث: أنها حرف عطف و استفهام ونسب للكوفيين^٨ واختاره الفراء^٩ وابن جني^{١٠} والهروي^{١١} والجوهري^{١٢} والزمخشري^{١٣} والعكبري^{١٤} وابن الحاجب إذ قال: ((معطوف و معطوف عليه من غير تعيين، وهو في (أو) و(أما) ظاهر..أما في (أم) فاتك إذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ فأنت عالم بأن أحدهما عنده، ولكنك لا تعلم تعيينه، فقد تضمن كلامك إثبات الحكم لواحد منهما من غير تعيين..))^{١٥}، و السلسيلي^{١٦} وصححه الزبيدي^{١٧}، واختاره المالقي^{١٨} وابن عصفور^{١٩} في المتصلة، ورجحه ابن هشام^{٢٠}.

الرابع: أنها حرف استفهام يفيد الإضراب وهو مذهب البصريين^{٢١} وظاهر كلام سيبويه إذ قال: ((أما أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً، ويقع الكلام في الاستفهام على وجهين: على معنى (أيهما وأيهم)، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً عن الأول))^{٢٢}، وتكون بمعنى (بل) والهمزة جميعاً واختاره ابن بابشاذ^{٢٣} وابن الشجري^{٢٤}

^١ ينظر (الكتاب) ١٧٢/٣

^٢ سورة (يونس) آية / ٣٨ ، (هود) / ١٣ ، ٣٥ ، و(السجدة) / ٣

^٣ ينظر (مجاز القرآن) صنعة / أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ت/٢١٠ هـ - ٣١ / ١ عارضه بأصوله وعلق عليه / محمدفؤاد

سزكين مؤسسة الرسالة - بيروت ط٢ / ١٤٠١ - ١٩٨١ م. و (مغني اللبيب) ٤٥ / ١ ، و(الهمع) ١٩٦/٣ ، ٢٠١

^٤ ينظر (الجنى الداني) ص / ٢٠٥

^٥ ينظر (الهمع) ١٩٦/٣

^٦ ينظر (الجنى الداني) ص / ٢٠٦

^٧ ينظر (الهمع) ٢٠٠/٣

^٨ ينظر (انتلاف النصر) ص / ١٥٧ المسألة / ٢٤ قسم الحروف

^٩ ينظر (معاني القرآن) للفراء ٧١/١

^{١٠} ينظر (اللمع) ص / ١٥١ - ١٥٣

^{١١} ينظر (الأزهيّة) ص / ١٢٤

^{١٢} ينظر (الصاح) ١٣٨٥ / ٢ مادة (أمم)

^{١٣} ينظر (المفصل) ص / ٣٩١

^{١٤} ينظر (اللباب) ٤٢٨/١

^{١٥} الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وينظر (الأمالي النحوية) لابن الحاجب ٤ / ٥٥ الأملية / ٧٧

^{١٦} ينظر (شفاء العليل) ٢ / ٧٨٥ - ٧٨٦

^{١٧} ينظر (انتلاف النصر) ص / ١٥٧

^{١٨} ينظر (رصف المبانى) ص / ١٧٨

^{١٩} ينظر (الشرح الكبير) ٢٤٠/١

^{٢٠} ينظر (مغني اللبيب) ٤٥ / ١ - ٤٦ ، (انتلاف النصر) ص / ١٥٧

^{٢١} (انتلاف النصر) ص / ١٥٧

^{٢٢} الكتاب ١٦٩ / ٣ ، وينظر ١٨٩ / ٣

^{٢٣} ينظر (انتلاف النصر) ص / ١٥٧ .

ابن بابشاذ: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري، من نحوي مصر، وسمع الحديث وقرأ عليه الأدب بجامع مصر، خدم في ديوان الإنشاء، ثم قدم بغداد للتجارة فأخذ عن علمائها ثم رجع إلى مصر وبها توفي سنة ٤٦٩ هـ. له (شرح جمل الزجاجي) و(شرح المقدمة المحسبة) و(شرح النخبة) وغيرها.

^{٢٤} المرجع السابق ص / ١٥٧ ، و(مغني اللبيب) ٤٥ / ١ .

ابن الشجري: أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسيني البغدادي، عالم بأشعار العرب وأيامها وأحوالها، أقرأ النحو سبعين سنة ببغداد، وبها توفي سنة ٥٤٢ هـ. له (الأمالي الشجرية) و(شرح التصريف الملوكي لابن جني) و(شرح اللمع لابن جني).

والزرکشي^١ ، وأخذ به الخوارزمي إذ قال : ((المتصلة هي الكائنة بمعنى أيهما ، والمنقطعة هي المترجمة (بيل) وهمزة الاستفهام))^٢ وقد ذكرنا في مسألة ماضية^٣ أنه لا يعد (بل) من حروف العطف ، وابن يعيش إذ قال : ((وحروفه [يعني الاستفهام] ثلاثة : همزة وهل وأم ..))^٤ . واحتجوا بأنه لا تشارك الهمزة في الأصالة عندهم سوى (أم) ولذلك امتنع في (أم) أن تدخل على الهمزة ، وجاز دخولها على بقية أدوات الاستفهام ، يقول سيبويه في باب تبيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف : ((تقول : أم من تقول؟ أم هل تقول؟ ولا تقول : أم أتقول؟ وذلك لأن (أم) بمنزلة (الألف) وليست (من) و(أي) و(متى) و(ما) و(متى) بمنزلة (الألف) ، وإنما هي أسماء بمنزلة (هذا) و(ذاك) إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هاهنا))^٥ ، أي أن بقية أدوات الاستفهام قد تضمنت معنى همزة الاستفهام فحملت عليها واستعملت استعمالها، وإن معنى الاستفهام عارض فيها استفاد من همزة مقدرة معها

والذي يرجحه الباحث أن الهمزة و(هل) هما حرفا الاستفهام على الصحيح ، على الرغم من أن (هل) قد منعت بعض ما يجوز في الهمزة ، وأما ما قاله بعض النحاة أنها تستعمل بمعنى (قد) أو بمعنى أداة النفي ، فإنما هي معان استفادة من سياق الاستفهام بها عند خروجه عن حقيقته ، وهذا قول الخليل في (العين) : ((لأن (هل) حرف استفهام وكذلك الألف ، ولا يستفهم بحرفي استفهام))^٦ . وأما (أم) فهي عاطفة في أكثر صورها وينبغي حمل المنقطعة على الأصل قياساً على الأكثرية ، مع تضمنها الإضراب قياساً على الاستئناف في العطف والإضراب في (بل) .

^١ ينظر (البرهان في علوم القرآن) للزرکشي ٣٦١ / ٢ .

^٢ التخمير ٧٩ / ٤ - ٨٠ .

^٣ ينظر في الرسالة الفصل الرابع : المسألة (١٥) : العطف بـ (بل) .

^٤ شرح المفصل ابن يعيش ١٥٠ / ٨ .

^٥ الكتاب ١٨٩ / ٣ .

^٦ العين للخليل ص / ١٠١٦ .

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الثاني : الشرط

المسألة (٣) : دلالة الشرط على الماضي

أدوات الشرط تدخل على جملتين تعلق إحداهما بالآخر و تربط كل واحدة بصاحبها حتى لا تنفرد إحداهما عن الأخرى فتسمى الأولى شرطاً ، و الثانية جزاءً و جواباً ، و لذلك أربع حالات^١ : أن يكون الفعلان مضارعين كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾^٢ . أو يكونا ماضيين نحو : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾^٣ . أو يكون الشرط ماضياً و الجواب مضارعاً نحو : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّا لَهَا لُؤُفًا لِلْإِنْسَانِ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾^٤ . أو الشرط مضارعاً و الجواب ماضياً و هو قليل^٥ و قبيح^٦ و خاص بالشعر^٧ كقول الشاعر^٨ : [من الخفيف]

من يكدني بسبي كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد

ذهب جمهور النحاة^٩ إلى أن الشرط يفيد الاستقبال و إن كان الفعل ماضياً ؛ لأن أدوات الشرط تقلب الماضي إلى مستقبل نحو : إن أكرمتني أكرمتك ، و إن أسلمت لم تدخل النار فهو شرط قصد به الاستقبال لأن (إن) تقلب معنى الماضي مستقبلاً ، سواء كان بلفظ الماضي أم بمعناه^{١٠} . و أدوات الشرط تفيد تعليق فعل بفعل ، و التعليق إما يكون في المستقبل و لهذا كان الماضي عوض عن المستقبل في الشرط و جوابه^{١١} . و جمهور النحاة يؤولون ما دلّ ظاهره على الماضي كما فعل ابن الحاجب^{١٢} فقوله : إن تكرمني اليوم فقد أكرمتك أمس ، معناه : إن تكرمني فسببه إكرامي لك أمس ، على معنى تحقق ذلك ، لأن الجزاء في المعنى إنما يكون في الاستقبال فالماضي مقصود ليس إلا و الجزاء على التأويل المتقدم .

وذهب طائفة من النحاة إلى أن الشرط يمكن أن يدل على الماضي ، و ذلك إذا كان بلفظ (كان) بعدها فعل ماض ، و نسب هذا للمبرد^{١٣} أن لـ (كان) حكماً مع (إن) ليس لغيرها من الأفعال الناقصة ، و زعم أن لقوة (كان) أن (إن) الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال بل تكون على معناه في الماضي ، و وافقه الزركشي^{١٤} و العكبري^{١٥} و الخوارزمي^{١٦} و استحسنته ابن يعيش إذ قال : ((و أحسن ذلك أن يكون الشرط بـ (كان) لقوة (كان) في باب المجازة))^{١٧} و ابن مالك^{١٨} و الرضي^{١٩} و السمين الحلبي^{٢٠} و رجحه أحد المعاصرين^{٢١} .

^١ ينظر (حاشية الخضري) ٢٧٩/٢

^٢ سورة (البقرة) آية ٢٨٤/

^٣ سورة (الإسراء) آية ٨/

^٤ ذكر لي أستاذي المشرف د/ عبد المنعم أحمد صالح التكريتي أن الجملة الشرطية التي يكون فيها الشرط ماضياً و الجواب مضارعاً هي الأقل في القرآن وفق دراسة إحصائية أجراها بنفسه .

^٥ سورة (هود) آية ١٥/

^٦ ينظر (حاشية الخضري) ٢٨٠/٢

^٧ ينظر (التخمير) ١٤٥/٤

^٨ ينظر (خزانة الأدب) ٧٩/٩

^٩ نسب لأبي زيد الطائي النصراني في (الخزانة) ٧٩/٩

^{١٠} ينظر (الكتاب) ٦٨٣/ ، و (المقتضب) ٥٠/٢ ، و (الأصول) ١٩١/٢ ، و (المفصل) ٤١٦/ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١٥٦/٨ ، و (شرح الكافية للرضي) ١١٩/٤ ، و (التهذيب الوسيط) ص/ ٢٦٩ ، و (مغنى اللبيب) ٢٨٠/١

^{١١} ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢٤٨/٢ - ٢٤٩ ، و (شرح المقدمة الكافية) ١٠٠١/٣

^{١٢} ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢٥١/٢

^{١٣} المرجع السابق ٢٥٣/٢

^{١٤} ينظر (الأصول) ١٩٠/٢ ، و (البرهان) للزركشي ٣٧١/٢ ، و (ارتشاف الضرب) ٥٦٣/٢ ، و (شفاء العليل) ٩٦٧/٣ ، و (شرح الكافية للرضي) ١٢١/٤ ، و (حاشية الصبان) ١٦/٤

^{١٥} (البرهان) للزركشي ٣٧٢/٢

^{١٦} ينظر (التبيان) ٣٩/١

^{١٧} ينظر (التخمير) ١٤٤/٤

^{١٨} شرح المفصل ابن يعيش ١٥٧/٨

و احتج هؤلاء بآيات من كتاب الله كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^٥ ، و قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ نَّبْرٍ فَكَذَّبْتَ﴾^٦ ، و قال عز وجل: ﴿وَإِنْ يُكذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ رُسُلًا مِّن قَبْلِكُمْ﴾^٧ . و بقول الفرزدق^٨: [من الطويل]

أَتَغْضَبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حَزْتًا جَهَارًا وَ لَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ
و ذهب المرادي^٩ و ابن هشام في بعض مواضع في المعنى^{١٠} إلى أن (إذا) تجيء للماضي في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا لَدَقُّوا إِلَيْهَا﴾^{١١} . و جمهور النحاة يؤولون^{١٢} تلك النصوص و الشواهد على تقدير: إن ثبت أي كنت قلته ، أو إن ثبت في المستقبل أي كنت قلته في الماضي فإنا أعلم أنك علمته^{١٣} أو بإضمار (يكن) يعد (إن) أو على التبيين ، فالتقدير في قوله (إن كان قميصه) و ما مثلها إن يكن قميصه ، أو إن يتبين كون قميصه و رجحه د/ عباس حسن^{١٤} .

و النحاة المجيزون^{١٥} يقولون إن هذه التقديرات تأول بعيد و متكلف و لا يحتاج إليها ، فكيف يقول عيسى لربه: إن يثبت في المستقبل و هو من خطاب الله عز وجل ، و هل الله جاهل ذلك وقت الخطاب حتى يثبت له في المستقبل^{١٦} .

والذي يراه الباحث أن الشرط يمكن أن يدل على الماضي في حالات خاصة منها :

- ١ . إذا كان الشرط قد صدر بـ (كان) واقترن الجواب بـ (قد) نحو: إن كنت فعلت ذلك فقد أحسنت . و ذلك لقوة (كان) في دلالتها على معنى الزمن الماضي ، وتأكيده بدخول (قد) على الجزاء التي تفيد تحقق وقوع الفعل .
- ٢ . وجود قرينة لفظية تصرف دلالة الشرط إلى الماضي نحو: إن أكرمتي أمس فقد أكرمتك قبلاً .

^١ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٥٩٥ - ١٥٩٦

^٢ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٣/ ٢٧١ ، ٤/ ١١٩

^٣ ينظر (الدر المصون) ٣/ ٤٠٤

^٤ ينظر (معاني النحو) فاضل السامرائي ٤/ ٦٤

^٥ سورة (المائدة) آية ١١٦

^٦ سورة (يوسف) آية ٢٧

^٧ سورة (فاطر) آية ٤

^٨ في (ديوانه) ٢/ ٣٨٢ برواية: جهاراً ولم تغضب ليوم ابن حازم

^٩ ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٧١

^{١٠} ينظر (مغنى اللبيب) ١/ ٩٥

^{١١} سورة (الجمعة) آية ١١

^{١٢} ينظر (التبيان) ١/ ٣٩ ، و (شرح الكافية للرضي) ٤/ ١٢٠ ، و (حاشية الصبان) ٤/ ١٦

^{١٣} ينظر (مغنى اللبيب) ١/ ٢٨٠

^{١٤} ينظر (النحو الوافي) ٤/ ٤٤٤ ، ٤/ ٤٧١

^{١٥} ينظر (شرح الكافية للرضي) ٤/ ١٢٠ ، و (البرهان) ٢/ ٣٧٢

^{١٦} ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٤/ ٦٤

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الثاني : الشرط

المسألة (٤) : تقدم الجواب على الشرط

اختلف النحاة في جواز تقديم جواب الشرط على الشرط وفي المسألة قولان :
أحدهما : المنع فلا يتقدم جواب الشرط بحال على الشرط عند البصريين^١، و هو قول كثير
من النحاة منهم ابن الأنباري^٢ و الزمخشري^٣ و ابن عصفور^٤ و اختاره ابن يعيش إذ قال :
(و لا يتقدم الجزاء على أداته فلا تقول : أتك إن أتيتني ، و أحسن إليك إن أكرمتني بالجزم
على الجواب .. و مثله : أنت طالق إن دخلت الدار ، و أنا ظالم إن فعلت ، و لم يكن ما تقدم
جواباً و إنما هو كلام مستقل عقب الشرط ... و الجواب محذوف)^٥ وقال ابن الحاجب : ((
لو كان هو الجواب لوجب دخول الفاء من طريق أولى على الجزاء ... و كان يجب جزمه
إذا كان مما يقبل الجزم كقولك : تكرمني إن أكرمك ، فوجب الرفع دليل على أنه ليس
بالجزاء (...))^٦ . و احتجوا بأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط و لكونه متسبباً عنه ، و لا
ينعدم المسبب عن السبب ، كما لا يتقدم المعلول على العلة ، و إنما يتقدم ما يشبه الجواب ،
لأنه في الحقيقة دليل ، و الدليل يقدم على المدلول .
والآخر : أجاز الكوفيون^٧ و بعض البصريين^٨ إن كان فعل الشرط ماضياً تقدم الجزاء و
نسب لأبي زيد و الأخفش^٩ و المبرد^{١٠} و الزركشي^{١١} ، و هو ظاهر كلام الخوارزمي إذ قال
: ((اعلم أن الجواب إذا تقدم حرف الشرط فاته لا يعمل فيه وإن كان مضارعاً .. و الأحسن
إذا تقدم الجواب أن يكون ما بعد (إن) فعلاً ماضياً ليتجاوب الجواب و الشرط في إبانتهما
على حرف الشرط و امتناعهما عن الأفعال المتوجهة إليهما من حرف الشرط))^{١٢} .
و احتج هؤلاء بأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط و حقه أن يكون مرفوعاً
إلا أنه لما أخر انجزم لجواره الجواب كقول جرير بن عبد الله البجلي^{١٣} : [من الرجز]

يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك - إن يصرع أخوك - تصرع

و كقول الشاعر : [من الطويل]

فلم أرقه إن ينج منها و إن يمت فطعة لاغس و لا بمعمر

و رد المانعون قول المجيزين بما يأتي :

١ . أن يكون الشرط له الصدارة كالاستفهام^{١٤} و لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله
فكذلك الشرط^{١٥} .

١ ينظر (الإنصاف) ٦٢٧/٢ المسألة ٨٧/، و (شفاء العليل) ٩٦١/٣

٢ ينظر (الإنصاف) ٦٢٧/٢

٣ ينظر (المفصل) ص/٤١٩

٤ ينظر (المقرب) ص/٣٥٣

٥ شرح المفصل ابن يعيش ٧/٩

٦ الإيضاح ابن الحاجب ٢/٢٥٦ - ٢٥٧

٧ ينظر (الإنصاف) ٦٢٣/٢، و (ارتشاف الضرب) ٥٥٨/٢، (شفاء العليل) ٦٩١/٣

٨ ينظر (ارتشاف الضرب) ٥٥٨/٢

٩ المرجع السابق ٥٥٨/٢

١٠ المرجع السابق ٥٥٨/٢

١١ ينظر (البرهان) ٣٨١/٢

١٢ التخمير ١٤٦/٤

١٣ له في (شرح شواهد المغني) ٨٩٧/٢ الشاهد ٧٧٠

١٤ ينظر (الكتاب) ١٣٢/١، ١٣٥

١٥ ينظر : المرجع السابق ١٢٣/١، ١٣٥، و (شفاء العليل) ٩٦٠/٣

- ٢ . أن مرتبة الجزاء تأتي بعد مرتبة الشرط، لأن الشرط سبب للجزاء و الجزاء مسبب عنه و لا يتقدم المسبب على السبب^١ .
- ٣ . أن حذف جواب الشرط للعلم به أو كان في الكلام ما يدل عليه كثير في كلامهم ، و شواهد أكثر من أن تحصى^٢ .
- ٤ . أنه إن تقدم الجواب فهو ضرورة شعرية و لا يكون حينئذ إلا مرفوعاً^٣ .

ولا يرى الباحث سبباً مقنعاً يسوغ تقدم الجواب على الشرط ؛ لأن هذا يخالف الأسلوب الشرطي ، فالجزاء مترتب على الشرط والشرط سبب للجزاء ، فهما كالسبب والنتيجة ، فتحقق الشرط يثمر عنه تحقق الجزاء ؛ ولذا كانت مرتبة الجزاء بعده لكونه متسبباً عنه ، فلا حمل بغير ملامسة ، وان تقدم ما يشبه الجواب فهو كلام مستقل والجواب محذوف يدل عليه ما تقدم .

^١ ينظر (الإنصاف) ٦٢٧/٢

^٢ ينظر (الكتاب) ١٠٣/٣ ، و (الإنصاف) ٦٣٢/٢

^٣ ينظر (الكتاب) ٦٦/٣ ، ٦٨ ، ٧٠

الفصل الخامس : الأساليب النحوية
المبحث الثاني : الشرط
المسألة (٥) : العامل في (إذا) الشرطية

يرى جمهور النحاة^١ أنه يجوز أن يجازى بـ (إذا) فتقول : إذا أكرمتني أكرمتك ، ولكن الجزءاء بها سواء اتصلت بها (ما) أم لم تتصل بها ضعيف^٢ أو قليل^٣ ، وقد علل المبرد^٤ لذلك بأن الذي منع أن يجازى بها أنها مؤقتة وحروف الجزءاء مبهمة ، فإذا اضطر الشاعر جاز أن يجازى بها لمضارعها حروف الجزءاء ، لأنها داخلة على الفعل والجواب .
ويكاد يجمع جمهور^٥ النحويين على أن (إذا) إذا استعملت أداة شرط فإنها من الأسماء الملازمة للإضافة لشرطها . ثم اختلفوا فيما تضاف إليه ، فظاهر كلام سيبويه^٦ أنه يجوز إضافتها إلى الجملة الفعلية والاسمية ، ولكن إضافتها إلى الفعلية أكثر . ويرى المبرد^٧ أنه لا يجوز إضافتها إلا إلى الجملة الفعلية ، وينسب هذا إلى البصريين^٨ . أما الكوفيون^٩ فقد أجازوا إضافتها إلى الجملة الاسمية وتبعهم الأخفش^{١٠} وابن جني^{١١} وابن الحاجب^{١٢} وابن مالك^{١٣} . وعند الفريقين العامل فيها الجواب ؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف . ونسب هذا إلى الجمهور^{١٤} . وممن صرح بأن العامل فيها الجواب أبو البقاء العكبري^{١٥} وهو ما يفهم من ظاهر قول الخوارزمي : ((والوجه أن (إذا) قد انسلخ عن معنى الاستقبال ، وصار للوقت المجرد ، ونحوه : آتيك إذا احمرّ البسر ، لأن معناه : آتيك وقت احمرار البسر ..))^{١٦} وكأنه يؤكد أن العامل هو جواب الشرط بليل تصريحه للعامل في (بينا و بينما) الشرطيتين بقوله : ((إذا كان جواب (بيننا وبينما) بدون (إذا) ... فانتصاب (بيننا) على الظرف والعامل فيه الفعل المذكور في جواب (بيننا) ،))^{١٧} واختاره الأشموني^{١٨} ورجحه د / عباس حسن^{١٩} .

وقيل العامل فيه الشرط ونسبه ابن هشام^{٢٠} للمحققين ، وهو اختيار ابن الحاجب إذ قال : ((والحق أن (إذا) و (متى) سواء كون الشرط عاملاً ، وتقدير الإضافة في (إذا) لا معنى له ، وما ذكرناه من كونها لوقت معين مسلم ولكنه حاصل بذكر الفعل بعدها ..))^{٢١} وقال : ((هذه الأسماء العامل فيها شرطها وهو الصحيح ..))^{٢٢} وقال : ((والصحيح أن العامل الشرط

١ ينظر (الكتاب) ٢٣٢ / ٤ ، و (المفصل) ص / ٢٠٧ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٩٧ / ٤

٢ ينظر (شرح المقدمة الكافية) ٧٧٤ / ٢

٣ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٤٧ / ٧

٤ ينظر (المقتضب) ٥٦ - ٥٥ / ٢

٥ ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٦٩

٦ ينظر (الكتاب) ١٠٦ / ١ - ١٠٧

٧ ينظر (المقتضب) ١٧٧ / ٣ ، و (الكامل) ٣٦٤ / ١ ، وينظر (هامش المحقق / عزيمة في المقتضب) ٧٧ / ٢ - ٧٨

٨ ينظر (الأصول) ١٤٤ / ٢ ، و (شرح الكافية الشافية) ٩٤٣ / ٢ ، و (مغني اللبيب) ٩٣ / ١

٩ ينظر (الخصائص) ١٠٤ / ١ ، و (شرح الكافية الشافية) ٩٤٤ / ٢ ، و (حاشية الصبان) ٢٥٩ / ٢

١٠ ينظر (مغني اللبيب) ٩٣ / ١ ، و (حاشية الصبان) ٢٥٩ / ٢ ، و (الجنى الداني) ص / ٣٦٨

١١ ينظر (الخصائص) ١٠٤ / ١ - ١٠٥

١٢ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ٥١١

١٣ ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٦٨

١٤ ينظر (ارتشاف الضرب) ٥٤٩ / ٢ ، و (الجنى الداني) ص / ٣٦٩

١٥ ينظر (التبيان) ٢٩ / ١ ، ٣٤ / ١ ، ٣٧٢ / ١

١٦ التخمير ٢٥٨ / ٢

١٧ المرجع السابق ٢٧٩ / ٢

١٨ ينظر (حاشية الصبان) ٢٥٨ / ٢

١٩ ينظر (النحو الوافي) د / عباس حسن ٤٣٩ / ٤

٢٠ ينظر (مغني اللبيب) ٩٦ / ١

٢١ الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٥١٣

٢٢ المرجع السابق ٣٥ / ٢

فيهما جميعاً^١) ، وفصل الرضي^٢ القول في هذه المسألة ، واختار أبو حيان^٣ أن العامل هو فعل الشرط لا جوابه وجعله هو المنصور في العربية^٤ .

ورد ابن الحاجب^٥ قول الأولين بأنهم توهموا الإضافة في (إذا) وهذا غير صحيح لأنه يلزم من تعيين شرطها إضافتها إليه وضرورة أن يكون واقعاً موجوداً لا أن يكون مضافاً إليه ، لأنه لو كان مضافاً لتعين الجزاء للعمل في (إذا) ، ولو تعين ذلك وجب أن يكون الأسلوب جملة واحدة وقد ثبت أنهما جملتان .

ويرى الباحث أن الخلاف في هذه المسألة ينحصر في مفهوم (الإضافة) . فمن يرى أن الجزاء هو العامل في (إذا) يقدر دلالتها بالحين ويضيفها إلى الشرط إضافة محضة بعد أن يؤوله بالمصدر ، ففي قولهم : إذا ظهر الماء بطل التيمم ، يكون التقدير : يبطل التيمم حين ظهور الماء ، وهكذا بقية الأمثلة .

ومن يرى أن الشرط هو العامل يذكر أن أسلوب الشرط جملتين متلازمتين ارتبطت إحداهما بالأخرى لفظاً وتلازمتا معنى ، وتلك وظيفة الشرط ، وهو الصحيح ؛ لأن تأويل جملة الشرط بالمصدر وإضافة (إذا) إليها مبني على الوهم الذي لا دليل عليه ، ولا يحوي الأسلوب ما يجيز هذه الإضافة ، فـ (إذا) ليست من الأدوات المصدرية ، ولا تسبك ما بعدها بمصدر . ولذا فالإضافة هنا مرادٌ بها — كما قال ابن الحاجب — ضرورة أن يكون الشرط واقعاً موجوداً لا أن يكون مضافاً إليه . وهو اختيار الباحث ، وسنفضل الحديث في المسألة التي بعدها^٦ .

^١ الأملية النحوية ابن الحاجب ٤ / ١٣٩ / الأملية / ١٩١

^٢ ينظر (شرح الكافية) الرضي ٣ / ٢٧٤ — ٢٧٥

^٣ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٦٤ ، و(البحر المحيط) ١ / ١٠٥

^٤ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٤٩

^٥ ينظر (الأمالي النحوية) ابن الحاجب ٤ / ١٣٩ / الأملية / ١٩١

^٦ ينظر في الرسالة : الفصل الخامس / المسئلة (٦) : أين الخبر إذا كان اسم الشرط مبتدأ ؟

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الثاني : الشرط

المسألة (٦) : أين الخبر إذا كان اسم الشرط مبتدأ ؟

كثيراً ما تعرب أسماء الشرط كإعراب أسماء الاستفهام عند النحاة^١ ، فإن كان الفعل بعد اسم الشرط لازماً أعرب الاسم مبتدأ نحو : من يذكر ينجح ، وإن كان الفعل متعدياً ولم يستوف مفعوله فهو مفعول به نحو : من تضرب أضرب ، وإن استوفى مفعوله أعرب الاسم مبتدأ ، ما لم يدل على الظرفية ، فإن دلّ كان في موضع نصب على الظرفية نحو : متى تقم أقم ، وإن كان الاسم فيه دلالة المصدر فهو مفعول مطلق نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّ مَقْلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾^٢ ، وإن دخل عليه حرف جرّ فهو في محل جرّ^٣ .

واختلف النحاة في جملة الخبر إذا كان اسم الشرط مبتدأ على أربعة أقوال :

الأول : إن الخبر هو جملة الشرط فقط ، واختاره العكبري^٤ وابن الحاجب إذ قال : ((وأما أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأ كقولك : من يكرمني أكرمه ، وأشباهه ، فقد قيل : الخبر الجملة التي هي الجزاء ، وقال قوم مبتدأ لا خبر له ، والصحيح أن الخبر الجملة التي هي الشرط))^٥ وصححه ابن هشام^٦ واختاره السمين الحلبي^٧ والصبان^٨ والشيخ الغلاييني^٩ . واحتج هؤلاء بأمور منها :

- ١ . أن جملة الجزاء تدخلها الفاء ، وخبر المبتدأ يمتنع منه ذلك^{١٠} .
 - ٢ . أنه يلزم عود الضمير من فعل الشرط على اسم الشرط نحو : من يقيم أقم ، ولا يلزم ذلك في الجواب نحو : من يقيم أكرم زيداً ، فليس في (أكرم زيداً) ضمير يعود على (من) ولو كان خبراً للزمه الضمير .
 - ٣ . أنه اسم باشر جملة ليست صلة له ، فوجب أن تكون خبراً قياساً على الاستفهام في نحو : العاقل من يكرمني ؟ فالمتفق على أنها خبر لـ (من)^{١١} .
 - ٤ . إن من يرى أن الفائدة إنما تتم بالجواب لأنه محط الفائدة لا يسلم به ، لأن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية ، لأن (من) اسم للشخص العاقل وضمنت معنى الشرط^{١٢} .
- الثاني : إن الخبر هو جملة الجزاء فقط ، وهو ظاهر كلام ابن السراج^{١٣} ومكي القيسي^{١٤} ، وما يفهم من قول ابن يعيش : ((لو قلت : إن تأتني ، وسكت ، لا يكون كلاماً حتى تأتي بالجملة الأخرى ، فهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر ، ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر ، فالجملة الأولى كالمبتدأ والجملة الثانية كالخبر))^{١٥} وأخذ به أبو حيان الأندلسي^{١٦} .

١ ينظر (المقتضب) ٧٥/٢ ، و(ارتشاف الضرب) ٥٦٤/٢ ، و(شرح الكافية) للرضي ٢٠٥/١ ، و(حاشية الصبان) ١١/٤
٢ سورة(الشعراء) آية / ٢٢٧
٣ ينظر (الشرح الكبير) ٢٠٤ / ٢
٤ ينظر (التبيان) ٥٠ / ١
٥ الإيضاح ابن الحاجب ٢٤٧ / ٢
٦ ينظر (رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من الشرطية) لابن هشام ص / ٣٥ - ٣٦ تحقيق د / مازن المبارك دار ابن كثير - دمشق - بيروت ط ١٤٠٨ / ١ - ١٩٨٧ ، و (مغني اللبيب) ٣٢٨ / ١
٧ ينظر (الدر المصون) ٣٠٢ / ١
٨ ينظر (حاشية الصبان) ١١ / ٤
٩ ينظر (جامع الدروس العربية) ٣١٤ / ٢
١٠ ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٢٤٧ / ٢
١١ المرجع السابق ٢٤٧ / ٢
١٢ ينظر (رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من الشرطية) ص / ٣٥ - ٣٦
١٣ ينظر (الأصول) ١٥٨ / ٢
١٤ ينظر (مشكل إعراب القرآن) ١٥٣ / ١
١٥ شرح المفصل ابن يعيش ١٥٦ / ٨

واحتج هؤلاء أن الجزاء هو محط الفائدة ، فكان أحق بالخبرية من الشرط ، وأن المتكلم يقصد بذلك الإخبار بأنه يكرم من يكرمه فيكون الفعل في المعنى خيراً . وردّه ابن الحاجب^١ بأن ما يلمح في الجزاء فمثله في الشرط حاصل وعود الضمير في الإكرام الأولى أولى من جعل الواقع على المضمر .

الثالث : أن الخبر هو الشرط والجزاء معاً لصيرورتهما بسبب أداة الشرط كالجملّة الواحدة ، ذكره قوم من النحاة^٢ ولم ينسبوه ، وهو رأي الهروي (ت/ ٤١٥ هـ) وابن يعيش في قول آخر إذ قال : ((تقول : أيهم يأتيني آتاه ، وأيهم يحسن إليّ أحسن إليه ، ترفع (أي) بالابتداء ، وما بعدهما من الشرط والجزاء خبر))^٣ ، واختاره الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد (ت/ ١٣٩٣ هـ)^٤ ، وأخذ به د/ مهدي المخزومي^٥ ، ود/ عباس حسن^٦ .

الرابع : أن اسم الشرط مبتدأ لا خبر له^٧ مثل قولهم : أ قائم الزيدان ؟ وردّ بأن هذا خارج عن المعنى وقياس العربية^٨ ولا يطرد فيها ، ولا عبرة بقولهم : أ قائم الزيدان ؟ لأن اسم الفاعل بمنزلة الفعل ، كأنه قال : أيقوم الزيدان ؟ وليس هذا كذلك .

والذي نراه خلافهم في تحديد الخبر راجع إلى اختلافهم في تحديد معنى (الجملّة) ومفهومها ، فقد كان من النحويين^٩ من جعل (الكلام) و(الجملّة) مترادفين ، وقد صرح الزمخشري بذلك إذ قال : ((والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى ... ويسمى جملة))^{١٠} وعلق ابن يعيش في شرحه فقال بأنه يريد الكلام الذي تتعدّد به الفائدة^{١١} . ولكن كثيراً من النحاة^{١٢} لا يرون هذا الرأي بل يفرقون بين الكلام والجملّة ، ويعدون الكلام هو ما تتم به الفائدة ، ونسب للجمهور^{١٣} . أما الجملّة فهي مصطلح نحوي لعلاقة إنشائية بين اسمين أو اسم وفعل ، تمت الفائدة بهما أم لم تتم ، ، ولذلك فهي أعم من الكلام ، والكلام أخص منها^{١٤} إذ شرطه الإفادة بخلاف الجملّة ، ولذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلّة ، جملة القسم ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام^{١٥} . فإذا توافر شرط الإفادة في الجملّة سميت كلاماً ، وإلا فتكون إذ ذاك عبارة عن علاقة إنشائية بين كلمتين . وكثير مما لا يفيد لا تتم فائدته إلا باتصاله بغيره أو بلازمه أو بمتبوعه نحو : جاء الذي قرأ الصحيفة ، ونحو : أنا رجل أحب الخير .. وهذه الفائدة مجتناة من تركيب الجملتين معاً لتكونا كلاماً مفيداً .

¹ ينظر (ارتشاف الضرب) ٥٦٥ / ٢

² ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢٤٨ / ٢

³ ينظر (التبيان) ٥٠ / ١ ، و(شرح الكافية) للرضي ٢٠٥ / ١

⁴ ينظر (الأزهرية في علم الحروف) ص / ١٠٠

⁵ شرح الفصل ابن يعيش ٤٤ / ٧

⁶ ينظر (غدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) ٢٠٣ / ٢ إعرابه للشاهد رقم / ٢٥٥ ، و ٤ / ١٠٠ إعرابه للشاهد رقم / ٤٧٥ .

محمد محي الدين عبد الحميد : تعلم بمعهد دمياط ثم عين مدرّساً بمعهد القاهرة ، فمدرّساً بكلية اللغة العربية ، أصبح عميداً لكلية علم ، وشارك بعضويته في المجمع في لجان عديدة ، من مؤلفاته (أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية) و(تصريف الأفعال) ، ومن تحقيقاته (أوضح المسالك) لابن هشام ، و(شرح ابن عقيل) ، توفي سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

⁷ ينظر (النحو العربي - نقد وتوجيه) ص / ٥٦ - ٥٧

⁸ ينظر (النحو الوافي) ٤٤٥ / ٤

⁹ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢٤٧ / ٢ ، و(شرح الكافية) للرضي ٢٠٥ / ١

¹⁰ ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢٤٧ / ٢

¹¹ ينظر (المسائل العسكرية) ص / ٤١

¹² المفصل ص / ٣٣

¹³ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٢٠ / ١

¹⁴ ينظر (مسائل خلافة في النحو) ص / ٣١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢٠ / ١ - ٢١ ، و(مغني اللبيب) ٣٧٤ / ٢ ، و(

أوضح المسالك) ١٢ / ١ - ١٣ ، و(شرح ابن عقيل) ٢٠ / ١

¹⁵ ينظر (مسائل خلافة في النحو) ص / ٣١

¹⁶ ينظر (الكليات) ص / ٣٤١

¹⁷ ينظر (مغني اللبيب) ٣٧٤ / ٢

إن قول من يرى أن جملة الشرط والجواب هما الخبر ، فيه تناقض عجيب كونه يجعل من الجملتين جملة واحدة ، وقد اصطلح الجمهور على أن الجملة مكونة من ركني الإسناد المسند والمسند إليه . وقد تبنى هذا الرأي د / مهدي المخزومي إذ قال : ((ينبغي أن يعالج الشرط على أنه جملة واحدة لا جملتان ، فليست جملة الشرط بجزأيهما إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها . أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة وتعبر لا يقبل الانشطار))^١ .

وقف قدماء النحاة عند أبسط صورة من صور تركيب الكلمات فأطلقوا عليه لفظ (الجملة) وعرفوها بأنها تركيب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى ، وقد كان أسلوب الشرط أول المواضع بحديثهم عن الجملة المركبة من جملتين لا جملة واحدة منهم سيبويه^٢ وابن السراج^٣ وابن جنى^٤ وحسبنا أن الزمخشري نفسه - وهو الذي جعل الكلام مرادفاً للجملة - جعل للشرط جملتين كسائر النحاة^٥ ، ولا أظن أحداً من النحاة تحدث عن جملة مركبة بل جعلوا الكلام هو المركب وعادوا به تحليلاً وتبسيطاً إلى جملة صغرى وجملة كبرى ، وجملة ذات وجه وجملة ذات وجهين^٦ .

والذين جعلوا الشرط والجواب معاً هما الخبر ، لم يذهبوا هذا المذهب ويقولوا هذا القول إلا أنهم رأوا الشرط وحده لا يتم المعنى^٧ فشدوا إليه الجواب ، مع أن الشرط جملة مستقلة قائمة بنفسها والجواب كذلك ولولا أداة الشرط لما كانتا متلازمتين ، وتلازمهما هو كتلازم المبتدأ والخبر ، وكتلازم الموصول وصلته وهو تلازم معنوي لا يقتضي التلازم في الإعراب

وأما القول الثاني وهو أن جملة الجواب وحدها هي الخبر فحجتهم أن (الجملة) وحدة لغوية وتركيب مفيد ، ولما كان جواب الشرط هو الذي يتم معناه كان هو الخبر . وقد وضحا أن من النحاة من فرقوا بين (الكلام) و (الجملة) فجعلوا الكلام هو المفيد وليست الجملة ، فهناك جمل الصلات والصفات والقسم وكذلك جملة الشرط التي تحتاج إلى جواب كاحتياج الاسم الموصول إلى صلته ، والموصوف إلى صفتهم ، والقسم إلى جوابه ، وهو - أي الشرط - من الأساليب اللغوية القائمة على التلازم بين شئين^٨ فارتبطت الجملتان إحداها بالأخرى لفظاً وتلازمتا معاً وتلك هي وظيفة الشرط ، فدخوله على الجملتين لا يخلخل العلاقة الإسنادية في كل منهما بل يبقئها ولكنه يجعل حصول الثانية متوقفاً على حصول الأولى ؛ لأن أسلوب الشرط يقتضي أصلاً ذكر جملة ثانية تتم معناه .

وبهذا يتضح إلى أن الباحث يميل إلى من يقول إن جملة الشرط وحدها هي الخبر للمبتدأ الذي هو اسم الشرط للأمور الآتية :

- ١ . لا تنازع عليها بين عاملي الجزم والرفع شأن جملة الجواب إذا اقترنت بالفاء ، وإنما هي في حالة واحدة من ثلاث حالات مطردة : أما أنها لا محل لها من الإعراب إذا كانت الأداة حرفاً ، أو أنها في محل جر بالإضافة إذا كان اسم الشرط ظرفاً ، أو في محل رفع على الخبرية إذا كان اسم الشرط مبتدأ .
- ٢ . أن الجملة تبقى في إطار ما اصطلح عليه الجمهور من كونها ركة من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى .

^١ النحو العربي - نقد وتوجيه ص/ ٥٦ - ٥٧

^٢ ينظر (الكتاب) ٦٢ / ٣

^٣ ينظر (الأصول) ٤٣ / ١ ، ١٥٨ / ٢

^٤ ينظر (الخصائص) ١٧٨ / ٣

^٥ ينظر (المفصل) ص / ٤١٦

^٦ ينظر (مغني اللبيب) ٢ /

^٧ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١٥٦ / ٨

^٨ ينظر (المسائل العسكرية) ص / ٥٤ - ٥٥ ، و (رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من الشرطية) ص / ٤٨ - ٦٤

٣ . أن اسم الشرط وفعله يكونان جملة تامة الإسناد ولكنه ليست تامة المعنى ؛ لأن وظيفة الشرط أصلاً أن يجعلها متبوعة بجملة ثانية تكمل معناها . لأن الشرط من الأساليب الكلامية التي تحتاج إلى ما يتم معناه فتكتمل الفائدة ، وإذا لم يكتمل الكلام فأنى تكون الفائدة .

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الثالث : النداء و ملحقاته

المسألة (٧) : عامل النصب في المنادى

المنادى في اصطلاح النحاة هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً^١ مثل : يا أبا بكر ، و يشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه ، و ليس هناك تركيب مستقل فيه الحرف مع الاسم في كلام تام إلا في النداء^٢ . و لكن النحاة لم يسلموا بهذه الحقيقة و راحوا يحققون و يعللون الأمر نحو عامل النصب للمنادى و ظهرت هناك مذاهب :

الأول : مذهب جمهور البصريين^٣ أن المنادى منصوب بفعل أضمر إضماراً لازماً طلباً للخفة ، و أقيمت أداة النداء مقامه ، لأن الأصل في كل منادى النصب على أنه مفعول به^٤ إذا كان من قواعدهم أنه لا يعمل النصب في الأسماء إلا الأفعال ، و هو مذهب سيبويه إذ يقول : ((و مما ينتصب في غير الأمر و النهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، و النداء كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، و صار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال : يا أريد عبد الله ..))^٥ و هو قول المبرد^٦ ابن السراج^٧ و أبي علي الفارسي^٨ و الجرجاني^٩ و الزمخشري^{١٠} و ابن يعيش إذ قال : ((و الناصب له فعل مضمّر تقديره : أتادي زيداً أو أدعو زيداً أو نحو ذلك و لا يجوز إظهار ذلك لأن (يا) قد نابت عنه ...))^{١١} و ابن الحاجب إذ قال : ((فالوجه ما قاله النحويون من أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء ، و أنه كان الأصل ، أدعو زيداً و أتادي زيداً ، فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفاً و اقتصروا عليه فكان الموجب حذفه كثرة استعماله و وقوع حرف يدل عليه في محله))^{١٢} و اختاره أبو حيان الأندلسي^{١٣} و ابن هشام^{١٤} و السيوطي^{١٥} .

و احتجوا بأنه لا يعمل النصب في الأسماء إلا الأفعال و الحروف في الأصل لا تعمل في الاسم إلا إن أشبهت الفعل^{١٦} و ألمح ابن جني^{١٧} إلى فساد هذا المذهب لأنه يقرب الأسلوب من الإيشاء إلى الخبر ، و تابعه الخوارزمي بقوله ((و ما أبرد هذا المذهب بل ما أبطله ! و هذا لأنه لو كان الفعل مضمراً ها هنا لكان كلاماً يتطرق إليه التصديق و التكنيب))^{١٨} .

^١ ينظر (التعريفات) / ٢٧٩ علي بن محمد بن علي الجرجاني ت/ ٨١٦ هـ حققه و قدم له و وضع فهرسه : إبراهيم الانباري دار الكتاب العربي ط/ ١٤١٨ - ١٩٩٨ م ، و (الإيضاح) ابن الحاجب / ٢٤٩ ، و (شرح الكافية للرضي / ٣١١) ، و (الحدود في النحو) للفاكهي / ٨٠ .

^٢ ينظر (المقتصد) / ٧٥٣ - ٧٥٤ .

^٣ ينظر (التذليل و التكميل) / ٥٢/١ ، و (ارتشاف الضرب) / ١١٧/٣ ، و (الإنصاف) / ٣٢٧/١ ، و (المساعد) / ٤٨٠/٢ .

^٤ ينظر (أسرار العربية) / ٢٢٦ ، و (شرح المفصل لابن يعيش / ١٢٧) ، و (إيضاح ابن الحاجب) / ٢٤٩ ، و (شرح شذور الذهب / ٢٤١) .

^٥ الكتاب / ٢٩١/١ .

^٦ ينظر (المقتضب) / ٢٠٢/٤ .

^٧ ينظر (الأصول) / ٣٣٣/١ .

^٨ ينظر (المسائل العسكرية) / ص ٤٥ .

^٩ ينظر (المقتصد) / ٧٥٣/٢ .

^{١٠} ينظر (المفصل / ٦٧) .

^{١١} شرح المفصل ابن يعيش / ١٢٧/١ .

^{١٢} (الإيضاح) ابن الحاجب / ٢٥١ - ٢٥٢ .

^{١٣} ينظر (ارتشاف الضرب) / ١١٧/٣ و (التذليل و التكميل) / ٥٣/١ .

^{١٤} ينظر (مغني اللبيب) / ٣٧٣/٢ و (شرح شذور الذهب ص/ ٢٤١) .

^{١٥} ينظر (الهمع) / ١٧٢/١ .

^{١٦} ينظر (اللباب) / ٣٢٩/١ .

^{١٧} ينظر (الخصائص) / ١٨٦/١ .

^{١٨} التخمير / ٣٢٥/١ .

الثاني : أن العامل في المنادى ليس فعلاً مضمراً ، وإنما هو أداة النداء نفسها و ذلك لقوتها في نفسها ، و شبهها الفعل ، و سدها مسده ، و نسب هذا لسببويه^١ و للمبرد^٢ و نسب للكوفيين^٣ و للأكثرين^٤ و هو مذهب ابن جنى^٥ و ابن كيسان^٦ و اختاره الخوارزمي فقال : ((لأن حرف النداء من النواصب))^٧ و لم يستبعده الرضي^٨ .
و احتج هؤلاء بما يأتي^٩ :

١ . أن معناها هو معنى الفعل (أنادي) فهو شبه قوي لها بالفعل .
٢ . أنها تمال و الإمالة تكون في الاسم و الفعل دون الحرف فلما جازت فيها دل على أنها قامت مقام الفعل^{١٠} .

٣ . أنه يتعلق بها حرف الجر في نحو : يا يزيد .

ورد هذا المذهب بأنه لو كان عاملاً لما جاز حذفه و إبقاء عمله^{١١} .
الثالث : ذهب أبو علي الفارسي^{١٢} إلى أن أدوات النداء ليست بحروف و إنما هي أسماء أفعال بمعنى (أدعو) مثل (أف) بمعنى (أتضجر) و ليس ثم فعل مقدّر و نقل عن الكوفيين^{١٣} و رد هذا المذهب بأن أسماء الأفعال لا بد لها من مرفوع و لا مرفوع هاهنا^{١٤} و أن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين و هذه الحروف من جملتها الهمزة و هي حرف واحد و إذا بطل أن تكون الهمزة اسم فعل بطل الباقي^{١٥} .
الرابع : و ذهب بعضهم إلى أن الناصب للمنادى عامل معنوي هو (القص) ، و ردّ بأنه لم يعهد في عوامل النصب عامل معنوي^{١٦} .

و قد حرص الباحثون المعاصرون على تخلص موضوع النداء من فكرة العامل ، و من تقدير فعل ناصب محذوف ، فالأستاذ/برجشتراسر^{١٧} يرى النداء ليس بجملّة و لا هو قسم من جملة ، فهو تركيب إسنادي ، و لكنه مع ذلك كلام مستقل بنفسه غير مفتقر إلى غيره ، و أن نصبه إنما هو كونه من التراكيب المقاربة للتهافت و رفع الصوت و أن العربية تستعمل النصب كثير في مثل هذه التراكيب ، و تابعه الأستاذ / إبراهيم مصطفى^{١٨} الذي يرى أن المنادى ليس بمسند إليه فيرفع ، و لا بمضاف فيجر ، فحقه النصب ؛ لأن الفتحة - كما يراها - ليست علامة إعراب و إنما هي الحركة الخفيفة للنصب عند العرب ، و أيدهما د/ مهدي المخزومي^{١٩} .

١ ينظر (ارتشاف الضرب) ١١٧/٣

٢ ينظر (شرح المفصل) لابن يعيش ١٢٧/١ ، و (شرح الرضي) ٣١٢/١

٣ ينظر (التذليل و التكميل) ٥٢/١

٤ ينظر (الإنصاف) ٣٢٧/١

٥ ينظر (الخصائص) ٢٧٧/٢ - ٢٧٨

٦ ينظر (التذليل و التكميل) ٥٢/١

٧ التخمير ٣٣٠/١

٨ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٣١٢/١

٩ ينظر (الباب) ٣٢٩/١

١٠ ينظر (الإنصاف) ٣٢٦/١

١١ ينظر (نتائج الفكر) ٧٧/١

١٢ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١) و (شرح الكافية للرضي ٣١٢/١)

١٣ ينظر (الجنى الداني) ص/٣٥٥

١٤ ينظر (الإيضاح ابن الحاجب) ٢٤٩/١ - ٢٥٠

١٥ ينظر (الإيضاح) ٢٥٠/١ ، و (شرح الكافية للرضي ٣١٢/١)

١٦ ينظر (المع) ١٧١/١ ، و (المساعد ٤٨٠/٢)

١٧ ينظر (التطور النحوي للغة العربية - محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م المستشرق الألماني: برجشتراسر) د/ رمضان عبد التواب ص/١٢٥ مكتبة الخانجي - القاهرة ط٤/١٤٢٣ - ٢٠٠٣ م .

١٨ ينظر (إحياء النحو) ص/٦١

١٩ ينظر (النحو العربي - قواعد و تطبيقات) ص/٣٠ ، ٧٠ ، ٢١٨ ، (النحو العربي - نقد و توجيه) ص/٣٠٦ - ٣١١

الفصل الخامس : الأساليب النحوية
المبحث الثالث : النداء وملحقاته
المسألة (٨) : هل الندبة من النداء ؟

الندبة مصدر "تدب" تقول : ندب الميت يندبه ندباً وندبة ، أي : بكى عليه . والتدب : أن تدعو النادبة الميت بحسن الثناء في قولها : وآفلاها^١ وندب الميت إذا تفجع عليه وذكر خلاله الجميلة^٢ ، وفي الاصطلاح : تفجع يلحق النادب عند فقد المندوب^٣ وذكر الأخفش أن الندبة لا يعرفها كل العرب وإنما هي في كلام النساء^٤ لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن^٥ ولأنها نداء الهالك أو تفجع وتوجع على مفقود أو من في حكمه ، فهي في موضع يقتضي رفع الصوت ومدّه ، وأشهر أداة للندبة هي (وآ) ثم (يا) ، وربما لا يكتفون بما فيهما من مدّ فيلحقون آخر الاسم المندوب مدأ آخر هو "الألف" التي تلحقها "هاء" في الوقف ، مبالغة في مدّ الصوت والترنم ، لأن الهالك أو المتوجع عليه في غاية البعد نحو : وآزبداه ، وأمصيبتاه ، وآكبده . قال سيبويه : ((والندبة يلزمها "يا" و"وآ" لأنهم يختلطون ، ويدعون ما قد فات وبعد عنهم ، ومع ذلك أن "الندبة" كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثم ألزموها المدّ ، وألحقوا آخر الاسم المدّ مبالغة في الترنم))^٦ .

واختلف النحاة في الندبة أي نداء أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : أن الندبة نداء ولكن على سبيل التفجع و التوجع ، وقد صرح سيبويه بذلك في قوله : ((اعلم أن المندوب مدعو ، ولكنه تفجع عليه))^٧ فإذا قلت : وأمحمده ، فكأنك تتأديه وتقول : تعال فبني مشتاق إليك ، فهو منادى داخله معنى التفجع^٨ وهو رأي جمهور النحاة منهم سيبويه^٩ والمبرد^{١٠} وابن السراج^{١١} والزمخشري^{١٢} واختاره الخوارزمي إذ قال : ((.والمندوب مما لا يظهر فيه الإعراب لأنه لا يخلو من أن تلحق آخره الألف أو لا تلحق ، فإن لا تلحق فهو منادى مضموم ، وإن لحق لم يظهر فيه الإعراب أيضا لمكان الألف))^{١٣} وابن يعيش يقول : ((فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا ، إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة))^{١٤} والمندوب لا ينادى ليحبيب ، بل ينادى ليشهر النادب مصيبتته وأنه واقع في أمر عظيم وخطب جسيم^{١٥} ، فإن قال قائل : وأمصيبتاه ، وآرزيتاه ، فالمصيبة والرزية ليس مما يموت ، ولكن نداؤهما هاهنا على معنى أن هذا أوانك فتعالى أو احضري^{١٦} ، واختار هذا القول السلوبين^{١٧} وابن عصفور^{١٨} وأبو حيان^{١٩} وغيرهم .

^١ ينظر (لسان العرب) مادة [ندب] .

^٢ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٤٣/٣ .

^٣ ينظر (أسرار العربية) ص/١٨٣ ، و(الحدود في النحو) للفاكهي ص/٨٠ .

^٤ ينظر (الأصول) ٣٥٨/١ ، و(اللمع) ص/١٨١ ، و(المقرب) ص/٢٥٤ ، و(الشرح الكبير) ١٢٧/٢ .

^٥ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١٣/٢ .

^٦ الكتاب ٢٣١/٢ .

^٧ المرجع السابق ٢٢٠/٢ .

^٨ ينظر (شرح الكافية للرضي) ٣١١/١ .

^٩ ينظر (الكتاب) ٢٢٠/٢ .

^{١٠} ينظر (المقتضب) ٢٦٨/٤ .

^{١١} ينظر (الأصول) ٣٥٨/١ .

^{١٢} ينظر (المفصل) ص/٦٨ .

^{١٣} التخمير ٣٣١/١ .

^{١٤} شرح المفصل ابن يعيش ١٥/٢ .

^{١٥} ينظر (أسرار العربية) ص/١٨٤ .

^{١٦} ينظر (الشرح الكبير) ١٢٧/٢ .

^{١٧} ينظر (التوطئة) ص/٢٩٦ .

^{١٨} ينظر (المقرب) ص/٢٤٢ ، و(الشرح الكبير) ١٢٧/٢ .

^{١٩} ينظر (ارتشاف الضرب) ١٤٧/٣ .

والآخر : خالف ابن الحاجب جمهور النحاة ، فذهب إلى أن المندوب ليس منادى والسبب أنه لا يطلب إقباله ، وقد سبقه إلى ذلك ابن جني^١ إذ عدّ المندوب ليس منادى حقيقة بل هو محمول عليه لذا أفرد به باب مستقل ، يقول ابن الحاجب : ((تقرر أن المندوب ليس بمنادى فلا ينبغي أن نذكر حكمه في باب المنادى وإن وافق بعض ألفاظه باب المنادى ، ولذلك ذكر المندوب على حياله في فصل برأسه))^٢ وتابعهما في ذلك الشيخ خالد الأزهرى بقوله : ((وليس منادى ، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك)) واختاره أحد الباحثين^٣ .

درج النحاة على عدّ الندبة والاستغاثة من ملحقات باب النداء بسبب تشابه التراكيب واستعمال الأدوات ، وحتى لا يؤدي فصلهما إلى تشعب النحو وكثرة أساليبه . ولكن الثابت لدينا أن الندبة من الأساليب الانفعالية التلقائية كالتعجب والإغراء والتحذير وغيرها ، وعدّها باباً مستقلاً – كما فعل ابن جني وابن الحاجب – أولى وأنسب لأن فصل مثل هذه الأساليب الإفصاحية و الانفعالية بباب مستقل خير من دمجها في أبواب أخرى قد لا تلائم تراكيب أصول الباب .

^١ ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٥١ ، و(أوضح المسالك) ٤/ ٤٩ ، و(معنى اللبيب) ٢/ ٢٩٣ ، و(شرح ابن عقيل) ٢/ ١٥٦ ، و(الأشباه والنظائر) ١/ ١٢٧ .

^٢ ينظر (اللمع) ص/ ١٨١ .

^٣ الإيضاح ابن الحاجب ١/ ٢٥٩ ، وينظر (شرح المقدمة الكافية) ٢/ ٥٣٩ .

^٤ ينظر (اختيارات أبي حيان في ارتشاف الضرب) د/ القيسي ص/ ٤٥٢ .

الفصل الخامس : الأساليب النحوية
المبحث الرابع : المدح والذم
المسألة (٩) : الألف واللام في فاعل المدح أو الذم

(نعم) و(بئس) فعلان جامدان الأول لإنشاء المدح والآخر لإنشاء الذم ، ولابد لهما من فاعل وهو إما ظاهر أو ضمير . فان كان ظاهراً يكون معرفاً بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما فيه (أل) . وان كان ضميراً كان مميزاً بكرة منصوية . وقد اختلف النحاة في (أل) الداخلة على فاعل المدح والذم نحو: نعم الرجل زيد ، وبئس المرأة هند ، على قولين : الأول : ذهب الجمهور إلى أن (أل) جنسية^١ فقال قوم هي للجنس حقيقة حيث مدحت الجنس كله وزيد واحد منهم ، ثم خصصت زيداً فتكون قد مدحته مرتين ، كما قال سيبويه^٢ كأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، وقد قيل : هي للجنس مجازاً ، فيكون المخصوص هو الجنس كله على سبيل المبالغة^٣ ، وممن قال أنها للجنس سيبويه^٤ والمبرد^٥ وابن السراج^٦ وابن جنبي^٧ والجرجاني^٨ والزمخشري^٩ وابن الأنباري^{١٠} والعكبري^{١١} واختاره الخوارزمي إذ قال : ((ويكون فاعلها جنساً تمدحه بـ(نعم) أو تذمه بـ(بئس) ثم تدرج منه إلى الفرد))^{١٢} وابن يعيش إذ قال : ((فالألف واللام هنا لتعريف الجنس ، وليست للعهد ..))^{١٣} وقال أيضاً : ((المرفوع بـ (نعم) و(بئس) لا يكون دالاً إلا على الجنس))^{١٤} ، وهو رأي ابن عصفور^{١٥} وابن جمعة الموصلية^{١٦} و الشلوبينية^{١٧} . واحتج هؤلاء على كونها للجنس بأمر :

- ١ . أن الجنس عام ، وفعلي المدح والذم للمدح العام والذم العام فيتطابقان بذلك^{١٨} ، ولو لم تكن للجنس المقتضي للعموم لم يدرج المخصوص فيه ، فيفتقر إلى عود ضمير المبتدأ وهذا خلاف الواقع^{١٩} .
- ٢ . أنهم جعلوه جنساً ليعلم أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس على صفتها ، فقولك : نعم الرجل زيد ، يعني : أن زيداً هو الممدوح في جنس الرجال من ناحية الرجولية ، وقولك : نعم الكريم زيد ، فمعناه : أن زيداً ممدوح في جنس الكرام من أجل الكرم ، وكذلك حكم الذم^{٢٠} .

١ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٦/٣ ، و(شرح الكافية) للموصلية ٥٩٢/٢ ، و(الهمع) ١٨٣/٣
٢ ينظر (الجنى الداني) ص/ ١٩٤ لتعريف والتفريق بين (أل) الجنسية والعهدية
٣ ينظر (الكتاب) ١٧٧/٢
٤ ينظر (حاشية الخصري) ٩٨/٢
٥ ينظر (الكتاب) ١٧٧/٢
٦ ينظر (المقتضب) ١٤٢/٢
٧ ينظر (الأصول) ١١١/١ ، ١١٢
٨ ينظر (اللمع) ص/ ٢٠٠
٩ ينظر (المقتصد) ٣٦٣/١
١٠ ينظر (المفصل) ص/ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٠/٧
١١ ينظر (الإنصاف) ١١١/١
١٢ ينظر (اللباب) ١٨٣/١
١٣ التخمير ٣١٤/٣
١٤ شرح المفصل ابن يعيش ١٣٠/٧
١٥ المرجع السابق ١٣٢/٧
١٦ ينظر (المقرب) ص/ ١٠٢ ، و(الشرح الكبير) ١/ ٦١٣ ، ١/ ٦١٦ - ٦١٧
١٧ ينظر (شرح الكافية) للموصلية ٥٩٢/٢ ، ٥٩٣
١٨ ينظر (التوطئة) ص/ ٣٧٢
١٩ ينظر (اللباب) ١٨٣/١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٠/٧
٢٠ ينظر (شرح الكافية) للموصلية ٥٩٢/٢
٢١ ينظر (اللباب) ١٨٣/١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٠/٧

٣ . أنها لو كانت للعهد لجاز وقوع سائر المعارف موقعه وهذا غير وارد^١ .
 ٤ . أن الجنس يذكر تنبيهاً على أن المخصوص بالمدح أفضل جنسه^٢ .
 القول الآخر : وذهب آخرون إلى أن (أل) عهدية ؛ لأن المدح والذم قصد بهما واضعهما الإبهام للممدوح والمذموم ، ثم فسروهما بذكر الممدوح والمذموم ، وفائدة الإبهام ثم التفسير أن الشيء إذا أبهم ثم فسر كان في النفس أوقع لما جبل الله النفوس عليه من التشويق إلى معرفة ما قصد إبهامه ، لأنه إذا ذكر كذلك كان مذكوراً مرتين ، وهذا أبلغ من المذكور مرة واحدة^٣ ، وقال قوم منهم هي للعهد الذهني : أي يكون مدخولها مبهم غير متعين في الوجود كالسوق في قولك : ادخل السوق ، إن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق بعينه ثم فسر ذلك المخصوص بالمدح أو الذم^٤ . وقال غيرهم هي للعهد الخارجي ، فالمعهود شخص بعينه ، فوضع الظاهر موضع الضمير نحو : زيد نعم هو الرجل ، لزيادة التقرير والتفخيم^٥ . واختار هذا القول ابن الحاجب إذ قال : ((وجه الإبهام فيما فيه الألف واللام أنه قصد إلى معهود في الذهن غير معين في الوجود ..))^٦ ونسب هذا لأبي منصور الجواليقي (ت/٤٦٥هـ)^٧ وابن ملكون (ت/٥٨٤هـ)^٨ .
 واحتج ابن الحاجب^٩ على هذا القول بأمور منها :

- ١ . أنه إن كان معرفاً من حيث اللفظ فهو مبهم من حيث المعنى فتعريفه شكلي مثله مثل (أسامة) ، وإن كان معروفاً في الذهن لكنه نكرة في الواقع لأنه يصدق على كل أسد .
- ٢ . أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به وإنما تريد شخصاً واحداً هو المخصوص لذا وجب أن يكون المفسر له مطابقاً .
- ٣ . أنه إذا قصد التثنية والجمع فانه يثنى ويجمع ، ولو كان للجنس لما جاز ذلك لأن أسماء الأجناس لا تثنى ولا تجمع إذا قصد بها الجنس . وردّها العكبري^{١٠} بأن تثنيته إنما هي على المعنى أو ليكون موافقاً للمخصوص بالمدح أو الذم إذا ثني .
- ٤ . أن غرض المدح أو الذم هو الإبهام وتعيينها للجنس يفوت هذا الغرض .
 وقد انعكس هذا الخلاف بينهم على اسم الإشارة (ذا) من الفعل (حبذا) و(لا حبذا) ، فمن قال أنها للجنس قال : ((ذا) من حبذا يجري مجرى الجنس من حيث أنها اسم ظاهر يكون وصلة إلى أسماء الأجناس ... لأن (ذا) اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس))^{١١} ومن قال أنها للعهد قال : ((ذا) من الأسماء المبهمة والغرض الإبهام فكان مناسباً للمعنى المقصود ... وهذا الاسم في نحو إبهام الضمير في (نعم) يعني أنه مبهم غير مراد به مثل إبهام الضمير في (نعم) ..))^{١٢} .

^١ ينظر (شرح الكافية) للموصلي ٥٩٣/٢

^٢ ينظر (اللباب) ١٨٣/١

^٣ ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٩٩/٢

^٤ المرجع السابق ٩٩/٢

^٥ ينظر (حاشية الخضري) ٩٨/٢ ، و(الهمع) ٢٨/٣

^٦ الإيضاح ابن الحاجب ٩٧/٢

^٧ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٦/٣ ، و(المساعد) ١٢٦/٢ ، و(الهمع) ٢٨/٣ .

^٨ الجواليقي: هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي النحوي ، كان إماماً في فنون الأدب ، صحب الخطيب التبريزي ، وروى عنه الكندي وابن الجوزي ، توفي سنة ٤٦٥ هـ . له (شرح أدب الكاتب) و(ما تلحن فيه العامة) وغيرهما .

^٩ ينظر (ارتشاف الضرب) ١٦/٣ .

^{١٠} ابن ملكون : هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي ، روى عن أبي الحسن بن شريح ، وأبي مروان بن محمد ، وروى عنه ابن خروف و الشلووبين ، توفي سنة ٥٨٤ هـ ، له (شرح الحماسة) و(النكت على تبصرة الصيمري) .

^{١١} ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٩٧/٢ - ٩٩

^{١٢} ينظر (اللباب) ١٨٤/١

^{١٣} شرح المفصل ابن يعيش ١٤٢/٧

^{١٤} الإيضاح ابن الحاجب ١٠٥/٢ - ١٠٦

ويلاحظ الباحث أن قولنا : نعم الرجل زيد ، و بئس الرجل زيد ، لا يتسلط الحكم فيه على الجنس ، فلا علاقة للرجال ولا للنساء بالمدح والذم ، ولكن الحكم يتسلط على المخصوص حقيقة ، كما تسلط على البدل متجاوزاً المبدل منه حقيقة . فإن قيل : نعم الرجل زيد ، فسيقول آخر : بل بئس الرجل زيد ، ف (زيد) هو المخصوص والمراد بالمدح أو الذم ولا دخل للجنس في الحكم . فالألف واللام في رأي أقرب إلى العهد منها إلى الجنس .

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الرابع : المدح والذم
المسألة (١٠) : الجمع بين فاعل المدح أو الذم والتمييز

في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب (نعم) و (بئس) ثلاثة مذاهب :
الأول : إنه يمتنع الجمع بينهما وهو مذهب سيبويه^١ و السيرافي^٢ والجرجاني^٣ ونسبه ابن يعيش^٤ لابن السراج ، وأبو حيان^٥ لابن عصفور ، وليس لهما . واختاره ابن يعيش إذ قال : ((قد اختلفت الأئمة في هذه المسألة فمنع سيبويه من ذلك .. وكذلك السيرافي وأبو بكر بن السراج ، وأجاز ذلك المبرد وأبو علي الفارسي .. والأول أظهر وهو الذي أراه))^٦ .
 واحتج هؤلاء على منع هذا الجمع أن التمييز أصله إنما يؤتى به لرفع الإبهام الإيهام وهذان لا يوجدان هنا ، ومع كون الفاعل اسماً ظاهراً فأى حاجة بنا إلى التمييز^٧ بل وجوده هنا ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، وإذا وردت أبيات ظاهراً كذلك فهي محمولة على الضرورة^٨ أو التأول .

الثاني : الجواز المطلق ؛ لأن التمييز ربما جاء للبيان والتوكيد وعليه المبرد^٩ وابن السراج^{١٠} وأبو علي الفارسي^{١١} وابن جني^{١٢} والزمخشري^{١٣} ، وهو ظاهر كلام الخوارزمي إذ قال : ((إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيداً ، فقولك "رجلاً" توكيد ، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً ، وهو بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً))^{١٤} ولم يستبعده ابن الحاجب إذ قال : ((ولا بعد في الإتيان بالتمييز وإن كان في الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى : ﴿ ذُرْعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً ﴾^{١٥}))^{١٦} واختار هذا القول ابن مالك^{١٧} و الشلوبين^{١٨} والأشموني^{١٩} والشيخ ابن عثيمين^{٢٠} .

واحتج هؤلاء بوروده نظماً ونثراً ، فمن النظم قول جرير^{٢١} : [من البسيط]
و التغلييون بئس الفحل فحلهم فحلاً وأمهم زلاء منطبق

^١ ينظر (الكتاب) ١٧٦/٢ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ ، و(شرح الكافية الشافية) ١١٠٦/٢ ، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ١٣٣/١ ، و(ارتشاف الضرب) ٢٢/٢ .
^٢ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ ، و(ارتشاف الضرب) ٢٢/٢ ، و(أوضح المسالك) ٢٤٨/٣ ، و(شرح الأشموني) ٣٤/٣ .
^٣ ينظر (المقتصد) ٣٧٢/١ .
^٤ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ .
^٥ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٢/٢ .
^٦ شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧ .
^٧ ينظر (الخصائص) ٣٦٩/١ .
^٨ ينظر (الكتاب) ١٧٥/٢ - ١٧٨ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٣/٧ .
^٩ ينظر (المقتصد) ١٥٠/٢ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ ، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ١٣٣/١ ، و(شرح الكافية الشافية) ١١٠٦/٢ ، و(شفاء الغليل) ٥٨٨/٢ ، و(شرح الكافية للرضي) ٢٤٩/٤ ، و(ارتشاف الضرب) ٢٢/٣ .
^{١٠} ينظر (الأصول) ١١٧/١ ، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ١٣٣/١ ، و(ارتشاف الضرب) ٢٢/٣ ، و(أوضح المسالك) ٢٤٨/٣ ، و(شرح الأشموني) ٣٤/٣ .
^{١١} ينظر (المقتصد) ٣٧٢/١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ ، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ١٣٣/١ ، و(شفاء الغليل) ٢/٥٨٨ ، و(شرح الكافية للرضي) ٢٤٩/٤ ، و(شرح الأشموني) ٣٤/٣ .
^{١٢} ينظر (الخصائص) ٣٩٥/١ - ٣٩٦ .
^{١٣} ينظر (المفصل) ص/٣٥١ .
^{١٤} التخمير ٣١٦/٣ ..
^{١٥} سورة (الحاقة) آية / ٣٢ .
^{١٦} الإيضاح ابن الحاجب ١٠٠/٢ .
^{١٧} ينظر (شرح الكافية الشافية) ١١٠٦/٢ ، و(الهمع) ٣١/٣ .
^{١٨} ينظر (التوطئة) ص/٢٧٣ .
^{١٩} ينظر (شرح الأشموني) ٣٤/٣ .
^{٢٠} ينظر (الجهود النحوية للشيخ ابن عثيمين) ص / ٢١٤ .
^{٢١} ديوانه ١ / ٣١٣ دار صادر ، ودار بيروت ط / ١٣٨٤ - ١٩٦٤ م

وقول آخر^١: [من البسيط]
 نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رداً التحية نطقاً أو بإيماء
 وقول جرير^٢: [من الوافر]
 تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

ومن النثر قول الحارث بن عباد^٣ لما بلغه قتل ابنه في حرب (البسوس) : ((نعم القتيل قتيلاً أصلح الله به بين بكر وتغلب)) .
 الثالث : فصل آخرون في المسألة فقالوا : إن أفاد التمييز معنى لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما نحو : نعم الرجل رجلاً عالماً زيد ، وعليه ابن عصفور^٤ واستدل بقول الشاعر^٥ : [من الوافر]

فنعم المرء من رجل تهامي تخيره فلم يعدل سواه
 ويرى الباحث أن لا غضاضة في جواز الجمع بينهما ، لوروده في كلام العرب شعراً ونثراً ، وحجة الماتنين غير مقبولة لأنهم يرون أن (أل) للجنس وقد قررنا أنها للعهد كما في المسألة السابقة لها .

^١ بلا نسبة في (شرح شواهد المغني) ٨٦٢/٢ الشاهد/٧٠٣

^٢ لجرير في (ديوانه) ١٠٧/١ دار صادر

^٣ الحارث بن عباد : هو الحارث بن عباد بن ضبيعة من بكر بن وائل ، كان من حكام ربيعة وفسانها المعدودين ، في أيامه كانت حرب البسوس بين بكر وتغلب ، فاعتزل القتال ، عمّر طويلاً ، توفي نحو ٥٠ ق.هـ .

^٤ ينظر (المقرب) ص/١٠٣ ، و(الهمع) ٣٢/٣ .

^٥ قيل هو لأبي الأسود الليثي ، وقال آخرون : هو من كلام بجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير من كلمة في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشرف مكة .

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الرابع : المدح والذم
المسألة (١١) : إعراب المخصوص بالمدح أو الذم

في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم إن كان متأخراً أربعة مذاهب :
الأول : إنه مرفوع بالابتداء والجملة الفعلية خبر عنه ، وهو مذهب سيبويه إذ قال : ((وإذا قال : عبد الله نعم الرجل ، فهو بمنزلة ، عبد الله ذهب أخوه ، كآته قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو؟ فقال : عبد الله ، وإذا قال : عبد الله ، فكآته قيل له : ما شأنه؟ فقال : نعم الرجل))^١ واليه ذهب الأخفش^٢ وابن خروف^٣ وابن الباذش^٤ واختاره الخوارزمي إذ قال : (("زيد" مبتدأ و"نعم الرجل" جملة فعلية مقدمة على المبتدأ وهي خبر له))^٥ وابن يعيش^٦ وهو أحد اختياري ابن الحاجب^٧ ، واختاره الرضي^٨ وأبو حيان الأندلسي^٩ وتلميذه السمين الحلبي^{١٠} و الأشموني^{١١} و السيوطي^{١٢} . واستغنى المبتدأ عن العائد لأن "الرجل" لما كان هو "زيد" لم يحتج إلى عائد يعود إليه قال ابن يعيش : ((وأما الراجع إلى المبتدأ ، فان "الرجل" لما كان شائعاً ينتظم الجنس كان "عبد الله" داخلاً تحته ، وان كان واحداً منه ، فارتبط به .. فصار دخوله تحت الجنس بنزلة الذكر))^{١٣} .
الثاني : أن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : نعم الرجل هو زيد ، كأن سألنا سأل بعد جملة المدح : من هو؟ فقيل : هو زيد^{١٤} فحذف المبتدأ وصار الكلام بمعنى إنشاء مدح عام لـ "زيد" والمبتدأ محذوف ، ونسب^{١٥} هذا لظاهر قول سيبويه^{١٦} السابق إذا فسّر بطريق السؤال والجواب ، وهو مذهب المبرد^{١٧} و الجرمي^{١٨} والزجاج^{١٩} وابن السراج^{٢٠} و السيرافي^{٢١} وأبي علي الفارسي^{٢٢} وابن جنبي^{٢٣}

^١ ذكر الزمخشري في (المفصل) ص / ٣٥١ مذهبن ، وتابعه ابن يعيش [١٣٤/٧ - ١٣٥] وابن الحاجب في الإيضاح ١٠١/٢ -

١٠٢ .

^٢ الكتاب ١٧٦/٢ - ١٧٧ .

^٣ ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ٢٤٧/١ .

^٤ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢٥٥/٤ .

^٥ ينظر (شرح الأشموني) ٣٧/٣ .

ابن الباذش : أبو جعفر احمد بن علي بن احمد بن خلف الأنصاري الغرناطي ، المعروف بابن الباذش النحوي ، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه ، روى أيضاً عن أبي علي الغساني ، وأبي علي الصديقي ، كان عارفاً بالأسانيد ، توفي سنة ٥٤٠ هـ له (الإقناع في القراءات)

^٦ التخميم ٣١٨/٣

^٧ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٤/٧ - ١٣٥ .

^٨ ينظر (شرح المقدمة الكافية) ابن الحاجب ٩٣٢/٢ .

^٩ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢٥٥/٤ .

^{١٠} ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٥/٣ ، و (البحر المحيط) ١٢٧/٢ .

^{١١} ينظر (الذر المصون) ٦٥٠/١

^{١٢} ينظر (شرح الأشموني) ٣٧/٣ .

^{١٣} ينظر (الهمع) ٣٦/٣ .

^{١٤} شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ ، وينظر ١٣٧/٧ .

^{١٥} ينظر (الأصول) ١١٢/١ ، و (الإيضاح) ابن الحاجب ١٠١/٢ ، و (شرح المقدمة الكافية) ٩٣٣/٢ .

^{١٦} ينظر (المساعد) ١٣٤/٢ .

^{١٧} ينظر (الكتاب) ١٧٦/٢ - ١٧٧ .

^{١٨} ينظر (المقتضب) ١٤٢/٢ .

^{١٩} ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٥/٣ .

^{٢٠} ينظر (المرجع السابق) ٢٥/٣ .

^{٢١} ينظر (الأصول) ١١٢/١ .

^{٢٢} ينظر (المساعد) ١٣٤/٢ ، (شرح الأشموني) ٣٧/٣ .

^{٢٣} ينظر (المقتصد) ٣٦٧/١ .

^{٢٤} ينظر (اللمع) ص / ٢٠٠ .

والصيمري^١ ، ورجحه ابن الحاجب إذ قال بعد أن ذكر الوجه الأول : ((.. والثاني أن يكون خبر مبتدأ ، كأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهماً قدر سؤال عنه ، وأجيب بقوله : هو زيد .. وهذا الثاني أولى))^٢ .

واحتج ابن الحاجب^٣ على صحة هذا القول بسببين ، أحدهما لفظي والآخر معنوي . أما اللفظي : فلأن المبتدأ إذا كان خبره جملة فعلية فالأصل عدم تقدمها عليه ، وفي جعل جملة "نعم الرجل" خبراً مقدماً خروج عن هذا الأصل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنه لا ضمير في هذه الجملة وأما وقوع (أل) الجنسية موقع الضمير ففيه قليل من الشذوذ . وأما السبب المعنوي : فهو الإبهام ، فان الإبهام يناسب التفسير ، وإذا جعل "زيد" خبر مبتدأ فالضمير فيه محقق والتفسير منه مفهوم ، ليس كذلك إذا جعل مبتدأ .

الثالث : أجاز عدد من النحاة^٤ منهم ابن عصفور^٥ وابن هشام^٦ أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف وجوباً والتقدير : نعم الرجل زيد الممدوح أو زيد هو . وردّه ابن مالك ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولا نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده^٧ وردّه أبو حيان^٨ لأن المخصوص بالذم أو المدح يحذف إذا علم ، ويلزم من حذفه حذف الجملة بأسرها من غير أن ينوب عنها شيء لأنها تبقى جملة مفتتة من الجملة السابقة قبلها فحادثها مرتبطة غير مرتبطة .

الرابع : ذهب ابن كيسان^٩ إلى أن المخصوص بدل من الفاعل وهو بمنزلة : جاعني الرجل عبد الله ، وردّه المبرد^{١٠} وابن السراج^{١١} لأنه إذا طرحت الرجل وقلت : جاعني عبد الله ، فقل أيضاً : نعم زيد ؛ لأن البديل على نية تكرار العامل ، وهذا محال ، كما أن الرجل لا يقصد به واحد بعينه ، وردّه كذلك بأنه لازم وليس البديل بلازم^{١٢} .

وبرى الباحث أن هذا الخلاف ناتج عن اختلافهم في تأويل جملة المدح والذم و تباين نظرتهم لها . فمن يرى أن الآلف واللام في الفاعل للجنس يجعل التركيب جملة واحدة ، ويكون المخصوص مبتدأ وخبره الجملة الفعلية المتقدمة . ومن يرى أنها للعهد يجعل التركيب جملتين ويعرب المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قيل : نعم الرجل ، فسئل من هو؟ فقال : هو زيد .

وكلا الإعرابين له حسناته وعيوبه ، فالأول يعد التركيب جملة واحدة ، ولكنه يقدم جملة الخبر ويؤخر المبتدأ وليس هاهنا ما يسوغ تقدم جملة الخبر إلا جعل (أل) للجنس لتضمن ضميراً يعود على المبتدأ . و الآخر يمزق التركيب إلى جملتين شبه منفصلتين ويتوهم سؤال سائل ما ليربط الجملتين بضمير محذوف لا يقتضيه التركيب فيخلّ بالإيجاز المفهم للمعنى .

^١ ينظر (التبصرة والتذكرة) للصيمري ٣٧٥/١ ، و (ارتشاف الضرب) ٢٥/٣ ، و (شرح الأشموني) ٣٧/٣ .

^٢ الإيضاح ابن الحاجب ١٠١/٢ .

^٣ المرجع السابق ١٠١/٢ - ١٠٢ .

^٤ ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٥/٣ ، و (المساعد) ١٣٤/٢ ، و (شرح ابن عقيّل) ٩٣/٢ وكلهم لم ينسبوه لأحد من النحاة .

^٥ ينظر (الشرح الكبير) ٦١٨/١ ، و (شرح الأشموني) ٣٧/٣ .

^٦ ينظر (أوضح المسالك) ٢٥١/٣ .

^٧ ينظر (شرح الأشموني) ٣٧/٣ .

^٨ ينظر (البحر المحيط) ١٢٧/٢ .

^٩ ينظر (شرح الأشموني) ٣٧/٣ .

^{١٠} ينظر (المقتضب) ١٤٢/٢ .

^{١١} ينظر (الأصول) ١١٣/١ - ١١٤ .

^{١٢} ينظر (شرح الأشموني) ٣٧/٣ .

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الرابع : المدح والذم
المسألة (١٢) : (ما) الداخلة على (نعم) و (بئس)

تعددت الأوجه الإعرابية لـ (ما) الداخلة على (نعم) و (بئس) حتى وصلت إلى ثلاثة عشر وجهاً إعرابياً ، وهذه الأوجه ترد على ثلاث صور أو حالات ، وذلك أن (ما) إما أن لا يقع بعدها شيء أصلاً ، أو يقع بعدها اسم ، أو يقع بعدها فعل .
أولاً : إذا كانت (ما) لم يقع بعدها شيء نحو : صادفت خالداً فنعماً ، وصادفت عمراً فبئسما . وفيها قولان : الأول : أن تكون معرفة تامة وهي الفاعل كأنك قلت : فنعم الصديق ، وبئس الصديق . والآخر : أن تكون نكرة تامة فهي تمييز كأنك قلت : فنعم صديقاً أو بئس صديقاً .
ثانياً : أن يليها اسم مفرد كقوله تعالى : ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ ﴾^١ ، أو : بئسما عمل بغير نية . وللنحاة فيها ثلاثة أقوال ، أحدها : إنها معرفة تامة وهي الفاعل ونسب إلى سيبويه^٢ و الكسائي^٣ والفراء^٤ وهو المنقول عن المبرد^٥ وابن السراج^٦ وابن خروف و السيرافي^٧ وأبو علي الفارسي^٨ واختاره ابن مالك^٩ . ويضعف هذا القول عدم مجيء (ما) بمعنى المعرفة التامة أي بمعنى (الشيء) ، إلا ما حكى سيبويه^{١٠} أنه يقال : " أني مما أفعل كذا " أي من الأمر والشأن أن أفعل كذا . والثاني : إنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مستتر والتقدير : نعم شيئاً هي ، وهو قول العكبري^{١١} وبعض البصريين^{١٢} .
والضمير الذي بعدها – على هذين القولين – هو المخصوص بالمدح أو الذم . واختاره ابن يعيش إذ قال : ((فـ (ما) هنا بمعنى شيء ، وهي نكرة في موضع على التمييز مبينة للضمير المرتفع بـ (نعم) والتقدير : نعم شيئاً هي ، أي : نعم الشيء شيئاً هي ، فهي ضمير الصدقات وهو المخصوص))^{١٣} . الثالث : إنها كافة ومكفوفة أي تركبت مع الفعل فصار الجميع كلمة واحدة ، وهيئة للدخول على الجمل كما في (قلما) و (طالما) ، والاسم الذي يليها فاعل ، وقيل مبتدأ وخبر . واختاره قوم^{١٤} منهم الفراء والخوارزمي إذ قال : ((اعلم أنهم قالوا : حكم (نعم) إذا وصلت بـ (ما) أن يبطل عملها .. لأنها بنيت مع (ما) لتدخل على ما لم يكن يصح دخولها عليه كما ذلك في (رب) و (إن) ونحوهما))^{١٥} . وردّه الرضي^{١٦} لأنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ .

ثالثاً : أن يقع بعد (ما) جملة فعلية كقوله تعالى : ﴿ نِعْمًا يَعْظُمُ بِهِ ﴾^{١٧} وقوله تعالى : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾^١ . وللنحاة فيها خمسة أقوال ، الأول : إنها اسم موصول بمعنى

^١ سورة (البقرة) آية / ٢٧١

^٢ ينظر (شرح الكافية) للرضي / ٤ / ٢٥٠ ، و (شرح الكافية الشافية) / ٢ / ١١١١ ، و (شفاء العليل) / ٢ / ٥٨٧ ، و (الجنى الداني)

ص / ٣٣٨ ، و (شرح الأشموني) / ٣ / ٣٦

^٣ ينظر (شرح الكافية) للرضي / ٤ / ٢٥٠

^٤ ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٣٨ ، و (شرح الأشموني) / ٣ / ٣٦

^٥ ينظر (المرجع السابق) ص / ٣٣٨ ، و (المرجع السابق) / ٣ / ٣٦

^٦ ينظر (المرجع السابق) ص / ٣٣٨ ، و (المرجع السابق) / ٣ / ٣٦

^٧ ينظر (شرح الكافية الشافية) / ٢ / ١١١١

^٨ ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٣٨ ، و (شرح الأشموني) / ٣ / ٣٦

^٩ ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٣٨

^{١٠} ينظر (الكتاب) / ٣ / ١٥٦ ، و (شرح الكافية) للرضي / ٤ / ٢٥٠

^{١١} ينظر (التبيان) / ١ / ١٧٩

^{١٢} ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٣٨

^{١٣} شرح المفصل ابن يعيش / ٧ / ١٣٤

^{١٤} ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٣٨ ، و (شرح الأشموني) / ٣ / ٣٦

^{١٥} التخمير / ٣ / ٣١٧

^{١٦} ينظر (شرح الكافية) للرضي / ٤ / ٢٥٠

^{١٧} سورة (النساء) آية / ٥٨

(الذي) في محل رفع على الفاعلية والجملة بعدها صلتها لا محل لها والمخصوص محذوف ، ونسب للفراء^١ وأبي علي الفارسي^٢ . الثاني : إنها نكرة موصوفة في موضع نصب على التمييز والجملة بعدها صفة لها وهذا رأي الأخفش^٣ والزجاجي^٤ والفارسي^٥ والزمخشري^٦ والنحاس^٧ وهو قول كثير من المتأخرين^٨ واختاره ابن يعيش إذ قال : ((.. ف (ما) في موضع نصب تمييز للمضمر ، و(يعظكم به) صفة للمخصوص بالمدح ، وهو محذوف والتقدير : نعم الشيء شيئاً يعظكم به ..))^٩ ، وابن الحاجب إذ قال : ((أوردها لإشكالها وإلا فهي مندرجة في عموم ما ذكره ، وهو أن الفاعل مضمر و(ما) مميز و(هي) المخصوص بالمدح))^{١٠} . الثالث : إن (ما) في المخصوص بالمدح أو الذم ، وهي اسم موصول ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وهذا قول الكسائي^{١١} ونسب لفراء^{١٢} . الرابع : أن تكون (ما) كافة لـ (نعم) و(بئس) عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وهو قول الفراء^{١٣} واختاره الخوارزمي^{١٤} . الخامس : أن تكون حرف مصدري أي : بئس شراؤهم ، وفاعل (بئس) مستتر ؛ لأن المصدر هنا ليس بجنس^{١٥} . وردّه أبو حيان^{١٦} بأنه لا يحسن في الكلام بئس صنعك ، حتى تقول : بئس الصنع صنعك . هذه أشهر الأقوال في هذه الحالة وقد أوصلها أبو حيان^{١٧} والمرادي^{١٨} إلى عشرة أقوال . ويرى الباحث أن تعدد الأوجه الإعرابية لهذا الأسلوب يفضي إلى تعدد أوجه المعاني ، غير أن الأسلوب لا يحتمل كل تلك المعاني التي زعموها وقدروها .

١ سورة (البقرة) آية / ٩٠
٢ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥٠ ، و(شفاء العليل) ٢ / ٥٨٧
٣ ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٨ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥٠ ، و(شفاء العليل) ٢ / ٥٨٧ ، و(الأشموني) ٣ / ٣٦
٤ ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١ / ٢٤٧ ، و(التبيان) ١ / ٧٨
٥ ينظر (شرح الأشموني) ٣ / ٣٥
٦ المرجع السابق
٧ ينظر (المفصل) ٣٥١ / ٣ ، و(شرح الكافية الشافية) ٢ / ١١١١ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥١ ، و(ارتشاف الضرب) ٣ / ١٨
٨ ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١ / ٢٤٧
٩ ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ١١١١ ، و(شرح الأشموني) ٣ / ٣٥
١٠ شرح المفصل ابن يعيش ٧ / ١٣٤
١١ الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ١٠٠
١٢ ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١ / ٢٤٧ ، و(شرح الأشموني) ٣ / ٣٦
١٣ ينظر (شرح الأشموني) ٣ / ٣٦
١٤ ينظر (معاني القرآن) للفراء ١ / ٥٧ ، و(إعراب القرآن) للنحاس ١ / ٢٤٧
١٥ ينظر (التخمير) ٣ / ٣١٧
١٦ ينظر ((التبيان) ١ / ٧٨
١٧ ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٨
١٨ المرجع السابق ٣ / ١٨
١٩ (الجنى الداني) ص / ٣٣٨ - ٣٣٩

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الخامس : التعجب

المسألة (١٣) : (أفعل) في التعجب اسم هو أم فعل ؟

التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولذا قيل "إذا ظهر السبب بطل العجب" ^١ . وله صيغتان قياسيتان هما (ما أفعله) و (أفعل به) نحو : ما أحسنه ! وأحسن به ! . وقد أجمع النحاة ^٢ على إعراب (ما) مبتدأ في صيغة (ما أفعله) ولكنهم اختلفوا في ماهيتها على أقوال :

١ . إنها نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة بمعنى (شيء) في محل رفع مبتدأ ، وما بعدها خبرها ، وهو قول جمهور البصريين ^٣ ، ونسب للأخفش ^٤ ، واختاره ثلاثة الشراح ^٥ والتقدير عندهم : شيء أحسن زيدا ، وضعفه الرضي ^٦ لأن استعمال (ما) نكرة غير موصوفة نادر .

٢ . إن (ما) اسم موصول ، والفعل صلته ، والخبر محذوف وجوباً والتقدير : الذي أحسن زيدا شيء عظيم ، وهو مذهب الأخفش ^٧ ، وردّ بأنه ليس في الكلام ما يسد مسد الخبر المحذوف ^٨ .

٣ . أم (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب وهو مذهب الفراء ^٩ وابن درستويه ^{١٠} ونسب لجمهور الكوفيين ^{١١} .

٤ . إنها نكرة موصوفة ونسب للأخفش ^{١٢} في قول ثالث ^{١٣} .

وكما اختلف في ماهية (ما) اختلف في (أفعل) بعدها ، أهو اسم أم فعل؟ على قولين :
القول الأول : أن (أفعل) فعل وهو قول البصريين ^{١٤} منهم سيبويه ^{١٥} والمبرد ^{١٦} وابن السراج ^{١٧} ، والكسائي ^{١٨} من الكوفيين . واختاره الزمخشري ^{١٩} وابن الأنباري ^{٢٠} و العكبري ^{٢١} وغيرهم ^{٢٢} . واختاره ابن يعيش إذ قال : ((" أفعل " يبنى على الفتح لأنه فعل ماض نحو : أكرم وأخرج)) ^{٢٣} وقال : ((وأما " أفعل " في التعجب ففعل ماض غير متصرف لا يستعمل

^١ لفظ العنوان لابن الأنباري في (الإنصاف) ١ / ١٢٦ المسألة / ١٥ ، وعنوانها عبد اللطيف اليميني " القول في (أفعل) في التعجب اسم هو أم فعل؟ ينظر (انتلاف النصرة) ص / ١١٨ المسألة / ٥ قسم الأفعال ، وعند العكبري عنوانها (فعلية أفعل في التعجب . ينظر (التبيين في اختلاف مذاهب النحويين) ص / ٢٨٥ المسألة / ٤٢ .

^٢ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٢٨ .

^٣ ينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٢٢٥ ، و (شرح الأشموني) ٣ / ١٧ .

^٤ ينظر (الكتاب) ١ / ٧٢ ، و (المقترض) ٤ / ١٧٣ ، و (الأصول) ١ / ٩٨ ، و (الشرح الكبير) ١ / ٥٩٤ ، و (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣٠ . و (شفاء العليل) ٢ / ٥٩٩ .

^٥ ينظر (الجنى الداني) ص ٣٣٧ .

^٦ ينظر (التخمير) ٣ / ٣٢٥ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ١٤٩ ، و (الإيضاح) ابن الحاجب ٢ / ١٠٨ .

^٧ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣٣ .

^٨ ينظر (معاني القرآن) للأخفش ١ / ٣٤٧ ، و (الأصول) ١ / ١٠٠ ، و (التبيين) ص / ٢٨٢ ، و (المفصل) ص / ٣٥٥ .

^٩ ينظر (المقترض) ٤ / ١٧٧ ، و (الأصول) ١ / ١٠٠ ، و (شرح الكافية للرضي) ٤ / ٢٣٣ .

^{١٠} ينظر (معاني القرآن) للفراء ١ / ١٠٣ ، ٣ / ٢٣٧ .

^{١١} ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٣٧ ، و (شرح الأشموني) ٣ / ١٧ .

^{١٢} ينظر (المرجع السابق) ص / ٣٣٧ ، و (المرجع السابق) ٣ / ١٧ .

^{١٣} ينظر (شرح الأشموني) ٣ / ١٨ .

^{١٤} ينظر (الجنى الداني) ص / ٣٣٧ .

^{١٥} ينظر (الإنصاف) ١ / ١٢٦ ، و (انتلاف النصرة) ص / ١١٨ ، و (البحر المحيط) ١ / ٦٦٩ .

^{١٦} ينظر (الكتاب) ١ / ٧٢ - ٧٣ .

^{١٧} ينظر (المقترض) ٤ / ١٧٣ .

^{١٨} ينظر (الأصول) ١ / ٩٨ .

^{١٩} ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣٠ ، و (الانتلاف) ص / ١١٨ ، و (المساعد) ٢ / ١٤٧ ، و (أوضح المسالك) ٣ / ٢٢٦ .

^{٢٠} ينظر (المفصل) / ٣٥٤ .

^{٢١} ينظر (الإنصاف) ١ / ١٢٦ - ١٤٨ .

^{٢٢} ينظر (اللباب) ١ / ١٩٧ ، و (التبيين) ص / ٢٨٦ ، و (التبيان في إعراب القرآن) ١ / ١١٨ .

^{٢٣} ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣١ ، و (البحر المحيط) ١ / ٦٦٩ ، و (المساعد) ٢ / ١٤٧ ، و (أوضح المسالك) ٣ / ٢٢٦ ، و (شرح الأشموني) ٣ / ١٨ .

وأخرج ((وقال: ((وأما 'أفعل' في التعجب ففعل ماض غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل))^٢ ، وابن الحاجب إذ قال: ((كأنهم لما قصدوا التعجب مما مضى أتوا بالفعل الدال على الزمن الماضي مع فعل التعجب مشعراً بذلك))^٣ وزعم ابن مالك^٤ أنه لا خلاف في فعليته .

واحتج هؤلاء على فعلية (أفعل) بأمور منها :

١ . أنه تدخله نون الوقاية إذا اتصل به الضمير نحو: ما أعلمني ، ما أرشدني وهذه من خواص الأفعال^٥ .

٢ . أن هذا البناء ينصب المعرفة والنكرة ، و(أفعل) الذي هو اسم لا يختص إلا بالنكرات^٦ .

٣ . أنه فعل ماض مبني على الفتح ولو كان اسماً لما بني إذ لا علة توجب البناء^٧ .

القول الثاني : إن (أفعل) في التعجب اسم وهو قول الكوفيين^٨ و الأخفش^٩ واختاره الخوارزمي إذ قال : ((و(أفعل) في الأصل أفعل تفضيل .. ويشهد لكونه اسماً ورود التصغير عليه في: ما أحيسنها مقلّة ، وقال: [من البسيط]

يا ما أميلح غزلاً شدنّ لنا

ولو كان فعلاً لما صغر ، لأن تصغير الفعل غير متصور))^{١٠} .

واحتج هؤلاء على اسميته بأمور هي :

١ . أنه يدخله التصغير وهذا من خصائص الأسماء فيقال: ما أحيسنه ، وقال الشاعر^{١١} [من

البسيط] :-

يا ما أميلح غزلاً شدنّ لنا على هاؤليأكن الضال والسمر

٢ . أن عينه تصح ان كانت واواً أو ياءً فيقال: ما أخوفه! وما أسيره! ولو كان فعلاً لاعتلت

كالأفعال نحو: ما أخافه وما أقامه .

٣ . جموده وعدم تصرفه .

وردّ القائلون بفعلية (أفعل) هذه الحجج ، فالتصغير مردود من وجوه ثلاثة:

أحدها : أن التصغير يتناول اللفظ والمراد المصدر ، أي: تصغير اللفظ لا المعنى^{١٢} فقولك

: ما أحيسنه ، كأنه قال: فيه حسن قليل^{١٣} .

الثاني : أن التصغير دخله حملاً على باب (أفعل) التفضيل ، لاشتراك الوزنين في

التفضيل والمبالغة ، أي: للشبه اللفظي والمعنوي^{١٤} قال ابن هشام^{١٥} أن ذلك لم يسمع إلا

في (أحسن) و (أملح) كما ذكره الجوهري ولكن النحاة قاسوه .

¹ شرح المفصل ابن يعيش ١٤٢/٧

² المرجع السابق ١٤٣/٧

³ الإيضاح ابن الحاجب ١١٢/٢ ، وينظر (شرح المقدمة الكافية) ٩٢٥/٣

⁴ ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٠٧٧/٢

⁵ ينظر (اللباب) ١٩٧/١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٤٣/٧ ، و(انتلاف النصره) ص/ ١١٨

⁶ ينظر (التبيين) ص/ ٢٨٧

⁷ ينظر (الإنصاف) ١٣٦/١ ، و(التبيين) ص/ ٢٨٨

⁸ ينظر (الإنصاف) ١٣٦/١ ، و(التبيين) ص/ ٢٨٥ المسألة ٤٢ ، (انتلاف النصره) ص/ ١١٨ ، و(البحر المحيط) ٦٦٩/١

، و(شرح الكافية) للرضي ٢٣٠/٤

⁹ ينظر (معاني القرآن) للأخفش ٣٤٧/١

¹⁰ التخمير ٣٢٦/٣

¹¹ روي لمجنون بني عامر في (الخزانة) ١١٠/١ ، ورواه السخاوي في (شرح المفصل) لعلي بن محمد العريني ، وللعرجي في (

شرح شواهد المغني) ٩٦١/٢ ٩٦١/٢ الشاهد/ ٨٥٤

¹² ينظر (الإنصاف) ١٣٩/١

¹³ ينظر (التبيين) ص/ ٢٨٧

¹⁴ ينظر (الإنصاف) ١٤١/١ ، و(اللباب) ١٩٨/١ ، و(مغني اللبيب) ٦٨٢/٢

¹⁵ ينظر (مغني اللبيب) ٦٨٢/٢

الثالث : أن الفعل أشبه الاسم في جموده فأخذ بعض أحكامه ، وحمل الشيء على الشيء في أحكامه لا يخرج عن أصله ، فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، والمضارع محمول على الاسم في الإعراب^١ .
 وأما أن عينه تصح في نحو : ما أقومه وما أبيعها ! فمردود أيضاً بحمله على (أفعل) التفضيل فغلب عليه شبه الأسماء ، والشبه إذا غلب على الشيء لا يخرج عن أصله ، فالممنوع من الصرف لما شابه الفعل منع الجر والتنوين ولم يخرج بشبهه هذا عن الاسمية فكذلك هاهنا^٢ ، وقيل لأن الإعلال نوع تصرف و(أفعل) التعجب غير متصرف ، ولذا لا يجوز الإدغام في نحو : أشدد به ! ولا الإعلال في نحو : أبيع به !^٣ .
 وأما عدم التصرف فهناك أفعال كثيرة غير متصرفة كنعم و بئس ، وعسى ، وليس ..^٤

^١ ينظر (الإنصاف) ١ / ١٤٢ ، و(اللباب) ١ / ١٩٨

^٢ ينظر (الإنصاف) ١ / ١٤٤

^٣ ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣١ - ٢٣٢

^٤ ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ١٤٣

الخاتمة

وبعد أن أنهى الباحث رسالته وما بذله فيها من جهد متواضع ، يودّ في هذه الخاتمة أن يسجل النتائج والمقترحات الآتية :

- ١ . أن الأوان أن يدرج موضوع (الخلاف النحوي) كفرع مستقل من فروع اللغة العربية ، بعد أن توضع له المنهجية التعليمية من حيث : تعريفه ، وفائدته ، نشوئه ، وضوابطه ومعاييرته ، وشروط من يتصدى للتدريس فيه ، وهل انتهى زمنه أم قابل للتجدد ... الخ .
- ٢ . إن الخلاف النحوي لا يعني ضرورة أن يكون بين مدرستين أو أكثر ؛ إذ إنه يكون ضمن المدرسة الواحدة أيضاً ، وربّ نحوي يكون له رأيان مختلفان .
- ٣ . إن ظاهرة الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة فقط غذتها وعمقتها روافد أخرى سياسية ، وتاريخية ، وجغرافية ، ودينية ، فاستفحلت بين المدرستين كما استفحلت من قبل بين البلدين .
- ٤ . إن كتب الخلاف النحوي من الكثرة ، ولكن الذي بين أيدينا لا يتعدى أصابع اليد الواحدة .
- ٥ . إن معظم الكتب التي تتحدث عن المدارس النحوية تهتم كثيراً بجمع واستقصاء ملامح المدرسة المعنية وذكر أكبر عدد من علماء هذه المدرسة ومن ينتمي إليها ، وإعطاء نبذة عن أشهرهم وما تميزوا به لخدمة هذه المدرسة . ولكنها لا تهتم بسرد المسائل الخلافية بطريقة تنظيرية بين طرفين أو أكثر ، من خلال سرد الحجج والعلل وذكر الشواهد والاستدلالات ، ثم ردود الطرف الآخر ، كما هو شأن الكتب القديمة .
- ٦ . إن كتاب (الإيضاح) لابن الحاجب قصر عن شرح ابن يعيش و الخوارزمي ، إن في ضبط العبارات والألفاظ أو في تفسيره وتحليله ، وشرح ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول : الموازنة بين الشروح الثلاثة .
- ٧ . الخوارزمي أقرب إلى الأدب ، متحرر الفكر ، يحب التجديد وإن خالف المألوف ، وابن يعيش نحوي ولغوي ، يعمل عقله وفكره بهدوء وعمق . وابن الحاجب نحوي فقيه ، يميل إلى الاستقصاء والتقسيم ، ردوده متغيرة وغير مستقرة ، غزير الانتاج .
- ٨ . مثل الخوارزمي المدرسة الكوفية خير تمثيل ، وابن يعيش معتدّ بمذهبه البصري . ويقف ابن الحاجب في منزلة بين المدرستين وهو إلى البصرة أقرب .
- ٩ . من محاسن هذه الرسالة أنها جمعت أربعة مذاهب دينية مختلفة ، فالزمخشري ذو فكر معتزلي ، والخوارزمي حنفي المذهب ، ثم ابن يعيش الشافعي ، وابن الحاجب شيخ المالكية في زمانه .

أسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة .



فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	سورة البقرة
٢٠٨/٢٠٦	٦	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾
١٣٨	٢٠	﴿ يَكَادُ الرِّيقُ يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾
١٦٨	٣٠	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾
١٤٩	٤٠	﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ ﴾
١٦٤	٥٨	﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾
١٤٠/١٣٩/١٣٨	٧١	﴿ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾
١٣٩	٧١	﴿ قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾
٨٢	٨٥	﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾
٢٣٢	٩٠	﴿ بِنِسْمَا اسْتَشْرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾
١٦٧	١٥٣	﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾
١٢٠	١٧٧	﴿ وَلَسَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾
١٩٦	١٧٩	﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾
١٩٢	١٩٦	﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾
١٩٢	٢٠٤	﴿ وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾
١٦٥	٢٠٨	﴿ ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً ﴾
١٣١	٢١٦	﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾
١٣٢	٢١٦	﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾
١٩٢	٢٢٦	﴿ لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾
٢٣٢	٢٧١	﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾
٢١١	٢٨٤	﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾
سورة آل عمران		
١٤١	٩١	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾
١٣١	١٧٨	﴿ وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرًا لَأَنفُسِهِمْ ﴾
سورة النساء		
٨٨	١٦	﴿ اللِّذَانِ يَأْتِيَانَهَا ﴾
٢٣٢	٥٨	﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾
١٣٦	٧٣	﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾
١٥٠	١٢٨	﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ﴾
سورة المائدة		
١٥٥	٦٦	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾
٢١٢	١١٦	﴿: إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾

سورة الأعراف

١٢٥	٢٠	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ...﴾
١٥٦	٩٦	﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم..﴾
١٨٨	١٤٢	﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾
١٦٢	١٥٥	﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾
١٦٤	١٦١	﴿وَادْخَلُوا الْبَابَ سَجْدًا﴾
٢٠٨	١٩٥	: ﴿أَلْهَمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبِيْطُونَ بِهَا﴾

سورة الأنفال

١٦٩	٦	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾
١٦٧	٤٦	﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾

سورة التوبة

١٥٢/١٥٠/١٤٩	٦	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾
٧٧	٢٥	﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾
١٦٧	٤٠	﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾
١٦٨	٤٠	﴿إِلَّا تَتَصَرَّوهُ فَقَدْ نَبَّرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
١٩٨	١٠٣	﴿خَذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾
١٢٣	١٢٢	﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾

سورة يونس

١٩٥	٢٢	: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ﴾
٢٠٩/٢٠٨	٣٨	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾
١٦٩	١٠٨	﴿مَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ﴾

سورة هود

١٤٣	٨	: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَّصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾
٢٠٩/٢٠٨	٣٥/١٣	﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾
٢١١	١٥	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾
٨٢	٢٠	﴿تِلْكَ لَأَنَّتِ الْحَلِيمِ الرَّشِيدِ﴾
١٢٠	٤٦	﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾

سورة يوسف

٢١٢	٢٧	﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ ذُبُرٍ فَكَذَّبَتْ﴾
١٧٥	٥١/٣١	﴿..حَاشَ لِلَّهِ﴾
١٩٢	٤١/٣٩	﴿يَا صَاحِبِي السِّجْنِ﴾
١٢٠	٨٢	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾

سورة الرعد

١٦٢	١٢	﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾
٢٠٨	١٦	﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾

سورة إبراهيم

١٣٨	١٧	﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾
-----	----	---

سورة النحل

﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾

٨٢ ٩٢

سورة الإسراء

﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا﴾

٢١١ ٨

﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾

١٨٨ ٦١

﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾

١٣٨ ٧٤

﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾

١٣٢/١٣١ ٧٦

﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ..﴾

١٥٦/١٥٤ ١٠٠

﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

٩٨ ١١٠

سورة مريم

﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشِراً سَوِيّاً﴾

١٨٨ ١٧

﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾

١١٦ ٤٦

﴿ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أُيُتُهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾

١٠٠/٩٩ ٦٩

سورة طه

﴿فَإِذَا هِيَ تَسْعَى﴾

١٧١ ٢٠

﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾

٨٧ ٦٢

﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾

١٩٥ ٧١

سورة المؤمنون

﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾

١٩٥ ٢٨

﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾

١٨٣ ٧٠

سورة النور

﴿وَلَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾

١٢٣ ١٣

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾

١٣٩ ٣٥

﴿إِذَا أُخْرِجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾

١٤٠/١٣٨ ٤٠

سورة الشعراء

﴿أَيَّ مَثَلٍ يَنْقُلُونَ﴾

٢١٧ ٢٢٧

سورة النمل

﴿وَجِئْتِكَ مِنْ سِوَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾

٧٥ ٢٢

﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾

٩٨ ٣٨

﴿لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾

١٢٣ ٤٦

﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾

٢٠٨ ٦٣

﴿أَمَّاذًا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

٢٠٨ ٨٤

سورة القصص

﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾

١٦٤ ١٥

﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾

٨٨ ٢٧

﴿فَذَاتِكَ بُرْهَانَانِ﴾

٨٨ ٣٢

﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾

٨٢ ٥٨

			سورة الروم
١٩٦	٣، ٢		: ﴿ غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾
١٧١	٣٦		: ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾
			سورة لقمان
١٥٦	٢٧		: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ... ﴾
			سورة السجدة
٢٠٩/٢٠٨	٣		: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾
			سورة سبأ
١٢٣	٣		: ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾
١٩٢	٣٣		: ﴿ بَلْ مَكْرٌ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾
			سورة فاطر
٢١٢	٤		: ﴿ وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾
			سورة غافر
١٨٨	٦٧		: ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾
			سورة فصلت
٨٨	٢٩		: ﴿ رَبَّنَا أَرْنَا الدِّينَ ﴾
			سورة الزخرف
١٢٢	٣٣		: ﴿ لَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِّن فُضَّةٍ ﴾
			سورة الأحقاف
١٤١	١٣		: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفَامُوا فَمَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾
١٢٩	٣٥		: ﴿ كَانَتْهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ﴾
			سورة محمد
٢٠١	٤		: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾
١٣٣	٢٢		: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ .. ﴾
			سورة الفتح
١٦٤	٢٧		: ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾
			سورة الحجرات
١٤٩	٥		: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾
			سورة الحديد
٨٥	٢٤		: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾
			سورة الجمعة
١٤١	٨		: ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾
٢١٢	١١		: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾
			سورة المنافقون

٢٠٦	٦	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾
		سورة الحاقة
١٣٦	٢٧	﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ ﴾
٢٢٨	٣٢	﴿ ذُرْعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾
		سورة المزمل
٨٢	٢٠	﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾
		سورة الإنسان
٧٥	٤	﴿ سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾
		سورة البروج
١٤١	١٠	﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾
		سورة الأعلى
١٨٣	١٤، ١٥، ١٦،	: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث النبوي
٢٠٦-٢٠٧	١ - أتاني آت من ربي فبشرني انه من مات من أمتي لا يشرك به شيئاً دخل الجنة ، قلت : و إن زنى و إن سرق ؟ قال : و إن زنى و إن سرق .
د	٢ - أرشدوا أحاكم فقد ضل .
١٧٦	٣ - أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة .
١٣٥	٤ - إن قعر جهنم سبعين خريفاً .
١٣٦	٥ - إن قعر جهنم لسبعون خريفاً .
٩١	٦ - إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون .
١١٧	٧ - أو مخرجي هم ؟ .
١٩٣	٨ - رباط يوم و ليلة أفضل من صيام شهر و قيامه .
د	٩ - سمع النبي رجلاً قرأ فلحن فقال : أرشدوا أحاكم .
١٦٦	١٠ - كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، و فعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر .
١٢٣	١١ - لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة .
٥٧	١٢ - من تشبه بقوم فهو منهم .
٤٦	١٣ - من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا .
٢٠٦	١٤ - يا أبا ذر عيرته بأمه .
١٨٨	١٥ - يتمثل لي الملك رجلاً .

فهرس الأمثال والأقوال

الصفحة	المثل والقول المأثور
١٢٤	١ - إني ذاكرٌ لك أمراً ، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك .
١٠٧	٢ - شرٌّ أهرّ ذا ناب .
١٦٦	٣ - كنت وجار لي من الأنصار .
١٥٦	٤ - لو ذات سوار لظمتني .
١٥٦	٥ - لو غيرك قالها يا أبا عبيدة .
٤٧	٦ - من يطل هن أبيه ينتطق به .
٢٢٩	٧ - نعم القتيل قتيلاً أصلح الله به بين بكر وتغلب

فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	البحر	البيت
٢٢٩		البيسط	نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ردّ التحية نطقاً أو بليماء
٤٦	أبو الطيب المتنبي	الطويل	إذا كسب الإنسان من هن عرسه موانع صرف الاسم تسعّ فهاكها
٦٠	تاج الدين بن مكتوم	الطويل	هي العدل والتأنيث والوصف عجمة و ثامنها التعريف والوصف تاسع و كاتك شمس والملوك كواكب وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودتْ طربت و ما شوقاً إلى البيض أطرب
١٢٩	النابغة الذبياني	الطويل	إذا طلعت لم يبدُ منهم كوكب
١٩١	الفرزدق	الطويل	جنى النحل أو ما زودتْ منه أطيب
٢٠٧	الكميت بن زيد	الطويل	و لا لعباً مني ، و ذو الشيب يلعب ؟
٧٨	العجير السلولي	الطويل	لمن جمل رخو الملاط نجيب
٢٠١	أعشى همدان / الأحوص	الطويل	ويخرجن من دارينَ بحر الحقائق فندلاً زريق المال ندل الثعالب عدد النجم و الحصى و التراب
٢٠٧	عمر ابن أبي ربيعة	الخفيف	لم تتلقَ بفضل منزلها دعدٌ ولم تغدُ دعدُ في اللعبِ
٧٠	جرير	المنسرح	ومصعبُ حين جد الأمامِ * * *
٧٨/٧٧	ابن قيس الرقيات	مجزوء الوافر	لولاك في ذا العام لم أحجج
١٢٣	عمر بن أبي ربيعة	السرّيع	إذا غيرَ النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية بيرح
١٣٩	ذو الرمة	الطويل	طفلةٌ بـاردة الصيف إذا سُخنة المسّ لحاف للفتى وأجعل في النحو الكسائي عمدتي
١٩٣	الخليل بن أحمد السجزي	الطويل	وما كل من بيدي البشاشة كائناً إذا اسود جنح الليل ولتكن تزوّدُ مثل زاد أبيك فينا
١٢٧/١٢٦	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا فنعم الزاد زاد أبيك زاداً
٢٢٩	جرير	الوافر	وقائلة ما بال دوسر بعدنا أنحوي هذا العصر ما هي لفظة إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت نعم هي (كاد المرء أن يرد الحمى) وفي عكسها (ما كاد أن يرد الحمى) فأرض مكة تدرى الدمع مقبلتها
٧٧	دوسر بن دهيل القرعبي	الطويل	صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند جرت في لساني جرهم وثمود وان أثبتت قامت مقام جحود فتأتني بإثبات نفسي ورود فخذ نظمها فالعلم غير بعيد حزنا لفرقة جار الله محمود
١٣٨	أبو العلاء المعري	الطويل	أدقت إليك معد بالمقاليد
١٣٨	ابن مالك	الطويل	ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ
٣		البيسط	لهم دانت رقاب بني معد
١٢٣		البيسط	
١٧٦	النابغة الذبياني	البيسط	
٩٦		الوافر	

٢١١	أبو زيد الطائي النصراني	الخفيف	كالشجا بين حلقه والوريد	من يكدي ني بسبيئ كنتُ منه
ي أ	اليزيدي	الرجز	بعد أبي عمرو وحماد والزين في المشهد والنادي في النحو حار غير معتاد	يا طالب النحو ألا فابكسه واين أبي إسحاق في علمه أما الكسائي فذاك امرؤٌ
١٣٤	صخر بن جعد الخضري	الطويل	تشكى فأتني نحوها فأعودها	فقلت : عساها نار كأس وعلها
١٤٠	تأبط شرا	الطويل	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	فأبت إلى فهم وما كنت أبا
١٩٣		الطويل	ثقال متى تنهض إلى الشيء تفتر	من الحور ميسان الضحى بخيرية
٧٤	أعشى باهلة	البسيط	يأبى الظلامه منه النوفل الزفر	أخو رغائب يعطيها ويسألها
٢٣٥	لمجنون بني عامر/ لعلي بن محمد العريني/ للعرجي	البسيط	على هاؤلياكن الضال والسمر	يا ما أميلح غزلاً شدن لنا
١٢٢	جرير	الكامل	ولزرت قبرك والحبيب يزار	لولا الحياء لهاجني استعبار
١٢٠	الخنساء	البسيط	فإنما هي إقبال وإدبار	ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت
٧١		الطويل	إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره	تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله
٢٠٧	الأسود بن يعفر	الطويل	شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر ؟	لعمرك ما أدري و إن كنت دارياً
٢٠٧	عمران بن حطان	الطويل	أتوني فقالوا : من ربيعة أو مضر ؟	فأصبحت فيهم آمناً لا كعشر
٢١٣		الطويل	قطعة لاغس و لا بمعمر	فلم أرقه إن ينج منها و إن يمت
٧٧	الأخطل	الكامل	بشبيب غقلة الثغور غدور	طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت
٢٠٠	الفرزدق	الكامل	فسما وأدرك خمسة الأشبار	ما زال مذ عقدت يده إزاره
٤٦	الأقيشر الأسدي / الفرزدق	السريع	وقد بدا هنك من المنزر	رحت وفي رجلك ما فيهما
١٢٢	نصيب بن رباح	الوافر	لقلت بنفسي النشأ الصغار	ولولا أن يقال صبا نصيب
١٥٥	عدي بن زيد	الرمل	كنت كالغصان بالماء اعتصاري	لو بغير الماء حلقي شرق
٦٠	أبو بكر بن ظاهر	الطويل	ملخصة إن كنت في العلم تحرص ووصف وتأنيت ووزن مخصص وعاشرها التركيب هذا ملخص	موانع صرف الاسم عشر فهاكها فجمع وتعريف وعدل وعجمة وما زيد في عدة وعمران فانتبه
٤١	النابعة الذبياتي	الطويل	وقلت : ألما أصح والشيب وازع	على حين عاتبت المشيب على الصبا
٩٧/٩٥	ذو الخرق الطهوي	الطويل	إلى ربنا صوت الحمار الجذع	يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً
١٠٧	أبو العلاء المعري	الطويل	بأفصح قولاً من إمانكم الوكع	وما الفصحاء الصيد والبدو دارها
١١٦		الطويل	إذا لم تكونا لي على من أقطع	خليلي ما واف بعهدي أتتما
٧٧	العباس بن مرداس السلمي	المتقارب	يفوقان مرداس في مجمع	فما كان حصن ولا حابس
٢٢٨	جرير	البسيط	فحلاً وأمهم زلاء منطبق	و التغلبيون بئس الفحل فحلهم
ي	أعشى همدان	الرمل	إنما يكسع من قل وذل	اكسع البصري إن لاقيته
			تجعل البصري إلا في النقل	واجعل الكوفي في الخيل ولا
			ما فعلنا بكم يوم الجمل	وإذا فاخرتمونا فاذكروا
٩		الطويل	عليك من الكتب الحسان مفصلاً	إذا ما أردت النحو هاك محصلاً

١٩٣		الطويل	يسرون لا ميل الركوب ولا عزلا	لهم سلفاً شمّ طوالاً رماحهم
٦٠	بهاء الدين بن النحاس	البيسيط	عوناً لتبلغ في إعرابك الأملأ	موانع الصرف تسع إن أردت بها
٨٨	التحوي الأخطل	الكامل	ركب وزد عجمة فالوصف قد كملأ قتلا الملوك وفككا الأغلالا	اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة أبني كليب إن عمي اللذا
٩١		الكامل	ينل العلا ويكرم الأخوالا	خالي لأنت ، ومن جرير خاله
٢٠٥	الأخطل	الكامل	غلس الظلام من الرياب خيالا	كذبتك عينك أم رأيت بواسط
١٧٧/١٢١		الوافر	وفاحت عنبراً ورنث غزالا	بدت قمراً ومالت خوط بان
١٢٤	أبو العلاء المعري	الوافر	فلولا الغمد يمسكه لسالا	يذيب الرعب منه كل عصب
١٧٦	الأخطل	الوافر	فإنا نحن أفضلهم فعالا	رأيت الناس ما حاشا قريشاً
٧٥	امرؤ القيس	الطويل	فقال لك الويلات انك مرجلي	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
١٥٥	امرؤ القيس	الطويل	كفاتي ولم أطلب قليل من المال	ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة
٩٥	الفرزدق	البيسيط	ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل	ما أنت بالحكم الترضى حكومته
٣		الكامل	في ظلمة الليل البهيم الأليل و المخ في تلك العظام النحل ما كان منه في الزمان الأول	يا من يرى مدّ البعوض جناحها و يرى عروق نياطها في نحرها اغفر لعبد تاب من فرطاته نصروا نبيهم وشدوا أزره
٧٧	حسان بن ثابت	الكامل	بحين يوم تواكل الأبطال	
٧٧		الكامل	عاري الأشجاع ناحلاً كالمنصل	قالت أميمة ما لثابت شاخصاً
٩٢	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	شيب القذال مع العذار الواصل	شاب المفارق أن إن من البلى
١٠٠		المتقارب	فسد على أيهم أفضل	إذا ما أتيت بني مالك
٧		الطويل	وأفاظه فيه كدر مفصل كأي طوال من طوال المفصل	مفصل جار الله في الحسن غاية ولولا التقى قلت المفصل معجز
١٩٣		المتقارب	وبالليل هن عليهم حرم	مهادي النهار لجاتهم
٩١	المتلمس	الطويل	مساغا لناباه الشجاع لسما	فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى
١٠١	الأخطل	الكامل	فأبيت لا حرج ولا محروم	ولقد أبيت من الفتاة بمنزل
٧٥	زهير بن أبي سلمى	الطويل	تحملن بالعلاء من فوق جرثم	تبصر خليلي هل نرى من ضغائن
٩١	هوبر الحارثي	الطويل	دعته إلى هابي التراب عقيم	تزود منا بين أذناه طعنة
١٢٣	الزبير بن العوام	الطويل	كخبطة عصفور ولم أتلعثم	ولولا بنوها حولها لخبطتها
٢١٢	الفرزدق	الطويل	جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم	أتغضب إن أننا قتيبة حزناً
١٥٦	جرير	الكامل	أدى الجوار إلى بني العوام	لو غيركم علق الزبير بحبله
١٨٤	قطري بن الفجاءة	الكامل	يوم الوغى متخوفاً لحمام	لا يركن أحد إلى الهيجاء
١٩٥	عنترة	الكامل	يحذي نعال السبت ليت بتوأم	بطل كان ثيابه في سرحة
١٧٥	الجميح	مجزوء الكامل	ضناً من الملحاة والشتم	حاشا أبي ثوبان إن به

١٤١		الطويل	ولكن ما يقضى فسوف يكون	فو الله ما فارقتكم قالياً لكم
٢٠٥	عمر ابن أبي ربيعة	الطويل	بسبع رمين الجمر أم بثمان	لعمرك ما أدري و إن كنت دارياً
٢٠٨	أفنون التغلبي	البيسط	رثمان أنف إذا ما ضنّ باللبن	أم كيف ينفع ما تعطى العلوّك به
٩٢	ابن قيس الرقيات	الكامل المجزوء	ح يلمني و أومهنه ك وقد كبرت فقلت : إنه	بكر العواذل في الصبو ويقلن شيب قد علا
١٣٣	عمران بن حطان	الوافر	تناز عني لعلي أو عساني	ولي نفس أقول لها إذا ما
٢٢٩	لأبي الأسود اللبثي/ لبجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير	الوافر	تخيّره فلم يعدل سواه	فنعم المرء من رجل تهامي
١٢٣	اليزيد بن الحكم	الطويل	بأجرامه من قمة النيق منهوى	وكم موطن لولاي طحت كما هوى

الأرجاز

١٣٥			إن العجوز خبة جروزا تأكل كل ليلة قفيزا	
٢١٣	جرير بن عبد الله البجلي		يا أقرع بن حابس يا أقرع إذك - إن يصرع أخوك - تصرع	
١٣٥	العجاج		يا ليت أيام الصبا رواجعا	
١٣٥	أبو نخيلة الحماسي/ العماني الراجز		كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا	
١٣٣	روية		تقول ابنتي قد أنى أناكا يا أبتا علكا أو عساكا	
١٨٤			لمية موحشاً طلل	
٨٨			هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم	
١٢٢	عبد الله بن رواحة		والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا	
٩١	رجل من بني ضبة		أعرف منها الجيد والعينان و منخران أشبهها ظبياتا	
٩١	لعنتره بن عروس		أم الحليس لعجوز شهريه ترضى من اللحم بعظم الرقية	
٩٦			من لا يزال شاكرأ على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه	
٩١	أبو النجم العجلي/ رجل من بني الحارث		إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتاهما	

فهرس الأملال

الصفحة	المثل والقول المأثور
١٢٤	١ - إني ذاكرك لكَ أمراً ، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك .
١٠٧	٢ - شرّ أهرّ ذا ناب .
١٦٦	٣ - كنت وجر لي من الأنصار .
١٥٦	٤ - لو ذات سوار لطمنتي .
١٥٦	٥ - لو غيرك قالها يا أبا عبيدة .
٤٧	٦ - من يطل هن أبيه ينتطق به .
٢٢٩	٧ - نعم القتل قتيلاً أصلح الله به بين بكر وتغلب

تراجم الرجال

الصفحة	الاسم
٦٨	إبراهيم : مصطفى
٩٢	أبي بن كعب بن قيس بن عبيد
٢٠٦	الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان
ح	الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي
١٨	الأدقوي جعفر بن تغلب
٦٨	الأزهري : الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد
٣٢	الإستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن
٦٠	الأشموني علي بن محمد
٤٨	الأعلم الشنتمري الحجاج يوسف بن سليمان
١١٦	الألوسي أبو المعالي محمود شكري
ز	ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد
٣٥	الأندلسي : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي
٨	الأنصاري : ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف
ي ز	ابن إياز جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر
٢٠٩	ابن بابشاذ أبو الحسن طاهر بن احمد
٢٣٠	ابن البادش أبو جعفر احمد بن علي الأنصاري الغرناطي
٧٦	ابن برهان عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق
١٢	البغدادى عبد القادر بن عمر
٣٢	أبو البقاء الكفوي أيوب بن موسى الحسيني
٩٦	البيضاوي ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي
٩٠	ابن تيمية عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني
١٩٥	الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد
ي هـ	ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني
٥٣	الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
٥١	الجرمي أبو عمر صالح بن إسحاق
٨	الجزولي أبو موسى عيسى بن عبد العزيز
١٣٥	الجمحي : أبو عبد الله محمد بن سلام
٥٦	الجندي تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر
٣٥/د	ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي
٢٢٦	الجواليقي أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد
١٣٩	الجوهري إسماعيل بن حماد
٢٢٩	الحارث بن عباد بن ضبيعة
٧٥	الحامض : أبو موسى سليمان بن محمد
١١٣	الحريري أبو محمد القاسم بن علي بن محمد
٦٩	حسن : عباس

و	الحضرمي : عبد الله بن أبي إسحاق
٨٩	حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي
١٣١	حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل التيمي الزيت
١٣٨	الحيدرة اليمني علي بن سليمان الحيدرة الاسماعيلي
٣٦	ابن خروف أبو الحسن علي الحضرمي
٥٥	الخضراوي ابن هشام أبو عبد الله محمد بن يحيى التونسي
٤	ابن خلكان أبو العباس شمس الدين
هـ	الدؤلي : أبو الأسود ظالم بن عمرو
٤	الدامغاني أحمد بن علي بن محمد أبو الحسين الدامغاني
ي و	ابن درستويه أبو محمد عبد الله بن جعفر
١٨	ابن دقيق العيد تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري
١٩	الذهبي شمس الدين أبو عبد الله
١٣٨	الراغب الأصفهاني : أبو القاسم الحسين بن محمد بن مفضل
هـ	الرواسي أبو جعفر محمد بن الحسن
ي د	الرماني علي بن عيسى الإخشيدي
١٧٠	الرياشي أبو الفضل عباس بن الفرغ
ي ز	الزبيدي سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي
٤٨	الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري ابن سهل
٧	الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
١٢٥	الزركشي بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله
٤٥	الزيادي أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان
١٩٩	ابو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري
٤٢	السامرائي : إبراهيم أحمد
١٩	السبكي عبد الوهاب بن علي
٥٦	السجستاني : أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان
٣٥	ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل
٩٦	أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي
٥١	السلسيلي أبو عبد الله محمد بين عيسى
١٣٩	السمين الحلبي شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد
٤٠	السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله
و	سبيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
١٠٧	السيد : عبد الرحمن
١٩٥	ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل
٦٠	السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله
ز	السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر
١٨	الشاطبي القاسم بن فيرة
١٨	أبو شامة أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل
٢٠٩	ابن الشجري أبو السعادات هبة الله بن علي الحسيني

١١٠	ابن شقيقير أبو بكر احمد بن الحسن بن العباس
٧٩	الشلوبين أبو علي عمر بن محمد
٧	الصيمري أبو محمد عبد الله بن علي
ز	ضيف : شوقي
١٣٩	الطبري أبو جعفر محمد بن جرير
٨٠	ابن الطراوة أبو الحسين سليمان بن محمد
٨٩	عاصم بن ابي النجود بهدلة الكوفي الأسدي
٨٥	ابن عامر أبو عمران عبد الله بن عامر بن زيد اليحصبي
٢١٨	عبد الحميد : محمد محي الدين
١٣٥	أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي
٩٥	ابن عثيمين : أبو عبد الله محمد بن صلح
١٧	العز بن عبد السلام عبد العزيز بن عبد السلام
٣٥	ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد
١٣٠	عضيمة : محمد عبد الخالق
١١٦	ابن عطية عبد الحق غالب بن عبد الرحمن الغرناطي
٩٤	ابن عقيل بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن
ي و	العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين
٨٩	أبو عمرو بن العلاء زبان بن العلاء بن عمار المازني
٤١	ابن عمرو بن جمال الدين أبو عبد الله
ح	عيسى بن عمر الثقفي
ي و	ابن فارس أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا القزويني
ي د	الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي
٣٦	الفاكهي جمال الدين عبد الله بن أحمد
هـ	الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد
و	الفراهيدي : الخليل بن أحمد
٧٠	ابن قتيبة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
١١٢	القرطبي : ابن مضاء احمد بن عبد الرحمن الجبائي
١٠٩	القزويني محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين
٣٧	قطرب أبو علي محمد بن المستنير
٣	القفطي أبو الحسن جمال الدين
٨٨	ابن كثير أبو معبد عبد الله بن كثير
هـ	الكسائي علي بن حمزة
١٥	الكندي : تاج الدين زيد بن الحسن البغدادي أبو اليمن
ي هـ	ابن كيسان أبو الحسن محمد بن أحمد
ي أ	اللغوي : أبو الطيب عبد الواحد بن علي العسكري
٥٠	المازني أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب
٤٥	المالقي أبو عمر عثمان بن محمد
٨	ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجبائي

٣٥	المبرد أبو العباس محمد بن يزيد
٢٠٦	ابن محيصن أبو حفص محمد بن عبد الرحمن السهمي
٩٤	المرادي : بدر الدين حسن بن قاسم (ابن أم قاسم)
٩٢	ابن مسعود أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي
٨	المطرزي ناصر الدين عبد السيد
٨	ابن معطي يحيى بن معط بن عبد النور
٨٩	مكي القيسي مكي بن جعموش بن محمد
٢٢٦	ابن ملكون أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحضرمي
٤١	الموصللي : عبد العزيز بن جمعة
٢٠	ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم
٧٥	نافع بن عبد الرحمن بن ابي نعيم اللبثي
ي و	النحاس أبو جعفر احمد بن محمد
١١٦	النسفي : حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد
١٠٠	هارون القارئ أبو عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي
١٠٠	الهراء
١٦٨	الهروي أبو الحسن علي بن محمد
٤٥	هشام بن معاوية الضرير الكوفي
ي د	واصل بن عطاء أبو حذيفة
٥٣	ابن ولاد أحمد بن محمد بن الوليد التميمي أبو العباس
١١	ياقوت الحموي أبو عبد الله ياقوت الرومي
ي أ	اليزيدي أبو عبد الله محمد بن العباس
١٠٠	يعقوب : ابن إسحاق بن زيد الحضرمي
ز	يونس أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة عبد اللطيف الشرجبي الزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي عالم الكتب - بيروت ط ١/ ١٤٠٧ هـ .
- أبحاث نحوية ولغوية د/ نادية رمضان النجار دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ط/ ١/ ٢٠٠٦ م .
- إحياء النحو إبراهيم مصطفى دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ط ٢/ ١٤١٣ - ١٩٩٢ م .
- اختيارات أبي حيان في (البحر المحيط) جمعاً ودراسة د/ بدر بن ناصر البدر مكتبة الرشد/ الرياض ط ١/ ١٤٢٠ - ٢٠٠٠ م .
- الاختيارات النحوية لأبي حيان في "ارتشاف الضرب" دراسة وتحليل د/أيوب جرجيس القيسي دار الإيمان / الإسكندرية ط/ ٢٠٠٤ م .
- أدب الكاتب ابن قتيبة تحقيق/ محمد الدالي مؤسسة الرسالة/ بيروت ط ٢/ ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م .
- آراء في الضمير العائد د/ خليل عمايرة دار البشير - عمان ط/ ١/ ١٩٨٤ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان الأندلسي تحقيق/ مصطفى أحمد النماس المكتبة الأزهرية للتراث ط/ ٢٠٠٥ .
- الأزهية في علم الحروف للهروي علي بن محمد ت/ ٤١٥ هـ تحقيق/ عبد المعين الملوحى و أحمد راتب النفاخ مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ط/ ١٤١٣ - ١٩٩٣ م .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين د/ قيس إسماعيل الأوسي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد - بيت الحكمة ط/ ١٩٨٩ م .
- أسرار العربية ابن الأنباري تحقيق / بركات يوسف هبود دار الأرقام ط/ ١/ ١٤٢٠ - ١٩٩٩ م .
- أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١/ ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م .
- الأشباه والنظائر في النحو السيوطي راجعه وقدم له/ فايز ترحيني دار الكتاب العربي ط ٢/ ١٩٩٣ م .
- الأصالة والفرعية في النحو العربي د. يسرية محمد حسن ط/ ١٩٩٦ م .
- الأصول ابن السراج تحقيق/ عبد المحسن الفتلي مؤسسة الرسالة ط ٣/ ١٩٩٦ م...
- إعراب القرآن أبو جعفر النحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهد عالم الكتب / مكتبة النهضة ط ٣/ ١٤٠٩ - ١٩٨٨ م .
- الاقتراح في أصول النحو جلال الدين السيوطي حقق أصوله وقدم له/ طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الصفا - القاهرة ط/ ١٤٢٠ - ١٩٩٩ م .
- الإقليد شرح المفصل تاج الدين أحمد بن محمود الجندي تحقيق / د. محمود أحمد علي أبو كتته الدراويش . جامعة الإمام محمد بن سعود ط ١/ ٢٠٠٢ م .
- الألف واللام في كلام العرب - دراسة نحوية مفصلة للوقوف على ضوابط "أل" واستقصاء أحكامها) د / المتولى على المتولى الأشرم مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة .
- ألفية ابن مالك في النحو جمال الدين ابن مالك الجباني دار الكتب العلمية ط ١/ ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م .
- الأمالي لأبي علي القالي دار الجيل - بيروت - لبنان / ودار الآفاق ط ٢ / ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م .
- الأمالي النحوية ابن الحاجب تحقيق/ هادي حسن حمودي عالم الكتب ط ١/ ١٩٨٥ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة الوزير / جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ط / ١٣٤٧ - ١٩٥٥ م .
- الأنساب للإمام / أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ت/ ٥٦٢ هـ تقديم وتعليق/ عبد الله عمر البارودي مؤسسة الكتب الثقافية - دار الجنان - بيروت - لبنان ط/ ١/ ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م .
- الإمتصاف في مسائل الخلاف ابو البركات كمال الدين الأنباري تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ط/ ١٤٠٧ هـ .

- الإيضاح أبو علي الفارسي تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان عالم الكتب ط ١٤١٦/٢ - ١٩٩٦ م.
- الإيضاح شرح المفصل ابن الحاجب تحقيق / موسى بناي العلي مطبعة العلي / بغداد منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ط/ ١٩٨٢ م .
- الإيضاح في علوم البلاغة جلال الدين القزويني دار الكتب العلمية - بيروت ط١٩٨٥/١ م.
- البحر المحيط أبو حيان الأندلسي دراسة وتعليق وتحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية - بيروت ط١٤١٣/١ - ١٩٩٣ م.
- بحث في الاستشراق واللغة د/ إسماعيل أحمد عميرة مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر / دار البشير ط ١٤١٧/١ - ١٩٩٦ م.
- البرهان في علوم القرآن بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق/ محمد أبو الفضل ابراهيم مكتبة دار التراث (القاهرة) .
- البسيط في شرح الجمل ابن أبي الربيع تحقيق / عياد بن عيد الشبيبي دار الغرب الإسلامي (بيروت) ط١٤٠٧/١ - ١٩٨٦ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة الحافظ جلال الدين السيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بدون سنة طبع .
- البيان والتبيين عمرو بن بحر الجاحظ تحقيق/ عبد السلام محمد هارون مطبعة المدني الناشر/ مكتبة الخانجي - القاهرة ط ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.
- تاريخ آداب اللغة العربية جورج زيدان منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ط/ ١٩٩٢ م.
- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان نقله إلى العربية أ.د/ السيد يعقوب بكر ، أ.د/ رمضان عبد التواب أشرف على ترجمته أ.د/ محمود فهمي حجازي الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/ ١٩٩٣ م .
- تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام الحافظ المؤرخ / شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي ط ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.
- التبصرة والتذكرة أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري ت/ ٥٤١ هـ تحقيق / فتحي أحمد مصطفى علي الدين طبع في دار الكتب بدمشق نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة ط ١٤٠٢ هـ .
- التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء العكبري دار الفكر ط/ ١٩٩٧ م ، .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين أبو البقاء العكبري تحقيق/ د. عبد الرحمن العثيمين ط١٩٨٦ م .
- تحفة النجباء في قولهم هذا بسراً أظيب منه رطباً جلال الدين السيوطي مدرج ضمن كتاب (الأشباه والنظائر) .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ابن هشام الأنصاري تحقيق / عباس مصطفى الصالحي .
- تذكرة الحفاظ الامام شمس الدين الذهبي وضع حواشيه الشيخ/ زكريا عميرات دار الكتب العلمية ، منشورات محمد علي بيضون ط/ ١٤١٩ - ١٩٩٨ م .
- التذكرة في القراءات الثمان ابن غلبون أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم ت/ ٣٩٩ هـ دراسة وتحقيق/ أيمن رشدي سويد سلسلة أصول النشر (١) رسالة ماجستير من جامعة أم القرى ط١٤١٢/١ - ١٩٩١ م .
- التذيل والتكميل بشرح كتاب التسهيل أبو حيان الأندلسي تحقيق/حسن هنداوي دار القلم - دمشق ط١٩٩٨ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد جمال الدين ابن مالك الجياتي حققه وقدم له/ محمد كامل بركات دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ط/ ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- شرح التصريح على التوضيح خالد عبد الله الأزهرى ت/ ٩٠٥ هـ تحقيق/ محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية ط/ ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م .
- تطور الدرس النحوي د/ حسين عون قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية / معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة الدول العربية ط/ ١٩٧٠ م .
- التطور النحوي للغة العربية محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩ م المستشرق الألماني/ برجستراسر د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي / القاهرة ط١٤٢٣ - ٢٠٠٣ م .
- التعريفات علي بن محمد الجرجاني ت/ ٨١٦ هـ حققه وقدم له ووضع فهرسه / ابراهيم الأنباري دار الكتاب العربي ط١٤١٨ - ١٩٩٨ م .

- التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي تحقيق وتعليق/ د. عوض بن حمد القوزي مطبعة الأمانة القاهرة ط/ ١٤١٠/ ١ - ١٩٩٠ م.
- تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم في مزايا الكتاب الكريم) أبو السعود محمد بن مصطفى العمادي الحنفي
- تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي الشافعي دار الكتب العربية - مصر .
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين ت/ ٦٠٤ هـ قدم له الشيخ/ خليل محي الدين الميس دار الفكر ط/ ١٤١٤ - ١٩٩٤ م.
- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي تحقيق/ سمير أحمد معلوف معهد المخطوطات العربية ط/ ١٩٩٣ م.
- تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي دار الكتاب العربي ط/ ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- تهذيب اللغة أبو منصور الأزهري تحقيق/ عبد السلام هارون الدار القومية العربية للطباعة - القاهرة ط/ ١٣٨٤ - ١٩٦٤ م .
- التهذيب الوسيط في النحو ابن يعيش الصنعاني تحقيق/ فخر صالح سليمان قدارة دار الجيل - بيروت ط/ ١٤١١/ ١ - ١٩٩١ م.
- التوطئة أبو علي الشلوبيني تحقيق/ د. يوسف أحمد المطوع مطابع سجل العرب - القاهرة ط/ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- جامع البيان في تفسير القرآن أبو جعفر محمد بن جرير الطبري دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط/ ١٤١٨ - ١٩٩٧ م .
- جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني المكتبة العصرية - بيروت - صيدا ط/ ١٦/ ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ابن الأثير تحقيق/ د/ مصطفى جواد ، و د/ جميل سعيد بغداد ط/ ١٩٥٦ م.
- جمهرة الأمثال أبو هلال العسكري طبعه وكتب هوامشه ونسقه د/ احمد عبد السلام خرَج أحاديثه / أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية ط/ ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م .
- جمهرة اللغة ابن دريد حقه/ رمزي منير البعلبكي دار العلم للملايين - بيروت ط/ ١٩٨٧ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني صنعه/ الحسن بن قاسم المرادي تحقيق/ د/ فخر الدين قباوة و الأستاذ/ محمد نديم فاضل منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ط ٢ / ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م.
- الجهود النحوية للشيخ ابن عثيمين ت/ ١٤٢١ هـ نجيب بن محفوظ بن كرامة الزبيدي مكتبة الرشد - الرياض ط/ ١٤٢٨ هـ.
- ابن الحاجب النحوي - آثاره ومذهبه د/ طارق عبد عون الجنابي بغداد ط/ ١٩٧٤ م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك شرحها وعلق عليها/ تركي فرحان المصطفى دار الكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون ط ١ / ١٤١٩ - ١٩٩٨ .
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح محمد بن علي الأشموني محمد بن علي الصبان دار الفكر
- حجة القراءات أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة تحقيق/ سعيد الأفغاني مطابع الشرق - بيروت ط/ ١٩٧٤ م.
- الحدود في النحو الفاكهي دراسة وتحقيق/ د/ علي توفيق الحمد دار الأمل للنشر والتوزيع - الأردن .
- الحدود في النحو شهاب الدين الأبيدي دراسة وتحقيق/ د/ علي توفيق الحمد دار الأمل للنشر والتوزيع - الأردن .
- الحديث النبوي في النحو العربي ، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي د. محمود فجال أضواء السلف ط/ ١٤١٧ - ١٩٩٧ م.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة جلال الدين عبد الرحمن بن محمد السيوطي وضع حواشيه / خليل منصور دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط / ١٤١٨ - ١٨٨٧ م.
- الحلقة المفقودة في النحو العربي د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢ / ١٤١٣ - ١٩٩٣ م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب عبد القادر بن عمر البيغدادي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / د. محمد نبيل طريفي إشراف / د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية / بيروت ط ١٩٩٨ م .
- الخصائص أبو الفتح ابن جني تحقيق/محمد علي النجار المكتبة العلمية .
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين د/ محمد خير الحلواني دار القلم العربي د.ت.د.ط .
- دائرة المعارف الإسلامية مركز الشارقة للإبداع الفكري ط ١٤١٨/ ١ - ١٩٩٨ م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون أبو العباس يوسف بن محمد السمين الحلبي تحقيق وتعليق الشيخ/علي محمد معوض ، والشيخ/ عادل احمد عبد الموجود ، د/جاء مخلوف جاد ، و د/ زكريا عبد المجيد النوتي قدم له وقرظه د/ احمد محمد صيرة دار الكتب العلمية - بيروت ط ١٤١٤-١٩٩٤ م .
- دراسات نقدية في النحو العربي د/ عبد الرحمن أيوب القاهرة ط/١٩٥٧ م .
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء المختار أحمد ديرة دار قتيبية - بيروت - دمشق / رسالة ماجستير من جامعة الفاتح - طرابلس ط ١٤١١/١ - ١٩٩١ م .
- دروس في المذاهب النحوية د / عبده الراجحي دار النهضة العربية ، بيروت ط ١٩٨٨ م .
- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه / د. محمد ألتنجي دار الكتاب العربي ط ١٤١٥ - ١٩٩٥ م .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي ت/٧٩٩ هـ تحقيق د/ محمد الأحمد أبو النور دار التراث - القاهرة .
- ديوان ابن قيس الرقيات تحقيق وشرح د/محمد يوسف نجم دار صادر ، ودار بيروت ط/١٣٧٨-١٩٥٨ م .
- ديوان الأصوص جمع وشرح وتعليق د/ محمد نبيل طريفي عالم الكتب ط ١٤٢٢/١-٢٠٠١ م .
- ديوان الأخطل صنعه وكتب مقدماته وشرح معانيه/ إيليا سليم الحاوي دار الثقافة م بيروت .
- ديوان الحطينة برواية وشرح / ابن السكيت قدم له ووضع فهارسه د/ حنا نصر الحتي دار الكتاب العربي ط ١٤١٥-١٩٩٥ م .
- ديوان الخنساء بشرح ثعلب قدم له د/ فائز محمد دار الكتاب العربي ط ١٤١٦-١٩٩٦ م .
- ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه تحقيق د/ عبد الحفيظ السلفي توزيع مكتبة أطلس / دمشق رسالة دكتوراة .
- ديوان الفرزدق قدم له وشرحه د/ مجيد طراد دار الكتاب العربي ط/١٤٢٥-٢٠٠٤ م .
- ديوان الكميت بن زيد قرأها ووضع حواشيه د/ محمد نبيل طريف دار صادر ط/١٣٠٠ م .
- ديوان المتنبي بشرح العكبري دار الفكر ط/١٤١٨-١٩٩٧ م .
- ديوان المتنبي دار بيروت للطباعة والنشر ط/١٣٨٩-١٩٧٠ م .
- ديوان النابغة الذبياني طبعة دار صادر .
- ديوان امرئ القيس تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف سلسلة ذخائر العرب/ ٢٤ ط ٣/ بدون تاريخ .
- ديوان تابت شراً إعداد وتقديم/ طلال حرب دار صادر ط ١٩٩١ م .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب سلسلة ذخائر العرب / ٤٣ .
- ديوان حسان بن ثابت وضعه وضبط الديوان وصححه / عبد الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي .
- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي دار الكتاب العربي .
- ديوان سقط الزند أبو العلاء المعري شرح وتعليق د/ ن. رضا منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت ط/ ١٩٦٥ م .
- ديوان عمر بن ابي ربيعة تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد دار الأندلس .
- ديوان عنزة بشرح الخطيب التبريزي دار الكتاب العربي ط/١٤٢٥-٢٠٠٤ م .
- ذيل الروضتين في أخبار الدولتين ابن أبي شامة المقدسي دار الجيل - بيروت ط/١٩٧٣ م .
- الذيل على طبقات الحنابلة ابن رجب الحنبلي
- الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي تحقيق د/ شوقي ضيف الطبعة الثالثة دار المعارف .
- رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطة ابن هشام الأنصاري تحقيق د/ مازن المبارك دار ابن كثير دمشق م بيروت ط ١٤٠٨-١٩٨٧ م .

- رصف المبانى في شرح حروف المعاني المألقي تحقيق أ.د/ أحمد محمد الخراط دار القلم /دمشق ط ٣/ ١٤٢٣ - ٢٠٠٢ م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه د/ مازن المبارك دار الكتاب اللبناني - بيروت ط/ ١٩٧٤ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني شهاب الدين محمود الألوسي قرأه وصححه / محمد حسين عراب دار الفكر ط/ ١٤١٧ - ١٩٩٧ م.
- الزمخشري د/ أحمد محمد الحوفي الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- سر صناعة الإعراب ابو الفتح ابن جنى تحقيق/حسن هنداوي دار القلم - دمشق ط ٢/ ١٤١٣ - ١٩٩٣ م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف للنشر و التوزيع - الرياض ط/ ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف للنشر و التوزيع - الرياض ط ٢/ ١٤٢٠ - ٢٠٠٠ م .
- سنن أبي داؤود سليمان بن الأشعث السجستاني ت/ ٢٧٥ هـ تحقيق/ محمد عبد العزيز الخالدي مكتبة دار الكتب العلمية - بيروت ط ١/ ١٤١٦ - ١٩٩٦ م .
- سنن النسائي اعتنى به ورقمه ووضع فهرسه / عبد الفتاح أبو غدة دار البشائر الإسلامية - بيروت ط ٤/ ١٤١٤ - ١٩٩٤ م.
- سير أعلام النبلاء شمس الدين الذهبي مؤسسة الرسالة ط ٢ / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ابن العماد شهاب الدين الحنبلي دمشقي ت/ ١٠٨٩ هـ حققه وعلق عليه/ محمود الأرنؤوط أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه / عبد القادر الأرنؤوط دار ابن كثير دمشق/ بيروت ط ١ / ١٤١٢ - ١٩٩١ م .
- شرح ابن عقيل على الألفية عن نسخة جلال الدين البلقيني حفيد ابن عقيل تحقيق/ هادي حسن حمودي دار الكتاب العربي ط ٣/ ١٩٩٦ .
- شرح أبيات سيبويه ابو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي تحقيق د/ محمد الريح هاشم ط ١ / ١٤١٦ - ١٩٩٦ .
- شرح ألفية ابن معطى ابن القواس تحقيق د/ موسى علي الشوملي مطابع الفرزدق بالرياض . الناشر: مكتبة الخريجي بالرياض ط ١/ ١٤٠٥ هـ .
- شرح الكافية الشافية جمال الدين ابن مالك تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون للتراث ط ١/ ١٩٨٢ م .
- شرح اللمع ابن برهان العكبري تحقيق / فارس فائز الكويت ط ١/ ١٩٨٤ م .
- شرح المفصل ابن يعيش عالم الكتب - بيروت .
- شرح المفصل الموسوم (بالتخمير) الخوارزمي القاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان ط ١/ ٢٠٠٠ م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ابن الحاجب دراسة وتحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر أحمد مكتبة نزار البياز - الرياض ط ١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- شرح المقرب لابن عصفور د/ محمد علي فاخر مطبعة السعادة ط ١/ ١٤١١ - ١٩٩٠ م .
- شرح جمل الزجاجي المسمى "الشرح الكبير" ابن عصفور الاشبيلي تحقيق/ د. صاحب أبو جناح عالم الكتب ط ١/ ١٩٩٩ م .
- شرح جمل الزجاجي ابن خروف تحقيق/ سلوى محمد عمر عراب مطابع جامعة الملك عبد العزيز .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ابن هشام الأنصاري المكتبة العصرية - بيروت ط ١/ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- شرح شواهد المغني جلال الدين السيوطي منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح عيون الإعراب ابو الحسن علي بن فضال المجاشعي ت/ ٤٧٩ هـ حققه وقدم له د/ حنا جميل حداد مكتبة المنار - الأردن ط ١/ ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م .
- شرح قطر الندى ابن هشام الأنصاري المكتبة العصرية - بيروت ط ١/ ١٤١٦ - ١٩٩٦ م .
- شرح كافية ابن الحاجب رضي الدين الاسترابادي قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط ٢ / ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ م .
- شرح كافية ابن الحاجب الشيخ/ عبد العزيز الموصلي تحقيق/ د. علي الشوملي دار الكندي - الأردن ط ١/ ٢٠٠٠ م .

- شرح ملحّة الإعراب الحريري تحقيق وتعليق/ بركات يوسف هبود المكتبة العصرية- صيدا بيروت ط ٢/ ١٤٢٠- ١٩٩٩ م.
- الشعر والشعراء ابن قتيبة الدينوري تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر / دار الحديث ط ١٤١٧/ ١- ١٩٩٦ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل محمد بن عيسى السلسلي تحقيق د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي المكتبة الفيصلية ط ١/ ١٩٨٦ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ابن مالك الجبائي تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار الكتب العلمية د.ت.ط .
- الصحابي في فقه اللغة احمد بن فارس تحقيق السيد أحمد صقر .
- الصحاح أو تاج اللغة وصحاح العربية إسماعيل بن حماد الجوهري حققه وضبطه / شهاب الدين ابو عمرو دار الفكر بيروت ط ١/ ١٤١٨- ١٩٩٨ م .
- صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري دار الفكر ط ١/ ١٤١١- ١٩٩١ م.
- صحيح الجامع الصغير محمد ناصر الدين الألباني المكتب الاسلامي ط ٣/ ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- صحيح سنن أبي داؤود محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض ط ١/ ١٤١٩- ١٩٩٨ م.
- صحيح مسلم مسلم بن الحجاج القشيري صححه ورقمه/ محمد فؤاد عبد الباقي دار الدعوة باستانبول ، ودار سخنون بتونس ط ٢/ ١٤١٣ هـ .
- ضحى الإسلام احمد أمين ط ١٠/ دار الكتاب العربي .
- الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد جعفر بن تغلب الأدفوي ت/ ٧٤٨ هـ تحقيق/ سعد محمد حسن القاهرة ط/ ١٩٦٦ م .
- طبقات الشافعية الكبرى تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ت/ ٧٧١ هـ تحقيق د/ عبد الفتاح محمد الحلو و د/ محمود محمد الطناحي هجر للطباعة والنشر والتوزيع - مصر ط ٢/ ١٤١٣ - ١٩٩٢ م .
- الطبقات الكبرى محمد بن سعد الزهري ت/ ٢٣٠ هـ طبعة دار صادر لبنان .
- طبقات النحاة واللغويين ابن قاضي شهبة أبو بكر بن محمد ت/ ٨٥١ هـ تحقيق/ محسن غياض مطبعة النعمان - النجف - العراق ط/ ١٩٧٤ م.
- طبقات النحويين واللغويين أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت/ ٣٧٩ هـ تحقيق/ أبو الفضل إبراهيم دار المعارف - مصر ط/ ١٩٧٣ م.
- طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام الجمحي قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر دار المدني - جدة ط/ ١٤٠٠ هـ .
- ظاهرة النيابة في العربية د/ صالح عبد الله بابعير كلية الآداب الجامعة المستنصرية/ ١٤١٨ هـ رسالة دكتوراة .
- العبر في خبر من غير مؤرخ الاسلام الحافظ/ الذهبي ت/ ٧٤٨ هـ حققه وضبطه على مخطوطتين/ أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول ط/ بدون دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك محمد محي الدين عبد الحميد مدرج بهامش أوضح المسالك .
- العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب يوهان فك ترجمه وقدم له وعلق عليه ووضع فهارسه د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي ط ٢/ ٢٠٠٣ م .
- علل التنثية ابن جني تحقيق د/ صبيح التميمي مراجعة د/ رمضان عبد التواب الناشر/ مكتبة الثقافة الدينية ط/ ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.
- عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي حققه وعلق عليه د/ محمد التونجي عالم الكتب - بيروت ط ١/ ١٤١٤- ١٩٩٣ م .
- العين الخليل بن احمد الفراهيدي تحقيق د/ مهدي المخزومي دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ط/ ١٩٨٠ .
- غريب الحديث ابو عبيد القاسم ابن سلام الهروي ت/ ٢٢٤ هـ تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف مراجعة / عبد السلام هارون الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، توزيع مكتبة ابن تيمية ط/ ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م .

- فقه اللغة وسر العربية ابو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي تحقيق د/فانز محمد دار الكتاب العربي ط ١٤١٦/٢ - ١٩٩٦ م .
- الفهرست أبو الفرج محمد بن إسحاق ابن النديم دار المعرفة بيروت ط / ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م .
- في أصول اللغة: القرارات التي صدرت في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين تقديم ومراجعة أ.د / أحمد مختار عمر ط ١ / ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م .
- في النحو العربي - نقد وتوجيه د/مهدي المخزومي دار الرائد العربي بيروت ط ١٤٠٦/٢ - ١٩٨٦ م .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث د/ مهدي المخزومي شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط ١ / ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م .
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة - جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥ - ١٩٩٥ م تأليف/ خالد بن سعود بن فارس العصيمي دار التدمرية - الرياض ط ١ / ١٤٢٣ - ٢٠٠٢ م .
- كاد في الذكر الحكيم د/ عبد الباري طه سعيد القاهرة ط / ١٩٩٣ م .
- كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك - موازنة بين الشرحين د/ أمة السلام علي حميد الشامي اصدارات وزارة الثقافة والسياحة / صنعاء ط / ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م .
- الكامل في الأدب والنحو أبو العباس للمبرد حقه وعلق عليه وصنع فهارسه / محمد أحمد الدالي مؤسسة الرسالة ط ١ / ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م .
- كان وأخواتها - دراسة نحوية دلالية تأليف الأستاذة/ منى خليل عبد الهادي منشورات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء ط / ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م .
- الكتاب سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق / عبد السلام هارون ط ١ / دار الجيل .
- كتاب التكملة أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي تحقيق ودراسة د. كاظم مرجان عالم الكتب - بيروت ط ٢ / ١٩٩٩ م .
- كتاب معاني الحروف أبو الحسن علي بن عيسى الرماني حقه وعلق عليه د/ عبد الفتاح شلبي دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة ، .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل محمود بن عمر الزمخشري حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها / عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي / مؤسسة التاريخ العربي ط ١ / ١٤١٧ - ١٩٩٧ م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى عبد الله الشهير بحاجي خليفة مكتبة ابن تيمية د. ت. ط
- كشف المشكل في النحو علي بن سليمان الحيدرة اليمني تحقيق/ هادي عطيه مطر مطبعة الإرشاد - بغداد ط ١ / ١٩٨٤ م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها مكي بن أبي طالب القيسي ت/ ٤٣٧ هـ تحقيق / د. محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٥ / ١٤١٨ - ١٩٩٧ م .
- الكليات معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية أبو البقاء الكفوي قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه / د. عدنان درويش محمد المصري مؤسسة الرسالة ط ٢ / ١٤١٩ م .
- - ١٩٩٨ م .
- اللباب في تهذيب الأنساب عز الدين ابن الأثير الجزري دار صادر - بيروت ط / ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م .
- اللباب في علل البناء والإعراب أبو البقاء العكبري تحقيق/ غازي مختار ظليمات دار القلم - دمشق ط ١ / ١٩٩٥ م .
- لسان العرب محمد بن مكرم بن منظور اعتنى بتصحيحها/ أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي دار إحياء التراث العربي / مؤسسة التاريخ العربي ط ٢ / ١٤١٨ - ١٩٩٧ م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث د/ عباس حسن ط ٢ / دار المعارف بمصر .
- اللمع أبو الفتح ابن جني تحقيق/ حامد المؤمن عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية ط ٢ / ١٩٨٥ م .
- ليس في كلام العرب الحسين بن أحمد بن خالويه ت/ ٣٧٠ هـ تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين ط ٢ / ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف الزجاج تحقيق/ هدى محمود قراعة مكتبة الخانجي ط ٣ / ٢٠٠٠ م .

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ابن الأثير حقه وعلق عليه الشيخ/ كامل محمد محمد عويضة دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ / ١٤١٩ - ١٩٩٨ م .
- مجاز القرآن أبو عبيدة معمر بن المنثى حقه وعلق عليه / محمد فؤاد سزكين مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢ / ١٩٨١ م .
- مجالس ثعلب أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب شرح وتعليق / عبد السلام محمد هارون ط ٣ / دار المعارف بمصر .
- مجلة مجمع اللغة العربية العدد/ ٣١ ، ٣٣ السنة العاشرة
- مجلس العلماء الزجاجي تحقيق/ عبد السلام هارون مكتبة الخانجي - دار الرفاعي ط ٢ / ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .
- مجمع الأمثال أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ط ٢ / بدون تاريخ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية تحقيق/ عبد الله بن ابراهيم الأنصاري وزملانه ط ١ / ١٩٨١ م الدوحة .
- المحصل في كشف أسرار المفصل يحيى بن حمزة العلوي مخطوط في الجامع الكبير بصنعاء ، مكتبة الأوقاف برقم (١٧٣ / ١) .
- المحلي [وجوه النصب] لأبي بكر احمد بن الحسن بن شقير البغدادي تحقيق د/ فائز سالم مؤسسة الرسالة بيروت - دار الأمل اريد / الأردن ط ١ / ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م .
- مختصر كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية للإمام / أبي شامة المقدسي دمشقي الشافعي ت/ ٦٦٥ هـ اختصار وتعليق وفهرسة موضوعية د/ محمد بن حسن بن عقيل موسى دار الأندلس الخضراء - حدة ط ١ / ١٤١٨ - ١٩٩٧ م .
- مختصر مغني اللبيب الشيخ/ محمد بن ناصر العثيمين مؤسسة سام - الرياض ط ١ / ١٤١٨ - ١٩٩٧ م .
- المخصص ابو الحسن علي بن اسماعيل ابن سيده ت/ ٤٥٨ هـ تحقيق/ لجنة إحياء التراث دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- المدارس النحوية د/ شوقي ضيف دار المعارف ط ٧ / بدون تاريخ .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي دار الرائد العربي - بيروت ط ٦ / ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م .
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة د/ عبد العال سالم مكرم دار الشروق - بيروت ط ١ / ١٤٠٠ هـ .
- المذهب النحوي البغدادي د/ ابراهيم محمد نجا طبع دار الحديث بالقاهرة [رسالة دكتوراة]
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان تأليف الآمام / أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي اليميني المكي ت/ ٧٦٨ هـ دار الكتاب الاسلامي - القاهرة ط ٢ / ١٤١٣ - ١٩٩٣ م .
- مراتب النحويين أبو الطيب اللغوي تحقيق/ محمد أبو الفضل ابراهيم دار الفكر العربي ط ٢ / ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م .
- المركب الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم أبو السعود الشاذلي دار المعرفة الإسكندرية - مصر ط ١ / ١٩٩٠ م .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها جلال الدين السيوطي ضبطه وصححه ووضع حواشيه / فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية ط ١ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- المسائل الحلبيات أبو علي الفارسي تحقيق / حسن هنداوي دار القلم (دمشق) ودار المنارة (بيروت) ط ١ / ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م .
- المسائل العسكرية أبو علي الفارسي تحقيق / إسماعيل أحمد عمارة مراجعة د/ نهاد الموسى منشورات الجامعة الأردنية ط / ١٩٨١ م .
- المسائل المنثورة أبو علي الفارسي تحقيق / مصطفى الحيدري مطبوعات مجمع اللغة دمشق .
- مسائل خلافية في النحو أبو البقاء العكبري حقه وقدم له / محمد خير الحلواني منشورات مكتبة الشهباء بحلب بدون طبعة وبدون سنة طبع
- المساعد في شرح التسهيل ابن عقيل تحقيق وتعليق/ د. محمد كامل بركات دار المدني - جدة ط / ١٤٠٥ - ١٩٨٤ م .

- المسألة الزنبورية وأوليات الخلاف النحوي /د/هاني عبد الكريم عبد الله مركز التفوق - صنعاء ط ١/١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م .
- المسند للإمام/ أحمد بن محمد بن حنبل شرحه وصنع فهرسه / حمزة أحمد الزين دار الحديث - القاهرة ط ١/١٤١٦ - ١٩٩٥ م .
- مشكل إعراب القرآن أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق/ د. حاتم الضامن مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢/١٤٠٥ - ١٩٨٤ م .
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية /د/ محمد ناصر الدين الأسد دار المعارف بمصر ط ٧/١٩٨٨ .
- معالم التنزيل البغوي الحسين بن مسعود ت/٥١٦ هـ إعداد وتحقيق/خالد عبد الرحمن العك و مروان سوار دار المعرفة - بيروت ط ٤/١٩٩٥ م.
- معاني القرآن يحيى بن زياد الفراء عالم الكتب ط ٣/١٤٠٣ - ١٩٨٣ م .
- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة دراسة وتحقيق /د. عبد الأمير محمد أمين الورد عالم الكتب ط ١/١٤٠٥ - ١٩٨٥ م .
- معاني النحو /د/ فاضل السامرائي دار الفكر للطباعة والنشر ط ١/٢٠٠٠ م .
- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي دار الكتب العلمية - بيروت ط ١/١٤١١ - ١٩٩١ م.
- المعجم الأوسط سليمان بن أحمد الطبراني ت/٣٦٠ هـ حققه وفهرسه/ أيمن صالح شعبان ، وسيد أحمد إسماعيل دار الحديث القاهرة ط ١/١٤١٧ - ١٩٩٦ م .
- المعجم الكبير سليمان بن أحمد الطبراني ت/٣٦٠ هـ حققه وخرّج أحاديثه/ حمدي عبد المجيد السلفي ، إحياء التراث الإسلامي (٣١) ط ٢/ مطبعة الزهراء / سلسلة وزارة الأوقاف .
- معجم البلدان شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي الرومي تحقيق/ فريد عبد العزيز الجندي طبعة دار الكتب العلمية بدون تاريخ .
- المعجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية محمد محمد حسن عراب دار المأمون للتراث ط ١/١٩٩٠ م .
- معجم النحو عبد الغني الدقر مؤسسة الرسالة ط ٤/١٤٠٨ - ١٩٨٨ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ابن هشام الأنصاري تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد ط/ دار إحياء التراث العربي .
- المغني في النحو تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي ت/٦٨٠ هـ تحقيق وتعليق /د/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد الثقافية - بغداد . سلسلة خزانة التراث ط ١/١٩٩٩ م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة أحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة دار الكتب العلمية ط ١/١٤٠٥ - ١٩٨٥ م .
- مفردات ألفاظ القرآن الراغب الأصفهاني تحقيق/ صفوان عدنان داوود دار القلم (دمشق) / دار الشافية (بيروت) ط ٢/١٤١٨ - ١٩٩٧ م .
- المفصل في صنعة الإعراب جار الله محمود بن عمر الزمخشري قدّم له ووضع هوامشه/ د. أميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط ١/١٩٩٩ م .
- المفيد في المدارس النحوية /د/ إبراهيم عبود السامرائي دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان - الأردن ط ١/١٤٢٧ - ٢٠٠٧ م .
- مقالات منتخبة في علوم اللغة /د/ عبد الكريم الأسعد دار المعراج الدولية - الرياض ط ١/١٤١٥ - ١٩٩٤ م .
- مقاييس اللغة احمد بن فارس تحقيق/ عبد السلام هارون دار الجيل ط/١٤٢٠ هـ .
- المقتصد شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني تحقيق/ د. كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد - العراق ١٩٨٢ م .
- المقتضب محمد بن يزيد الميرد تحقيق/ محمد عبد الخالق عزيمة عالم الكتب - بيروت .
- المقرب ابن عصفور الأشبيلي تحقيق/ عادل عبد الموجود و علي محمد معوض دار الكتب العلمية ط ١/١٩٩٨ م .
- من تاريخ النحو سعيد الأفغاني دار الفكر
- موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه / د/ عبد الفتاح سليم مكتبة الآداب (علي حسن) ميدان الأوبرا - القاهرة ط ٢/١٤٢٦ - ٢٠٠٦ م .

- نتانج الفكر في النحو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا جامعة قاريونس ط/ ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي ت/ ٨٧٤هـ قدم له وعلق عليه / محمد حسين شمس الدين دار الكتب العلمية ط / ١٤١٣ - ١٩٩٢ م .
- النحو العربي - نقد وبناء د/إبراهيم السامرائي دار البيارق - ودار عمار ط/ ١٤١٨ - ١٩٩٧ م .
- النحو الكوفي - مباحث في معاني القرآن للفراء د/ كاظم إبراهيم كاظم عالم الكتب - بيروت ط / ١٤١٨ - ١٩٩٨ م .
- النحو الوافي د/ عباس حسن
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري تحقيق د/ ابراهيم السامرائي مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء ط/ ١٤٠٥ هـ .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة الشيخ /محمد الطنطاوي راجعه وعلق عليه / سعيد محمد اللحام عالم الكتب ط/ ١٤١٧ - ١٩٩٧ م .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب الشيخ/ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ت/ ١٠١٤هـ شرحه وضبطه وعلق عليه وقدم له د/ مريم قاسم طويل و د/ يوسف علي طويل دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط / ١٤١٥ - ١٩٩٥ م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ابن الأثير الجزري ت/ ٦٠٦هـ خرج أحاديثه وعلق عليه/ أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط/ ١٤١٨ - ١٩٩٧ م .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين إسماعيل باشا البغدادي بدون طبعة ودار نشر وسنة طبع .
- همع الهوامع جلال الدين السيوطي تحقيق/ د. عبدالحميد هنداوي المكتبة التوفيقية .
- الوافي بالوفيات صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ت/ ٧٦٤هـ تحقيق واعتناء /أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى دار احياء التراث العربي ط/ ١٤٢٠ - ٢٠٠٠ م .
- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان شمس الدين أبو العباس أحمد بن خذكان ت/ ٦٨١هـ حققه د/ إحسان عباس دار صادر .